

كِتَابُ  
سِيَرِ التَّجَرِيدِ فِي فِقْهِ الزَّيْدِيَّةِ

وَهُوَ شَوْحُ لِفَتْاوَى الْأَمَامِينَ الْمُتَّعَمِّدِينَ  
الْقَائِمِينَ بِإِبْرَاهِيمَ النَّبِيِّ وَالْهَادِي عَصِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ  
عَلَيْهِمَا السَّلَامُ

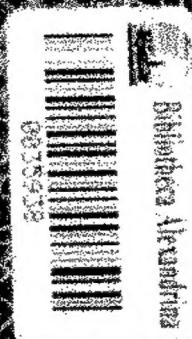
تَأَلَّفَ

الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ الْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ أَبُو حَسَنِ السَّيِّدِ الْأَمَامِ  
ابْنِ السَّيِّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَارُونَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ هَشْدِ بْنِ هَارُونَ  
ابْنِ هَشْدِ بْنِ الْقَائِمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ  
ابْنِ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ  
وُلِدَ سَنَةَ ٢٢٣ هـ وَتَوَفَّى يَوْمَ عَشْرِ رَجَبٍ سَنَةَ ٤١١ هـ

مَنْشُورَاتُ



دمشق - مكتبة عقيد - ص. ب. ٤٣٠٦











كتاب  
شرح التجريد في فقه الزيدية





## كتاب

# شرح البحر في فقه الزيدية

وهو شرح لفتاوى الامامين الهمامين  
القاسم بن ابراهيم الرسي والهادي يحيى بن الحسين  
عليهما السلام

تأليف

الامام الاعظم المؤيد بالله أبو الحسن السيد أحمد  
ابن السيد الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون  
ابن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن  
ابن الامام علي بن ابي طالب عليهما السلام  
ولد سنة ٣٣٣ هجرية وتوفي يوم عرفات سنة ٤١١ هـ  
وفيما يقول القائل

عرج على قبر بصره وأبك مرموساً بلنجاً  
وأعلم بأن المقتدي بهما سيبلغ ما ترجى

قام بطبعه

الفقيه إلى رحمة الله الغني

السيد يوسف بن السيد محمد المؤيد الحسيني

توزيع

السيد حسين بن السيد محمد الحسيني السياني

صنفاء - جامع النهرين





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ  
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا  
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٣٠﴾

سورة التوبة

ترجمة المؤلف  
من كتاب الحقائق الوردية  
في مناقب أئمة الزيدية  
طبع الحقيق

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م  
حقوق الطبع محفوظة للنَّاشِر

الامام السيد الموريد بالله عليه السلام  
هو ابو الحسين احمد بن الحسين بن هرون بن الحسين  
بن محمد بن هرون بن محمد بن الحسن بن علي بن الحسين  
الحسن بن علي بن ابي طالب عليه السلام

فثبت تعلقه بالانوار وتغنى من شعاعها النور والافاق ملهى للجواهر  
النبى صلى الله عليه واله وسلم جواهر ومنت الى عنصر الكريم عناصر وهذا  
هو الفضل الرابع وكسب الفائق كما قال الشريف ابو علي ابراهيم بن محمد بن احمد  
بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زبدي بن علي بن الحسين  
بن علي بن ابي طالب الكوفي الشاعدا مفتخرا بابائه عليهم السلام من قصيدة  
ان قومي لغادة الناس بالسيد ٥ ف الى ما افا به جبريل ٥  
والنبي الهادي وسبطاه منا ٥ وعلي ٥ وجعفر وعقيل ٥  
والاولى في جورهم رضع الدية ٥ من وفي دورهم اية الترنيل ٥  
ابن من لا يعطى النقياد اذا قل ٥ ست ابي حيدر وامي البتول ٥

وكل ابائه عليهم السلام اقرارهدي وبدور دجا ويجور جود رزاقه  
وسحاب علم ماطره وجمال علم راسيه وكواكب شرف ساميه ويكنيك من  
سرفهم وجوب الصلوة عليهم في الصلوة التي هي من شرايف العبادات وافضل  
العبادات **وامه** عليه السلام ام الحسن ابنت علي بن عبد الله الحسيني  
العتيقي ذكره الشريف السيد ابو الغنائم **وكانت** ولادة عليه السلام  
بامل طبرستان في الكلاذ حرم النسوبة اليهم سنة ثلث وثلثين وثلثمائة

**ذكر طريف مناقبه واجواله عليه السلام**

كان عليه السلام من نشأ على السداد واحوال الآباء الكرام والاجداد وتاديب  
في عنقوات صباه حتى بع فيه واختلف الى السيد ابي العباس احمد بن ابراهيم  
بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب صلوات  
الله عليهم **وكان** وحيد عصر وفريد دهر والحافظ لعلوم العا  
عليهم السلام والناصر لفقه الذرية الكرام فاخذ عنه مذهب الزيدية  
وقرأ عليه الكلام على طريقة البخداوية **وكان** قد بين الله وروى  
في الأصل اماميا فوضح له الحق فانقاد له احسن انقياد واختلف ايضا الى ابي  
الحسين علي بن اسمعيل بن ادريس وقرأ عليه فقه الزيدية والحنفية وروى  
عنه للعديث عن الناصر للحق عليه السلام **وكان** ابو الحسين هذا من لجه  
اهل طبرستان رياسته وستره وفضلا وعلم **قال مصنف**  
سيرته وكان عليه السلام في الورع والنقش والاحتياط والمقرر الى حد  
نقص العبارة عنه والفهم عن الاجاطة ونصوف في عنقوات شبابه حتى  
بلغ في علومهم مبلغا منجها وحل الصوف والزهد بخلاصها وصنف

سياسته المريدين **وكان** عليه السلام يجعل المملك من السوق  
 الى داره وكانت الشجر يقشرون به ويتبركون بحمله فلا يمكن لحقاً من حمله  
 ويقول انا احمله قسراً للهوى وتركوا للتكبر لا لاعوان من بحمله **وكان**  
 قدس الله روحه يحالس الفقرا واهل المسكنه وكان اهل السر والحدف ويل  
 اليهم ويلبس الوسط من الثياب القصير الى نصف الساقين وقصير الكعبين  
 وكان يرفع يده فيصه ويشتمل ياراً الى ان يفرغ من اصلاحه **وكان**  
 يلبس فلسوه من صوف اخضر مبطنه محتوها بقطن ويتجهم فوقها بعمامة  
 صغيرة متوسطة **وكان** يلبس جورياً يحيطه من الخرق ثم يلبس البسيط  
**وكان** لا يتقون ولا يطعمهم عباله الا من ماله **وكان** يرد الهدايا والوصايا  
 الى بيت المال **وكان** يكثر ذكر الصالحين وادخل نفسه يتلو القرآن  
 بصوت شبي حزين **وكان** عزيزاً له معه كثير البكا دايماً الفكر متواقة  
 الى اسائه وربما تشتم او تكثر عن اسائه **قال الفاضل** يوسف حبيته ست  
 عشر سنة فلم اره مسجداً في الغم **وكان** لا ينفطر في شهر رمضان  
 حتى يفرغ من العشا الاخره **وكان** ينام على الصلوة بين العشاين ويقيم  
 في شهر رمضان كثير من السلي **وكان** يسلك بيت المال بيده ويحفظه  
 بنفسه ولا سوقيه باحد ويفرق على الجند بيده **وحكي** انه رضى الله عنه  
 اشتهى يوماً من الايام لحم حوت فبحث الوكيل الى السماكين فلم يجد فيها  
 حوتاً له يقطع **وكان** لا يريد ان يقطع اليوم فمراد اليه واخبره بان مناعهم  
 من قطعه فوجهه ثانياً وقال لهم عني يقطع فابوا قطعه فلما عاد اليه  
 حمد الله على ان رعيته لا يحذر خبيته وانه عندهم ورعاياه **وكان**  
 قدس الله روحه كثير العلم عظيم الصبح **وحكي** انه دخل التوفي ليجود الله  
 فراه فيه رجلاً متغير اللون يرتعد فزعاً فقال له مادهاك قال اني بعثت  
 لقتله قال وما الذي وعدوك عليه قال بعثته قال ما لئلا بعثته وادخل بيده  
 في جيبه وناول خمسة دنانير وقال اشتر بها بعثته ولا تعد الى مثل ذلك **وحكي**  
 انه قدس الله روحه بسر في طريق كلاس فطلب مطراله من  
 سدار صاحبه فقال هو على بخل بيت المال فانكر عليه وقال متى عهدتني  
 استخير حمل ملجوبي على دواب بيت المال فامر باخراجه وتوفير الكرام  
 ماله **وكان** يصرف عليه السلام من خالص ماله الى بيت المال ما يكون  
 مواضعه لرسالة الكتاب في اول الكتب ويفرجه بين الصدود الى الكبار  
**وحكي** ان شياً من العشر حمل الى داره لعرفه في مصالح المسلمين فالتقط  
 منه حبات بعض الدخ الى بعضي لاكم خاصة فخرم من ماله اضحاف ذلك  
 وقيل انه صرف الدخ الى بيت المال **وروي** ان اولاد الامير با القسم تنكا  
 اليه ضيق يده وقلة نصيبه من المال واستاذنه في الانصاف فاطلق له ذلك  
 فقال له اصحابه ان ابا القسم فارس فاره لا يعنى عن مثله فلما طلق لم ياتكليم  
 فقال اني ادر عليه ما نصبه ولا مكن الزيادة عليه فان الله سبحانه امرنا  
 السوية بين الاولاد والاخانب **وكان** له صدق يتخذه كل سنة بعد ما رما



روح  
الله

فلما كان في بعض السنين رآه على رصمه وهادته فسأله عن ذلك فقال  
إن الله سبحانه زادني رقباً نافعاً في رصمك ولما أراد الخروج سكا عن بعض  
الناس فقال ردوا عليه رقبته كله وأمر بالزكيات ودفن الأذى عنه إلى  
غير ذلك من الكليات الجمة في ورعه وزهده وتشفه **وكان**  
عليه السلام في العلم بمليقة بالديني وجونا يهطل بالدين لم يبق في إلا  
وقد بلغ فيه الغاية وأدرك النهاية **قال مصنف سيرته** قد  
كان عارفاً بالغة والنحو متمكناً من الصرف في منظومها ومنشورها **وكان**  
يعرف العروض والقوافي وقد الشعر **وكان** فيهما طريقاً متقدماً  
مناظراً **وكان** متقدماً في علم الكلام وأصول الفقه حتى لا يعلم أحد كان  
أقدم منه في العلوم الثلاثة وأرجح ولم يبلغ النهاية في العلوم الثلاثة غيره  
وأما تقدم في علم أو علمين **وكان** قد قرأ على الشيخ المرسد أبي عبد الله  
البرقي ولحقه ملا جميع عصره واقتبس منهم وعلق زياً ذات الشرح بأصالة  
مناقضي القضاء بقراءة غيره **وحكي** عن الشيخ أبي رشيد أنه  
قال لم أر السيد أبي الحسين منقطعاً قط مع طول مشاهدتي له في مجلس  
المصاحبة **وكان** لا يخلب أن لم يخلب وكانا يتقويان أن لم يظهر له الرجحان  
وذكر بعض من صنف في أخباره أن صاحب الكافي قال ذات ليلة للحاضر  
ليذكر كل واحد منكم أمية فذكرها فقال أما أنا فأتيت أن يكون السيد أبو  
الحسين حاضرًا وأنا أسأله عن المشكلات وهو يبينها لي بالفا ظير الفصيحة  
وعبارته الملهمة **وكان** فاسقاً إلى أرض الديلم **وحكي** أن هوذا  
متقدماً في المناظرة والمجادلة قدم على الصاحب فاتفق أنه حضر مجلس  
الصاحب فكلم اليهودي في النبوات حتى أعجزه وأخذه فلما قام من المجلس  
ليخرج قال له الصاحب أيها السيد أمهد أنك أوتيت الحكمة وفصل الخطاب  
**وحكي** عنه قدس الله روحه أنه قال عزمت على أن أسافر  
إلى الأهواز للقاء من في القضاء أي أحمد بن أبي علان وسملع مختصاً للكرخي  
عنه فأنهيت إلى الصاحب ما وقع في قلبي فكتب كتاباً بخط يده وأطنب  
في وصفي ورفع قدري حتى كنت استحيي من إيصال ذلك الكتاب فأوصلت  
الكتاب إلى قاضي القضاء فقال مرحباً بالشيخ فآذاماً افتتح الختم ولم  
يود ذلك ولا زارني بنفسه مع تقي عدي عنه ما العبد ولا زارني لحد من  
اصحابه فقلت أنا اعتقد في كتاب الصاحب أنه صدر عن عناية صادقة لا عن  
حقيقة فتحدثت عنه حتى كان يوم الجمعة حضرة الجامع بعد الظهر ومجلسه  
غامس بكبار العلماء فقد كان الرجل مقصوداً من الأفاق فسئل القاضي أبو  
أحمد عن مسألة كلامية وكان له في إجابها شتم فقلت لما توسط في الكلام أن  
لي في هذا الوادي مسلماً فقال تكلم فاح **الكلام** وحقق عليه العلماء  
ثم أوردت أسئلة عرفت فيها جبينه فاستدركت الأمان عوي فقلت بعد أن  
أظهرت المسئلة نقف على فضل القاضي **وسئل** عن الجنبه عن مسألة  
في أصول الفقه فلما انتهى السائل ما عنده قلت أن لي في هذا الجواب مستفاداً فقال  
القاضي والأصول أيضاً فحقت تلك المسئلة على ذلك الشيخ فظهر ختمه فاستحسنت

ليأت

**وسئل** شيخ عن بياره عن سئلة في الفقه فقلت اني في هذي  
 التعليق شاه فقالوا والفقه ايضا فاوفيت الكلام في تلك المسئلة ايضا حتى  
 تعجب الفقهاء من تحقيقى وتدقيقى فلما ظهرت المسئلة كان المجلس قد انتهى  
 فقام القاضي من صدره وجاء الى جنبى فقال لىها السيد نحن ظننا انك  
 الصدر حيث جلسنا فاذا الصدر حيث جلست فقلت انك تعتذر اليك من نقصنا  
 في بابك فقلت لا عذر للقاضي مع استغناؤه بي مع شهادة صاحب محقة  
 قال صدقت لا عذر لي ثم عادني من الغد في دارى مع جميع اصحابه وبالغ في  
 التواضع فحضرته فقرأت عليه الاخبار المودعة في المختصر فسمعها بقرآن  
 وامدني باموال من عنده وردتها ولم اقبل شيئا منها وقلت ما حجتك  
 عافيا مستغنيا فقد كانت حضرة الصاحب او فاحا لا واسهل منا لا ولم يكن  
 هناك نقص في لفظ ولا تغريب في لفظ ففارقته فشبعتني مع اصحابه  
 بسافة بعيدة وتأسفوا على مفارقتي **وله عليه السلام**  
 التضائيف الحميدة فيها في الاصول كتاب النبوات وهو يدل على غرارة  
 علمه في الاصول ثم في الادب فانه بين العارضا التي عورض بها القران  
 الكريم وكشف عن ادحاضها وابان عوارها بكل وجه وسلك في ذلك  
 من طريقه علم الادب ما يدل على علو منزلته وارتفاع درجته **وله**  
 في الاصول والتبصر كتاب وله في فقه الهادي عليه السلام كتاب التجريد  
 ومترجم اربع مجلدات استوفى فيها الادلة من الاثر والنظر وحسن فيها كل  
 الاحسان وله التبصر ايضا في فقه الهادي عليه السلام وله في فقه نفسه  
 الا فاده مجلد والنزادات مجلد علو ذلك اصحابه عنه وفيه كل مسئلة حميدة  
 وثوى غريبة ولهذين الكتابين شرحين شرح وتعاليق عدة ومهما  
 طلبت الغرائب فانها توجد في فقهه عليه السلام منصوصة **ولقد**  
 حكى لي بعض اصحابنا الراصدين من ناحية العراق وهو الفقيه الفاضل  
 الحسن بن علي بن الحسن الديلمي النخعي رضي الله عنه انه بات ليلة من  
 الليالي ومعه رجل من الصالحين فبات ذلك الرجل يعبد الله عند رجل  
 والسيد المويد بالله بالقرب منه فلما طلع الفجر قام المويد للصلاة فقال  
 له ذلك الرجل ايها السيد انصلي بخي وضو فقال له اني في هذه الليلة سبعا  
 وقد استبطلت سبعين مسئلة ولقد كانت على عرص يعجبون من تحقيقه  
 وشدة تدقيقه ولا عجب من امر الله يؤتي فضله من يشاء ولذرية الرسول  
 صلى الله عليه واله وسلم المزية على من عداهم والفضل على من سواهم  
**ولقد شهدت** سمعت شيخنا الفاضل العالم محيي الدين  
 عمر بن احمد بن الوليد القزويني الصنهايني رضي الله عنه يحكي ان السيد المويد  
 بالله قدس امثاله لما توفي واقبل الناس الى اخيه السيد ابو طالب عليه  
 السلام يسالونه فقال له قائل اين كان هذا العلم في حياة السيد ايها السيد  
 فقال او كان يحسن ان اتكلم والسيد ابو الحسن في الجاه مع انك تعلم السيد  
 الى طالب عزيز وقيمة حم كبر على ما يحكي ذلك **وهو** من اول الاخير

عليه السلام اتقول بامانة اخيك فقال ان قلنا بامانة زيد بن علي فما المانع  
من القول بامانة اخي فانظر كيف شبهه عليه السلام باعلاء الائمة قدراً واعزهم  
عليلاً لا فاقدينا انه اقام خمسة اشهر يفسر سورة الحديد والبقرة وذكرنا غير ذلك  
**قال مصنف** سيرته وسمعت الشيخ ابا الفضل بن مشر بن ربهما الله  
يقول مع ائمة زماننا انما الشك في الائمة المتقدمين من اهل البيت وغيرهم  
هل كانوا مثل هذا السيد في التحقيق في العلوم كلها ام لا **وسمعت**  
القاضي ابا الحسن الرافعي يقول ليس اليوم في الدنيا اشد تحقيراً في الفقه من  
السيد ابي الحسين الهاروني **وحكي** ان المويد بالله سئل عن إطلاق  
الثلاث بلفظة واحدة في مجلس صاحب فكله القاضي ابو القاسم بن  
وكان امام اصحاب الشافعي وآل الكلام الى جميع من حضر من الفقهاء فانفطروا  
في يده فقال الصاحب يقال لا علم لطائفة فيهم هذا الاسد يعني المويد بالله  
**وحكي** انه ورد عليه من كلام سبائل صعبة على اصول الهادي فاجاب  
عنها وهذه المسائل موجودة فقال الصاحب لست اتعجب من هذا الشريف  
كيف اني من السجس وانما اتعجب من رجل نكلا كيف اهتدى الى مثل هذه الاسئلة  
**وكان** له عليه السلام اصحاب فضلاء نجحوا من اهل البيت عليهم السلام  
وغيرهم فمنهم السيد الفاضل العالم الموفق بالله ابو عبد الله الحسين بن  
اسماعيل الحسيني المرحوم في عليه السلام وهو من له النصايف الراقية الفاتحة  
في علم الكلام وغيره والقاضي ابو الفضل زيد بن علي الزيدي وكان من بيت  
العلم والرياسة ومنهم ابو منصور بن ميسرة العراردي والشريف مالك بن ابو  
الحسين احمد بن ابي هاشم محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن احمد بن ابي  
بن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي  
طالب عليه السلام الخارج بعدة بلحا سنة سبع عشر واربعائة والمشرين  
ابو القاسم بن زيد بن صالح الزيدي والشريف محمد بن زيد الجعفري ومن  
اصحابه في الزهد والعبادة الشريف ابو جعفر الزيدي وكان قد استقام  
غير مرة ليس يتخلفه فاق ولم يجبه لاستغاله واقباله على زهده ومراحبه  
النفية ابو القاسم بن بلال وهو الذي هذب مذهبه وهو الذي جمع الافادة  
والزيادات ومنهم ابو بكر الموحدي القاضي قرا عليه فقه الزيدية ومنهم  
القاضي يوسف الخطيب وابو الحسين الاسكوي ومراحبه ومتابعيه  
ابو علي بن الناصر خلفه بجبلان وعاد الى امل بالاجرة وقالوا لا تحبوا الى  
فارقته المويد بالله بن غني اذنه لا والله لم اخرج من عنده الا باذنه وانا  
اقول بامانة ولا اعرف في هذا الزمان رجلاً افضل منه ومنهم ابو عبد  
الله بن الحسين بن محمد ساه سر بركات **وفي الحكاية** انما  
عليه السلام كان في بعض الليالي يطالع مسئله مع المجره الدهرية فاستشبه  
عليه جواب مسئله فامر بان يناد مشكله وقصد باب قاضي القضاء بعد قطع  
من الليل وهذا الناس والاصوات فاحس قاضي القضاء بمصوره فاشتغل



خاطره وهيا مكانا وجلس فيه حتى اذا دخل عليه وجاراه في تلك المسئلة  
 الفتح له جوابها وانفتح لديه ما كان منها قال له قاضي القضاة هلا اخذت الى اخذ  
 وتغيبت في هذا الوقت فقال المويد مخضيا من كلامه متعجبا ما هذا الكلام مشك  
 يجوز لي ان ابيت وقد اسكلت علي مسئلة ويكنني ان اجتهد في حلها فاعتذر  
 اليه قاضي القضاة وقال انما ذكرته هذا الكلام على الرسم الجاري من الناس  
 وطيب قلبه وحاد الى منزله **وحكى انه** وقع بينه وبين قاضي القضاة  
 وحسنة واسمها رده بسبب مسئلة الامامة فتقاعد عن لقاءه حدود شهر حتى  
 ركب اليه قاضي القضاة وقال له قد بلغك حديث جدك الحسن بن علي واخيه الحسين  
 وقول الحسين لولي ان الله فضلك في السن علي حتى اذنت ان يكون السبق لك  
 الى كل مكرمة لسبقك الى فضل الاعتذار فاذا قرأت كتابي هذا فاسبق الى ملك  
 الله لك من حق السبق والبس نعلك وقدم في العذر والصلح فضلك قال المويد  
 بالله قد اطاع قاضي القضاة ايضا فصل سهمه وعله وعلم يقتضي ما اراده الله  
 من سهمه واعتقنا ومالت الغلوة والسلوة بينهما وكان الصاحب يقول الناس  
 يتشرفون بالعلم والشرف والعلم والشرف يتشرف بقاضي القضاة والشرف  
 ايزداد شرفا بالشريف ابي الحسين وكان الصاحب يعظم كل الاعظام وكانت  
 يمينه للسيد المويد بالله وبساره لقاضي القضاة وكان لا يرفع فوق المويد  
 بالله احدا الى ان قدم العلوي رسولا من خراسان وكان يحثيما عند السلطان  
 ملك الترك الخانات الاكبر مجولا عنده حتى ان الصاحب استقبله فلما دخل  
 عليه اجلسه عن يمينه فلما دخل المويد بالله ارادة عسكره فتخبر فاشاور  
 اليه الصاحب ان يرتفع الى السرب الذي استند اليه الصاحب فمعه المويد  
 بالله الى السرب وجلس في المست الذي كان عليه وكان عليه **وكان**  
**عليه السلام** يزور الصالحين فيلخص عن رجل صلاح في بعض قرية  
 ديلمات فمضى لزيارته في جماعة من اصحابه فلقية الرجل خارج موضعه  
 وكانت لا فراس له الا ما سجد من اغصان الشجر ولا يتوسد الا جرتي علما  
 فقال ما لنا فرائق ولا مكان يجلسون فيه فقال عليه السلام لو كان لك فراس  
 او حلة لما نزلناك فالملك كثير واكثر هل العالاة فلسنا نوزعهم ولا نوزع  
 اهلا لذلك **وكانت له عليه السلام** كرامات تشهد لها  
 بالفصل فنها ان كان في اليوم الذي اسرقه قدس الله روحه وقدره رجل من  
 الخيل ولعله فدعا عليه وسال ربه ان يسلط الاكله على يد به فعن قريب  
 اسودت بياضه ووقعت فيهما الاكله حتى ذهبا **قال مصنف** سبوقا  
 قدس الله روحه وسمعت جماعة يحكي ان بنداوز وزير افكنا الى الفضل الثاني  
 لما اخبر انه احترقت داره هو سم في الفتنة التي كانت بها بسبب احراق مشهد  
 الناصر بأمل قال ان هذا القاضى الكاذب خرب داري يعني بذلك المويد بالله  
 فانتهى ذلك الى المويد بالله فلم يسمع فشهد بذلك جماعة فقال عند ذلك اللهم  
 حذره معاجلة ولا تزيده الشهادة عند موته فعن قريب مات بغيته ومهاجراه

بعثت كات جالسا فاستلقا على قناه فاذا هم ميت من غير وعية ولا نوبة  
زيد بن الحسين الاسدي الجرجاني ان عياض التغلبي حضر مجلسا بجرجان حري  
فيه ذكر المريد بالله وذكر بعضهم ان الله سبحانه يعينه على الحق وينصره فقال  
العياض التغلبي بنت من الله يعينه فقال عقيب هذا القول اوجعني بطني  
وبخلق ببطنه وعاد الى داره ومات في تلك الليلة **قال** سمعت هذا السيد  
يقول ان ابا عبد الله الغيبة القصار الجرجاني حضر مجلسا بجرجان في ايام الامير ملك  
العالى فذكر بعضهم ان السيد ابا الحسين الروي انما يطلب ما ينفع الدنيا وليس  
بمحل الله سبحانه فقال ابو عبد الله كذا ابو علي بن ابي طالب كان يجاري معاويه  
وعائشه للدنيا لا للاخرة وفارق ذلك المجلس وعاد الى داره فنال في الوقت وما  
يؤمن بعد ذلك من داره ومات من تلك العلة **وكان عليه السلام**  
في الصحابة وتباعدت القلوب في المحل العالي فأتى في المكابرة ان شؤنهم لا أسر  
عليه السلام اجمع السلون عنده وسالوه ان يفرج عنه فاحذر جوشنا قال احصوا  
هذا المواسم التي اصابها المرقاق من هذه العروش فبلغ نيفا وثلاثين موضعا فقال  
من يبيت في المعركة هذا البساتين كيف يفرج عنه ويغلي سبيله **روي عن**  
بعضهم قال سمعت شيئا سفار يقول لولي وقوف المريد بالله يوم حرب آمل مع  
خمس مائة رجلا من الساتين لم يخلص معنا الا اليسير وكان شيئا سفار بعد  
المريد بالله لم ينجس مائة رجل ٤

### ومشعره عليه السلام قوله

٤ تمت ب اخلاق الرجال حوادث ٤ كان عين السبك يخلص السبك ٤  
٤ وما انا بالوكيل اذ لا اله الا ٤ ومن ذا من الايام ويحك يفتك ٤  
٤ بلائي حبيبا بعد حبيب بلوته ٤ فلم ان رغبت ايتها السبك ٤  
٤ وحسبك كيا يقود اذ يتي ٤ فطع طعنه حثا وما عقق الحنة ٤  
٤ ليعلم هذا الدهر في كل حالة ٤ باي نتي العصار اصبح يفتك ٤  
٤ غمائي ايام كرام اعزة ٤ مرايتها اتي يبيط بها الدرك ٤  
٤ فما جلت مدرك باله يبلغ شام ٤ وان بك سياتا فحايته الترك ٤  
٤ فلا يرقم ياطح ان شمت خلب ٤ ولا يرقم وكش ولا وعدهم افك ٤  
٤ بهم مراعت الامراب في كل مشهد ٤ سكونا ولحم نركندة او عك ٤

### وقال عليه السلام في الصلاة

٤ سقى عهد هاصوبك من المزن هائل ٤ بحيث بها تلك الربا والمنازل ٤  
٤ منار لجم الوصل فيهن طالع ٤ يفتح ويغمر البحر فيهن آفل ٤  
٤ وموتج للهو بين وبوعها ٤ سارحة مانوسة والمناهل ٤  
٤ وباصن حكمت ايراد منها رقاها ٤ غداة حاصها الوثني طل وابل ٤  
٤ وكل محطات ساقه الارض قرنه ٤ كان التلج البرق فيه مشاعل ٤  
٤ سحر عطاء الهو في عروصاتها ٤ وعق لنا فيها عزال مخازل ٤

٦ وطابت بها الايام اذ سمحت لنا ٦ باسمحت والذهر عنهم غا فل  
 ٦ وكان شتاي عادلا لهواذلي ٦ وليس لها في ان تعاتب طابل  
 ٦ نعمنا بها لم نعرف البوس والاسي ٦ فلا للهل منعاب ولا الوصل راحل  
 ٦ كما في اعزى بالعبا بتركلما ٦ وشا بيننا الواسي ولج العواذل  
 ٦ ليا لي عبي الوصل فيها فزيرة ٦ كل ان دمع الهج اخرق هامل  
 ٦ واذا لمحي للغانيات صوايد ٦ ولي حوليات الهال حبايل  
 ٦ اجرة آري صبرة وصايرة ٦ هما شيم ارضي بها وشمائل  
 ٦ الدان بدا للتيب بي سفاري ٦ اساطير لم تنفض لمت اغامل  
 ٦ فلا من عني حيث كنت تكنت ٦ وللم حولي حيث سرت قنابل  
 ٦ انا انا الربيع الغضبي ثور عفة ٦ فجاء به انس من الهج حبايل  
 ٦ اذا حاول الضلال اشغاف امله ٦ فمن دون ما يبغي من الصوم حامل  
 ٦ كذا من بيوس صاحب القرم اصلا ٦ تتم له النماء ونزكو القضايل  
 ٦ ولما اتقى النير ومن حذمة بابه ٦ تفلسك حتى ليس يتجوه باطل  
 ٦ هذا سيفه الضمان في الله مصلتا ٦ علمك الجوزاء منه الحبايل  
 ٦ وفصل خطاب لم تنله اوائل ٦ اذا عن لم يسبح بهجيات وائل  
 ٦ تبليج عنه دوة الدين والهدى ٦ وسخطي لردى من وقعة مضائل  
 ٦ دعا دعوة لله جرد سيفها ٦ فللك منها حيث شاء زكزل  
 ٦ ولما شكت ارض الجبال خطورها ٦ ولادته حين اعزتها العوازل  
 ٦ واذرت دموعا مثل نابله الذي ٦ بغض وهل تعني الدروع الهوامل  
 ٦ دعا نحوها عزنا كالبرق دونه ٦ وكل ليد السيف والسيف قاصل  
 ٦ فشق ظلام الظلم عن وجهها ٦ ولم يبق فيها عن سنا العدل عاذل  
 ٦ واوضح فيها للنجاة دلا بلا ٦ وقد عرفت تلك النهى والكلايل  
 ٦ ومن قبل ما حكيت في كل مارق ٦ اقام مقام الروح منه المناصل  
 ٦ صوارم واصلن الطلي فالعيا ٦ وان قضيا بالهفات فواصل  
 ٦ وشرفت من انقب سبوفك منهم ٦ ومن قبل مالا قوة بطوى المراحل  
 ٦ وليس لهم الا السيوف مناريل ٦ وليس لهم الا المعوف من راحل  
 ٦ الا ايها ذا صاحب الماحد الذي ٦ انا مله العليا غيوت هو اطل  
 ٦ انا مل لو كانت تشير الى الصفا ٦ تنجر للعافين منها جباول  
 ٦ واعنيته حتى ليس في الارض ٦ واعطيت حتى ليس في الارض آمل  
 ٦ وكمر لك في ابناء احد من يدي ٦ لها ملتم يوم القيمة مائل  
 ٦ اليك عهيد الجسد ساريت رايهم ٦ وليس لهم الا علا لوسايل  
 ٦ واعطيتهم حتى لقد ساموا الهي ٦ وعاد من العنا من هو مشايل  
 ٦ واسعدتهم والنفس لولا لنا جمل ٦ واعز من هم والذل لولا لسايل  
 ٦ فكل زمان لم تزيينه عاظم ٦ وكل مديح غير مدحك باطل  
 ٦ ولما قال احمد بن محمد الهاشمي المروفي بابن سكره  
 ٦ ان للخلافة مد كانت ومذايد ٦ معقودة بقيت من آل عباس  
 ٦ اذا انقضت هذا قاموا اخلافا ٦ ملاحت الشمس وامتدت على الناس



فأصابه من عطاشنا وحملوه على مخالفته واجتمعوا حتى لحوج المويدي بالله  
 إلى مفارقة موسم فبقى فيها مقدار شهرين والرجوع إلى جيلان فلما قدم جيلان  
 أقبل إليه شيوخ شغال بخيله ورجاله وعاونوه ورجوه إلى موسم فبقى فيها مقدار  
 شهرين ثم قوى الأمير أبو يزيد الشاذلي وآل الأمل إلى أن اتجأ المويدي إلى جيلان  
 وأقام بها حتى عند الكنتى بابي شجاع ثم اتفق أبو يزيد الأموال المويدي على أهل  
 جيلان حتى أعزى إليه شيوخ شغال وخالف المويدي بالله وخالفه الموم اجع حتى  
 خالفه أبو شجاع أيضا وأخذ أربعمائة الف درهم وأعطى وبأنه يمشي إلى لايم مره  
 ويحوج إلى الهرب ويبتوى المال ولحوج المويدي بالله إلى مفارقة جيلان وأمد  
 إلى الدي

### والشمل

فدريت من العداة إلى العداة ٤ وكنت عددتهم من موالتفات ٤  
 ٤ لمت خابت طنوني عند قوم ٤ يرون محاسني من سياتي ٤  
 ٤ يهيجون العواة على هيجي ٤ وهم شئ لدى من العواة ٤  
 ويحي الأمير أبو يزيد موسم إلى أن خرج عليه أبو الفضل الناصري وحاربه  
 وهزمه وأقام موسم أربعة أشهر وخرج الأمير أبو يزيد إلى الدي إلى المويدي  
 بالله وأظهر التوبة وأعطى راليه وصالحه وأعدة أنه إذا عاود موسم أعانه  
 على محاربه صاحب طبرستان ثم رجع الأمير أبو يزيد إلى موسم وملكها أياما  
 ثم أتى أبو الفضل بن الناصر جمع عسكرا وفقد موسم وهزم الأمير أبو يزيد  
 والتجأ إلى جبل حصين فبصره أبو الفضل وحاربه وقتله ثم ملك أبو الفضل بعد  
 ذلك موسم أربعة أشهر ثم أتى آل الشاذلي بعثوا رسولا إلى المويدي وقالوا له  
 قتل أبو يزيد فنحن نعينك على مرادك فالحق بنا فأقبل المويدي بالله إلى ديلان  
 وصالح الاستنداد به هم ملوك بعض حمال الديلم على أن ينسحب بهم إلى قافوس  
 وسلمت له قلعه وارقوا به وبقي على ذلك سنتين إلى أن نحو أمل وصحبه الكيا أبو  
 الفضل صاحب موسم مع الكبار الأما من الجبل والديلم وصحبه الاستنداد الكنتى  
 بابي جعفر وولده المباع المويدي المسمى حسرو شاه بن أبي جعفر صاحب الرويان  
 وصحبه جميع أصحاب الأطراف من ولاية الكلاان والديلمان سهرلها وجبلها فذا  
 من أهلهم ونزل في الساحل ووطئ عساكر أمل على الزميمة وكان الوالي بها من جهة  
 الأمير وأبو من أبو جعفر محمد بن الحسن الناصر وكان فيها من الأما حقيقى بابي  
 والعباس السابلي والاصفهيدي بن اسفا فخرج المويدي بالله من  
 أهلهم إلى باب الوعى أمل وكان الراي أن ينزل بباب أمل ولا يحارب مع تعب  
 رجاله فاستجمل وبادر الحاربه وأنهم الأكراد والأملاب من عسكرا أمل وتفرق  
 الجبل والديلم وأحسوا بالظفر حتى أن الشيعة استقبلوا الأمام بيشرو  
 وليست بشروى وكان كالأوق بالظفر وكان قايد من قواد المويدي بالله يسمى  
 رشكا من كبار شيوخ الجبل دخل محلة بجاده من أول البلد فأصاب قلسو  
 وبهضبه التي كانت على رأسه طرف صفايح منصوبه كلف المطر يدعا بالظفر  
 كالأوق من البهض عن رأسه فأنشأ النخلة جيلي من البغاه فرى موضع  
 الأوكشاد من راق فأصاب أصله فشق عن دانتة ورفق حنته أصح



الناصري جعفر فكفته فكفيتها حسنا وردنا بوقت الى جيلان تقريبا الى الجبل  
 فآل الامر الى ان انتم مسكر المويدي بالله وبسطوا اناسهم وكانت السبب في ذلك  
 على ما يقال انه عليه السلام كان في عسكره من ان يرموا اهل البلد واث  
 بغيرهم وان يستعملوا النار في دورهم فلما عرف ابو جعفر الناصر انه امن  
 الطبرية وعرف ان التعصب طالب عليهم وانهم لا يهدون كثرة وكانوا يطاردون  
 والسكا في كل جهار فاقبل على العوام وقال لا تروا هذا العلم الا بيمين الذي  
 اقبل عليكم السن يديون رفع دينكم من ربي منكم بغير هذا احبي له بيمينه  
 داره عن التور والبول وعرف ان هذا من اهتم بيمينه عند الطبرية فعمل بيمين  
 لهم على التجموع وبغورهم وبغورهم بهم فاحذت الطبرية في الرمي وكسروا  
 الاساس ووقعت الهزيمة المظلمة في رجال المويدي بالله حتى بقي وحده بلا  
 رايه ونهب بيت ماله فقال رضى الله عنه لمعص نعبا له ما الاري فقال النبي  
 ارج بنفسك فقد هربت العساكر فقال له انظر في مقدمة عسكرنا فقال ليس  
 هناك غير الكفا الى الفضل الثايب وشيرا سفار فقال لا سبيل الى الرجوع  
 فان ابا الفضل معه ودلجس مائة رجل وشيرا سفار كذلك فكيف اولي وبين  
 يدي الف قتال لارجاله يجرهما وهما ايضا بنصر فانت ولما انصرف الكفا ابو الفضل  
 فقال لما خرج في دعة الله لاصونك ولا هجيك فقال اذا كانت هناك شيرا سفار  
 فلا يحل التواي فعا دايضا شيرا سفار منهنما يقول اخذج ياكا ياكا يقول  
 اي موضع اولى بالاستشهاد من هذا الموضع ولولى ابي اخاف الا يقتل في المكان  
 واوسى واحل الى فانوس وهو النعين سجد الاقتاد فيسلك ميمى سلك الا  
 فمثل في وجهه ببي باواع العذاب والالم اخذج من هذا المكاف فقال له  
 ولان نفود سائما احب الرنا من ان يستشهد ما هنا فركمن وركضوا افراسهم  
 بحفظونه وبجونه فحصل تلك سباحل البحر على شطرنهم ولحق به جماعة من  
 المنمنمين وقد تعبوا وجاعوا وفيهم جرجا فقال المويدي بالله هل فيكم من  
 يقربنا دينا فاقربنه رجل كان معه دينار فبعث بعض الحاضرين الى  
 فذرية بقر به وقال اطلب شيئا من الحلال يستريح به هذا الهولاء الجياح ودخل  
 الرجل واشترى ما فيسلكات الثريد شاه مسلوخه وشيئا من السم والعل  
 وجملة من خبز الارز فامر بتقديمها الى الجياح وقدم الى نفسه رغيفا واحدا  
 وتناول نصفه وقام الى الصلوة حتى اصبح ولحق به المنمنمون اقولجا وقبض  
 ابو جعفر الناصر ما على تلتين رجلا وجعلهم في اقفا من من سناج واحد  
 بهم نحو جرجات الى قابوس فقتلوا هناك وكان قبل ثمانية عشر رجلا من  
 الثايبين فمضى ابو سجاد الناصري البنات والد الشيخ ابي طالب وكان من  
 اعيان الشيعة الى الشيخ ابي عبد الله الحسايني واستفتاه في معنى هؤلاء  
 القتلى فقال يدعون بئيا بهم فانهم شهداء وذلك امام الزمان بعد  
 الناصر للحق عليه السلام خذج الناصر في سنة ثلاث مائة مستوى وهذا  
 طهر في سنة اربع مائة مستوى وفي كل مائة عام يخرج امام الى هذا الامر من

آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم قال كنت أعلم هذا الكرمي سائلكم لرفع الخلاف  
 وحذر من العامة فانهم يقتلون منكم وخرج ودفعهم بتباً بهم في طريق الكلباني  
 يعرف قبورهم بقبور الشهداء استقرب تلك النعمة من صاحبها فوجهها **والمبلغ**  
 المويد بالله الى ناحية كوة احد حرس وساه بن الاسفندار في مخالفة المويد بالله  
 واصعد رجاله الى هضبة هناك حول الحصن وحصل عسكر المويد بالله ووجههم كانهم  
 في حلقه وحصار وليس فيهم صاحب ترس وسلاح ورفع النوم باسم واحد واراد  
 بطلبون القتال ويظهر من العداوة فاستغل قلب المويد بالله وقال انظروا الى  
 هؤلاء الظلمة والى انما لهم لا يمكن السكوت اليهم ولا الاعتماد عليهم وعلى مواثيقهم  
 فنبهوا اخوة رسولاً وطلبوا الموائيق والرهائن على ان لا يجلبهم قط وان يسلم  
 قلعهم وارفعوه منهم فسلم ابنه ابا القسم منهم على ان يردده اليه متى سلم القلع  
 منهم وشرط عليهم ان لا يجسوا عندهم غير اسمه الى القسم ثم انهم نقضوا العهد  
 وحبسوا مع السيد الى القسم جماعة فخرج المويد بالله مع ثقات الاسفندار  
 ليسلم القلع منهم فلما بلغوا كلاً رملوا ان الله باله لا يكون من تسليم القلع  
 منهم فانصرفوا فلما بلغ المويد بالله الى حصن يكاد استقبله المسمى اما  
 جليس العاجب من ناحية قلعهم برارح عسكر حران ليقبض على المويد بالله من  
 قبل الاسفندار ولم يملكه من سلاح من جندة فاتفق ان يرايه الى سيد النسابوري  
 ظهرت مع جميع كثير فخرج ابو جعفر العاجب على عقبيه وخرج على النضر من له فلما  
 دخل المويد بالله دليلاً وعرف القوم انه يريد تسليم القلع استدعوا ابا  
 القسم اصهرت كلار وبايعوه على الموضع المسمى سكا نشته واستقبلوه بمباركة  
 وانهم رجال السيد ثم ان المويد بالله وكان عامداً اهل طبرستان نظروا صفوهم  
 فخطوا في تلك السنة عقيب هذه الوقعة قطعاً عظيماً حتى صار من اجل خبره  
 وراهم ولو كذب ادراك الغلة لما اكثرهم جوعاً ثم وقع الوفا عقيب النجدة  
 فمات خلق كثير كل ذلك مشوم البغي ولم في الاخرة عذاب شديد فاما  
 قانوس فان الله قتله مشقة واما ابو جعفر الناصر وحمى بن باي والعميد  
 السامي والاصفهيد بن اسناوهر وغيرهم من تولى امر تلك الحرب وسائر العسكر  
 فماتوا واهلكوا مشوم البغي فلما ولي موجه صالح المويد بالله على اصف  
 يودي الى المويد بالله كل سنة الغني دينار وجرا على ذلك اياماً حتى ظلم اسفندار  
 اهل كلار ونواحيها فتقدم اهل ايران ومن قدام بشا الدوس على المويد بالله والتسوا  
 منه الا انها اليهم ليعينوه فلم يجب واعتل بأنه لا يتق بوفاءهم ولا يجمل على  
 فائدة وينقطع عنه مال الصلح الذي يبعثه اليه متوجه فخرجوا ثم عادوا  
 ثانياً وثالثاً حتى اقبل الصيف فقام الى المويد بالله عامداً اوليا الاسفندار  
 واكابرهم كابي القسم اللؤلؤي وابي جعفر وسابرا اهل كلار وسابرا النولجي والكر  
 الامر فراضى وقصد نحو كلار فورد عليه عسكر موجه من طبرستان  
 قتال المويد بالله لا يملك الامير ابي القسم تأهب للقتال فذهب وتأم القوم  
 وانصرف وقال لا طاقة لنا بهؤلاء القوم فانهم كالبحر الاخضر فجد المويد بالله في الامر

وقال لا بد من المثال فقام الامير ابو القاسم الى موضع يدعاه شتير ووقع  
على القوم بمناوشة فانهزموا واسر جماعة من الامراء والقواد ونهب العسكر وقتل  
منهم مقتلة عظيمة وغنموا من اموالهم واسلحتهم شيئا عظيما وجعلوا  
الوئيد بالله يقولون يوم بيوم نعود انا ان رجعتنا في ايام فابوس من باب  
امل فقد رجعتهم من باب كلاب على امره خال **ثم ان** المولى بالله  
كانت متوجهين بعد ذلك بكتاب حسن مشهورا بالحق وايات وامثال والخبار  
ونصائحهم على يد النور ديار في كل سنة ثم حدثت من بعد فتنه طبرستان  
وتعصب النواصب على الاسراف والشيعة وكان ينصر عامة اهل طبرستان  
بشيعة السور ويحصد هم وكانوا يأتوا على امل مرید متوجهين واشتد  
ذلك حتى قتل الشيخ ابو القاسم البستي امل من الوي واطلر القصب للشيخ  
في محال السلكي وسئل يوم الغدير عن الفضل بين علي صلوات الله عليه  
وابي بكر فقال مثل علي كمثل كونه حديد لم يمتد بغيره ومثل ابي بكر كمثل كونه  
فيه حديد وانجاس واقدار ثم غسل غسلنا نظيفا وذلك لاني عليه  
السلام لم يشرك بالله طرفه عين وابوبكر كان مشركا اربعين سنة وانا بري  
من الظلم الكفر وطهر من الشرك فحافظ النواصب هذا المثل بوقوف الجبل  
العامة وكانت في البلد متفتحة لم يكن له عند العامة سوق فكان باي اسحق الصغار  
ولما بلغه هذه العديت عدا من مسجد حافيا حاسرا يحرق البلد الى دار العامل  
المعروف بابي سيف وتبعته العوام على عادة الطرية وعاجوا وحلبوا على  
باب العامل وتواصلوا بذلك الى طر الشيخ ابي القاسم البستي فاحرقه ابن  
سيف قتل بعد ثلثة ايام وقد فقت البلد وانعقد للصغار سوق عند  
العامة ودامت الفتنة في البلد وكانوا يقصدون مثل هذا الناصر واستغار  
الاسراف جماعة من الجبل كانوا يحضرون الشهيد ويدفون عنه ويحجون دونه  
وقتلوا جماعة من العوام وقتل من الجبل واحد ودامت الفتنة واستحكمت الوحشة  
ولم يتمكنوا من احراق الشهيد حتى استغار اهل البلد بشبههم الرسايتق من  
ناحية ارم براه من ناحية اهام وكان رئيسهم ابو القاسم وابوه وخاف ابو القاسم  
احمد القاسم الناصر رئيس الاسراف على ناله وداره فزاسل سكان الشهيد واهم  
بغارتته وتسليمه من القوم ففعلوا فقصده القوم واشعلوا فيه النار واخرجوه  
على اخره ونصروا المنارة والسور ثم قصدوا بعد ذلك دار الحسين الناصر  
واحرقوها ثم هدموا مسجدا للشيعة في سكة حارم ثم حصر الصغاري وخرج  
المسجد المعروف بربكما العلوي في بقعة يدعى اشربة واستمرت الفتنة وقد  
الجبل بجيلا نهمجوت ويقولون امنت والى باب الوئيد بالله بلز مونه  
القدم الى امل للانتقام وللانصاف فاطلر الوئيد بالله الضعف والعجز  
عن النهوض بنفسه وقال لاحد اهل الامر في الحال غير السيد الشاير في الله  
الى الفضل صاحب موسم فلما امره بذلك ابا وامتنع وقرى الى موجه واحد  
منه المال فراح عليه الجبل وهو بالتبص عليه ولم يوادره هووسم والى الى  
الهرب فلما ابس منه كانت ابا حفي الناصر المتقم بالري وارسل اليه بالحق



الاسدي وخاطبه بالسيد المناضل فلما قرا الكتاب قال هذا الغطره عند  
الاستدعاء فكيف لقطه اذا حصلت عنه واشنع من اجابته وانفق موجه  
عشرين الف دينار هذا السبب واعاد عمارة المشهد وانفق عليه حدود الف  
وسبعمائة دينار وقبض الاسفهلار المعروف بالحاجب الكبير اسما وحسب  
اصفهان على المعروف بالصفاري فامر بتوجهه واصدروه الى اسرabad وحسب في  
قلعه بكرت وبقي فيها زهاء على عشرين سنين حتى هلك متوجههم معرب ابو كالي  
الى الطبرية واطلقه وردة الى امل وكان في الكثرة الثانية ثلثه منه في الاول  
ولازال يتعصب ويتعرض للاشراف والشيعة الى ان هلك ابو كالي فانهض  
شرف العالي الى امل للسياسة للأمر وردة اساه به اسفستان البراري  
فساس اهل طبرستان سياسة منكروه وقتل من المفسدين عدة وقتل  
الصفاري فلما اعاد متوجه عمارة المسجد وارسا كبار جيلاان سكنت ثابرة  
الجيل ولم يمكنهم قصد طبرستان وانصرفوا من وركروذ وكان ابو الفضل  
انحار الى كرخات فلما انصرف للجيل بلغه ان المريد بالله كان ضمن لهم الف دينار  
فلم يرفع وقيل بسبب ان ناصرية الجيل قالوا ان هذا العريضه المريد  
بالله ولا يعود اليها فتصددهم الله ابو الفضل مع الكرخة وسد عليهم الطريق  
من كل جانب فحل للجيل عليهم وهزمهم باذن الله وقتلوا منهم مقتله عظيمة  
وخرج ابو الفضل من هنالك الى جيلاان واستولى بعد ذلك على هوسم ولم  
يزال عليه السلام متجيا للظالمين معلنا بالدين حتى توفاه الله حميدا  
ويشيدا فقيدا سعيدا وكانت وفاته عليه السلام في يوم عرفة سنة احدى  
عشرة واربع مائة ودفن يوم الاضحى وصلى عليه السيد ما تكديم الاعرابي القروي  
الخارج بقعة بلحا الملقب بعده بالاستظهر بالله واديت الختم على قبره من  
يوم دفنه الى تمام شهر وبني عليه في النجبا وشهدة بها شهر من ذور ٦

### وفيه يقول القائل

عَدَّجَ عَلَى قَبْرِ بَصْعَةٍ لَكَ وَابْلَا مَرْمُوسًا بِلَنْجَا  
وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْمُقْتَدِي بِهِمَا سَيَبْلُغُ مَا نَرَجَا

وكان عمر عليه السلام تسعا وخمسين سنة وخلف من  
الاولاد الامير ابو القاسم وحده رضي الله عنه وكان اسمه الحسين وبه كان  
يكفى واولد الحسين احمد واولد احمد الامام ابو طالب الاخويجي وعقب  
كثير منهم محمد القايم في عشر السبعين وخمسمائة في بلاد العجم من جيلا

ذكرت من كلامه عليه السلام  
قال قدس سر الله في صفة كتابه المعرف

بسياسة المریدین الحمد لله الذي جعل لنا الى سلوك مناهج الاراد  
سيلا لا حدة ونصب لنا على لزوم مزارع الاخيار ادلة واضحة وجعل من

مثل اليد ووقف عليه • مشاهد الدواهي للعق • التي ذهب عنها الخلق  
واستغفروا من مناسر العرق • وعصمهم من نوادر الفتنة • وملكمهم ازمة قلوبهم  
وقاهم شخ نغوسهم • وآسهم برياض تزييله • وفهمهم غوامض قلوبهم  
وجعل لهم مطالع في ملكوته • وضمهم برحمته • وجبروتهم  
حتى عرفت نفوسهم عن أكثر ما لاخ الخلق به من الشهوات • ونبت اقدامهم  
حيث دحضت اقدام كثير من اهل الخطيئات • بقيت الله الذين امتوا بالقول  
الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة • ويصل الله الظالمين • ويعمل الله ما يشاء  
والحمد لله الذي جعل التوبة لله نبيي السرفين على انفسهم • وسيله • بين  
بها معنى اخلصوا لفضل الله • فقال الله تعالى قل يا عبادي الذين اسرفوا على  
انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا الى من يشاء • وانتم لا  
تقنطون • وبلغنا ان الله تعالى اوحى الى نبيه داود عليه السلام • ان الله  
الصديقين • وبشر الذين نبين • فقال يا رب كيف انزل الصديقين • وبشر  
الذين نبين • فقال عن وجل بشر الذين نبين اني اقبل التوبة • والله الصديقين  
لما دعوا باعمالهم • او ما يرجح الى هذا المعنى من اللفظ او يزيده • وصل  
المحور نبي الرحمة المبعوث لك كافة الامه بالرافعة والرحمة محمد وال  
ثم قال قدس الله روحه في باب ما يستعان به على التوبة **اعلم** عليك الله  
الخير ان من اراد ان يجعل لنفسه من لذة التائبين فيجب ان **اعلم** عليك الله  
حوا وحشية لان التوبة لا تكاد تتم فان لم تكن تصف ولم تدم مالم تصحها  
للعوف والخشية ثم قال بعد ذلك **واعلم** ان العوف للتوبة عن لذة  
الاساس للابنية فكان لا بد منه اذ لم تكن يثبت على اساس مبين لم يستقم  
ولم تطل لينها كذلك التوبة اذ لم يكن على العوف والخشية لم يستقم ولم تطل  
لبنها ولهذا ينبغي من التكليم بنوا امر الخواطر التي ترد على الخلف في اول الامر  
على الخوف **واعلم** ان كثير الاسياد دواي واقربها بواعث على الغرض  
المقصود في هذا الباب هو الاستكثار في ذكر الموت واستحار النفس امتنا  
الموت والاحوال التي تكون عند الموت وبعد الموت من البلاء في القبر والحوال  
التشور والبعث واحوال اهل الجنة والنار والاستدامة لصورها وتكثير ذكرها  
من النفس حتى ينكسر مرجها ويحف اسرها وتكثر ابرادها على القلب حتى تهر  
ويستولي عليه ومن لحش من قلبه بالمساواة وقلة التنبيه فليصور لحواله  
عند الغرغرة والنزع عند مفارقة الروح الجسد وكيف ينبغي امله طريقا  
ذليلا واحوال امله وايتامه وكيف يكون عليه ويندبونه وكيف ياخذون  
عنه ثياب الدنيا وكيف يطرحونه على الخشيل وكيف يلتفون في الكفن ويلا  
في القبر وكيف سلى هناك وكيف تعبت الدواب والحيات في لحه وجلده ولبخ  
على نفسهم بذلك بصوت ينبغي في الخلوات وفي ظلام الليل فان العلم بهذه  
الاحوال علم الضرورة والانسان قد شاهد هائل وما يعلم ضرورة ويكون  
مشاهدا يكون تأثره في النفس والقلب اقوى فليهتم بهذا الباب اهتماما  
مادقا **ويلغني** ان نوحا عليه السلام سمي نوحا لانه كان نوحا على

لون  
الله  
عليه  
السلام  
ما  
كان  
من  
قلبه  
السا  
فان  
يجتهد  
في  
العمل  
الطيب  
ما  
كان  
من  
قلبه  
السا  
فان  
يجتهد  
في  
العمل  
الطيب

نفسه فاذا ظهر تأثير ما قلنا في القلب والنفوس واجراد موعده افكر جيبك  
في احوال البعث والنشور والجنة والنار التي طرق العلم بها الكتاب فانه  
ينفع بذلك ان شاء الله تعالى نفعا بيضا **وقال قدس سره**  
**رحمة في هذه الكتاب من باب الارادة** **عليه السلام** ان الارادة هي طلب  
الاشتغال الى الله عز وجل من كل ما سواه قال الله تعالى واذكر اسم ربك  
وتبتل اليه بتسلا قيل في التفسير اخلص له خلاصا وقال تعالى ففعل الى  
الله اني لكم منه ندبر مبين روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال  
حكيتا عن الله تعالى ابن ادم تفرغ لعبادتي املأ قلبك غنا واملأ يدك رزقا  
ابن ادم لا يتبعه عدمني فاملأ قلبك فقر واملأ يدك مشغلا **ثم قال**  
قدس سره رحمه هذه وصية لجنيده بن محمد ابتيهاها على وجهها لتعلقها  
بغرضنا في هذا الباب ولما فيها من عظيم النفع المريد **قال ابو القسم**  
**رحمة الله عليه** رحمة الله ان الله تعالى ينزل العبيد حيث يشاء  
فانظر ما فاضل ان ينزل قلبك واعلم انه يوصل الى القلوب من غير ما  
اتصلت به القلوب من تعظيم امره فانظر ماذا اتصل بقلبك واعلم انه يقبل  
القلوب ما الله لوب مقبلة عليه فانظر ماذا انت مقبل بقلبك واعلم ان الله  
تعالى يخلص الى القلوب من برة على ما تخلص القلوب اليه من ذكره فانظر ماذا  
خلص قلبك واعلم ان الله تعالى يعظم القلوب ويرفعها على حسب ما هي مفعلة  
له فانظر ماذا الذي يعظم في سره ويعمل اليه مرادك واعلم ان مواعظ القلوب  
في الابتداء ما كانت عليه من اسباب الدنيا فاعمل على قطع الاسباب تنزل بغيرتك من  
الطلب واعلم ان قليل ما ينفع منها في السراير يحول بينك وبين نفيس النجاة  
فاقل في اخراج ما بقي منها تنزل بذلك ما تطلب من خالفها واعلم ان القلوب اذا  
خرجت من الامور الدنياوية صحت وصفت للعلوم الاخرية فاعمل في ابتداء امرك  
على اخراج ذلك من سره واحذر ان تقع عليك منها شي مستطير او دقيق  
مراد فتكن مفعلة ذلك ويعرض بقدره في صحة المراد فتكن على اسعصامة  
وكي ينزع على احوالك زاهدا فيخوض عند ذلك عقلك ويصفو قلبك **واعلم**  
ان هذا اول منزله من منازل المريد واعلم انك اذا صدقت في ارادتك لمراد  
صدق في ارادته لك واعلم ان الله تعالى اذا ارادك بؤلاك واغناك واعلم انك  
ان كنت لطاعته موثلا كما عليك بما فعلك مقبلا وكذلك اذ كنت له ممددا  
راعيا وبامره عاملا كان بالتأييد لك حافظا من شاهد ذلك في نفسك  
انك اذا اعوزت ذلك امر اذ ما بها بالعلم فاذا كشفت لك التمييز بالعلم عن قلوبهم  
سكنت الافضل وعلت بالا جزل ولم ترخص في نفسك بالمفضول فاذا كنت كذلك  
كنت صادقا وكان الله تعالى لهما رافعا فاذا انتفع منك وقوى عليك كان ذكر  
الله تعالى السابق اليك والعاطف بقره اليك والعاطف بقره عليك ولم ترش  
اقرب اليك منه ولا اقرب منك اليه فاذا خلت لك ما وصفنا فاعتدل واستوى  
ليكن صابغا الى الله ولا تان الى العلمين ولا ما اوصي به فاعمل

بوضوح تنزل بها من العلم من وراء ذلك **قال قدس الله روحه**  
 وقال بعض الحكماء علامة المريد إذا صدق في عزمه رفض الدنيا إذا كانت سقاة  
 للقلب ومفترقة له عن طاعة الله تعالى وأحواله في الزيادة على حسب الكد والاجتهاد  
 والامتناس والمبادرة وحمل التوسل على الكافة ومفارقة الراحة ومجانبة الرفاهة  
 ويعجب من مريد ما يريد له إذا قوة إرادته وليست وحسن مريد ما لا يريد  
 وليتقو على ما يريد **ثم قال قدس الله روحه** أعلن أصل  
 هذا الباب وملاكه وما عليه يدور هو مجانبة الشهوات وترك ما ملكت يركه  
 من المباحات وحسب ما يتركه العبد من المباح يكون فوره للنجاح وظفوه  
 بالمطلوب ونيله المحبوب وحسب استيفائه ومتعمده بغير سبب وبغير  
 عزمه وإرادته وينسب العدو فيه إظهاره ومخالبه من عزم على طلب الانقطاع  
 إلى الله عز وجل واستحقاق اسم المريد له فليوطن نفسه على ترك ما ملكت  
 يركه من المباح قال الله تعالى وأذموا باللعنوا مراكما وقال تعالى والذين  
 هم عن اللغو معرضون فكل ما لا يجنيك فهو من اللغو **وروي** عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وأصل  
 ترك المباح الذي لا يتلبد له ولا يستقيم مرة دونه ولا يستقيم الإعليه ولا  
 يملك زمام قلبه الآية هو ملازمة العتمة ومداومة الجوع والعطش **وروي**  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرف الله تفت وعظمه منع فاه من  
 الكلام وبطنه من الطعام **وقال قدس الله روحه** أعلم رجلا  
 أنه إن المريد ربما عرض له فتور قوي واضطراب شديد حتى يمشي به بعد  
 أن كان جموعا ويشرح فكره بعد أن كان مأموما وحق يقطن أن قلبه كان قد صا  
 أعلاه أسفله فيضيق صدره ويكاد يفسد عليه امره وقد يكون ذلك بسبب طاهر  
 وقد يكون بسبب غير سبب فلا يجب أن يرتاح عند ذلك ارتياحا يزيد في اضطرابه  
 ويوجهه مفارقة حاله بل يجب أن يفرغ إلى الله تعالى ويستغيث به ويستنزل المونة  
 من هذه ويدوم على ذلك وإن لم يجد للاستعانة باللائحة التي كان يحدها من  
 قبل لم يبا من هوده إلى الحالة واستمر على البكا والتضرع إلى الله تعالى وسئلته  
 كشف ما به ويفزع إلى تبيته تنزيه القلب بقرأة القرأت بصوت تنبي واستماعها  
 من غير وفي حكايات المتقدمين ومواعظهم ويستعين على ذلك بهذا الآده من  
 يكون منهم في زمانه ومجاساتهم واستماع كلامهم وتأمل أحوالهم فأن كثرة ذلك  
 ودام حتى يخلو الوسواس استغل ما ذكرناه في باب ما يستعاض به على المؤبه  
 واجتهد في تحصيل اللغوف وذكر نفسه آلاء الله وتعالى فأن ذلك مما يقوى عليه  
 ويجيب عنه الشيطان **واعلم أي** ما كان من ذلك لغير سبب معلوم  
 فأن دفعه سهل وانغماسه يسير وعوده العبد إلى الحالة الأولى أقرب  
 وما كان من ذلك بسبب ظاهر يعرفه المريد من نفسه فأنه يحتاج أن يهمل في إزالة  
 ذلك السبب ودفعه يستعين بالله على ذلك من غير معين ويكون بقا هذا العارض  
 وقوته بحسب قوة السبب الموجب له وحسب بقاءه ومع انغماسه حد ذلك وجهد  
 المريد له روحا في الحال وانشرح صدره انشراحا عجيبا وعاد إلى حاله الأولى وكما  
 سهل قلبه سبيل المشي يخرج من الصقال فليكن المريد منتظما عند ما وصفنا

وليس يعمل ما ذكرنا فان الله تعالى يطلعني بعني من ابتداءه ولا يجيب رجاء من  
 الرجاء وليكن دأبه ومخبطه همة عند اعتراض هذه المعارض المتشكك بفعل  
 الواجبات والاسكيب من الخطورات وان احلت عليه النوافل والمجاهدة **واعلم**  
**علمك الله الخبير** ان للشياطين كيد ينقطع المريد بكل واحد منهما  
 عن سره وفصده ويرده عن طريقه ونهجه ولكل واحد منهما صيل عن نذرك  
 حملها للمعروف المريد ويجوز منها كل الخنزير فاحذر الكيد بين الفناطع من عت  
 عرسته ان يدعوه الى القرب التي هي النوافل وهي له في الحقيقة فواطع وشواغل  
 وذلك ان يدعوه الى تحصيل المال وبهجه ان تسد به حلة اهل الفقر والمسكنة  
 ويعوده على اللامل والابتام ويصلح الحسود والنفاق ويهدي به المساجدة  
 وليستعين به على الخ والعرز فاذا سؤل له ذلك رتب له الشح وشغله بالجمع  
 حتى يعود تاجرا ان كان من التجار او نايبا ان كان من اهل النيابة او عاملا  
 للسلطان ان كان من المال فاذا شغله بذلك حال بينه وبين همة وصرفه  
 عن طريق المجاهدة ثم يوشك ان يغلبه الهوى او يردده على عتبه ويرادعاه  
 الى الاشتغال بجمع العلوم واوجه انه يتبع به المجددة ويستغنى به الضلال  
 من الضلالة والجهال من الجهالة فيختلط بالعلماء والتعلمية واكثرهم ما يكونوا الى  
 الله نبيا خاصة في زماننا هذه فيخلق باخلاقتهم ويتجلى بجليلهم فيدخلهم  
 في المناصرة وطلب الرئاسة **وقد روي ان الله تعالى**  
 اوجي الى داود صلى الله عليه براد او لا تجعل بيني وبينك عالما مفتونا بالربنا  
 فيصدك عن طريق محبتي اولئك قطاع عبادي المدين ان ادنا ما انا صانع  
 بهم ان انزع حلاوة مناجاتي من قلوبهم فمعاذى على ذلك ووالى ويستعمل  
 بذلك قلبه ويوليهم فكه وينسى طريقه ولا يحرم ما كان اذ فيمكن منه الهوى  
 والشيطان فيدحض قدامه وينزله عن سواء السبيل ويرمى دعاه الى السعي  
 في مصالح الناس والفتري لما نفعهم فيدعوه ذلك الى مخالطة الكثير اولا من  
 الرؤسا ومخالطة الملوك وحواشي الملوك حتى يجالسهم ويأسرهم ويأسر  
 به ويفارق ما كان فيه ويطلق ما كان يطلبه وينتجده ويغلب الهوا عظم  
 ويجد الشياطين الى استنوايه حدة الاحياء وطريقا لا يحيا وهذه الجمل كثير  
 ما يعتري للمناجيب منهم ولم يالفوا حلاوة مقصدهم ولم يأسوا بطلبهم  
 وان كان الجمع منها على خطه **والقاطع الثاني** هو ان يغتره  
 الشيطان عن اجتهاده وحمل النفس على الكثرة في معاملته بان يورث عليه  
 الافان ما يتعاطاه وعموده كالعجب والريا وما يعجز بهما هو بوجه ان اجتهاده  
 صانع وربما اوجه ان الضرر عليه في الاجتهاد اعظم من الضرر في تركه لانه اذا  
 تركه سلم من الريا والعجب واذا احدث نفسه به لم يسلم منها فيضعف مسه  
 ويورث عنده ونيتة فيفتن عنه ومضى فتر عليه هواه عقلا ورده على عقبه خا  
 باسنا ولم يزل به حتى يسلمه من الارادة ويخرجه من جملة اهلها وهذه الاشياء  
 اكثر ما يعرض لمن يخالط اهل التصوف من الاشاريات والعبادات فليحذر المريد  
 جميع ذلك الحذر وليرفع بجملة ما يجد من ذلك في خاطره وحده ويستغنى



بالله عز وجل انه خير مغيث وربما اوجه العدو ان الاجتهاد والطلب لا يفتقران  
 بالاطلوب ولا بوصلات الى المقصود فان الوصول عطية يعطيها الله تعالى من يشاء  
 وان الطلب ربما كان حجابا بيننا وبين عبده لان العبد اذا انطلق الى الطلب  
 وسكن اليه كان ذلك سببا لقطع المريد في ذلك حله بذلك وهذا مما يعرض والآخر  
 لمن يعاشر اهل الصوف على ما بيننا **واعلم ان الوصول** وان كان  
 عطية من الله تعالى وتفضلا فلا بد من الطلب والاجتهاد وبذل الطاعة في تحصيل  
 العزف وهكذا وعد الله تعالى فقال والذين جاءوا من بعدهم سبيلنا وان  
 الله مع المحسنين فلا يغتر المريد بهذه الكيدة فانه لا يامن ان يصرعه بها العبد  
 صرعه لانه من معها عمنها الله تعالى من ذلك **وحكي** عن بعض  
 الحكماء واطنه عن جسدان في سير المريد الف قاطع يقطع كل واحد منها بجوار  
 بيته وبين مطلوبه فليحذر المريد هذه التواطع كل العذر ولكن في جميع احواله  
 مستحينا بالله عز وجل لا حيا اليه خاضعا بين يديه متبريا من حوله وقوته  
 مستعصما بحول الله وقوته عز وجل وليعلم المريد ان الاوقات وان كانت  
 كثيرة جيدة فليس يجوز ترك الاجتهاد ليسلم من الاوقات لان الاوقات مصدرها  
 المريد عن قوة الهوى وبحسب ازدياد قوتها تزداد الاوقات فليتصور ما بيناه  
 المريد حق التصور وليتدبره حق التدبر الى اخر كلامه عليه السلام في هذا الكتاب  
 هو كثير وانما ذكرنا منه اليسير

بالسبقي  
 ما يقضي

**ولم دعوة حج في نام فواريد العلم التي هي بواقية**  
**في هذا الباب وقد راينا اثباتا في هذا الوجه**  
**قال عليه السلا**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

وصلواته على عباده المصطفىين هذا كتاب من الامام المريد بالله الى  
 الحسين احمد بن الحسين بن هرون الحسين بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 الى من بلغه من المسلمين في اقصا الارض ودانها سلام عليكم **اما بعد**  
 واني احمد الله اليكم الله الذي لا اله الا هو ذو القوة والعلو والافضل والعلو  
 الذي جعل السماء بناء والارض قرارا وجعل خلاياها انهارا وخلقكم طوارا  
 وانشاكم اسماقا وابصارا **احمل** لا رغبنا ورغبنا على نظامهم ونعمنا  
 فتحة وتزاد منحة وتنازع كرمه واوسن به خاضعا خاشعا انه الله الواحد  
 الاحد الفرع الصمد المتخالي عن الاشباه والانباء والشركاء والاضداد وانوكل  
 عليه موقنا انه قاهر لا يرام وقادر لا يضام وقوم لا يناسم موحد بالعلو وتفرغ  
 بالكلية يا واحد على النعماء وعبد في الارض والسماء ذلكم الله ربكم له الدين واصبنا  
 افغبر الله تكفوت وما بكم من نعمة فمن الله ثم اذا مسكم الضيق فاليه تتجأرون  
 خلق عباده رحمة لهم وانما ما عليهم واحسانا اليهم لم يتكسرهم عن قلبه ولم  
 يتعوز بهم من ذله ولم يستأمنهم من وحشة فطر الارض والسموات

د

وحمل النور والظلمات وأجرى الأفلak الدايمة والمجوم المسجلات  
**واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له مؤلدا صدقا اقوالا تقبلا ورفا  
**واشهد** ان محمدا عبده ورسوله وصفيه وخليله وخيرته من خلقه  
 وامينه على وجهه اسلمه بشيرا ونذيرا وداعيا الى الله باذنه وسراجا منيرا  
 فصلوته عليه يوم ولد ويوم قبض ويوم يبعث حيا وعلى الله الطيبين الاخيار  
 المنتخبين الابرار اسعته على حين شح اكفناينه ونأجانبه وامتد على  
 الخلق رواقه ولعاط بهم نطاقه وملا البسيطة ظلامه وطر فيهم عنوة وعلم  
 والخلق حارة لاسعرون وضلال لا يهتدون وقد ملكهم الجاهلية الجبلا وعظم  
 الفتنة الصبا ونور الحق فذاذب بالطوس ومال بوجهه الى <sup>الجنة</sup> فادى  
 الرسالة واظهر الدعوة ومحمد النصيحة واقام الجهد ووضح الحق ونهض  
 بامر الله صادقا ولشنت الدين جامعا وسلطان الكفر قامعا وللايمان  
 والاوثان خالعا وجاهد في سبيل الله حق جهادة وهدى ضلال عبادة  
 الى صراط الله المستقيم ولدين الله الفيوم بانور منار واهر سلطات واوضح  
 سبيل وايي دليل وقد شدد عضده من العجزات باعظها وقدرا وانها امر  
 وابتهاها انرا واعلاها خيرا ذلك كتاب الله الذي انزل لحسن الحديث ككتابا  
 منشأنا مثاني تقشع منه جلود الذين يخشون ربهم الاية وانه لشيء بل رب  
 العاليي نزل به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين  
 وقد جعله مادة الخلق ووصله الى الحق وطريقا الى النجاة وافصحا وسبيلا الى  
 الجنة لا يحيا من اغتصب به اهتدا ومراعى عند صل وعوى فيه باب كل شئ  
 وهدى وبشرى للحسين فلم يزل صلى الله عليه واله وسلم بيجكم تنزل به  
 وبفهمكم تاويله وشرح حلاله وحرامه وشرح قصصه وامثاله حق اهتدتم  
 به من حرج العمى واستوضحتم منهاج الهدى وكنتم على شفا حفر من النار  
 فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون حتى ادنى حق الرسالة  
 وقا - بشرط الامانة ووعضا وبلغ واسع **ثم انقل الله الحيا**  
 امة له من كراماته وانزله من انزل رحمة واستانزله ماله يد وقبضه الله اليه  
 راضيا عليه قابلا سعيه فاستد اكبر من الامنة في تبدل سنته والالوا على عترته  
 كما لم يجمعوا قول الله حيث يقول قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربا  
 وقوله تعال انما يريد الله ليجل عنكم الرجس اهل البيت ويعلمكم تقطيرا  
 وحيث يقول قل تعالوا ليق ابناؤنا وابناؤكم ونساءنا ونساءكم وانفسنا  
 وانفسكم ثم يتجهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين فجعل الابنا الحسن والحسين  
 والنسبا فاطمة والانفس نفسه ونفس على صلوات الله عليهم اجمعين **وانقل**  
 كيف نزههم الله بحفقتا انهم اولوا الصدق ثم الزم المؤمنين متابعتهم واككون  
 معهم بقوله يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ولم يجمعوا ما  
 انزل الله في امير المؤمنين عليه السلام حين تصدق بخاتمه واكفا اذ يقول هدى  
 قالا انا ولكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يتقون الصلوة ويؤتون الزكاة  
 وهم راكعون وقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من اطاع الله اطاع الله

من اولي بكم من انفسكم فقالوا الله ورسوله اولي فقال من كنت مولاه فعلي مولاه  
 وقوله اني تاركة فيكم التقلين وقوله صلى الله عليه واله وسلم مثل اهل بيتي فيكم  
 كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهو من اهل بيتي من اهل بيتي من اهل بيتي  
 اوضح الحق وكيف قطع المعاذير وانظروا الى كثير من الامة كيف غيروا وبدلوا  
 حتى راعوا وغلوا فاما امير المؤمنين فنكثت بيعته جهل وهو على كثير مما كره  
 قهره من غدار به وقد خذله هو قاعد فقد نصرته وتلك تلك على نفسه عفت  
 بيعته وما رى مرق عن طاعته وقاسط قسط في افعال ما اوجب الله تعالى  
 من ولايته وما نبت معه على امره الا فريقي من المهاجرين والانصار الذين  
 غصوا الاعيان مخلصا وراوا طاعة الله فرضا وقد بيا عهد الله الرسول صلى  
 الله عليه واله وسلم بذلك فقال يا علي انك ستقتل بعد ي النكثين والمارقين  
 والناسطين فلم يزل ذلك داه وداهم حتى قتله الاسفني ومضى عليه الصلاة  
 والسلام شهيدا ولا في ربه حمدا **فانصب بعد الامام الوافي**  
 دالهم الناصر بسبط النبي صلى الله عليه واله وسلم وسلالة الوصي عليه السلام  
 الحسن بن علي صلوات الله على روحه في الارواح هو على جسده في الاجساد قران  
 صديق الدين ودعالي الحق المبين ولم ياخذ في الله لومة لائم الا ان خذله  
 اجناده وفقد اعضاده هو بسطت اليه الايدي بالسوء فخرج ودفع عما انتصب  
 له هو دعى الى سلم من كان له حربا ونعصب على الامر غضبا ثم لم يرض بذلك حتى  
 قتل مسموما هو دفن مظلوما **فقام بالامر بعده**  
 من ذلك الدنيا وزينتها واراد الاخره وسعى لها سعيها السعي عيسى بن علي عليها  
 السلام فشر سيفه وبذل نفسه هو من الى العراف لما يذنه الفساق بعد ما  
 دعى اليها ووعد النصر بها فتعاور من حزب الشيعيات من لم يزل يهطئا  
 للنفاق ومصر على الشقاق فقتلوه افرح قتله وشلو ابه اشنع مثله وغور  
 صرعا وبنت بالعراء طريحا ووجه راسه الى من باب كعبه وفطره ولاح غدام  
 وانتشر وسيت بنات رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واطفاله كما بسيت  
 ذريته المشركين فلم يكن من المسلمين من يغضب الله ويذنب عن حرم رسول  
 الله صلى الله عليه واله وسلم بل كان للجمع بين راض شامت ومنكر ساكت  
 فعند ذلك شرر النور واطنوا العجور ورضوا حشمة الاسلام واهبوا بالاحكام  
 واتسعت المطالم وظهرت المائت حتى لم يبق من الدين الا اسمه ولامن الاسلام  
 الائمة **فقام بعده** الامام الزكي والجهل الرضي يزيد بن علي عليه السلام  
 في عصبة قليلة شررا انفسهم في سبيل الله وساروا الى الغفران وتبادروا الى  
 اللبانات تعطف عليهم الاشقياء من بني امية ساكنين بهم بسيلهم في حجة  
 فقتلوه وصلبوه واحرقوه **فقام** المعز بن الطاهر المظفر مجي فبا بني امية  
 الوليد والشور وبالهم السعير المسجور عنهم زهق الدين فبالوا اليها  
 ورجعوا عن الاخرة فاعرضوا عنها اولئك الذين ليس لهم في الاخرة الا النار وجمعا  
 ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون حتى اذا خرجوا مما وتوا اخذناهم بغتة  
 فاذا هم مسلمون فقطع دابر النور الذين ظلموا والذين نزلت عليهم



**ثم حاربوا العباس** معلنين شعارا طالين بن هاشم انا زينا بادعاهم محمد  
 العباس وابنه عبد الله في مبايعة امير المؤمنين واطهار طاعته وابيار ولايته  
 اذ لم ينزل العباس بخطيب مبايعة السعاده وعبد الله يطلب في الجهاديين بيده الشها  
 ٨٥ فلما انتقلت احوالهم بنا واستوسقت اسبابهم باسمنا بغوا وطغوا ورفلوا في اوثان  
 المروق وجردوا علينا اسباق العقوق وشنن نحن ولهم الملقب بالنصور في اهل  
 بيت النبي صلى الله عليه واله وسلم القتل الذريع والحبس القطيع والامر الشنيع  
 واراق يوم السعة دم محمد بن عبد الله النفس الزكية **ثم قتل** اخاه ابراهيم بن  
 عبد الله وحمل اباهما وعومتها وبني عومتها البرية السادة النجباء على الاقتاب قتل  
 استباهه من بني امية ثم اقتد ابيه بنوكة وسلكوا سبيله واتبعوه واطروا المتاكير  
 فالتاكير واضلوا الجماهير والجماهير فباعوا عبيدا من بيتهم على الاعواد في المحامات  
 والاعباد ستم لهم على الله بالزور وهم منهم كون اما يتقوا الله اما يخافوا  
 يوما تثقل قلب فيه القلوب والابصار **عبد الله** اني رايت اسباب الحق  
 قد مرجحت وقلوب الاولياء قد جرحت واهل الحق مستضعفين في الارض يخافون  
 ان يخطبهم الناس ورايت الاموال تؤخذ من غير حلها وتوضع في غير اهلها ووج  
 للحدود قد عطلت وللحقوق قد ابطلت وسن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 قد بدلت وغيره ورسوم الفرائضة قد جددت واستعملت والامرين بالمعروف  
 قد قتلوا والناهيين عن المنكر قد ذهبوا فذلوا ووجدت اهل بيت النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم متهوعين متهورين مظلومين لا يوصلون لولاية ولا شورى ولا فركون  
 ليكونوا مع الناس قوصا بل ينهونهم ختمهم ومرفوعهم فيهم فهم يحسبون الكف  
 عن دماهم احسانا اليهم والانقباض عن جسامهم واسرهم انما ما عليهم يطلبون  
 عليهم العثرات ويرقبون فيهم الدلائل ووجدتهم في كل واحد من الظلم يهيون  
 وفي كل موعى من الضلال سيجون بعضهم بعضا واموال تنهب نهبا لا يرقبون في  
 مؤمن الا ولا ذمة واوكلت لهم المعتدون ان الذين ياكلون اموال المتاني ظلم  
 انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ووجدت الخواش قد اقيمت  
 شواقيها وادبم نفاقها لاخوف الله يبرع ولا حال الناس يمنع بل يتفاحرون  
 بالمعاصي ويتنازون ويتباهون بالاثم قد نسوا اللسب واعرضوا عن ذكر الله  
 والعقاب فلم اجد لنفسي عذرا ان قد عتبت ملت ما احكامهم متوسعا امامهم  
 او شهم ويوشعوني واسالهم ويسالوني فخرجت ادعو الله على بصيرة انا ومن  
 اتبعني من وسبحات الله وما انا من المشركين **ايها الناس**  
 ادعوكم الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه واله وسلم والرضى من آل محمد  
 ومجاهدة الظالمين ومناينة الناسقين وايضا حاكمكم في مالكم وعلى ما عليكم  
 الا ما خصني الله به من ولاية الامر يا قومنا الجيوا داعي الله وانوا به يغفر  
 لكم من ذنوبكم ويخرجكم من عذاب اليم استجبوا اليكم من قبل ان ياتي بكم  
 مرة له من الله مالكم من ملجأ يومئذ وما لكم من نكير تغاونوا على الله والتقوى  
 ولا تغاونوا على الاثم والعدوان ومعصية الرسول **ايها الناس** ساعدوا  
 بجهتي وبادروا الى نصرتي وانزعفوا من حقنا الى دار هيت انزعفوا خفافا وتغلا  
 وجاهدوا

وجاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون ولا تكونوا  
 الى هذه الدنيا ومجتها فانها ظل نائل وسحاب حائل ينقي نعيمها ويضعن  
 مقيمها والاخرة خير وابى الا لا تعلمون وان الدار الاخرة لابي الغيوان لو كانوا يعلمون  
 تلك الدار الاخرة يجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا ضاذا والعاقبة  
 للمتقين **ايها الناس** بما اشتبه عليكم فلا يشبه عليكم امري انا الذي  
 عرفوني سعيًا وكبير ورجعتوني طفلاً وناشياً وكبلاً وصحبت المساك حتى  
 نبت لهم وخالطت الزهاد حتى عرفت فيهم وكأنت العلى وحاضيت الغنى  
 فلم اخل عن مورد وردة عالم بارع وسريع سيع فيه متقن بارع وحادث للنعوم  
 بصحبة عن الدين وبصلا عن الحق المبين حتى عرفت موافقي وكنت وحفظت طماني  
 وانت هذا وما اريد نفسي في اثناء هذه الاحوال ومواع هذه الفصال من تقصير  
 وتعديل ولا اذكها بل انتوا الى الله من حولها وقوتها وان ذلك من فضل ربي ليلو في  
 الشكر اكرم ومن شكر فامنا يشكر نفسه ومن كفر فان ربي غني كريم **واما**  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فدونه فلق الصباح والاعذار لكم ايها الناس  
 في التاخير عني والاستبداد دوني وقد ناديت فاسمعت لتجيوا دعوتي وتجيوا  
 لتصبري وتعيوني على ما منعت له من الامر المعروف والنهي عن المنكر لعن الذين  
 كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون  
 كنتم خير امة اخرجت للناس الا فاعينوني على امري ونجني واعبدكم نصرت  
 اوركم حين الوارد وابلحكم افضل العباد **عباد الله** اعينوني على اصلاح  
 البلاد وارشاد العباد وحسم دواي الفساد وغار مناهل السداد الا ومن خلف  
 عني الاسبب قاطع اولعذر مانع بيني وبين الله فاني احاسبه للخصام يوم يقوم  
 الاستداد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار يوم الاخرة  
 فاقول الم سمع قول جدي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من سمع واعنتها  
 اهل البيت فلم يجيبها كبه الله على منخرجه في النار الا فاسمعوا واطيعوا انقروا  
 وتعالوا وجاهدوا باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون فلو ان كان  
 ابواكم ولبناءكم الاية فلتشفق كلمتكم ولتجمع شملكم ولا تمانعوا فتفشلوا  
 وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين **الا وقد** سلك سبيل  
 مضى من اباءي الاحبار وسلفي النجا الامراء في مناصرة الظالمين ومجاهدة  
 الناسقين متبعيهم مرضات رب العالمين فامسكوا ايها الاخوات سبيل  
 اتباعهم الصالحين واسياعهم البرة الخاشعين في المعونة والطاعة والمخافة  
 والموازية وساروا رجلاً وساروا الى ارسالا واباكم ولجنوح الى الراحة طالبي  
 لها وجوه العلل مغترين بما ضيع الله لكم من الممل وعن قليل الحق ويبطل  
 الباطل وبما بين كل امرئ ما اكتسب وجزاء كل بما اجترأ يومئذ يوفىهم الله  
 دينهم الحق ويعلمون ان الله هو الحق المبين فستذكرون ما اقول لكم واقوفون  
 اسري الى الله ان الله بصير بالعباد تمت الدعوة وللحمد وحده

نسبتي الى جدي

وملأته علي عني وعلى عهد وسلم

### التعريف بالطبعة

الحمد لله الذي حفظ لنا هذا الكنز الثمين مدة ألف سنة إلا قليلا  
والحمد لله الذي أعاننا على طبعه ونشره. والفضل في نشر هذا الكتاب العظيم  
لجامع العلوم آمل محمد علي بن محمد بن السيد محمود بن السيد عثمان المؤيد الحسيني فهو الذي أشار  
علينا بطبعه وهو الذي شجعنا وحثنا على طبعه فجزاه الله أفضل الجزاء وحشره  
في زمرة عبده محمد المصطفى وآله الطاهرين آمين.

حين أشار علينا السيد طبع هذا الكتاب العزيز بدأنا بنحو غير مخطوطة مجمدة  
والهتام وحسن النسخة ما مضت بضعة شهور، إلا وقد من الله تعالى علينا  
بثلاث نسخ. الأولى نسخة العلامة السيد قاسم أحمد المهردي الحسيني جاء  
بها منه برط أخفى العزيز السيد أحمد بن السيد محمد المؤيد الحسيني. الثانية نسخة  
صاحب الفضيلة سماحة العلامة السيد محمد بن السيد قاسم الوجيه الحسيني.  
الثالثة نسخة صاحب الفضيلة سماحة العلامة القاضي محمد بن القاضي  
أحمد الجبلي. وفيما يلي نبين مزية كل واحدة من هذه المخطوطات الثلاث  
الأولى ستة أجزاء في مجلدية مصورة عن الأصل بخطها قديم ودقيق وقابل  
النقط والتشكيل وصعب القراءة وفي بعضه جزأها نقص في الصفحات وأبد  
أنها تمتد بالجزئية المنفصلة عنه بعضها وقد جزئنا طبعنا عليها وعلى نسخة  
القاضي محمد الجبلي الثانية ستة أجزاء في ثلاثة مجلدات النصف الأول وهو ثلاثة  
أجزاء في مجلد واحد خط قديم قليل النقط والتشكيل وعلى ثلاثة أقدم الأول منصف  
والثاني منصف والثالث أسنما وضعف الخط وعدم النقط والتشكيل يصعب قرائته  
النصف الثاني ثلاثة أجزاء في مجلدية خط قريبا لتاريخه والنصف بكاملة نفس هذا  
بل وفي غاية النفاسة من حيث جمال الخط والتشكيل والتبويب والزخرفة وصح النقل  
وقد عرفت على سماحة السيد محمود فأعجب به غاية الإعجاب. الثالثة ستة أجزاء  
في مجلدية نسخة بكاملا نفيسة جدا بل وفي غاية النفاسة خطها قديم والنصف  
الأول انفس من الثاني من حيث بروز الخط ووضوحه وسهولة قرائته وكثرة  
النقط والتشكيل فيه النصف الثاني خط قديم ويظهر في خطه أنه أقدم من الأول

ولكنه دقيقه وقليل النقط والتشكيل وصعب القراءة ولا سيما على طلاب العلم والنسخة بكاملها مصححة تصحيح دقيقه ذكر في آخر الجزء الثالث بأنه فرغ من قرائتها سنة ١٣١١ هجرية وقد عرضت النسخة بكاملها على سماحة السيد محمود فأعجب كثيرا وكثيرا بالنصف الأول . وقد جعلنا بعد هذا صورة للنصف الأول والأخير من المجلد الأول والنصف الأول من نسخة السيد محمد الوحيه والنصف الأول والأخير من المجلد الثاني والنصف الثاني من نسخة القاضى محمد الحرفى ليكون المطالع على معرفة أكثر بمخطوطات الكتاب . . .

وللأسباب السابقة فقد ربيت أنا وسماحة المولى العلامة السيد محمود بن السيد عباس المؤيد وفضيلة العلامة السيد حسين بن السيد محمد الشافى مؤلف الكتاب على أن يطبع الكتاب على النصف الأول من نسخة العلامة القاضى محمد بن أحمد الحرفى وعلى النصف الثاني من نسخة العلامة السيد محمد قاسم الوحيه وعلى هذا قد تم الكتاب للطباعة زوجه بنو الله أن يخرج الكتاب في طبعة تنال إعجاب أصحاب الفضيلة العلماء وطلاب العلم الكرام وتنال رضاهم .

تكتفى بهذا القدر من التعريف بطبعتنا المباركة وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أصحاب الفضيلة العلماء والاعلاء سماحة العلامة القاضى محمد بن أحمد الحرفى حين تفعل على بنسخته النفيسة الكاملة حتى صورتها وأرجعتها وعين أذن لي بطبعها ونشرها وسماحة العلامة السيد محمد قاسم الوحيه حين تفضل على بنسخته النفيسة وأذن لي بطبعها ونشرها وسماحة العلامة الهجرية السيد محمد بن السيد محمد المنصور الحنفى حين سأل لي طريق الوصول إلى نسخة القاضى محمد ولولاها لما نشر الكتاب فجزاهم الله جميعا أفضل وأحسن الجزاء وحشرني الله وإياهم وموئع الكتاب والدي والإخواني في زمرة مولانا ومولانا محمد المصطفى وآله الطاهرين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

كتب في اليوم العاشر من شهر محرم سنة ١٣١١ هجرية وهو يوم مقتل الحسين بن علي وأهل بيته عليهم السلام على أرض كربلاء .

دمشق . السيدة زينب  
الناشر / الفقير إلى رحمة الله الفخري  
يوسف بن السيد محمد المؤيد الحنفى

بسم الله الرحمن الرحيم ربنا وامن بك وامن  
 قال قد تقرر انه روحه المحمدية اولى من جبهه واخى من عبد الذي شرع  
 لنا الاسلام وبيّن الحلال والحرام فقام عليه الادله والاعلام بحمد الله  
 لنا الى رضاه ووقوفنا لنبيله هداية وصلى الله على نبيه وامته وعلى وجه محمد  
 واهله اجمعين **كتاب** وبعد فكل حين جعل الله الحق لزاما من كفاي المؤمنين بالحق  
 فالتقوى العظمى وبقيت من الحسنين عليهما السلام ان اقرن في الشرح ما او دعته من  
 المتنايل ما يحضر من الحجاج والبدليل **وهذا** ابتداء الشروع فيه واسأل الحق  
 لما اضره والتوبه واياءه تعالى الله ان يعيدنا على ما هبطنا منه ونزلنا لبدنه ونفقتنا  
 فيما نكدر له ونسعى فيه من ان نقصد غير وجهه انه يجمع بين

اولان

## كتاب الطهارة في القول والمأكل

طاهر وغير طاهر والطاهر طهور وغير طهور فالطهور هو الماء المطلق الذي لم  
 يشبه ولا لاقاء نجس وطاهر غير طهره اولى به او طهره ولم يتغير في طهره  
 المتعطل والطاهر ليس بطهور ما شابه طاهر شواه فغيره والنجس كل ما قليل  
 شابه نجس ولا فاه قليل كالماء النجس او كثيرا غير او لم يغير او كثير شابه من النجس  
 ما غير **هذا** حلة تشمل على ثوب سائل **احداها** اذا لم يخالطها  
 القليل اذا وقعت فيه نجاسة ما رخصا وان لم يظهر عليه النجاسة ولم يتغير بها  
**والثاني** اذا لم يخالطها طاهر سواء فغيره لم ينجس طهره وان  
 كان طاهرا **والثالث** ان الخلاء لا ينجس الا بالبراءة لا ينجس به  
 وقد رخص المأكل على هذه المسائل في الاحكام وقال في فطرته وثبت  
 قطرات من بول او خمر في انا انه لا ينجس به وان لم ينجس يدق ذلك من الاواني بطهر  
 الا ناسه وكذلك لا ينجس به وان لم ينجس في الاواني واما كون ولا ربح ولا  
 طعم وغيره على نجاسة الماء الذي دخل كالفرد قد ثبت على ان ملاقات النجس  
 للماء اختلاطه به وقى في الاحكام بينه وبين ما يلبس او كبر وغيره لونه و  
 طعمه او ربحه من جلات او شكتنجيل ومن كذا في مائة اسم الماء المالح وليس احد  
 من ما يلبس ما لا ينجس ان يوضي في صب في المستحب قلت فان لم ينجس في الماء ما ينجس او ما  
 في فيه رعيان او ما شئت جلا يعني من المعاني اختلاطه به او يوضي في ان لم ينجس او قال  
 لا ينجس في الطهور والعسل من نجاسته الا الماء المالح وقال في الاحكام في النجس اذا اعتل  
 لانه لا ينجس في الطهور بغيره ما لم ينجس

نجاسة

انما ينجس في النجس

وكل ما ينجس في النجس  
 من ما يلبس ما لا ينجس  
 في فيه رعيان او ما شئت جلا  
 لا ينجس في الطهور والعسل من نجاسته

الاصحاح

اسعبد له ان يفارقها احتياطاً فان قامت بذلك عند بطلان النكاح بهما نص في الا  
 حكام على هذه المسئلة وذكر فيها ان الاحتياط ما قلناه لكنه لم يصرح ان النكاح لا  
 يبطل الا بغيره البينه بالرصاص الا ان نصيبته في الاحكام في غير هذا الموضع على  
 ان شهادته ابراهم الواحد بعقل فما لا يطلع عليه الرجال كالنكاح عما ذكرناه  
 وعلى هذا حصل المذهب ابو العباس المحسني رضي الله عنه ووجه الاحتياط  
 فيه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله ان عنده رجلاً حتى ذكر له ان امرأه سودا  
 ذكرت انهما ارضعتا وزوجته قال خشي ان يكون ذلك كذباً منها فعالم  
 له كلف به وقبيل فنبه بقوله صلى الله عليه واله ان الاولى ان يفارقها عند اغراض  
 الشبهة فاما ما قلناه من ان النكاح سطر بقاء البند فهو ما ثبت في سائر ما يطلع  
 عليه الرجال من حقوق الاموال والنكاح انه لا يقبل منه الا بشهادة رجلين او  
 وامرأتين وان سهاه النساء وحدهن لا تقبل الا فيما لا يطلع عليه الرجال فادانت  
 ذلك وكان الرصاص مما يطلع عليه الرجال والنساء ثبت انه لا يثبت الا بما يثبت به  
 سلمية ما ذكرناه في صحه ما قلناه ثم **الكتاب الاول**  
 من شرح التحرير والحمد لله على حاله وصلواته على محمد وآله خدعتك وال

على ما ذكره في الاثرين  
 في كتاب النكاح  
 في كتاب النكاح

وهو الجزء الثالث من سته اجزا  
 وتلوه في احرار الرابع كما البيوع  
 ولا تحول ولا قوه الا بالله  
 العظم  
 فرع من ساحة اليوم الاحد في  
 مريه ردي العون مرام ثمان والعشرين  
 سنة

اصفحة الاخيرة من الجزء الثالث المجلد الاول من التحرير  
 نسخة العلامة السيد محمد قاسم الوجيه الحنفي





بن علي عليه السلام وبه قال ابو جعفر واصحابه لان اهل الحرب ملكون  
عليها ما يملكون عليه من اولياء ودمى الى الامم منه وبما  
الركوع والوجه لا يناديه في كذا وان عرفه صاحبه فما اغنم  
من اهل البعي كان هو اولى به قبل الصية وبعد ما من عرفه وذكرا  
ما لا يملكه لان اهل البعي لا يملكون عليها الغلبه كما ملكه اهل  
الحرب

اسمى كتاب شرح التوحيد

فالحمد لله رب العالمين  
وصلواته على سيدنا محمد وآله  
الطيبين الطاهرين

الحمد لله  
لما فتح المعبر الى عوالمه تسمى من المعاني وفيه اندوس رقم هذا الشرح من  
اشياء هذه القضية وذلك نحو من ستان منها المحرم الذي اخبرنا  
من كتابنا واستقر في مال هذا الكتاب من لا ما العلم العالما  
وانما لم يدر في من المصور انه العاشم في محمد ابد اندواحي  
اندر من المعلوم الديني. قد رفع بمرامه اعلام نذهب الغنى التي  
وهي

الولادة  
باجناجده

بِحَمْدِ اللَّهِ كَانَ تَامُ رَقْمِي . هَذَا السِّمْنُ فِي غَيْدٍ لَا ضَاحِي .  
 وَلَمْ أَسْلُكْ طَرَفَهُ فِي لَوْنٍ . فَشَوَّانٌ بَدَلَتْ بِهِ أَمْسَارِي .  
 بِشَارِعِ الرِّيَاضِ تَرَوْنِي خَشَاءً . نَمِيلًا سَابِغَاتِ الدِّيَارِ .  
 وَمَا التَّمَرَاتُ وَالْمَزَامِيرُ حَسِي . وَيَصْطَفُ بَيْنَهَا شَرَالُفُ .  
 وَيَأْقُوتُ الْوَرْدُ فِي كُلِّ سَوَاقٍ . بِحَوَارِ بَنَاتِ بَحْرَيْنٍ وَبَرْ .  
 بِمَا لَكَ حَنَّةٌ تُسَمِّي نَفْسِي . وَأَبْدَانٌ وَمَا لَهَا وَالْقَلْبُ .  
 بِرَيْسِ السَّيِّدِ الْعَمِدِ الْمَرْحُومِ . كَرِيمِ الْأَرْضِ حَيَّ السَّمَاءِ .  
 أُنِي حَيَّيْتُ لِحَسَنَاتِهَا رَقْمٌ . وَأَفَارَ مِنَ الْأَمَانِي بِالْبَحَا .  
 سَيِّدِي الْبَطْنِ مِنْ بَنَاتِ عِلَى . كَرِيمِ الْخَلْقِ مِنْهُمْ سَمِيرُ السَّمَاءِ .  
 وَتَخَيَّلْ لِقَاصِرَ حِكْمٍ وَحُكْمٍ . وَهَدْيِي لِلْأَنَامِ إِلَى الْفَلَاحِ .  
 لَهُ شَهْدُ الْمَعَالِمِ بِأَحْسَنِهِ . كَمَا شَهَدَ الْمَقَارِدُ مَا كُنَّا .  
 فَاصْدَقِي فِي جِهَادِ الدِّعْمِ تَرْغَا . مَسَائِيضًا وَسُكُنَ شِعْرُ الدَّمَاحِ .

لعلنا نرى  
منهم من  
استأنسوا  
والله اعلم  
بما كان  
في القلوب

المصحف الأخير من الجزء السادس من المجلد الثاني  
نسخته العلامة الفاضلي محمد عبد الجبار



## الإهداء قال الله تعالى

وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّكْرِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا

سورة الاسراء

قال العالم رحمه الله تعالى

لا دُرُّ الموت كم من فاضل	يفعله عدداً وكم من سيد
لولا التماسي بالتي وآله	ولعلم أن الرء غير غلد
لتصاعدت زفراتنا وتتابعت	حضراتنا بطلب وتوقد
لصكته حكم الإله ببدله	بوقة كل مسود ومسود
ويغوز من يجرى على أحكامه	يوم الزحام ويوم هنك المتدى
إنا نمزيكم ونعلم اننا	للموت اما يومنا أو في غد
رحم الإله عمداً وأجاره	بما يخاف وقال أفضل مقعد
ونعد صكف ضراعة أن نلقى	في جنة الفردوس عند عند
صلى عليه وآله رب السما	والأرض ذو الملك المعبد المبتدى

سبحه بحمده جميع المؤرخين السيد محمد شاره الحسني رحمه الله ج ٣ ص ٩٤

اللهم رب ارحمهما كما ربياني صغيرا وكما علما في كبري  
فقدنا والدنا والدتنا في سنة واحدة

توفي والدنا المؤمن الفاضل السيد محمد بن السيد محمد بن محمد المويد الحسني في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٣ هـ  
وتوفيت والدتنا المؤمنة العاضلة السيدة فاطمة بنت السيد عباس بن عبد الله المويد الحسني في شهر ربيع  
١٤٠٤ هـ .

وهذا أول كتاب أقوم بطبعه بعد وفاتها فإلى روحهما أهدي ثواب عملي في هذا الكتاب  
وأسأل الله تعالى لي ولهما العفو والرحمة والغفران .

وأعد صكف ضراعة أن نلقى في جنة الفردوس عند عند محمد ﷺ



بكل ما أمر به علي صعيد الفرد والجماعة وعليهم أن يعتبروا حكمه أنفذ من حكم بعضهم على بعض .

وإنطلاقاً من السيادة المطلقة لرسول الله (ص) وبصفته أولى من المؤمنين بأنفسهم وهو أب لهم أطلق عبارته الشهيرة: من كنت مولاه فعلي مولاه، وقد جاء هذا في خبر زيد بن أرقم عنه (ص) في قصة الغدير: «أيها الناس، إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي ثم قال أتعلمون إني أولى بالمؤمنين من أنفسهم في ثلاث مرات، قالوا، نعم: فقال رسول الله (ص): «من كنت مولاه فعلي مولاه».


وهذا المضمون تواتر عند السنة والشيعة .

وبعد إعلان رسول الله (ص) السيادة لعلّي (ع) سارع قادة التوحيد الإسلامي ومن بينهم سلمان الفارسي وعمار بن ياسر وأبو ذر الغفاري والمقداد إلى الالتزام بقوله (ص) وأعلنوا ولاءهم لعلّي (ع) فدخل أتباعهم الموحدون تحت راية علي (ع) وذريته من بعده عاملين كشعبة موحدة لغاية الإمام جعفر الصادق (ع) وبعدها جعلوا الإمامة في ولده إسماعيل واستمروا موحدين مع الإسماعيلية لغاية الإمام الحاكم بأمر الله حيث توقف الموحدون (الدروز) عنده وتابّع الإسماعيليون الإمامة بالظاهر والمستنصر وما بعدهما من الأئمة ولغاية الإمام الحاضر كريم خان .

ومع أن الموحدين (الدروز) يؤمنون بأن السيادة قد انتقلت من الرسول عليه الصلاة والسلام إلى وصيه ووزيره علي بأمر من رب العالمين تضمنته كتاب الله وأقوال النبي (ص) إلا أن هذه السيادة هي ولاية دينية وليست بالضرورة أن تكون زمنية أيضاً، لأن السيادة الدينية وإمارة المؤمنين والمحافظة على الإسلام تشريعاً وتأويلاً يستغرق وقت أمير المؤمنين ومن هذا المنطلق يعتبر أن علياً قد وافق على بيعته أبي بكر وعمر (رض) وهو في مركز القوة الدينية والزمنية، والحكمة من ذلك أنه أراد حفظ الإسلام بتفسيره وتأويله ليكون نبراساً للأئمة المعصومين من بعده، ولكن في عهد الخليفة



اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ الْوَسِيلَةَ  
يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْكُنُوا مَبَشِيرًا



إِنَّا نَسْأَلُكَ الْوَسِيلَةَ  
إِنَّا نَسْأَلُكَ الْوَسِيلَةَ

حديث شريف

أخبر في أبو القترا المسمي بن علي بن المسمي قال أخبرنا الشيخ العقبه العالم الزاهد أبو الحسن  
 بن عبد بن علي بن أبي القترا المسمي ملا في داره المعروفه في مدينة ألكافان بناجيه جلات في شهر  
 ربيع الاول بارع حماديه سنة فالتقاه في القاضى السعبد الزاهد ابو جعفر محمد بن علي الجلابي  
 رحمه الله عليه فالتقاه في السيد المويذ بالله ابو الحسين احمد بن الحسين بن هرون  
 قديم راسد روحه فالتقاه في بعض من وجب علي حقه عند فرغ من كتاب المسي بالتجريد ان اورد فيه  
 من لم جصاص الشيخ عثري سنداً باسما الرواه المجمع على عبد التهم غنبد القرنين من اصحاب الحديث  
 وغيرهم واسما الرواه الذين يروونه عن امير المؤمنين علي عليه السلام وعن ابيه من ولده بالاشكوه  
 الجميع ملخصاً فاجبه الى ذلك مستعناً بالله سبحانه ومعتدلاً عليه ككلامه من بطر في كتابنا هذا  
 من مخالفنا ان الخبر المروي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يصل إلينا الا من جهة سلفنا  
 عليهم السلام من طريقه واجبه ولورينا الخبر المتصل بنا عن رسول الله صلى الله عليه واله من جميع الجهات  
 عن اهل السنن الرواه الذين اتفق سندهم اينا ولم يطلب غنبدنا ولدنا ومن اضطرب سنده او شذ  
 عن الجماعة وخالف بعضها وافت بعضاً من طريقه في سنده ومن وضع الاخبار على السنن الرواه ومن  
 دلس في كسبهم عليهم من الحديث وغيرهم ومن انقطع سنده ومن رفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه  
 واله ولم يواد الى امام مراده المسلمين من قلب الرواه في تسميم الاخبار لخرضا عن طبعه ما ازدهاه  
 ولتوخينا فيه غير ما نوتناه لكن عيرضا الاختصار في هذا الكتاب وله المطول والاسهاب ولعل  
 فائدا من اصحابنا يقول وما الغرض من فعل الاخبار عن المخالفين ولو علم من ذكر ما علمناه كثر في مجالس  
 النظر يا حصلناه ونعلمناه كنهه مرضى نفسه بالجهل فعدك عن سبيل اهل الفضل فاقصر على طرف  
 من الفقه اخذ عن مثله وظن انه على شئ حملة محظي مخالفيه ويصير هو الغيه ولا يدري اخطا وهم  
 في اصله ووقع او في ما يوجب الكفر والتفخيم والخرج عن الملة والشذوذ وعن الجمله ان خاضع  
 الفقهاء من نظم وان ظلمت منه دليل على ما نقول استنبههم ليزري باهل مخالفته ولا يدري بعظم  
 جهالة هؤلاء عند بعض ائمة العلم ولو لم تكن لولا خبرنا الحديث الواحد عن الراوي واجب لم يستغل به  
 كبتنا ولا شطرناه لاهل كبتنا وان كان ذكر جار على اصلنا ويعول به جميع اصحابنا حتى تعلم  
 صحبنا عن جماعة من الرواه ونحقيقه مسداً عن الثقات وسنفرق لها ان يسر الله تعالى كما يبرح في  
 معارفها اليه وندب في صحبنا عليه لينفع به الناظر ويرفع به في الملاما الناظر وبالله نستعين وعنه  
 تتوكل في كل وقت وحين وشروطنا فيه السماع والعبادة واجزنا فيه خبر الواحد ليلامحج من جهة  
 اهل البيت عليهم السلام وقبلاً حتى الخالف على سقوط خبر الواحد يقول رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الشيطان مع الواحد وهو من اهل البيت وقالوا لا نخشى من الوهم على هذا الواحد ذعيبنا لا يجل  
 لا حدان يروى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الا اذا سمعته من اهل الحديث العبد  
 لحفظهم حديث كما سمعته فان كان اماما تلقاه بالعبول وان كان غير امام كذلك ثم رواه عن مثل

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

المؤمنين

كتاب القول الجاهل في المياه

المطهر وغيره من الطعام مطهور وعين مطهور هو الماء المطهر الذي لم يشبهه ولا قاه بحسب إجماع أهل  
غير مكة أو لونه أو طعمه ولم يستعمل في تطهير الأعضاء والطعام الذي ليس مطهور ما شابه طاهر سوا في فطرته والخبز  
أو بأك أو قليل شابه خبزاً ولا قاه قليلاً كان الخبز أو كثيراً غير مطهور ولم يشبهه من الخبز ما عتده **هذه**

كل ماء قليل يشابه نجس ولا فاه قليلا كان النجس وكثير غبير اولم يغبره او كثير يشابه من النجس ما غيرة **هذه**  
**جملة** تستعمل ثلاث مسائل احداها ان الماء العليل دوا وقرضه النجاسة صار نجسا وان لم يظهر عليه  
النجاسة ولم يتغير بها والثاني ان الماء اذا شابه طاهر سواء فخره لم يجز لتطهره وان كان طاهرا والثالث  
ان الماء المستعمل لا يجوز النظرة قاله وقد نص الهادي عليه السلام على هذه المسائل في كتاب الاحكام  
وقال في قطن من اوليات فطرب من بول او خرفا ان انه لم يظهر فيه فانه نجس بدق ذلك من الماء وبطهر  
الماء منه وكذلك لا يجوز شربه وان لم يسن منه في الماء ولا لاثا لون ولا طعم ونص على نجاسة الماء  
الذي ادخل الماء فيه فادخله ان ملا فاه النجس للاراك خلاطه ولو كان في الماء فادخله في ماء يابس  
او كثير فغير لونه او طعمه او زحمه من جلاب <sup>خل</sup> او سكبجان او مرق ما ينسج به اسم الماء القراح فليس له حد  
ان يتوضا به وفي المسحبه قلعه فان لم يجد له نجس الا ما عصف وما فيه زعول او ما تسجد به يعني من  
العاية هل يغسل به او يتوضا ان لم يكن نجسا قال لا يجزى في الطهر والغسل من الجنابة الا الماء القراح وقاله  
في الاحكام في الجنبة الغسل من ما في مكرن فالتوضا يشابهه لا يابس ان يظهر بفصلته ما لم يكن تراج فيه  
من غسله بدن الجنبة فان تراج من غسله بدنه شيء فلا يتوضا به هو ولا غيرة **المسألة الاولى**  
الذي سئل عن حكم ما ذهب اليه يحيى الهادي عليه السلام من نجاسة الماء الذي وقع فيه النجس وان لم يظهر  
عليه ان اعد عال امر باحسان النجس ما دعا عز وجل لنا النجس والميسر في قوله فمأخوذ فلم يحض قلل ذلك  
من كثيره ولا ما كان فيه من الماء وما غير ذلك لم يكن اجناب ما حصل منه في الماء الا باحسان ذلك الماء وجب  
اجنابه وليس في الشئ معنى النجس الا كثر به محله اجنابه على كل وجه **ويبدل على ذلك** ما اخبرنا ابو  
بكر محمد بن ابراهيم بن عاصم المقرئ قال حدثنا ابو جعفر احمد بن محمد بن سلاه الطحاوي قال حدثنا محمد بن الحجاج  
بن مسلم الحضرمي قال حدثنا علي بن معبد قال حدثنا ابو يوسف عن ابي ليلى عن ابي الزبير عن جابر عن ابي  
صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن لبس الراكدة ثم يتوضا به واخبرنا ابو بكر المقرئ قال حدثنا

محکم دلائل سے مزین  
ماہوار رسالہ

الذرية هي  
هو الذي ولدوا والجله  
الواسع وفاته  
سنة حزن ويا سيدي  
و اول ما عمه اليه  
دعا ه و سعيه

المشترى  
الزادى  
اصلى  
والله اعلم  
بالحق



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

تفصيلاً

آئی ایم ایف کے افسران نے کہا کہ پاکستان کی معیشت میں ترقی کے لیے حکومت کو پانچ سو ارب روپے کی رقم کی ضرورت ہے۔

لا اله الا الله  
 محمد رسول الله  
 اللهم صل على محمد  
 وآل محمد  
 اللهم صل على محمد  
 وآل محمد  
 اللهم صل على محمد  
 وآل محمد

[illegible]

۴۹۰

صلى في بعض  
المناسبات على  
الجميع ٥

لش

بائیں ملکیت  
دیںہاں وجہ  
یوں برحق  
بہت

[illegible]



لم يكن التوضي به كذلك اذا اراد يديه الخيش والمخشي انه ان يلبس به ما حصوله لئلا من الصلوة وليس لاجب  
ان يقول ان هذا الاصل لا يستمركم على جميع المخالفين في هذه المسئلة لان فيهم من لا يرى ان الما الذي نزل به  
النجس يكون نجسا اللهم الا ان سعيره فيسليه ليس يواجبه ان يكون كل اصل معيس عليه مسفقا عليه بل يكون  
تارة مسفقا عليه وتارة مبدولا عليه ويكون المبدول عليه او كبد من المسفوق عليه اذا كان الاتفاق بين المحصين  
فقط ولم يكن فيه اتفاق من الامم وسند ذكر في هذا الكتاب ما بين ان الما الذي يراد به النجس يصير نجسا فيصح  
ان يجعله اصلا فيس عليه وعلى هذه يمكن ان تخرج بالحظر والمقتل ان الما قد است فيه المظهر ونحن نعلم  
بعلينا هذه عما ثبت ويمكن ان تخرج هذه العلة بما جرت عليه عادات المسلمين من ابدن التعبد الى يوم  
الاس هذا ان احل لم يكن ياخذ المتساقط من الما عن العصى في المواضع التي يعوز فيها الما ويقل حتى لا يحل  
في مثلها من المواضع اراقه ولا يجوز المظهر به ويكون ان يعتد بذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال لبي عبد لمطلب لما حرم عليهم المصبة ان الله لره كم فساله (وساخ ابدك الناس تشبه ما حرم عليهم من المصبة  
بالعسل فدل على ما قلناه فاما استدلال من يستدل منهم ببوله تعالى وانزلنا من السماء ماء بطهور فقال ان الطهور  
اسم المبالغة كالمتون والبروق ذوقه يسمى الكبر والبروق في ظاهر الاية ان تكون المظهر منافع في الما فقد  
قبيل في جواب هذا ان المظهر في هذا الموضع هو اسم الما فعل فلا يحل ان يكون مبدولا على المبالغة وهذا  
فيه نظر وكذلك اسم الما فعل منه مظهر فالاقرب ان يكون المظهر موضوعا للمبالغة وقد قيل ان كل جزء  
منه كان له حظ في المظهر احرى اسم المبالغة عليه واكثر ما فيه ان يكون ما ادعوه في ظاهره معهما فغير صحيح ان  
نصر عن ظاهره بالادلة قد ساء بل ذلك هو الحق في جميع القوارير فان قيل مروي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
واله وسلم اغسل فيس لجه من جسده فاحذر الما من بعض شعوره ومسمى به فقد يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم  
استعمل الما المستعمل قبل له عندنا ان الما لا يصير مستعملا حتى يمارق اعضاءه وكل من ابدن في الاغسال  
حكم المصوب الواحد والمالا يصير مستعملا بان يساق من موضع في العضو الى موضع اخر منه فالتعبد عليه  
اذن لم يستعمل الما المستعمل وهذا الجواب يصح ان يجاب به من نعم ان الما المستعمل لو كان لا يجوز النظر  
به لكان لا يجوز ان يوضع على اليد ثم نقل الى المرفق او على الجبهة ثم نقل الى السفل لوجه اذ قد ساء ان الما لا يصير  
مستعملا حتى يمارق اعضاءه فان قيل قد روي ان المسلمين كانوا يتسحون بفضل ونور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
على سائر الشجر قبل له عن هذا جوابان احدهما انه يجوز ان يكونوا تسحوا بفضل منه دون تساحط  
عن اعضاءه وهو فعل لا يدعي فيه العموم والثاني انه وان سلم انه اراد به المتساقط من اعضاءه فليس  
في الجوارح الناس فوضاؤه رافعا للنجس وهذا لما من ادعى نجاسة فصل  
ليس ليحيى ان الجس من عليه السلام نص في نجس الما المستعمل مع انه قد ذكره ومنع التوضي به فالاقرب  
انه كان يذهب الى انه طاهر لو كان عنده نجسا لذكره نجاسة فكانا مكتفي به عن ذكر الما من المظهر به  
وكان ابو العباس الحسن بن علي بن فضال في باب الذبائح والاباس يذهب الى نجس الجسب والحايض  
لان نجاستهما لا يمنع من اكل ذبائحهما فلما وصفها بالنجاسة علم ان الما الذي يعتسلان به نجس فيمنع  
وهذا بعيد لان وصفه لهما بالنجاسة على سبيل الجوز والمراد به انه نجس عليها الاغسال

ويجوز السج  
في الما المستعمل  
في الما المستعمل

فانه  
حكم المصوب الواحد  
والاغسال













هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والعمل بها

ان هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والعمل بها  
والجاء لنا في هذا ابو حنيفة واصحابه وهم يرون قبول المراسيل على انه حديثه قديم واوه ابو حنيفة  
يحيى عن داود بن الحسن عن ابيه عن جابر قد ثبت بهذا الاخبار طهاره سور الجار وسائر السباع  
وقد قيل في الخبر الوارد في سور الجار ان ذلك كان قبل تحريم لحمه وذلك فاسد من وجوه احدها  
انه يوجب صحة الخبر من غير امر بوجبه ويتضمنه وذلك لا معنى له والثاني ان اعبار سور السباع  
في هذا الكتاب لا معنى له اذ لم يثبت ذلك بل ثبت خلافه لا تترك ان الله عز وجل قد سمى طهاره  
سوره والمسلم لا خلاف في طهاره سور وان كان لحمه غير مأكول والماثل ان الله صلى الله عليه واله قال وما  
افضل السباع ولم يرو ان السباع كانت لحمها مأكوله من حرمت سقط ما وبلغهم وقد استدل  
اصحاب ابو حنيفة لنجاسة سور السباع بآرويه عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
سئل عن الماء وما يوشيه من السباع قال اذ ابلع الماء فليس ينجس بل الخبث وهذا من الجفان هذا الحديث  
لا يستدل به من وجوب النجس بل يقضي بوجوه وقالوا انه مضطرب السند والمضروب وذكره  
انه غير مضبوط ويحكم عليه كذا ما طولنا فكيف جاز له ان يستدلوا به لنجس سور السباع عا  
السباع مثل عن الماء الذي شربه السباع والنظر في هذا الماء الذي هذه سبيله ان السباع سول فيه وترو  
وذلك يحسن لا سيما له وليس فيه ذكر السور ولا قصر السؤال عليه بل لم يذكر السائل بوجه فان قيل  
ليس في الحديث ان السباع سول فيه وترو فيه انها تنجس والنجس معلق بذلك لعدم قيل له من اذ لنا  
اجتماع ما قلنا كذا في ما قبل الحديث اذ ليس على المتأول اكثر من ذلك ورجح الى الحديث الذي روى  
عن جابر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وبا افضل السباع والى ما روينا في الخبر ما اخبر  
به ابو الحسن بن ابي عمير قال حدثنا محمد بن الحسين بن ابيان قال حدثنا محمد بن سنان قال اخبرنا ابو  
سامة عن عيسى بن المسيب عن ابي زرعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الله سيع فات  
استدلوا با خبرنا به ابو الحسن بن سمييل قال حدثنا محمد بن الحسين قال حدثنا محمد بن شعاع قال  
حدثني ابو يعين صابر بن صرح عن عمرو بن هشام عن جابر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على جارا قال له يعفور فاصاك في من عرقه فامرني النبي صلى الله عليه واله وسلم  
بغسله فاذا ثمت نجاسة عرقه شئت نجاسة سورة قيل لم ليس ينسج ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم  
علم ان ذلك الجار صابه من العرق او البول او غيرها ما اوجب نجاسة فلما اصاب ابن عباس من عرقه مع ما  
علم من حاله مرة بغسله وهذا فعل لا يمكن ادعاء العور فيه وخبرنا جوا عن السؤال فهو اولى على ان العور  
من لدن اصحابه الى يوم الناس هذا ان المسلمين تركون الخيل والبغال والحمير ولا يتوثقون من عرقها  
فصار يطهر امرائها اجمعانهم وهذا من اوكيد ما يستدل به في هذا الكتاب فان قيل روى  
قوله بن خالد بن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله قال طهروا لاننا اذ اول فيه المهر  
ان يغسل مرة او مرتين شكك في بن خالد ففي هذا نجاسة سورة قيل له هذا الحديث قديم روى  
عن محمد بن سيرين موقوفا على ابي هريرة اخبرنا ابو بكر المدي قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا ابو بكر

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والعمل بها

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والعمل بها

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والعمل بها

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والعمل بها

هذا الخبر مرسل لان داود لم يلقه جارا وهذا لا معنى له لاننا نرى قبول المراسيل والعمل بها



النير وشي، فاما ما يخبر من ان باللعاب فقلنا انه لم يجوز التطهر به لما نص عليه يحيى عليه السلام  
في الكفا وغيره من اشياء الطاهره/ هنا اذا وقعت يدك لما فخيرته لم يجز التطهر به وان كان  
طاهرا وهذا قد استوفينا اطرافه فلا وجه لاعادته وانما سورا الجنب والحائض فلا حظ  
فيه من الخلاف اذا حكى عن قوم وما تدبر في كتابنا هذا من الاخبار المرويه عن النبي صلى  
عليه واله وسلم انه كان يغتسل مع نسائه وبعد نيايه ثم يصلي ما ذهب اليه وكذلك ما روينا  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من طهاره مرقى الجنبين اذ تم على يد غيره وهو من طهره مع كونه  
جنباصح ما قلناه **مسئله قال** وسور الكلب نجس وكذلك سور الجنين وهذا  
ما قد نص عليه يحيى عليه السلام **والذي يدل** على صحه مذهبه ما اخبرنا به  
ابو الحسين بن اسمعيل قال حدثنا محمد بن الحسن قال حدثنا محمد بن شعاع قال حدثنا  
شبابه عن شعبه عن ابي نعيم قال سمعت مطرف بن عبد الله يحدث عن عبد الله بن محمد بن  
محمد بن الحسين بن المغفل ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا ولع الكلب في انا فاغسلوه  
سبع مرات وعقروه النامنه بالتراب واحبرنا ابو بكر قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا علي بن  
محمد قال حدثنا عبد الوهاب عن شعبه عن ابي عيسى عن زكريا عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه  
قال اذا ولع الكلب في انا فاغسلوه سبع مرات وروى ابن سيرين عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه  
انه قال طهروا انا احبكم اذا ولع فيه الكلب يغسله سبعا والتطهر اذا اطلق في الشئ كان طاهرا  
اناله الحديث واناله النجس اذا ثبت ان الاواني يلزمها احكام الحديث ثبت ان المراد به  
ارائه النجس والا من الغسل اذا ورد في الشئ كان طاهرا ما بينا ثبت بذلك ان النجس يورثه  
واذا نجس لانا وجبت بغسله الذي فيه فاما ما تعلق به مالك واصحابه من ان الاواني يغسل لانا  
انا هو نجس فلا معنى له لانا لم يتركنا قد تعبنا بازاله النجاسه عن الاواني لانه قريب استعمال  
ما فيها من المايعات فان قيل لتعبدنا هو يغسلها فقط لا لارائه النجس عنها قيل له ذلك  
ادعاء الى ما لا سبيل الى ثبانه اذ قد بينا ما ينقضه ظاهر مرقى الغسل والتطهر والشرحه  
مع انه قد ثبت اننا قد امرنا باراقه وكذا ما مع ثبوت النبي عن ابي بصير انما نكولاه انه كان نجسا لم يجب  
ذلك يكره ان يقاس ذلك على سائر النجاس بالابعه من النجس وغيرها بوجوب اراقته فكل ما يلزم  
اراقه بوجوبه هذه على صحه بوجوب الحكم بوجودها ويعبر بعدد منها وبعضها  
تعليل النبي صلى الله عليه واله وسلم في سوره بقره قوله انه ليس بنجس ويجوز ان نكولاه لانه على ما  
الاجابات انه لا يجب غسل شئ منها الا من النجاسه فكل ما وجب غسله منها وجب ان يكون نجسا وليس  
بصح تعليل من جعل طهاره الكلب بمرات الروح لان النجس تنقصه ولانه لا دليل على صحه هذه  
العله على انها لو ثبتت كان تعليلنا اولى كقولنا يحاطر ومودنه الى الحسائط وشهادته الاصول  
لها فان قيل فلو كان الله قد اباح لنا ان ناكل ما عصى الكلب عليه من الاصيل بقوله فاكلوا  
ما امسكن عليكم لايه ثبت بذلك ان ما غرض عليه الكلب لا يصير نجسا واذا ثبت ان ذلك

فدنه بطنه  
باليدين  
والرجلين

في النجس

وهذا هو  
الاصح  
والا فلو كان  
الكلب نجسا  
لما كان  
يغسل

لا يصح

لا يصبر نجسا ثبت ان سور ايضا لا يصبر نجسا فيسئل له ان ذلك لا يدل على انه لا يجب غسل ما  
 عرض عليه كانه لا يجب غسله ما عليه من الدم الا ترى ان الله تعالى اباح اكل ذكاته بقوله الا ما  
 ذكيت وهذا لا يدل على انه لا يجب غسل موضع الذكيت ما عليه من الدم فان قيل روى  
 عن عطاء بن سائر عن قهره قال سئل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن الجبار فركه والمدينة نود ما  
 الكلا والسباع فقال لها ما اختلفت في بطونها وما بقي لنا ظهور فيسئل له هذا واراد في الجواهر  
 العظيمة وقد بينا ما نذهب اليه في المياه الكثرة بالاطال في عبادته فان هذا الخبر لو عارض  
 ما يروى من الاخبار كانت الاخبار اول كونها جازية فان قيل لا يروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 يدل على ان المراد به التجدد فيسئل له ذلك غير واجب بل ولى من ذلك نغول انه يدل على  
 تغلظ نجاسته فاما الخبر فالتلظ في نجاسته ما ليس ظاهرا وقد دل عليه صريح قوله تعالى  
 اولم حينر فانه رجس الوجس في كلام العرب هو النجس واذا استنجاسته بنسب كذا ثبت نجاسته  
 وليس لا يقول ان اللجم هو المراد بقوله فانه رجس وكون الخبر لان من كذا كذا ان روح الاثر  
 الا ترى انما التلظ فيه اذا طال الكلام فكذلك اذا قصر **فصل** لم يصح عن علي بن السلام عليه السلام  
 ورواه في كتابه ابو الحسن الحسيني عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
 التي في اثرها والوجه في ذلك ان ابا هريرة مروي حديث السج ثم روى عنه ما اخبرنا به ابو الحسن علي بن ابي حمزة  
 قال حدثنا محمد بن الحسن بن ابيان قال حدثنا محمد بن سجاد قال حدثنا ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن عطاء بن ربيعة قال اذا ولع الرجل في الماء لم يرق **فصل** في امار ولا يجوز ان يحل قوله على مخالفة النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم يحل على من عرفه ان لا يد على الكفاية او انه قد نسخ اذ لا سبيل الى غير ذلك  
 متى حلت حاله على السلام على من عبد الله من الجاهل روى وغیره الثامنة في التلظي وحديث عبد الله  
 بالمان يينا في حديثه بالبيع وفي ما فيه ما يجب الرجوع اليها فان قيل حديث المان من روى بالاجاز  
**قوله** ليس قتل الله بالامر على ما في حديثه فعدكما **فصل** في غسل المني باحده ودرهم  
 اليه روى ذلك ابو جعفر الطحايري عنه ويورد ذكر ما اخبرنا به ابو الحسن علي بن ابي حمزة  
 قال اخبرنا محمد بن الحسين بن ابيان قال اخبرنا محمد بن سجاد قال اخبرنا حماد بن عيسى عن ابي بصير  
 عبيد بن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغتسل بده في امرنا حتى يغتسل بده ثلاثا حتى يذهب ما في  
 ابن باس يدور ويهم كافي ابو لؤن وينبغي طوب وينا مون تبارك في تبارك ما لا ما هم  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم يغتسل بدهم ثلاثا قبل ان يغتسل في امرنا الطهور وعامر  
 والغايط ان اصحابهم في حال نومهم فلما كانا ابو لؤن والغايط اغلط الجاهل ثبات فامر  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم يغتسل بدهم ثلاثا قبل ان يغتسل في امرنا الطهور وعامر  
 ولى على انه يفرض ان يغتسل بده من انواع الكلب على غسل اليد ما ذكرناه به عليه السلام في غسل  
 له مع ان يكون غدر غسله ثلاثا **فصل** قال وسور الكافر بحسب روى في روى هذا







واذا اكل المسلمون ذكك على شرا فلم يبق الا ان يكون امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدركها منهم  
 لها بايقاعهم وسرهم منها لير هذا هو الوجه الذي يجب بمصر ذلك **واذا ثبت**  
 ذلك قيل انما وجب اليه من حاشته استوايرهم فان قيل يجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم امره يدرك على سبيل الاحتياط لان الغالب انهم لا يخلوا من الحاشية كمن يحرر ما حرمها  
**فيل** هذا الجراح لا من الوجوب لان ما يكون كذلك يكونه شبيهه بسبيل الاستحباب  
 او لاختلاف بين المسلمين بالشك لا يحسن السي واد كان كدرك من هو الجراح لا من وجب  
 له بخبر دليل وذكرا شديدا وما شديدا على ذلك من طريقنا نقبته على الكثيرين بمثل انه  
 حوان اخرى انظاره عليه فسمه الحكس فكل حوان حرمي فطاهر عليه فسمه الحكس يحرم  
 بحاشته وليس لهم ان يباكروا الرضف لاصل ولا الفرج فقد قال الله تعالى والحرم  
 فانه رجس وقاية المشركين اما المشركون يحرمون ان يباكروا في الماء ويل لم يحرموا  
 في اللعنة ونحن علمنا الحكم به فان تجارعتنا فبا شانهذا وقاسوا المشرك على المسلم فانه  
 ادعي حركات عاتنا او لا يباكروا فلهما فطهره وان فيها الاحتياط وان الظواهر  
 التي ذكرنا حاشية لها فان **قالا قيل** زوي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجرى  
 من مزادة مشركه **فيل** لس والحرانه يجرى من مزادة مشركه قد شربتم فيها المشركه  
 ولم تظفروا فلا تسع ان يكون المزادة جديدة لم يسجل او كانت قد ظهرت من قبل المشركه  
 لها او يكون حمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واليه وسلم الامر على انظاره ان فيها ان لم يمسح  
 بحسبها ونحن قد بينا ان لانيه لا يحسن كونهما ملكا للمشرك وجعله لأمراءه فخل ولا يمكن  
 يدعي فيه التورم مطلقا لهم به **وعلى هذا** ان يكون حوان من قال ان عز بوضا  
 من حرمه النصرا في من قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعار دروع صفوان  
 اساميه على انه لس فيها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واوله وسلم اباح الضلوع فيها  
 او ضل هو فيها فان **استدلوا** بقوله الله تعالى وطعام الذين ذبحوا ان كانت  
 خل لكم **فيل** هذا لا يباد لموضع الخلاف ذلك ان لا يترك ان الطعام لا يحرم عليها  
 لكونه لهم ونفورا ان طعاما محرما علينا مما شئتم له على وجه مخصوص فنصار الطاهرين  
 لا يباد لموضع الخلاف على اننا ان سلنا لهم ما ابد عرق حصصا من طعامهم مما ساق  
 مها بل يدانهم الرطبه تباد له الى قدمنا ما كما حصص نحن وهم اطعمهم المحرمه ناديتها  
**وما يذكر** هذه المسئلة على طريق الامام لهم ما رويها ومدة

حوان على الطاهر

حوان على الطاهر  
 حوان على الطاهر

عن أبي بصير

هذا الكتاب عن محمد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
اراد ان يكرم علي بن أبي طالب فبعثه فبعثه فبعثه وقال ارجع قال ارجع قال ارجع قال ارجع  
ليش يخبين وابتسم يا ابو بكر المدي تارحدثنا ابو جعفر الطوسي قال حدثنا ابو زرعة  
وحدثنا قال حدثنا المقدم قال حدثنا عن علي بن محمد قال حدثنا عن حمزة بن عمار  
بن المنهال قال حدثنا عن حمزة بن محمد عن بكر بن ابي رافع عن ابي بصير قال قال رسول الله  
عليه واله وسلم وانا احب مدني الى فتنص مدني عنه وقلت في نفسي فقال سبحانه الله اني احب  
لايحيى في قال دليل الخطاب لوجه القول في تحييتي من ليس بسلام ان دليل التحييتي بعضي  
وغيره من هذا لان القول بدليل الخطاب وما يوجب من هذا ما تقول لكل من هذا في التحييتي  
ما في كل تحية فدايضا على ان المشترك اذا شرب من يوان ما في كل تحية فدايضا على ان  
بعض بعض عليه شارب اسرار المشترك بقوله سورة الشكر في وليست اخذ ان يقول ان هذه  
لا تأثير لها لانها لم تكن ان يكون على اصل المعدل واصل الخلف وقد نأى لم يؤثر فيه  
سورة الشكر الا ان لا لو كان مستلما لم يحسن لما هتدما لا نأى ان ولا ما في كل تحية طاهر  
**مسألة** قال ووجه ما في كل تحية طاهر لا يحسن لما به كما ان في وماله في كل تحية تحييتي  
وهذا قد نقر عليه يحيى عليه السلام في الاحكام والمنهج حقيقا وقد نقر عليه العسمر في مسایل النيزوت  
ثم قال الا ان يثبت او يقدّر وتحيي لنا ابي العباس الحسني عن العسمر علم انه قال في الدجاج  
والطحيتي وذكر ان العباس الحسني رحمه الله ان محمد بن منصور روى عن العسمر بطهر يوان ما في كل  
تحية وزيله في مسایل النيزوت في الا ان يثبت او يقدّر فانه يدل على انه لم يكن في  
طاهر على الاطلاق بل كان محققا لا مرفيه اذ لم يثبت وطهر اثر قدره ويثبت اذ انش  
وطهر اثر قدره وهذا في عمار روى عن ابي حنيفة وابي يوسف فانه كانا يقولان ان لا يؤثر في  
عداد كان كثيرا حسا وكونا الوجه لما هتدما به العسمر علم انه روى طوا عن بعضي بحاشية  
وطوا هر بعضي طهارة محققا لا مرفيه على وجه وعلظ على وجه فاما مذهبي يحيى عليه السلام  
فهو ما حكيناه وهو قول محمد بن الحسن الذي يدل على ذلك ما احضرت فانه ان العباس  
الحسني قال اخبرنا علي بن الحسن بن ابي بصير قال اخبرنا ابو بصير عن محمد بن يحيى الشاذلي قال حدثنا  
ابي قال حدثنا اسره من ما في عمار روى عن موسى بن ربيعة عن محمد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام  
عن ابي بصير قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا بأس بانوال الابل والبقر والعم وكل شيء على كل  
تحية اذا اصاب نوكي واحمر يا ابو الحسن عمن الله محمد بن عبد البر وجردي قال اخبرنا

ابو



انما ليجذبنا وما بعد ما في كسر احدى ما كان لا يستبرى مرا ولا يستزده من موله ولا يحركان  
 يشي بالعمية سكر ابو عبد الله فذل كما را وترد خاضا في قول الانسان فليس له عزم يتقلبه على  
 انه قد روى ماله عزم روي ابو بكر الجصاص في كتابه المسمى سرر محمد الطحاوي حديثا روي  
 الى هار بن ابشر رضوان الله عليه قال مزي روت الله صلى الله عليه واله وسلم وانا اغتسل  
 ثوب من ثيابه فقال ليما غسل بوبك من البول والغايضا والمذي والماء الا عظم والي والدم  
 فان تعلو به متعلقا زياره ابو هريره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال انكثرتا القبر  
 من البول حصاه فلا تخار الى قدمنا لين من مذهبنا بناء القام على الخاص وليس لاخذ كقول  
 انا نخرج حبرا بالخيار لان ذلك يكون بعد التناوي فاما اذا كان حبرا خاضا وحدهم  
 غاما فلا يجب ذلك بل يجب حصص اخبارهم باخبارنا فان قيل الذي ورد في العربية  
 هو على سبيل التناوي وعلى سبيل الضرورة فليست على طهاره ابو الابل فدل له هذا  
 زياده في الخبر لم يتضمه الخبر والصحيح عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه منعه الطحاوي  
 ما لم يكن كانه محسبه محرمه ولو كانت ابو الابل كوكب لمنع التناوي بها الخ بزياد التناوي  
 المقري قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا ربيع المؤد قال حدثنا يحيى بن جابر قال حدثنا حماد  
 بن سلمة قال ابو جعفر وحدثنا ابن ابي اوج قال حدثنا ابو الوليد قال حدثنا حماد بن سلمة  
 عن سماك بن حرب عن قلعة بن وائل عن طار بن سويد عن الحسن بن علي قال قال رسول الله ان ارضا  
 اثنان لا تقتصرها اقشرب منها قال لا ارا حصة فقال لا فقلت يا رسول الله انا نستشفي بها  
 من المرض قال ذلك اوليت شفا وروي عن عبد الله بن مسعود انه قال لم يجعل الله سعة  
 فيما خرم عليكم فبان ان تخلقتم ما سلفوا به لا وجه له والمعتقد في هذا انه لم يثبت قصد  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم الى الرخص للضرورة وانما ذلك انما عساه العزم على ان  
 تساويا وبنائه عنه عليه السلام يدل على ان ذلك لم ينع للضرورة وقد فاسد على الورع حله  
 الاستحالة وذلك لا معنى له لو جهل لغيرها انه يتقصر بالبر لا بالاستحالة خالصه والدين  
 كتحصيلها في البول والروث واثاني ان الفضل غير مسلم لهم لا لا يحسن وان ما وكل نعم  
 كالا يحسنوا لها وقد نص عليه يحيى عليه السلام في الحكماء في مسئلة الصلوة في اعطان  
 الابل على ان ما احسن ناه ابو الحسن على بن اسمعيل قال حدثنا محمد بن الحسن بن ابيات  
 قال حدثنا محمد بن شعاع قال حدثنا شريح عن اسمعيل بن عبيدة عن يونس عن الحسن بن عبد الله  
 بن المعمل قال كنا نوتران نصلي في مريض الغنم ولا نصلي في اعطان الابل فاما خلقنا  
 من الشياطين فدل على انه لا فضل من الابل لها واثاني انه من المعلوم ان مريض الغنم على

من روى بها كما لا يخفى من روى بها وسمى ما سورها على انوارها واما شواها على  
 ما بها وتحت ثوبها على انوارها ما يوكّل به بعلمه ايه خارج ما يح معاد من جوان نورها  
 من حرج معاد فيكون طاهر كاللبن ويكره بعلمها على احباب ما يوكّل به ضل  
 خلاف في تحيته لهذه العلم شرح عليها باستنابها الى الطوارى ذكرها ما لا يوكّل  
 ما يوكّل به فلا خلاف في تحيته وقد وردت فيه من الاخبار ما ذكرنا في قول ما يوكّل به  
 فلا يوطأ ولا يعمد **مسألة** واما البحر طهور وقد نرى عليه في المنكب وهذا جهلا  
 فيه الا ما يروى عن عبد الله بن عمر عن الامام المتقيد بقوله محمد بن كند كل المشهور من كلام النبي صلى  
 الله عليه وسلم الطهور ماؤه والحل ميتته **مسألة** ولا يجوز لما ان موت فيه ملائكة من الله  
 في الدواب ويحرم وهذا وقد نرى عليه في كتابه طاهر من الاحكام وهو مذاهب غامقة الفقه واسود  
 محي عليه السلام ما اخبرنا به ابو الحسن بن قنبر استعمل قال اخبرنا النضر بن الحنفية عن علي بن  
 السلام قال اخبرنا محمد بن منصور قال اخبرنا احمد بن حنبل عن حسين بن علي عن ابي عبد الله  
 عن ابي عبد الله عن علي بن عبد الله السلام قال قال صلى الله عليه واله بحفنه قد ارجعت من جديها انفسا  
 وذبابة فامره بطرح ثم قال سمعنا وكلنا فان هذا الحرم شا فلما احضر صلى الله عليه واله وسلم  
 انه لا حرم شيئا كان ذلك في اوقاف الجورة وظلمته وفي المانيات وغيرها في روى ابو بكر  
 البزاز في شرح مختصر الطحاوي عن ابن قانع يرفعه الى سعد بن المستنير عن سلمان قال قال  
 صلى الله عليه واله وسلم ان كل طعام وشرب وثقت فيه دابة فانت لسرها  
 دم فهو الحلال اكله وسره وهذا نرى شرح في موضع الخلاف وما يبدى **مسألة** على ذلك  
 الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اذا سقط الذباب وطعام لحرم  
 فامقلوه فيه وقد يكون مفله مودا الى موته ولو كان موته يقتل ما موت فيه لم يضر النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم فاما ما يروى في **مسألة** هذا مثل ما امرنا بغيره لنسأ  
 عند الشوز وما لى والقطع عند ارض الادوا وان حازان يدي ديك الى الشنف  
**فصل** ان الغرض بالضر والكر والقطع لا يملك الا بها فلم يكن يملك ثوبين بها والضر  
 بمقله وما كان يضر لمقل لان الغرض به ما احرمه صلى الله عليه واله وسلم ان في اخذ  
 جناخيه او في اخذ راسه كان يكره يقول غشوع بحاكيه مما شق فانيه ليرى موته لما  
 كان الغرض لا يتم به ولم يعلم النبي صلى الله عليه واله وسلم بل قال امقلوه مع حواكون مودنا  
 الى موته علم ان موته فيه وان لموت غيره واحبه في انه لا يحرم ما موت فيه وما دلت  
 على ذلك انه قد ثبت بالاتفاق ان ذباب الساقط ودوده اذا ما في الما قلا لم يحرم بها  
 وكذلك دود الخلد امارات والخل لم يحرم الخلد في جبل يكون شارب ما ذكرناه كذلك

من حديث عمار بن  
 الوفاء عن عبد الله بن  
 عمر







طهورها الى سائر ما روى فيه ثقتها انهم ارادوا انها كانت كالميتة ومما يسمعها  
الى سائر ما روى فيه ثقتها انهم ارادوا انها كانت كالميتة ومما يسمعها  
وسلم انها ميتة والحال لانه لا معنى لبي بغيره صلى الله عليه وآله وسلم ما هو مسهر  
معروف لانه ضرب من العيب وادخل على ما قلناه من انه عرف انها كانت كالميتة مرصا  
وتحفا كان صلى الله عليه وآله وسلم باعها طهورها وقوله بظهره الما  
والعصر فان المراد ان باعها كان بظهره من الفرس والدم والزواج الكريهه وكذلك المراد  
بقوله بظهره الما والفرس وقوله انما حرم اكلها محمول على انه اراد انما كوله بعد ذلك  
ولما دبر وفي هذه ان الجلد عر لثاني لا كل فيه وما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
انه قال لياها ببيع فقد ظهر المحمول على جلد المذكي وليس لهم ان يقولوا ان ذلك بعينه  
الحديث من الغايده لغير المراد بقوله فقد ظهر اي طهر من الفرس والدم والزواج الكريهه  
وهذا يغيب ان من اشترى جلد على انه مذبوح ثم وجد به زواج كرهه انه بزره بالعقبه  
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما احاب ببيع فقد ظهر فقد ظهرت فائده وحسنه  
وباراه لا سود عن عائشه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دباع جلد الميتة طهوره  
فقد روي ما يوجب ضعفه وهو ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ قال حدثنا الطحاوي قال حدثنا  
فهد قال حدثنا علي بن معبد عن حماد بن عمار عن محمد بن عمار عن ابراهيم بن اسود قال  
سالت عائشه عن جلد الميتة فقالت لقد دبا عنها يكون طهورها في هذا ان عائشه كانت  
شاكه فيه فلو كانت تحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما روى عنها  
لم تجب جواب الشاك كيف وراوي هذا الحديث ايضا هو الاسود فانه ايضا ايه لخطا  
عنها رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك لما سألها **واما** حديث من المحققين  
وحديث سواد فحين يكونا مستوخذين بذكره ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم كنت لا تمنعني من الميتة بشي قبل موته بشهر او شهرين **وزي** بعشرين اسلم في  
بعض الروايات وحديث سواد مخصص بمات ان يكون مقادما فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كان قد عرفها مستوخذين ان كرهها لبيثها وكانت وهبتين منها لعائشه والحديث في مرها  
مستوخذين فاد اثبت تقادم حديثها وتاخر حديثها ثبت انه ناسخ له **وهما** مستوخذين  
صحة من ههنا في هذا الباب من طريق النظر ان تغير جلد الميتة على الحيوان ان اختلاف رجاها  
لا يظهر على وجه من الوجه **وكذلك** ان يكون جلد ها والمعتنى به نجس من بعض ميتة  
صا تركها الموت ويكران يقا من ما يبيع منه على ما لم يبيع لعله انه جلد ميتة وليس لها فيها  
في هذا علم صحاحه على انهم ان علوا لزمهم لمكننا ان نرجع علمنا يكونها خاطره وبها ت

وساروا  
الاسود

دبيه

فهد بن عمار  
عن حماد بن عمار  
عن محمد بن عمار  
عن ابراهيم بن اسود

الاصح

الاصح

الاحتياط معهما وسددن الترجيحين بيد فغ قول من يقول ان تاويلكم بحبرنا ليس باول  
من خصصناكم بحبرنا فان ما بيننا وبينكم من هذا **مسألة** قالوا ما كان عليه  
من الشعار والاصواف والابواب فطاهر هذا **مسألة** قد نص عليه عليه السلام في الاحكام  
وكتاب الناس ونزول القس على السلام وقال محمد بن يحيى علم اذا كان ما منكم **والذي**  
يدل على صحة ما ذهبنا اليه في هذا الباب قوله تعالى ومن اوصواها وابه وبارها واشعارها  
لها به فوجب ان يكون ذلك تمام جميع الاصواف والابواب ولا شغار اليه يكون على الميت  
**وروي** ما رواه عن يحيى بن بكير عن ابي جهم عن عبد الرحمن قال سمعت ام سلمة قال سمعت رسول  
صلى الله عليه واله وسلم يقول لا بأس بوضوء الميتة وشعرها اذا غسل بالما وكرى عن النبي صلى الله  
عليه واله وسلم من قوله اذا حرم كل ما يدل على ذلك الحريم يتناول ما ساء فيه الاكل والسحر  
والاصواف فلا ساء فيه الاكل فثبت ان الحريم لم يتناول **فان قيل** قوله تعالى حرمت  
عليكم الميتة يدل على حرم شعرها وضوءها لانها من الميتة **مسألة** قلت اسم ما من عليه الميتة  
ولا تعذر الاستدلال بحبرنا وكذا ذلك في الباب لمن سأل بقوله صلى الله عليه واله وسلم لا تشعروا الميتة  
بشيء لا يمسها من الميتة من شيء ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم ما قطع من الحي في ميتة ولا  
جلا فذل لصوف والشعر والوبر ينقطع من الحي ويكون طاهرا فاعلم انها ليسا من حلتها وادان يكون  
من حلتها الحي لم يكن من حلتها الميتة على ان ما من خذ من الميتة من الصوف فيس على ما من خذ منها في حال  
حيوتها وانما صوف حيوان طاهر وحال حيوتها فوجب ان يكون حكمها في الطاهر حكمها  
والخلاف **مسألة** قال القم علم وقطع الميتة بحس وعصها وورثها وبن ما قدر به غن  
حكي عليه السلام في كتاب الناس من الاحكام وكذا في العرب سوى اطراف الذي لا يولم بطعامها عرجا  
من قولها حجبنا وهذا الكتاب في شعر الميتة وضوءها وورثها انها ليست بحسمة لانها تؤخذ  
من البدن واب وهي حية فلما كانت اطراف القرون حية سبيلها ويجب ان يكون القول فيها كالصوف  
والشعر والوبر على قولهما والذي يدل على نجاسته ما حكمه القم علم من عصبها وعطرها وورثها  
قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهي من الميتة وقوله عليه السلام لا تشعروا من الميتة بشيء وقوله  
صلى الله عليه واله وسلم لا تشعروا من الميتة ما هاب ولا عقب وتكرار بقاء شعره في الاشياء على حكم الميتة  
يخلو انها بعض من يقاض ميتة صارت حكمه بالموت **مسألة** قال وشعر الحويصة  
حس لا يطهره الغسل وقد نص عليه حكي عليه السلام في كتاب الناس من الاحكام **والوجه**  
فيه قوله تعالى اوكم حريمه فانه رجس وقسنا حكمه فيه بالحس وهو بلاد اب است  
حس وحال حيوتها بالموت لا يبرده طهاره فثبت ان شعره على كل حال نجس **مسألة**  
ولا يبرأ الحس من الشارب والبدن سمى من الماحات سوى الماء وهذا سار اليه حكي عليه السلام

الله  
ابن

مسألة

ولا بد من  
الحس والميتة

في كتاب الطهارة من الاحكام حيث بقوا الا ان الطهارة لا يقع عليها اسم على شيء حتى يطهر ويظهر  
عسله وانقاها ما لا والذي يدل على ذلك ان التطهير امر شرعي فلا يكره ان يات به الاسرع او قد  
وتردك لشرعيته يكون الما مطهر او لم يرد يكون غيره مطهر في العلم في الطهارة بغيره **فان**  
**قبل** قوله تعالى في ثيابك فطهر يدل على ذلك اي عزمه بمعنى الامر بالطهارة بجميع الما  
مسئل هذه الآية اقتضت وجودا لطهيرا لا يباح به ما يقع في التطهير وعندنا ان  
الذي يقع بالما يباح شئ لا يكون بطهرا **فان قبل** كان الغرض حوالا الى الحسن  
فاذا زال ما زال الحسن ان يعود الى اصل الطهارة وعلل له ليس الامر على ما ذكره بل  
عزاله الحسن بما وجبه الشئ الامر ان الثوب اذا اصابه البول فترفع عليه السجدة فتشبه  
البول وبذلك يطهر الثوب على ان لا تستلزم شأين الما يباح في ثوب العسلان الما يباح مع فلا والله الحسن  
فلا يزل الشئ عتسا وليس كذلك لما لا يشرع قد حكم بان اذا استعمل على الوجه الذي امرنا استعمال  
طهر الحسن وانما حاشه على انه لو لا السن في السجدة لكان يقول ان المشاهدة بمعنى يروا الحاشه  
لما حاشه لا يحكم بزمانها بان المشاهدة فلا معقولة على اننا نقول ان الله الحسن على ان لا يكون  
بخفي ان كل واحد منكم ما امر به المصلح فادله بخلافها سائر الما يباحات وكذا في الاخر ونقضي  
ايضا على المرقق والبدن بقله انه ما يباح وشوا الما وقاسنا اول من قاسم الحظر والاحسان  
وفعل الكاذب من المسلمين ولقاسنا الثاني ترجيح اخر ما نتجسسه لانه قياتر صحاح وهو ما سألنا  
وهذا اذا قاسمها على الما قاسنا ما سوا الما على الما **مسئله** قال لا ياتر الطهارة  
المختصة وهذا قد نرى عليه العلم عليه السلام في مسائل النيران في اختلاف فيه غير محفوظ فلا  
مقضى لاجل له القول فيه على ان عزم قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا وقول النبي صلى الله  
عليه واله وسلم انما التراب كافيكم ولو اني عشت رج فاد او حدث الما ما حسبه بشركك يدل على  
ذلك لانه لم يسن المختص بغيره **مسئله** قال العلم عليه السلام ولا يصح لنا الما المختص بالمختص  
وهذا ما نرى عليه العلم عليه السلام في كتابه المتما كتاب الطهارة والذي يدل على ذلك قوله تعالى  
يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بيبكم بالباطل **وجه الاستدلال**  
منه انه قد ثبت منه ان الما لا يابى هو النبي صلى الله عليه واله وسلم لا كل فقط وقد يدل على  
اخر لنا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد لا يقع موقع الصبح فاد استذكره في الما  
بالما المختص مستهلكه وقد نرى عن استهلاك ذلك الما استهلاك الما المختص لا يصح  
موقع الصبح ولا يكون مختصا بغيره موصا بالسرعة ويدل على ذلك ايضا انه قد ثبت كون الما  
وبه يدل انه ما روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انكم من قوله يتردوب على غيرا مجملين من  
الرضوخ غير ذلك ما قرره في هذا الباب وما ندس من بعد انما عباد مفعولة الى شبه

دله

من ان  
الما المختص  
بغيره

دله

من ان  
الما المختص  
بغيره  
الما المختص  
بغيره  
الما المختص  
بغيره

كسائر

كسائر

لشأن العبادات فإذا ثبت ذلك ثبت أن المتوَصِّلَ بالما المعقوب عاصراً بفعله وسب  
 أنه لا يكون متوَصِّلًا لأن المتوَصِّلَ يكون قربة وعقابه فإن سئل ما أنكرتم أن يكون هذا  
 المعصية مستقطاً وجوب تلك القربة فإن مثله قد يوجد لا ترى أن من قطع رجل نفسه  
 سقط عنه وجوب القنات في الصلوة وكذلك مرادى ركوبه في الصلوة المفروضه بطلها  
 لها تكون قاضياً ومع ذلك يسقط عنه وجوب ركوبه سئل له لئلا نقول ذلك مسجل أن يردده  
 السراج على الحد الذي سألت عنه أو يتعالى به المضاعف لكن نقول أن الفضل متناع ذلك والتقابل  
 به كحاج الأديب سري ولم يدل الدلالة على أن هذه المعصية استقطبت وجوب تلك القربة  
 فربما لقضاء بغير وجوب تلك القربة علوما كانت عليه وأيضاً فإنه مقيس على ما الحسن  
 فإنه لا يجوز المطهر به بعله أن المسطهر به ممنوع من المضرف فيه وكذلك الما المعصية فإن  
 قاسم على الما الذي ليس معقوب كان قياساً مرتجاً ما الفعل أنه يغفل الما عما كان عليه

وإن سئل

سئل

أد من شأن الما أن يرفع به التطهير وكان أيضاً من حجاب الخطر والاحتياط **باب**

**القول في الاستحباب** سئل عن قصر الغايبة أو البول أن لا يكسر عورته

حتى يهوي للخلوص وإن يتعذر بالله من الشيطان الرجيم وهذا قد تقرر عليه في أول الأحكام

**والوجه في ذلك** أن كسر العورة من غير ضرورة محرم في الخلافة وفي الخلافة

أن لا يكسر عورته إلا عند الضرورة وهو بعد أن يهوي للخلوص ليكون قد سلم ما حرم

أو كره وهذا يدل على أنه يكره البول وإنما لأنه إذا منع من كسر العورة إلا بعد أن يهوي للخلوص

فقد تضمن ذلك المنع من البول وأيضاً وأحسب أن القبايل المحتشني قال الخبرنا على من داود بن بصير

قال حدثنا محمد بن عبد العزيز قال حدثنا محمد بن سعد بن الصها قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن حرب

عن الأعمش عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء رفع ثوبه

حتى يوثق من الأرض فقد روي هذا الخبر ووضح ما اختاره الهادي عليه السلام فاما المحدثون

روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما رواه أبو بكر بن أبي شيبه عن هشام بن عمار عن عبد

العزيز بن صهيب عن أنس قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل

الخلاء قال أعوذ بالله من الجبث والجباث . . . أبو بكر بن أبي شيبه عن هشام بن عمار

عن ابن أبي عمير عن قتادة عن واسم الشيباني عن يزيد بن رستم قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم إن هذه الحسوس محصورة فإذا دخل أحدكم فليعمل للمهم

أفأعوذ بك من الجبث والجباث . . . محمد بن منصور عن أحمد بن عيسى عن جابر بن عبد الله

عن خالد بن عبد الله عن يزيد بن علي عن أبيه عن علي بن عبد الله السلام أنه كان إذا دخل الخلاء قال اللهم

وأخيراً

وروي

وروي

صلى الله عليه وآله وسلم









فان الما بحسب كونه الكا كان كد كل يكون الوجه فيه انه منخ من لا يتدل بالمرح بالاسفل  
 لانه لو ابتداه لكان الما على الفرج بالا على وهو نجس ثم يبر للظ الفرج الاستفل  
 وقد صار تحسنا فلا يظهره واد غسل الفرج الا على ان لا كان ما بعد رقة من الما  
 طاهره ويطهر به الفرج الاستفل و مرعب الشافعي ان الما لا يحسد او يرد على  
 الحاشية ويحسد او يرد على الحاشية عليه وهذا لا معنى له لئلا يكثر ما استدل للمابة  
 على ان الما ليس نجس بل يقع الحاشية فيه بمعنى حاشية الما او يرد على الحاشية  
 مثل استدلالنا بقوله تعالى وحرم علىكم الجبابرة واستدلانا بان الما لا يسجد بظنك  
 فيه الحاشية ثم سرت وتطهر به صارا نجسا مسروبا ومطهر به وغردك فكل ذلك ليس  
 انه لا فصل بين ورتد الحاشية على الما او يرد الما على الحاشية فان قيل لو كان الما نجسا  
 بوزوده على الحاشية لكان يجب لو رده على ان لا يظهر النجس بها لانه كان نجسا لما لا يرد  
 على الحاشية ثم كان الما الثاني نجسا الاول ثم كل ذلك ابدل قيل له ليس الامر على ما ادعى  
 وذلك ان لطهارة والحاشية امور شريعتية فلو كان نجسا لم يحسد ما يقضيه الشريعة  
 وليثبت امور اعتقلية فيرجع فيها الى مقتضى العقل واد كان ذلك كدك وعبر منخ  
 فان يرد الشرح بان الما اذا ورد على الحاشية نجس لما يظهر الموضع فاد كان كذا ذلك  
 غير متبع فليس علينا الايمان وزود الشرح به وقد بينا ذلك بما دللنا عليه على انه لا فرق  
 بين وزود الحاشية على الما ووزوده على الحاشية فكذلك لا فرق بين ان الحاشية  
 والطهارة على ما ذكرنا لو كسب في البراءة وقعت فيها الحاشية ان يظهر ابدل ليس الما الحسد  
 اذا ترج فلا شك انه يبرشش على حرايتا لبر فلو كان الامر بالفتايش لكان البر لا يظهر  
 ابد ولكن الشرح وزودا بها نظهر بان يبرح ما وها وهذا واضح والحمد لله فان استد لوا  
 بان اقربا بالاب في مسجد رسول الله صلى الله عليه واله في فامر بان يصلى عليه بوس  
 ما فلو كان الما نجسا بوزوده على الحاشية لكان ذلك الما يبرد المتوحد حاشية قيل له امر  
 المدينه ارض خصبا اذا صب عليها الما رسيب الا ارض كانه اذا صب على الرمل فالما الملاق  
 للنجس اذا ليس سر على وجه الارض بل يرسب فيها ويقترب في باطن الارض فلا حرج فيه  
 ما قد رتب على انه قدر روي عنه صلى الله عليه وعلى اله وسلم انه امر بحمدك الموضع  
 وحسنه او بكر المزة سا او جعفر الطحاوي يمدنناحي عند الحمد الحاشية في حدنا او يكن  
 سرياش من سمعان بن مالك الاسدي عن ابي ايل قز عند الله قال يا اعرابي في المسجد  
 فامر به النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يصلى عليه ولو من مائمه امر به خرمكاه مش  
 قال لا يجوز لاختدان ميتة حتى يسميه ادا امكنه وان قعله اجزاء وقد نقل الهادي عليه  
 السلام في الاحكام على المنع من الاستنجاء باليس من كلامه على انه اذا قعله اجزاء

لأنه قال في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك نظر منه للمؤمنين لما لهم فيها  
من المناقحة والمآكل وغير ذلك في حق أن الغرض فيه من غيرها عن لا قدره ولا يستحب  
بها لا يتبع والذي يرأسه عما لا يحوز من أخذان يثبت في ميمنه ما لا يدخل به ابن الحسين  
على من استعمل ما الناصر شاعره من منقوضين بأعمى بن أبي شيبه ما ذكره عن هشام  
البدشتواني عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن واقد بن عتبة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أنه قال إذا دخل أحدكم المحل فلا يقرب من ذكره ميمنه دروي أو بكر بن أبي شيبه عن أبي  
محقق عن لا عن ابن عمر عن عبد الرحمن بن سعد قال قالوا لستمان قد علمكم من كل  
شيء حتى لا تخطئ قال أجل قد نهانا أن نتحدث باليمين وأما حوازه ابن سحى باليمن ولا خلاف  
فيه ولأنه مثل الزمان من الحاشات في أنه لم يوجب على لسان الله ما لا المظهر منه  
قال ولا استحبنا أن لا نجار من الماشية والمدر يقيم مقام الحجة وقد نقر عليه يحيى بن  
الحسين عليه السلام والمحمّد هو كذا الخط فيه خلافاً وقد ثبت في النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
استحبنا أن لا نجار والمزبه وقد ثبت أن لا نتحدث باليمين فثبت أن لا نتحدث باليمين  
مقامه مستحق مسلّم قال لعمري عليه السلام ويكره البول فإما من علم وقد  
نقر عليه الفقيه علم في مسائل النيزي في وادى بدع عليه ما لا يكون المقر في شأ  
الطحاوي ما أترجم من مزيروك ما هو قائم قال أبو جعفر الطحاوي أو ما أترجم فإما  
كاستبيان عن المقدم من شرح عن أبيه عن عاصم قال ما بال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قائماً منذ أتى عليه القرآن ووجع في الروايات أن قابضه قال من  
حدثك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال وأما في أن يكون ذلك أولى وأن  
يكون البول قائماً مكره ما لأنه أقرب إلى العترة وقد ثبت عن محمد بن عمر بن سعد العاشق  
ما لا يتبع الناصر المحي عليه شاعره من منقوضين بأعمى بن أبي شيبه ما ذكره عن هشام  
عن حماد بن محمد عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن واقد بن عتبة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال نهيت أن تشقوا وأنا عربان في فيه أيضاً وجه آخر وهو أن البول قائماً  
أقرب إلى أن يترشح فلا يهدن محال يكره لأنه لا خلاف في استحبابه وقد روي عن عثمان  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يفتن من وقالوا له البعدان وما بعدان في كبره قد  
كان لا ستوره من البول وقد ذكرنا الحديث عند ذكرنا بول ما هو محل محله ما سناجده فكل ذلك  
مستحق ما ذهبنا إليه من كراهية البول فإما فان قيل روي أن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم بال فإنا زوجه الطحاوي سرفقه وروى أيضاً سرفقه في شعبة  
عن مسلم بن أبي كهيل عن أبي بصير أن علياً عليه السلام قال يا أيها روي مثله عن غيره أيضاً  
فيل أنه قد بينا وجه أكثره في ذلك وليس مع أن يكون هذا الفعل وقبح منهم

وإنما يحوز من أخذان يثبت في ميمنه ما لا يدخل به ابن الحسين  
على من استعمل ما الناصر شاعره من منقوضين بأعمى بن أبي شيبه ما ذكره عن هشام  
البدشتواني عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن واقد بن عتبة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أنه قال إذا دخل أحدكم المحل فلا يقرب من ذكره ميمنه دروي أو بكر بن أبي شيبه عن أبي  
محقق عن لا عن ابن عمر عن عبد الرحمن بن سعد قال قالوا لستمان قد علمكم من كل  
شيء حتى لا تخطئ قال أجل قد نهانا أن نتحدث باليمين وأما حوازه ابن سحى باليمن ولا خلاف  
فيه ولأنه مثل الزمان من الحاشات في أنه لم يوجب على لسان الله ما لا المظهر منه  
قال ولا استحبنا أن لا نجار من الماشية والمدر يقيم مقام الحجة وقد نقر عليه يحيى بن  
الحسين عليه السلام والمحمّد هو كذا الخط فيه خلافاً وقد ثبت في النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
استحبنا أن لا نجار والمزبه وقد ثبت أن لا نتحدث باليمين فثبت أن لا نتحدث باليمين  
مقامه مستحق مسلّم قال لعمري عليه السلام ويكره البول فإما من علم وقد  
نقر عليه الفقيه علم في مسائل النيزي في وادى بدع عليه ما لا يكون المقر في شأ  
الطحاوي ما أترجم من مزيروك ما هو قائم قال أبو جعفر الطحاوي أو ما أترجم فإما  
كاستبيان عن المقدم من شرح عن أبيه عن عاصم قال ما بال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قائماً منذ أتى عليه القرآن ووجع في الروايات أن قابضه قال من  
حدثك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال وأما في أن يكون ذلك أولى وأن  
يكون البول قائماً مكره ما لأنه أقرب إلى العترة وقد ثبت عن محمد بن عمر بن سعد العاشق  
ما لا يتبع الناصر المحي عليه شاعره من منقوضين بأعمى بن أبي شيبه ما ذكره عن هشام  
عن حماد بن محمد عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن واقد بن عتبة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال نهيت أن تشقوا وأنا عربان في فيه أيضاً وجه آخر وهو أن البول قائماً  
أقرب إلى أن يترشح فلا يهدن محال يكره لأنه لا خلاف في استحبابه وقد روي عن عثمان  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يفتن من وقالوا له البعدان وما بعدان في كبره قد  
كان لا ستوره من البول وقد ذكرنا الحديث عند ذكرنا بول ما هو محل محله ما سناجده فكل ذلك  
مستحق ما ذهبنا إليه من كراهية البول فإما فان قيل روي أن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم بال فإنا زوجه الطحاوي سرفقه وروى أيضاً سرفقه في شعبة  
عن مسلم بن أبي كهيل عن أبي بصير أن علياً عليه السلام قال يا أيها روي مثله عن غيره أيضاً  
فيل أنه قد بينا وجه أكثره في ذلك وليس مع أن يكون هذا الفعل وقبح منهم

على سبيل

علاء

عاشل الضرورة ويحلل من اجازة ذلك عند الضرورة وهذا اولى لكون قد اسجلنا  
 الخازن كلها **باب وجه مسئلة القول في صفه**  
 التطهر وما وجه مسئلة فرض الوضوء فيه وقد رتب لها في  
 علم عليها والمحك وابدليل على ذلك قول الله تعالى وما امر الا بالمعروف والنهي  
 عن المنكر له الدين ووجه الاستدلال منه انه قد ثبت ان الله تعالى لم يامر الانسان  
 بعد على طريقتين من الاصلاح والشراد اجاز ان يقع على وجه الاصلاح وعلى وجه الاصلاح  
 لم يمر ان يقع على وجه الاصلاح الا لا الله لئلا يقع في الافعال ان اجاز وفي غيرها على وجه محله  
 لم يمر ان يقع على بعضها الا لا القصد وادان ذلك ثبته لا بد من قصد مضاعف للوضوء  
**وقيل سأل** بقضائها وجهه على هذا فقال لو كان الوضوء انما به  
 القصد من حيث هو عبادة وما من رتبة لوجبه كذا في القصد نفسه لانه عبادة وما من رتبة  
 وذلك يوجب الى وجود ما لا يشاء من القصد وهو الشر لا بعد جيل وذلك ما لا يشاء  
 قلنا في الوضوء ما قلناه لانه يجوز وقوعه على وجه مختلف وكذا في قوله ساير  
 الافعال التي يقع فيها هذه العبادة فاما القصد نفسه فانه لا يجوز ان يقع على وجه  
 مختلف بل يحصل كل قصد بوجه يقع عليه لئلا يقع في ان يكون الشيء رتبة الى الله لا  
 يجوز ان يكون فضلا الى ان يكون رتبة الى غيره ولهذا نقول ان القدير سبحانه  
 لا بد ان يكون مؤيد لجميع افعاله خلا الارادات والكرهات وهما بين وسقوط ما سأل  
 عنه واضع ان قيل فقد امرنا بازالة الخشاعات عن ربنا وثنا بنا عند العتلاء  
 وكذا قد امرنا بآسن العزوة ومع ذلك لا يحسن بياها القصد لئلا يوجب  
 وظاهر الاية لا تخفى ذلك لانا حصصناه بديالنا لاجتماع على اننا لو دفعنا سوا لهم  
 في القصد فانه محض بوجه لاجتماع لكان ذلك حايضا الا ان الخشاعات الكثرة الكلام فيه لا اصل  
 كبروات قيل بعد كون محض من حيث اعتقد الامان فهو المخلص في سائر سائر  
 من حيث اعتقد الامان لانه لو لم يكن محض لكان مشركا لئلا يضر الاصلاح الشرع لكان  
 محلا ان يكون من لم يتو مشركا قيل نعم ما علمت ان لحد يكون ما بعد الامان محض  
 في جميع الشرائع وليس الامر على ما قلناه لانه لا يبرح ان يكون بعد الامان وعلم  
 وعبادة في الله تخلص في اخره ولا يبرح ان يصب ان يصب الاصلاح جميع العبادات  
 لانه ان قايله لو قال ما امر فلا ان الامان محج راكبا لا قصد ذلك ان يكون  
 بخر وجه بياها التركيب وكذا لو قال ما امر الامان بصل مطهر فاذا كان ذلك  
 كذلك فلا بد من قصد بتمام جميع العبادات تحكيم الظاهر الا ما حصر في الدليل  
 او قوله ان ضد الاصلاح هو الاشرار ولو كان الامر على ما قلناه لكان من لم يتو مشركا علما

و هو امر بالخير والنهي عن الشر  
 وهو امر بالخير والنهي عن الشر

وجه فاعلم

في قوله

وذلك لما لو سلمنا ان الاشراك ضد الاخلاص لم يكن من حرج عن الاخلاص سر كالبين  
 التي لا تمنع ان يكون له اضداد كثيرة فاذا اخرج عن بعضها لا يجب ان يحفل على شأنها الا ان  
 اخرج حركة الانسان الى جهة مبيته بضاد حركته الى جهة سائر وكذا ان يضاد حركته امامه  
 وحركته خلفه وحركته وقفه وحركته خلفه واذا اخرج عن ان يحرك الى ان ليس له حركه  
 حركته الى جميع تلك الجهات وهذا وضوحه يعني عن كثر ضروب امثاله فعلى هذا لا تمنع  
 ان يخرج الانسان عن كونه متطهرا على وجه الاخلاص الى كونه مسطهرا على وجه  
 العبد والى وجه الترد وعرفا فان لم يكن مستطهرا على وجه الاسرا كالبين المستطهركون  
 مستطهرا على وجه الاسرا كاد اقتضيه العباده لعزله فان قيل فقد قال تعالى  
 محضه له الدين والوضو ليس من الدين لانه ليس بفرض لنفسه فلهذا هذا حطه  
 وذلك ان الوضو فرضه نفسه فان كان فرضا يتعلق بعينه على ان يخرج من العزلة  
 قد استقط هذا السؤال وهو قوله الوضو شرط للدين وبذلك على ذلك الحس  
 المسهور عن النبي صلى الله عليه واله وسلم الاموال بالنيات وانما هو من باب تحقيقه  
 يكون للمؤمن ما دون ما غناه من لم ينفق ولا وضو له ويدل على ما نأمله ان العباس  
 الحسي قال شيئا المحض من ابراهيم الذي يرى قال يا حبيب بن محمد عن ابيه عن علي عليه السلام  
 قال سمعت قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا قول لا يعمل ولا قول لا عمل  
 بل لا يبيته ولا قول ولا عمل ولا يبيته الا باصابه السنه فان قيل ان البيع لا يجوز ان  
 تكون مساو لدار العمل لئلا يعمل فلهذا قد حصل وان لم يكن يبيته بضامه وهذا معلوم  
 فثبت انه يبيته والحكام العقل لا يجوز ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم اراد  
 اجراء وكما له لان في الكمال يقتضي بقا حكم الاصل وادامه بغير حمله عليها وكان لزاما  
 اخذها صار مجالا لا يصح التعلق بظاهرها فليس له ان يبيته لانه على ما ذهب اليه لان في  
 بحكم الاصل يتصور في الكمال ولا سلم ان في الكمال لا يبيته بحكم الاصل وان كان  
 في بعض المواضع لا تمنع ان يبيته الكمال وسما حكم الاصل وادامه كان ذلك كذلك لم تمنع  
 ان يبيته حكم الاصل سمع الاجزاء والكمال جميعا وادامه ذلك وحيث حكم النبي عليه  
 السلام في ذلك نه صلى الله عليه واله وسلم لو قال يا ايها الذين آمنوا لا تعملوا  
 محرمي الا ما لبيته لصح ذلك فبان ان الذي ادعوه من فساد الكمال في عملها علم  
 من دعاه وما هو لهم هذا الذي ذكرتموه فلهذا يبيته قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
 اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ايديه لانه زياده علمها والزياده علمها  
 فتحه فذلك شاقط على صواب لان هذا القليل من الزيادة لا يكون سبعا عدينا واشتقبا

وقد في الاضداد على وجه الاصل

عنه

السلام

الكل

الكلام على أصولنا في هذا خرجنا عن هذا المستله وفيما ذكرنا كفايه وبيننا في هذا  
الموضع وإذا سألوا في شأن هذه الطواهي كقولهم وإنزلنا من السماء ماء طهورا وكقولهم  
عليه وآله وسلم أما أنا وأختي على رأتين ثلاث حنثات فأطهر وكقولهم عليه السلام فإذا  
وجدت لما فاستسنة حثرت كل إن يقول الله لا تمتنع أن يدرك الله تعالى ورؤسوله الحكم في صريح  
والشرط في موضع آخر ويثبت عليه شرط بين القياس وإذا كان لا يترك ذلك فهو الطواهي  
يتضمن الحكم وما ذكرناه يقتضي لشرط فهذا بين محمد الله وبقدر من جهة الطواهي  
بحل منها أنا نقبضه على الميم بقوله أيها طهارة عن حدث ونقش عليه أيضا أنه عاده مطل  
الحديث مع التسليم وبالعلة الثابتة بنفسه على الصلوة أيضا أي أن يكون بها النية  
شرطا في حقه قيا سا على التمس والصلوة وقد نقض أيضا على الصلوة والصيام والنجس بقوله  
أيها عتاده لها أول وآخر قد ارتبط بفضله ببعضه قد بقيت أيضا على العتق  
والطهارة بقوله أيها عتاده ذات يد من شرط صحة النية فكذلك الوضوء ليس به التمس  
فشرط صحته النية فإن قاسم على إزالة العتات بقوله أيها طهارة بالانحياز لها سببا  
على احتياط واستنادها إلى الطواهي التي ذكرناها وما يعقد سرقا ولا كسرا ولا عدا  
شهادتها كالصلوة والزكوة والصيام والحج والعمرة والكفارات وأصهارها وأهلها  
وليس لهم أن يدعوا أن قاسم مستند إلى الطواهي التي تخلق بها لهم لا بأقربها أنها  
لا تقتضون ثبات النية ولا نفيها مسئلة قاسم ومن فوط الوضوء المصممة في  
وقد نرى عليه عوى في أحكامه والمحمي محميا ونرى عليه القسم على السلام في مشايل المردى  
وفي غيرها واستدل على ذلك بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قم إلى الصلوة فاعسلوا  
وجوهكم وأيديكم وأرجلكم من الوجه فيجب غسلها فإن قال المجاهلون لما طهروا  
وسئل له بل طهروا الظاهر صحيحا حكما بوجوه منها أن لها بمرصص وسسوق ولو  
كانا من الجاهل لم يخال الما إليها في حال الصيام والثاني أنه لو كان بها محس لوجب  
إزالة كثر الظاهر والشاثل في المخالف ذهب إلى أن غسلها شتم وغسلها طاهر  
لا يكون سهوا كما لا يكون مرسا فإن قيل الفم والمخرجان ليسا من الوجه لانه رؤيه  
مطلوب عليه وآله وسلم بمصص واستنشوق ثم غسل وجهه ولو نذر المصمصة  
ولم يستنشاق فنزل به لا سمح أن يحري الاسم على الاستنشاق فينبغي أن يذكر ما قاله  
الاسم وذكر بعض المسلمات ثم يذكر مع غيره قال الله تعالى مركان عدوا لله  
ومد كنهه إليه وأقر بالذكري جبريل وجبريل بعد ما سأل الله عنه وقال يا أيها  
البيك كما أوحينا إلى نوح والنبين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم ثم ذكر عدوهم  
والخو دهم بالذكر ويدل على ذلك ما آياه أبو العباس المحمدي رحمه الله تعالى

فقط

والله اعلم بالصواب

المصنف

في

عسى من محمد العلوي الوائلي الشايع من مشهوره <sup>بالمشهور</sup> ما احمد من قيسى عن حسن بن علوان عن ابي  
خالد بن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال جلست ابيضا فاقبل رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم خيلا من ارضي فقال انفضضوا واشتشفوا واشتدوا وانا ابي العباس  
النجاشي انا من ارضيهم <sup>والنفس</sup> سفيان <sup>والنفس</sup> خدشا ابن مهدي عن سفيان عن ابي تمثيل بن كثر عن ابي  
برلقيط عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ادا اوصيات فابلق في الاشيا  
حاله فكل ما يارو في انوك بن في شيه عن محمد بن سلم عن ابي تمثيل بن كثر عن ابي قاسم بن ابي  
عن ابيه قال قلت يا رسول الله احب في عن الرض قال اشبع الرض واخلل بين الاصابع  
وبالغ في الاستساق الا ان يكون ضا يان لا مزايا لعل في الاستساق بعض الامور بالاستساق  
والاستساق واقف على المبالغة فلا حياء والاستساق باق على الوجوب واجتريا الواجبين  
بقد الله بن سعد بن رجب روى ما انوك بن كثر عن ابي تمثيل بن كثر عن ابي تمثيل بن كثر عن ابي  
عن ابي جرج عن سليمان بن موشى قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم معصيا  
واستشفوا وامدات من الرض فهدى الامارات كلها انقضت في ابحاث المعصية والاستساق  
وساوا العباد الحسنى ما انوك بن الصوان ما انوك بن محمد بن موشى ما اسمعيل بن محمد بن رجب  
بن هرون عن ابي شقيق عن ابي جرج قال قال علي عليه السلام اول المعصية والاستساق  
وروي عن محمد بن الحسن بن ابي قال حدثت علي بن وهو يتوصا في حديث طويل وفيه انه معصيا  
واستشفوا ثم قال في فراغه ما بى افعل كفتا لي هذا وقد دكن يا استناده في مشاله  
وجوب الاستساق ما بالما ثبت عنه عليه السلام وجوبه ولم يحتفظ عن غيرهما من الصحابة  
خلافه في جيل لقول به علوان مذهبنا انه اذا صح القول عن علي عليه السلام وجوب  
المعصية اليه خالفه غيره من الصحابة اهل المعصية ومن القوم هذا الباب الذي لا يحمل  
التاويل ما باله ابو العباس الحسنى عن محمد بن علي الصواف ما انوك بن محمد بن موشى ما اسمعيل بن محمد بن رجب  
في كتاب البيان ما محمد بن رجب في كتاب السالك ما اسمعيل بن محمد بن موشى عن ابي جرج  
عن جعفر بن ابي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم ثم انا مصلاه فقام فيه للصوم فكثر ثم انقضت فقال ذكرت شيئا من الرض  
لا يد منه فمخض واشتشفوا واستشفوا الصلوة فان قيل روى عن النبي صلى الله  
عليه واله وسلم انه قال في المعصية والاستساق ما استشفوا في رسته في الرض قيل له لا مع  
ان سلف انتم للشيء على العز من الارض الى ما ان يطقن رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم فيما سلف لنا العشر والعشر اسكال انه فوض فادان ذلك محمد بن رجب  
قريبها فلا بد اليه بينها واما قول من قال من اصحاب ابي جعفر ان تابوا فمهما

اول المجموعه

الغسل

زياده في النقص لحرارة اشياء باخار الكفا د قانه شاطئ من وجهين اخدهما بيناه  
المسئلة التي قبل هذه ان هذا القليل من الزيادة لا يحل ان يكون شحنا ولا يقع اشياء غير  
الواحد على اصولنا والثاني ان الظاهر عدم ما سئل على المصمصة والاسيساق ارج  
العم والمحران من الوجه على ما بيناه في صدر هذه المسئلة **فان قيل**  
روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال عشر من شئ من المرشطين وذكر فيها  
المصمصة والاسيساق قيل له قد بينا ان لثنته تجلي على الفم من شئ المرشطين  
اي ملا اقر على فمها وهو ما خود من شئ لطريق ومن ذكر انه ذكر الحسن في حمله  
هذه الحلال العسر والاحلاف في انه فرض لا يسع تركه وليس اخذ ان سئل بقول الله  
عليه واله وسلم اذا وجدت الماء فامسسته بجلدك لان داخل العم والمخبر ايضا حديد  
فيكون ممسه الماء فجلدك تحن لبلنا لكان اولى بما يد لقلبك من طريق النظر انه باطن فقص  
بحسبته لا مشقة في غسله فلو ان يكون غسله واجبا قيا سا على باطن القدم وعلش  
من مخرجهم على ما يعلون به ما فادما المشرع في الاختيار والاشهاد الى صيد  
الما تار القويوم والنقص من الصريحه وليس يلزم على ما ذكرنا داخل العين وباطن الكفن باننا قد قلنا  
في اوصاف الغلغلة المشقة وغسله ودخل العين وباطن الكفن وغسلها مشقة عظيمة  
ومكر ابيينا ان يقاس باطن لثنته على ظاهره بجلده انه يقص من لثنته ويقص من لثنته  
بلزمه حكما العسر بعد ان يلزمه حكم الحديث **مسئلة** قال ومن من ص  
الوجه غسل الوجه وعليل الجنبه ان كانت وقد نقص عليه في الاحكام على وجوب غسل الجنبه  
**والذي يدل على ذلك** قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وقد بينا ان سات  
السفن على الوجه لخرج الوجه من ان يكون وجهه بين الوجه اسم للعنصر المحصور سات  
الشعر عليه لا يزيل الاسم من كسائر الاغصا **فان قيل** ما انكرتم ان يجري غسل  
الجنبه عن غسل الوجه كما اجزى مع شعر الرأس من وجه جلد الرأس قيل له لا يستعمل  
الوجه جلد الرأس ان كان عليه الشعر لان الحليل يخرج المسح عن ان يكون مسحا الى ان يكون غسل  
وليس هكذا الغسل لان الحليل يخرج الغسل عن ان يكون غسل بل هو الملح في كونه غسل  
ويذكر على ذلك ما رواه ابو بكر بن اوشينه ساو كعب عن ابيهم عن يريد الراش  
عن ائمة النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا يجرى بجلده اسلام فقال اذا اوصاف لخل الحسك  
فتس وجوهه على لانه لان كل او حينه الشريعة على النبي صلى الله عليه واله وسلم على  
كل لانه لا ما سكته كحضه الدليل وتروك ابن اقصيه قال ساو كعب عن ابيهم عن رجل  
عن رجل لم يفته ان عليا عليه السلام من رجل يفتنا فقال الحليل كيك ونا ابا العباس  
الحسين رضي الله عنه انا احمد بن خالد الفارسي ساعد من الحسن لثنته سا عا در يقعون

جواوا

مسئلة  
وباطن الكفن  
الوجه





القدر الذي اذا اتاه الانسان سمي به قاتل المشركين وذلك يكون اذا قتل ثلاثة من المشركين  
فلما سئل ذلك وكان الواجب بتخصيص الظاهر ان لا يكون من غير كسب وشك او لاه  
من ان الحكم اذا اعلو باسم وجب ان يدخل في ذلك الحكم كلاً بهما وله ذلك باسم لاسما  
مع منه الدليل والاحتج بذلك مع ما قلناه من ان قوله تعالى فامتنعوا منكم وجب مع ما  
بالاثر وان قيل قوله الله تعالى والشارق والمشارقة فافطحا اندما سمي  
من يبع عليه اسم الشارق سرق القليل او الكثير لاسما مع منه الدليل وان كان الامر على  
ما علم لكان لا يوجب ان يعطى من سرق بعض تلك قيل له هذا غلط وذلك لاننا الحكم  
اذا اعلو باسم وجب ان يدخل في ذلك الحكم كلاً بهما وله ذلك باسم فامتنعوا منكم فاسالت  
عنه ان يجب قطع كل شارق لاسم فام دليله وهذا لا يشك بل لا خلاف فيه بين كل من قال  
بالعقوبة وهو اجد ما يوضح ما قلناه في المسح لاسم لو كان على ما قاله لكانت الآية بمعنى القطع  
ما سمي الانسان به فاطع سابق فكان يكون الواجب بتخصيص الظاهر قطع شارق واحد وذلك  
واستد ما بالمشركين ولا يفتأ في الظاهر كالأدراك به وهذا واضح جداً  
**فان قالوا** الباطن يجب التخصيص وجب حكم الظاهر ان يكون المشرك بغير العلم من  
**فيلزم** الباطن يجب الاتفاق ولا تجوز التخصيص لاسم الى قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق  
وقوله تعالى فاصروهم بيوتهم بايديهم فلهذا وجب وقوله تعالى فاصروهم بايديهم  
والباقي جميع هذه المواضع لا اتفاق المتعلق بالمعقولة لا للتخصيص ومن يقول له للتخصيص  
لاشأنه في تعيين الاتفاق للفعل الا انه يقول بمعنى الاتفاق وسعصع المتعقولة به فصار قصاوه  
للا اتفاق متفقاً عليه وما اذ غر من التخصيص مختلف فيه نقل من ادماه الدليل لادليله  
**فان قيل** لو لم يجعل الباطن للتخصيص كذا قد سلبناه الفايده لانه يكون دعوى كونه  
ان يكون المستفاد ببقوله فامتنعوا منكم هو المستفاد بقوله فامتنعوا منكم **فيلزم** له قد  
بين ان فايده الباطن لا اتفاق يكون الكلام ما سدد مع حركته وليس فيه دليل ان الباطن  
يفيد فيه التخصيص **وروي** ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نوا من امره  
**وقال** هذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا به ثم نوا من رتبته وقال من نوا من رتبته  
اتاه الله اجره مرتين ثم نوا بلائنا قال هذا وضو وضو الانبياء من قتل وضو علم  
ان الشكر يرد لثاني والثالث لم يكن الفعل في الاول فوجب ان يكون المعقول الاول وضو  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نفسه انه ما قال فيه رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم هذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا به ومن رتبته وضو رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم ما احسننا به ابو بكر المقرئ ما ان جعفر الطحاوي ما وسر عبد الله بن عبد الله  
وعبد العزيز بن عفيف واحد من عبد الرحمن قالوا ما عند الله بن وهب احسن يحيى بن

من ان الحكم اذا اعلو باسم وجب ان يدخل في ذلك الحكم كلاً بهما وله ذلك باسم لاسما مع منه الدليل والاحتج بذلك مع ما قلناه من ان قوله تعالى فامتنعوا منكم وجب مع ما

بالاثر وان قيل قوله الله تعالى والشارق والمشارقة فافطحا اندما سمي من يبع عليه اسم الشارق سرق القليل او الكثير لاسما مع منه الدليل وان كان الامر على ما علم لكان لا يوجب ان يعطى من سرق بعض تلك قيل له هذا غلط وذلك لاننا الحكم اذا اعلو باسم وجب ان يدخل في ذلك الحكم كلاً بهما وله ذلك باسم فامتنعوا منكم فاسالت عنه ان يجب قطع كل شارق لاسم فام دليله وهذا لا يشك بل لا خلاف فيه بين كل من قال بالعقوبة وهو اجد ما يوضح ما قلناه في المسح لاسم لو كان على ما قاله لكانت الآية بمعنى القطع ما سمي الانسان به فاطع سابق فكان يكون الواجب بتخصيص الظاهر قطع شارق واحد وذلك واستد ما بالمشركين ولا يفتأ في الظاهر كالأدراك به وهذا واضح جداً

**فان قالوا** الباطن يجب التخصيص وجب حكم الظاهر ان يكون المشرك بغير العلم من **فيلزم** الباطن يجب الاتفاق ولا تجوز التخصيص لاسم الى قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وقوله تعالى فاصروهم بيوتهم بايديهم فلهذا وجب وقوله تعالى فاصروهم بايديهم والباقي جميع هذه المواضع لا اتفاق المتعلق بالمعقولة لا للتخصيص ومن يقول له للتخصيص لاشأنه في تعيين الاتفاق للفعل الا انه يقول بمعنى الاتفاق وسعصع المتعقولة به فصار قصاوه للا اتفاق متفقاً عليه وما اذ غر من التخصيص مختلف فيه نقل من ادماه الدليل لادليله

**فان قيل** لو لم يجعل الباطن للتخصيص كذا قد سلبناه الفايده لانه يكون دعوى كونه ان يكون المستفاد ببقوله فامتنعوا منكم هو المستفاد بقوله فامتنعوا منكم **فيلزم** له قد بين ان فايده الباطن لا اتفاق يكون الكلام ما سدد مع حركته وليس فيه دليل ان الباطن يفيد فيه التخصيص **وروي** ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نوا من امره **وقال** هذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا به ثم نوا من رتبته وقال من نوا من رتبته اتاه الله اجره مرتين ثم نوا بلائنا قال هذا وضو وضو الانبياء من قتل وضو علم ان الشكر يرد لثاني والثالث لم يكن الفعل في الاول فوجب ان يكون المعقول الاول وضو رسول الله صلى الله عليه واله وسلم نفسه انه ما قال فيه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هذا وضو لا يقبل الله الصلوة الا به ومن رتبته وضو رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما احسننا به ابو بكر المقرئ ما ان جعفر الطحاوي ما وسر عبد الله بن عبد الله وعبد العزيز بن عفيف واحد من عبد الرحمن قالوا ما عند الله بن وهب احسن يحيى بن

من ان الحكم اذا اعلو باسم وجب ان يدخل في ذلك الحكم كلاً بهما وله ذلك باسم لاسما مع منه الدليل والاحتج بذلك مع ما قلناه من ان قوله تعالى فامتنعوا منكم وجب مع ما









والمروءة من شهاير الله أنزل ما يدا الله به فيل بالصفاء وروى أبو بكر بن محمد بن الحسين  
عن أبي عن ابن فضال عن عطاء عن محمد بن حبيب عن ابن عباس أن رجلا أتاه فقال  
يا أبا عبد الله بن أبي الصفا قتل المؤمن أم بالمروءة قتل الصفا فحدثني له فيه بعض أطول  
فقال ابن عباس حدثك من مثل القرب فانه أحد زان محبط قال الله تعالى إن  
الصفاء والمروءة من شهاير الله والصفاء قتل المؤمن فحدثني الله عليه واله وسلم المحدث  
في اللفظ مقوما في الحكم والمؤخر مؤخر في الحكم وكذا في فعل ابن عباس في الأصل  
بما هو الواو فانه يصح للترتيب وروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
أنه قال مطلقا أي ما يدل الله به وهذا عام في كل ما يروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
فدل له كذب ما روى بالعمرة قتل الحج والله يقول والمؤمن الحج والعمرة لله فقال كذب عن ابن عباس  
قتل الرضيه أم الرضيه قتل الدين قالوا الرضيه قبل الدين قالوا في بيتهم ما سداون والبر بالدين  
قال فذكر ذلك **فقد** هذا من نسو لهم على أنهم قد عرفوا الواو بوجوب  
الترتيب بوجه الواو وكذلك جواب ابن عباس في ذلك لا يراى أنه لو لم يكن عنده  
حكم الواو كما ذكرنا لكان الأول أن يقول لهم لا وجه لهذا الحكم لأن الواو لا يوجب الترتيب  
وروي أيضا عن ابن عباس أن رجلا قال ليس يدعي من يطع الله ويستوفيه فقد روي  
ومن يعصم فقهه غري فتهاه نزع ذلك وقال قتل من يعصم الله ويستوفيه فلو كان الواو  
بوجوب الترتيب لما كان لهذا الكلام معنى وإذا ثبت ذلك ثبت ما ذهبنا إليه في الترتيب  
فان قيل ان الواو لا يوجب الترتيب عند أهل اللغة فدل له قد حكى عن قوم من أهل اللغة  
أنهم قالوا انه بوجوب الترتيب على أن لا يسلما انه من جهة اللغة لا بوجوب الترتيب كان ما ساء  
بوجوب الترتيب شرعا قبل الشروع أولى من اللغة فصح ما ذهبنا إليه وبطل على ذلك ما روي  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم أنه ترضا مرة مرة ثم قال هذا وضو لا يقبل الله الصلوة  
إلا به ثم ترضا مرتين مرتين الحرة وقد نكحت النكر والناث والناث ثم يقع الحلال في الأول  
ولا خلاف أن وضو رسول الله صلى الله عليه واله وسلم هو وضو المرتبة فإذا ثبت هذا بطل  
كان في الأول مرتبة أحسن قال صلى الله عليه واله وسلم هذا وضو لا يقبل الله الصلوة إلا به  
فثبت به وجوب الترتيب وهذا يغنيه بطل على أن وجوب ترتيب التسمية على التيمم واجبة في العلم  
أن وضو رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان في مرتبة في التيمم واجبة في العلم  
هذا الخبر من وجه آخر وهو أن تقول إن النبي صلى الله عليه واله وسلم لما قال بعد ما وضأ هذا  
وضو لا يقبل الله الصلوة إلا به لا يخلو من أن يكون قال ذكره وضو مرتبة على ما ذهبنا إليه وفي  
وضو مرتبة أصلا وفي وضو غير مرتبة فيه البهي على التيمم فلو كان النبي صلى الله عليه واله وسلم

فأما

قال

ما ذكرنا



قال كذا وصوغه مؤنت اضلااد في وصو غير مؤنت فيه المني على البين الوحد لا يحرك  
الوضو بلا كدك وفي علمنا ان المؤنت على ما يذهب اليه جازيل هو الاول عند المخالفين  
دليل على ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم خرج عليه وبير على وجوب تركه لما على السرا  
ما رواه ابو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادا وضو فادوا  
لما منكم وروى عنه ايضا اذ السهم او بصرام فادوا لما منكم فان قيل روى عن علي  
عليه السلام انه قال ما ابالي باي اعضاءي بدأت ادا اهل الوضو وهذا سطل بولكم قبل له  
معتاه عندما احدثت فيه فأتينته على التمسك به قال اذ الحمد الا علم هو الاساس به على التمسك  
وبير على صحة هذا التاويل انه لا خلاف في ان المسح هو التمسك وان تركه لم يفسد  
ولا يجوز ان يقول على عليه السلام لا ابالي بترك المسح والعبد والعبد والتمسك فان لم يمسح  
و يدرك ذلك من طريق النظر انها عبادته سطل باحدثت محبان يكون التمسك من سرطحيها  
فيما رتت بالواو وقياسا على الصلوة ونكون نقاش على الصلوة ايضا بعله اخرى وهو عاده  
ان يمسح بعضها ببعض وقصود بعضها على بعض بالواو ونكس ايضا ان يقاس عليها انها  
عبادة تعقد السترها وخاله العبد مع العبد في علمها فان عارضوا قنا سناهم  
الوضو على الاعتقاد بقوله الله تعالى رها قيا سنا سنا سنا سنا الى الظواهر التي ذكرها  
والفكر والاحتياط وبانه يفعل سر قنا في فعل الكافر من الذين اصحابه الى يومنا هذا  
**فصل ما ذكرنا من ان فرض الوضو** من مره والثاني والثالث  
فصل وسنه مستصون عليه في المناسك والاحلاف في الوضو غير اخذها ما يذهب اليه الامامية  
ان المسح منه مؤنتان والله انما لا معنى لها والثاني ما ذهب اليه ابو حنيفة من ان يكون  
مع الراش غير مستحب والذي يفسد جميع ذلك ويصح ما ذهب اليه من ان المسح مؤنتان  
الناصر ساجد من مصرات عراف كريب عن هذا الرجل ما سركت انما هي او جمعهم على  
عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة مرة مرة مرة مرة مرة  
وذلك عام في جميع الوضو يدخل فيه مسح الرأس كما دخل فيه وفيه الحديث المشهور ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم نوضا مره مره وقال هذا وضو لا يعمل الله الصلوة الا به ثم نوضا من  
مرتين وقال هذا وضو من فيها ففان الله له حسناته مرتين ثم نوضا ملانا فقال هذا وضو وضو  
الانبياء من علي وما او بكر للمري يا ابو جعفر الخاوي صاحب من بصر ما الفريابي ما رايه من  
فداه ما علمه من جالدا وظل من علقته عن عبد جبر عن علي عليه السلام انه نوضا ملانا ملانا  
ثم قال هذا وضو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما او بكر للمري سا الخاوي سا الخاوي

على انما على اي اعطاني  
اي ناعلاها او استعملوا  
ويومده في غير الخلق  
وذلك كان الاضحية  
والله اعلم  
ومضى مثل ان ابي ان الوضو  
بالفعل ان ابي ان الوضو  
بعد ورسلي الله في الوضو  
فقد نفي المشقة اجماع  
وهو جازيل عند منظر الامام  
نما

عن في الخاوي عن علي بن ابي طالب  
عن عبد جبره وروى عن رسول الله

داود ما على من الحقد يا نوبان عن عمده نرا وليا به عن سفقو قال راسيت عليها وعمي بوضا  
 ملنا سنا قولا لا هكذا كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ويدل على ان بكر من  
 الراشدين مشفق من طريق النظر ان المسح في الطهارة اشبه بنفسه لا يدل له وجهان سمي فيه  
 التكرير كما لغت في ليس بمسح وذكى بمسح التيم لانا قد استوطنا فيه انه افضل على ان المسح  
 عليه السلام قد روي عنه استحسان التكرير في المسح والمسح على الخفين عندنا مسح فلا  
 يحرم الغياب عن عليه ولا النقض وما روي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مسح  
 ماله فلا يضر ما قلناه لا يحرم فكيف وقد روينا انه يوضا ماله مرة وأما قوله لم يمسح بركبتيه  
 لغا غسلا فلام مخرجه ليز الغسل هو ما حري عليه الماء والمسح بالركبتين لا يضره كذا  
**مسألة** قال في الوجه من معاني السؤال الاول ان الوجه من الوجهين في الوجهين  
 هما العظامان الثابتان عند مفصل الشاف من لعدم وقد نقض على عليه السلام على تحديد  
 الوجه بما ذكرناه في أحكام من باب المسح وقد نقض على تحديد الوجهين في الوجهين في الوجهين  
 لما حكاه عن مالك انه ان يقول ان الوجه الذي بينا الوجهين لا يضر من الوجهين بعدسات  
 الوجهين وهو ايضا ليس بوجهين ان قبل ثبات الوجه من الوجهين لا يضر من الوجهين بعدسات  
 الوجهين هو الا ما ذهب اليه ان الوجهين هما العظامان الثابتان على ظهر العظم وهذا الوجه  
 اظهر فتشاد امان من عجاج الى الكلام ليردناش كما يعرفون شأنا لا يغيبا يعرفون هذا الوجه  
 وقد ذكرنا في كتابه المسماة بالمصنف ذكره خطا من قال ان العظم الثاني على  
 ظهر القدم وروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال يغسل من يغسل من  
 أثر الشجر من يغسل من أثر الوضوء لا يكون الا عند مفصل الشاف فان راووا فيه  
 وقوله تعالى ورجل منكم الى الكعبين يدل على ذلك لان المراد به كل رجل الى الكعبين لانه لا يجوز ان  
 يكون المراد به الرجل الى الكعبين لان الرجل يكون لها اكثر من الكعبين لا ليعاق فلم يبق  
 لان يكون المراد ما قلناه فسد في كل رجل كعبين وفي ثبوت ذلك صحة ما ذهبنا  
 اليه ليس من قال ان الكعب هو العظم الثاني على ظهر القدم يقول في كل رجل كعب واحد  
**مسألة** والسمية فرض على الذكركم تجا ذكر القسم عليه السلام في مسائل الردية  
 ان السمية على الوضوء كمن على الذبيحة واذا ما على عليه السلام الى هذه النكته في المسح وقال في الاحكام  
 ان القليل من ذكر الله تعالى الحري على الوضوء قال في الاحكام في كتاب الدماء ان من ترك السمية  
 على الذبيحة ناسيا اكلت ذبيحته ومن تركها متعمدا لم تقبل ذبيحته وسر على ذلك قوله  
 القس عليه السلام في الذبيحة ان القس عليه نفسه فاد اشبه على السمية على الوضوء بالسمية على الذبيحة  
 ونقض على عليه السلام على فتشاد الذبيحة اذا ترك السمية عدا لك وهو بها على المتق من حقت  
 وهو بها على الذبيحة فغلبنا في الوضوء فرض على الذكركم لا بها عند الذبيحة فرض على الذكركم

حد الوجهين

الوجهين

وجوب السمية في الوضوء على الذكركم

عنه

عنه





فان قيل فقد قال يدا السحر والسلاح ونما تدهون اليه فسل له اذا وجع غسل  
 البصر على ما يذهب اليه ولا يحل غسل من السحر والبشرى وكذا ولا يامع السيل والامصار  
 عليه مع الايقان قيل روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه اعسل بماء حسده  
 لمعه واحد شعرة ومسيح الملعقة ببلته فسل له لا يحمل ان يكون السحر الذي احده على السلام  
 كان عليه من الماء مقدار ما اذا غصرت امكن ان يغسل به الملعقة اليسرى وليس في الحجر الى الملعقة كانت  
 كبره وان الماء الذي حمله الشجر كان يسيرا فلاحه لحكم والحجر **وبل على كك**  
**ايضا** انه قد ثبت ان الغطل الخشن لا ينعى بتيه ما او كدك مسح الوجه بالماء الحار والنعى  
 انه غسل لخطو صحاح ان يد المصروع وعلتها او من علمه من زرد الوجه الى الارض ان زرد العسل  
 الى الغسل لان فيها زيادة سريع ومع خاطره **هـ** وتنفص الطهارة لكل  
 خارج من السبيلين وهذا قد نض عليه في الاحكام وغيرها وهذا الحمله لا خلاف مما اني وضعين  
 اخذ مما يذهب اليه فزني من الاماميه من المني والودي لا يقضان الطهارة والثاني  
 ما كان يذهب اليه ما كان من الدم والد. واداد اخترجا من السبيلين لم يتنقض الطهارة  
 يدك والذي يدل على فساد ما ذهبت اليه الاماميه ما احسنه محمد بن عيسى المغناني  
 حدثنا الناصر عليه السلام حدثنا محمد بن منصور بن عيسى بن عيسى بن علوان  
 عن ابي خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال كبر رجلا مني واسجلت  
 اسأل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فامر بالمقداد بن الاسود فساله فقال له رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم ما مقدار امرئ ملته الموي وهو شي يتبع البول كفه المني فذكر  
 منه الطهورين لا يغسل منه والذي ان راى شأوا يذكره فذكرى يدك من الطهور ولا يغسل منه  
 والمني لما لا يدا في اذ وقع مع السجود او جيل لغسل **و** اخبرنا ابو بكر الموي حدثنا ابو جعفر  
 الطحاوي حدثنا صالح بن عبد الرحمن حدثنا سعيد بن منصور بن عيسى بن عيسى بن علوان  
 عن محمد بن ابي جعفر عن محمد بن الحنفية قال سمعته عثرت عن ابيه عن علي عليه السلام  
 قال كنت اجد مديا فامرتك لبقا بان سأل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن كك واسجدت  
 ان اسأله لئن ابنته عدي فساله فقال ان كل رجل عدي فاداك كك ففقه الغسل واداك كك الموي  
 ففقه الوضوء ومن سجد ما ذهبا اليه ايضا ان عري البول لا يخرج من اجزاء البول ولا يدا يخرج مع  
 المدي اجزا من البول وكذا لا يحاله بمصا اسعاض لطهارة وبهذه القلة يستدل على كك في  
 ان البدود والدم اذا خرجا من السبيلين نقضا الطهارة لانها لا يخرجان الا مع اجزا من الرطوبة  
 التي لا خلاف في انها تنقض الطهارة وهذه الدلالة عثنا على الشافعي ويحيى المني والاماميه  
 تزويه الاماميه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم كل فتل فدا فليس عليه فيه وضوففه  
 نظرا لا تستضعف اخبار الاماميه ولا تراقبوا لها العقل ليس هذا موضع ذكرها على الخبر

نواصل الوضوء

تضعف توام  
 الاماميه



والله اعلم اذا فادت في اللغة شباو والسرع سقاه وجب على ما في ورد عن الله تعالى  
 وعن رسول الله صلى الله عليه وآله ما بعد في الشرع فاذا كان هذا هكذا وجب على ما رويناه على ما ذهب اليه  
 فان قيل روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بابها من الله فوجب ما ذهب اليه  
 بيده ومثل ولم يكثر طهورا قيل له ذلكا ليدم كان يبيد الانسبل مثله وهذا روي  
 القدر من الدم لا ينتقل الطهارة وليس فيه اشتداد من هذا وهذا هو ما ذهب اليه من عمل الناس  
 بخلاف الناصر عليه السلام خذ ما عود من مشق حذرنا الحمد من عيسى من خشية من علان عن ابي  
 خاليد بن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وله وسلم وقد ظهر للصلوة فاحتمل ما به الله فادامه فاقاد مره اخرى فلم يزل ساكنا  
 ما واهما فاهوى سده الى الارض فتحتها ولم يحدث وضوءا مضى الى الصلوة بعد صبح الخبر  
 ان الدم كان يبيد الانسبل مثله فان قيل انكر تقصيم ما روي من الخبر على ما رويناه من قوله  
 اليوم خارج من السبلين وتقصينا هذا الخبر على ما روي من الخبر على غسل الموضع بعد استنابا  
 قيل له ليس الدم على ما ذكرتم وقضاؤنا ان من قضاكم لرحمكم محض من الجماع  
 ان ان الوضوء عندكم يمتنع من من لا ذكر من المرأة وعند ابي حنيفة من العفة والصلوة  
 وعندنا من الكسائر وعند الجمهور من السوم على بعض الوجوه غير مستوفى عن ظاهره عندنا  
 مكان القضا المحرمنا على جرحكم اولى بين الظاهر من ادعاء لا وكان اخذها محض صحت  
 ما روي في الاخر عند المستدل به غير محض من كان الذي لا يدخله العحصن ولا في ليل  
 اذا دخله الظاهر خارجا عازا والقضا بالحققة على المحراز اول فان قيل جرحكم  
 ايضا يدخله العحصن لانه لا يبيد ولا لغير من الدم والقي عندكم فسل له هو عام في  
 الرخا فلا ين الرخا فلا يكون الا ناقضا للطهارة لانه لا يكون سيرا وكذا سيرا  
 ما خرج من المخذ لا يكاد يشا قتيلا على ان ما رويناه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان الوضوء يمتنع من دم شابل ووجاز لا يدخله العحصن على وجه فوسل على ذلك  
 من طريق النظر بان نقيته على البول بانه شابل محض خارج من البدن ولا يلزم عليه سيرا  
 الدم وسيرا البول لانه لا يشلان ويستدل على صحة العلم بان المحاط والنساق واللبس  
 لما كان كل واحد من ذلك خارجا من الجسد غير عس لم ينعص الطهارة به والبول لما كان  
 خارجا كسنا بعض بعلة ان الحكم به على اذ او جرحه ووجه عدم بعلة فان  
 فيسبى الغلة في البول لانه خارج من جرح معتاد قيل له نقول العلمين محبجا ورجح علمتنا  
 باستنادها الى الطن من البر وبناها وبناها حاطن وبناها بقدر سرعا محذوذا  
 ديان فيها احيا طلة فكل ان يعاس سائر ما على دم الاسحاضه بعلة انه دم سائل  
 من لدن ورجح هذه الغلة على غيرها بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينعها بعوله

كبر القام اذا  
 حصن صغار محاربا  
 في الساق

ما روي في القضا  
 في الساق



المستحاضه قبل مزاها الرضوا بما هو دم عرق فاما القح فهو الدم المتغير فاذا انثب اسهل  
الوضوء بالدم وجب تنقاضه بالقح وليس اخذ لم يعضل من الدم والقح وانما ينقض  
الطهاره فاذا ثبت ذلك ثبت والقح وتحكم عن قوماهم بنوا بين قلل التي وسكره  
ويعمل الطهاره وتحكم قول لسي صلى الله عليه واله وسلم فيما ينقض الوضوء في داره واحد  
نقض الطهاره من التي بشرط ان يكون داره لا خلاف في ان الحشا لا ينقض الوضوء  
عليه بشرط ان يكون في لم فلا العلم **مسألة** وينقض الطهاره الوضوء المثل للعقل  
على اي حال كان وقد ينقض عليه الاحكام وهو مذموم شرعا يراه اهل البيت عليهم السلام  
ومكران يسهل عليه باجماعهم على ما ذهب اليه من القول بان اجماعهم حقه ويدر لغيره  
ذلك ما يراه ابو العباس الحنفي رحمه الله قد شاع الحسن بن علي بن ابي حمزة العطار حدثنا  
موسى بن عمر بن علي بن الحسين بن محمد بن الحسن بن علي بن ابي حمزة العطار حدثنا  
عن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عمار بن ابي رزيق عن علي بن محمد السلام قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم ان العين وكما المستأجر او المستأجر فادانامته العين اسطلى او كما  
من يام وليتوضا لهذا الخبر قد قضى وجوب الوضوء على كل من يام من غير استسقاء  
من لا خوال فاما من يمل عينه من الغشاش ولم يزل عقله فاما ان يخصه بالجماع او يقول  
الله لا يقال ليركان كذا كذا على الاطلاق الا ان يستغوا ويدل على ذلك حديثه عن  
بن عثارة كان لسي صلى الله عليه واله وسلم ما يؤناده انما اشترى لاتيح حفا فناداه انا  
المنجى به لكن من غايب ادبوا ووروا ما جديت ابن عثارة ان لسي صلى الله عليه واله وسلم  
نام ثم قام فضلى فقبل له ذلك فقال لانا الرضوا من نام مضطجعا معناه من نام بوجه  
المضطجع ويدل على صحة هذا التاويل قوله فانه اذا اضطجع استمر  
مفاصله ومعلوم انه اذا نام ثم يبرز الى العقل فانه سرحى مفاصله ويكون ذكره ينفق  
الاضطجاع لير الاغلب عليه في التاويل ان يكون مضطجعا ويدر ذلك انه لا خلا  
ان من نام مستلقيا انه ينقض وضوءه والشافعي ايضا لا يدره من هذا التاويل ويدل  
ايضا على صحة هذا التاويل ما رواه ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن ادراس  
عن يزيد بن مكرم عن ابن عباس قال اوجب الوضوء على كل يام لامن حقة حقة او حمص  
ومن لم يعلم ان ابن عباس لا يخالف ما يرويه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في ان يكون  
غرف من قول النبي صلى الله عليه واله وسلم التاويل الذي قلناه وانما يحتاج السائق  
واصحاه به حدسك سرهم كانوا ينامون خلف رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بخلوتهم  
ثم يقومون الى الصلوة ولا يتوضون فكيف فيهم ان كانوا ينامون ثم يبرزون الى الصلوة  
ولا يمكن ان يبرح فيهم الخمر لانه فخل يبيع على وجهه واخذ وليس لاحد ان يقول انكم قد

من كان يام في وقت الصلاة  
فلا بد من الوضوء  
والمسح على الرأس  
من كان يام في وقت الصلاة  
فلا بد من الوضوء  
والمسح على الرأس

ان كان

ان كان



# واستدل على ذلك

اصحابنا ماروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه امر من  
 فقهه والفتوى ما عاده النقص والاضلال فقالوا ايما فتوى لك من حيث كان الحكم بحقيقته  
 لئلا تصحك لغير حجة او لو كان حجة فانا لانقص من كونه والفتوى وخارجا من الفتوى ككتاب  
 الاحداث فاذن لك بسلطان المعاصي ببعض الطهارة فاستأنا على المعقبة في الفتوى لا اعم  
 على سبيل عدم فان قيل بل حكم هذا بمعنى ان الغاشق لا يطلع له ولانه يلزمه اعادة طهارة  
 اذا وجد حكم المحدث حتى يتوب وهذا خلاف الجماع قيل له ليس الامر كما ذكرت لانه لا يصير  
 في حكم المحدث الا اذا اسجدت فعمل الكسرة واذا اسجدت فعمل الكسرة من الوضوء والصلوة  
 وتغلبه عند الطهارة وان لم يسجدت كان على الطهارة وليس يحسن ان يكون حصوله غير  
 تأييد بغيره المحدث بل الذي هو من له المحدث اما هو فعمل المعقبة **وان قيل**  
**فقد روي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا وضوء الا من صوت او ربح قلبا**  
 او كبره للاذلة التي قد منها هذا وهذا الجنس من التأويل لا يدعيه الامم منه اذ لا احد منهم  
 ينادي هو يقول ان الطهارة بمعنى من عرفت صوت ورجح والارباب ان هذا الخبر ورد في سبيل  
 هل الحديث رجا لا يورث هذا الذي ذكرناه ماروي عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال  
 ان الشيطان يا ولدي لا يترككم فيبيع من لبيته ولا يصرف حتى يبيع صوتا او وعد  
 رجا فان قيل ان الخبر لا يقره على السبيل الذي يروح عليه عندكم بل يحمله على  
 ما يقتضيه اللفظ **فيل** له صدقك فيقول ان يرد لا يدل على انه يحل فقرة على السبيل  
 فقد ذكرنا ما ذكرنا من اذله على بكر الامانة اللفظ العام لولم يرد في سريخا من  
 ود لا يدل على انه خاص وجب ان يحكم بترك فوزه في سبيل خاص لا منعه  
 من ترك بل يركه ولكن ان يعاش المعاصي على الفقه في الصلوة الواقعة على سبيل  
 التمسك لكن بما معاضد اكان الكلام مع اصحابنا وخيفه ويمكن ان يقاس على المتس  
 المراه المحرمه بتلك لعله اذ كان الكلام مع اصحابنا المشافقة وليس اخذ ان يقول ان  
 هاتين الحلتين ليس لهما تانرا لهما عندنا في تانرا في الاصل لانا نقول ان لفظة  
 لو وقع على غير سبيل التمسك وعلى وجه لا يكون مقصده لم يستقر طهارة ويؤكد القول  
 في المتس المراه والتا من حيث يكون على اصل المصلح **مسألة** قالوا لا سمعنا  
 من الفقيهين ونقل القسم عليه السلام على ذلك في متسايل النبي وشي من المصطفى عليه السلام  
 اهل البيت عليهم السلام لا يعرف عن اخذهم في ذلك خلاف **والذي يدل**  
**على ذلك** احمرنا به ابو بكر المقي حديثنا ابو جعفر الطحاوي حديثنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 حديثا عن سفيان عن محمد بن جابر عن عيسى بن طلق عن ابيه انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الذين هم في الدنيا من الناس من كان فيهم  
 من لا يدين الله ولا يدين الناس ولا يدين الله ولا يدين الناس  
 ولا يدين الله ولا يدين الناس ولا يدين الله ولا يدين الناس  
 ولا يدين الله ولا يدين الناس ولا يدين الله ولا يدين الناس

ملح ما وجدته  
 من غير المحدثين  
 عن رافقه

حواله















[illegible]

هوانا لشيء أثبت كونه حلالا لا بد لاه شتر عنه ولم نعم دلالة شتر عنه بل على ان المعصية  
 في الصلوة حدثت ووجب لقولنا انها لا تفسد الطهارة **فان استدلوا** بحديث ابي  
 الغالب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبطل في خلعه اصحابه خارجا دخل فادغم بين  
 على اسباب خمسة فتروى فيها صحة القول فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمسح  
 بان بعد الوضوء وبعد الصلوة والابتداء **روى** عن الحسن بن ابي اسامة عن ابي صالح عن ابي  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال **من** بعهده في صلاته ولم يجد الرضوض والصلوة  
**فبطل** له روي عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمروهم باعادة  
 الوضوء وروى ان الصادق في صلاته والخطبة سوى ولا خلاف ان الخطبة وضوء عليه **ويجب**  
 ان لا يكون على الصادق ايضا فلا يضار امانا ان يعارض بمسح لنا اصل البراءة ومحل الجواب  
 الوضوء على انه كان لكون الضحك معصية لان الضحك والصلوة ادا وقع على سبيل التعمد  
 فهو معصية ويدل على ذلك اننا وجدنا سائر الاموال في كل حد ما حارح الصلوة  
 لم يكن ثمة فيها او الخشاة كلها اشهر بغير الغلة لانها لا تحصر في الصلوة دون غيرها بل  
 كل ما كان حركتها معها في الصلوة كالحذاء وغيرها فان قيل فبطل بعده عنه معصية على ان  
 لان من مزهه بكم ان المعصية في الصلوة بسبب الطهارة ادا وقع على سبيل التعمد لا معصية اذا  
 وقع خارج الصلوة قبل نه الغلة صحى به وذلك لان تراعى كونها واقعة على سبيل التعمد  
 فقط وانما تراعى كونها معصية في وقت المعصية على وجه يكون معصية بغض الطهارة  
 في الصلوة كانت ام خارج الصلوة والجزء الغلة اشارت في الاحكام حيث يقولون بفساد الطهارة  
 هذا الضوء المحض ففسادها الصلوة الكلام الذي لا يبرم الكثير وليس لهم ان سطوا علينا  
 هو بكونها اذ فقه المحض لا قد بينا الكلام في تحريمه وبيناه في المعارض وتاولنا ابعاء  
 على الصلوة الذي يكون معصية فلا يجب ان تكون الغلة دافعة للمعصية **مسألة**  
 قال الشيخ محمد بن الطهارة لو لم اسغل عنها سائر المباحات وهذا قد نص عليه في الاحكام  
 والاصل وجب ما اجبرنا به ابو بكر المقر في حدسنا الطحاوي حدثنا ابو بكر حدثنا  
 ابو عامر بن محمد العبدي خدسا سفيان عن علقمة بن مرثد عن شبيب بن يزيد عن ابيه  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يوضا لكل صلوة في الصلوة كان يوم الحج صلى  
 الصلوات اسبح بوضو واخبرنا ابو بكر بن الوضوء حدثني يوسف بن جابر بن جابر بن جابر  
 عبد الله بن ابي جابر بن عبد الرحمن بن زياد عن ابي عبيد الله قال صلى مع ابي عبد الله  
 وعجلت في اذنه وانصرفت معه حتى اذا نوى بالعصر دعا بوضو فخرج وخرج معه  
 وضو القصر ثم رجع الى عجلته ووجد معه حتى ادى بالمعرب دعا بوضو وضو  
 فقلد له اي شيء هذا يا ابا عبد الرحمن وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عبدالله بن محمد  
ابن الحسين بن علي  
بن ابي طالب

[illegible]

أشهد عند المقدس حضوراً وتقديراً  
من القديسين في الصلاة والطقس  
مطهرين المسكونة بدم المسيح





على ما هاهنا المعدوم والتاخير فيه ليل مير المومنين فذكرنا قاعدتك وكذا كذا عن وارس عيسى وعاد  
 ونما فيه وكان ذلك من غير مسجد من شارب الصحابة واسمهم كذا وكذا منكم ولم يقل احد كذا  
 وجه لولا ان المعدوم والتاخير فيه في حديثك ان يكونوا قد اجمعوا عليه فاداسه دكي وستان المسج  
 كان قبل المائدة سعاد من شهد من الصحابة كما مير المومنين عليه السلام وابن عباس وعائشه  
 ولم يرو عن احد منهم انه كان بعد المائدة من ان ياتيه بالحق له فان قيل النسخ عان  
 يكون مير المنسوخ اذا كان بينهما تناقض واسما ما يقع النسخ منها فلا يقع القول بان النسخ باس  
 للاخر ويقع النسخ من قوله ولا يفي معار ما يقع في حال النسخ وكذا كذا في حال النسخ  
 الرجلين قيل له هذا علما لا يخلو لانه لا خلاف ان يقوم يوم عاشوراء مع نساء منكم  
 وصح القول به لما دللت الدلالة عليه وان لم تكن بينهما من التناقض على وجه من الوجوه  
 فكذلك القول بان الاله بالحق لا يخالف النسخ على وجه القول به ان قد دللت الدلالة  
 عليه على ان النسخ بين الاله وبين غيره لا يمكن الا بوجه بعض الحكم الذي يصحبه ظاهر  
 الاله وان كان ذلك على وجه التخصيص وليس كذلك صوم يوم عاشوراء مع صوم شهر  
 رمضان لان احدهما لا يصح من غير الاخر بوجه من الوجوه فلو اجمع فيه النسخ كان مما ذكرناه  
 اجمع واوكد فان قيل فكيف يجوز ان يكون النسخ مع ما قبله من غير ان يكون  
 يكون الصحابة قد ثبت ان الاله قد ثبت جميع ما كان قبلها من الطهارات فان قيل  
 روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال استلمت بقدر رسول الله ورايت رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم يمشي على الحصى فقال له هذا الحديث نوكد ما ذهب اليه من ان الصحابة  
 لما ذهب فيه المعدوم والتاخير وبذلك ذكرنا ما روي را حجاب عند الله ثم بعد ذلك  
 لتاخر اسلامه وروى ابو بكر بن ابي شيبة عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله انه قال  
 كان معي اخذت خور من اسلامه كان بقدر رسول الله فاما قولهم ان رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم لم يمشي نفسه حتى ياتك اخذها انه لا يعمل قولهم ان كان  
 امرا للمومنين عليه السلام له فلا يكارا من عيسى وعائشه وعمرهم من الصحابة  
 له وليس اخذت يقول انهم نقول ان خور من اسلامه كان بقدر رسول الله فاما قولهم ان رسول الله  
 انما اخذها منهم لا ينفون انما ما علموا على الحق فيكون يكون نفهم اول من  
 اثبات حريجه **والجواب الثاني** ان الذي ذكره حريجه  
 نقل وليس في الحديث ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يمشي على الحصى وهو  
 محدث لم صلى وليس لهم منه حجة ويدل على ذلك انه قد ثبت عن امير المؤمنين  
 عليه السلام وارس عيسى وعائشه وارس عمر وعمرهم انكار المسج على الحصى **روى**  
 ابو بكر بن ابي شيبة عن شاهر بن يحيى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابيها قال

نقله عبد الله بن محمد والتم اعلم  
 انه هو عبد الله بن محمد



حكى الشافعي عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 حدثني بعض من رأى عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل الماء من الماء خاصة في الماء والاسلام ثم منى عن  
 ذلك وامر بالغسل في ذلك القول يا عباد الله اغسلوا منى عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 من الصحابة به وروى ان عروة قد مر به في مكة فاستألف منه فقال لي اجعل منى عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 لا يغتسل في مكة فقلت له عفتني وددتك ظاهرا ومعه من المهادين والافاضة ولم يذكر عليه قوله  
 منك فمثل هذا يكون عندنا احكاما من الصحابة فان قيل فكيف يسوع ان من غل ان  
 المان لما مشى وقد يوحى حكمه قيل له لم يبق جميع ما انصاه اللفظ بل ذهب  
 بخصه وذلك الاول المحسوس بالالف واللام اذ المراد لا على المعهود ولا على الجسد والماء  
 الثاني هو المعهود وهو المي فكانه قال جميع المان المي وتحط به لا ما الامر المي وادى عن عروة  
 استحالة المان كسائر كان يغفل المان لما فعل هو يكون نبي بعينه فان قيل  
 هذا الذي اشرتم اليه هو المحقق دون الشك قيل له العوض اذا نزل بعد سوار  
 العجم واستقر حكمه يكون نبي او لا يكون نسحا اذ الماخر العوض عنه الا ان اذ اناخر  
 فلا بد ان يرفع بعض الاحكام الثابتة بالنظر الذي هو العجم بعد استقراره وهذا هو سبيل  
 التسع وطريقه **مسألة** **فالأول** لا يجرى كسائر ان يقول فعل الغسل قد نزل على ذلك  
 والاحكام المختص **والدليل** على ذلك ما احصاه ابن القاسم في كتبه ما اورد من الحديث  
 وما يجد من غفل القاسم كقولنا الناصر للمو عليه السلام قال لا احد منكم يصور عن جسد  
 من نضر بن مزاحم عن خا بن عبد الله بن عيسى عن عيسى بن عمار عن حماد بن عمار  
 علم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادا حجام الرجل  
 فلا يغتسل حتى يبول ولا يتردد بقبه المي فكان منه دال او لا له في غي الغسل  
 قبل ان يبول وعنده ان النني يدل على فتا بالمني عنه وانه لا يقع موفى معاج  
 واد اكان ذلك كذلك فالمغتسل قبل البول كان له لم يغتسل فان قيل ان الله  
 عليه وآله وسلم قد مر العرض بالنهي عنه بقوله ولا يتردد بقبه المي فكان منه دال  
 لا دال له فحيث يكون النني لذلك لا للتحريم **مسألة** **فالأول** ان النني طاهر المحرم ونسبه  
 غل ان فيه ضررا لا يجعل لا ينفذ حكمه لانه لا يسمع ان حرم صلى الله عليه وآله وسلم  
 ثم يبرهن فيه وجوه من المضاير ومثل هذا قد ورد في القرآن قال الله تعالى اما  
 انكم والمبشرين اليه ثم قال **مسألة** **فالأول** ان الضرر الذي ذكره الله تعالى في النني ليس  
 الضرر بل يكون النني نهيًا عما له وما ذكره من نهي الضرر منه باق على حاله وبدل

كسب الراجح اد اجماع  
 ثم ادركه فتدبر فلم ينزل  
 ومعه صا واد الغسل  
 كذا



على ذلك ايضا انه قد ثبت وجوب الاغتسال بمرح وجب المني واذا لم جامع الرجل ولم يبل ولا يركب  
ان يبقا في الخليل بفيه من المني المحر الذي ذكرناه ولم يشاهده ولم يروى عن مبر  
المؤمنين عليه السلام ان رجلا اتاه فقال ان كنت اغتسل عن جارية وقد استودعنا علم  
هل كنت تغاودها قبل ان تبوء قال نعم قال فالربود لك فاذا اغتسلت بالفاضل  
خرج مع البول ما بقي من ارجله ودك وجب الاغتسال والغسل واذا وجب الاغتسال  
فلا قول الا قول من لا يغتسل الاغتسال ولا يغتسل الاغتسال ولا يغتسل الاغتسال  
منها شيء من دم الحيض بل يغتسل الاغتسال ولا يغتسل الاغتسال ولا يغتسل الاغتسال  
اذا اغتسل ولم يبل والمعي بما موجب الغسل والخرج كحل يروي في فترجه ما وجب الاغتسال  
لم يغتسل الاغتسال مسلكه ومن فرض الاغتسال المصنوع والاسساق وهو  
منه وجب عليه في المنقح وقد دللنا على وجوبها في الوضوء فاد اثبت وجوبها في الوضوء وثبت  
والاغتسال ان كل من قال بوجوبها في الوضوء قال بوجوبها في الاغتسال وما اسد لنا  
به في مسئلة الوضوء بل ان شدد له ما هنا وما هنا هذا الموضع قوله الله تعالى وان كنتم  
حبا فاطهروا فان قضى ذلك ان يطهر جميع جسده على الله اما ان يكون عامه ارجله فان  
كان عامه اقتضت ان يطهر جميع الميدين وان كانت محملة وجب ان يرجع الى اليدين وروى  
ابو بكر بن ابي سبه عن ابي ربه حكى ما عطا من كتاب خذنا او شله من عبد الرحمن بن جندب  
عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة لم يمسح بيمينه ولا بشماله  
ان في سبه خذنا ابي خذنا الاغتسل عن شاة لم يركب عن ابي خذنا عن ابي خذنا عن ابي خذنا  
وضعت النبي صلى الله عليه واله وسلم غسلا فاغتسل من الجنابة فاكتفى بالاسماء على يمينه  
فغسل كفيه ثم افاض الماء على فترجه فغسله ثم دك يده بالارض ثم مضمض واستسقى وغسل  
فترجه وجهه وذراعيه ثم افاض الماء على شاة بيمينه ثم دك يمينه عن الوضوء فغسل رجليه وجعل  
النبي صلى الله عليه واله وسلم يحل على رجليه اذا كان بيضا بالحل ويدل  
على ذلك ما روى ابو بكر بن ابي سبه خذنا اسود من عامر بن حكيم عن ابي سبه عن عطا  
بن ابي سبه عن ابي سبه عن علي بن ابي سبه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من ركع  
شعره من جندب وجب له لم يجتسها فغسل به كرا وكرا من النار قال علي عليه السلام  
منهم عادية سعي فكان عليه السلام يحسره وروى الخرب من وجهه عن ابي سبه عن  
عن محمد بن سفيان عن ابي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من كان  
شعره حيا به فبال الشفرة في الشعر فكل ذلك يمسح وجوب المصمصة والاسساق في  
الاغتسال ويدل على ذلك من طريق القباشر انه غطى مقدوره على غسله

٢٦

ن تعضو

من غير

من غير تعدد لا منقطع فوجبان يكون حكمه حكم شايئ لا عطاء في وجوب غسله من الجاهل ويمكن  
 ايضاً ان يقال بانه قطوع الحكم بالحسن في ان تلحقه حكم الجنابة فاشا على شايئ لا عطاء  
 في وجوب غسله من الجنابة فالتسليم لكون الاستغفار وهو ما روي عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم من قوله اما انا يا باحئي على راسي ثلاث خشيات فاذا انا قد ظهرت فصل  
 له عجز من هذا وما روي في وجوب المصمصة ولا تشنق ودلنا عليه من  
 طريق الفتاوى فيكون المقدير كانه قال اما انا فالمصمصة واسس واحي على راسي ثلاث  
 خشيات هـ واما قوله صلى الله عليه واله وسلم فاذا وجدت الماء فامسسه خذوك بغير  
 حكمكم المعلوم بل هو دلنا عليهم لئلا يكون في العلم والمحمدين فصل  
 قال ومن فرض ذلك في الشرب والصلوات المأثورة في الشرب وذكر مصمصة عليه والمصمصة  
 والي حبه فيه ما روي عنه عليه السلام عقب غسل شجره جنابه فلو السعير والمواش  
 وما روي من ترك موضع شجره من حشره في جنابه لم يغسلها بعد كذا وكذا من النار  
 وليس الحسب اخذ عليه غسل شجره ولا يكون مقتياً للبشر ولا غاسلاً له بامر الله فاطله  
 حتى يكون مقفه ذلك او ما يقرب معاً لا بد من قوله حري الما عليه اوقى اجماعه دمها  
 اراد بالجمعة لا بد فيه مما ذكرنا فذكر ان ازاله الحديث والعلة انه اراد ما يجمع من اذ الطول  
 بالما وقد اشار الفقيه عليه السلام الى هذه الغلة في كتاب الطهارة واكد ذلك بان قال ان الشجر  
 ما راد بالجمعة غسله كما لا يبعد بازاء الخش والى كبر منه فاذ لم يحرقه ازاله الحسن لا ما ذكرنا  
 فذكر ان ازاله الحديث فصل في قال في الوضوء غسل العسل بعد الوضوء على من اراد  
 الوضوء فرض وقد نص على وجوب الوضوء بعد الغسل في الاحكام وقال في المتن في ذلك تحت  
 البناء الخفيف الامر فيه بنقض في المصحح على انه لا غسل في الاشارة الى في الاحكام وكذا  
 ابو العباس الحسبي رحمه الله تعالى يقول في الصحيح على من دعه عليه السلام ان الوضوء  
 مسح غسل العسل بعد الوضوء على من اراد الوضوء فرض كما ذكرنا ويدل على ذلك  
 انه لا غسل العسل الحديث الذي روي عن محمد بن ابي القاسم قال قال النبي صلى الله عليه  
 عليه واله وسلم فغسل وجهه وذراعيه ثم افاض الماء على راسه ثم افاضه على ساير  
 جسده ثم مسح فغسل رجليه فلو كان الغسل فوضا لم يكن صلى الله عليه واله لدع استغفار  
 في ترك غسل الرجلين بعد الغسل في ذكره دليل على انه ليس بوجوب ولا احتياطاً  
 في انه مشكوك في الذي يدل على انه فرض بعد الغسل ما احسننا به ابو العباس  
 الحسبي با عسى من عود العلو في حديثنا الحسبي حديثنا عوف بن مسلم عن عطاء  
 بن راذان عن علي بن ابي حمزة قال قال من غسل من جانه ثم حفر في الوضوء فغسل  
 امرأته لم ينجس عليه السلام ما الوضوء بعد الغسل ولا من غسل الوضوء ولا من غسل

والله اعلم  
بما نزلنا من  
الكتاب وما  
كنز في  
الغيب

والصلى على محمد وآله  
والسلام

عَسَى الْجَعْدُ  
وَالْعَدُوُّ وَالْإِفْرَامُ  
وَيَعْرِضُ لِلدَّهْرِ  
وَدُجُو الْكَرَامِ



四

هكذا في الفجر ومعه بعض الماء  
الموضع وبين الغسل اربع رجهه الزايله في كل  
لما غسل يمين اليدين غسل اليدين و  
الغسل كما اذا غسله ولا يغسل  
انظر

لم يحد تلك الصلوة وان نقر الشك في عاد الوضوء والصلوة في هذا منصوص عليه  
 في الأحكام والوجه فيه ان الشك في الترتيب اذا غلب بعد ما قبل فان تلك الصلوة  
 قد اداها على ما لزمه ولم يحرم من اعتقاد علمه ولا غالب الظن يمكن ان يكون  
 حكمها حكم سائر الصلوات التي تؤدي في وجه لا يحجب قضاؤها فاذا انشئت الشك في  
 او غلب ذلك في طئه معلله اعادة الصلوة على ما نص عليه لانه قد علم ان صلواته  
 وقعت على وجه لا يصح او غلب في طئه فان قيل ولم الحكم على ان يكون  
 بالقلم في هذا الموضع قيل له بين الحري قد ثبت ان له حكما في الطهارات والصلوة  
 والحري يحصل عنده غالب الطرد ون القلم فثبت ان غالب الطرد له مدخل في انشأ  
 الطهارات والصلوات في صحيحها ولا وقت على مذهب الجاهلي عليه السلام  
 ان من صلى بماء كان نكس وضوء على طريق يستهوي ما يحريه ان يعمى  
 صلواته ما دام في فيها ولا يقضي ان علمه بعد نكس بعد صرم وفيها فقد نكس على مثل  
 ذلك فيم يظن ما يحس وهو لا يعلم وما يشبه ذلك فان كان نكس وهو عامدا  
 عالما بما لا يجوز فانه بعد الصلوة قبل فوات الوقت ويغدر في افضل هذا ان يخطا  
 فيما طريقه الاجتهاد من الطهارات والصلوة ثم علم به في الوقت فان مذهبه انه بعد  
 وان علم به بعد الوقت لا بعده ولا يخطا فيما طريقه العلم او العطف او بعد اعادة  
 الفعل على وجه لا يصح عنده وان كان خطا طريقه الاجتهاد فانه يقضي الصلوة في الوقت  
 فيما ذكر في هذا الموضع هو فترع على الاجتهاد في ذلك الذي ذكرناه وسبحي الكلام فيه  
 مستفيض في موضع من كتاب الصلوة **مسألة** قال اولا من يعرف الوضوء  
 والغسل وقد نقر على جوارده في المنجحة على جوار يعرف الغسل في الأحكام واشتد  
 على ذلك بان الله تعالى امر بالغسل فقال عز وجل اغسلوا وجوهكم ايديه وما ازدي  
 كنتم حنفا فظهر ان مكان الواجب هو غسل ما امر الله تعالى بغسله وشواويع  
 الغسل على وجه المرفوع في وجهه التتابع ان لم يصح اليه ذكر التتابع ولا ذكر المرفوع  
 فان قيل قد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وضوءه بانه هذا  
 وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به قيل له المراد به ما اشتمل عليه اسم الوضوء والمرفوع  
 والتتابع لا سطوا عليه في الوضوء بل على ذلك ما ذكرناه باسناده بما  
 من هذا الكتاب بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يغسل وجهه  
 بلوح فقال ان كنت امستته الماء فامض في صلواتك وان لم تكن امستته فامض من  
 صلواتك فقال يا رسول الله كيف اضيق استقبل الطهور فقال لا بل اغسل  
 ما يلا هذا نص صريح فيما يذهب اليه وهذا الباب فان اعملوا المذهب

ما يوضح ان الوضوء  
 ما يوضح ان الوضوء  
 ما يوضح ان الوضوء















لغني عنكم كسب النص  
والله اعلم

مخرج نباته واما المخرج نباته لا يخرج من به فان قيل انكم لا تقولون بدليل الخطاب فكيف  
يتبين لكم ان تدقق ان مخرج نباته ليس طبيب قيل ان ليل لا سدا له من الوجه  
الذي قد مر من بل وجهه لا يشهد لآله منه حوان لآله واللام لما تحلى على السبيل لطلبه لا على  
الحسن انما اذا لم يبدل على المخرج دلا على الحسن كما قال تعالى كل السبل الطرح  
نباته فيعلم ان مخرج نباته ليس طبيب على ان اسم المعتدنا والارباب وسائر وجه  
الارض ولا يبدل فيهما الزرع والنور وما اشبه ذلك فلما استدل على الاستدلال  
بقوله من على صفة لا يغنا على ان يكون لشيء ظهورا عما لا له سرقة ولم  
يقب في غير الماد الترابية مظهر فيجب الحكم بان لا مظهر شيئا وبذلك على  
ذلك ان من لم يمتحنا الحرد والذهب والفضة وما اسهمها الاخرية فذكر من  
بم الزرع والنور وبما اسهمها والعله انه يتم بعد الارباب **مسألة**  
**قال** واذا اراد الله ضرب سدر به على الارباب الطاهر ثم مسح سدره وجهه  
محا غامزا وادخل بها فيه من تحت عاتقه عللا الله ان كانت به عاد فيصير سدره  
على التراب خضره اخرى وخرج من ارجاء بخره ثم روي سدره على بخره من طاهرها  
من قدر ظفرا راحيها باليد فيكون كمن المرقق ثم يقلب راحته اليسرى على باطن يده ثم يمسح  
جميع باطنها ابرار راحته وجميع يده وابهامه ثم يبرد يده اليمنى على ظاهر يده اليسرى  
فيعمل فيها ما فعل باليمين وذلك كله ذكره عني عليه السلام في المسح بعد الاعطاء  
فلا شاة في الحكم انما هو في هذا المعنى ونقصه على ان يتم البدن الى المرفق في رواه  
حداه القتيبي عليه السلام ونقصه ايضا على ان التراب الذي يمسح به يكون طاهرا  
**وقد اختلف في مسح الوجه** لما شاة من جهته ان يمسح به شئ  
اجزا وان استنجاه عن واحد والذكر يدل على صحة ما ذهبنا اليه قوله  
تعالى يا موسى ابوحكم وابدلكم منه وجعل سعاب كل ما شئنا وجهه لعلنا وادد لعله  
وقد اسدقنا الكلام في هذا عند ما ذكرنا وجوب مسح جميع التراب والوجه لعلنا وادد لعله  
وذكره عليه السلام بحليل الله هو لا يتم الاستنجاء على ان يحلل الله في الوضوء قد  
ثبت وجوبه عندنا فلو قسنا عليه السلام بطلانه طهاره حدث مراد للصوم كاذك  
فربا وما قوله مسح من صابغة فاعلمت سحننا بالحسن من سمع رضى الله عنه  
يقول ان المراد به ان يحلل التراب من الاصابع حتى لا يسمع من غير ما يبدل من مسه  
التراب وسمعت النبي يقول عليه السلام **قال** يمسح باطنها يمسح باطن يده الى  
راسته ولم يقل ويمين راحته لئلا يمسح التراب الذي عليه مسنونا فيمسح به يده اليسرى  
ومسح اليد من هذا خلفه والذكر يدل على انه الى المرفق قوله الله تعالى وامسحوا

بوجوه

بوجودكم وابد لكم منه واسم البدر سألوا لنعلم مع الارواح الى البلاط والمك والاعمال  
 امضى معها الى البلاط والمك فقدر المنع اليها واجبت الامم من ماحضة الدين وذلك  
 ولا المرفق من ادهو محض من الامعاء فان قيل ومن اين ادعاه ان اسم البدر سألوا لنعلم  
 الى البلاط فله لما بالابن بكر المقرى حدثنا الطحاوي حدثنا ابو داود والوهبي حدثنا  
 السجستاني عن الزهري عن عبد الله بن عمار عن عاصم قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 حين تليت اية التيم فصر بنا صريره واخذ للوجه ثم صر سدا فصر ما صر في السدين الى المنكس  
 طهر او يطا فان قيل فانكم لا تقولون بذلك فلهما احكام به فلهما في بعض عمار  
 وناخذ منه ما حري به في اللغة كما يقبل من ابي ذر ربه العذري والي في جنة بالابن السجستاني  
 وغيرهما فقلنا انه للبدر بن المنكبي من طريق الاسم ولم يقبله من طريق احكام  
 لروح كذا لا يمكن فيه الا ان نعربه الى الرسول عليه السلام وهو لم يقبل ذلك وانما اعراه الى  
 نفسه وقوله الان ان ذلك قد اخرج على جلالة ولا على عبدنا مطع ما بعده من الخلاق فلا  
 وجه للاستعجاله وكذلك فان قيل ان يقبل الياس قد رده اليه فلهما بعد  
 بذلك لانه خلاف لاحكام له ويبدل على ذلك ما يراه ابو بكر المقرى حدثنا الطحاوي  
 حدثنا محمد بن الحجاج حدثنا علي بن محمد حدثنا ابو يوسف عن الربيع بن بدر حدثني ابي  
 عن جدي عن اسحاق التميمي قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبعين  
 فقال لي يا اسحاق فمما رايك يا فلان يا رسول الله لاصابي بعدك حياء فسكت حتى اياه  
 حويل عليه السلام بايه اسم فقال لطيفا اسلم فمما بعد ابي صريره في وجهه  
 وصره لذي اريك ظاهرا وباطنا فلما استهينا الى ما قال ثم قال اسلم واعسل وما ابوك  
 المقرى حدثنا الطحاوي حدثنا ربيع المودن حدثنا اسد حدثنا ساجد بن ابيات العدي حدثنا  
 بايع قال انطلقت مع ابن عمار بن عثمان في حاجة لاسرع فقضا حاجته فكان  
 من حديثه في بيده انه قال سمعته يقول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سكره من الشك  
 وقد خرج من غايط او بول فسلم عليه فلم يرد عليه السلام حتى كاد الرجل يوارى في  
 الشك فصر سديه على الحايط حتى لوجهه ثم صر صريره لغيره فيم ليراه فيم والتم رد  
 عليه السلام وقال يا ابا ان لم يمتنع ان ارد عليك السلام لولا كنت لست بطاهر وروي  
 يحيى عن ابيه عن جده العم عليه السلام حدثني ابو بكر بن ابي اسحق عن الحسن بن عمار  
 بن صبرة عن جده عن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
 وروي عنه عن ربه عن ابي اسحق عن جده عن عبد الله بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
 وروي عنه عن ربه عن ابي اسحق عن جده عن عبد الله بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
 وروي عنه عن ربه عن ابي اسحق عن جده عن عبد الله بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق

هو زيد بن عبد الله  
الغضنفر من عرو و هو  
ابو قاسم بن سعد  
بن اسحاق بن ابي جهم  
من بني النضر بن كلاب





ان خراج مثل منه ليس باللاف وكذا ان خراج الكبر مستحب له قال ومضى  
 على نفسه تلعا ان يظهر ما معه من الما احراه التيم وذلك منصوص عليه في الاحكام والادري  
 خرج على مذهبي على السلام انه اذا لم يحفظ لافا وعاف من يعطش حررا او عسكان  
 له ان يسوي الما وسيم لانه نفس الذي اصابه كثر فقال ان له ان يسوي العطل اذا خاف قننا  
 ونفس عليه السلام على المجبور ومجان عليه مسا او تلفا ان له ان يسوي والاصل في ذلك ان الله  
 تعالى اطلق للمريض التيم لما خاف من استعمال الما فاذا اخافه الصحيح ولم يمان من يلحقه  
 تلف او عيب فحان يجوز له التيم قياسا على المريض اذ المريض لم يحرم له التيم المرض وما حرم له  
 نحو من استعمال الما بل لانه ان المريض الذي لا يضيق الما لا خلاف انه الحرة التيم  
 ما اذا وجد الما اذ كانت الغلة ما ذكرناه والمريض وجب له يكون حكم الصحيح حكمه كالمشرك  
 في الغلة **مسألة** قال وكذا من جاز في نفسه ان يخرج وظل الما ايه ما خذ  
 كانت احراه التيم فان لم يجد في علمه ان يلقى الما فلو ان وقت تغليه المستر اليه لم يحسبه اليه  
 ام بعدت وذلك ايضا منصوص عليه في الاحكام والوجه في جواب التيم ان كان على نفسه اخرج  
 دليل الما هو الوجه الذي ذكرناه في المسئلة الاولى **وجه ايجاب المصير**  
**اليه** اذ لم يحفظ لافا ولا مضرا هو ما قدمنا القول انهم عند ذكرنا وجوب الطلب للماعل من  
 اراد التيم فلا غرض واقادته **مسألة** قال واذا وجد الما بعد ما تيم وصل وهي في  
 بغيره من الوقت تغليه الطهارة واستيقظان تلك الصلوة فان وجدت بعد بعض الوقت لم يحسبه  
 اياه تلك الصلوة وعليه الطهارة لما استأنف ذكرنا ايضا منصوص عليه في الاحكام والوجه  
 في ذلك ان التيم عند حال يغفل عن وقت تلك الصلوة وقد دللنا عليه قبل هذا الموضع ما اذا  
 تيم وهو على وجه الما وهو بعد وقت من تلك الصلوة وجب اعاده تلك الصلوة لان التيم  
 لا يكون في آخر الوقت وامكنه اداء الصلوة متى مضى في الوقت فان قيل اذ كان  
 المذهب ما ذكرت فالواجب ان يكرمه اعاده الصلوة والتيم اذا فرغ منها وفي الوقت  
 بغيره وان لم يجد الما فلا فائدة لقولكم ان وجد الما بل حان نسوي الحال بل ان يجد  
 الما لا يجد قيل له ليس الامر على ما ظننت وذلك انه يمكنه فعل التيم في آخر الوقت  
 بغيره من الوقت لانه لا يمكنه ان يعرف الوقت الذي يتبادر فرائعه من الصلوة فيه فرب  
 وقتها على تبديل اليقين ما اذا جرى وايقظانه بيقا بعد الصلوة وبه ولم يجد الما لم يحسبه  
 اعاده الصلوة لانه ان اعادها مضرب من الحري كما فعل الاول الحري لا ينعص به غير مسله  
 ما اذا وجد الما فهو لا يحتاج الى الحري بل صلى على العبد ما من مؤد لها وفيها الحري حرة  
 عليه اليقين ويمكن ان يراى القياس فيه بان يقال ايه لا خلاف ان من تمكن من الما ان  
 يعجل بالتيم عليه اذ الصلوة بالوضوء وكذا ان ادا وحده بعد ما صلى والغلة

اي احرام العترة وهو في  
 وقت حرام المصير  
 وعلم في ذكره في الج  
 المصير

فيه انه يكره المأوى وقت الصلاة وكل من يكره المأوى وقت الصلاة لزمه اذا اوجها موصلا الى بيت  
ساجد ان يبيت في شفاض هذه العلة من يكره المأوى بعد ركعة عليه قبل اذا الصلوة وذلك لانه  
هو لزوم الصلوة متوضعا وهذا قدره حتى يكره المأوى الا ان الضرر لا يتعدى كسب صدر  
المأوى كذا يكون بعضا وما ذكرناه من انه ان وجب المأوى قبل وقت الصلاة يظهر لما بعد ولا  
يغير الصلوة ولا خلافه ويبدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا وجد المأوى  
فامسسته قبل ركعة **فصل** الذي عرج على مذهب يحيى عليه السلام ان المصلي لو  
را المأوى وهو في الصلوة وجب عليه الركوع **فصل** فيها وانما هذه الصلوة بالوضوء اذ  
اوجب ذلك على من فزع من صلاته قبل ان يركع فوجب عليه من هو في الصلوة  
وما يبين صحة ذلك انه لا خلاف وان روي المأوى قبل الركوع في الصلوة سئل حكم  
السم وكذا كثر رويته فيها بقوله انه مستحب من استغسل المأوى من يكره من استعمال المأوى  
لمحكم لبيته ويبيد ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وجد المأوى فامسسته  
سرتك ولم يمسس قال لا صلوة من غير ما اذا ثبت وجوب استعمال المأوى فلا قول له من يطل  
صلوة **مسألة** قال من لم يجد ماء ولا رابا صلى على جأله في آخر الوقت وذلك مضمون  
عليه في الاحكام والسم والبر بيل على ذلك قوله تعالى فامس الصلوة لذكرك العلي في عسقه  
الليل فارجب فامه الصلوة ايجبا مطلقا ولم يستثن حال من حاله فوجب على كل عاقل ان يعم  
الصلوة وجب المأوى لزم لم يجد ماء ولا راب **فصل** على ذلك قوله تعالى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
اذا صلى في منزلي اتخاذا المأوى التراب من الصلوة بعد دخول في محله من ذكر الله تعالى وما يدرك على  
ذلك ان من عرج عن ركعتين اركان الصلوة او عاها هو شرط في صحتها سقط عنه ما عرج عنه  
ولم يسقط عنه ما عداه من ركعات الصلوة وشروطها الا ان من عرج عن ركعة او اقسام  
او شرا عجزه او رقع الخديث كما استجاضه ومنه سئل لول سقط عنه الوضوء والسم  
ويكره اذا الصلوة والمعنى انه غناطيك الصلوة عرج عن بعض شروطها وجب ان يكره  
ما لم يجر عنه بقوله انه معذور بجي عاذا المأوى التراب في ترك ما لم تسقط فعله  
ولم يجد التراب اليه معذور وعليه ان ياتي بما سواه من الغرض فان استندل  
المأوى فقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا وجد المأوى فامس الصلوة وبانه من وصا  
قال هذا وصي لا يقبل الله الصلوة الا به فويل معناه من يكره من الطهور ويكره ان  
صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ولا خلاف وان  
الصلوة يقبل بالسم فقل ان المراد به من يكره من الوضوء **مسألة** قال ولا يكره  
اعاذه بلك الصلوة اذا وجد المأوى التراب بعد تقضي الوقت وهذا مضمون قوله والسم  
**والذي يكره على ذلك** انه قد ادى ما امكنه من الصلوة على حث

من  
وجب على من  
والمأوى  
لو كان  
بما  
بما  
بما

لم يجد الماء ولا رابا  
فامس الصلوة  
فامس الصلوة  
فامس الصلوة

مسألة  
بما  
بما  
بما

ما  
ما  
ما

ما  
ما  
ما

ما  
ما  
ما

ما أمكنه ومضا الوقت كان شبيهه سئل سئل لعمري ان من به شئ من المولود والاسحاح  
 ادا حلى وان لا عقاده عليه ولان الاعادة فرض ثبات وهو لا يثبت الا باليد لا به شرعه ولا  
 دليل على ذلك فان شئت لولا يقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا تقبل صلوة بعين  
 طهورة وقالوا ذلك بمعنى ان كل من صلى بغير طهورة فقلوبه غير مقبولة **فيل**  
 هذا لا يصح لكم للاسناد له وهو ان لا خلاف بيننا وبينكم ان لا يحل عليه ان يصلي  
 بغير طهورة والاختلاف اما هو في حجب الاعادة وهو ان المحل ان يحل لسان معلا من  
 الامتثال عما وجه مخصوص اذا فعله على ذلك الوجه لم يعمل منه على ان وهو  
 لا عقاده ليس من لقول عند هذا في سبيله قد يعمل الصلوة ثم يحجب الاعادة ان  
 معنى لقول هو الثواب وقد بينا في مسئلة الاولى ان المراد بذلك هو ان لا يحل لسان  
 من الطهورة وان غارض الفتن الذي ذكرنا بقاسم حاله بعد تضي الوقت  
 وقرب الاعادة عليه على حاله قلنا نعم انه صلى بحجر لوضو والسم كان فاشقا  
 اولي بشهادة اصول الصلوة بذلك على ما بينا وبين علمنا موثقة عندنا وعند  
 مخالفتنا الامرات من شئ من المولود والاسحاح والذين لا يدرسون على اللباس  
 والغاز من القتل لولم يوصلوا حشيت الامكان واخذوا في انكسار العمل به  
 من غير وجهها لزمه الاعادة ومضى اذا حال على ذلك لم يلزمه الاعادة وعلمهم من موثقة  
 عندنا لغير العمل بحجر لوضو والرب لا يلزمه الاعادة عندنا لكونه مطلقا كذلك  
 فكل ذلك يجهلون علمنا اولي من علمهم **مسئلة** قال القسم علمهم  
 السلام ولولم يجدوا الا ان لا يكونوا الوجه والدين فانه يعملها ولا يصح  
 للبيبين ولولم يكونوا الوجه غسله في الدين دون الوجه وذلك مخصوص علمه  
 وكتابه المساجد الطهارة وفيه خلاف بيننا وبين اخيه من وجه  
 وحلاف بيننا وبين الشافعي من وجه فاما اخيه فانه يقول ان الحاله اذا كانت  
 هذه ثم لم يستعمل الماء فاختلاف بيننا وبينه في وجوب استعمال الماء والسابعي  
 يقول انه يستعمل الماء ويقيم فالحل بيننا وبينه وان لا يصح عليه فاداسا هذا هو الصحيح  
 صحيح من هذا الذي يدعي **مسئلة** استعمال الماء قول الله تعالى اذا قم الي الصلوة  
 فاعسلوا وجوهكم بالماء فوجب على من ابلد الغنم ان يغسل وجهه  
 ويغسل ذراعيه ويغسل برأيه ويغسل قدميه فاذا وجد من الماء ما يكفي لم يغسل  
 ذلك لزم استعمال الماء كقولنا لم يكن يغسل عن طهورة غيره لما نزع من طهورة  
 ما قدر عليه ويدل على ذلك ايضا ما رواه ابو ذر عن النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم انه قال الصلوة بطهورة من لم يجد الماء ولو الى عسر حرج فادرجت

والدين لا يصح الوجه

يكن



فقال لهم الله لا تشاؤوا اذ لم يعلموا ما استقوا يعني السؤال انما بالكيفية ان سمعوا وعصوا على  
 حرقته خرقته ثم يمتنع عليها ويغسل سائر جسده فجمع عليه الامور من حيثها فاولها على  
 اجتماع الميول واليدلته وهذا خبر من كتابها لعله قال في الرواية انما كان يكلمه ان  
 سمعوا وعصوا على راسه خرقته ثم يمتنع عليها ويغسل سائر جسده **مسألة**  
 ولي سمعنا شيئا لما في رجليه ولم يبرك في الصلاة بعد دعاء الوقت لم يجب عليه الاقادة  
 تلك الصلوة عز وجل وهذا على قوله في خطبته الحوي في الوقت الذي يقبل فيه السلام ومن  
 يوضا ما يحسن في حوله يعلم وعلى قوله في كتاب الصلوة من الاحكام وما كان ما يذبح فيه  
 الخطا من غير تجديد ولا اجتنافه للاعادة ما كان في الوقت فان خرج الوقت ولا اعاده  
 عليه ونظر على من صلى ناسا هو حنب او تارك عضو من اعضا الوضوء عليه للاعادة  
 بعد الوقت فيما كان جازيئة اخرى والاحكام في ذلك قلنا ان من خطا فيه لم يلزمه  
 الاقادة بعد الوقت على قول يحيى عليه السلام فاما اذا وجده قبل الوقت فلا اسكال في  
 وجوب الاعادة على قوله انه لو وجد الماء في غير رجليه لوجب ذلك فكيف اذا وجده في رجليه  
 وهذا قد مضى الكلام فيه والذي يدل على ذلك ان اختلاف وان من بعده  
 استحال لما حكي مضى الوقت لم يخرج ان اعاد او لم يعاد لكانه وان كان في بيت من رجليه ان  
 لا اعاده عليه وكذلك ناسي لقاؤه رجليه بقله انه تغدر عليه اسمعنا الى هذا  
 الوقت ويدل على ذلك قوله الله تعالى فلم يتخذوا ما قسمي سعيا وهذا غير  
 واجد لما فلم يلزمه بها التمس وليس لاحداث يقول انه واجد لما ليس من شيء شيء  
 مكانه لا يشاء في اللغة واجد له الاثر انه لا يستعمل ان يقول لا تقابل طلبة كذا في منزله  
 فلم اجده لا تجد مدح وان يقول لم اعلم يكون كذا في منزله حتى وجدته بعد مدح فان  
 لم يشأه لا سيما واجد للشيء مع كونه ناسا له ولما كانه ومن الشئ فخرج من منزله هذا  
 الموضع الشئان ليس بخير للوجود وانما صبره القدر وهذا الشئان لا ذكر وهذا  
 لا محذور في هذا الموضع لما بيننا حكم اللغة فمن سمع واحدا للشيء **توكيد** ذلك  
 وتكسفه ان الله لم يبين من لوجود المقابل للمدح وانما هو من لوجود المقابل للاعتقاد  
 والناسي للشيء ولما كانه يكون معصدا له ولا يتكون واجد له فصح ما ذكرنا  
**كتاب الخيبر** **الفصل في القول**  
 المختص وقوله اقل الخيبر ثلاث شيئا واكثره فشن وهذا مقتضى علم الحكم  
 وقال لشم عليه السلام اكثر المختص فشن ولا اختار ايضا فشم **والذي يدل**  
**على ذلك حكم ما ذهب اليه الهادي عليه السلام**  
 ان الدم لا يحد لاختلاف في انه لا يكون خبثا فلا بد من دليل على الخيبر وهذا جفت

في طلب المأطعة والحيثيات

هذا ساقط والمدة كما في  
 شرح جليلي من قوله عليه  
 اسمعنا للاعادة بعد الوقت  
 هذا لفظ شرح من يدر

نفسه الوحدان ٥





شهادته امر ان يسي سهاذه رتجل ونقصان ديمه ان خداهر يكث نصفها لا يمل  
 فهذا معنى ان من الشا من تكون خا نصف عمرها ودك وجب ان يكون حبهها حتم  
 عشر يوما وقد قيل ان قوله نصف عمرها ليس باب بل في بعض اخباره نصف عمرها  
 وفي بعضها انك اليبالي والا يام والسطر قد مراد به نصف العمر ليس مراد به طامه السى او  
 ناخته نحو قوله الله تعالى قول وجهك سطر المستد لكرام على ان هذا الشك ليس ابا  
 حنيفه دون انه يقول ان قل الطهر حتم عشر يوما وعندنا ان قل الطهر عشر وعلى هذا  
 ان هذا يجوز ان يكون نصف عمر المرء خبضا من سلك البلوغ وهو لا سلك لا مدر  
 ان يعمره الشا فنى على ان من المتعلم ان يخرج الخبر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 لم يرد النصف على المحقق وانما اراد به النصف درسا منه وذلك ان من مكث بعد عمرها  
 خا بيا منهن لعله لم يعم قط بان ايمو ذلك فعلى سبيل النادر والمفتوح فيما ذكره النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم ليس هو ما يكون نادرا في احوالهم بل هو كما لا يخفى في احوالهم  
 لا انما الى اية ما ذكره صلى الله عليه واله وسلم كمال شهادته في هذا الكلام بان على اضاف  
 من اصحابه بشا فنى خا النفاش الى خا الكيفي لتشكل نصف عمرها الى وجهه كذا لما ركا الصلوة  
 فيه **مسألة** قال **ابو** وقل الطهر عشر واكثره لا خداه وقد مر عسى  
 عليه السلام في برئانه المشاهه ما كانت الا واد على ان اقل الطهر عشر ويكون اكثره ما  
 لا خداه ما لا اسكال في خلافه فالكلام فيه لا يجزي والمزوي عن جعفر بن محمد ان قل  
 الطهر عشر من مذهب الامامية والذي يدرك على صحة ذلك قوله الله تعالى وسالوك  
 فما لم يجز قل هو ادا ولو حلينا وظاهره من قوله لعلنا ان المرء منى امطع الدم  
 فيها كانت طاهره لقوله الله تعالى قل هو ادا فاداه لم يكن ادا فاما لظاهره بمعنى ان  
 لها حكم الطهره ولقوله تعالى ولا تقرب من حتى يطهر وهذا ايضا معنى ان المنع  
 من مقارنتها في الحيض هو ان سيطع الدم عنه فلما كانت هذا هكذا واجمع المسلمون على  
 ان مادون الحيض لا يكون طهره سلكا واستثنى ذلك من الطاهر وهو ما راد على ذلك  
 وهو لعشر اتمام على موجب حكم الطاهر طهره ويصل على ذلك ما يراه ابو القاسم المحسى  
 باعلى يزيد بن محمد حدسا او قد شامخ من عسر البطانة منى عن شغل من ثوبها ليس عا من  
 الشخى عن على عليه السلام ان رجلا اتاه فقال يا امير المؤمنين او طلقا منى في طلعها  
 وانها ادمعت انها خاضت في سهر واخذت لاد ثا حبيض فقال على اسرع وكان عسر  
 حالسا منى فقال قصي سرها وانت ها هنا يا امير المؤمنين فقال لعصر منى  
 فقال ان حات منى من طامه اهلها ما رضى من دسه واما من سهر من اياها خاضت  
 في شهر لاث حبيض طهره عند وقت كل صلوة ويصلى فيها قالت ولا بدى كاد به فقال على

ان حسم

عمر  
المرء

هذا هو الوجه الذي  
يكون فيه الحيض  
من غير طهر

عليه السلام قالوا: وفي الرواية صدقت ومن الغلو من ان حصول ذلك في شهر واحد  
اشتمل على طهرين مع شيء - اقل الحيض بل لا يكون اقل الطهر الا عرسا **وفي**  
**مسألة ثلثه اوجه** من لاسد لا اخذها انه اذا روي عن اخذ  
من الصحابة سي ولم يرد عن غيره خلافة من ذكره في الجملة والماء ان هذه الحدوث  
وغيرها من الامتناع لها في احوالها الصحاوي كان محمولا على انه فان ينقض عند  
من لم يسل الله عليه واله وسلم ويغير على هذا كثيرا من مسائلنا في الثالث  
ان من اصلنا ان عليا عليه السلام اذا احتال في واجب امرنا به **مسألة**  
**قال** ولو ان امرأة كانت غاد بها حتم ايام ثم زادت تركت لصلوة الى ايام عرس  
ايام فاذا انقطع الدم والعاشر في ذلك كان الدم الرابض حتما ادا وليه طهر صحيح  
فان تبادى بعد كانه استحاضه وعلى المرأة ان تصلي في الايام  
التي زادت على غادتها كترحي عليه السلام في الامكان **فقال**  
وقد يكون الحيض اربعاً وخمسة وسبعاً وعشراً وسبعاً وعشراً بعد ان ينقطع على  
ان اقل الحيض ثلث وان اكثره عسر ودك على انه اراد به ان اراد على العادة في  
هذه الايام قد تكون خضام **قال** بعد ذلك فاما اذا حاو العسر في استحاضه  
يفعل ما يغفل المستحاضة فذلك على ان الدم اذا اراد على العشر كان كله اعياناً  
على العادة استحاضه وقد نص هو على ان المستحاضة تنصلي ونصوم فوجب عاده ما تركت  
من الصلوة وتدنيت بها مستحاضه والذي يد على صحة ما ذكرناه انه لا خلاف في العادة  
بحر فيها الانتقال الى الزيادة والى الغفلة وادان ذلك والذي يكون عادتها  
حسه ايام اذا اراد غلبها الدم كان لها من ايامها ان لو لم يرد حيض الله دم حص  
رأته المرأة في وقت مكرهه من الحيض تنقضي ايامها من الاستحاضة في ان يكون  
سبيله سبل الدم الذي كراه المساءة في نها حصصه واشترطنا انقطاعها  
في العاشر ويرد بلا انقطاع ان ينقطع عليه طهر صحيح لئلا يكون له لكانت امانه  
الاستحاضة فابيه **وقد قال** صلى الله عليه واله وسلم للمستحاضة اعدى ما  
خيطك وفي بعض الاخبار ايام ابريك ثم اعسل وصلي ولو قطر الدم على الكسر قطرت  
فذلك قلنا ان الدم اذا تبادى كانت المرأة مستحاضة وما اراد على غادها **مسألة**  
**قال** ولو ان امرأة رأت الدم خمساً من بعد ذلك شئنا من بعد ذلك سعاداً اشجعته  
كانت غادها سبلاً لها تنب نراين بحر جأ كانت او العاشر المحسوس رحمه الله عز وجل ان  
العادة تكون نراين من نزل على عليه السلام ليس والا استحاضه عندنا وفن موقف غير  
ما تعلم المرأة من نقتها في ايام غادتها وكان يقول رزكاً ما رها الى قراها على انك

طهر فاحذر

في استحاضه

المرأة

يغير مرقا واحدا قال ان العادة لا ثبت بها من وجب حمل قوله امام اعرابها  
 على ايام فربها والذي يدل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من قوله  
 اقعدني اياما من ايامك فادانك ذلك فالتذييل يكون عادتها اجتنابا اذا طأخت سائر شوقا  
 يكون قد طأخت سائر تين فذلك قلنا ان عادتها تكون شتاء **مسألة**  
 ولان امراه زان الدم في الايام التي يصح فيها الحيض بركتا الصلوة وان يقطع في كل العصر  
 اودى بها ووليها طهر صحيح كان حيضا وان كان غير ذلك كان سحاضه وعليها نص  
 ما تركت من الصلوة الا ان يكون الايام امام العادة من جميع النواحي وقد مضى الكلام في  
 مثله مشروحا فلا يطالب واعادته **مسألة** والصورة والكدر في ايام  
 الحيض خفيض وفي غير ايام الحيض ليس خفيض وقد نص على ذلك في الاحكام وقال في حكم  
 الدم وقال القم على السلام وكتنا الطهارة ما كان منه بين وقتا والدم في  
 اوقات الحيض فهو من الحيض باجره عرى النواحي اذا استطاع الدم في وقت الحيض  
 فهو حيض فاما ظاهره ولو لم يحى عليه السلام فهو يقتضي انه عرله النواحي لانه حقل  
 ما كان منه في ايام الحيض خفيا ما كان في غير ايام الحيض لم يجعله حضا وهذا  
 حكم الدم النواحي وكان ابو العباس المحمدي رحمه الله تعالى يقول في حكمه عليه السلام على قول  
 القم عليها السلام وحقل القولين ولا تقتل ويقول ان يحى عليه السلام ارا ما كان  
 منه بين الدم في وجهه قول القم في حكمه عليه السلام هو انه لا خلاف في ان الصورة والكدر  
 يدل بدمين تكون مجتمعا اذا كانا في وقت الحيض مع ان يكون حيضا وان يعود والمعنى  
 انه صورة او كدره وجدت في وقت الحيض في كدره كان كدره والصورة هي الدم المنقير  
 ونخيره من جهة اللون لا يسطر حكمها الا انرا الى لم تحس ليزن الصورة الا الكدره فان  
 انها من الحيض وروى عن عائشة انها كانت تقول لا يصلي حتى تبرا القصة السقا وروي  
 مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فان كان من غائبه اطهر واسهر ووجوه قول  
 القم ما يانه ابو القاسم المحمدي رضي الله عنه يجوز بيان ان طأخت خدشا الى حدس كركدي  
 عن محمد بن عرو عن شهاب بن عروة عن قاطبة بنت ابي جبير عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 قال لها اذا رايتك لدم لا تستودي مستك على الصلوة وان كان احمر موصي وعلي واما هو دم  
 عروقها واما احسان ما من وجاهم خدسا سكتك بن زيدا العنبري خدسا متخاد بن هشام عن ابيه  
 عن قتادة عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
 قال قلت ما كنا بعد العروق والكدره شيئا واعتبارا النبي صلى الله عليه واله وسلم دم الحيض  
 بانه اسود دليل على الصلوة والكدره لسائر المحس وكذا في قولهم عظم بدله على  
 ذلك **مسألة** والحيض يكون مع الحول وقد نص على ذلك في الاحكام والادليل على  
 ذلك ما روي عن علي عليه السلام انه قال رفع المحصر عن الحمل وحمل الدم لان قال الولد

اي حيض ترك الطهارة  
 سحاضا كالعنبره

ولا يعرف له من الصحابة مخالف سوى ذلك عجزا لاجتماع الخلفاء في جيل واحد لا يتعدى ذلك من خلفاء  
 ووافقه من وافق ومما يدل على ذلك ان الحسن بن علي بن ابي طالب لم يلقه من الصحابة في ان  
 جيل من الصحابة في وقت واحد مما يدل على انه لو طلق لكانت بعض الصحابة في جيل واحد  
 على المسنة بقله اخرى وفي انقطاع الدم عنها في غلبه لاجتماع السلام على كل من اصابه طائفة  
 الى حاله لا يكاد يرى له من معناه في الغالب لا يورث مع السلام في كل حكم بانها لا تعصر في كل حال  
 ولكن انما يفتقر بها من العبد على الصلوة ايضا قلنا في القادة قد حوت بين المسلمين  
 في انهم يحلوا انقطاع الدم وقتها اما في الجبل فلو لا انهم قد يفرغون من الجبل والحسن  
 لا يحل ان لم يحل انقطاع الدم اما في الجبل فلو لا انهم قد يفرغون من الجبل والحسن  
 في كل صلوة وتصلوا في كل وقت افضل فان في صلوات وجه في الظهر والعصر والظهر  
 في الغشاء في الظهر والعصر والظهر في المغرب وبعده الغشاء في الظهر والعصر  
 حكم متأخر الاحداث اللازمة من سلك ليل في صلاة النحر والمغرب في صلاة النحر  
 في وقتها وكل ذلك منصوص عليه في الاحكام وغيره وما يلزم المتقاضيه في خلاف  
 من وجوه الخد ما انه كان يذهب ما انك الى ان لا وضو عليها من دم الاستحاضه وقد  
 مضى الكلام في هذا الباب قد كلفنا فيما يفيض لطهارة وما يركب من الاستحاضه  
 الوازده في هذا الباب محله وبغض مذهبه ومن لنا من يذهب الى ان الواجب عليها  
 ان يغسل لكل صلوة واجتنب ما روي عن ابي بكر بن محمد بن عمر بن حبيب عن عروة بن  
 عاصبه ان ابا جهم بن عبد الرحمن بن عوف في انها استحبت حتى لا يطهر في كل  
 شأنها لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال ليس يا اخوتكم في كل صلوة من دم  
 مدر في ما الذي يحصره في كل صلوة لم يسطر ما بعد ذلك ولم يغسل عند كل صلوة  
 وتصلوا في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة في كل صلوة  
 في المماركة خذوا من النور في عن عبد الرحمن بن قاسم بن محمد بن عيسى بن جهم بن عبد  
 قال قلت سألت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انها مستحاضه فقال يغسل  
 ايام اقربها ثم يغسل ويوتر الطهر ويغسل العصر ويوتر المغرب ويغسل الغشاء  
 ويغسل وتصل ويغسل الظهر وتصل وما انكر المولى جدي الطحاوي حديثا في داود  
 حديثا في الوهي حديثا في محمد بن يحيى عن عبد الرحمن بن قاسم بن محمد بن عيسى بن جهم بن عبد  
 استحبت سئلته بنت سهل بن عروة فكان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 يا ترها ما يغسل عند كل صلوة لما جهرها ذلك امرها ان يغسل من الطهر والعصر في  
 غسل واحد والمغرب والغشاء في غسل واحد ويغسل للمصباح واجتنبوا ان ذلك يركب  
 عن علي بن عطاء بن عطاء السلام وابن ابي بكر بن محمد بن عيسى بن جهم بن عبد  
 والروي بذلك على وجهه ما يذهب اليه في هذا ما ياباه ابو بكر المولى جدي الطحاوي

ع كوف كل

حديث

حديث

[illegible]

ويعمل المصنف - ولعل العشاء  
ولعل وفصل

2/2/2020

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسحاضة لا يلزمها جرد الطهارة لكل  
صلاة وحاشا محمل قوله عليه السلام بوضوء لكل صلوة على الاحتساب وعلى انه  
هو الأفضل كما ذهب اليه يحيى وحكناة وخرج في صدر هذه المسئلة او محمل على انه اراد لو  
كل صلوة فقد يعبر بالصلوة عن وقتها الا ان القابل يقول ان تبلى لظهر يرد والظهر  
وافضل كذا العصر يرد وقد انقضت وكان ابن القبايين الحنفي رحمه الله يقول ان  
سبعين رجولا لو نزلت وجر وجهه خلافا لما كان يذهب اليه ابو حنيفة وخرج ذلك  
من قول يحيى عليه السلام في الاحكام وبخبر المتحاضة الطهارة في ذلك العصر بموصا  
وبصل الطهر والعصر كذكره بفعل المغرب والعشاء فكان رضي الله عنه يقول لو ان  
مذهبه عليه السلام ان وضوءها سبعين رجولا لو قتل ما يترها ما حصره الطهر ان  
اول وقت العصر كان يقول انها موصاة للطهر ثم تنقل العصر اذ ادخل ويصل  
ان من مذهبه ان وقت العصر يدخل مع بقا وقت الظهر وجهه هذا القول امر  
الشيء صلى الله عليه وآله وسلم المسحاضة ان تؤخر الطهر فتعمل العصر وكرهه في  
المغرب والعشاء واباه اعتمد يحيى عليه السلام لمذهبه في حوار الجرح من الصلاة المسحاضة  
فان قيل ان الذي اسد للهم في حوار الجرح ورد في الغسل دون الوضوء قيل به اداس  
ما بين ان لم يرضى الوضوء دون الغسل جازا الى يد من يغسل على الوضوء من الغسل بطلا  
والصلاة بان وقتها اذا بالمغرب وضوء واحد من الوضوء اما الاحداث اللار من  
سنتين لبلوغ وعمره فلا خلاف ان حكمها حكم الاستحاضة فلا وجه لافتراد الكلام له ولا  
خلافا ايضا في ان لزوجه انما لها وضوء واحد من الوضوء في حال الحيض وقد قال صلى الله عليه  
وآله وسلم ودم الاستحاضة انه ليس بحيض وليس حكمها حكم الطهر والصلوة  
في الصوم وقراه القرآن في حياته لا تمتنع زوجته من وطئها **مسألة** قال المسند  
اذا زاد معها على العتق رجعت لاصحابها فكانت سائما من قبل اسمها بما بها واحوا انها  
**وقد اكلامه** على انها رجعت لاصحابها فكانت لاصحابها لانه قالوا لست اقول  
لها وقت الكف لا كما ورعشت بها اكثر الحيض والوجه في ذلك انه قد نزلت كونه عادية  
معتنفة فادام نكاحها عاده بعد كانت عاده مشايها او من غيرها فتا ساء على العادة ان  
كانت والمعنى بها احصاء القادات بها في الحيض والوجه لاصحابها كبرقاده بها كبر  
الحيض ان اقل الحيض لا يكون عاده للفتا وما اراد على الاقل من انما لا يكون  
بعصا او ان يزوج اليه من بعض فوجيد لرجوع الى اكثر فان قيل اعسا لافل  
او لا نه نعم قيل له ان الذي صلى الله عليه وآله وسلم لم يترها اعتبارا لمستحقا في هذا  
الباب انما امرها عتقا والعادة الامرا ان صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل للمسحاضة ان  
الصلوة في انما حبسك فاما ان يرجع الى العادة فمات ان ماد كونه اول منسلك

قال محمد

قال محمد  
الصلوة

وحده لا يات من الحبيب من شدة وهذا موصوف عليه في الاحكام وفي الاسرار  
 ذلك بحسب سعة ولين البتة اكر ما قيل فيه هو لا مانع من حيي وفي جملته  
 المنع منه لا يزال سره لا داله عليه الا لاجماع هست لا ولا يجوز الحايض  
 المتحد في محل المتحد لا في القرآن وكذلك الحنف ومروي نه عن جده عليه السلام  
 ان الحايض والحنف لا في القرآن والوجه منع الحايض من دخول المحرمان رسوله صلى الله  
عليه واله وسلم امرا انما بنت عيينة حيي فمنع لحجوز وكن ان منقل جميع ما يقوله الحاج غير  
دخول المحرمان فصل المنع مرد نكر العاش والحصر في جميع الاحكام سوى واذا ذكر  
وجب المنع للحايض والعاش من دخول الميت لجدة انما ما احد وبما نرى عليه الح بعله  
انه منوع من الصلوة الاعدا لغسل مع التلابة والمنع من حل المتخف لفوز الله بعالى  
لميته الان المطهر ون وهذا لا يخلو اما ان يكون خبر او نبي او دوى عن النبي صلى الله  
عليه واله وسلم النبي عن المسافر في القرآن الحى تقول لقد وليد سوم ودك ترك ما قلناه  
واما وجه المنع للحايض والحنف من مر القرآن هو ما انه ان يكن المهر عندنا  
الطحاوي يحدثا فحدثا عرو من الوجه فحدثا في حدثا المنع قال قال  
يحدثا عليه ما يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام  
قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء  
وما ان يحدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله من حدثا عن علي عليه السلام قال  
كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقرا القرآن على كل بدا الاحياء وما ان يحدثا  
حدثا الطحاوي يحدثا عرو من حدثا الله

10/10/10

هنا نريد ان نطالع  
في الخامس بدعوة

وفاة ذرية من الاسماء النكاح مضمون علم بالانعام













يؤذن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما دانه ويكون الرجل ملوكا او ولو لم يكن  
 له في ذلك الباب في حياته يكون شبيها في كل سبيل سائر المسلمين ولما استوطنات  
 يكونوا من اهل الدين لكونوا من اهل المعرفة فلا وفات ولتخول الله بهم وما دامهم وليس  
 بمحصن به الا في ولد الزناد والملوك فان غيرهم ايضا ان يكونوا من اهل  
 الدين ليس كمال ادا هم على ان من لم تكن هذه الصفة فليست مع الاعداد ما دانه  
 اذا كان من اهل الله بل ان لم يكن له في حاد كونا كسسه فالدلالة انهم  
 للدين من غير ان يكونوا ان صطروا وهذا ايضا منصوص عليه في الاحكام في الوحي  
 ما ماله ابو بكر المعري حذسا المعلى اوي حذسا بن نسي ناعدا الله بن وهب حذسا بن عبد  
 الرحمن بن زياد بن عدي بن زياد بن يحيى بن سفيان بن عيينة بن عمار بن  
 صلى الله عليه وآله وسلم لما كان ادا ان الصبح امر في فادنت ثم قام الى الصلوة  
 فلما لا يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه وسلم ان خلاصا اذن ومن ادون هو  
 يقيم وروي عن ابى بكر بن ابي سفيان حذسا بن حفص بن اسحاق بن عمار بن عمار بن  
 قال مراتب اما بعد وانه حاد وقد اذن انشأت فاذن هو واقام دول على رعايته  
 فاذن فحينئذ اذله فانه على انه يكون ان يقيم الا في اذن وروي ان ابن ابي عمير كان  
 يؤذن ويقيم بل لا يري اذن بل اقام ابن ابي عمير في روي ان رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم في يومه من بل لا ان يؤذن ثم امر عبد الله فقام يحيى عبد الله بن  
 زيد بن ابي عمير وقدمه من اسناده قبل هذه المسئلة فلما هذه الاخبار على الاصل  
 ليكون ذلك جمعا بين الاخبار والآثار هذه **س** قال ابو بكر بن عمار  
 يقول المؤذن الله اكبر الله اكبر اسعد الله اسعد الله اسعد الله اسعد الله اسعد الله اسعد الله  
 ان محمد رسول الله اسعد الله اسعد الله اسعد الله اسعد الله اسعد الله اسعد الله  
 الملاح حتى على الملاح حتى على جبر العجل حتى على جبر العجل الله اكبر الله اكبر الله  
 فانه وهذا منصوص عليه في الاحكام والمشي وهذا الذي ذكرناه قد اختلف فيه  
 في خمسة مواضع منه ذهب بعض الناس الى ان التكبير في اول الاذان اربع مرات  
 ومذهب يحيى عليه السلام انه مرتان وذهب بعض العامة الى الرجوع في السجدة  
 ولم يزد ذلك عليه السلام ولا ائمة من اهل البيت عليهم السلام ومذهب يحيى وعامة اهل  
 البيت عليهم السلام التماس على جبر العجل خالفهم على ذلك سائر الفقهاء ولم يرد  
 التماسه وذهبوا الى التماس بالصلوة حتى من الميم ولم يمسح بها  
 اهل البيت عليهم السلام ذلك وذهب يحيى عليه السلام الى ان السجدة اربع اوقات  
 ومذهب الناهر عليه السلام وبما ماله انه مرتان قال في ذلك **س** قال ابو بكر بن عمار







ما يذكر فيه في هذا الباب من اختلاف في اذان من الصلوات ليس به الصلوة  
خبر من المزمع ان يكون اذان الصبح مفقودا عما ذكرناه وسيكون ذلك ان سائر الكلمات  
معدودة ما تذكر في بعض الاذان بدو كثره واثباته واما ما يتبع من اذان ليهليل  
في اخر الاذان مرة واحدة فعليه المروي عن جميع مود في رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم ولم يرو عن احد منهم التثنية فيه وليس لاحد ان يقول ما روي من ان الاذان مني  
بثنية الیهليل في اخر الاذان وذكر انه مخصوص من جملة الاذان بما ذكرناه على ان المحامد هذا  
يقول ان الامام مثنى مثنى ومع هذا يقول في اخرها مرة واحدة في الاذان الیهليل  
مثنى مثنى من ذلك **مسألة** قال وكذا في الامام ان يكون بعد ذلك في كل صلاة  
قد قامت الصلوة مرتين وهذا منصوص عليه في الاحكام والوجه في نسخة الامام في اخبار  
التي قد منها ما هو ما ذكره في بيان ما لا شك كان في الاذان وفي الامام واما ذكر رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم في مزين وادام كذا **وروي** ان يكون في نسخة مود  
يرفعه الى الامام فيقول يا عليا عليه السلام من علي بن ابي طالب وهو يقيم مرة مرة فقال لا جعلها  
مثنى لام لا في **وروي** في نسخة حديثنا على بن حاتم عن ابن ابي عمير عن مود عن  
عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان عند الله من حديثنا في مود في رسول الله صلى الله عليه  
عليه واله وسلم بشيء من الاذان والامام واما في حديثنا الطحاوي حديثا ابو بكر بن عاصم  
حديثنا ابن جريح اخبرني عن السائب عن ابنه واما قبل ذلك من مود ورواه ابنه  
اباخذ ورواه يقول **مسألة** على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الامام مثنى مثنى فان  
قبل فقد روي عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير عن مود في رسول الله صلى الله عليه  
يكون ذلك مستغنا عما روي ان الامام مثنى مثنى في اذان مثنى **وروي** عن علي بن مود ورواه  
ابن ابي عمير عن علي بن مود ورواه ابن ابي عمير عن مود في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
بن ابي عمير عن علي بن مود ورواه ابن ابي عمير عن مود في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
**وما اخبرنا** ابو بكر بن عاصم عن حديثنا في مود في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
حديثنا في مود عن مجاهد في الامام مرة مرة اما مثنى مثنى اسخفه الامام في حديثنا  
مجاهد ان الصلوة فيه التثنية وكما ان يرد ما نزه الله واما مجاهد ان ينادي الاذان في الامام  
بمعنى انه دعا الى الصلوة في كل واحد مما السمة ولكن قد روي انه قال على عليه السلام  
في حديثنا ان يسبح فيه في الامام **مسألة** قال ولا ناس بالطريق في الاذان اذ كان  
مع البيان قال وهذا منصوص عليه في الاحكام **والجواب** فيه ما روي ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم قال لا يحدوه مد بها صوتك وليس بالطريق مع السالك ان يكون  
الحسن ليقوت مد بها صوتك **وروي** عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في قول الاذان

بلغ فالحمد لله

سما في هذا الموضع من مود في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
اصحابنا في هذا الموضع من مود في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
واصحى على كل حال وعنه عبد الله بن ابي عمير

بأصواتكم

بأصواتكم

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 علمه وأولاده وأهل بيته  
 وأصحابه وأتباعه

بأصواتكم فان الصوت الحسن يزيد العلم خشناً وإدباراً وذكر في العلم في الأذان  
**مسألة** قال ولا يجوز أخذ الجمل عليه بشرط مسروط فان لم يكن مسروطاً  
 وهذا منصوص عليه في الأحكام **والدليل** على ذلك ما رواه محمد بن عثمان النفاش حدثنا  
 الباقين عليه السلام حدثنا محمد بن منقذ حدثنا محمد بن عيسى عن حماد بن عمار  
 عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام أنه أتاه رجل فقال يا أبا عبد الله  
 ألا حيك ذاك قال لا تكلم بعنك في الله قال ولم قال لا تكلم بعنك في الله  
 على علمه العبد الجليل كان خطبه يوم القيمة **وروي** أن رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال لرجل منكم واحد مودنا لا يأخذ على أذنه اجعل ودك  
 على ذلك أيضاً فدينا ما بعد من الأذان واجب على الكفاية وإذا كان المقام به صامراً  
 عتاده واجبه فحرم أخذ الجمل عليه قناباً على الجمل الآخر على إذا سائر المصطلحات  
 بل الصلح والركوة والجهاد وهو ذلك **فان قيل** انكم يجوزون أن يأخذوا على  
 قنابته اجزاً **فيلزم** لسا حذر ذلك على تبين الجمل وأما حذر ذلك إذا سئل بقية  
 لمصالح المسلمين لم يكون قناباً على ما هو فيه وسيله سئل ما يقبل القناب في  
 على مصالحة لا على سبيل الجمل **فان قيل** الشئ عوزون على ما لا يجوز كمنع  
 فلن كان ذلك واجباً على الكفاية **فيلزم** له من هذا حذر ذلك مما يكون عتاده وما  
 المتحذر وحذر القناب لا يكون عتاده إلا لأنه قد يجوز أن يفي الباقين المحذور به جعل مجزئاً  
 وقد يجوز أن يحذر غير الميت به مجزئاً وهو ليس كذلك الأذان لأنه لا بد أن يسمع منه  
 العتاده كسرك كان المشرع يجوز أن يحذر القناب ولا يسمع منه كما يكون عتاده المتحد والآخر  
 لأن يكون مودناً فافاً ما ذهبنا إليه من أن المؤذن يجوز له أن يأخذ ما يقبل إذا لم يكن مسروطاً  
 فلا خلاف فيه فانه لا يحري محري الآخر وأما محري محري الآخر لا حستان البية كما يحسب إلى العتاد  
 وأهل القناب لا بد من المعها وغيرهم **مسألة** قال ويكره الكلام في الأذان  
 والأوامر والأنصت ويزه وهذا منصوص عليه في الأحكام **والوجه** فيه أنه ما شئت  
 محضات بالنطق فكره أن يعطى بهما كخطبه وسائر الأذان كما زعموا وكما أسعف  
 من عتاده المسلمين لا يحكمون بها بل يسمعون منها ثم يقرآن بحالها ما السرمها  
 وهو عتاده لهم من أول الإسلام إلى يومنا هذا **مسألة** قال ولا يجوز للمحدث  
 أن نعم قال ولا تأشهاداه قال القنم عليه السلام لا يؤذن القنم وما ذكرناه أولاً  
 عليه في الأحكام وما حكاه عن القنم عليه السلام منصوص عليه في مسائل العروسي وذكر  
 كحي عليه السلام في الأحكام العله في منقح الحديث من الأوامر فقال لا بد لبيز جدها  
 إلا الصلح فكانه شبهه بالخطبه لئلا يحطه لما أولها الصلح لم يحط إلا بالخطبه





**فان قال قائل** قد قيل ان البركة في العروب **قيل** قد قيل ذلك وقد قيل  
 قيل البركة في العروب ان يكونا جميعاً مراد من قائل ان خروفتا الطهرين يصير  
 طهر كل شيء مثله فقد صرح به حديث ابن عباس وحديث ثابت بن قيس قال ان اوريا  
 العصر بعد ان يصير طهر كل شيء مثله فلا تخرج من منزله لما سئل عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم **فان قيل** الاخبار التي رويت في هذا الباب عمل ان يكون المراد منها  
 انه صلى الله عليه وآله وسلم نزع من الطهر في اليوم الثاني في الوقت الذي يكاد يتبدل العصر فيه  
 في اليوم الاول **فيل** ظاهر من الاخبار التي يتطوّل خلاف ذلك ليس فيها انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم صلى العصر في اليوم الاول من طهر كل شيء مثله وصلى الطهر في اليوم الثاني  
 حتى صار طهر كل شيء مثله فكان لو فاء الذي صلى فيه العصر في اليوم هو الوقت الذي صلى  
 فيه الطهر في اليوم الثاني بخلافه **فان قيل** روى الامام عن ابي بصير عن ابي  
 قال سمعت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان للصلوة اولاً واخراً وان اول  
 وقتا للطهر حين تروى الشمس واخر وقتها حين يدخل وقت العصر مع ذلك ان دخول  
 وقت العصر قد خروجه وقتا للطهر **قيل** له نحن لو جعلنا هذا الحديث دلاله على صحة  
 مذهبه لسمعنا من ظاهره يشهد لنا اننا انما صلى الله عليه وآله وسلم قال في الطهرين  
 حين يدخل وقت العصر والظاهر ان جميع صلوة الطهرين الى حين شتمها اذا طهرت بعد  
 على اخر وقت صلوة الطهرين كما لا اول صلوة العصر كما لا على ان الوجه الذي انظر اليه  
 لا يستقيم على مذهبه انهم لا يقولون ان وما واخذت سرور في الطهرين او العصرين لا  
 يجوز دخول وقت العصر الا بعد خروج وقت الطهر وهذا واضح وما ذكرناه من ان هذا  
 الخبر شاهداً مذهبنا بين **فان قيل** استدلوا بحديث ابي قتادة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ليس في النوم تقرب الى الله تقرباً في البقعة ان يفتح  
 صلوة الى وقت اخرى فقالوا قد دل ذلك على ان تاخير الطهر الى وقت العصر يربط وفيه  
 ان الوقت الواحد لا يكون وقتاً واحداً جميعاً **فيل** لهم قد ثبت بالاخبار اني مضى ان  
 المواقف ثلاثة وقت يحصر الطهر وقت يحصر الطهر وقت يحصر مسركيهما  
 وادان كان ذلك على ما ذكرناه ثبت ان المراد بهذا الخبر هو ان التقرب بترك الصلوة الى  
 وقت يحصر صلوة اخرى وهذا ما لا يراه على نفي قوله ومذهبه **بوجه ذلك**  
 ان ذلك الوقت على الوقت المشترك لا يقول على الاطلاق انه وقت للصلوة الاخرى  
 كما به من ان الصلوة الاخرى كانت الى الصلوة الاولى كما ان اخر وقتا اول وقت  
 الاخرى **فان قيل** فان ابن عباس روى الخبر الذي اعتمد به في المواقف وقد  
 روى عنه عطاء وروى عن ابن عباس قال لا يكون صلوة حتى يروى الاخرى فان

ن

الان

ان التاويل وخبر المواقف هو الذي ذكرناه . فسل له قد ثبث ان جميع الصلوة عموماً  
 هذا الامر ان صلوة الوقت تقوت وان لم يحج وقت صلوة اخرى فلا تمتنع ان يكون على هذا  
 ان يكون ارادها التقصر والعشا الاخره . واداد ما ذكرناه من ابدل الخبر الذي ذكرناه  
 قيل هذا من محي وقت يختص بالصلوة الاخرى وحده لا من الاخرى التي اعتدنا على هذا  
 الباب مخرج على سائر ما ذكره من الاخرى لانها اخبار مشهوره بلقنها العلم بالحق  
 ورجعوا في ترتيب مواضع الصلوة اليها واقصدوا عليها وليست المتقدمة فيها بياض الاموات  
 وليس كذلك سائر الاحاديث التي عارضوا بها فان قاسوا الطهور والعصر على الفجر  
 وقالوا ان وقتها محان لا تكون فيها اشراك كصلوة الفجر اسعصره كباقي الصلوات  
 وان شيئاً قسنا سائر الايام على يوم عرفه حرماناً . وقتنا لم يخالفنا على ان يحصل  
 الاستسراكية في وقت الطهور والعصر على ان اسات المواقف لم يثبت لا اعتبارها لاننا  
 ذكرناه لا قياماً بقصر المحل لغير علمه مع صحه **فصل فاما من قال**  
 من قال ان اول وقت العصر حين يقصر ظل كل شيء مثليه واستدل على ذلك  
 قال ما فعله النبي صلى الله عليه واله وسلم من اداء الطهور في اليوم الثاني حين صارت  
 ظل كل شيء مثله دلاله على ان وقت ما فعله في اليوم الاول من اداء الطهور في هذا الوقت  
 لا يغني له لغير هذا لا يدل على ان يترك على ان الوقت وقتها على ما بيناه من قبل  
 ذلك ان المقصد كان بيان اول الوقت لا حين يدركه ان الله صلى الله عليه واله وسلم  
 فعله ذلك على ما كان ينبغي اداها وقتها وقال الوقت مما بين حديثي لومس وايضا  
 لا خلاف بين المسلمين ان الاخبار اداها ما كان من بقية ما على بعض ولا يحسن ان يحل على النبي  
 وان ثبت ذلك وان كان على ما ذكرناه في الطهور في اليوم الاول في وقتها من  
 الطهور في الثاني ان الوقت وقتها مما يحل على النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قد فعله ذلك حين اداءه حويل عليه السلام  
 في فعله حين تجارجه لانه قبل وقا الصلوات فلو كان ما فعله صلى الله عليه واله  
 وسلم في اليوم الثاني في المرة الاولى التي اداء فيها حويل عليه السلام شيئاً لما فعله  
 في اليوم الاول . في تلك المرة لم يفعل صلى الله عليه واله وسلم بعد ذلك غير علمه  
 من مثاله عن اوقات الصلوات فان قيل ما تنكرون على من قال لكم ان لا يصح ان  
 تكون اتمام النبي صلى الله عليه واله وسلم حويل عليه السلام وتقلبه من مثاله عن اوقات  
 الصلوة كان في مرة واحدة فلا يلزم ما ذكرتم **فصل** له هذا مع لو جهل احدهما  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اسد العلم في حديثه حابر وحديث ابي موسى  
 من صلوة الفجر ان صلى الصلوات كلها تؤمى وفي حديث ابن عباس ان حويل عليه السلام





لن يقطعهم بالامانة الى عا لهم اقل من عطا المسلمين تلافا والى عا لهم على ان ما بعد  
به من المثل والعرب لا يمانون يكون مثل المثل به على الحق والمانون ياخذون  
شبهها على وجه من الوجه وهذا الكلام اصح من ان يحتاج اليه ان لا يمانوا وان كذا في هذا  
الباب قياسا امكان تقاضا بان يقا من الطهر والعصر على العرب والعشاة بعلمها بها  
صلوات بحول الحج بها على بعض الوجه هو لا يكون وذلك في طول من ولا يجوز مسئله  
قال - واوله وقد العرب عروا لشمس في ليل الليل ويستبان ذلك بطهر كوكب كوكب  
الليل واخر وقت سق ط الشفق وهو اول وقت الحسا واخره ثلث الليل قد نفي في الحسا  
على ان اول وقت المغرب عند دخول الليل وان كان يستبان كوكب من كوكب الليل واول  
وقت لعشاة سموط السموات في تلك الساعات من كتاب الطهارة من الاحكام على راجح  
وقد المغرب واول وقت لعشاة على ما ذكرنا في اخر وقت لطهر واول وقت المنطق على  
ان اخر وقت لعشاة ثلث الليل ولا يختص خلافا فان وقت المغرب هو دخول الليل  
وفي حديث بنسب ابن عباس رضي الله عنهما عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما  
العرب حين افطر الصائمين لان الناس اختلفوا في ذلك الليل فهم من راي اصحاب  
الشمس عن الايمان وذهب يحيى عليه السلام الى انه عند ان سطر بان يرا كوكب كوكب  
الليل قال ابن السكيت في كتابه فان لو كانت على خمسة **واستدل** على ذلك  
بقوله الله تعالى فلما جن عليه ليل لا كوكبا فلما فرغ الله ما جنت الليل بوجه  
الكو كعب علم انها اماره له قال ولا يد من ان تكون الكوكب من كوكب الليل ان كوكب  
التي تراها في قدر يري والشمس لم يحس فقلها لا معتبرا في ما الاعتبار بكون الليل  
وبذلك على ذلك الخبر ياب ابو بكر المروزي ما الطحاوي جدها في حديثه ان قوله  
بن شاذان حدثني الليث بن سعد عن ابن جهم عن ابي حنيفة النعمان عن ابي بصير  
بكره اخبرني قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في رمضان في هذه  
القلوب غرضه على ان قبلكم فضعفوا في فظا علمها منكم اذ قلتم طهرتني وحلوه  
حتى يطلع الشهاب ويطلع اخبرني يطلع الشهاب فان قيل رويان رسول  
صلى الله عليه واله وسلم كان يقول المغرب اذا وحل شمس روي كذا نقل المغرب مع رسول  
صلى الله عليه واله وسلم اذا قرأ تسابح فقل له ذلك لاينا وما ذكرناه لانه لا يسمع ان  
تكون خمسة عشر في الشمس بعلم لا يطلع الفهم وهذا اول لانه جمع بين الاضمار كلها واحدها  
وما ابو بكر المروزي حديث الطحاوي حديثنا سلم من سقبت خذ ما استحدثنا ان يدي ذلك  
عن المروزي عن حميد بن عبد الرحمن قال رايت عرو عثمان بن عفان يصل في المغرب في رمضان اذ انظر

بكره في الحديث والاطام ان لا يمانوا  
الى الشهاب في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب

بكره في الحديث والاطام ان لا يمانوا  
الى الشهاب في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب

بكره في الحديث والاطام ان لا يمانوا  
الى الشهاب في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب  
والايمان في وقت المغرب

**وَأَمَّا مَا بَدَأَ** عَلَى مَا خَرُفْنَا لِمَعْرُوفٍ وَأَوَّلُ  
 الْعَشَاءِ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقًا لَيْزَ جَابِرًا قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَغْرِبِ الْأَوَّلِ فِي عَسْوَةِ السَّعْوَةِ وَكَرَّاسٍ مَوْثِقَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْ  
 الْمَغْرِبَ لِلْيَلَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى كَيْفٍ عِنْدَ شَقِيقِ السَّقْفِ هَذَا عَلَى مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ وَأَوَّلُ الْعَشَاءِ وَالْمَغْرِبِ الْأَوَّلِ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 فِي تَأْخِيرِهَا لِأَمْرٍ بَقَاؤُهَا فَإِنْ قِيلَ كَرَّاسٍ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 مَا رَوَاهُ جَابِرٌ وَابْنُ مَوْثِقَةٍ عَنْ جَدِيدٍ ابْنِ عَنَاسٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 رَوَى عَنْ أَبِي شَيْبَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَبْرًا لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَالْمَغْرِبِ الْأَوَّلِ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 الْحَرْفِ هَذَا لَمْ يَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ أَنْهُ لَوْ الْوَقْتُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ الْوَقْتِ لَيْزَ لَيْزَ بَوَاقٍ  
 لَهُ وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَنَاسٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 الطَّهْرُ بِحَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 إِلَيْهَا مَا خَرُفْنَا فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 مَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 هَذَا قَالَ ابْنُ عَنَاسٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 الْقِسْمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 فِي ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ وَالْبَدَلِ لَيْزَ عَلَى كَيْفٍ جَدِيدٍ جَابِرٌ رَوَى عَنْ  
 أَبِي شَيْبَةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 قِيلَ غَيْبُوهُ السَّمْعُ وَالْخَلْقُ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 الْحَرْفُ فَإِذَا تَرَادُّهُ قِيلَ غَيْبُوهُ الْبَيَاضُ كَمَا هُوَ قَالَ ابْنُ عَنَاسٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 الْعَشَاءُ فِي الْمَغْرِبِ الْأَوَّلِ قِيلَ غَيْبُوهُ الْبَيَاضُ فَإِنْ قِيلَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَالصَّلَاةُ لِلَّهِ  
 الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْأَرْضُ وَالْمَاءُ وَالْهَوَاءُ وَالْأَنْفُسُ وَالْأَعْيُنُ وَالْأَفْئِدَةُ وَالْأَلْسُنُ وَالْأَفْئِدَةُ  
 لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 أَوْ قِيلَ لَعَنَ شَا عَدُوَّ الْبَيَاضِ قِيلَ لَهُ الصَّحَابَةُ عَدُوَّ أَنْ دُلَّ عَلَى الْمَرْءِ بِرَأْيِهِ زَوَاكِمُهَا  
 عَلَى أَنْ لَا تَكُنْ إِلَّا الْمُرَادُ بِهِ الْعَرُوبُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْبَيَاضُ وَالْغَيْبُ هُوَ الْبَيَاضُ وَبِحَرْفٍ جَدِيدٍ  
 كَوْنُ مَعَ بَقَا الْحَرْفِ فَكَيْفَ مَعَ عَمِيْقٍ نَهْأَسَ عَمِيْقٍ بِحَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 مَشْهُورٌ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ  
 أَقْرَبَ الصَّلَاةَ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي شَيْبَةَ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ أَوْ مَوْثِقَةٍ فِي حَرْفٍ جَدِيدٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَكَانَ مِنْهَا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَنَاسٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

سَدَن

سَدَن



ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اجاب به السراج بينهما في بعض الاحبار  
 انه قال **هكذا** راى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل في هذا الخبر كغيره  
 وقد اخبرنا ابو بكر المزني حدثنا الطحاوي حدثنا بن حبان عن اسحق بن عمار عن  
 عن ابي بكر المزني عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار  
 حميقا والمغرب والعشاء جميعا من غير خوف ولا شغل وروى غير هذا الاسناد فعلى ما  
 عمله على ذلك فالسناد لا يخرج ائمة **روى** عن غير شغل ولا مطرد في كل من عاص  
 انه قال ما خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المغرب والعشاء في المدينة وهذه  
 الاخبار بتبرأت الخبر غير مقصور على الشغل وليس كغيره بل هو ما خالفه الاول  
 وتقديم الثانيه حتى تكون كل واحدة مقفولة وقتها ليس يكون محال للمصنف  
 وانما يكون حقيقا اذا خرج بينهما في وقت واحد على انه اختلاف في حوار الجمع من الظهر  
 والعصر وقت الظهر يعرفه وفي حوار الجمع من المغرب والعشاء بعد ذلك وقت  
 العشاء فبان ذلك بان وقت كل واحد منهما وقت **لما خالفنا في ذلك**  
 الذي ذكرناه من ذلك من علم جبريل عليه السلام ليس صلى الله عليه وآله وسلم يعلم ان ذلك  
 لم يجازي له من وفات الصلوات على اخصاص كل واحد من الصلوات وقت على سبيل الاختيار  
 وهذه الاخبار دللت على وفات الظهر على ان يكون الاختيار في وقت الظهر والوقت  
 العصر والوقت المغرب هو اول وقتنا العشاء فبان ان هذه الاخبار لا تخالف بعضها على  
 او فاستدل باختلافه وعلى اوقات العود في ما ذهبنا اليه وما يكون ذلك العصر هذا الى  
 فتروا الشمس فتشرك ما قد ورد فيها من الامارة بعد هذه المسئلة وانما يكون ذلك العشاء  
 امتدا الى طلوع الفجر فقد استدل على ذلك بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انزلوا من كل  
 ما وجب الغنائم في اكثر الليل ولا صلوا في اكثر الليل الا صلوا العشاء  
 فقلتم انما المراد ولد انكبت ذلك فاستدل وقتها فاستدل في اكثر الليل في كل من جعل وقتها  
 اكثر من نصف الليل فجعل في اكثر الليل وبذلك على ذلك ما يراه ابو بكر المزني حدثنا  
 الطحاوي حدثنا يزيد بن شاذل حدثنا الحسن بن علي بن شقيق حدثنا حماد بن عمار عن  
 عن الحكم بن عوف عن ابي اسحق عن ابي بكر المزني عن ابي بكر المزني عن ابي بكر المزني عن ابي بكر المزني  
 للعشاء الاخره خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وقتها وروى غير هذا الاسناد فعلى ما  
 في غيره ذلك فقلنا لا يخرج اكثر سطور من صلوات لم يسطرها اهل دين غيركم ولو ان شغل  
 على متى اصليت بهم هذه الشاعه ثم امر المودون فقاموا الصلوات فنزلوا فاداب هذا الخبر  
 انما ليس صلى الله عليه وآله وسلم ولا ما خيل في ذلك الا بعد ما كان ومنها امتد  
 الى طلوع الفجر لا انقل جعل هذا الوقت وقتا لا وجعل ما في الليل وقتا له  
 وقتا ابو بكر المزني حدثنا الطحاوي حدثنا ابو بكر المزني حدثنا ابو بكر المزني حدثنا ابو بكر المزني

في وقتها

بغيره انما يريد ان يعلم ان الليل اخص  
 العصر في وقتها

بن ثابت





الصليبي وما من إلا ذنير فتشاه عن ذلك السرايل أو حاله من على ذكره صمد في سورة نهار  
 من صلوة العشاء إلى طلوع الفجر وما بين ذلك من الفجر وأما من في هذين الحديثين فتلا ولا يقول  
 أن أول الليل لا يكون وقتا للوتر وان وقته هو آخر الليل فإن قيل في حرام الوتر  
 عليه السلام أنه قال - ووقته مراد من الفجر إلى الفجر وقد علم أن وقته إلى طلوع الفجر  
 قبل له يجوز أن يسأل المرات على المرات الواقعة من الفجر ويجوز أن يقال إن ذلك وقتا له  
**فإن قيل** لا فائدة في ذكر ذلك لقتل الأدلة فاجع قوله قبل له ليس الأمر  
 كذلك بل إنك الساعية في هذا الباب من به فانه إذا أمكنه أن يصلي الوتر قبل صلوة العصر  
 كان المصلي لا يخرج من كذا كذا من المرات وقتا له ويجوز أن يقال أنه وقت المصلي  
 أعني كل طلوع الفجر إلى أن يصلي الفجر الذي من أن تأخره إلى آخر الليل فصل قوله لا لله  
 تعالى ومن الليل من بعده ما قلنا لك والله لا يكون إلا بعد القيام من النوم ولما نزل  
 تعالى أن ذلك علم أنه أفضل وأجدرنا أن نكر المعنى حدسا الطحاوي حدسا صالح من حد  
 الرحمن حدسا سعيد من منصرف حدسا هاشم بن أبي حمزة حدسا الحسن بن سعيد بن هاشم عن  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الليل ففتح صلوة ركعتين  
 حمصين ثم صلى ثلث ركعات ثم أوتر بهذا الحمد الذي صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان يوتر إذا قام من الليل بعد صلوة الليل ومن المعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا بعد إلا فصل وأجدرنا أن نكر المعنى حدسا الطحاوي حدسا صالح من حد  
 حدسا أساط عن مطرف عن أبي إسحق عن قاصم بن صمير عن علي بن عبد الله السلام قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر في أول الليل وقد سطره وفي آخره ثم يوتر  
 له الوتر في آخره في هذا تصريح بأنه أول الليل إلى آخره وقت للوتر وقوله لا من الوتر  
 عليه السلام ثم بعده الوتر في آخره دليل على أن آخر الليل أفضل وليس لأحد أن يحمل  
 قوله عليه السلام ثم بعده الوتر في آخره على السج لما فعلوا من التبرأة أول الليل  
 لأنه ليس فيه المعنى من ذلك سماء أمير المؤمنين عليه السلام قد قال في الخبر الذي رواه  
 أن وقته من العشاء إلى طلوع الفجر **والأخبرنا** به أبو الحسن البروجردى حدسا  
 أبو بكر محمد بن عمر الدينوري حدسا سعيد بن سعيد حدسا الفقيه بن حكيم عن أبي جعفر عن  
 عن أبيهم عن أبي عبد الله الخبزي عن أبي سعيد عن الحسن بن علي قال كان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يوتر أحسنا أول الليل وأحسنا وسطه وأحسنا آخره يكون سبعة  
 للمسلمين أما أخذوا به كان ضوابطا حسنة قالوا إنما رجل أسد صلوة  
 مفروضة فتلا حول فتنها عما يدرك أو حاشا له علم به فعله لأهله لها شئ  
 عليها في الوتر بعد عصره وهذا مستحسن عليه في المتن في اختلافه بين المسلمين

والله





يقدر طلوع الفجر وهو ما ناه ابو بكر بن محمد بن النخعي وحدثنا اسرار وحدثنا اسرار بن محمد بن  
حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن موسى بن عتبة عن ابي اسحق عن عمار الشافعي قال سالت ابا جعفر عن  
عن كعب بن علقمة قال سالت ابا جعفر عن ابي اسحق عن عمار الشافعي قال سالت ابا جعفر عن  
دو ترسلات وركعتان بعد الفجر وما ابو بكر بن محمد بن النخعي وحدثنا اسرار وحدثنا اسرار بن محمد بن  
الحديث ما عدا الله بن سفيان الثوري عابته عن يونس بن عيسى عن ابي اسحق عن عمار الشافعي قال سالت ابا جعفر عن  
بالليل فقال كان اذا صلى العشاء من الليل وكان يصلي في الليل تسعة ركعات فاد اطلع الفجر  
صلى ركعتين في بيته يخرج يصلي بالناس صلوة الفجر ثم روي عنها ابا جعفر عن ابي اسحق عن عمار الشافعي قال سالت ابا جعفر عن  
كان يصلي بين اذان الفجر واذان الفجر وركعتين وكثرت الروايات فيها في هذا المعنى باللفظ  
مختلفة **وروي** عن محمد بن منصور عن محمد بن عيسى عليه السلام عن جابر بن عبد الله عن  
عليه واله وسلم انه قال كان لا يصليها حتى يطلع الفجر في ما سار روي من قوله صلى الله  
عليه واله وسلم احذروا في الليل خشيا فمن تحول على ان المراه به ضلها في وقتي الليل  
بذلك ما مضى ولا تنظر ايضا يد لك على ذلك وددك انا وبيدنا ما وله كل مكتوبه يجعل  
في وقتها ما لها او بعد ما لم يدر شيئا ما يفعل في غير وقت المكتوبه الي في فالتها في وقتها ما وله  
صلوات الفجر مفقوده في وقتها وليس لا حذران بها وليا رويناه من زنا بعد الفجر الاول فان الفجر  
الاول لا سار في على اطلاق بل لا حذر في كونها فلهذا جعل الله عليه غللا ولا  
شرقا وايضا اجمع المسلمون على سببها ركعتي الفجر ورويت الاخبار بذلك على ان  
وقتها بعد طلوع الفجر الا انرا انه لا يقا الصلوة وقتها قبل الليل انها صلوة الليل في صلوة  
وقتها قبل النهار انها صلوة النهار وكذا ركعتي الفجر في كل ذلك بكونه ما حسا الله في هذا  
الباب وهو مذهب زيد بن علي عليه السلام **وروي** عن محمد بن منصور عن محمد بن عيسى عن  
عن ابي جعفر قال سالت زيدا عليه السلام فقلت صلى ركعتي قبل طلوع الفجر وركعتي بعد  
طلوع الفجر فقالا الفجرها وانما بعد طلوع الفجر **مسألة** والذي يدل على ان من المأذول  
قوله الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوات الواسطة ووجه الاستدلال منه ان الله تعالى امر  
بالحفاظة على الصلوات التي لها وسط والصلوات التي لها وسط تكون وتتراسفها فاد اذ ان  
الصلوة الواجبه خمس صلوات وانك لساذبته لست واجبه فلهذا روي لو لم يروا في ذلك  
على ذلك ما اخبرنا به ابو بكر الميموني حدثنا النخعي وحدثنا اسرار بن محمد بن النخعي وحدثنا اسرار بن محمد بن  
من بكر بن محمد بن جعفر بن عتبة عن عتبة بن عتبة عن ابي اسحق عن عمار الشافعي قال سالت ابا جعفر عن  
نحو المتحور اذ قام رجل فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن الوارد صلوة  
الليل فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلوة الليل مائة مائة واد اذ احسن الصبح  
فاوتر ركعتي وجه الاستدلال به في قوله صلى الله عليه واله وسلم فاد اذ احسن الصبح

وهو ما ناه ابو بكر بن محمد بن النخعي

عن ابي جعفر

يلح عليه

بركعه

في

فلا يركعه لا يركعه لا يكون اراد صل ركعة يكون بها من اواراد صل ركعة  
الى ركعتين حتى تكون الثلث ونزول اختلاف سادس من وجد لوتر من اوجبه  
انه الوتر ثلاث ركعات من غير تسليم في الركعة وان الركعة الواحدة لا يحسب  
عندها وعدهم ان المراد به اصعب ركعة الى الركعة فادانثت ذلك وجب حتى م  
قوله صلى الله عليه واله وسلم فاد احسب الصلح فوتر ركعة ان من دخل في الصلاة  
بنية التطوع فله ان يضيف اليها ركعة حتى يصير ذرا ولا خلاف ان الصلح الواجبه  
لا يجوز ان يدخل فيها الانسان منه التطوع مدعا بيننا ان الوتر من الوافل وروى  
ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن العزيمة اليوم والليله فما رخص  
فقال هل علي غيرها فقال لا الا ان سطحي فقال لا اريد ولا انقص فقال صلى الله عليه  
واله وسلم ابلغ وابيه ان صدق **وروي** عنه صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
صلوا بحسبكم وصلى من شئكم وحسبكم وادواركم امور الحكم طيبه بها انفسكم  
حينئذ انكم في هذا ان الواجب من الصلوة خمس **وروي** عن ابن عباس انه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم كتب علي الوتر ولم يكتب عليكم واحسبنا ان الواجب من الصلوة  
خمس ثم احدثت في حديثنا ثم احدثت في حديثنا ثم احدثت في حديثنا ثم احدثت في حديثنا  
عليه السلام قال الوتر ثلث ركعة كالمكثورة اياها شئها رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم وما يبدل على ذلك انه قد ثبت انه لا يجوز ان يصلي على الواحدة من الوافل  
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يوتر على الواحدة فثبت ان الوتر من الوافل احسن  
او احسن من ان يصلي حذرا من احسن من ايمان حذرا من جماع حذرا من جماع حذرا من جماع  
من بعد الفطرات على ثلاث ركعات عن ابي عيسى عن ابيه صلى الله عليه واله وسلم قال كان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم يفتله **واحيى** نا ابو بكر المروي حذرا من جماع حذرا من جماع حذرا من جماع  
اس وهاك توسع من سهايب عن سالم بن عبد الله عن ابيه قال كان رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم يصلي على الواحدة قبل اى وجه يوجه ويوتر عليها على ان لا يصلي  
عليها المكتوبة **فان قيل** ما مشيخ لما روى ان ابن عباس يصلي على الواحدة  
ويوتر على الواحدة وسرعان **وروي** عنه صلى الله عليه واله وسلم انه يصلي على الواحدة  
**وروي** عنه صلى الله عليه واله وسلم انه يصلي على الواحدة وسرعان **وروي** عنه صلى الله عليه واله وسلم انه يصلي على الواحدة  
عن ابيه عليا عليه السلام كان يصلي على الواحدة التطوع حيث يوجهت به ويرى للفرصة  
والوتر قبل ان هذا لا يبدل على شيء ما ذكرنا من جوار الامنيات على الواحدة وروى  
ان الامنيات على الواحدة لا يمنع من جوار الامنيات على الواحدة لانه لا يمنع ان يكون الانسان  
ياخذ بالاشد في العباد مع قلبه بجوار الامنيات على الواحدة ما احتجنا به ابو بكر

كبريت من امره  
في الدنيا يومئذ  
وغيره من غيره

صلى الله عليه واله وسلم  
ما كان يصلي على الواحدة  
من الوافل

وروي عنه صلى الله عليه واله وسلم  
انه يصلي على الواحدة  
من الوافل

المقرى حدثنا الطحاوي حدثنا علي بن محمد حدثنا عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن  
عن ابي الفتح عن ابن عمر قال كان ابن عمر بن عمر بن علي بن ابي طالب  
امير المؤمنين عليه السلام فقد بينا ما روي في قوله ان لو تر ليشعر من وانه  
شبهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذ كان على ان رسول الله لا تضره  
كان على ان لا يضره الا على الله لم يحسنوا فان استبدلوا على وجه ما روي  
من قوله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله زادكم صلوة في يوم  
فلذلك لا يدرك على الوتر لانه يحوز الزيادة في النوازل الموكدة المحصورة  
بما عداه ولا يوازيها كحوزة القرابين فان استبدلوا بقوله صلى الله عليه  
واله وسلم لا تجلوا ما بين العشاء والعصر وقوله او تروا اهل المقرات قيل لهم ما هم  
من بلاد له بذلك هذا الامر على البدب فان استبدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الوتر حتى فرم بوتر فليس منا قيل له اما قوله صلى الله عليه وآله وسلم والوتر حتى  
ينتهوا لم موضع الخلاف والاحلاف في انه حق والما الخلاف في حكمه نقل او لا  
الحق بجمعها وقوله لم بوتر فليس منا معناه من لم يوتر راغبنا عنه ومستحبنا به بلاده  
التي بيناها ويذكر له قوله الوتر حتى لانه لما اثبت كونه حقا وتقدم لم بفعله كما ظاهر  
من كلامه ان التوعد لم يفعله معتقدا انه ليس بحق فان قاسمهم على الواحات  
من الصلوات يكونه موقفا كان ذلك مقتضا صلح العدي بن بكر حتى لم يسمعها  
على النوازل بعد ان لا اذان فيه ولا اقامه فاما ما قيل على ان الوتر ملات  
ركعات بتسلمه واخذ هو ما اساءه عزركم انك حتى لم يجر من حديثه فاما ما في الشعي قال  
سالت ابن عباس وابن عمر كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واليه وسلم الليل  
فقالا كان يقبل ثلث عشرة ركعة ثمان ووتر سلت وركعتين بعد العصر واخبرنا ابو  
بكر حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن حريمه حدثنا عبد الله بن رجا ما اسرا من حديثه عن سعد  
بن جبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بركعتين في  
الاولى ثم ركعتين الا على ذي النضير بعد ما بها الكافرون وفي هذا ما لم يعلم الله  
اخذ وما ابو الحسن بن ابي عمير حدثنا محمد بن الحسن بن محمد بن شعاع حدثنا محمد بن سسر  
العدي والحفاف حدثنا سعد بن قتادة عن زياره بن وفاق عن سعد بن هشام عن عمار  
عن عتبة بن ربيعة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بركعتين في ركعتين في  
واحد من اهل الحسن بن محمد بن الحسن بن محمد بن شعاع حدثنا محمد بن الحسن بن شعاع  
عن محمد بن عبد الرحمن بن مولى طاعة عن ابي سلمة ان ابا سلمة صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتر  
بثلاث

الذي يدل على ان  
الوتر بركعتين  
بشأنه

بشأنه









التعظيم عليه بشت اى فتاده لم يتر فيه ذكر ولا تحال بل فيه ما يبدل على الله صلى الله عليه  
واله وسلم لم يترك رتقا شيئا او الحسن بن سعيد قد سأل ابن ابي عمير عن هذا  
قد شأ المقل من منقول عن هشام بن عمار عن ابي عبد الله ع عن ابي عبد الله ع فتاده  
قال — واستيقضا وقد طلع الشمس فامرهم النبي صلى الله عليه واله وسلم فانه سارا  
تحت اجنتهم وتوضوا فضا في فعل الصلوة ارتفاع الشمس وليس فيه ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ارتحل ولا انه فهد تاخيرها الى ارتفاع الشمس والكلام في هذا من جهة  
اخرها ان التعارض قد وقع **فصل** في صلاة الله عليه واله وسلم ولا يمكن القول ان  
ان التأخير مما لا يكون وجب للموصى ومن لم يجمع الناس فساد في ارتفاع الشمس عما  
الارتحال فان صح فيكون لا يكون لا في موضع كانه سلطان على ما ورد في قوله  
صلى الله عليه واله وسلم في الموضع لا في الوقت احتجوا بانكر المروي حديثنا الطحاوي عن ابي  
بكره حدسا ابو داود حدسا عباد بن منصور المروي سمعنا ابا رجا العطار يروي عن حدسا  
عز بن الحظير قال — اسرى سار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وعرسا  
منه فلم يستعمل آخر الشمس فلما استعصر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قالوا  
يا رسول الله والله ذهب صلاتنا فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يرد  
صلواتكم ارتحلوا من هذا المكان فارحلوا ربا رسول صلى الله عليه واله وسلم على الله صلى الله  
عليه واله وسلم كنه المكان الامرا الى قوله صلى الله عليه واله وسلم ارتحلوا من هذا  
المكان فان قيل فو بغير اشارة اسم لما روي انهم لم يروا انهم لم يروا انهم لم يروا انهم لم يروا  
انهم طلبوا الوقت **فصل** في لا مسح ان يكون في وقتهم لم يسلحوا ولفزع الكل من  
الوضوء لم يسلحوا **فصل** في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على ان ياتسعه وبعده  
يزهون الى انه يحوز ان يورى الرجل عدو الشمس فترومه فمكران بعائى عليها  
تأير القوايت على اهل خلاف يساويهم وان القوايت بقص بعد العصر وبعد العصر  
وان كان لئى من الصلوة في هذين الوقتين واذا كان يكون الاوقات الثلاثة  
كدك وان انتهى عن الصلوة منها رجع الى الطوع **فصل** في المصحف وماه  
صلو الليل حتى يطلع الفجر فقتضاها بعد طلوع الفجر وقد كثر في عرسا وانشا نكرهه  
وهو ما يروى ذلك على انه يحوز بالموافق في وقتها فمكره فضا وهاى وروى في رواه  
**وجه** ذلك في صلاة الله عليه واله وسلم من شئ صلواته او ما عرسا صلواتها  
اداد كرها فلم شئ من فضا من نفل ومكره ان سائر النفل على العرسا بعله القوايت  
وحيث لا يكره فضا وهاى وقت من الاوقات كما لا يكره فضا القرض ومن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم فضا الركعتين اللتين كان يصليهما بعد الظهر بعد ما صلى العصر **فصل**

قوله صلى الله عليه وسلم  
لم يسلحوا الا بعد روال وقت  
الركعتين والله اعلم

قوله صلى الله عليه وسلم  
في الركعتين  
في الركعتين



وسمى ذلك بغير هذا **مذهب** **الاعتقاد** وكان رجلا عريا لقلبه باحطا وصلى به علم  
خطا به بعد مضي الوقت لم يكن تلك الضلوع وان علم وهو الوقت اعادها وهذا  
منقول عنه في الاحكام والمذاهب جميعا وذكره القسم عليه السلام في مسائل السروى  
وهذا هو في علم انه صلى الى الجحيم الذي يعلم على القطع انها عن جهه القبله لانه ذكر  
في الاحكام فقال **اد اصاب الى غير القبله** وهو لا يعلم به علم وكان وقت يكن الضلوع باسفل  
اقادها وان خرج وقتها ولا اعاده علم وقال **المختار** ان كان يعلم انه صلى الى غير القبله  
وهو لا يعلم به علم اقادها ما كان في وقتها لحقوق ان يكون المصل يعلم انه صلى الى  
غير القبله والدليل على ان الاعاده يلزمه قول الله تعالى **ول وجهك سطى**  
**استجد احرام** وحش ما كنتم تقولوا وحس حكم شرطه فاداعلم انه صلى الى غير جهه القبله  
الى يعلب والظن بها عن جهه شطرنج كعبه ويصل عاده انها وايضا فقد علمنا  
ان الضلوع الى غير القبله باطله كصلوع الكعب ولا خلاف ان من قبل جسا وصح بان  
ان عليه الاعاده وكذلك من صلى الى غير القبله وليس سبيله سبل من حكم ثم انه احاط  
المص في ان عليه ان يغير الى حكم ولا يتعد به فان قيل ان القبله اصلها التجرى  
لمن كان عاصيا قبل الكعبه فيكون سبيل راجح له اجتهدا خلافا لاجتهاد الاوليه انه لا خلاف  
ان يتعد ما فعله او لاها باجتهاده ولا يصح ان كان راجحا قبل له ان القبله وان كان  
اصلها التجري في الكعبه ما يعلم على القطع انه عن جهه القبله فاد اصاب اليها علم  
كان سبيله سبيله من يعلم ان اجتهاده الاوليه وقع مخالفا للنص في انه كان بعده ولا  
يتعد به وسعده ان كان حكما ليس ما ذكرناه من ان في الكعبه ما يعلم قطعا انه عن جهه  
الكعبه فان في الكعبه ملاخورا لاجتهاد ان يضل اليها ويقطع على انه مخفى على ضل اليها  
وان ضلوه باطله على انه لا خلاف ان لا يشترط ادعى شهر رمضان فاداه ذكر الى صام  
شعبان ثم علم به في شهر رمضان ان عليه الاعاده واختلفوا ان علم بعد شهر رمضان  
قولوا الشافعي انه لا يتعد حكاة ابن ابي هريره في العلم وكذلك ذكر في احطاعه ونفع  
بوم الترويه ثم علم به يوم عرفه فعليه اعاده الوقوف وان لم يعلم به لم يتعد مصرجه  
لم يلزمه اعاده الوقوف وذكر انه قول واحد وهذا يمكن ان جعل اصلا وبما س  
عليه الخطا والقبله بان يقال انه اخطا فيما جاز به الاجتهاد في عبادته موقته  
فعليه اعادتها في الوقت ولا اعاده عليه بعد الوقت وان قيل فان سائر  
ما قدمنا الاستدلال به وجب له الاعاده قبل الوقت وبعد فقد علم انه لا يتعد بعد  
الوقت قيل له الاستدلال بوجه ذكر الامام **ابن ابي عمير** الامام في فقهنا لا اعاده عليه  
اذا علم بعد الوقت لما روى جابر قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم تترجم

و هو في دعوتهم الصلح افا دعوتهم ما دام الصلح عليهم السلام  
 ومن ضل في ذلك جمع العذر القبول م

5

✓

شربها كنا فيها فاصا ساطله فلم نعرف القبلة فقال طائفة منا قد عرفنا القبلة  
ها هنا قبل الشمال وخطوا خطوطا وقال بعضهم القبلة ها هنا قبل الجنوب وخطوا  
فلما اصبحنا وطلع الشمس صعد الخطوط الى غير القبلة فسالنا النبي صلى الله عليه واله  
وسلم عما فعلنا فانزل الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اقموا وجوهكم لله هذا الحديث ذكره الحنفية  
في شرح مختصر الطحاوي باسناداه وذكر فيه ايضا انه روي عن تمام بن حبيب الله بن عبد  
بن عامر بن زبيح قال كنا مع النبي صلى الله عليه واله وسلم في ليلة مظلمة ولم  
ابن القبلة ففعل كل رجل منا على جباله ما اصحنا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه واله  
وسلم فانزل الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اقموا وجوهكم لله فلما لم يأمروهم صلى الله عليه واله وسلم  
حين علموا بالخطا بعد مضي الوقت اسعوا وقتلوا ما اعادوه بعد الوقت فان قيل  
فقله تعالى يا ايها الذين آمنوا اقموا وجوهكم لله بوجوب سقوط الاعادة قبل الوقت ونحوه  
فقل له ظاهر الآية لا يوجب سقوط الاعادة قبل الوقت ولا بعده ولما علموا في الاعادة  
بعد الوقت لا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يأمروهم بها ولما تنزلت الآية عند  
علمنا ان المراد بها سقوط الاعادة في الموضع الذي تنزل فيه ولم يوجب الله على العباد ان  
له فان قيل يلزمكم في الحنفية اذا ضلوا شيئا ان يقتضوا على من اخطأ القبلة كما سمع عليه  
من نوايا بخبره ولا يعلم وكذلك يلزمكم ان يقتضوا عليه من اخطأ فقل قبل الوقت  
فيل له ليس يلزم ما ذكرت وذلك ان الحب يصير الى ربح الخنا به بالغبين فلم يزل يكون  
حكمه حكم من اخطأ القبلة لان الذي اخطأ القبلة يصير اليها بغير من لا يجتهد ولهذا  
تسا عليه من يظهر ما يخبره ولا يعلم انه لا يصير الى طهارته لما لا لا يجتهد وقد ثبت  
ان من اخطأها لا يعتد بصلوة ادا علم بالخطا بعد الوقت لان الذي بيناه ووضحنا  
يكون ذلك تبيله بتبيل من يظهر ما يخبره وهو لا يعلم ذلك ثم علم به بعد الوقت هذا اذا  
كان الما مختلفا في تحاشيه ولم يكن يكون تبيل الحب او الحديث ادا صلى باسما لم علم به  
بعد الوقت ذلك لتبيل وكذلك من صلى الظهر قبل الزوال وهو لا يعلم ان ذلك صحيح طرده  
النقض وما خري عري النقص ما يوجب النظم واستدلوا بقولهم انما اهل ذلك  
بان قال ان المعري هو لا تناسل الوقت لاننا لا نوجب للمعري ان يكون انما اهل ذلك  
لو كان الوقت مهيئا لكان مكر الصلوة الى ان يعاين ولا يخبر فاد الله ان ذلك صحيح لو صح  
الا لتنازل في سائر الخري فاذا علم بالخطا والوقت باق فاسا ما خري عري صريره  
وكان الاعادة **مسألة** قالوا المستعمل في بطلان على ظهر رجله اسما بوجهه  
وهذا قد نقر عليه في الاحكام عند ذكره صلوه الليل قال ان كان في محل بطل وجهه  
خو القبلة وان كان على الرجل كله صلى بوجهه قال فاد احاث العربية والامر

وكونه انما هو في موضع من القبلة  
والنقص عن القبلة من غير القبلة

من بلا عظم وخوف حليم واحار المسم عليه السلام ومثايل السروى والور على الراجله  
وقال لاهاشنة ولست بعرضه **واسد الحكي** عليه السلام على ذلك عاروا به  
برمضور عن احمد بن عيسى عن جابر بن زيد عن ابيه عن علي عليه السلام  
ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله هل اصيل  
على طهر يغتري قال ببع حث بوجهه وايقوا فل يغتري انما يكون محو ذكرا حمض من  
ركو عك فاداك كانت المكثبه فالقرار العار به وقد قدمنا في مسائل الوبر سار ما  
روي في ذلك عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وعن امير المؤمنين عليه السلام واما قول  
حكي عليه السلام انه ان كان في محل خروجه نحو القبلة فانه قال ذلك لعول الله  
بما في قوله وجهك شطر المسجد الحرام فكان هذا الطاهر بمصرين يكون كل متصل بوجهه  
الى القبلة فلا يؤثر الاثر في جوار فعل الوافل على الواحل ولا يلزم من المشقة لورام التوجه  
عليها قال ببع وحصل الطاهر فاما وحده راكب المحل لا يشق عليه تحويل وجهه  
الى القبلة شبهه بر على الارض وظاهر قوله حكي عليه السلام يدل على انه لا متصل بين  
التكبير والاولى وغيرها وانها تحوزا في حيث وجهها لا خلة وعليها يدل على ان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم حين سأل السائل هل اصيل على طهر يغتريه قال نعم حث وجهه  
بك يغتريه فلم يتغير التكبير الاول من غيرها وكذلك سأل غيره عن النبي صلى الله  
عليه واله وسلم في هذا الباب فان قيل روى عن ابن عباس في الحجاج عن الحارث بن ابي  
سفيان عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا سافر فاراد ان سطوع يصلح  
استقبل بآفته فذكر وصلى حيث توجهت الناقة به قيل له هذا تغل ولا يدعى له سكر  
شواه على انه محمول عندنا على انه صلى الله عليه واله وسلم فقل ذلك في حال لم يكن عليه  
فيها مشقة فيكون سبيله سبيل من في المحل لانه لما لم يكن عليه مشقة في تحويل وجهه  
الى القبلة قلنا انه تحول وجهه اليها فكذلك القول في التكبير الاول في الاكام حال  
لا مشقة عليه في تحويل وجهه عنها الى القبلة لالا من يرجع الى الفصل من التكبير الاول  
وغيرها بل للفصل من المشقة وتخلو مشقة **هسس** قال ومن كان في السعة  
على كبد ما يمكنه ما يداو عدا ولا يصلح فاعدا وهو يمكنه القيام ويتوجه الى القبلة  
ويبدور ايها يد وتران السفينة ما يمكنه فان لم تكن اجزاء وهذا لم يخصص عليه في الاحكام  
حيث يقول صاحبنا في سفينة يصلح على در ما يمكنه ويجدا لسئل الله فكا كل لمصرجات  
من وجب التبديل الى القنات لم يحرم غير ذلك وقال فيه انه سمع القبلة وددور ايها  
ددور ان لسفينة والمراد بها القنات لا خلا فدان النفل يجوز ان يوجهه باعلام ددور  
على القيام في جميع الاحوال وهذا بعض الفتا الى انه يجوز له ان يصلي قاعدا محض

ولو صلى في غير القبلة لم يوجب له العتق  
لغيره من العبد ولا في غيره من العتق  
ووجب في غيره من العتق  
في وجهه ما يوجب له العتق

صفت من ركب  
عبد من الحجاج

دليل على ركني القادر على  
القيام قاعدا وعدم توجهه  
قاعدا  
في وجهه ما يوجب له العتق  
من وجهه ما يوجب له العتق



لأن يكون مستوحشا غار وبناه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يراى الى قوله لا يلاى ليرى  
 وليس يعطى صلوة المسلم شي ومن لم يعلم انه لم يقل لهم ذلك لماد قد علم انهم اجمعوا على هذا  
 الاشياء انها تنقطع الصلوة لانه صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان بعثهم على ما يطبع الصلوة  
 لانه اكثر من ان يحصى فلم يبق الا ما اشار اليه عليه السلام من الاحوال ما ذكرنا ولا يجوز ان  
 يكونوا اعتقدوا شيئا معقولا الا السمع ونعم انهم ادلا مشرح للعقل في ذلك فبما ساء  
 ان خبرهم مقدم وهو ما اخبروا به خبرنا ابو بكر المقرى حدثنا الطحاوي حدثنا  
 بنو خديج ثنا ابن وهبان ما كنا نذكره عن ابن عمر بن سلم بن عبد الرحمن بن سعيد بن جندب عن ابن  
 ابي اسلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان حكمكم بغير الله فلا بد من احد منكم يدبره  
 وليدبر اما استطاع فاني ابا فلما ناله فاما هو شيطان فدركك على ان صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم قال في ذلك خبر كان في الافعال الصلوة ما حقه لانه امر بان يدبر المصلين في  
 الصلوة فان يدرك ايضا فمدهم وروي ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
 يمشي بالليل ويبريد يديه بغير نسيان في الصلوة ايضا يدبر على ما يدبره لانه ساجد  
 الخيرات لا ينقطع صلوة المسلم بالامعان وكذا كان يكون الكليل في السجود والركوع والمراة  
 واما الحكم فانه حازم كان دون المستقر فلهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان لم يجد لشركه يجلس يدبر بخطا حسبا له قال ويكره ان يعيلى الزميل الى المداين  
 فان قالوا كدرسه ويصعب له تركه وهذا منقوض عليه والمنعك والاشتد على ذلك  
 العلم عليه السلام بقوله تعالى وطهرني للطايفين فانك انفس والركبة النجس وايضا  
 في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه وبشلم اذرا واما استطعم وانكره من يدبره العروة يدبر  
 قلى ان المصل يحسن يراعى حال ما يعيلى الله وادانته ككعب انه تركه ان يعيلى لاسان في فداد  
 فان قالوا كدرسه وسهيا وان الصلوة لا تترك لم المصل لا يكون مصدا الى الا فداد واما  
 يكون مصليا الى كدر الطاهر حسبا له قال ويكره ان يصل فوق نثر واما ما يحسن في  
 موضع منخفض عنه فاذ صلى في موضع منخفض الى الشتر وفيه يحسن لم تركه وهذا محسن  
 طبعه والمنعك ولان وجهه فيه انه اذا صلى على نثر واما ما في موضع محسن يكون قد  
 صلى اليه اذا قام بوجهه فاما اذا كان المصل في موضع منخفض ورا السر فوق النثر  
 يحسن فلا يكون صلى الى المحسن ان ما يقابل وجهه هو المنعك ولهذا كره المداين لم تركه  
 الشتر وهذا اذا كان لشتر فوق قائمه لانه اذا كان دون قائمه وكان المحسن فوقه كان محسا  
 الى المحسن حسبا له ويكره ان يحد قبله ما عليه هذا سل الخوان قاز الى المحسن صلى  
 في بيت فيه تماثيل تشبه الناس والبروايح اكان الموضع الذي استعمله الى حد  
 راسه نقيتا من ذلك حازت صلوة فيه صلى على ما يكره من التماثيل الخوان والوجه

طعن عليه  
 في  
 الصلوة  
 والركبة  
 والركبة

في ذكر



[illegible]

فانهم في حمله الجبال والارض وانما  
في موضع تخفيف عنه كسرا ثم تكسر فيها  
اليه والاعمال في قوله في ويسرى فان  
ان الما في موضع من والى الما في  
موضع الراء في قوله في الما في  
فانهم في قوله في الما في



يدل على صحة هذا التأويل بل ياتى بالصلوة في معاطفها لم تذكر لشي يرجع اليها و قد  
 ما احسن ما به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا في حديثنا محمد بن اسحق عن اسحق بن عمار  
 بن اوشيبه حدثنا ابن جابر السخري عن عبد الله بن يافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم كان يقول لا يغفر الله لرجل قال ابو بكر قال حدثنا الطحاوي حدثنا  
 في حديثنا محمد بن اسحق عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار  
 عن اسحق بن عمار قال حدثنا محمد بن اسحق عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار عن اسحق بن عمار  
 ان ابدا ردا اليكم تحفظوا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ياتيكم به  
 من المعتمد ثم يرد به فاخذوا هذا الحديث فقالوا ما نعلم من حديثنا هذا الا ان  
 وهو مردود وفيكم بيان انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكره الصلوة في اعطاف الابل الا  
 لما ذكرناه وانه لم ينهاها التي يرجع الى الابل **مسألة** قال **مسألة** قال  
 الصلوة في المنيغ والكنائس لا يكره الا للمشركين فان ظهرت من ذلك عارضة وهذا مذهب  
 عليه في الاحكام **مسألة** في لوجه في هذا ما قد مضى في كتابنا لطهارة من الصلاة على اهل  
 الاحبار فادانته ذلك **مسألة** في لوجه في هذا ما قد مضى في كتابنا لطهارة من الصلاة على اهل  
**مسألة** قال القمى عليه السلام ولا يجوز الصلوة في الارض المغطىة بالابواب المعصية  
 وهذا منصوص عليه في كتابه المشتمل على كتاب الصلوة والذى يدل على كونه قد ثبت ان  
 يكون في الارض المغطىة مع التكرار من الخروج منها معصية وثبت ان الصلوة قربة وبيان  
 الذي يقع من الكسب والدار المعصية من الصلوة على الوجه الذي بينا لا يكون صلوة فان قيل  
 ما انكرتم ان يكون ذلك معصية من وجه وطاعة من وجه فلا يحسن ان يكون معصية  
 قربة **قيل** له هذا لا يقع ودلك ان الفعل لا يحسن ان يقع على وجه يقع او يقع  
 على وجه لا يقع فان وقع على وجه يقع لم يحسن ان يكون طاعة لئن الله تعالى لا يامر بما  
 يقع على بعض الوجوه وان وقع على وجه لا يقع لم يحسن ان يكون معصية لان الله تعالى  
 لا ينها عما ليس بغيره **مسألة** في لوجه في هذا ما قد مضى في كتابنا لطهارة من الصلاة على اهل  
 فان قيل قد حصل الاجماع على خلاف مذهبكم قبل له لا مقتضى الاجماع على اهل  
 المسئلة خلافه و لئن الاجماع لا يجوز ان يتقدم على ما نفرد به فينا قرض وقد بينا ان كونا  
 لا بد لنا المعصية معصية وان الصلوة قربة وان المعصية لا يجوز ان يكون قربة  
 فان قيل ما انكرتم ان الاجماع لا يجوز ان يتقدم على وجه يقع وهو عجب على ان  
 ما يقع من الاجماع لا يجوز ان يتقدم على وجه يقع وهو عجب على ان  
 هذا فاشهد ودلك ان الاجماع قد حصل ان المصلح ان يفي اداء الصلوة الواجبة  
 او المندوبة ودلك لا يقع الا مع اعماد وجوبها وهدى بها المعصية لا يجوز ان يتقدم

من المعتمد ثم يرد به  
 قال حدثنا محمد بن اسحق  
 عن اسحق بن عمار

من المعتمد ثم يرد به

فيها الوجوه لا التذنب. فبان ان ما اورد فيهموه من ذلك واشد فان قيل فاسم <sup>طهور</sup>  
 الى ان الوجه ما استكمل المعصية خاير من هذا الفرق بين ذلك وبين الصلوة في الارض المعصية  
 قيل له الفصل بينهما ان لا يراعى لم يوحده عليه ان يكون الذبح ويروا على الحز عليه ان يطهر  
 على الوجه المعصية من الامرانه يتبع من لا يتقرب كما الذي لم يسلح فلم ينتج ان يكون الذبح معصية  
 ومع ذلك يدركه لبيد الصلوة كذا لان الصلوة لا تكون الا بوجه والمعصية لا تكون  
 قربة فان قاستوها على الصلوة في الارض التي لم تغص كان هذا القياس متافها  
 لكونه مودبا الى فساد الصلوة على انه مكران بخلاف صوابها على الصلوة في الارض  
 التي تحبس بمغني انه ممتنع عن الصلوة عليها ويكون قساستها او الخطر والاحتياط واما  
 التوب المعصية فهو مقبيل على التوب المحض معني انه لا يكثر ولا يثني عن الصلوة فيه  
 مع السلامة فكل ثوب يكون كذا لم يحرم الصلوة فيه وروى الناصر عليه السلام  
 في كتاب الامامة عن شريح بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي الحسن عليه السلام  
 من خالف فتم ليها درهما من حرام واشهر اهلها بالتم بغير الله منه فيه صلوة فقبل له ثم قال  
 من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال سمعت من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 ثلاث مرات وهذا كالمخرج لما ذهب اليه الغنم عليه السلام في التوب المعصية في التوب  
 المعصية اسوأ خطا من التوب الذي اسرى بما استمرام <sup>له</sup> قالوا افضل الباع  
 لها المتاجيد وهذا ما ذكره ابو الغنائم الحسني رحمه الله تعالى في كتابه التمام للصحيحين محمد بن  
 رواه عن ابيه الغنم عليهم السلام في الوجه فيه ان المتاجيد افضل الباع وحديثنا كذا في الصلوة  
 فيها افضل يدل على ذلك ما روي من قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا  
 اخيركم بما محلي الله به الخطايا ويرفع به البزيمات الشجاع الوضي على المكاره وكبر للطلا  
 المتاجيد واستطاز الصلوة بعد الصلوة وايضا لاختلاف المكتوبات والمتاجيد اصل  
 منها في البيوت فكذلك النوافل والمغني عنها فغلبت مواضع حقا لعادات واما ما  
 روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم من ان الوافل والبيوت افضل باها من له  
 على ان العرض به للاختلاف ليكون اسلم من الزنا <sup>له</sup> قالوا لا يجلو في ثوب من البقاع  
 لان يكون نقيتا من الاثام وقد صرح به في الاحكام حين صنع من الصلوة والجماع ما فيه  
 من الصبر ومنها في البيع والكتائب بين تار المشركين والوجه في ذلك لاختلاف وان  
 المصلي عليه مكان يكون مثل المصلي فيه لم كل ما اوجب طهاره التور المصلي فيه  
 او حيا بجلي عليه فاذا ثبت ذلك وثبت وجوب طهاره التور والصلوة ما سسه  
 من بعد ثبت وجوب طهاره ما يجل عليه واشد الغنم عليه السلام على ذلك بوجه تعالى  
 وظهر من المطايف والاعمال والركع النجى <sup>له</sup> على ذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم

طهاره

امر

الحسين





اد لا سبيل المستتر بعضها وروى ابن شجب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى  
 عليه واله وسلم كل شيء استقل من شدة الى ركبة عورة وذكر ذلك ابو بكر الخطابي في كتابه  
 ودل ذلك على ان الشدة ليست من العورة ودل على ان الركبة من العورة لوجهين احدهما  
 انه صلى الله عليه واله وسلم لو قال كل شيء استقل من شدة عورة دل ذلك على ان  
 جميع ما تحت الشدة عورة فلما قال الى الركبة دل ذلك على ان ما عداها ليس من العورة  
 والثاني ان الحديث قد يدخل في المحذور وقد لا يدخل في كمال الامر بختم  
 وجهه بحلمة لخطر على الاماظة ان الخطر اقوى من الاماظة مسلمة والاماظة  
 انما هي من شدة جميع اعضاها بخلاف الوجه قال القسمة عليه السلام لا بأس بالامامة  
 ان تصلي بغير حمار قال يحيى بن الحسين عليه السلام ويحرم المراه ان تصلي في ركبة  
 واحد غامر لراستها وجسدها اذا لم يجد حمارا بدله ذلك على انه يرى ان جميع اعضاها  
 عورة واستثنى الوجه لانه قال في الاحكام في كتابه النكاح ولا بأس ان ينظر  
 الرجل من المراه التي يريد ان يتزوجها الى ما ليس بعورة منها فليست من وجهها فدل  
 ذلك على ان الوجه ليس من العورة عقده قال ابو العباس الحسي رحمه الله والنصوص  
 كلها عندنا على ان الوجه ليس من العورة غير الوجه والكف والقدمين ويكره ان يخرج قول  
 يحيى عليه السلام وكان الظاهر ما ذكرنا على ان ليس عليه السلام قال في كتابه  
 لا يخرج من حماره ما يحقر به صلت واحترمت بوقت احدها اسررت سرها  
 وقدمها فدل على ان القدمين عورة من العورة وهو لما حوده والذي يدل على  
 ذلك ما رواه ابو العباس عليه السلام في شرح الاحكام برفعه الى ام سلمة رضي الله عنها  
 انها سألت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انصلي المراه في درع وخمار ليس  
 عليها ارا قال نعم اذا حمرت لفرع والقدمين فدل ذلك على وجوب شدة  
 القدمين وقوله صلى الله عليه واله وسلم لا تقبل الله صلوة كذا بغير الحمار بدله على  
 شدة الشدة وروى ايضا عن ام سلمة رضي الله عنها انها قالت لرسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم اذا مراه اقبل ديلي في الصلوة فامرها باطالته شيئا فدل ذلك  
 ايضا على وجوب ستر القدمين فاما الوجه فلا خلاف في انه ليس من العورة  
 لا ترا ان المحرم على كشفه والمسلمون قد اجمعوا على ان من اراد ان يزوج  
 ما مراه جاز له النظر في وجهها وكذا ذكره في السجادة عليها قال اما الكف  
 فلا احتياط من كشفه من استأجليم السلام نصا واجاب سرها وليس بعد ان يكون  
 حكما تحكم الوجه وقد قيل في بعض قوله تعالى لا ما ظهر منها الكحل والحجاب  
 دل ذلك على ان الكف ليس له الوجه واما ما يرا عضا المراه فلا حلا فيهما



مسلم قال في الرجل ان شتره بين يديه ومثابه وظهره وحذيره والصلوة ولا  
 بات بالصلوة والثوب لو اخذ اذ كان صفحا وشتر جميع ما عسى سره للرجال والنساء  
 وكل ذلك منصوص عليه في الاحكام والوجه ما قدمنا ذكره من قول النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم من صلى واليا بطنه برسه وقوله صلى الله عليه وسلم من صلى ولم يرد ولم يرد وقوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم من صلى لم يرد من صلى لم يرد من صلى لم يرد من صلى لم يرد من صلى لم يرد  
 فدل قوله وليلبس ثوبيه وليرد وليرد على انه شتر سر ما ذكره عن علم السلام  
 واحريا او بكر حد ثنا الطحاوي حد ثنا عبد الرحمن بن عيسى الحد مشق حد ثنا ابو نعم حد ما فطر  
 بن حليفه عن شريح بن جليل بن شريح حد ثنا احبابه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول  
 اذا انتزع الثوب اعطه على ثافتهك ما اذا ضاق واربره ثم مثل ذلك في ثوبه ايضا على ان  
 شتر ما ذكرنا من شتر في ثوبه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال  
 اذا صلى احدكم في ثوبه فليجعل ثوبه ثوبا مستورا قال في لاهور للرجل الصلوة  
 في ثوبه المستور والفر لا ان يكون ما شواها عاليا عليها وكذلك الثوب المستور المستور  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام وقال في المنتقى يجوز اذا كان نصفه حريرا ونصفه قطنيا  
 ووجه كراهه ذلك ما ورد من النهي في الاثار للرجال عن لبسه والماست كراهه الصلوة  
 فيه وشهد في المنتقى وقال لا يجوز الصلوة فيه فاما اذا لم يكن حريرا احتضا فانه لم يكرهه  
 لما ورد من الاثار في اجاره الديبر منه كالعلم ونحوه وما نقله عن المعابة وما هل هل  
 النبي صلى الله عليه وسلم من لبس الحر وكذلك الثوب المشيع صعا كراهه لما ورد من النهي عن لبسه  
 للرجال وسند كراهه الاضمار في لبسها وبيدها ونحوه ما عدا ما عدا منها في كراهه لبسها  
 ان شاء الله تعالى في مسند قال وتكره الصلوة في جلود الحر وقال في الاحكام واكره  
 الصلوة في الحر لا في الاخرى ما هو ولا ما ذكره دوابه ولا ما امانه تعالىه واحاف ان تكون  
 محسوسا بجلودها والهيئة وقال في المنتقى ولا احل الصلوة في الحر لا في الاخرى ما هو ولا ما ذكره  
 ميتة فدل هذا الكلام على ان المراد جلود الحر دون وبره ان قد نص هو والعسم علمهما  
 السلام على طهارته شتر الميتة وضو فيها وبرها اذا غسل ووجه كراهه ما ذكرنا  
 من انه لا يامان ان يكون ميتة وقد بينا انها بعد ان جلود الميتة لا يظهر بالبرء فان قيل  
 فيلزمكم هذا في كل جلود لم تغسل فيه انه نجس مذك وهذا يوجب ترك الصلوة  
 في جميع الجلود التي لم تغسل فيها قبل له هذا لبس بواجب ان الاصل في  
 الخلود التي بها يتبرأ المستلوت ويكون في بلد لا سلام انها جلود المدكا فيكون الحكم  
 في الخلود وليس كذلك في الخلود لانه لم يجهت ان اصلها يكون في بلد  
 لا سلام فاما ما ورد في ثوبه فانه كان وثرا لم يمتد وقد لنا فيما مضى على  
 ولهم بحسب ما روي به طهر ثوبه كواحد من ثوبه من ثوبه يكون الصلوة في بلد لا سلام

في ثوبه



فهو نجس نجس بطهر الماء يوش والمضى عليه من قبله وكثيره وقد نص الفقهاء على  
 عايشه التي في سائر النسخ ودر كلام يحيى عليه السلام في المحرم على عايشه الذي  
 بقول من اسعص طهر من سبل الدمل الى الرعاى او الى ان المخرج او المردى او الدود  
 او ما اتيه ذلك انما منه الطهر من اوله فاصح كلامه الاسد اسطهر موضع  
 على ان يصريح بان ينفذ الطهارة والاحكام التي تنص على نجس لانه لا منزهة من اهل  
 ينفذ الطهارة وانه غير نجس وهم طاهر من اهل ما به او حذر الله بزيادته بعض الطهارة  
 وانه نجس **والذي** يدلى على نجاسته التي ما في من المستسخر عازر بن اسير قال  
 من ربي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وانا استقي نأقي فاصحى فاصحى فاصحى  
 اغسل ثوب فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما حاتمك ودمع عسل الامر له  
 الكا التي وشرى نك واخره اما تغسل ثوبك من البول والغائط والمي وهو الماء العذب والدم  
 والقي ففضل صلى الله عليه واله وسلم من اجل ان يغسل الثوب منه ومن كذا وان  
 ثبت ان المي ما كان يغسل منه الثوب ثبت انه نجس **وروي** عن عائشة قالت  
 قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا رايت المي يابساً خفيه فان كان رطبا فاعسله  
 ولا تريا لغسل يقتضي احابه وهذا ان الحد يثاب ذكره في بعض النسخ في شترقه باسنادها  
 فان قيل قوله صلى الله عليه واله وسلم خفيه يدلى على انه غير نجس او العكس  
 فيه على الحد كرم قلنا قد سانه بحسن بقوله اعسله وقوله اذا كان يابساً خفيه معاه  
 خفيه مع الغسل لانه اذا كان يابساً اصاب الى الخش مع الغسل لروى فكانه صلى الله عليه  
 واله وسلم قال ان كان يابساً خفيه وان كان رطبا فاقطري به على الغسل وتركه مطه  
 الغسل مع ذلك معولا على ما منه عليه وربما تغلوا لماله لنا ما روي عن ابن عباس عن النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم انه قيل عن المي بصل الثوب فقال امطه عندك باذخره انا هو  
 مخاط او يضاق فلا دليل لهم فيه بل فيه دليل لنا من وجه وهو انه صلى الله عليه واله وسلم  
 لما امرنا ما طهنته من نجاسته ليل ما طه ما ليس بحسن في امره صلى الله عليه واله وسلم  
 يقتضي الاحتباب وقوله ما خثره وقد ها الا في اما طه جميعه ومن ما طه نجسه لا كذا ما طه  
 وقوله مخاط او يضاق اراد في لزوجه وضيقه بالثوب وانه يحل لارائه معاجه  
 قلنا الحد يشهد قد قيل فيه انه صغف وقد قيل فيه انه موقوف على امر عام وهو ان على  
 ذلك انه ما يجرى على نجاسته في المخرج الامع احرم لعايشه ولو وجب كونه طاهرا في  
 لاهل لعايشه نجس بحريه نجاسته **وفيل** عترض هذا الدليل  
 بقوله تعالى من بين فريش ودم لثنا جالس فقالوا ان الله ان الله يخرج من  
 من فريش ودم وها احسان **فيلهم** ذلك فلفظ ذلك لا يمنع ان يكون من الدم ومنه

ح

حابل ولا يبدل على انه لا حابل بينهما على ان ذلك لو ثبت في الدين لم بدلت على لا انا  
 بدلت على كحاشته ما عري عري الحاشته عقلا ففسد قولنا ادا بين خلافه في موضع من  
 المواضع وما يبدل على كحاشته عري الحاشته عقلا ففسد قولنا ادا بين خلافه في موضع من  
 فوجيل ن يكون عيشا قسا على الولد والغايط وان شئنا علناه بان نقول انه  
 خارج من استيبلين ويكر ان يقاس على المذي بخله انه خارج من الذكر للشهر ويمكن  
 ان يقاس على دم الحصى بخله ان خرج وجهه من جيل غسل وان واشوم على اللسان بخله انه خارج  
 من الجسد تلك لم تكمه في طهارتها كالتوضوء عن مستلم في الحوض سائر الجرحه لا يثبت  
 لانها ما اريد بالوجه او بما خلق من المني فاما ينظر المني فلا ينسج منه على ان الخلق اوصف  
 فقلنا اوليها طاهره وان لم يبدل كذا شبه منه بالدين فاما ما استدل به بعض  
 نقالي ولقد كثر من ياتي بدم اسليه فقال تكريمهم بعضهم بمخلوقون من طاهر بعد  
 انجد لان ذلك لا يفرق منه على وجه من الوجهه ومقتناه كرمناهم بالتكليف وانما كثر من  
 الثواب العظيم وما سمعهم من الاحوال التي لم تميز لغرضهم من العورات وما عري لهم  
 من شايء الخبيث ناسف وغرها على انه لا فصل بينهم وبين من استدل بحاشته المني  
 بقوله تعالى لم خلقكم من نساءهم وليس كانا لكم برقيقين الطهارة فلا هاهنا بعضي  
 المتجيبين وان قيل يزوي عن غايته انها اضافت بجزء فاعطى قطبها فاحسب بها  
 فغسلها ثم ردها فقلت قد غسلا عليها ثوبا لثابتا فقلت افرك المني من ثوبك رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا يزوي على ذلك قد ركب على ان طاهره غسل له لا مسح ان يكون غايته  
 انكرت غسل العطفه كلها وتركها لا فتنها على غسل موضع المني عما انكرت ذلك في  
 غسل العطفه كلها خاصه لغير العابد فيها انها لا يغسل فيها وانها تكون للزوم فيها  
 وما تكون خاصا للنموس لا يواضع الاشياء المشقه لان القاءه كالحار به بركه يجوز  
 ان يكون في لها كنت اقول من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزوي على ذلك ارجو  
 به من ثوبه الحاري عري العطفه على انه محقق ان تكون ارادت انها كانت بركه من العبد  
 وفي لها لا يزوي على ذلك اي على موضع الحاشه وعلى هذه التاويل يجوز ان يكون انكارها  
 لغسل جميعها من غير ذلك بطل على وجه ما قد منا للتاويل **ها خيرنا به**  
 ابو بكر حدثنا الطحاوي حدثنا ابو سفيان عن عطاء بن رباح عن عبد الله بن مسعود عن  
 الفضل بن عمر عن عروة بن مسعود عن سليمان بن يسار عن غايته رضي الله عنها قال **كاعسل**  
 المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخرج الى الصلوة وارجع  
 المني ثوبه فان انها كانت تغسله من الثوب الذي كان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يغسل فيه وبوركه من الثوب الذي كان يغسل فيه وفيه





وليس العام بركا يدل عليه وليس بركا سوا العزوة الذي دل عليه مكانت هذه الوجوه كلها له  
 على ان فرض شتر العزوة او كعدم فرض الغنام فاذا ائتمن كذا في ما اختاره حتى يحسن  
 عليه السلام من الصلوة قاعد للعبان هـ وليس لاخذ ان يقول ان العزبان فادري انما  
 قاعد عن شتر العزوة وليس له ان بركا العام لعمه عن عمره ما قد سماه لا بد له  
 من ترك اخذها لصاحبه بوجه دكي انه اذا اخذ عكسه شتر عوزته متلا مكنه اذ قام  
 فان قيل لا يخفى ان تركه ثلاث مرات في الغنام والركوع والنجس لغرض واحد  
 الذي هو شتر العزوة فيلزم ان يكون بينا ان شتر العزوة ادرك في كل حال من هذه  
 الغزبان اي ذكرتها لانه ان شتر العزوة ما اخذ عليه وجميع الصلوات بل في عاظمها  
 وليس كذلك القيام ولا الركوع ولا السجود وكل ما اخذ من هذه الغزبان وترك الى بدل  
 وليس كذلك شتر العزوة فان كان يترك منها **مسألة** قال **والرأى**  
 في الما يفتي في بيان ان كل ما كثر او قل ان كان سيرا يرمى وكل ذلك الركوع  
 والسجود وان كانت الغزبان جماعة كما اذا اخذهم ان يرمي فخذ الامام منهم واصطف القليل  
 ثم يرمي ويباركه وكذلك يفعل في الوقوف في الما ان اراد اخذهم ان يرمي او كان  
 الما اضافيا لاسر عوزاتهم وان كان كثر ايسرهما بعد الامام وكل ذلك مخصوص  
 عليه **والاحكام والوجه** ما ذكرناه من قوله الواقفة اذا لم يجد لانه لا يمكن  
 الامام ان يكونا فتبيله شبل للعليل انه كل بقدر علمه ركن لركا للصلوة تركه الى ما  
 يمكن كتحقق من حضور سحر من العام انه يفتي فاعلم او من غير الركوع والسجود او ما وكذا  
 الواقفة **الماء والوجه** وفي الامام وسط المؤمنين هو ان ذلك اسهل لقوله وان بعد  
 من يقع عليها نصر وقد سماه شتر العزوة او كعدم القيام والصلوة وكذا العزبان  
 يكون مراعاه او كعدم مراعاه الموقف على انه قد ورد عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 ان المرأة اذا اتمت النساء ففتت وسطهن وركبتي على صفة ما ذهبنا اليه في العزبان  
 العزبان في النساء ذكرناه اذ منع من وقوع ايضار الما معات على موضع لعمه وهذا هو الوجه  
 في موقوف الامام العزبان في الما اذا كان صفا فينا فاما اذا كان كثر اسر العزوة بعد الامام  
 لغير الما لا يضره ان يركب عوزته ولا عوزة في غير الموقف **مسألة** قال **والرأى**  
 المصلي ان يصح حجبته على الخشيش او على ما استلزامه من ركعة السجود على السجود والصلوة  
 ان يبدعوا العزوة الذي ذكره وهذا مقتضى عليه في الاحكام وذكره ايضا في المحجب  
 واكثره حتى قال في الاحكام لعلو على اللود وبسط السجود او بزر **والوجه**  
 في ذلك قد يزد من عمن اياه عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم جعل لي الارض مسجدا وتربا طهورا واسى للاسنان ان يسجد

في المسجود

ويعني

ويعني



ويفضل على ما جعله الله متحدا من الارض ولا حلاوان ما انبتت الارض في هذا الباب حكمه

حكم الارض فانه كما قال او على ما انبتت الارض فاذا ثبت ان ذلك مسود كونه  
العدول عنه الى المتوج واللبود اذا لم يكن ضروره لانه قد روي عن النبي صلى الله عليه  
لغيره مسوده قال ويكره الضلوع على البسط الى عليها ما شئت من الحيوان وهذا  
منقول عليه في المختار الوجه في كبر ما ذكرناه في باب استقبال القبلة من الاخبار والوجه  
الذي صلى الله عليه واله وسلم **باب في فضل الصلوه**  
قال في المختار معنى من اراد الصلوه ان يروي قبل التوجه لها  
وان لم يفعل كانت اليه المصداحه محرمه وكان ذلك مقترجا باعابها وحكا ان  
العنا شر الخسري رضي الله عنه من القسم عليه السلام قال يجب ان ينوبها قبل تقوم  
اليها قال يجب عليه السلام في المختار اخلافاً في انه من ترك التكبير الاول ان صلواته  
باطله وقال ايضا فيه من سنها عن التكبير كله فصلاته باطله ومن شئ يقض التكبير  
تجدد التوجه في الاشكال ان يتأخر التكبيرات غير واجب فادى الوجوب عن التكبير  
**باب واعلم** انه لا خلاف في الصلوه ولا فيها عباده مفقوده في نفسها ومع  
هل وجهه مختلف فلا بد فيها من اليه وقد شئت جئنا هذا الباب في مسئلة التوجه والقبلة  
والخلاف لانتزاعها من قول الله تعالى ان تكون على طئه للتكبير وميم من اجاز ان يكون  
منقده عليها والى ليل على جواز تعدد جهات الصلوه صلى الله عليه واله وسلم لا خلاف  
في النيات وانما لكل امرئ ما نوى فاقصاها عن الجحش من ان اليه والموى هو ودعا حراما  
مضى تقدر من اليه او تأخرت او قاربت الا ما منع الديل من جهات الصلوه لم يختلف  
الناس ان تقديم نية على فته جائز فكذلك جعلت يكون نية الصلوه لا يجرى لها حد  
مما عبادته ذاتها بخلافه ان يكون بعد نية على اولها مثل اقتراها فاما التكبير  
الاول فلا خلاف وانما فرض في ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم  
عزها التكبير وتقبلها التسليم لانه بها ينو صل الى القبلة وان يكون قرنا كما عظماءه  
وشتر العززه وتقبل الناس واللفظ به واحتمل ان لا تلزم سعة بقول العاقل الله اكبر  
والظاهر من قول النبي صلى الله عليه واله وسلم ان الصلوه لا بد من دعاء لانه قال في الاحكام في باب  
الافتتاح حاكيا عن الله عز وجل ثم امره ان يكبر ويقتنع الصلوه بالتكبير فقال سبحانه  
وكبره تكبيرا وهو من يقول الحق لله اكبر الامرا انه يفضل في الشريعة واللغة والعرف  
بين التكبير والتسليم ان كان التسليم من جهة المعنى تكبيرا قال في ذلك وقال  
الذي صلى الله عليه واله وسلم عزها التكبير اقضي ظاهره الله اكبر وعلى الله هو الحق

في الصلوة

من حكمكم الذي صلى الله عليه وآله وسلم وفعل من بعده من الصلوة والاسماع قد قال صلى  
عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموه في كتابي على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم تدركوا  
الروح لا يمانون أهل واجيب وهو قوله تعالى على الصلوة في وجهه ما حكاه ابن عباس  
الحسين رحمه الله تعالى عن أحمد بن يحيى عليه السلام هو أنه مفتش على قولنا الله أكبر معني أنه  
تعظيم لله تعالى وإن شأين ما ذكرنا هو إيجاب قولنا الله أكبر وليس فيه عجز عن  
يقوم مقامه بنوب منابه مستلزمه قالوا من قرأها قرأه فاعه البكتا وبكت  
أيات مقامه وأخره نقر على ذلك في الحكم فقال له باراد جولة الصلوة من أربع  
الصلوة وحكيه عليه أن يقول فاعه الكتاب وما يسر معها من السورة وما  
في المسح من قرأ فاعه الكتاب وحدها نطلب صلوة حتى يقرأ مقامه لا يمان  
وقلتنا مره وأخره لأنه قال في الحكم من لم يقرأ فاعه الكتاب في الصلوة بطل  
صلوته وإن قرأها في ركعة أو ركعتين كانت صلوته تامة **والأصل فيه**  
**الحديث الذي يشكك به في الاحتجاج به** رواه أحمد بن  
مسور عن جابر عن أنس قال حدثنا أبو بكر عن أنس بن مالك عن أبي  
عبيد بن جراح عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معاج  
الصلوة الطهورية وخبرها التكبير وحملها الشدق ولا يركع صلوة لا يرى فيها فاعه  
الكتاب وقرآن معهما وفي في لا صلوة إلا معاجه الكتاب وشي معهما وفي بعض  
وسوره من القرآن وهو في مسجد الحديث رضي الله عنه قال في رواية أن نرا معاجه لكتاب  
وما تيسر ولا ييسر لشدان يقول لا صلوة إلا معاجه الكتاب هو الشيخ الكاكي ولا خلاف بين  
موضع للغة والمنق ما بيننا وله لا يفي على هذا أن يكون خطأ من الخلف بوجيل لم يقرأ  
فأعجه الكتاب وقرأنا معهما فلا صلوة بحجبه ولا كماله فإن قيل إن لغيره لا يفي  
له لا نعلم تخاضه وإن لم يقرأها ما ذكرنا في قوله له لستنا نصلوا اسم الصلوة نطلق  
على ما ذكرنا ثم لا على وجه المحار ليل اسم الصلوة لا بيننا **والأصل** صلى الله عليه وآله وسلم  
يقرا فيها ما ذكرنا فلا سما صلوة على إطلاق هذا الذي عنتاره في جميع الاسماء المشهورة  
فإن قيل فقد قال الله تعالى فاعه الكتاب وقرأنا معهما من القرآن من رواه في العبادات  
فتباد ما عليه قيل له لا يمانه مبيته كما لا يمانا معه على ما رواه عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لأنه خاص ومن ذهبنا بنا العام على الخاص فإن قيل هذا لا يمان  
يكون من بنا العام على الخاص بل يمان يكون سما ليل لايه نقضي التخييل في العبادات والخبر  
يتقضي المنع من التخييل ونقص الرجوع في فاعه الكتاب قيل له ليس الأمر على  
ذلك لغير الحديث أوجب قرأه فاعه الكتاب وحكم الخبر بعد ما قام له الأساس بخبر

بجاءه بل الخبر  
وهو  
المراد

اصلة  
في رواية أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا معي في هذا البيت  
في رواية أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوا معي في هذا البيت

بجاءه

بعد ما فعله وليس يجب ان يكون فيه سبع بل عاشر يكون على ما قلنا حتى يكون بعد  
 الحزب والايه اسرا و فاتحه الكتاب وما يتبع من القرآن **وهو السؤال**  
 اما يتوجه على من يقول ان قراه فاتحه الكتاب فرض دون ما عدلها فاما هو فمردود  
 انه لا يرد من غيرها مع ما من القرآن والسؤال شاقط غنا ونقص نزلت هذا السؤال على  
 وجه يكون دليلا على من زعم ان الفرض هو قراه فاتحه الكتاب دون ما عدلها  
 بان نقول قد ثبت ان الله تعالى لم ينادك بحزبها فيها بقوله تعالى يا ايها الناس  
 منه والزمنا على الشان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قراه فاتحه الكتاب ولا يكون  
 ان يكون الفرض المعين هو الفرض المحيى فيه لان بقدره كذا ان نقول اهو وامامنا  
 من القرآن وهو فاتحه الكتاب وهذا خلف من الكلام الاسرا انه لا يصح ان نقول العادل  
 كذا اخره ولكن سب وهو مرد وما يصح ان يقول لق من ثبت وزيد وان ثبت ذلك  
 حري تغد بزايده والخبر حري ان نقول اقرا وما يتبعه قرا و فاتحه الكتاب بمسحها ما حله  
 الكتاب مع غيره مما من القرآن فان قيل لو كان ما عدلها فرضا لم يمسح فيها الخبير  
 بل يقرأ فاتحه الكتاب مع غيره مما من القرآن قيل له هذا فاسد لانه لا يمسح الا في الفرض  
 بل ان كان كذا في الفرض غير غيرها وكما في ميثاق مقدمه عليه ليزل لواجب غير من الاطعام  
 والكسوة والعقود والمخيم فرضه الصام فكذلك العصر فيما قبل فاتحه الكتاب لا يخرج من ان  
 يكون فرضا فان قيل فلم قلتم ان تكرير القران غير واجب في كل ركعة **مسألة**  
 ليزلايه والخبر وجبا قراه مرة واحدة الاسرا الى قوله تعالى قرا وما يتبعه من القرآن  
 صلى الله عليه واله وسلم لا صلوة الا بها فاتحه الكتاب وقوله لا صلوة الا بها  
 فاتحه الكتاب وقوله كل صلوة لا يترا فيها فاتحه الكتاب هي جواز في قراها كذا في  
 والخبر يكون خرج من عهد الخبر ومن قبل غيرها مع ما من القرآن امسح بها الا انه فان  
 ان الفرض من ذلك منه والخبر وان يستدل **بشيء** عليه السلام على ذلك بان قال  
 انه تم الصلوة بيما واجلها دون اجزاها فالواجب ان يحصل القران وحملها دون اجزاها  
 معصية الظاهر ان الذي ذكرنا من الكتاب والسنة **قال** وكل ركعة على طريقتين لا تسرا  
 صلوة فلا محالة تكون قراه لا صلوة الا بها فاتحه الكتاب وكل صلوة لا تسرا فيها فاتحه الكتاب  
 في جواز من جها قراها في كل ركعة على ان القران حقيقة على شايين الاول كذا في خبر  
 الافتتاح والشهادة الاخيرة والتسليم في ايها لا تكرير فرضها كما لا تكرير فرضها  
 بل اذ كان **وهما يدل على ذلك** ايضا انه لا خلا فكان من ذلك لا ما ركبنا  
 فقد ادركا ركعة فلو كانت القران فرضا في جميع الركعات لكان المبدرك غير ذلك  
 للركعة اذ المبدرك القران فبان ان سئلها قيل تكبيرة الركوي وقيا عليها

**فان قيل** فانه لم يلحق القيام مع انه حد ترك للركعة وهذا لا بد لعل في القيام غير  
فرض فيكون قد حصل لها القيام ولهذا لا يجيب سقوط فرضه والمتفق عنده  
عليه السلام على ما نرى عليه في الاحكام ان نقل فائحة الكتاب سورة تامة لان في  
بعض الاخبار لا صلح الا بقائه الكتاب وسوره وقال **=====** والمسلمان وراعي  
فائحة الكتاب ثلاث ايات اجزا لا فائحتها على اصغر السور **=====** ومن  
فرضها القيام والركوع والتسبيح وقال **=====** في الاحكام يصل العبد على ما يمكنه  
ان امكنه قايما فقايمتا ومنع القايمة ان يام بالقاعد فثبت على التكبير ومنه ان  
وقال **=====** في الاحكام ومن ترك ركعا من ركعاته لم يركع الركعة لغيره لصلو ركوع ونحو  
فلم يتركها الركوع فقد فاته الركعة فثبت على فرضها وذلك اجماع على اختلافه وقد  
قال الله تعالى وقوموا لله قانتين وقال **=====** ومن جعل ما اذ كنت منهم فليس لهم العلم  
وقال **=====** ومن جعل ما اذ ين منوا او ختموا الى الصلوة ركعتا واسجدوا وايقظوا  
**=====** قال القم عليه السلام ومن فرضها السجدة الذي يجزئ المسلم  
عقبيه والسلم وترك شيئا من مقتضاها **اما وجوب التشهد** فهو  
منصوص عليه في مسند عبد الله بن الحسن عن جده القم عليه السلام وذكر ذلك  
وجوب السلم وقد نرى على عليه السلام في الحديث على وجه السلم والبدليل  
عنه **التشهد** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه فاودعوا الصلوة على النبي صلى الله  
عليه واله وسلم ولا خلاف في انها لا تكون في غير الصلوة فاذا اوجبت في الصلوة ولا خلاف  
اوجبت في الصلوة الا اوجب التشهد فاذا ثبت وجوبها ثبت وجوب التشهد فان قوله  
تعالى وتسلموا على النبي صلى الله عليه وسلم وادعوا اليه وهو السلم بدو التشهد  
ليس كل من قال بوجوب السلم قال بوجوب التشهد **يل** على ذلك  
اخبرنا ابو بكر المقرئ حديثا الطحاوي حديثا ابن ابي داود حديثا المعدي حديثا ابن  
مجنش حديثا عن ابي حمزة عن ابي بصير عن عبد الله بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ثلاثة اشهاد قال **الصلوة** الا لا تشهدوا ايضا فاننا وجدنا المخلصين ركبا من  
الركعات لصلوة هيئت غير مختصة بالعبادة في ذات يكون فيه ذكر مغز وضد سلم  
القيام هو كذا هذه الغلة ان المسان الوصل لعبادة لا يكون ان يكون فيها  
ذكر مغز وضد وهو الركوع والسجود ويمكن ان يعاش التشهد على المعناه بعله انه ذكر مع  
في الركوع والركوع في ذات يكون وجوبه ما هو فرض واجبا ان يكون حدها العباد  
حدها الحسن بن علي القرابي حديثا استغفر الله عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن محمد بن الحسن

دليل السجدة  
والسليم

ابو حمزة الثمالی عن ابي بصير عن عبد الله بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ثلاثة اشهاد قال **الصلوة** الا لا تشهدوا ايضا فاننا وجدنا المخلصين ركبا من  
الركعات لصلوة هيئت غير مختصة بالعبادة في ذات يكون فيه ذكر مغز وضد سلم  
القيام هو كذا هذه الغلة ان المسان الوصل لعبادة لا يكون ان يكون فيها  
ذكر مغز وضد وهو الركوع والسجود ويمكن ان يعاش التشهد على المعناه بعله انه ذكر مع  
في الركوع والركوع في ذات يكون وجوبه ما هو فرض واجبا ان يكون حدها العباد  
حدها الحسن بن علي القرابي حديثا استغفر الله عن عبد الله بن محمد بن عيسى عن محمد بن الحسن

عن

عن علي عليه السلام قال **قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** مفتاح الصلوة الطهارة  
والخبر بها التكبير واقتلاها السلم **وروي** وعنه ما التمس وعملها السلم فعوله  
صلى الله عليه وآله وسلم وعملها السلم لا يغني عن ان يكون له ان يحل من الصلوة لا  
يكون له الا السلم او ارا ان يحل الصلوة لا يكون له الا السلم لا يكون له من الصلوة  
من سبق الحديث او تعدل القطع فلم يبق الا ان يكون المراد ان يحل الصلوة لا يكون له  
بالسلم فثبت فرض السلم **فان قيل** روي عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم انه قال **قال** اذا رفعته اشك من آخر سجدة وقدرت فقدمت صلواتك قبل  
له وقدرت روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا رفعته اشك من آخر سجدة قد  
تصلوا بكم من غير ذكر التعقيب وروي ايضا عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا  
رفع المصل راسه من آخر صلوة وقضا شهادته لم يحدث بعد صلوة ولا يعود لها وفي  
هذا الحديث الشاهد **واحيى** بن ابي بكر المروزي حدثنا العلاء بن رزق عن ابي بصير  
وابو عسان واللفظ لا يخرج عن هذا **وروي** عن الحسن بن الحسن عن ابي بصير  
قال اجده عليه بيدي محمد بن ابي عبد الله اخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اخذ بيده وعنه الشاهد **وقال** اذا فادى ذلك وقضيت هذا فقد رقت صلواتك ان سلمت روي  
فقم وان شئت ان تقعد فافتقد هذه الاخبار على ما رقتا حلفت **وروي** الحسن بن  
هلال بن ابي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد ما لم يقرأه التمام اذ حال ان يكون التمام  
عليه وآله وسلم يقول مرة اذا رقت لا شك من آخر السجدة وقدرت فقدمت صلواتك  
الوجه الذي قلنا انه ان لم يحل لا يتر فيه على المأزبه ما في الخبر والذين في هذا  
المراد بها مع السلم بل لا بد التي قد منها ما وروى هذا التنا ويل انه لا خلاف في ان الشاهد  
وان تركه مكره ولا يخرج ان يقول صلى الله عليه وآله وسلم ان شك فامعلا المكره  
وان طيبك فلا تقبل فيها **وقال** اذا مضى الشاهد والسلم فان سبقت فاقعد وان  
فقم وايضا فقد بينا ان مقالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصلوة على الخوف  
لانه بيان لمحل واجب **وقد قال** ايضا صلى الله عليه وآله وسلم صلى كما لا يتم في اصل  
وقد ثبت انه كان يشهد وحل الصلوة بالسلم فثبت وجوبها وايضا فقد ثبت ان الصلوة لا  
تلاها المستنوب فيه وهو التكرار وكذا ان الصلوة لا يجزئ الا بالمتنون منه وهو السلم  
والمعنى انه اخذ بطريق الصلوة فاما وجوب التكرار لكل ما يفسد الصلوة فهو التكرار على  
من يحلج الى جنبه اذ الغاية منه دلاله عليه **هسس** **قال** روي في الصلوة  
ان يتنقل القبلة وان يتنقل بالله من المشطاد ان يحرم به يقول **وحديث** روي في الصلوة  
السجرات ولا تنقض حقيقا مثلاً واما انما من المشركين ان يصلوا ويحسبوا ما في الله رب  
العالمين لا يشرك له وبذلك امرت وانا من المسلمين **ثم يقول** الحمد لله الذي لم يهدونا لهذا ولم

روى ابن مسعود

فكره شركه والمكروه ولم يكرهه ولا من ذلك ثم يكبر ثم يقول اللهم اكبره وكل من مضى من علمه  
في الاحكام ونصرا لقسم عليه السلام ومسايل النبي وتشي على الاساح الما وعليه  
نصحي عليه السلام في الحق واما الاستغفار والتكبير فاما فريضة وقدمها الكلام فيهما  
وقولنا مستحقين في حق الله تعالى ولافتتاحه **واجبه** في تقديم الحق لله تعالى  
يقول فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ومقتضاه ان يردت قراءة القرآن كقوله  
ادقم الى الصلوة فاعتلوا وحي حكم والمرا بيه اذ لم لقنم الى الصلوة واعتلوا على الصلوة  
تعدو الاقادة واختار يحيى عليه السلام الاساح ما هو من القرآن للوجه الذي يدرك من بعد  
تقديم الاستغادة واختار ان يقول **وحى** الذي فطر السموات والارض الى قوله وانا  
من المسلمين لما ورد فيه من الاثر احسن ان يكون المولى حدثنا الطحاوي عن عبد الله بن عمر  
حدثنا يحيى بن حسان حدثنا عبد العزيز بن ابي سلمة الماحضون عن عمار عن ابي عبد الله  
بن ابي ذر عن علي بن ابي حمزة عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان اذا صلى الصلوة  
قال **وحى** وحى الذي فطر السموات والارض الى قوله وانا من المسلمين وانا  
محمد بن قيس المعاش حدثنا الناصر عليه السلام عن محمد بن مفضل عن حدثنا احمد بن عيسى عن حسين  
عن ابي جابر عن زرير بن علي عليه السلام عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
انه اكبر وحى وحى الذي فطر السموات والارض عالم الغيب السهاده جساما مشاهدا  
وما انا الا المشرى الى قوله وانا من المسلمين فان قيل فقد ورد الخبر بعجز  
الوجه عليه السلام والثاني انه من قوله والثالث انه من لفظ القرآن والراجح  
انه مشاكلي الجاهل واما ما له اختار للافتتاح الثاني وهو الحمد لله الذي لم يمدد ولا يؤله  
والله لذلك فلان الكتاب منه عليه السلام الى قوله تعالى حين علم نبيه صلوات الله عليه  
ولا يحضر بعبادة تلك ولا تخاف بها واسم بيزدك بسبيل الله لئلا يكون له بعدا في اخره  
ولم يكرهه ولي من ذلك لم قاله وكبره تكبيرا واختار ان يكون المكبر عليه  
ليكون هو افتتح الفقرة ومطابقا له واختار ان يكون الاساح قبل التكبير لكون  
ما قبل التكبير الذي هو فريضة القرآن الذي هو فريضة ولهذا قال في عمل ذكر الامام صاحبنا  
انه يجتمع منه ثم يقوم ويسدي الصلوة لمبدأ يكون وقع بين فريضة التكبير وفريضة  
القرآن ما ليس من فريضة روي ابو بكر الخزاز في المسح عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
قال **ادقم** الى الصلوة فارفع يديك وكبر واقرأ ما بدا لك فما قصي ظاهرا ان يكون  
القرآن على الكبر وروي ابو بكر ايضا عن عائشة قال **كان** رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم يفتح الصلوة بالتكبير والقرآن بالحمد ثم يركع **العالين** وروي الطحاوي

طاحنا روعه واد  
لكنه جواب لما  
ولو لم يقرأ بالقرآن  
لم يعبده

٢٠  
عن العبد عبد الله بن ابي حمزة  
عن ابي جابر عن زرير بن علي  
عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم يفتح الصلوة بالتكبير  
والقرآن بالحمد ثم يركع

ابن

ابن

ايضا ما سناج يدركه بقدر هذا فنرى فقه من رافعه ان لى صلى الله عليه واله وسلم  
 كان جالساً والمحدث دخل من اجل المتحدث فقال عليه السلام ادعني فقلوا بك مكر ثم اقبل  
 ان كان معك فتران فامر به بالقيام بقدر التكره وكل ذلك يشهد بصحة اختاره عن عليه  
 السلام من لا يتدلى بالقرآن بقدر التكره مستل له قال ثم نقرأ بسورة المسبح  
 الرحمن الرحيم ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة معقها وحجته لئلا يسهل الله الرحمن الرحيم انما الله  
 محرم لهما وهي امر فافهم الكتاب ومن كل سورة وذلك كله منصوص عن عليه واله  
 وقد قدمنا القول في وجوب قراءة فاتحة الكتاب وسورة اولها ثلثا معقها والذبي  
 عسر هذا الموضع هو بيان وجوب التكره لئلا يسهل الله الرحمن الرحيم على من لم يبين  
 عليه السلام في عن محمد بن علي بن زيد بن علي بن جعفر بن محمد ومحمد بن ابي  
 عبد الله في ابهما عند الله بن الحسين وعن عتداه بن عتداه وعن احمد بن عيسى عن  
 السلام رواه عنهم محمد بن منصور بن محمد بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه  
 وروى عن بعضهم التكره مطلقا وهو مذهب جميع اهل البيت عليهم السلام لا يختلفون فيه واسد  
 حتى علموا السلام نارواه عن ابيه عن جده عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 عن جده عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 ايضا ما رواه محمد بن منصور بن محمد بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه  
 صلى الله عليه واله وسلم كل من صلى لا يحضر فيها لئلا يسهل الله الرحمن الرحيم في ايه احلسها السطا  
 وروى محمد بن منصور بن محمد بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه  
 بركات وحاجته بن زيد قال لا دخلنا على ابي جعفر وداره ففضل بنا الطهر والعصرم على ما المغرب  
 فحضر لئلا يسهل الله الرحمن الرحيم وكنتا السورة بنى فقلنا له بعد صلواتنا ما نعرف العصر  
 فقالا ان من صلواتنا خلف رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فحضر لئلا يسهل الله الرحمن الرحيم  
 وكنتا السورة بنى ففضلنا خلف رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فحضر لئلا يسهل الله الرحمن الرحيم  
 وفضلنا خلف ابي جعفر بن محمد بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه  
 محمد بن منصور بن محمد بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه  
 واله وسلم كعب بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه  
 الرحمن الرحيم وهذا يقضى الوجوب وروى محمد بن منصور بن محمد بن عتداه بن عتداه بن عتداه  
 عليه السلام انه قال ان من كتاب الله تركها الناس نسيم الله الرحمن الرحيم  
 وروى محمد بن منصور بن محمد بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه  
 شيخنا ان قلنا في الشاذية قال نسيم الله الرحمن الرحيم واحسن ما انكر المهرى دوننا  
 انما ادي بخيرنا ابي بكر بن محمد بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه بن عتداه

دور انما ايه من فافهم الله الرحمن الرحيم  
 كل من صلى لا يحضر فيها لئلا يسهل الله الرحمن الرحيم

انما في المحرمات الصلوة  
 في المحرمات الصلوة  
 من الفاتحة ومن كل سورة

في كل سورة

في كل سورة



اتيناك شتعا من ثلثي القرآن العظيم قال فاحمد الكتاب ثم قرأ ابن عباس رضي الله عنهما  
بسم الله الرحمن الرحيم وقال في الآية السابقة وروي في المحرقة وعن  
ابن الزبير وعطاء الصباه وروى محمد بن مسلم عن احمد بن محمد بن حنبل عن عمار بن  
عزير عن سعد بن ابي سعيد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال احيى حرمي  
عليه السلام عند النبي فمهر لبيته بسم الله الرحمن الرحيم وعمايد عليا بن ابي الحسن  
الرخيم اية من فاتحه الكتاب ومن كل سورة ان لم يكن قد احتجوا على اثباتها في كل  
سورة واحتجوا على انها من كتاب الله فادانها ما اياه من القرآن وجميع المسنون  
على ما فيها من كل فاتحة كل سورة ذلك على انها فاتحة كل سورة لانه لو جاز ان  
تكون اية ما اجمع المسنون على اثباتها في المصنف ولست تكون في كل موضع كما ان  
ذلك سبيل في كبره وهذا يوجب في المطبوع القرآن والاشك في اي كبره منه فضل  
**نقحني عليه السلام في الاحكام على ابطال الصلوة لركعة الحمد للشيخ ابو جعفر**  
**والوجه في ان الحمد عدة واجب كوجوب لقراءة الحمد ان من ترك القراءة سفل صلواته**  
**فكذلك من ترك الحمد الذي يقتضيه مذهبه ان من جهز في ركعة ولم يحرم في اخرى**  
**بحسب صلواته ليل لقراءة عدة ما يبا عري في ركعة واخذة وكذلك كان يكون الحمد**  
**لبن وجوبه تابع لوجوب القراءة** **هـ** قال لم يكن ويركع سفل من طهره  
في ركعة ويفترج لياطه وسوي كفيه على ركبته ويخرج من اصابعه ويسعمل ما اعطاه  
ولا عرفها على شيء من جوارحه وبعد ليرأسه ولا يركع ولا يركع حميعة مصوص عليه  
في الاحكام لا تخرج الا صايع فانه نص عليه والمتروك ذكرانه مروي عن علي بن ابي طالب  
في هذا الباب بخلاف الرواية فيه **أخ** قال ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي وحده  
ابن مزيرو عن حدثنا ابو عمار عن العجدي حدثنا علي بن سليمان عن عمار بن سهل بن سعد  
قال اجتمع ابو محمد وابو اسيد وشهل بن سعد ومحمد بن فضالة فذكروا اصله رسول الله  
صلواته عليه واله وسلم فقال ابو محمد انا اعلمكم بصلوات رسول الله صلى الله عليه واله  
وسلم كان اذا ركع وضع يديه على ركبتيه كأنه قاض عليها **وروي** الجصاص في السراج  
بأسناد ه عن ابي اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا قمت الى الصلوة  
فتوجه الى القبلة وارفع وكبر واقرأ ما بدا لك فاذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك ودرج  
ببرضا بفتحك فاذا ارفعت راسك واقم صلواتك حتى يفتح لك كل عضو مكانه فاذا سجد فاجعل  
خفك تحتك لئلا يترك ودرج بفتحك فاذا ارفعت راسك واقم صلواتك حتى يفتح لك كل عضو مكانه  
تبقي **وروي** ابو بكر بأسناد ه عن ابي جعفر ام ما يشهد قال كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

في الصلاة وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة

في الصلاة وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة

في الصلاة وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة

في الصلاة وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة

في الصلاة وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة  
وما ان تكون في الركعة في الركعة

لجميع المخلوقين بالتكبير والقراء بالحمد لله تعالى العالمين وكان دارك لم يحسن  
 راسه ولم يصوبه ولكن بذكرك وروي الحضايق شأبه عن البراس قارب قال كاد يرسو  
 صلى الله عليه وآله وسلم اذ اركع رما بعد ظهره لو يص عليه فتوح من تمام اهلوق وذكر  
 ابو العباس الحسن رحمه الله ان لقنير عليه السلام ذكر في القزايض والشتات ان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ركع وضع كفيه مرفقا لا ضابعا على ركبته واستعمل بها القبلة  
 وتحافا في ركوعه حتى لو شاصي دحل من غضبه به واعتدل حتى لو صب على ظهره ماء لم سل  
 فاما السطحي فقد روي انه كان يعمل ركعة ولم يجتهد في شئ من ركعتيه بعد ان مسعود  
 مستله قال ويقول ركعة سبحان الله العظيم وحده ثلاثا برفع راسه  
 من ركوعه ويقول سبحان الله ثم سجدة وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنطق  
 وقاية المنطق يقول سبحان الله العظيم وحده ملنا او جئت قال يقول سبحان الله  
 اما ما كان او منقذ افان كان موثقا انه يقول سبحان الله وحده ثلاثا برفع راسه  
 لم سجدة ووجه اخباره سبحان الله العظيم على عهده ما اخبر به ابو جعفر محمد  
 بن محمد بن روح الزواجر حدثنا الحسن بن علي بن عبد الله الحريري المعروف بن شاذان ابو جعفر عند  
 الغني بن رفاعته حدثنا يحيى بن سالم بن قنبر مولى علي عليه السلام امر المؤمنين من عند  
 من الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ركع ركعتين من غير ان يركع  
 ثباتا الذي جعلوا السجدة وخاضع عن النبي وفي ركعة الثانية اول سجدة الموحدة حتى  
 تبلغ ثباتا لله اخبرنا لقنير ثم يقول في ركعة من ركوعه سبحان الله العظيم وحده ثلاث  
 مرات ومثل ذلك حاتم الله الاعلى وحده في السجدة اعطاه الله تعالى لا ذلك المار في السجدة عليه  
 وآله وسلم في هذا التسبيح علم ان له منزلة في الفضل والخير ان الوفا من الحسن بن محمد بن بلال  
 الحرثي عن محمد بن عبد الله بن الحسن بن خنيس عن علي بن ابي حمزة الكندي عن ابي بصير عن علي  
 بن ابي حمزة عن الحسن بن علي قال ركع قال سبحان الله العظيم ثلاث مرات فان قيل  
 روي عن حمزة النخعي قال لما نزلت فتوح باسم ركب السجدة العظيم قال النبي صلى الله  
 وآله وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبحان ركب السجدة على قال صلى الله عليه وآله  
 وسلم اجعلوها في سجودكم وهذا يقتضي سبحان ركب العظيم قيل له ليس على المراء  
 بقوله اجعلوها في ركوعكم من ان يكون اذا اجعلوا اللفظة كما هو وهذا لا يقول ما حده  
 او يكون المراء ان يسبح اسم الله فاذا كان المراد الثاني فيكون سبحان الله لان ولسا  
 الله هو اسم ربنا المختص الذي لا يقع فيه اشراك كما ان انشا لنا لو قلنا ناد باسم صاحبك  
 لم نقصد ان نذكر اسمك بل نقصد ان ننادي باسمك يا صاحبك بل نقصد ان ننادي باسمك يا صاحبك  
 هذا المحدث ليل الساع والمكر ليل ظاهرا يد لعل ما اخبرنا وهذا المحدث ما رواه ابو بكر

صلوات الله  
 على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين  
 الطاهرين  
 وصلى الله  
 على محمد  
 وآله



قال في الأحكام فاذن العبد ما يباحي برجع معا طل طهره الى مواضعه البز وخر  
شاحبه ونظر المص على وضع اليدين مثل الركبتين كركب الاعداء لما في الخبر الذي ذكرناه  
من مسئلة صنع الركوع وهو حديث استقر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا  
ركعتك اشك من الركوع فاقم صلتك حتى يفتح عليك كل عضو مكانه واحسبها اوكرك  
المعزى حديثنا الطحاوي حديثنا ابن ابي اود حديثنا يحيى بن صالح حديثنا سليمان بن بلال حديثنا  
بن ابي عمير عن علي بن يحيى عن عمار بن ابي اذينة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
جالسا في المسجد فدخل رجل فجلس في ركعتي ركعتي صلى الله عليه وآله وسلم بنظر اليه  
فقال اداقت وقلوبك فكثر ثم اقر ان كان منك قن ان وان لم يكن منك  
قران واحذر الله وكثير وهدل ثم اركع حتى يطس راكعا ثم فرضي بعدك قائما  
ثم اتجى حتى تطس شاحبه ثم احل حتى يطس جالسا فاذا فغل ذلك فقدت صلاتك  
وما يصح من ذلك قالوا بعض من صلاتك فامر صلى الله عليه وآله وسلم ان يكون بعد ركعتي  
الركوع قائما ولا تكسر اذا خر شاحبه فقد نظا حركاته الاضار وهو في الاحكام وفيه  
واما وضع اليدين قبل الركبتين فقد اختلف فيه وراى كثير من الفقهاء ان يضع ركبته عليه  
ووجه ما اخبرنا من ذلك ما احسبنا به ابو بكر المعزى حديثنا الطحاوي حديثنا علي بن  
الحسين حديثنا اصعب بن العرج حديثنا الدراويذ عن عمار بن ابي اذينة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان  
اذا تحدره بيا وضع يديه قبل ركبته وكان يقول كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضع يديه  
واخبرنا ابو بكر المعزى حديثنا الطحاوي حديثنا صالح بن عبد الرحمن حديثنا سعد بن مسعود  
حديثنا عبد الرحمن بن محمد حديثنا محمد بن عبد الله بن الحسن عن الزبير بن العوام عن عمار بن  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد احكم ولا يركع كما يركع النعمان  
وكيف يضع يديه قبل ركبته فان قيل روي عن ابي هريرة جلاءه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
واله وسلم انه شبه وضع اليدين قبل الركبتين بترك البعير قيل له خبرنا اولي  
الذي فيه من التشبيه اصح وذكرنا البعير اول ما يضع على امره اذ ابرك المفضل الذي يره  
دون يديه وذكرنا المفضل اعني من البعير يركب من يديه فافتراد الانسان على ركبته  
قبل تشبيه يركب البعير على ما بيناه فان قيل فقد ائثر حديثنا وابيل بن عمار  
باب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضع يديه قبل ركبته قبل النظر ايضا يركب ما احسبنا  
من وضع اليدين قبل الركبتين وذكرنا ما وجدنا من الاحكام التي عتبه المصنف باليد والرجل  
ايما يكون من حكم اليد على حكم الرجل مثل الطهارة والقطع ولم يجد حكم الرجل  
يبطله على حكم اليد فوجب ان يبطل وضع اليدين قبل وضع الركبتين وليس لاحد من ان  
يرجع مذهبه بانه اشق لاننا لا نعلم في كل موضع ان الاشق اولا كيد وقد قال الله عز وجل

واحد عشر

هذا ما وجدناه في كلام من دونه  
فان قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضع يديه قبل ركبته قبل النظر ايضا يركب ما احسبنا  
من وضع اليدين قبل الركبتين وذكرنا ما وجدنا من الاحكام التي عتبه المصنف باليد والرجل  
ايما يكون من حكم اليد على حكم الرجل مثل الطهارة والقطع ولم يجد حكم الرجل  
يبطله على حكم اليد فوجب ان يبطل وضع اليدين قبل وضع الركبتين وليس لاحد من ان  
يرجع مذهبه بانه اشق لاننا لا نعلم في كل موضع ان الاشق اولا كيد وقد قال الله عز وجل



اي حياذ لها امامها حتى يكون اليدان متعادتين من جهة القبلة للمتكبي ويكون الخدان  
تحتا اليد من يكون اخذت الاخبار كلها واما معاسها وليس وضع اليد من جهة  
ان في التماس الذي انقضى عليه الاخبار فوان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
كان يفعل وفيه ايضا انه زياده والعبادة وما قلنا من ان وضع اليد على الارض  
ليس بفرض فما لا يحفظ فيه خلافا مسهورا ولا يصلح له الامانة والارادة  
تلافا للمخيلة ان الساجد يسجد على سبعه اعضاء الوجه واليدان والركبان والقدمان  
ولم يترك في الاثني وقلنا انه يبيض قدميه كما يصير كدست من دكر القدمين وقلنا  
نصم الاصابيح حتى تكون متطابقة مستقبلة للفتل فان يرفعها يصلي بحرف بعضها من  
القبلة مياو سلا في اليدان معبد ودنان في الاغصا التي يقع السجود بها على ما سطر به  
الحديث وقلنا ان المراه نصم ليدن استر لها ويشد كالحديث الوارد فيه في موضع  
فلما وجدناه صلى الله عليه واله وسلم امره ان يكون موقفه يكون ذلك اسرها  
قلنا انها بعد الله عند السجود ونصم ليدن ذلك فشاها وروي عن النبي عليه السلام  
عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب قال اذا سجدت المراه فاصحح راسك ونصم خديها  
وقد بينا وجه اختيارنا ان يقول المصل في ركوعه سبحان الله العظيم وعنده  
وذلك هو الوجه لاختيارنا ان يقول سبحان الله العظيم في سجدة فلا ياكل احد من عمل  
بها **مسألة** قال ثم يتعد في فرش قدمه اليسرى ويبيض قدمه اليمنى وهذا  
منصوص عليه في الاحكام والاصل فيه الاخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
منها حديث ابن عمر في وصف صلوة النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال **مسألة** بعد  
وضعه السجدة الاولى ثم جلس من ركعتي رجله ونصب قدمه اليمنى ليدن كى  
في سجدة وحديث ابن عمر فقال **مسألة** صلى الله عليه واله وسلم قال **مسألة** بعد  
فقلت لا يحفظ من صلى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال **مسألة** وكلوا ولا تشهد  
فرش رجله اليسرى ثم تعد عليها وروي عن ابن عمر انه قال فاذا تعد رسول الله صلى  
عليه واله وسلم للتشهد اضع رجله اليسرى ونصب اليمنى على صدرها وروي  
ابن ابي شيبة بأسناده عن ابن عمر عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ونفتش اليسرى **مسألة** قال اذا اطمأنت على قدمه اليسرى فاعزأ كبر وسجد  
السجدة الثانية فتسبح فيها ما شئت في السجدة الاولى وفعل ما فعلتم فيهم سكونه وحمد  
عائده حتى يشعري قائما ثم يبيض كدك في ما صلواته جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام  
غير الاعتماد على اليك بن عبد الله هو في انه منصوص عليه في المي في قدينا الوجه في جميع ذلك  
في مواضعه التي مضت في الاعتماد على اليد بن عبد الله هو في موضع **مسألة** انه قد ثبت لا غير

ما رواه ابن ابي شيبة عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ما رواه ابن ابي شيبة عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ما رواه ابن ابي شيبة عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

بلغ فالحمد



عليها عند التخيُّد بها ببيتها وشرَّحناه وادَّأبنا منها موضعاً للاقتصاد في السوى  
ولا يحاط طكان هذا أول ما يجتمع عليها عند السوى **مسألة** قال وسَمِعَ  
له أن يقول في الركعتين أربعين من الطهر والعصر والعشاء والركعة المأخوذة من المغرب  
سبحان الله وتعالى له ولا اله الا الله والله أكبر ثلاثاً وان قرأها معه الكتاب من لا من  
ذلك الجزاء والتشجيع افضل وذلك منصوص عليه في الاحكام والمصنف في حقه في ذلك  
ما ذكره عني عليه السلام وحكاة عن الحسن عليه السلام انه مرَّ به على امرئ الموحص عليه السلام  
اذا قال **ولا واجب** اتباطه ولم يحركها لفته فقل هذا عيب ان يكون فقله او لم يحرك  
غيره والثاني ان **لا اله الا الله** الذي لا اله الا الله فيه لا يجوز ان يجعل به الصلوات اذ احتسب  
الظن به لا ينقض عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد قلنا ان موضع الغراء والسبح من الطهر  
لا يعلم احدهما الا من احاز بان يحرك الاضواء وان كنا نرجح بعضها عما يغفل بها لاجتماعها  
وادانته كن ثبت ان من لم يمتنع عليه السلام لم يفعل الا ما يصح من ركعتي رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم **وقل استبدل** عني الحسن عليه السلام في هذه المسئلة وفي  
كثير من نظائرهما هذه الطريقة واستدل على ذلك بان قال انا وحيداً اركان الصلوة  
عندها فيها ما يحرمه في جميع الاحوال وهو التكبير والشتم ومنها ما يحرمه  
في حال وخافت به في حال وهو الغراء في الاولتين من التكبورات فابها حرمها  
في المغرب والعشاء والجمعة وخافت بها في الطهر والعصر ومنها ما يحرمه في  
جميع الاحوال وهو التشجيع في الركعة والتخيُّد وما حرمه من الشهود وما وحدها  
يقال في الركعتين الاخرتين مخالفاً به في جميع الاحوال قلنا في الاول ان يكون ذلك تشجيعاً  
وليس لا يخبر ان يقول ان قال الله تعالى فاقرا ما ييسر من القرآن وقوله صلى الله عليه واله وسلم  
كل شئ من امرائها ما تحته الكتاب هي جناح بعضي كبر القراء وكل ركعة لا ادرسها  
في ما سدر من ذلك يقصى قراء مرة واحدة والصلوة واوتخنا الكلام فيه وفي حقه  
احتياطاً لهذا التشجيع بعينه انه كاليد من القرآن يداله ما رواه ابو بكر الصديق  
باسناده عن عبد الله بن اداوفا قال **حاز رجل في النبي صلى الله عليه واله وسلم**  
فقال **او لا يستطيع** اراحد من لعران شيئاً فعلى ما حرمه فقال قل سبحان الله  
وتعالى له ولا اله الا الله والله أكبر ولا تقول ولا تقم الا بالله الغل العظيم **والحديث**  
الذي ذكرناه باسناده في مسأله لا ينقض بغير ركعة عن رفاعته من رافع ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم كان رجلاً شاملاً في المشي فدخل رجل فدخل فقال له **رسول الله صلى الله عليه**  
واله وسلم اذ فتع الصلوة فكبر ثم اقل ان كان معك قرآن وان لم يكن معك قرآن  
فاحمد الله وكبر وحمل من اركع فحمد صلى الله عليه واله وسلم فكل من لعران واخبر

ما رواه الحسن بن علي بن فضال عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام

في لا يهاجره

صرون

في نزع





الف

كله مصروف عليه ولا يحكم ومزوي عن اليهم عليه السلام ولا يحل فيه ما ناله  
 انوكر الموقري سا الطحاوي حديثا ان اوشيه خذنا عند الله من موسى القوي ناسقا  
 عن ابي يحيى عن ابي الحسن عن عبد الله قال كان لبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يسلم عن شأله وعن مكنه حتى يدوا بياض حده السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم  
 ورحمة الله وانا انوكر حديثا الطحاوي حديثا فهو حديثا ابن نجر حديثا انوكر غياش  
 عن ابي يحيى عن يزيد بن زريع عن ابي موسى قال صلى بنا على صلوات الله عليه يوم الجمل  
 صلوه دكرنا صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما ان تكون نساهما او مكرها  
 على عجز كان نكر في كل جمص ورفع وبسلكم مكنه وساره فان قيل لذي  
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلم سلمه واحده قبل له جوابا ولى لبي  
 فيه زيادة وكجا زنا اكثر واشهر وروى انوكر لخصاص ما شتاده عن جابر بن  
 قال كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلم سلم احدا اسار  
 بيده من غز مكنه ومن غز ساره فلما صلى قال يا بال احذكم نبي سده كما بها ادان  
 خيل شمس اما يكلوا ولا يكلوا احذكم ان يقول هكذا واشار يا صعه سلم على احده  
 عن مكنه ومن غز ساره قد صلى الله عليه وآله وسلم على ان ذلك سلام على الحاضر بين  
 مسعى ان يبينهم حتى يقع مو قعه على ان قول القائل السلام عليكم عا جله بعض الحجاب  
 ولا يميز ان تقصد ان يكون الخطاب خطابه ولا عا جله قبل فيه ذلك لا الخطه  
 من التليكه والمحضر من المسلمين معه والصلوة **فصل في الامتنع**  
 ولا يحل للصلوة الا التليكه والصلوة لا يتسلم بين فكان حلقها وحجب  
 والاصل فيه ما نلت من لبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يتسلم سلمه  
 على ما بيناه وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم على الوجوه لا يباين المحل واجب وحده ايضا  
 ان تكون المسلمتان واجبتين وليس احذان يقول ان الادكار لا سلطان عليها اسم  
 الصلوة لان لا سم بيتنا وحملتها وحملتها مشمله على لا فتال الادكار وحده  
 مقويه من الحكم لتلي قال قال لبي صلى الله عليه وآله وسلم اما الصلوة  
 المسح والحمد وقرأه القرآن من صلى الله عليه وآله وسلم ان الادكار من  
 الصلوة مسلمه قال وان قالوا السجدة لحيات الله والصلوات والطا  
 باثبات الواو بن فلا باس وروى عن عمر بن الخطاب ان هذا ولى اب  
 عند الله قال اخذت لشهد من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولقيتها  
 كله كله واختار يحيى بن كسبر صلوات الله عليه وآله وسلم ما روى عن ابي موسى عن علي بن السلام

قال في شرح من الله كما وجد  
 ما لا يفتقر الى التليكه  
 الصلوات على المسلمين

المروى عن ابي عبد الله  
 في صحيحه السجدة

ما يبادر









عند ما صنع من القرآن مخصوصه فصار مادها اليه اول فان قيل روي عن ابي  
المؤمنين عليه السلام انه قال علم الحق المبرور وحرم العلم واقر الله لغيره  
انه واجب وخير ان يكون المؤمن اذ به او كذا ولا يستجاب **سؤال** ولا يرفع  
المصل يد به في شيء من التكبيرات ولا يرفعها الا في القنوت نص والاجتهاد على ان  
المصل لا يرفع يديه في شيء من التكبيرات ونص القنوت عليه السلام ومقابل النذر وسى على انه  
لا يرفع يديه في غير القنوت **والاصل** في ما يراه ابو القاسم الحنفي رحمه الله ما  
اسمعه من ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال الحسن  
عليه السلام روي وابو الوليد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
عن ابي بصير عن جابر بن سمرة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
وهو را فتكون ايديهم في الصلوة فقال ما اراكم را فتكون ايديكم كما يراها ادم خيل تمشي استكروا  
في الصلوة وما احدث من النيات يري خدشا ان سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
عن ابي بصير عن جابر بن سمرة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
ما اراكم را فتكون ايديكم في الصلوة كما يراها ادم خيل تمشي استكروا في الصلوة فقه هذا الحديث لانه  
من وجهين على وجه ما اختاره القنوت وحكي عليه السلام لغيرها كما في اكرامه في ايديكم في الصلوة  
كما يراها ادم خيل تمشي فقدم رفع ايديهم في الصلوة وذكر يقين النبي وحكي في اكرامه في ايديكم في الصلوة  
في الصلوة وذكر يقين النبي وحكي في اكرامه في ايديكم في الصلوة في الصلوة وذكر يقين النبي وحكي في اكرامه في ايديكم في الصلوة  
صلى الله عليه واله وسلم را رجلا يحدث بحديثه في الصلوة فقال لو خشيتم ما دل هذا الحديث

رفع اليدين  
عند التكبير

عن ابي بصير عن جابر بن سمرة

هذا الحديث  
في الصلوة  
في الصلوة







فما يادان مكنه حالنا حالنا وان صلى حالنا جلس من رجا في موضع العلم وفعل  
 جميع ما فعله في الصلوات وان لم يقدر على السجود او ما يراشه انما يكون سجودا عظيما  
 تركوه وان لم يقدر على السجود توجه الى القبلة وصلوا ما في ركوعه وسجوده كما ذكرنا  
 فاما ان يقرب وجهه من شيء او شئ من وجهه فلا يجوز انما يجوز ان يركع في ركوعه  
 وكله كمن يقرب وجهه من القبلة ولا خلاف ان العمل يصل على قدر ما مكنه فاما ان مكنه  
 وان لم مكنه حالنا وان لم مكنه فاما ان يركع في ركوعه وسجوده كما ذكرنا  
 حدثنا ابن حبان حدثنا ابو سامة عن ابي يعقوب عن ابي جابر عن ابي بصير عن ابي  
 واله وسلم سقط من فريش فركب قدمه فركبنا عليه نكحوه وهو يقول يا ابا عبد الله  
 بصلاته ونحوه فاما ان يركع في ركوعه وسجوده كما ذكرنا  
 فقلوا قياما وادخلنا حالنا فصل طويلا وروي محمد بن منقذ عن ابي بصير عن ابي  
 حنبل بن ابي عوان عن ابي جابر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على رجل من بني كنانة وهو سكران فركب  
 نازي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كعبا صلى وما لكان اسلمهم ان جلسوا فجلسوا  
 ولا وجههم الى القبلة ومزوه فلو لم يركع في ركوعه وسجوده كما ذكرنا  
 حدثنا محمد بن حبيب حدثنا ابراهيم بن محمد بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 فقال صلى الله عليه واله وسلم في ركوعه وسجوده كما ذكرنا  
 عن ابيه عن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 انه ما ولي قول الله تعالى الذين يدعون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم  
 نحو حديث عن ابي بصير عن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم عن ابي بصير  
 بن عبد الله بن المبارك حدثنا ابو داود والبخاري وحدثنا ابو شعبة عن موسى بن جابر  
 عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلى من رجا وهو النائم من ان مجلسه  
 الشهيد وممن من راي انه كثر كيف شادوا ولما اول ما حدث وكان في الصلاة  
 ما عدا مجلسه من مجلسه في الصلاة في مجلسه الشهيد ومجلسه في الصلاة ما عدا  
 حلقنا مجلسه الذي يدل من الغياض نرى ما كنا قد فعلنا من المجلس وذكرنا  
 ووجه اخر وهو ان الجلوس بدل من الصلوات والصلوات في الصلاة في الصلاة  
 ان يكون في الجلوس الذي هو بدل منه وذكرنا به بطلان تركه من القراءة والجلوس  
 استواء مكنه من جلوس المربع فاما ان يركع في ركوعه وسجوده كما ذكرنا

محمد بن علي بن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير  
 عن ابي بصير عن ابي بصير

الحديث

لأنه لم يركع

ولا يرد به نسخ ولا خلاف انه ما يرد ان امر من سواه مسئلة قال ولا بأس بعينه  
الرجل قد در كعات ما جرت في الارض ويحصى ذلك بالحق او بعد الايام كان يفعل ذلك  
تحتفظا قال ولا بأس ان يتخذ على الخدر او غيره عند نفوسه في الصلوة لاجاب  
اليه لعله او كبر وذكركم موصوف عليه في الاحكام والوجه لما ذكرنا من عدد الركعات  
والايات على الوجه الذي قلنا قوله تعالى خا قطا على الصلوات والصلوات لو سبطا  
فادا كانت المحافضة عليها الام لا ذكرنا وحدها يفعل اما الاعتناء على الخدر وغيره  
عند النفوس في الصلوة فقد اعمد كذا يحى من المعنى عليه السلام على ما رواه محمد بن منصور عن  
بن عيسى بن زيد عن ابي جعفر قال سمعنا ابا جعفر يقول كان رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم يفتي في المايط حتى كبر وضعف يفتي عليه اذا قام يصل على ان حاله يركع  
القيام اضلا دون خال من افتد عند القيام فاذا غدر في ترك القيام لضغفه كان في الامور  
عاشي عند القيام للضعف اقدر **مسئلة** قال ولا يجوز الفصل ان يعمل حقيقته  
او غيرها في صلوته ولا ان يتردد صلا او شغل عنها من اضطر الى سؤم ذلك استأنف صلوته  
قال ولا بأس ان يبيت الرجل رده في صلوته اذا وقع عن ركعته قال وكذا لو انصح  
نزه على فيه عند السواب وان يبيت في الحوضا بين يديه الا اذا شغل الاسوي يحرمه وكل ذلك  
مضوض عليه والمنكح والوجه في ان الافعال التي يفعلها المضل في الصلوة على يده  
اقتسام قسم منها افعال كسره وهي مظلة للصلوة ما اشجع كالكل والمنكح اذا كثرت ومن  
مها افعال كسره وهي قسمان فممنه يفعل للصلوة كمن مع الثوب ان يسقط على الصلوة  
او عن موضع مستحق فيه شتره او كذا في الغار بين يديه او غدر الركعات او سوين موضع السور  
وتخرد كذا في ما كور للرجال يفعلون ربا وجعل عليه ومنه ما يفعل للركن كذا في موضع نزه  
على في عند السواب او من كنيته او تخرد كذا فهو ما يكره المضل ان يفعل وقد اختلف في الفصل  
من كسر الافعال في قليلها مع الامور ان الكسر يفسد وان القليل لا يفسد فذهبا معا الى  
ان القليل هو ما اشجع على انه قليل وان ما عداه في حكمه اكثر لان المضل في الصلوة يحرم  
والافعال فلا سلاح فيها شي من الاقوال والافعال لا يرد الى قول من قال الله عليه  
واله وسلم يحرمها الكبير ويحلها الصغير وقوله استكمل في الصلوة وبني الاحتياط يقتضي ذلك  
ولانه لا بد ليل على الفرق بينهما الاما ذكرناه فاذا ثبت ذلك ثبتت قتل الحية والعقوبة وارساء  
الضال وتخرد كذا ما يفسد الصلوة اذا لم يزل على ما بيناه ان يكون تلك الافعال في ميل الكثرة  
دون البتة وما مشهور الرد فلا خلاف انها من الافعال البتة فاذا فعلها ليل لا يكسره  
او موضع يتيقن شتره من جسد لم يكره واذا فعلها في غير ما ذكرناه كرهت ولذا ذكرنا ان يصح  
نزه على فيه عند السواب وان يبيت في الحوضا بين يديه الا اذا شغل الاسوي يحرمه

بأسفيل



كان صلى الله عليه وآله وسلم اذا اوقف في صلاته توجهنا على ما مضى من صلاته قبل ان  
 يجعل ان يكون اراد ادا كان دم الزخاف تحت لا يشيل فاذا يقواه توجهنا غسل يديه  
 من غير ما اصابه ودلك لا ينقص الصلوة ولا الطهارة ويكون معني توجهنا غسل يديه ما مشا  
 ايده ويكون غسل اليدين استنجاءا ومحورا ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك  
 وسيلان الدم حينئذ ناقص للطهارة وحيث كانت لا تفعل في الصلوة مباحة وهذا هو الذي  
 انجد به بنو ابيديك عن عائشة يقتضي الامر من جميعا على ايجاز الطهارة من الوضوء  
 وسبع الكلام في الصلوة **مسألة** وكذا ان يبطل الصلوة اذا غلب بها غشا لس  
 من الجاذبة قلبها من بدن عزها الى جليلها قال العزم عليه السلام لا بأس بالرجل ان يقبل  
 وقد شرب وشطبه خيط او غيره مادكرنا من بطلان الصلوة من اليكها ما ليس منها اسرور  
 عليه والمنتهى وقد بينا من هذا صاحبنا في ذلك قبل هذه المسئلة ودلتنا على صحة  
 ما اخترناه مانع عن الاقادة وامامنا حكينا عن الفقيه عليه السلام وهو منصوص عليه في  
 متايل غير انه من الحسنة ووجه ما ذكرناه فيها هو ابلغ في شتر العبرة وامع  
 للكتاب من انتشارها **باب في الصلوة خلف كوفي** **مسألة** من رقتا او ولد زنا  
 او بوي او ابا اذا اقليم ما حاج اليه والصلوة ولا بأس بصلوة المطلق ولو لم  
 ودلك كانه منصوص عليه والمنتهى **والوجه** فيه ما روي عن ابن مسعود قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم العموم امرهم لكتات الله وان كانوا في الغل سقا  
 فاعلموا بالنسبة وامرهم بالثوبة ولا المولد في صحة النكاح فانهم يفتقروا في روي ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما اسلمهم ليزام ملكهم على الصلوة بالمدينة وهو اقا  
 وروي محمد بن منصور عن ابي بكر عن عبي بن ابي ذر بن عوف عن ابي ذر عن ابي بصير عن ابي  
 سعيد قال دعوتنا سامر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلاة  
 وهم خديفة وابو ذر بن مسعود فحضر الصلوة فصليت بهم وانا عند فقد موني ودكر عري  
 عري الجماعة منهم اذ قد روي عن نضر بن و خلافة عن ابي بصير ولا معني في العدد في الصلوة  
 بالاشتباب **والوجه** ان لا يفسد المولد ادا المولد لما يراى للشت على ان يكونه ولوربا  
 لا يؤثر في شق من دينه وعادته قال الله عز من قائل ولا تزر وازرة حملا  
 وجيب ان يكون الاما في ذلك كالبصير وقال في المسح والاعمال ليس بسعده نصر  
 على الصلوة فهو اولى وهو كما قال **مسألة** قد كفي الاستغفار لخطا البصر وخطا يكون  
 اشد منكبا من التوقر على ما شواء ولا ما البديوي وهذا الوقت فلا وقت منه وبس الخمر  
 ادا ما به من ان الاسلام كما حضر قال صلى الله عليه وآله وسلم لا عزة بعد الفسخ

هـ

توجه ان يكون هو وعينه سوا ما سئل  
 فانهم قد عذبوا بها اربعة اشهر في السجن











حدثنا يعقوب بن سهل بن المغيرة حدثنا يحيى بن ابي بكير عن محمد بن محمد عن عثمان بن محمد عن  
 عن محمد بن الحسين عن ابي سعيد الخدري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول خير صفوف الرجال المقدم وسرها الموتر وخير صفوف النساء الموتر وسرها المقدم  
 فاقضى الخبر انتهى فذكر في هذه الاصل الاول انما ثبت انه لا يكون الا من يتبعه وادخل  
 الرجل بامرأه وحدها كانت صلواتها في موضع الصفة الاول **وروي** عن رسول الله  
 عليه وآله وسلم اخر وهو حيث اخره الله وهذا ايضا معنى ما اقتضاه الحديث الاول  
 فان قيل هذا معنى فتاد صلوة المرأة في غير وقتها صلوة الامام فاسد **فصل**  
 في اختلاف في حكم الصلاة في العجم والسفلة **والثاني** بطلان صلوة المرأة مع  
 بطلان صلوة الامام عايناه في عمدة الاصل فتاد صلوة الامام قوله صلى الله عليه وآله وسلم سر  
 صفوف الرجال الموتر كان محتملا لانه اذا صل بالنساء كان يجب عليه ان يسترهن  
 عليه من كان في الصف اخر من الرجال لانه محصور عن الدليل في اختلاف في انها اذا بعدت  
 امام فتدرت صلواتها وكذا اذا اتممت به وحدها والعلة انها عفت في الموقف وهي  
 فاست على من صلى على موضع خفي بغير العلة فان نكرونا بهذا الوصف في العرج المشايخ  
 فيه امساه بالخيرين الذين قد منا هؤلاء اصحابنا من شذذ كل من يقول النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم لا يكون رجل بامرأه في ذلك بمعنى ان يعقب الرجل بامرأه وان كانا معهما  
 لين في صلواتها صلواته معها وادخل ذلك في الاحكام فلا يفتقر الى صلواتها فانه لا يستر  
 بالاحكام وبغير صلواته بدلت بغير محرم وكذا يجب ان يكون حكم صلواته بالنساء اذا كانا معهما  
 بغير صلواته بامرأه واخبره بصلواته بالنساء **وروي** محمد بن منصور عن زيد بن علي عليه السلام المنع  
 من صلوة الرجل بنسأ لا رجل معهما اما اذا كان معهن رجل من الامام فلا خلاف ان صلواته  
 به وبغيره جائز ولا يكره **والثاني** في الصفة الاول ووجب فيه جميع ما تقدم ذكره وادخله في موضع  
 الامام والنساء خلفهما لو يكن في الصفة الاول على ما بيناه وادخلنا ذلك في المرأة ثلث في حجب  
 لانه لا يبرح ان يكون امرأه مع عليها ان تحتجب بغير حجاب وان حجابها المرأة ووجه قولنا  
 انه ان كان مع الامام رجلان خرب به حديثهم اخذوا وصاروا في الصلوة جماعة وان كان معه  
 رجل واحد خربته حديثه انه كل واحد منهما صلواته من غير ان الله اذا كان مع الامام رجلان  
 وبطلت صلواته فاما اخذوا لم يكن الرجل بنسأ لا رتب معهن وادخلنا كان معه رجل واحد  
 وبطلت صلواته قام النساء كان قد صلى بنسأ لا رتب معهن وذكر ما تقدم مضى الكلام فيه  
 في وجه قولنا ان الحنثي يقوم امام المرأة هو اذا لم يامن ان يكون رجلا ولو كان رجلا لم  
 يحرمه ان يقوم الى حجابها ولو رآها فوجبت له الحنث ما يحجب الرجل كالنساء انه يحجب  
 ما يحجب فذلك قلنا انه يفتقر خلف الرجل في امام المرأة **فصل** في الصلاة  
 لا يصل الرجل بنسأ لا رجل معهن الا ان تكون يصلي في بيته حرمة صلواته باله وفتنهم

وهكذا اذا كان معه واحد  
 عن نفسه والآخر في الدار  
 والله اعلم ان يحل على الرجل  
 ما يحرمها بالآخر من بعد النساء  
 كما سئل في مسلمة خلال النساء  
 من دون من لم يمسك

أبو الهيثم الحنفي رحمه الله تعالى في شرح الأحكام على صلوة الرجل بأقلية وببنته بغير حرمه  
 لا قولي وجه الإتيان وذلك في سنة لأن الصلوة تدل على أنه لا يزال أمام المرأة وحدها بالصلوة  
 على حاله من الأحوال **مسألة** والمرأة ما لم تستأنف وتستطهر لاستعداء غيرها ولا سحر  
 قنبر وذلك منصوص عليه في الأحكام من غير ما يحكى عليه السلام لذلك ما رواه محمد بن منصور  
 عن محمد بن عيسى عن جعفر بن عثمان عن ابن خالويه عن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن عبد الله السلام  
 قال **مسألة** دخلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أبيه عن علي بن عبد الله السلام  
 فادأشوع في جانبك لبيت بصلين فقال **مسألة** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما  
 شئله أي صلوة تصلي قال الشيايتة رسول الله المكتوبة قال فيلأهني قال قلت يا رسول الله  
 أو يصل ذلك قال نعم لا هن ما مك ولا طلعك عن بك وقن سائر كونه أنه أسير لآلهة  
 وذلك ما أخذ عليهن في الصلوة لأنه قد استحب لهن البصم في التهود وقوله لا يخافن في الركوع  
 ليكون استقر فكرتك وقوف لأمه وسطا الموثبات **مسألة** قال وسئل الإمام  
 عن معناه أن يقوم إذا بلغ المؤذن في الأقامة حتى على الصلوة فإذا بلغ قروا متا الصلوة كبر  
 ولم ينتظر سوا ذلك منصوص عليه في الأحكام وفي حجة ما رواه محمد بن منصور عن محمد بن عيسى  
 عن جعفر بن عثمان عن ابن خالويه عن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن عبد الله السلام قال **مسألة** كان رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال المؤذن قد قامت الصلوة كبر ولم يستطع  
**وروي** محمد بن منصور عن محمد بن عيسى عن جعفر بن عثمان عن ابن خالويه عن زيد بن علي  
 عليه السلام قال **مسألة** كان إذا قال المؤذن قد قامت الصلوة كبر **مسألة** قال وإذا  
 دخل رجل في الجماعة ولم يجد مكانا جازبا رجلا من الصف لجلعه ومام الحسنة وعلى المحدث  
 أن يآخر فإنه أفضل له ولا ينبغي لأحد أن يقبل وراء الصف في حدة الاعتناء به وذلك كله  
 منصوص عليه في الأحكام ومن أصحابنا من ذهب إلى أنه لو صلى منفردا خلف الصف لا يعتد به  
 كونه فليخره صلواته ولا قرب عتدي على قوله أن صلواته سطل لأنه غاص في الوتر  
 ومن كان لمصلي الوتر في الكون محسب هو قاصدا وأصول أصحابنا يسمى بطلان صلواته  
 كما لمصلي الجماعة والمرأة لا رجل معها أو كما لمصلي في الدار المحصورة وذلك أولى من  
 الخبر الوارد في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم بضميم وهو ما احتجوا به أبو الحسنين من جعل  
 جبرئيل الناصر الحنفي عليه السلام عن محمد بن منصور عن محمد بن عيسى عن جعفر بن عثمان عن ابن خالويه عن زيد بن علي  
 عن أبيه عن علي بن عبد الله السلام قال **مسألة** رجل خلف الصفوف فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم قال **مسألة** هكذا صلواتي حذر ليس يتكلم أحد قال نعم قال نعم فأنظر الصلوة وروي  
 محمد بن منصور ما شاهده يرفعه إلى الشيخ عن أبي بصير عن محمد بن عبد الله قال **مسألة** صلى رجل خلف رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة فتنظر إليه فقال **مسألة** هل في خلف الصف والام حذيفة شفع  
 فيهم يومئذ وحده خلف الصف على أوصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم

في بيان أن تكون في كل  
 صلاة ركعتين أو ركعة واحدة  
 من غير أن يكون في كل  
 صلاة ركعتين أو ركعة واحدة  
 من غير أن يكون في كل  
 صلاة ركعتين أو ركعة واحدة  
 من غير أن يكون في كل  
 صلاة ركعتين أو ركعة واحدة

في عام وصية خلف الصف على أوصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم  
 وسلم

حدس

أخذت بيدي رجل فأخذه اليك ثم فاعدا الصلوة **فإن استعمل** محرابا صلوة  
المسقر مستنداً لغيره أو ان رتبوا لله صلى الله عليه وآله وسلم أم استأقوا أو أحلعه  
لم يقع ذلك لين وقول الحق وقد هاهنا هو المحدث إذا لم يحرمها ان تقف مع استئذنها  
إذا صلى مسقراً المحدث جازت صلوته وقول السجدة لله عليه وآله وسلم لا يكره حتى حرم  
خلع المصنف وحقه زاد الله عز وجل لا بعد لا يدل على صلوة المسقر لعنه الله احرر  
قبل ان يلحق المصنف حتى خاف لغوات فالحال الحال المحدث على ان لا يسجد للمنافق لانه على الله  
لا يرى كان حتى جازاً **مسألة** قالوا يا رجل يحرم الامام ركعتا كبر وتباً بها الرجل  
في الصلوة ثم كبراً آخرى وركع ثم صلى معه في صلوته يقوم مقامه وينقذ بعبوده ولا  
يخالعه في شيء من ذلك فإذا سلم الامام قام فأنه لنفسه ما بقي واعتد بالركعة التي يحكي الامام فيها  
ركعتا نظر المختص على المحكي ما ركعاً بركعة بركعة ونظر على سائر ما ذكرناه في الاحكام  
**وهذه الجملة مما لا يخط فيها خلافاً والتكبير**  
**مسألة** من ركب في ركعة الامام قال صلى الله عليه وآله وسلم في ركعتي  
المكبر والتكبير الثانية منه في تكبير الركوع **وقلنا** انه سبع الامام في مقامه وموقو  
ولا يخالعه في شيء من ذلك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اما جعل الامام لغيره فانه سم  
لنفسه ما وصلوته اذا سلم الامام واعتد بالركعة التي يحكي الامام فيها مما لا خلاف فيه ولين الامام  
يجوز على قوله المأمور في بعض الاحوال ان يحل في هذه الموضع ولين قوله في ركعة  
في ركعة واحدة فإذا قرأ في ركعة أجزاء وضع ان بعد ما ركعها يحكي الامام فيها ركعتا كبراً  
**مسألة** قال فان حقه يحتاج يتقدم معه استخفاً ما اذا قام الامام قام واسدا  
الصلوة ويجعل ما يحكي مع الامام اول صلوته وكذلك النساء اذا يحكي الامام جعل كذلك  
وذلك كله منصوص عليه في الاحكام ووجه قولنا انه يتقدم استخفاً بما رواه ابي  
شبيب عن حماد بن عمار عن ابي بصير عن ابي رافع عن ابي جابر عن اهل المدينة عن ابي عبد الله عليه  
واله وسلم انه سمع جعفر بن محمد يقول هو يصلي وهو يتأخر فلما فرغ من صلوته قال من هذا  
الذي يتقدم جعفر بن محمد قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فاصعد قال  
وحدثك شاذان فسمعت قال هكذا ما صنعوا ولا يعتدوا بها ومن وجد في ما رواه ابي  
او شاذان فليكن معي على حاله التي انا عليها فلما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
هكذا ما صنعوا ولا يعتدوا بها علم انهم سجدوا في غير مقرر وده في جملة الامور  
**نقد** ان تلك السجدة في غير مقرر وده من جملة الفرض في ما قلناه انه سجد في  
الصلوة لانا قد بينا فيما مضى ان السجدة في الصلوة المكتوبة تعد رابعة على سبيل المثال  
واسفطينا الكلام فيه **وقلنا** انه يجعل ما يحكي مع الامام اول صلوته لما احرم بانه العاش

الحديث في الاستدلال  
بالركعة وعده  
واقعي  
بلغ المصنف



ان كل واحد منهما اذا نوى انه امام صاحبه كان قد صلى لنفسه مع انه نوى الامامة فاداه  
 ما تم به الموت كما نت صلواته صلوات المفرد فوجب ان يقع ما داني كل واحد منهما الا يتم  
 بضاحته لم يحمل احدهما عن صاحبه شيئا فيكون كل واحد منهما قد ايم عن كون اماما  
 بمعنى اخرى لم يحمل على خلفه المستر او القاري بقول خلفه لاجل نية ان سطر صلى كل  
 واحد منهما **مسألة** قال لا ياتى للمؤمن ان يفتح على الامام اذا اشكل عليه  
 الفقه انصر عليه وكناس الاحكام وروى عنه عن جده القتم عليه السلام وذكر انه  
 مرّ به قراهم الى منبر على عليه السلام ولوحه فيه **والله** تعالى وسعوا  
 على البر ولا تقوى ولا تعا ولاوا على الامم والجدوان وليس لخذ ان يقول  
 انك اسلم ان فخر الموتى من البر لانه لا خلاف ان قراهم الامام من البر والجار عليها  
 يكون من البر **ويشدد عليها ايضا** بقوله عز وجل فقل على الصلوات  
 وذكر من المحاطة عليها وروى عن ميرزا المومنين عليه السلام انه قال اذا  
 اسطر لكم الامام فاطمحوه ولا يضا ليس فتح المومنين على الامام اكبر من واه لايه  
 التي اسكل عليه وقرا القرآن لا يدرج والصلوة وليس كمنارعة الموتى للامام  
 القرآن التي بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها بقوله ما لي انا زرع في القرآن  
 لئن الموتى لا يفتاح كمن لم يجد ما يلتبس على الامام وبوده الى الوفاء غير القراء  
**مسألة** قال وعلى المومنين ان يقولوا خلف الامام اذا لم يسمع من الامام  
 ولا يقولوا شيئا من الاحكام على انه لا يفتقر خلف الامام فيما جهر فيه الامام وسرا  
 فيما لم يجر فيه ورواه عن القتم عليه السلام وروى محمد بن منصور الغراء في المطاف  
 فيه الامام عن عبد الله بن موسى بن عبد الله وهو احمد بن عيسى عليهم السلام وذكر عن ابي  
 طاهر العلوي كثر ما يقرأ خلف الامام مما جهر والقرآن خلفه مما خافت  
 قال وذكر ذلك عن عبد الله بن الحسن عليه السلام وروى عن زيد بن علي عليه  
 السلام ان كنت وراي او وراي على راد طاهرا عليهم السلام يعني يام زيد ورجل لم يجر  
 فامرا **وحكاية** **ابو العباس الحلي** رحمه الله تعالى في النضر عن محمد  
 بن يحيى الغراء خلف الامام مما جهر اذا لم يسمع الموتى قال **ابو**  
**العباس** وهو اولي بقول القتم وفتح في الشرح الاصل الذي لا يسمع على ذلك  
 والذي يدل على وجوب الفقه اذا لم يسمع **والله** تعالى باقوا  
 ما تبين من القرآن وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا صلح الا بامره الكتاب  
 ولا صلح الا بامره الكتاب وقرآن معها وشا يور اخباره التي ذكرناها  
 في هذا المقام **ومسألة** وجوب الفقه في غيرها اجماع يقتضي وجوب الفقه على الامام

ظاهره وروى  
 العدد الواسع









الإمام طاهر والمؤمن من قتل هذا المحرور كان صلوة اليوم مقفولة ويصلح الإمام من كان  
 معه صلوة بقتله صلوة الإمام وإذا كانت صلوة الإمام ماستدرك وكذا صلوة اليوم فاستدركه  
 قبل ذلك كقول الله عليه السلام إنما جعل الإمام ليؤتم به والحسب للناس الضل فلا يصح للإمام أن يقرأ  
 آية بالشأن كأنه ينوي الإمام يقرأ بفعله فيجعل من نفسه صلوة ويكون مسلم  
 سبيل من افتتح الصلوة ثم قطعها ولم يضر فيها وعما تقدم من اعتقاد صلوة اليوم بصلوة  
 الإمام ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان له إمام فقرأه الإمام له قرأه **وما**  
**اجتمعوا عليه من أن** الموم إذا لم يقرأ ركعتا اختل الإمام عنه قرأه  
 تلك الركعة في ذلك الموضع عليه من أن الموم يقرأه سبيل الإمام ككل ركعة من ركعاته  
 صلوة الإمام الموم حكم صلوة الإمام فإذا كانت صلوة الإمام فاستدركه وجب أن تكون صلوة  
 الموم فاستدركه **ويروى** تلوح كذا أيضا قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون حكمكم  
 دوحاء ودينه وقوله لا يؤمن من فاجر من يؤمن بالله واليوم الآخر وقوله لا يؤمن من فاجر من  
**فإن استدلوا** بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 دخل في صلوة الفجر فقرأ سورة البقرة ثم قال اللهم صل على محمد وآل محمد  
 أنا أنا بشر مثلكم كائن كنت خيرا وماروي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 الباقين صفوهم وخيرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم حتى إذا قام في مقامه فذكر  
 أنه لم يغتسل في ذلك الموضع كما نكروا لم تزل فينا ما سطره حتى خرج علينا وقد اغتسل ورجع  
 لمّا كان بيننا وبينه أنه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم قال كما أنتم في بعض ما على رسلكم وإلى ما روي  
 أنه كثر من أهلهم أيضا كانوا أكثر ما معه ليردك هو الظاهر من إخوان المؤمنين وفق له  
 كما أنهم في مقامهم بدل على بهم كانوا في الصلوة لا يقرأون خلافة ذلك إلا أن يكون مقامهم  
 قد تقدم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم وقد قال لا يقنوا حتى تروا في مقامه  
 في الصلوة وقال إذا أتممت الصلوة فلا تقوموا حتى تروا في مقامه في شرح العاصم في روضة  
 القيام قليل قتيبا من طلبة الله عليه وآله وسلم **فإن** ليس في إخوان العموم كما يروى  
 كثر ولا يبين فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم إذا دخل سبعا نفوا معركته  
 فيغيره من أن لا يكون العموم كثر من أو سبعا نفوا التكبير عما قرأه كما أنهم ومكانكم فلا تكون  
 على أنه أمرهم بالقيام بل يجوز أن يكون أمرهم أن يقرأوا ما هم ولا يقرأوا  
 وما قامهم فلا يجب أن يكون كان بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم **فإن** روي  
 في بعض الأخبار أنه صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم أو ما إلى المقدم إذا جئت فذهب وأغسل  
 فذلك مروه لهم بالصلوة ثم قال لهم لم يكونوا في الصلوة وقول في غير ذلك لم تزل فينا ما سطر  
 لا يمنع هذا جبراه لأنه لا يمنع أن يكون يغتسل العموم ثم يقرأ الحمد أو بعضه لم يغتسل فوا

مع قيام علي بن الحسين من ثلوه عينا ذلك يكون تكبير المأمومين قبل تكبير الإمام وليس ذلك من  
شأنه لا قبل ولا بعده وعندنا أنه لا يصح مع الإمام بينة حول التكبير عليان فامم كان  
فصل في ما صلى الله عليه وآله وسلم **فان قيل** روى عن عماره صلى الله  
عليه وآله وسلم أنه قال لا يجوز أن يكون غير الإمام إذا حدث فسدت صلواته وحججه  
وغيره أن يكون المشقة اما حلافا **فان قيل** كيف يقولون ان صلوات المأمومين معروضة  
بصلوات الإمام وانها تفسد بنفسها هاهنا من هذه كراهية الإمام اذا حدث فسدت صلواته وحججه  
مدعى من الإمام ولو ما يبره القوم فاذا لم يأتوا من صلواته فاستدعى **فيلزم** ان  
بما يبره الا وكال صحة صلواته وليس كذلك الإمام اذا كان حائبا لصلواته **فيلزم** ان  
في باطله فاستدعى وقد ايت به القوم فيما تكون صلواتهم فاستدعى **وما قيل**  
انه لا خلاف وان الإمام اذا علم من حاله انه حائبا لم يبره من صلواته فاستدعى  
اذا لم يقبلوا الغلة ايهم يقبلون صلواته باطله ولهذا الغلة يعارضون على من صلى خلفه الكافر وعرض  
يقبلون على من صلى خلفه المراء وعن لا يعلم بعلمه انه صلى خلف من هو على ضعفه لو علم انه غلبها  
لم يقع الاتهام به وكذا من صلى على الخبث وعن لا يعلم بعلمه انه صلى خلف من هو على ضعفه  
لو علم انه غلبها لم يقع الاتهام به وعلى احد من جهة بالنقل وبها يعضى ثبوت راسه  
**فان ادعى** ان ذلك يوجب المسعة ومصلوا من الصلوات خلف المراء والكافر والغلو  
على الخبث وقالوا ان الكافر والمراء لا يحما وخال الخبث يحما كان واستدلوا بانه فضل  
معته وجوزوا الغلة ولانه لا يوجب على المشقة وانما يقال في مثله انه يوجب على المشقة  
اذا كان محال كذا ويتكبر وهذا مما يعلو الغلة لا ينفق في الغلة فكيف يقال في مثله انه  
يوجب على المشقة **فان قال** ان المأموم لا يجوز ان يركب الغلو بطلان الإمام  
ولا انه عز ذلك لم يكن مفترطا وادامه **فيلزم** ان يكره مفترطا لم يلزمه القضاء **فيلزم** ان  
لا يتخلوا بالمعصية لانه قد يلزم من لم يفرض الامران من لم يحرم المراء والارباب يصلي ويصلي  
عندنا لغيبنا ولم يكن منه تعريضا ومن يعظم ما عسى وهو لا يعلم عندنا اذا علمه قبل الوقت  
وقد عفا لغيبنا قبل الوقت وعده وان لم يكن منه تعريضا والحائض يقضى الصوم وان لم يكن  
منها تعريضا **مسألة** وذكره للحاقه ان يصلي خلف الإمام على سطح والإمام اسفل  
ولو كان الإمام على السطح والحاقه اسفل منه اعاد للحاقه وقال العسمر عليه السلام اذا  
خالف بين الإمام والمأموم طريقين يربطهما الناس بطل صلوات المأموم وما حكمناه  
او لا من مسلت منصوص عليه في المنتهى وما حكمناه عن المقسم عليه السلام منصوص عليه في  
هنا بل عند الله من الحسن في الوجه لكرهه ان يكون المومنون على سطح والإمام اسفل  
ما ثبت من ان المستحان يقرئ المومنين بالإمام لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليكن منكم اولي

ما  
وهناك ما رواه علي بن  
روى عن جده عليه السلام  
فصل في تكبيره

وهو  
او كما رواه الله

ما  
ايماننا المأمومين  
كأنهم منكم  
ما

الاصح

الاصح

الاحكام والتميز قوله صلى الله عليه واله وسلم خير صفوف الرجال اولها وسرها آخرها  
 فلا تلبث ذلك ذكره ائمتنا بنو الموقنين بعدوا عن الامام من غير انفسا للصفوف لانه خلاف  
 المستحب ومن يكون على الشط يكون قد بعد عن الامام من غير انفسا للصوف واما لما  
 ان الامام الكثرة تغشوا للصلوة ثبت في البيهقي منها وان لم يغشوا للصلوة يكون مكرها  
 ويعد ذلك الجور المتعاون من غير انفسا للصفوف ولا خلاف في انه يغشوا للصلوة المأمومين  
 في جايه يكون القليل منه اذا كان من غير انفسا للصفوف ومكرها في جايه ما قلناه  
 مكرها للصلوة المأمومين على الشط اذا كان الامام استغفر **في اوجه** اطلال  
 صلوه المأمومين اذا كان استغفر والامام على الشط والاختلاف في هذا الباب  
 منها ما ذكره ابو العباس الحسبي رحمه الله تعالى في شرح الاحكام قال **وروي** عن طارن  
 عن يحيى بن ابي نوب عن زبدي بن خير عن النعماني عن عبد الله بن محمد عن النعماني عن ابي  
 الفارسي عن ابي اسحق عن محمد بن زيد عن ابي خديجه عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 اشتر ما هم عليه واخذ سلمان به سعه حتى انزلته ثم قال **سمعت** رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم يقول لا يقبل امام القوم على شتر ما هم عليه فقال ابو سعيد واسمه  
**صدق** **وروي** ابو بكر الحنظلي في شرح المختصر ان عازرا بن ابي بكر كان بالمدائن فاقبل للصلوة  
 فمعه عازر وقام على كان يقبل والناظر استغفر منه فمعه خديجه واحمد بن ابي  
 عازر حتى انزلته خديجه فلما فرغ عازر من صلوة قال له خديجه الم تسمع رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم يقول اذا امر الرجل القوم فلا يقوم في مقام ارفع من مقام **وروي**  
 هو ايضا ان خديجه صلى الله عليه واله وسلم كان في مقام ارفع من مقام  
 فخرج فلما صلى قال له ابو مستعود الم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 يقبل امام قوم في سر الباطن خلقه قال فلم يروا حتى جردني **فهذه**  
**الاخبار** قد بعثت النعماني عن ارفع الامام على المأمومين في ارفع بعض السلطان  
 وائتبعوا الذي يطل من ان يكون على لصلوة او الامام ولا خلاف في ان صلوة غير باطله  
 فثبت ان الذي يطل هو الامام واذ اطل الامام الموقنين بطل صلوة الموقنين لا بعد  
 يكونوا قد اقبلوا من ليس امامهم وعجزوا ان يأمروا بالامام فان صلواتهم يكون  
 باطله **فان قيل** البت من صلى الى الكعبة اجزته صلوة وان كانتا لصلوة  
 فانكرت ان عجز الصلوة خلف الامام وان كان الامام في قبة **فان قيل** ان القبلة ليست  
 في البنايل في موضع البناء فغلب على ذلك ان لنا لو نقض ووقع كان الوجه طوله  
 وليست بركب الامام لانه لو زال عن مقامه وبعد عنه لم يبع الامام به والاقرب  
 على انه عجز على السلام ان صلواتهم تبطل اذا كان لا يرفع الذي عليه الامام وقام مع

فقه

في الظاهر ان  
 ذكر الامام في  
 النعماني عن  
 النعماني عن  
 النعماني عن

لأنه قال في المنتخب الكرم الصلوة إذا كان امام المصلين في موضع معصيته قالوا كان العذر من ارتفاعه لم يكن لأنه يستعمل طهارة والعذر من ارتفاعه حمله غير متوجه الى العذر إذا كان من ارتفاعه فلا يكون ذلك كذلك إلا إذا كان فوق قامته **فقلنا ان الأثر** عامد به ان صلوة الموقفين لا تطل حتى يكون الإمام ارتفاع الذي عليه الإمام فوق قامتهم لا يفسد تكون غير متوجهين اليه وعلى هذا تكون امام الإمام على ارتفاع دون الغاية محصوراً من هذه الاختيارات للاجماع **وما يدل من طرق النظر** على بطلان صلوة المأموم إذا كان الإمام على سطح أو أن المأموم لا يكون خلفه ولا في يافته ولا في يمينه بل في يمينه بطلان صلوة من وقف امام الإمام أو فوق رأسه ووجهه ما قاله القسمة على السلام من بطلان صلوة الموقفين إذا كان منهم وبين الإمام طريق سلكه الناس هو ما ذكره في بعض طرقه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجتمع لمن يقبل في وجهه ولا خلفه ان الرجاء إذا لم يفضل بها وبين الإمام طريقاً وما حرمه من الصلاة عليه فإذا انما إذا كان بينهما طريقاً وايضا لا خلاف انه إذا كان بين الإمام والمأموم بعد كثر من صلوة المأموم تكون فاشدة وان لم يتر من الجحد لا يقتدر معه الصلوة فاحتمل الى ان يترك من العذر والكسر ولم يجد ذلك شتر فيه بفصل بينهما وحيث ان رجوع الى الاجماع فكما اجمع عليه في الجحد على انه لا يقتدر صلوة المأمومين استثنياه وقلنا فيما قلناه انه يقتدر صلواتهم والظن ما لم يخفى على الحكماء حكم البشير فالحقنا حكمه بحكم اكثر وهذه الطريقة في المأخذ عندنا بيننا لا فعال اكثر من غيره والقليله وانما الصلوة على ما قدمنا فان قيل لم لم يخلو الخبر ما اجمع عليه انه يقتدر الصلوة ولم لم يفتوا في الاما دونه مستثنى من اكثر من ذلك والبيش في قوله ان هذا خلاص الاحتياط ووقوف مع الشك وإذا العرايض وما دلنا هو الاحتياط وإذا العرايض بالغير **وحكي** عن العباس بن الحسن رحمه الله في الموضع عن محمد بن يحيى عليه السلام ان له رداً حاله بين الإمام والمأمومين كان يسلمه سبل الطريق في انشا صلوة المأمومين **ووجه** ذلك ما ذكرناه في الطريق إذا احتال بين الإمام والمأموم **مسألة** قال الوليد بن نسا حليل ضعوف الرجال يسرو صلوة خلفهم من الرجال وهذا مستقيم عليه في المنتخب وخرج المذهب بعضى انشا صلوة من وراءها وبيننا زها والوجه فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم سر ضعوفك لرجال الموحدة وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسبب فيمنع النبي عنه والنبي يدل على العباد **وحكي** في سادس من جمعهم فان قيل نعم على هذا انشا صلوة من خلف الصفوف وان لم يكن امامه امراء **فيلزم** ان يقتضي ذلك انه محض طرية للاجماع وايضا يكون الواحد خلفها قاصداً الى الموقف فلو كان تبطل صلوة ما سألنا على امام الإمام وقدره لا يجوز

في ارتفاع المأموم دون (نقطة) له

واحدة



لاخذ ان يصلي خلف الصف من غير ان يقرأ ما بعده من بابه وروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى وحلقه اسروا حتى رجعوا ولاقدر لتاخر العي فيها ان يكونوا مفسدين للمصلين عليهم فتعجب ما ذهبنا اليه وقوله صلى الله عليه واله وسلم اخره من حيث اخره من الله يعني تاخير من محمات ومنفردات ولا عذر لتاخير المفسدين غير ما ذكرنا من ان تادها صلوات من غير ميثها وحقنا رها فتعجب انصا مادها اليه اذ قد ثبت ان المفسد خلف الصف لا تقع صلواته الا بعد من هـ **مسألة** قالوا واذا حدث تلاما حدث يقطع صلواته جز من خلفه معه فعدمه ليم بهم المصلون فان كان هذا الذي قدمه فاشه ركعة فاذا اجلس في اخر صلوة العوم قام وانما فاته وسلم الذي خلفه ولم يسطروه فان اسطروه حتى سلم بهم جان نفي الاحكام والمضي على ما تقدم ان الامام اذا حدث خد ما حدث من م في الصلوة بالقوم ونفي المنع على ما ذكرنا بعده من ان الذي قدمه ان كان فاشه ركعة فقل كذا الى اخره الفل واصحابنا لم يوصلوا بين ان يكون الامام اذا حدث شاهدا او متحدا مع ذلك وهو الصحيح على المذهب **والدليل** على ما في الامام في هذه الحالة ان المصلين هم كالنفس كانه لا يتمازج وكذا له كونه من الامام وهي حاله خروج الامام من الامام به نفسا وصلواته وصاحبه الامام حاله كانه صلوات الامام بها صحبه فلم يحل ان يفسد صلواته الموتين من اجله وخالف خروجهم من الامام لا بعد فيها يصح صلوات الامام ونسأدها ليز الامام وغيره شوا في ان صلواتهم لا يعلو بصلواته فان قيل ما انكرتم ان يكون شياهم شيا من صلواته خلفه **فيل** له الخ لا بعد صلواته ودفع فاشه فوجان لا يصح صلواته من ايمه وليست كذا حال من اجرت وعلوه ليز صلواته قد اعتقدت صحبه الى حال الفساد والامام لم يكن له في حال صلواته وان قيل ما انكرتم ان يكون صلواته وتقف فاشه اذ لم تتم **فيل** لا يصح ذلك لانه ليس له الصلوة والفساد وقد ثبت ان الحدث الذي هو الفاسد لا وقع بعد مني بعضها فذلك البعض اذا تعرض الفساد وجب ان يكون صحيحا واما ما يدل على ان خروج الامام من الامامة والما موين من الامام لا بعد لا يفسد صلواته الما موين فهو ما يدل على ان صلواته عليه واله وسلم لما خلى الركعة الاولى من صلواته لظايفه الاولى فخرجت الظايفه الاولى من الامامة وصلواته لا يفسد على ما بينه من بعد في مثله صلواته لظايفه الاولى وروي ان ما بكر خيرا من الناس في اخر من من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وجعلوا عليه واله وسلم خلفه خرج الى المسجد بها روى بين اثنين فاتهم ويخفون على من وخرج ابو بكر من الامامة والما موين من الامامة به **وهذا** يدل على ما في

هذا ما في  
الظايفه الاولى

91



في جبان لا يعتد بالقائض من افعال الصلوة وان لا يحتسب بالحق قبل الركوع ولا  
 بالركوع من الركعة الثانية قبل التحنيط للركعة الاولى فان قيل اداصل الركوع وحده  
 يحل واحد من الركعتين وجه الساعا عليها لحصولها كبرها فلم يحل بعد ما بعدها  
 كما ان من يحل امام ركعة ركعتين ويترك الغنم وهم له الركعة لحصولها كبرها فليس له ترك  
 ان الركعة من غير ركعتين اكثرها ليعتد كذا في الامران من صلى الظهر ثلاثا لا تكون بكونه  
 ثالثة وان حصل اكثرها فكذلك الركعة فاما قوله ان من يحل امام ركعة احد ركعتين  
 لحصولها كبرها وان لم يحل الغنم فاعط ودكر ان من يحل امام ركعة واحدة فانه يترك ركعة  
 الافتتاح ثم يركع فيكون قد حصل له اداء الغنم وهذا ليس كذلك لا يعتد بذلك  
 بعد فراغ الامام وليست كذلك المتروكة من الركعة فانها بعد ما لا يجتمع ومن السأ  
 من ان ذلك يبطل الصلوة وما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه صلى الظهر خمس  
 على طريق الشهور فلما سئل عن ذلك لم يجز له ان يركع ركعة واحدة من ركعتين  
 ابن مسعود رضي الله عنه عن علي بن ابي طالب عن ابيه عن عاتبة ان رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم قال يحسدنا السهو بحران من كل زيادة ونقصان في هذا الخبر  
 دليل على ان شأنا من الزيادة والنقصان في الصلوة لا يعتد بها الاما دام دليله فاما اذا  
 شئ ركعتا او يحسدنا اوله بركعتين في وجوبه فانما العنان للحسد في الغنم  
 مؤداهن روي عن الحسن عليه السلام انه يغيب الصلوة **مسألة** راد اسك الوجع  
 فلم يدر ان ركعتين صلى ام ثلاثا عوى وبى على غلبته وتجدد السهو وادام بجل  
 ظنه في شئ اعاد الصلوة وكذا اذا ابرأه راد او نقص اعادها وقال الحسن عليه السلام  
 من ابتلى بكثره الشك في صلوة مضاف بها ولم يلفظ الى قارئ سكة ونقص المصلي على معنى  
 ما ذكرناه من السهو وغالب الظن وعلى انه اذا استوى عند الامران بعيدا لصلوة  
 واخوله وحباب السهو عند قارئ الصلوة انقص ما ذكرناه من تعديل السهو وهذا  
 الموضع ونقص المنتخب على وجوب الاعادة اذا ابقائه لادبر ركعة او نقص ركعة ونقص ركعة  
 المذهب ان ذلك يكون اذا كانت الزيادة لا على طريق السهو على ما بينته في آخر المسئلة ونقص الغنم  
 عليه السلام في هذا بل عند الله بن الحسن على ابطال الصلوة اذا راد فيها ركعة واحدة  
 ونقص هذه المسئلة على ما حكيناها من نقصا لمبتلى بكثره الشك في صلوة وحال يكون  
 مقتناه انه يضي على اليقين وهو لا قل انه ليس المضي لا على الاصل او الكبر والمضي  
 على الاكثر خلا في الاجماع فالمراد به انه اذا هو المضي على الاقل **مسألة**  
 عند هذا فيه من السهو والجل على غالب الظن هو ما احمرناه او يترك المضي حدثنا الطحاوي  
 حدثنا ابو بكر حدثنا محمد بن عبد الله بن الربيع حدثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة

عن



على المعنى لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يربك إلى عمار بربك وان اصل في  
 العبادات ايما تودي على العلم او على عالم الظن ما وجد السبل اليها فوجب على السالك  
 ان يستقل الصلوة اذ لم يمتعه علم ولا غلبه ظن فاذا كثرت شكه وبعده عن علمه لم يمتعه  
 رجح الى البناء على الظن في شيا **باب** على صحة ما يذهب اليه من القول بالجرى او حصر  
 الجرى يجب استعماله في العبادات اجمع متى تعذر العلم منها والصلوة ومنها الغنم  
 ومهنا الماء اسك وطهارته او حاشيته ومنه ما يوم عرفه ومعها العزم  
 اذا التفت على السير في بعض العدة في شهر رمضان وحيث يكون ذلك سبل ركعات  
 الصلوة ويقتد عاد كرايا قول من يقول ان الفرض لم ينعين ولا يجوز ان ينعين ليجتمع  
 هذه العبادات التي ذكرها بالعلم بالبين ومع ذلك يودي بالجرى اذا تعذر العلم  
**فصل في انقل لمصلحة** ثلاثة اوجه قد يكون زياده على سبيل الشهادة قد بينا ان اصول يحيى عليه السلام  
 على ما خرجه ابو الخاسر الختني ان زياده ادا وقعت على سبيل السهول لم يعتد بها فعلى هذا  
 تكون الصلوة حايثه وان شئت الثالث ان تكون الزيادة واقعة على سبيل التورق هذه  
 الزيادة سطل الصلوة بجمعها **والوجه الثالث** ان شك في الصلوة مع  
 الزيادة مع الشك ان قال الظن لم يعلم بخبره على التحقيق انه قد راد به الزيادة  
 سطل الصلوة ايضا **والرابع** انه اباها عني لما نص عليه في المسألة من ابطال  
 الصلوة ادا انقل زياده في اوجه منه ايهاا لواقع على سبل التقدير منه  
 بالواقع على سبل السهول لا يجمع مع حصول كونها زائدة مقصودا وهي ادا زياده  
 واقعة لا على سبيل الشهادة بل تكون مقبولة للصلوة فبأنها على الزيادة الواضحة  
 على سبيل التورق **باب** واداستها ولم يقع في الركعة الثانية للمشهد  
 وقام فان ذكر قبل ان يردى القراه فقد وسهدهم قام وان لم يذكر حتى يردى القراه  
 مضى في صلوته ويقتد سجد في السهول نص على ذلك في المسحيات قال ان كان لم يرد في  
 قراته او عيض في صلوته حلت وتشهد وان كان مضى في بعض القراه او الصلوة مضى  
 في صلوته حتى يمهأ لم يرد سجد في السهول **باب** قوله ان كان في بعض القراه  
 او الصلوة مضى في صلوته بان يكون مضى في بعض القراه او الصلوة فليصل بسهما ما و  
 ذلك ظاهر الكلام على انه في ايها مضى من القراه او الصلوة التي هي غير القراه لا تعذر  
 الى الخلو ولما يباه القام مضى في الصلوة فوجب على هذا ان يكون محصل المذهب  
 انه اذا تمت الحليته الاولى بعد ركعها فاصلان بين القيام وعليه ان يحل وان ذكرها  
 بعد تمام القيام فغلبه ان يحضر في صلوته والماذ كل القراه والمضى فيها لم يعمل بامه

فمنهم

ما روي في بعض النسخ من ان  
 لا ينعين ولا يجوز ان ينعين ليجتمع

الصلوة

القيام لا تسأل بالقرآن يكون مع الإمام الغناة ولا يصل فيه حديث من بحسبه  
ان لم يصل الله عليه واله وسلم قام في الركعة وسكن تفقد حصى صامه ثم بعد  
محدث في السهو قلنا انه يجوز في الركعة ان يكون ركعتين في الركعة الاولى الذي هو الصلوة  
بصوت قائم لم يحصل الركعة الثانية في الركعة الاولى الذي هو الركعة الثانية  
قلنا انه يحصل **مسألة** قالوا اذا ادرك الإمام وقد صلى ركعة وعليه سهو فادركه  
سليم وسكن سجدة في السجدة بام الرجل ولم يسجد بها حتى يصلي ركعة فادركها بها سجدة  
وهذا موقوف عليه في المنع **وجه** احبنا سجدة في السهو على المومنين اشد بها  
الإمام ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليس على من خلف الإمام شيء  
فان سها الإمام فقلبه وعلى من خلفه السهو ويدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انما جعل الإمام ليؤتم به وانما قد ثبت ان صلوة المومنين مع صلوة الإمام على ما قد مضى  
هذا الباب فادركها الإمام كان في الحكم كالمومنين قد سها في وجهه **فانما لا يسجد**  
حتى يرجع من صلوة ما يدرك من ان سجدة في السهو بعد التسليم لما يدرك من رجوعه وما سها في مضى  
ان السجدة الزائدة في الصلوة المكثرة على سبيل التكرار تكون مفيدة للصلوة **مسألة**  
قالوا وادركها الرجل خلف الإمام ولم يفته الإمام سجدة هو سجدة في السهو وهذا ممنوع  
عليه في المنع **والاصل** فيه حديث ثوبان عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لكل  
سهو سجدة فان بعد ما يتسلم **وروي** عنه انه من جعفر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
من شك في صلوة فليسهو سجدة في ذلك تمام والمنع والإمام والمؤتمرون **فان قيل**  
فقد روي عنه صلى الله عليه واله وسلم ليس على من خلف الإمام شيء **فان قيل** معناه عند  
احبابنا انه ابعد من السهو والعرض به المكث على الجماعة علان قوله ليس على من خلف الإمام  
شأن لا طاهر له في موضع الخلاف لا الخلاف في السجدة وحدها من ركعتين في الركعة  
وادركها سجدة فاحصل بعرض الماديل ووجوب الرجوع الى الركعة على انه مقيس على المبرور  
بغيره لانه سها وانقله لا بعض بالسهو الذي لا يجزئ السجدة لان لغرض الفصل  
المكث المومنين المنع في **السهو مسألة** وادركها في صلوة وسلم ساهو  
بشيء انما الصلوة وان لم يتسلم الاسلام واخره مغايرتها وسجد سجدة السهو وذلك  
منصوص عليه والمنع **مسألة** فانه على ان من يتسلم سلمتين في الصلاة فادركها  
بعثا لصلوة لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم في صلواتها السلام والصلوة هو  
الخروج من الصلوة فادركها هو فصل الصلوة تكون فخرج منها واذا اخرج منها  
لم يخرج منها فادركها من خارج منها فان بعد عنها وسكلم قبل التسليم فادركها  
او تسلي لم يزل بجله انه خارج من الصلوة فادركها تسلم سلمية واخره فلا خلاف  
انه من خارج فان يتبين احصاها من قول النبي صلى الله عليه واله وسلم تسلم قبل التسليم

هذا اذا كانت بعد من سجدة  
والا فادركها كحصى الركعة  
والله اعلم حقه من العلم





صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما شتم معناه يصح ما ينسب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قبل له هذا لم يتبع لوجهي اخذها انما المسلم في الصلوة اذا اطلق عمل  
 المسلم الذي يخرج من الصلوة والثاني ان حديث ابن مسعود قد مر ذلك فان قال  
 ولم يسم الله تعالى بعد سجدة السهو ونيتهم وسلم صحيحا وملككم فان قيل  
 فكيف تأولتم انما تأولنا من انما فعل المسلم على انه قبل المسلم السابق ولو لم  
 ان اطلاق المسلم يقتضي السلام الذي به الخروج من الصلوة قيل له المسلم السابق  
 خروج من الصلوة لانه بعد في الصلوة يستعد في السهو يصح ما قبلنا ونقول في شاع من غير اهل  
 والتقديرات قبل المسلم لا يها ووردت غايه في السهو قد تكون في الزيادة كما  
 تكون في النقصان على ان حديث عبد الله بن مكي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 سبأ بقعد في الركعتين فصا وسجد سجدة السهو بعد الفرائض من صلوته يصح ما يها  
 والتقديرات ايضا بعد السلام لانها سهو في النقصان وسجدته بعد الفرائض وهو ايدى  
 على ذلك من طريق النظر ان السلام هو من الركعتين والسهو وسبأ في الركعتين  
 اخلاف في انهما متاحتان عنهما فان قيل ان سجدة السهو حرة للصلوة وهو هاتان  
 يكون فيها قيل له هذا ما سجد من وجهي اخذها ان حركاتها يكون بعد الامران  
 من قبل العبد او قبل امرائه او نحو ذلك فله ان يكفر بعد الخروج من الشاة والثاني انه سجدة  
 السهو يعود في حرمه الصلوة مكانه في الصلوة وله ان ينشده ويقيم بعد ما قاما الكلام  
 انما قبل تحليل الصلوة مسطحات للصلوة وهذا الكلام في ان السجدة الزائدة في الصلوة  
 على سبيل التجدد بطلها وقد مضى فيها تقدم ذلك ايضا محقق انما بعد السلام مشله  
 قاله وبشيء عاده السجدة بعد ما قاله ولان رجلاد وجب عليه سجدة  
 السهو سبها سجدة ادا كثرها وان كان قد اشتغل عن صلوة ونزل عن مقامه  
 قاله وقال القم عليه السلام والمتطوع اذا سبها فقلبه سجدة السهو اعلم  
 ان ما ذكرناه من عاده السجدة بعد ما وان من سبها سجدة وان كان قد اشتغل عن صلوة  
 منقوض عليه في المتن وما حكيناه عن القم عليه السلام من ان المتطوع اذا سبها سجدة  
 سجدة السهو منقوض عليه في مشاييل النور وبقي وقلنا انه سبها سجدة السجدة  
 لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسم سجدة السهو وسجد وسلم  
 ولم يوجه بقوله لكل تسعة سجدة وان قوله من سجد في صلوة فليسجد سجدة بعد  
 ما يسلم ما فخر على ذلك السجدة في سجدة يكون عملا للظاهر ولم يسمه بعد  
 بترك السجدة بعد ما وليك ذلك قلنا ان لسجد بعد ما غير واجب وايضا في الحديث  
 الذي روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى الحامسة سبها

بل هو من سجدة

انه يتحد بخروج الشهيء ثم سلم ولم يذكر فيها الشهد وثله ان من شها بخروجها وان كان قد  
اشتغل عن صلواته ونزل عن مقامه لما رواه زيد بن علي عن ابيه عن علي بن عليم السلام قال صلى  
بنار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الظهر خمس ركعات فاستقبل القبلة وكبر وهو  
حائض ويتحد بخديتين لبس فيهما قراء ولا ركوع ثم سلم فلما فعلهما النبي صلى الله عليه وسلم  
واله وسلم بعد الكلام الذي يوجب انقطاع ختمه الصلوة قلنا ايها المعلان جرحنا لا شها  
عن الصلوة ادا كان المصلي يطمأن لانه اذا ثبت ايها بعد السلام ثبت انها بحرمة الصلوة  
لبن ختمها تذهب بالسلم الا انما الى قوله صلى الله عليه واله وسلم عليها السلام فاداس انما  
بعدد حاجب حرمة الصلوة حاران فيعلمها المصلي وان اشتغل عن الصلوة : وشها  
قوله اللهم عليه السلام ان المنطوق ادا شها يتحد بها قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
لكل شها محدثان وقوله من شك في صلواته فليست يتحد في الشهو ولم يستمر من يغفل  
بالتحقيق في الصلوة

### باب في قول في قضا الصلوات

اذا نفي على الرجل ايا ما لم يحس عليه من الصلوة الا التي فاق في وقتها وذكر ذلك الذي عاين  
يغفل عنه لا تكنه معها ادا الصلوة على وجه من الوجه جميع ذلك منصوص عن عليه في الاحكام  
والاصول فيه ان لقضا فرض مجرد ثبت بدلالة شرعية ولم يجد له عليه قفلا لا لقضا  
عليه فاما الصلوة التي يفي في وقتها ولا خلاف في وجوبها عليه فذلك قلنا به ووردت  
في بابك لمواقبت هي يكون الرجل مدركا لوقته ويدل على صحة ما ذهبنا اليه في  
هذا الباب ما رواه محمد بن منصور عن احمد بن يحيى عن جسر عن ابي خازم عن زيد بن علي عن  
ابيه عن علي بن عليه السلام قال في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فعل له عدله  
من رواحه فقبل فاما وهو مترا عليه فقال عدله من رواحه ما يرضى الله  
اعني على ثلاثة ايام فكسوا صلبه بالصلوة فقال له رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم صل صلوة يومك الذي افض فيه فانه عريك وهو ايضا مقبش على من حن  
مده طوبى له في انه لا قضا عليه لما فاته من الصلوة بقوله انه يتقسط عليه فرض الصلوة  
بمرض مزيل للعقل وهو ايضا مقبش على من يحضر بحله انه فرض الصلوة بسقط عيها  
موت محو من امتداد اياما من جهة العرف فاما ما ابو حنيفة رضي الله عنه فانه  
يدعي انه انما على المريض يوما وليله فادون ذلك قضا ما فاته وان على عليه  
اكثر من ذلك لم يقض وذكر ابو بكر الحنبل انهم تركوا فيه القياس لما روي عن عمار  
انه اعني عليه يوما وليله فقضا ما فاته قال لا مخالف له من الصحابة قالوا نعم  
يوجب ان لا يعاين قضا ودل لا معقوله ان عمار يحلن يكون قضا على الاسما ب  
لانه روى عنه اعني ثلاثة ايام فلما افاق قضا لثلاثة ايام وذلك على انه قضا على طريق

الا سمي به

الاسكيات وما يتبع صحة ما يذهب اليه في هذا الباب من المصطلح والصلوة ان ما سقط  
 منها للمرض لم يحس قضاءه مثل القيام والركوع والسجود وكذا كل عمله الصلوة  
**مسألة** قال واما رجل ترك الصلوة قاعدا او ناسيا وجعل عليه قضاءها  
 نفي الاحكام على وجوب القضاء لها ذلك بشرط ان لا يكون تركه كغفرا او سهوا  
 بل ذلك على انه لا يقضى المرتد الصلوة التي تركها كغفرا او سهوا ولا نفي في الحج على  
 المرتد لا يقضى لصاحبه وقال انه خارج عن قديم الاسلام فحقوقه على انه لا يحس قضاء  
 الصلوات على المرتد وحكم ابو العباس الحسبي رحمه الله تعالى في الصور من محمد بن يحيى  
 عليهم السلام ان من ترك صلوة او شيئا مما رده لم يقض فاما وجوب فاعلم ان ترك  
 الانسان من الصلوة قاعدا او ناسيا على غير وجه الرد ولا خلاف فيه لقول النبي صلى الله عليه  
 وسلم من ترك صلوة او شيئا منها او نام عنها فليصلها اذا ذكرها وروى الطحاوي باساده  
 عن ثمره انه كتب الى عمه ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان يامرهم اذا سجد  
 اخرهم عن الصلوة او شيئا حتى يذهب حينها الذي صلى فيه ان يصلها مع التي يليها من  
 الصلوة المكتوبة فاما المرتد فالذي يدل على انه لا قضاء عليه لما ترك من الصلوة ان  
 القضاء فرض مجزئ ولم يرد الشرع باجابه فيجب ان لا يكون لازما ويذكر على ذلك  
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا عما فعلوا فمن عاود بعد ذلك من الكفر فمضى  
 انتهوا عن فعلهم ما قد سلف فيجب ان لا يلزمهم لما سلف من الامور فقام الاماخذة الدليل  
**فان قيل** انهم لا يكونوا ممنتهين حتى يقضوا الصلوات قيل له هذا عايد بالاجماع والاختلاف  
 ان منه الكفر مروي عنهم وعرض عليهم شبه الامان والنتية ولا يهاجرون الكفر قبل قضا الصلوات  
 وبذلك على ذلك قوله النبي صلى الله عليه واله وسلم لعمر بن الخطاب لا تسلموا بحسب ما قبله فان  
 احتجوا بقوله تعالى اتموا الصلوة واتوا الزكاة وقوله فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة  
 فاحذروا وما اسمهم من الظواهر فيجب لهم هذه الظواهر لا جهة لكم فيها لانها في غاية الظهور  
 فقط وان قاما متندا فقد امتثل ما امر به وليس بها دلاله على وجوب القضاء فان قيل هذا  
 الله تعالى في المشركين فلا صدق ولا صلاح وهم انهم يقولون لو ترك من الظل فذلك كان الصلوة  
 وليجبه عليهم **قيل** لهم انهم لا يشكروا ما سجدوا لعقاب على تركهم هذه العبادات مع ما سجدوا  
 من العقاب على المشرك فليس فيها دلاله على وجوب القضاء ولا دليل ايضا وجوب ليس على مساواة  
 اذ اذات يكون واجبا اذ القضاء فرض يحتاج الدلالة ثابتة وليس لهم ان يشكروا بقوله تعالى  
 واله وسلم من ترك صلوة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان يقول قد يكون انسان استرا  
 للترك فكل من ترك الصلوة لزمه قضاءها وذلك بالنسبة لسبب تركه على سبيل المجاز  
 والمجاز لا يدخل في القاطع الحقيقة الدلالة على ان قوله فليصلها اذا ذكرها يدل على ان

في الدنيا ان اذن مظهر اختلافها من  
 على اذن وجهه وانما لا يلزم في احد  
 قليمه وانما لا يلزم في احد  
 وهو مروي عن النبي صلى الله عليه واله  
 لعدم الدليل في القاطع عليه السلام  
 السبب في القاطع عليه السلام  
 السبب في القاطع عليه السلام  
 وروى سفيان الثوري عن ابيه



بأقامة الصلوة الواجبة عند الدليل من غير استثناء كون الغوايب عليه وجهان علم صلوة  
الواجبة عند لو كان التمس من علمه من الغوايب خمس صلوات أو أقل أو أكثر ومن  
من لا يثبت عليه وهذا صفة ما ذهب إليه ومثله قول من يقول بوجوب الخمس  
في قضا الغوايب ويدل على ذلك قوله تعالى تعالى أريت الذي بها عند الصلوة  
ومن يقول بالترتيب يثبت من يصل صلوة وقتها وعليه من الغوايب ما هو أقل من صلوات  
ويدل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لما فاتته أربع  
صلوات يوم الخميس في حوكان غديره من الليل قضاها من على الترتيب فدل ذلك على  
وجوب الترتيب في الغوايب قبل أن يذكر في باب الغايب الترتيب وهو جائز وليس  
أنه واجب وتختل بصلوات الغوايب وجوبها على الترتيب فإن قيل أنه يدل على  
الوجوب لأنه قد وقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يحمل على الصلوة قبل له  
ليس بلفظ الصلوة فيكون هذا الفعل منه بياناً له وإدراكه بكون ذلك على ما ادعت بطل  
فذلك أنه يدل على وجوبه فإن قيل قد قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا  
كما رأيتموه في صلواتي فدل ذلك على وجوب الترتيب لأنه علم السلام على من ساء وأما من صلى  
كما رأيتموه في صلواتي فدل ذلك على وجوب الترتيب لأنه علم السلام على من ساء وأما من صلى  
الذي يفعله صلى الله عليه وآله وسلم ما ساء صلوة وجعلها بغير الترتيب في الصلوة وأما اختلاف  
في الزمان الذي يقع فيه الصلوة والزمان بصلواتها فلا يلزم لصلواته إلا أنه  
لو قال صلوا كما رأيتموه في صلواتي بصلواتي بعد ما طعم أو طعم بعد ما صلى وصل بعد ما  
سرب أو سرب أو يوم بعد ما صلى كان لا محالة أن يكون كل صلوة على ما فعله من الطعم  
والشرب واليوم قبل الصلوة أو بعدها ليس يكون زمان الصلوة المتعقولة قبل ذلك لا محالة  
وبغيرها ليس مما يتعلل لا من غيره في كل صلوة الصلوة التي يفعل بعضها والآخر بعضها والصلوات  
التي لا تعلق لها بالصلوات التي قبلها فلو كان كذلك لكانت صلواته بغير الترتيب  
بعضها ببعض وهي يدل على صحة ما ذهب إليه في هذا الباب إلا أنه علم أن  
الغوايب إذا زادت على خمس صلوات لم تكن فيها ترتيب فكذلك إذا كانت خمساً أو دونهما  
والمتأمل في ما في باب صلوات حفره في أن لا يكون الترتيب شرطاً في قضاها  
ويمكن أن يقال أيضاً على ما فات من فرض صلوات وزكوات وهي ما يفعله الغوايب  
فروض متميزة وما ذكرناه من أنه بعدم اليقظة لكل صلوة فقد مضى الكلام وإن اليقظة  
أن بعدم الصلوة فأما وجوب حصرها في الأوقات فبغير حصر لها فالأصل أنه لو زاد  
فاته التواضع لقضاها استحباباً وذكر مقتضى عليه في المتن والاصل أنه لو صلى الله  
عليه وآله وسلم من شيء صلاة أو أيام عنها فلهما صلواتها إذا ذكرها وهو عام في الغرض

فيما بين خطاطة ما ساء الله الغرض  
حشر في ما مضى من الغرض في الغرض  
الصلوة على ما مضى من الغرض في الغرض  
في ما مضى من الغرض في الغرض  
وغيره من الغرض في الغرض  
الصلوة على ما مضى من الغرض في الغرض







أخذها فإنا يكون قد فعل فيما وجب عليه في الوقت ففعل من اد اوجب الصلوه في اول الوقت وجوباً مطلقاً كانه استبان غير ان يبين يفعلها او يفعل الغزير على فعلها فيها بعد فاذا خاضت المراه بعد مضى طرف موقتها لم تكن صعب الصلوه اذ اعد لها هو يد منها في الوقت في حاله لا يلزمها الفضا لير الحاضر كما تقتضي الصلوه الا ما صنعت فان قيل فالتقولون لو كانت ستم في اول الوقت فلم يحرم او ترك الغزير مع الذكر له ثم خاضت قيل له اذ انبت ما قلناه من الذي فعل الغزير ولا يجد بفضل بينهما وبين الذي لم تغزير ففكان يكون حكمها واحداً وايضا فان الغضا لا يلزم الا الفوات والفوات لا يكون لا يضيخا الوقت الا ان كان لمضى لا يكون قاضيا وان لم يضل في اول الوقت وسقطه اذ كان قد ضل في آخر الوقت لان الصلوه لم يقته مضى آخر الوقت وكذا لا يلزم لا يكون قضا في اي وقت ففعل اذ لم يقته مضى آخر الوقت فاذ انبت ذلك ثبات الحاضر اذ خاضت في آخره نقص تلك الصلوه لا بها لم يعها وايضا لا خلاف ان لظهر اذ اعدد في اول الوقت كان محذره فيه كقده في اول الوقت في احكام الصلوه فكذلك الحضيض في المعقبات في كل واحد منهما بعد حكم الصلوه وهذا ايضا لا خلاف انها اذ خاضت في اول الوقت لم تقض الصلوه وكذا ان اذ خاضت بعد ذلك اعدله بخبر حقيقتها في وقت كمال الصلوه وغلاضه هراكان يكون المعتم اذ اتا في آخر الوقت يلزمه صلوه المتأخر والمزبض اذ اعى عليه في آخر الوقت لم يلزمه قضا تلك الصلوه **مسألة** واذا فاتت المتأخر في صلوه فقطها في المحضر وهي صلوه المتأخر واذا فاتت في المحضر فقطها في الصلوه الحاضر بخلاف هرا محذره ابو العباس الحنفي رحمه الله وذكره في كتابه في الصلوه وهو صحيح لان من اصل صاحبنا ان فرض المتأخر كقمتان كان فرض الحاضر اربع وان ذكرنا في كل واحد من حصته له وشبهه في الكلام فيه بعد هذا الباب فاذا انبت ذلك وجب عليها القضا وجب عليه ان يكون الاعسا ربا لعايت دورا لوقت الذي يعنى فيها **فان قيل** البطل العليل الذي يعونه صلوه القضا اذ اعد له صلوه القاييم وكذا المسم الذي لا يجد الماء اذ اذاته الصلوه ثم ان العليل قام انه يقضى صلوه المقام **فيل** له الفضل بهما ان العليل ايج له ان يقبل قاعدا للعدو وكذا المسم بكاه انه لو امكنه ان يقبل قايما في تلك الحال لم يحرمه ان يقبل قاعدا وكذا المسم لو امكنه ان يقبل متوضيا لم يحرمه صلوته مسما فلما كان ذلك كذلك ورأى انهما الغزير لم يحرمه صلوه المحذور وليس كذلك المتأخر لان فرضه ركعتا حتى لو ضل اربعاً لم يحرمه فلم يشبه المحذور وانما في ذكره اعي من فاسد الغزير المخرّب فقطضا وقتك لظهر انه يعنى كما فاته **مسألة** واذا ظهر الرجل بالعسر وهو لا يعلم فان علم وهو في الوقت فقطها وان لم يعلم لم يعلم

ان يكون الميت من ادان به الصلوه

في وقت الظهور في الوقت او في وقت الغزير او في وقت الصلوه

الوجه

صلى الله عليه وسلم في الصلاة

الوقت لم يصحها قال وكذا من صلى في ثوب حسن جازيا قال وهكذا القول في كل من فعل شيئا من ذلك على طريق الجهل دون السجدة لا يعلم قال ومضى ختاً وهو ما زاد في الوقت وعده وكذا من صلى قبل الوقت وهو لا يعلم جميع ما ذكرناه منصوص عليه في الأحكام والمسمى من الضلوع في الثوب الخشن وان اصحابنا اخرجوه على ما رواه عن علي بن ابي طالب في الأحكام والمسمى وقد اسد مصيباً هذا الباب في مسئلة من اخطأ القبلة وذكرنا الفرق بين ما عدا والوقت وعده وبين ما عدا والوقت ولا يجاد بعده وانا انشئ في هذا الموضوع الى بعض ما مضى مع صرت الطبيب **ع** ان مذهب يحيى عليه السلام ان من اخطأ في زمن الامور المانعة لصحة الصلوة وكانت طيناً من معتزلة المجتهدين وغالب الظن بليس على المصل اذا علمه بعد الوقت اعادة وان علم به وهو في الوقت فعليه الاعادة **قوله** فله القبلة وما ورد في الخبر عليه السلام انه لم يزل يخطئها حتى علم ان من اخطأ في الصلاة فله ان يعيد ما صلاها فاعاد عليه من يطهر ما حسن وهو لا يعلم فاما من اخطأ في طريقه فيمضي الى القبلة ويصلي في وقت قبل الوقت ويصل محذراً او ختاً فله ان يعاد ادا علم به سواء علم به في الوقت او بعد من الوقت وهذا لا خلاف فيه بين الامتثال **قوله** في صلو

**المعتزلة والخوف** فرض المصلي تركها لا بالمعقوب وهذا منصوص عليه في الأحكام وهو مذهب القم عليه السلام واحمد بن حنبل عليه السلام واليه ذهب ابو حنيفة واصحابه وهو رواية اصحابه وهو مذهب الامامية ادا كان الشتر طائفة والرسائل عدا ذلك ما ناه ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن مزيروني حدثنا ابو اسحق المصري حدثنا ابو عوانة عن بكر بن ابي الاخير عن ابن عباس قال قال الله عز وجل انما كان سكم في الحضرار دعا وفي السمر كعسى وبا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن عيسى بن المودني حدثنا اسد حدثنا خاتون بن شهاب بن جندب بن اسد بن زيد قال قال الله عز وجل انما كان سكم في الحضرار دعا وفي السمر كعسى وهذا صريح في موضع الخلاف فان قيل ما انكرتم ان يكون ارادته الفرض الذي لا يجوز تركه ولا شك في الفرض الذي لا يجوز التمسك بتركه ركعتان قبله ادا قال في فرض السمر كعسى ادا لا يفرضها كانه ادا قال في فرض الحضرار دعا ادا لا يفرضها وان وهكذا نقول في سائر العبادات الواردة في الشرع كان نقول هذا القادف ثمانون وحده الراي ما به فالظاهر في جميع ذلك يقتضي ان المراد هو المذكور لا زيادة فيه ولا نقصان به وما ابو بكر جدهما الطحاوي عن ابن مزيروني حدثنا نعم حدثنا ابن مزارك باهالدا الختال من ولابه عز وجل قال امي صلى الله عليه واله وسلم بما حقه فاداهوسعد فقال لهم الى بعدا فقالوا في طام فقال ان الله عز وجل وضع على المصلي ان يقرأ نصف الصلوة والنصف من

ذكر النجاسة  
على وجهه

اسما من ربه عز وجل  
الذي لا يورث الجحيم صدوق  
ذكره في المطبوع

في له في رجل على نسيته  
التي لا يورث الجحيم صدوق  
ذكره في المطبوع



لا يصح بعدد بدله قوله عمداً لا به واداكب فمهم فالتصريح بالصحة بمعنى في الوحي والبرهان  
 واداكبتم في الأرض بغير علمكم حجاج ان يصح من الصلوة فيكون المراد بهذا العصر هو ان  
 اعام كل واحد من لطايفتي قاصراً عن صلوة من يوم الايام على الله قد قال ان الصلوة والركعة  
 من شغائر الله لا يلهي ولابد ان ذلك على ان السجدة واجب وكذا ان القصر وروى عن علي بن مسية  
 قال قلت لعمرى ما قال الله عز وجل ليس علمكم حجاج ان تقصر ومن الصلوة اجمع بعد من الناس  
 فقال عجباً ما عجب من شئت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال صدقوا بصلواتهم  
 عليكم ما قبلوا صدقته منه صلى الله عليه واله وسلم على ان قصر الصلوة في غير موضع من  
 الحروف وفي الخبر دليل على وجوب القصر لا نه صلى الله عليه واله وسلم جاء صدقه ثم قال فادلى  
 صدقه وامره ولا امر يصح الوجوب **فان قيل** روى عن عطاء بن رباح عن قيس بن  
 قال قلت لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم في السجدة وان كان العصر واجبا لم يكن  
 صلى الله عليه واله وسلم يدعو الى الايام **فيل** ولها قصر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 واله وسلم قصر العبد وقوله ان عمل ان يكون معناه ان الركعة والهجاء والعزاء مع العصر  
 في العبد وعمل ان الركعة مع العصر في العبد كما روى صلوة المشركين كمن عاينهم فيقول  
 تأما والركعة وعمل قول الله عز وجل كذا نقصر ونحوها يعني بعضنا على بعضنا على اعام العزاء  
 والركعة والهجاء ومعناها او هي ابدل **فان قيل** من قال ان العصر مباح ان  
 يودي الى ان يكون من صلى الى سجدة السجدة يكون متعمداً في ركعتين ليس في الركعة ان يكون طاعة  
 يجوز تركها لا الى بدل يقوم مقامه وعندهم ان الركعة في ركعتين هذا سبيلها او يجب  
 ان يكون القصر واجبا **فان قيل** على ذلك انه لا خلاف ان الركعة لا خيار له في عدد  
 الركعات فوجد ان يكون المشاورة في عدد الركعات **فان قيل** على ذلك ان الركعة لا خيار له  
 مكتوبة يجب ان لا يكون له خيار في عدد الركعات **فان قيل** على ذلك ان الركعة لا خيار له  
 عندكم له الخيار بين ان يصلي ركعتين وبين ان يصلي ركعة واحدة **فان قيل** على ذلك ان الركعة لا خيار له  
 هذا الخيار على التحقيق ليس هو وعبد الركعات وانما هو خيار بين فعل العزم وتركه لا ان اراد  
 المعية ايضا له الخيار بين ان يصلي ركعتين وبين ان يصلي ركعة واحدة **فان قيل** على ذلك ان الركعة لا خيار له  
 هذا لا يتوكل ان لمعلم بالخيار بين ان يصلي ركعتين وبين ان يصلي ركعة واحدة **فان قيل** على ذلك ان الركعة لا خيار له  
 ذلك باسحقه علينا ووجه ان لا خياراً عندنا في عدد الركعات المكتوبة على وجه من  
 الوجوه وايضا هو مقيس على الحق بقله انه مردود من رتبة ركعات الى ركعتين وجان  
 يكون الاختيار على الركعتين وضا **فان قيل** من قال انه لا تقصر الا سرا  
 الحروف فتعد كثرنا ان لا جماع قد سبقه فيجب سقوطه اذ هو غير محفوظ على وجه العلم

بهم



ان ذى صوم حرم محقق عليه عليه واله البريد شقرا فان قيل فانكم استبردم  
 بالطواهر التي وردت مذكريا لتفريق على وجوب المحصر وقد يكون ما دون البريد شقرا  
 قيل له لتساؤل علم ان لا تشان ادا حرج من اهله دون البريد يبيح مشافرا ولا دون البريد  
 مشافرا بل المأخوذ خلافة على ان البريد ايضا لم يكن يعلم انه شقرا لولا البريد الذي  
 ذكرناه على ان القول بالمعصية في غير الخروج من البلد مما اعتقد الاجماع بخلافه  
**وليس محكما** الا على ما حله لظاهر وادى اعتقاد الاجماع بخلافه كان شاقلا  
 فاما من ذلك ثبت انه لا يدرى احد من فيه والبريد قل ما قيل في محرمه **قال قال**  
**قائل من** ذهب الى عدل السفر يستثله ايام هلا استدلتهم بما روي عن رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم لا تشافرا الا اياما ثلاثا فما فوقها الا مع عزم على ان قل السفر مسيره ثلاثة ايام  
 كما استدلتهم بقوله لا تشافرا الا اياما ثلاثا فما فوقها الا مع عزم على ان اقل السفر يزيد **قيل له**  
 لم يفتل ذلك لوجهين احدهما انما استدلتنا بهذا الخبر على حصول اتمام السفر للبريد لا يكره ذلك  
 مأخوذا فاما ان مشيره ثلاثة ايام مما ساعد ذلك ما لا اشكال فيه كما لا اشكال فيما زاد على ذلك  
 والثاني اذا ثبت ان البريد سفر بحره بالمعراج يكون مسيره ثلاثة ايام اقل السفر كان ذلك ما من  
 فاما استدلالهم بما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم مع ما مشافرا ثلاثة ايام وثلاثا  
 على مقدار السفر فغير صحيح ليرى لمقصد به سأل لمدى الذي يجوز فيها المخرج فليسا قد دون سأل  
 اقل السفر الا ترى انه قال **ونبي المقيم** يوما وليلة وهذا لم يرد على انه اقل الايام الا المعصية  
 به بيان المقيم دورا قل الاقامه على انه لا خلاف وان مشيره ثلاثة ايام شقرا بعصره  
 الصلوة وكذا مشيره يزيد ثانيا على هذا العقل انه قد سأل عن اهله يزيد وبها حصل  
 مشافرا وليس بمعصية قولنا انه حصل مشافرا اجماعا دون البريد اقلنا انه لا شقرا شقرا **فان**  
**قيل** فان الاجماع حصل على مشيره ثلاثة ايام **قيل له** انما تخالف فيه وانما خالفنا فيما  
 دونه والاجماع لم يفتقد على انه لا يحدده وانه فمتمم القول به كما اعتقد على انه لا يحدده  
 البريد وهذا القول اعني القول بان قل السفر مشيره ثلاثة ايام هو المروي عن زيد بن علي وقد  
 تكلم عن عبد الله بن الحسن بن الحسين السلام **وتحكي لنا** اننا اعتدنا الله بالاداء على علم السلام  
 كان يذهب اليه ويختاره **مسلم** قال اذا خرج الرجل مشافرا فصرح بمواريه  
 موت اهله في برستان فزان في بر او حوز وهذا منصوص عنه في الاحكام وقال في المصنفين  
 سئل عن يري بيوت اهله من برستان ذلك لا يكون ليرى السعد يمنع من ذلك فدل على البراد  
 بقوله يتوارى بيوت اهله من تفاصيل ذلك اهله دون حمله الذي يجرى البيوت والدور وما من  
 يزيد واكثر منه **وذكر كجي** بن الحسين صلوات الله عليه ان ذكره في  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ومن طريق الاحكام ان شاحه البلدة تحدد من البلد من طريق



فمما يصلح من البلد يكون في شأحه البلد على غالب القادة فوجت تكون حكمه بحكم من البلد  
 وأما ما يدل على ان الاشفاق كلها في العصر سوى هو الطلوع هو الذي ذكرناها في صدر الكتاب  
 من قول ابن عباس رضي الله عنهما على لسان بسكر في الحصر اربعاء والسفر كحصر في قول الموصلي  
 عليه وآله وسلم وضع عن المشافق الصوم وشطر الصلوة وغير ذلك من احكام الحارة عراها وانما  
 ويرد مطلقه بذكر السفر من غير اسس على حاله وما يدل على ان المشافق معس  
 على الحاضر فكما ان لطاقه والمغصية لا يتران وقد ذكرنا صلوة المصوم وكذلك لا يتران في  
 عدد ركعات المشافق والمغصية ان كل واحد منهما من دلت عليه مكتوبه ويمكن ان يعارض  
 على المطيع لقله وجود السفر في كل واحد منهما **فان قيل** التقصير رخصة والمعصية  
 لا تكون شيئا للرخصة **فيل** له العصر عندنا فرضا لمشا فركم ان التمام فرضا للمصوم  
 فوجب ان لا يتعدى لطاقه والمغصية ولشأن تسليم انه رخصة على ان يكون العاصي عاصيا  
 لانهم من الرخصة اذا صار على الحال التي بها تغلوا الرخصة **فان قيل** ويؤي من على السلام  
 انه قال لا يجوز قصر الصلوة لعشر الكاري والحمال والمرأى والملاح والسيوف والسلاطين  
 سلطانة والمصحح للعط من غير الشر والعدا لا في الساعي في الارض ماسا والصابون  
 وضاحا لصلواته ورضياعه بغيرها **فيل** له البحر صفت عمره موقوفه ووضوح كان  
 المراد به من يكون تنقله فمادون قل السفر **فان قيل** هذا التاويل يسقط فانه الحولي  
 الناس اجمع اذا كان معلوم فيما دون اقل السفر لم يجر لهم القصر فلا فائدة الحصر هو لا يجر  
**فيل** له ليس الامر على ما قدرت وذكر ان هو لا يجر عادة وان اكثر منهم السرا لعل كحق الفرج  
 والفرسخين واقل من ذلك واكثر من ذلك ومن عليه فيكون امير المؤمنين عليه السلام بنه  
 على ان المداوم عليه لا يجوز العصر فيه على ان في حمله من يجوز ان يكون سفره طاعة لله عز  
 وجل وهو ان يكون المكاري والصيد بينا فان ليكتسبا ما سمعناه على عا لهما وتفضيان به  
 ديونا وقديروا السلطان الحق في سلطانه لصلاح الحق والارعية والنور والرباط  
 فيكون سفره طاعة بل جاز محرم للحمد ولا بد لم يبق الغنا وهذه المسألة من ان ساول  
 انما هو لا يجوز من تاويلنا **مسألة** **قال** واذا نوى المشافق اقامه عصره  
 ايام في اي موضع كان فعليه الاتمام وكذلك لو كان في سفينة فارتفع جزيته  
 او غيرها فان اقام على السفر قصر المشافق ثم ان بعد ذلك وذكر كله منصوص عليه  
 في الاحكام والمنهج غير المرئي في الخبر فانه منصوص عليه والمنهج هو منه المصم عليه  
 السلام والامامية والمزوي عن احمد بن عيسى عليه السلام ان قل الاقامة عشر ولاحتل  
 فيه ما رواه محمد بن منصور بن عمار بن ضرر عن محمد بن عبد الله بن محمد بن جعفر عن ابيه عن علي  
 عليه السلام **قال** يوم الذي يقيم عشر ولا الذي يقول يخرج اليوم اخرج هذا يخرج بغير

دکتر

[illegible]

۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰



سأخذ لانه معصية ان الطائفة الثانية اذا تضرعت الطائفة الاولى است وذهب الى جسد  
ان الطائفة الثانية لا باو حجة مسجدا الطائفة الاولى سمحت فيم يقوم وباري وضع الطائفة  
الثانية ثم عني الطائفة الثانية فكل منا ومرا وجهه في حال لا ينضم ظاهر الاية  
فليس لهم ان لظاهر معتم على ان قوله تعالى فادعهم الى صراطك المستقيم ما دهمسا  
اليه لانه لو كان المراد به التحديد دون الفزع من الصلوة لكان لا بد من ان ياتي  
ان يقول فادعهم سمحت هم لير الخطاب للمصلي عليه واله وسلم وانظر الى الكلام  
عن قوله من الخطاب يد لعل ان المراد به فزع القوم من صلواتهم ولانه تعالى لم يذكر صلا  
الطائفة الاولى لصلواتهم فدل على انهم لا ينصرفون الا بعد الفزع ويدل على ما ذكره الله  
هذه الالباب ما روي في رد المحتار عن صاحب من جوات في صلي مع النبي صلى الله عليه واله  
وسلم ومدايات الرقاع ان طائفة صفوا معه وطائفة وحاه القدر وطائفة اخرى  
فصل في الركعة التي قبل من صلواته من ثبوت حالها وانما انهم ثم روي في ثلثه صاحب  
برجوات عن سهل بن ابي حفصه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم فقل كونك وروي عن  
القائم بن محمد بن ابي بكر عن صاحب من جوات ان سهل بن ابي حفصه اخبره ان صلواته في ركعة  
وراد ذكر الركعة الاخيرة قال في ركعة ويحتمل في صلواته في ركعة الاولى والركعة الثانية  
ثم يثبتون فان قيل روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم في صلواته  
صلوات الخوف مثل طائفة الاولى في حين فزع من الركعة الاولى فوقف مواضع الطائفة  
الثانية وجات الطائفة الثانية وصلت مع النبي صلى الله عليه واله وسلم الركعة الثانية  
ثم لم صلى الله عليه واله وسلم ومما ذكر الطائفة الثانية في مواضع الطائفة الاولى وقص الطائفة  
الاولى ركعة ثم فصل الطائفة الثانية ركعة قيل له قد روي ذلك ان رواه صاحب  
لموضع الصلوة ذلك واسدوا فقه الكتاب فقد قد منا ذكره ولما كرهها شبه موضع الصلوة  
فلان ما روي في ركعة استبد باي لقله والا حروفها والمشي الكبر والاشغال عن الصلوة كراهته  
الناس ومدايات القدر وبذلك لا تحال نفسا الصلوة على ما قد ذهب اليه المشبه بالحال واستد  
مواقفه لما احتاج اليه لان طائفة الاولى اذا كانت قد فزع من الصلوة تكون اقوى على المرافعة  
واذا كانت بعد في الصلوة لم يمكن المرافعة كل التمكن **فان قيل** مع روايات الطائفة  
الاولى تتم صلواتها قبل الامام وذلك خلاف موضع الصلوة **قيل** له صلواته تكون لم  
تتم عن شأنا الصلوة الا بعد الامام الواحد وادعهم يسمونه لم يكن صلواته في ركعة  
فما عني هاهنا في انه خلاف موضع الصلوة الا ان كان في روايتكم مع ما قد ذكر في الطائفة  
الاولى من ركعة الامام في الركعة الماسية وسنعمل بعد هاهنا من ركعة هاهنا في ركعة  
الصلوة **فان قيل** روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم صلى في الخوف

من صلواتهم  
بلغ ما كتبه

في نسخة عن صاحبها  
ان من صلواته في ركعة  
الصلوة في ركعة

ع

في رواية عن صاحبها  
ان من صلواته في ركعة  
الصلوة في ركعة

قد روي عن  
ابن عباس  
وعنه

فصل في لطايفه الاولى ركعة واثنا عشر ركعة فكانت صلوة صلى الله عليه واله وسلم  
ركعتين ولكل طائفة ركعة وكذلك روى عن ابن عباس عن ابيه عن مناجي مناجات  
عن سهل بن ابي حمزة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم فعل ذلك قبل ان يكون  
مؤاد الراوي للحديث الصلوة المعقولة جماعة دون ما فعله كل طائفة على ما روي  
في هذا الخبر ان ما روي به اذ لا سبيل مع استنجال الكبرياء وما روي به ان عمر ما ذكرنا من قبل  
**فان قيل** قد روي عن مجاهد عن ابن عباس الرقعة ما ذهب اليه ابو يوسف ويجمع ما روي به  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم فعله ركعة ركعتين فصل في فضل ما روي به  
ضعيف ثم كبر صلى الله عليه واله وسلم وكبروا جميعا بعد ركعة ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين  
والصف وقام الصف الموحدين ثم سجدوا جميعا ثم رفعوا ورفعوا ثم سجدوا جميعا ثم رفعوا  
ثم رفعوا ثم سجدوا جميعا ثم رفعوا ثم سجدوا جميعا ثم رفعوا ثم سجدوا جميعا ثم رفعوا  
ان ابن ابي ليلى كان يذهب الى هذا قبل ان يذهب الى هذا فذكر ان هذا لم يردده ولم  
ناخذ به وذلك ان الله تعالى يقول وادخلني معهم فاقبل لهم الصلوة عليهم طائفة  
منهم معك وفي هذا الحديث ان الطائفة جميعا قاموا معك وهذا خلاف الظاهر من قول النبي  
فاذا سجدوا فليكونوا من وراءك ولنا طائفة اخرى لم يبقوا وليست معك فامر الله بحال  
ان تأتي الطائفة الثانية التي لم تقبل بعد ما سجدت الطائفة الاولى وفي هذا الحديث ان الطائفة  
جميعا اجاز في وقت واحد وصليا معك وهذا ايضا خلاف الظاهر فليكن لم يعلمه واما ان  
يكون مستوحشا لآية ان ثبت الآية او يكون مردودا او يكون روايتنا من جهة عليا وحكي  
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وكذا في معنى له لغير الحكم اذا ثبت لم يردده  
الاستماع يردده ولم يردده بنسخ صلوة الخوف كتاب في السنة وكذلك ان النبي صلى الله عليه  
واله وسلم قد فعلها قلنا ان بفعلها افتداه لقول الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة  
حسنه ولا خلاف من الله ان كل ما فعله الرسول صلى الله عليه واله وسلم فلنا ان بفعله  
الان يثبت دلاله الحقيقية ولا لانه يدل على انها كانت خاصة للنبي صلى الله عليه واله وسلم  
وان العباد قد قالوا بها في اختلافنا وحجها فاما قلنا ان الامام يسلم  
اذا سجد ولا سطر الطائفة الثانية لانا وجدنا حكم الطائفة الثانية يحكم من سبعة الامام ركعة  
والا خلاف ان من سبعة الامام ركعة لا سطر الامام بل يشهد ويقيم ويقوم المسوق فليكن  
وكذلك الطائفة الثانية والثالثة والامام سبعة ركعة خافى قها قد بينا ايضا صاحب  
منها روي مثل هذا عن سهل بن ابي حمزة **هـ** قال فان

كانوا والمغرب صلى الامام بالركعة الاولى ركعتين وبالركعة الثانية ركعة واحدة  
**وهذا حرجه ابو العباس الحنفي**  
 قول يحيى عليه السلام ولا يجوز لمصل في غير الحرف ان يقصر صلواته عن صلوة امله قال  
 وذلك على انه لا يجوز الخروج من صلوة الامام الا بعد ركعة واحدة ولا يجوز للمطابقين في الركعة الاولى والمغرب  
 الا بعد الركعة الثانية بعد ركعتين الى ثلثة لا يبقا معها الا اقل مما ذكره في المطابقين في الركعة  
 الثانية وقال المنحك في تفسيره لقصر المذكور في الكتاب هو قصر المستعملين من صلوة  
 امامهم وصلاتهم قبل صلاة ودخول المطابقين في اخر صلوة وانما هذا ركعتان  
 الثانية فحصل المطابقين في الصلوة ويكون ذلك من المغرب الركعة الثالثة ويدل على ذلك  
 ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة  
 الاول ركعتين وبالطابقين الثانية ركعة ويدل على ذلك ما ذكره الهادي في الحاشية على السلام  
 من لا يجوز لمصل في غير الحرف ان يخرج عن الايتام لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم علموا ان  
 الامام ليس بمرءة وما ثبت عنه صلى الله عليه واله وسلم من التمسك برفع الموتر راسه في الامام  
 من الركوع والسجدة فذلك على انه لا يجوز للمؤمن ان يخرج من الايتام الا بعد ركعة واحدة وذلك  
 في غير المطابقين في الركعة الاولى لا خشيته ان يغتفر الطابقين الثانية الايتام وذلك لا يكون الا بعد  
 الركعة الثانية من المغرب **وجه اخر** هو ان الايتام في صلوة الحرف معصوم على  
 الطابقين فكان لكل واحد من الطابقين نصفها فوجب ان يكون للطابقين في الركعة  
 واحدة وللطابقين الثانية ركعة ونصف قال ثبت ذلك ولم يقع به صواب الركعة الواحدة كان  
 الاول ان يجعل اخرها لمكان له او لغيره لا بد من الايتام لم يتبع ان يلحق به الاخر على سبيل التبع  
 في الاخر ان يلحق الاول الحاصل على جهة التبع لا اخر الذي لم يحصل اذا كان ذلك كذلك  
 وجبت ان يكون الركعة الثانية للطابقين الاول **وجه اخر** هو ان لا يجعلنا الركعة  
 الثانية من المغرب للطابقين الثانية فكيف جعلنا للشهداء الاول من الامام عسلا  
 حط فيه لواحد من الطابقين بين الطابقين الاول لا يلحقه في الطابقين الثانية فحسب معه  
 ابتداء لا بعد له فوجب ان يجعلها للطابقين الاول لئلا يكون في صلوة الامام ملاحظة  
 فيه لواحد من الطابقين **مسألة** قال القسمة على السلام ولا يحل  
 صلوة الحرف في السفر وهذا منصوص عن علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في السفر  
 والمنحك ولا يصل فيه ان الله تعالى في امرها بشرط السفر والحرف لقوله تعالى في الامر بغير  
 في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان كنتم في حذر ان تكون معصرون  
 على السفر ولم يروا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلاة في هذا السفر ولم يروا ان يصليها  
 الا في السفر **فان قيل** في رواية عن ابي بكر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم

صلواتهم

صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرفوا وحال اخر من فضلي ثم ركعتين فصل  
وتشول الله صلى الله عليه واله وسلم ان يقاوم كل طائفة ركعتين وهذا يدل على انه صلى  
عليه واله وسلم صلى الله عليه وسلم ركعتين لا ركعتين ولا ركعتين ولا ركعتين ولا ركعتين ولا ركعتين  
يبدل على المواقف فلو كان ركعتين من الطائفتين ركعتين بدل على السب  
**فان قيل** يجوز ان يكون القوم قضا الركعتين قبل ان قد عورث ان يكون المصلي الله  
عليه واله وسلم صلى الله عليه وسلم ركعتين في يوم القريضة مؤتين فقد روي ان ذلك كان في اول الاسلام ثم نسخ  
وقد ورد النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي في يوم القريضة مؤتين واذا اختلف ما ذكرناه لم يمكن القطع  
على انه صلى الله عليه وسلم ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين او ركعتين  
ان لا يصلي الا في سنة قيا على الخوف والعلة انه اخذ من على القصر لقتضى الظاهر  
**مسألة** قال القسّم عليه السلام اذ كان لا يؤتي لا يقدر من معه على الصلوة  
قياما او ركوعا وحيا او نواجا او سريما او يكون السجدة اجتمع من الركوع قال  
تكنم من الصلوة الا التكبير والذكر كبروا وذكر الله سبحانه ومغفلة من ذلك قد روي  
ما يكتفون وهذا كله منقوض عن عليه وسلم ما يدل النية وبني وذلك لقوله تعالى وهو مو  
الله فالتكبير فان ختم قرا لا اوركنا ولا اراك لا تكلم ان يصلي الامور فيا ولقوله المصلي الله  
عليه واله وسلم لقرا ان ركض صلى الله عليه وسلم لم يستطع على الشاغل لم يستطع فعله خب قوي  
اما لا خلاف ان المريد الذي يخاف التلف لا ينتصرك والركوع والسجدة يصلي موقفا وقد روي  
قياسا عليه وكذلك ان تعدد الاما عليهم ذكر في الله وكبره ولا ينفذ ما سجد لا سجد  
**باب** القول في فضله الحجة والعهد  
**لا تصح الحجة** لا يشترط فيها عدد المصلين وهو ان يكونوا اربعة  
سوى الامام فضا عددا منهم المكان الذي يصلي فيه وهو ان يكون مدينة او قرية او  
منهلا اذ كان فيه مجتمع فيه ومنه الوقت وهو حين يزال الشمس ومنها  
الحطه وهي حطتان بفضل سبها على سبها ومنها الامام الذي يحطه وهو من يكون  
على خط طائفة على المسلمين فلما ان تعدد ملائكة شوي الامام خرجا من قوله في الاحكام  
اذا شاف الامام والمسلمون معه فادركتهم الحجة او اخذوا العديدين في ربه من ربي المسلمين  
ولحط بالمسلمين وقال في ايضا على اهل القرى والمناهل اذ كان هناك جماعة من حصارى  
اما ما حط لهم على الكلام كله على الحجة يكون الحجة شوي الامام واقل الجمع عدده ملائكة  
نصر عليه في الحجة عند اسداله على ان يظن من قوله تعالى فاقبلوا على الصلوة والصلوة  
الصلوة وقال الصلوة ان لا يفي لها صلوات وحقوق اقل ما يبيع عليه اسم الصلوات

كان ٩

هذا اذا لم يركع ركعتين  
واوكد هذا في كل ركعة  
وضوءه في كل ركعة

اصل المصنفه

هذا اذا لم يركع ركعتين  
واوكد هذا في كل ركعة  
وضوءه في كل ركعة





على انه هو الحق وانما يدعى على حوز ان عقادها بان يعبر ذلك من اختلاف فيه على ان النفس لا  
على الارزاقين بعله انه قد در ايدي على اقل الحق الحق في حيات من عقد الحق به وحوار  
يقال انه قد در زاييد على ثلثه و ايضا وجدنا الحق عقاده و اعتر فيه الرجال ايدي  
على الاتبع في حيات يكون ان اقلهم ارزاقه قيا مشا على قبل اننا وهذه العقدة نقصد  
من جعل الحد اكل من ارزاقه اما كثر منها على ان القول بانها تتعقد بانس سوا الامام  
لم يحكم الا على ان يوسط في ذكر الخصائص في الشرح ان هذا القول غير مشهور فنه وصعده  
ويدل على فساده انه لا خلاف وان من شرط الحق ان يتصل الحق لتحقيق في عدد المؤمنين  
وقد ثبت ان اقل الحق بلانه فيطله في قوله من قال بانها تتعقد بانس سوا الامام المسئلة  
انما يتبع والذي يدل على انها تنقسم في الغز والمناهل قول الله تعالى داودى للصلوة من يوم  
الحج فاستخا الى ذكر الله وقوله تعالى صلى الله عليه واله وسلم قرظ عليكم الحق وعلى هذا  
قد روى عنه الحق يجب على كل مسلم باقتض هذا الطاهر وهو بانها على جميع الناس  
اي موع كانوا فلما اجتمعوا على الواضع الى بيت بمواضع الاستيطان ان للذين بالاجعة  
لهم في تلك المواضع حصصا هم دينوا لهم في الميراث والفق والمناحل على انه قد روى عن عبد  
الرحمن بن كعب عن ابن مالك عن ابيه انه قد برز رارة اول من جمع بنا في حقه بنواضه  
وقر ابن عباس اول من جمع حقه في الاستلام حواثا فنه مرقا الحزين فذل الحمر على ما روي  
اليه وذلك عري عن الجماعة لانه فعل وقع من جماعة من الصحابة ولم يرو عن قدم من خلافه  
**فان قيل** روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لاجعة الاي مضر جامع فبال حق على  
يكون المراد به في القصة بل والكا اذ روي في الاصله كما روي في الاصله في الحديث ان صاحب  
الاجعة يسمعون بركها الاي مضر جامع فبال ايها ان يكون المراد بقوله مضر موضع الاستيطان  
على ان اصحاب او حفيظه وهم الخلفاء في هذه السلسلة يدعون الى الحق بالحق بظاهر هذا  
الاجزاء بانها عندهم من الجمل اجزاء لها في اجزاء ونواكها ان يكون تعلم بقوله لاجعة  
ولا شرع الاي مضر جامع فاستدل على مضاغهم في ايضا هذه المواضع قياس على الميراث بقله  
انها مواضع الاستيطان فيكون تعني الحق فيها **وقال** ان القرية محلات تكون فيها مسجد  
مجمع فيه لانه لم يرو عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه اقام الحق للاي المستحب وليس ذلك  
فعل المستحبين وقاد تم توارثا الخلفاء عن السلف **والمتسئلة الثالثة**  
الذي يدل على انهم يجب ان يفعلوا وقولنا لظهر ما ثبت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انه فعلها فيه وبقله كنه بيان على وجه في حيات يكون على الوحي فثبت بذلك وجوب  
فعلها في ذلك لظهر **فان قيل** روي كذا نص على النبي صلى الله عليه واله وسلم يوم الحق  
ثم تنصرف وليس الخطا في ذلك ذلك على انه صلى الله عليه واله وسلم صلى على  
الزوال **فيل** قد روي في بعض الاشياء وليس للحيطان في سطره فكان المراد به

عقدت رارة عقادها بان يعبر ذلك من اختلاف فيه على ان النفس لا  
يقال انه قد در زاييد على ثلثه و ايضا وجدنا الحق عقاده و اعتر فيه الرجال ايدي  
على الاتبع في حيات يكون ان اقلهم ارزاقه قيا مشا على قبل اننا وهذه العقدة نقصد  
من جعل الحد اكل من ارزاقه اما كثر منها على ان القول بانها تتعقد بانس سوا الامام  
لم يحكم الا على ان يوسط في ذكر الخصائص في الشرح ان هذا القول غير مشهور فنه وصعده  
ويدل على فساده انه لا خلاف وان من شرط الحق ان يتصل الحق لتحقيق في عدد المؤمنين  
وقد ثبت ان اقل الحق بلانه فيطله في قوله من قال بانها تتعقد بانس سوا الامام المسئلة  
انما يتبع والذي يدل على انها تنقسم في الغز والمناهل قول الله تعالى داودى للصلوة من يوم  
الحج فاستخا الى ذكر الله وقوله تعالى صلى الله عليه واله وسلم قرظ عليكم الحق وعلى هذا  
قد روى عنه الحق يجب على كل مسلم باقتض هذا الطاهر وهو بانها على جميع الناس  
اي موع كانوا فلما اجتمعوا على الواضع الى بيت بمواضع الاستيطان ان للذين بالاجعة  
لهم في تلك المواضع حصصا هم دينوا لهم في الميراث والفق والمناحل على انه قد روى عن عبد  
الرحمن بن كعب عن ابن مالك عن ابيه انه قد برز رارة اول من جمع بنا في حقه بنواضه  
وقر ابن عباس اول من جمع حقه في الاستلام حواثا فنه مرقا الحزين فذل الحمر على ما روي  
اليه وذلك عري عن الجماعة لانه فعل وقع من جماعة من الصحابة ولم يرو عن قدم من خلافه  
**فان قيل** روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لاجعة الاي مضر جامع فبال حق على  
يكون المراد به في القصة بل والكا اذ روي في الاصله كما روي في الاصله في الحديث ان صاحب  
الاجعة يسمعون بركها الاي مضر جامع فبال ايها ان يكون المراد بقوله مضر موضع الاستيطان  
على ان اصحاب او حفيظه وهم الخلفاء في هذه السلسلة يدعون الى الحق بالحق بظاهر هذا  
الاجزاء بانها عندهم من الجمل اجزاء لها في اجزاء ونواكها ان يكون تعلم بقوله لاجعة  
ولا شرع الاي مضر جامع فاستدل على مضاغهم في ايضا هذه المواضع قياس على الميراث بقله  
انها مواضع الاستيطان فيكون تعني الحق فيها **وقال** ان القرية محلات تكون فيها مسجد  
مجمع فيه لانه لم يرو عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه اقام الحق للاي المستحب وليس ذلك  
فعل المستحبين وقاد تم توارثا الخلفاء عن السلف **والمتسئلة الثالثة**  
الذي يدل على انهم يجب ان يفعلوا وقولنا لظهر ما ثبت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انه فعلها فيه وبقله كنه بيان على وجه في حيات يكون على الوحي فثبت بذلك وجوب  
فعلها في ذلك لظهر **فان قيل** روي كذا نص على النبي صلى الله عليه واله وسلم يوم الحق  
ثم تنصرف وليس الخطا في ذلك ذلك على انه صلى الله عليه واله وسلم صلى على  
الزوال **فيل** قد روي في بعض الاشياء وليس للحيطان في سطره فكان المراد به

المراد به

كل من المصاحف في ركب وقت الزوال هـ شرح لك ما رواه ابن أبي شبيب عن جعفر عن  
 ابيه عن جابر قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة  
 يوم رجع يوم الجمعة قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك يوم الزوال الشمس والرياح ايضا عن ابن جبر  
 الله عنه انه كان يقول كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الجمعة  
 الشمس قبل ذلك اجمع على ان يومه يومه صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم  
 كما ان يومه صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقلنا وقت الظهر المستعمل الزاوية والذي يدل على وجوبه ما رواه  
 ما رواه ابن أبي شبيب عن ابي الاخير عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر عن جابر  
 صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن جعفر عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم  
 مجلسهم يقوم فخط خطبتين وراى ايضا عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم كان خطب يوم الجمعة قائما لم يقعد ثم يقعد ثم يقعد ثم يقعد ثم يقعد ثم يقعد  
 عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم ثبت وجوب الخطبتين له سان لمول واجب فحان كون على الوجوب فان  
 قيل قوله تعالى اذ يؤدى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله تعالى فان  
 اذ بالذكر عوي والخطبة ليزال الله تعالى اذ بالذكر عوي والخطبة ليزال الله تعالى  
 والذكر قبله ليس في اياه بيان الذكر الذي يحل لسعي اليه ونقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 والله وسلم بيانه في ان تكون لايه محولة عليه وعلم ان يكون فقله صلى الله عليه وآله وسلم  
 محولة الى الوجوب فان قيل الظاهر ان مقتضى وجوب السعي الى ذكر الله تعالى في كل يوم  
 لما يتبع منه الدليل فيسئل له هل لا يجب ليزال الذكر مع الاوقات والمعتز مع الامانات  
 يجب ان يكون خاصا فلا يكره في العزم فيه على انه كان على ما لوجب ان يحصه بعمل  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله وسلم وقد بينا انه بيان عمل واحد المسبب له الحكمه  
 وقلنا ان الامام شرط في صحة الجمعة لما رواه ابو الحسن الكرخي في المحصر بامانة عن ابن  
 المتنب عن جابر قال خطبتنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يومه صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
 اعلموا ان الله تبارك وتعالى فرض عليكم الجمعة ومعاني هذا في يومه هذا في يومه  
 هذا الى يوم القيمة فمن تركها وجاز او بعد موته اجمعها فانها بها اجمعها او نحو ذلك  
 ليعاونه امام قاض ان جاز فلا يجمع شكه ولا يترك له في امره فلما ذكر صلى الله عليه وآله وسلم  
 والله وسلم تاركها شرعا ان يكون له امام علم ان الامام شرط في وجوبها وادانته

ما ذكره من حرق الصلوة  
 وهو ما كان من حرقه من حرقه من حرقه  
 الدرهم وهو اخو محمد واهلهم ابي جبر  
 عشت

انه شرط في وجوب ثبوت انه شرط في صحة ما بين الحق من صحة وجبت فان قيل  
 فقد قال صلى الله عليه واله وسلم من كان له امام فإد لا وجب قتل له معي في المظن  
 دون الظاهر وقاعدة انه ليس علينا من اقام باطل الامام فتوى كان في ليل طراد  
 او جازا وامانه صحبه والحججه معه واجبه اذا كانت احواله والظاهر سلبه  
 من اين قلتم ان السلطان الظالم لا تقع به الحججه حتى يسلم لكم هذا والاول  
 قيل له لقوله تعالى ولا تتركوا الى الذين ظلموا فممسكم النار ولا تكون اليهم وليا  
 في انك لو دين او كبد من ان يعاقبهم حججه الحججه فان قيل ليس في حقيقة الامر  
 تلايه باس قدر من حقه بل لا يجوز فيسئل له اليه اقوى من حقه لا يجد وحصل اصح  
 في الاقوى اول من خصصه الاقوى بالضعف و في لعل لك قوله صلى الله عليه واله وسلم  
 ضلوا كما رايتون في ضل وهو امام ضلوه الحججه وهو سلطان ياتون بطاعته وبول فقله  
 لها على وجه البيان على الامام شرط فيها اذ وقع فقله لها سائلا لجلد واجب وحيث  
 يدل على الوجوب **وروي** محمد بن منصور باسناد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 سئل عن الحججه هل يجوز مع الامام الجاهل فقال **ان** على الحكيم علم وكان سدا اهل  
 البيت كان لا يقتد بها معتم وعو مذهب جميع اهل البيت عليهم السلام فيما عرفت ومذهبا  
 اياها فم حججه **ومما روي** عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ان يفتروا باقامتها كل واحد فشاها الحدود الى المخرج ان يعود ناديا بها كل واحد  
 لم اقامتها الامام القادر **هـ** **سئل** قال فاد اخضر ما ذكرنا واذن المودن  
 قام الامام خطيبا خطيبا بفضل بينهما جلسته ثم قام الصلوة معوم الامام فيفضل بهم  
 ركعتين بغير حجة في ذلك منصوص عليه في الاحكام قلنا ان الامام يقوم بحفظ  
 اذا اذن المؤذن لقوله تعالى لا تؤذي للصلوة من يوم الحججه فاستغنى الى ذكر الله  
 فوجب لشعنا اليها بشرط النبأ للصلوة وهي الاذان ولما روي اورد او في السن اساده  
 عن ابن شهاب قال اخبرني بن يزيد ان الامام كان اوله حسن فجلس الامام على  
 المنبر يوم الحججه في عهد النبي صلى الله عليه واله وسلم واذن بكر وعمر فلما كان في ذلك  
 غم اذن الاذان **الثالث** **وروي** ايضا باسناد عن الزهري عن السائب  
 بن زيد قال كان يذون بين يدي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا  
 جلس على المنبر يوم الحججه وقلنا انه خطب خطيبا بفضل بينهما جلسته للروايات  
 التي ذكرناها ومستله للخطبتين وقلنا ان الامام بعد الخطبتين تكون  
 الصلوة في اقامته وقلنا انه يخطب ركعتين لان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 وسلم فقله لانه لا خلاف في ان صلوة الحججه ركعتان وقلنا انه كان يقرأ في الاذان



هـ قال فان وافق أحد الغد من الجمعة خاضوا بالاحرام ما خدوا الامام  
 قال في الاحكام اذا اجتمع عند وجهه من شاحص الجمعه ومن شاحص الغد  
 حضورهما صلوة الغد وخطبته فدل كلامه على انه لم يجعل الامام الاجتزاء بحد  
 لانه قال من شاحص الجمعه ولا يمكنه حضور الجمعه الا بحضور الامام  
 استدل بما رواه ابو داود في السنن عن ابي صالح عن ابي بصير عن رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم قال قد اجتمع في يومكم هذا عندات من سائر  
 الغد عن الجمعة واما محقق وروي ابو داود <sup>الاصح</sup> يرفعه الا ان من روى رمله الشافعي  
 قال شهدت معي يوم الاثنين وهو يومنا الذي يذبحون رفقهم هل شهدت مع  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عند من اجتمعوا في يوم واحد فقال نعم قال  
 تكيد صبيخ قال صلى الغد من نخص في الجمعة فقال من شان يضل فليضل  
 وروي ايضا عن ابن ابي عمير انه اجتزأ بالغد عن الجمعة وانه ذكر ذلك لابن عباس فقال  
 اضرب الشبه مستدل قال وتكره الصلوة واليكلام عدا خطبة الامام  
 بعقله من الاحكام قال واذا قال المؤذي واخر الله الا الله بكلم الامام  
 وانقطع صلوة من كان يضل من الناس وجب عليهم الاستملاء والانتصاء ووجه  
 ذلك قول الله تعالى واد اقرى القرأت واستمعوا له وانصتوا وروي ان ابا هريرة  
 الخطبة وروي ابو بكر الخصاص في شرح المحضر باسناده عن الشافعي قال سمعت  
 قال سمعت النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول ادخل احدكم المسجد  
 والامام على المنبر فلا صلوة له ولا كلام حتى يقرع الامام وروي  
 باسناده عن ابي اسحق عن ابي ثور عن علي بن ابي حمزة عن الامام خطب  
 وروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ادخلوا المسجد والامام خطب  
 فقد لغيت وروي الطحاوي باسناده عن النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا سمع  
 امامك يتكلم يقني في الخطبة فانصت حتى يقرع فان قيل روي ان سلبك  
 الخطبة في جوار النبي صلى الله عليه واله وسلم عطف وامر ان يصلي ركعتي قبل  
 يكون ان يكون جاقبل ان سرع في الخطبة وعوزان يكون ذلك في حال كان الكلام  
 في الخطبة وعلى هذا يحمل ما روي عن عمرو بن دينار عن جابر قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم اذا اجازتكم يوم الجمعة والامام خطب او خرج الامام  
 فليقل ركعتي ادحابر ان يكون ذلك قبل المنع من الكلام والامام خطب علان  
 الحديث يدل علان الراوي سكر في حال الخطبة او جاز خروج الامام روي باسناد

في نسخة النجاشي يروي في حديثه  
 وروي عن ابي اسحق عن ابي بصير  
 عن علي بن ابي حمزة عن الامام  
 عند ان في يوم صلى الناس في  
 عند ان في يوم صلى الناس في  
 الجاهلية حال خطبة الامام  
 ما روي عن سعد بن الزنبري  
 فليقل ركعتي ادحابر ان يكون ذلك  
 من رواية من يروي ذلك ولا يرد  
 شبه

عن محمد بن علي بن ابي بصير

من محمد بن قيس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما امروا ان يقضوا ركعتين مشكرا على الخطبة  
 حتى تفرغ من صلواته ثم عاد الى الخطبة فذبح ركعتين على انه ليس له ان يقضوا الامام عطف  
 وما يدرك على ذلك ان من كان قاعدا في المسجد حين ابتدأ الخطبة لم يركع  
 فكذلك الداخل والخارج كل واحد منهما ما جرد عليه اسماع الخطبة  
 فان قاسموا الداخل والخارج في الخطبة على ان لا يركع في غير حال الخطبة كما هو ظاهر  
 ابو الهيثم جابر ولي بن خالد الخطبة اسمها الخطبة التي هي عن بقا الخطبة مسجلة  
 قالوا ومن فائدة الخطبة صلى الظهر اربعاً وبنوا على ما يذكره مع الامام وان يركع  
 معها شيئاً صلى ركعتين وهذا منصوص عليه في الأحكام المتخذة وهو قول عطاء وطاوس  
 ومجاهد ورواه ابن ابي شيبة عنهم وروى باسناده عن عثمان قال جعل الخطبة  
 مكان الركعتين فلم يركع الخطبة وليصل اربعاً وبنوا على ذلك ان الخطبة  
 شرط في صحة الجمعة كالأوقات فكما ان من لم يلحق الوقت صلى الظهر اربعاً فكذلك  
 من لم يلحق الخطبة فماتت عليه والقله انه لم يلحق ما هو شرط في صحة الجمعة وهو ما  
 مفقود على من فاتته الصلوة وان يقضى الظهر اربعاً والمعنى ان فاتته الخطبة  
 فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ما ادركت فصل ما  
 فانك فاقض فصله كذلك يقول انه يصلي ما ادركه مع الامام ويقضي ما فات  
 والخلاف في كيفية التقضا وليس في الخبر ما يدل على موضع الخلاف فان قيل  
 روى ان من ادرك ركعتي الجمعة ركعتين فقد ادركها فكذلك المراد به قد ادرك فضلها فان قيل  
 هذا خلاف لظاهر الخبر الظاهر ان تقضى ما ادرك ركعتيه منها يكون مذكراً لها وعندهم  
 انه لا يكون مذكراً حتى يقضى اليها اخرى وبنوا علينا اولاً انه اخذوا بالاحتياط فاما ما روى  
 عنه صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك ركعتيه من الجمعة اضاف اليها اخرى ومن ادرك ركعتيها  
 صلى اربعاً فقد ذكر ابو بكر الخصائص في شرح الطحاوي انه حديث ضعيف ولا يثبت به اهل  
 العلم **مسألة** قالوا اذا كان الرجل في بلد نازح عن الامام حارلاً صلى  
 الجمعة بالخاشع اذا كان يدعى الى الامام وخطبه له وان لم يكن الامام ولاه وكذا ذكره  
 وان لم يصح بالخاشع وكذا ذكره عنه اذا كان الامام هو المقصود بالنيه فاما اذا  
 لم يظهر الامام ولم يظهر دعوه فلا حكم بالجمعة ذلك كله منصوص عليه في المستخرج  
 اما الكلام في ان الجمعة لا تجتمع مع الامام فقد مضى وقلنا ان الامام اذا كان في بلد  
 نازح اقم بالجمعة بركعتين من المسلمين وان لم تكن الامام ولاه لما روى صاحبنا عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قدموا ابا بكر حين خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى يثرب وعوف  
 يصلح بينهم وروى ابيهم قدموا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عروه تنوكة حتى خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لو انما ساءوا فاعلم  
 وتكون حلالاً للناس  
 ويكره ان يمسح





كان الزايد في الاول شتا وفي الثانية اربعا وحملات يكون المراد به تكبيره في الصلاة  
 الصلوة اجمع يكون على هذا الزايد في الاول شتا وفي الثانية شتا وروى ابو داود  
 في السنن باسناد عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يكبر في الفطر  
 والاصحاح في الاول تسبيحا وروى في الثانية تكبيرا وفي الثانية حشا وما ابو الغضائري الحسني بالاحمد  
 لما جاء في حديثنا ان الحسن بن ابراهيم الضعيف عن عبيد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن جعفر  
 عن ابيه قال كان على عليه السلام تكبير في الفطر والاصحاح في الاول شتا وفي  
 الثانية حشا ويكبر قبل الخطبة ويكبر في الفطر وكان رسول الله صلى الله عليه واله  
 وسلم يابون بكرو وعروة بن مسعود ذلك وما ابو الغضائري الحسني رحمه الله نا احمد بن  
 خالد بن حاتم عن جعفر بن محمد عن ابي اناس بن عيسى الحنفى عن جعفر بن محمد عن جعفر  
 الجعفي عن شبيب بن عتبة عن ابيه عن جعفر بن محمد قال سمعته يقول  
 كان على بكرو في الفطر من كل يوم تكبيرة تكبيرة يكبر ثم يقول يا أم القرآن وسورة ثم يكبر  
 سبعاً ثم يركع فآخرهن ثم يقوم فيقرأ بأم القرآن وسورة ثم يكبر حشا وركع فآخرهن  
 وروى عن جعفر بن شبيب باسناد عن عروة عن ابيه عن جعفر بن محمد قال كان النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم يكبر في الفطر من كل يوم تسبيحا في الاول وفي الثانية حشا  
 فان قيل روى عن شبيب بن عتبة عن ابيه عن جعفر بن محمد قال كان النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم يكبر في الاصحاح والفطر فقال ابو موسى كان يكبر اربعا تكبيرة على الفطر  
 فقال اخذ فيه صدق وروى عن الحسن بن محمد عن الحسن بن علي بن فضال عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم قال صلى الله عليه وسلم في الفطر والاصحاح والاصحاح في الاول حشا وفي الثانية حشا  
 واربعا ثم اقبل على الفطر فقرأ لا يسوا ككبر الحسام واسأرا باصا بقرة وعروة  
 فقل له حشا يا ابا عبد الله في زياده والزايد اولى بالقبول لانه فقل له يا موسى عليه  
 السلام واولى بكرو عن وعروة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفطر حشا فقل له يا ابا عبد الله عليه  
 السلام وقلنا سقديم الفطر والركعتين على التكبير في الاول المروي عن اهل البيت  
 علم واحد بن جعفر بن محمد عليهم السلام ورواه ايضا روى عن ابيه عن علي بن ابي حمزة نا  
 ابو الغضائري الحسني رحمه الله تعالى عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد  
 عن الحسن بن محمد بن ابيان عن ابي اسحق عن الحسن بن علي بن ابي حمزة نا  
 في الفطر بكرو التكبير الذي يفتح بها الصلوة ويقرأ يكبر ثم يركع ثم يقوم فيقرأ  
 يكبر ثم يركع ورواه ايضا عن ابيه عن عروة عن ابيه عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد  
 على عليه وسلم ويكبر في الفطر على ذلك في التكبيرات زيادة يحسن بقدر الصلوات

محمد بن شبيب الحنفى الزايد ذكره  
 في بيان في العاشرة هكذا في  
 التقدير ورواه بن جعفر  
 الغضائري صدوق مت

طام ما هنا وما في الصلوات اربعا  
 الاول سبع تكبيرة الصلوة الاولى اربعا  
 وهو خلاف ما علم الاصحاح والاصحاح  
 ما حذر من فاعلم ذلك والله اعلم

أوجب ان يكون بعد الفراه قيا ساقلى لقنوت ولا خلاف ان يضاهى بينا وبين وجعه  
واحتجابه وبتايراهل البيت عليهم السلام انها في الركعة الثانية بعد الفراه فوجان  
يكون في الركعة الاولى ايضا بعد الفراه فناسا قليبها والقلبه ايها التكبيرات زيدت في صلوة  
العهد فاما كس نهار كعتين فاحلاف فيه وهو المروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
ومن بعده وقلنا ان يرد كثر الله تعالى عامضي من كل تكبيرتين ليكون ذلك فضلا بين  
التكبيرات ولين تكبير انما نكرت رجب الفضل بها يتعقل ادكا وفكر تكبيرات  
العهدين وروى محمد بن منصور عن محمد بن اسمعيل عن عاصم بن ثابت عن ابي عبد الله  
عن الحوت عن علي عليه السلام انه كان يدهق في العهدين من كل تكبيرتين وذلك نحو ما  
قلنا من الفضل من التكبيرات **هـ** قال لم يعلموا راحله او غيره فخط  
بكر قبل ان يكلم بالخطبة تكبيرات ويكبر بقول الفراه منها سبع تكبيرات ويعلم  
لنا من اعتنا حول ليه من ركعة الفطرم خمس جملته خفيفه ثم يقيود وخطبة الخطبة الثانية  
ثم يكبر سبعا ويبرك وكذلك يفعل وعند الامام **هـ** الفضل وخطبة الاحياء من كلامه  
ان يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر كبرا والحمد لله كثيرا على اعطانا  
اولانا واخذلنا من نعمه لاننا لم نعد في الخطبة بفعل ذلك ثلاث مرات وكذا الناس على  
الاذاع ويقرهم ما يحسون اليه من ذلك وجميع ذلك منقوش عليه في الاحكام عروما وكما من  
الحق على الزناج وخطبه الامام فانه منقول من عليم والمختص قلنا انه خط بعد الصلوة لما  
روى ابو بكر بن ابي سبه عن محمد بن مسلم عن عبد الملك عن جابر قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم يوم غديره بالقلوب قبل الخطبة وروى عن زكية عن شيبان عن محمد  
الرحمن ابن ابي عاصم عن ابي عبد الله عليه واله وسلم في يوم غديره دار من الصلوة  
فقبل قبل الخطبة وروى ايضا عن ادريش عن حماد عن ميثم بن حنبل قال سمعت العبد علي  
عليه السلام فلما صلي خطب لنا ثم روي عن علي بن ابي بكر وعمر بن ابي حفص وابي اسود  
وروي محمد بن منصور عن اسمعيل بن جعفر عن شريك بن ابي نعيم عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال الموعظة والتذكير والخطبة والعهد ينجد لصلوة وقلنا انه يعلم راحله  
او غيره لما روي ابن ابي شيبه عن وكيع عن ابي ادرج عن قيس بن عمار عن ابي عبد الله عليه  
عليه واله وسلم خطب يوم غديره راحله وروى عن ابي بكر بن عياش عن ابي عبد  
الرحمن بن ابي ليلى قال صلى بنا على هذه السلام العهد ثم خطب على راحله وقلنا انه تكبر  
قبل الخطبة سبعا وبعدها سبعا لما رواه ابن ابي شيبه عن وكيع عن شفيان عن محمد  
الرحمن بن محمد القاري عن عبد الله بن محمد قال **هـ** من السنة ان تكبر الامام  
على المنبر والعهد بين تسبعا قبل الخطبة وسبعا بعدها وروى عن ابي ادرج عن الحسن بن الحسن

سنة  
احكاما لا يجوز ان يكون في الصلوة  
الحكام وفي صلوة العهد  
عاليك مع ابدابك وما اطاقكم  
فداس به

ابن  
محمد بن الحسن بن عمار  
سبعة اعمى عن ابي  
وكيف من رايه في  
شعبه عن ابي  
سبعه عن ابي  
سبعا عن ابي

عن

عن الحسن قال يكبر على المنبر يوم العتدين اربع عشرة تكبيرة والشيخ يكرر التكبير  
 وخطبه الاصلين التكبير وخطبه الاصلين او كان منه في عيد الفطر واسمائه وذكر في  
 المنبر ركوع الفطر وخطبه الاصلين الاصلين لمناجاة الحاجه الى العلم بها وما خولها  
 به هذين اليومين **مسألة** وليس لأهل العتدين ان يلاقوا مطهرا مسجدا عليه  
 في الحكم وذلك لما رواه محمد بن منصور عن محمد بن اسمعيل عن ابن فضال عن ابي عبد الله  
 عن ابن عباس قال **مسألة** يخرج النبي صلى الله عليه واله وسلم يوم العتد فضلي بعد اذان ولا  
 اقامة ثم خطب الناس خطبتين وجلس بين الخطبتين وكانت حلوة قبل الخطبة وروى  
 عن ابيه عن ابي الحسن عن ابي جابر عن ابي بصير قال سألت عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم العتد غير مرة ولا مرة تبين بعد اذان ولا اقامة وروى ايضا عن ابي جابر  
 عن ابي بصير عن ابي جابر عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ولا اقامة **مسألة** **مسألة** ليس لأهل العتدين ان يقبلوا قبلها ركعتين ولا يكبر  
 وهذا منصوص عليه في المتن ومعنى قولنا بل تكبر زائد ووجهه انه قد يسمى فيه  
 الذكر والبدن والسر والعلانية وهو في كل حال في الصلاة فيه فاسمائه بعد  
 فيه ركعتين وروى ابي الحسن عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 خلافة **مسألة** ومن صلى العتدين في وقت صلاة على ابيها بالتكبيرات وهذا منصوص  
 عليه في المتن وقيل ان المنفرد يصلي صلاة العتدين لانها صلاة ركعتين فاصلا عما  
 قبلنا الله يصلها ركعتين بالتكبيرات **مسألة** هذه صلاة العتدين ولا وجه لمسحها  
 بالوجه وقال ان المنفرد يصلي ركعتين لان الجملة كانت في الصلاة ظهرها وكانت اربعاً فلما ردت  
 الى ركعتين بشرائط فاذا اتممت تلك الشرائط رجعت الى الصلاة وليس صلاة العتدين ركعتين  
 لانها في الصلاة ركعتان بالتكبيرات فلا وجه بان جعل ركعتين وسبيلها سبيل صلاة ركعتين  
 لان المنفرد فيها كما تمتع والمغني ان كل واحد من اهل البيت استهوا **مسألة**  
 وتكبر الشريفة من صلوة اليوم عرفه الى صلوة العتدين من آخر ايام الشريفة ويكرر  
 صلوات يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد لله  
 على ما هدانا واولانا واخلاقنا من نعمه لانعام هذا الذي ذكره في المتن قال في الحكم  
 يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 واخيراً بعد الصلاة ان يكبر بعدها منصوص عليه في الاحكام والمصنف جميعاً  
 في المتن فيه انه قال على عليه السلام احرمنا محمد بن همام ان يفتش حذونا



امام الشريفة في كل صلوة ولا خلاف ان المقوم اذا صلى في مصر مكتوبة في الحاشية انه يكبر  
بغيرها فيقضى عليه شأين من على قضا او نقلا على اي حال كان بغيره انه صلى في يوم السري فقلبه  
ان يكبر بعدها وقلنا انه يكبر يوم الفطر حتى يخرج الامام الى ان يبدى الخطبة لما رواه ابي  
شبيب عن يزيد بن هرون عن ابن ابي زيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انه كان يخرج يوم الفطر فيكبر حتى يأتي للمصلي وحيث يفي الصلوة فاذا قضي الصلوة طم  
التكبير وروى محمد بن منصور عن محمد بن عيسى عن الحسين بن علي عن ابي عبد الله عليه السلام  
السلام انه خرج يوم الفطر ونحو تكبير معه فان قيل هذا ولم يكبر ليله الفطر لمولا  
عز وجل ولشكوا العذر ولم يكبروا الله على ما هاتكم قيل له الامه لم يسمعوا  
بالتكبير وقت دون وقت وانما اقتضى الامر به مطلقا في اي وقت فقل انما امر  
وفعل النبي صلى الله عليه واله وسلم بيان للمراة ففتح ما ذهب اليه

**باب الفول في صلوة الكسوف**

والاستنبق صلوة الكسوف خمس ركعات واربع ركعات  
يقوم الامام ويصطف المسلمون وراءه فيكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب وما يتيسر ثم يركع  
ثم يرفع راسه ثم يقرأ ام يرفع راسه ثم يقرأ حتى يفعل ذلك خمس مرات ثم اربع راسه  
من الركعة الخامسة ركعتين ثم يركع ركعتين ثم يقوم ويفعل كما يفعل اولاهم يسجد ويسلم  
وسجد يسلم كانه وبكبر من الاستغفار والتلذذ ويبدو ما حضره لنفسه وللمسلمين  
ويحرم القراء وان شافا فتبها ودك مخصوص عليه في الاحكام والمنتهى ووجه  
عده في ركعات ما ذكره ابو داود في المتن قال حدثني عن عمر بن شبيب عن ابي جعفر  
الزازي عن ابي الربيع عن ابي اسحق عن ابي عبد الله قال يكسف الشمس على عهد رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم فقلنا انما نحن فقرا في الركعة الاولى سورة من الطوال وركع  
خمس ركعات ويحد ركعتين ثم قام الثانية فقرأ سورة من الطوال وركع خمس ركعات ويحد  
ركعتين ثم جلس كما هو مستعمل قبله بين غوا حتى اهل على كسوفها وقد ثبت ذلك عن ابي  
المؤمنين عليه السلام لما رواه محمد بن زيد بن علي بن عمارية عن جده عن علي عليه السلام انه كان  
اذا صلى لنا من صلوة الكسوف بدأ فكبر ثم قرأ الحمد وسورة من القرآن بحمده بالقرآن  
ليلا كان او نهارا ثم ركع نحوها فقرأ ام يرفع راسه فيفعل في الثانية كما فعل في الاولى يكبر  
كلما رفع راسه من الركعة الاربع ويقول الحمد الخامس ثم يركع الله له حده فاذا قام لم يركع  
مسجد ركعتين ثم يرفع راسه فيفعل في الثانية كما فعل في الاولى يكبر كلما رفع راسه من الركعة  
الاربعة ويقول الحمد الخامس ولا يقرأ بعد الركعة الخامسة وهو في اهل البيت  
عليهم السلام لا يجتمعون فيه فان فعل روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه صلى ركعتين

بسم الله الرحمن الرحيم  
في صلاة الكسوف

في صلاة الكسوف  
في صلاة الكسوف  
في صلاة الكسوف

لشأن التطوع قيل له قد روي ذلك إلا أنا اخترنا ما روي أبينا عليه السلام  
 اختاره لأنه أتم ما روي فكانا لمصنعيه أوله وسد على انما خصصنا به ما روي كصالحه  
 حصنا بالنكبات الراية فوجب ان يخص صلوة الكسوف من رايه وليس فيها من رايه  
 غير الركنات فوجبان يكون محتصه بها وقلنا انه سبب مكانه ويكثر من استغفار رايه  
 لما اختارناه ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن ابن عباس وق حدثنا ابو الوليد عن زايده عن  
 بر علقه قال سمعت المغيرة بن شعبة قال انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم عليه السلام  
 فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ان الشمس والرياحان من آيات الله لا يكسفا ان لم يرعه  
 تحيا له فاذا رايت ذلك فصلوا وادعوا حتى يخلى ونا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
 فحدثنا ابو بكر حدثنا ابو اسامة عن زر بن عبد الله عن ابي بصير قال انكسفت الشمس  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم فقام فقرأ الفاتحة ثم قال انكسفت الشمس فقام  
 فصل الطويل قيام ركعتين ثم ركب ثم ركب ثم ركب ثم ركب ثم ركب ثم ركب ثم ركب  
 آيات التي يرسلها الله لا يكون موت لغيره ولا يحزنه ولكن يرسلها الله خوف بها عباد  
 رايته فيها فقرأ الى ذكر الله وادعاه واستغفاره وفي حديث ابي بكر  
 عليه واله وسلم وهو مستقبل القبلة يدعوا حتى يخلى كسوفها وقلنا ان صاحبها  
 وان شاخت بها لما اختارناه ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن حسن بن نصر  
 حدثنا احمد بن محمد بن حنبل حدثنا ربيع بن معوية عن اسود بن قيس عن ابيه عن  
 قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صلوة الكسوف ولم يسمع له صوتا  
 ونا المقرئ حدثنا بن اودود حدثنا بن سريج حدثنا سفيان بن عيينه عن عمار بن  
 عن خروجه عن عاصم ان النبي صلى الله عليه واله وسلم جهر بالقراءة وكسوف الشمس لما روي  
 انه خافت منه وجهر من اخري قلنا ان لمصل الخيارات ان شاخت وان صاحبها  
**فصل في كسوف الشمس** ان كسوف الشمس ان كسوف الشمس ان كسوف الشمس ان كسوف الشمس  
 صلوة الكسوف ووجهه ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يعوذ بها  
 الحسن والحسين عليهما السلام فلما كانت حال صلوة الكسوف حال الاستعداد اسي يحيى  
 عليه السلام تكلم بقرآن سورة الفلق فيها على ان محمد بن مسلم كان يحيى عليه السلام صلى  
 بهم صلوة الكسوف فاطال قال فسأله عما قال قال فترات الكسوف وكسوف  
 وطه والطواشين فلهذا ما كان الاختيار هو لمحمد السور الطوال مسله  
 قال ولا يستبعا ان يخرج المسلمون اللذين في البلد الذي اصحابهم الحذر  
 الى ساحة بلدهم فجمعون ثم يعدم اما مهم فيصلي ثم اربع ركعات فصل بينهما  
 بتسليمه ثم يتخيرهم ويضعهم المسلمون ثم يحارون بايد غاويهم الرجم ويجدون النبوة

وكان في ذلك

وسا

وسا











عن مالك النخعي وروى عن علقمة بن مرثد عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 هل قتلوا الخوارج مقتلهم مائة سنة وروى عن ابي عبد الله عليه السلام  
 والله وسلم جرح روماً فبقي على اهل ارضه صلاه على الميت وروى  
 ما بع النبي صلى الله عليه واله وسلم فعمل بيديهم فكسبه وجهه ثم قدمه وصلى عليه  
 فكل من يد على وجهه ما ذهبنا اليه من الشهداء يصلى عليه فان قيل روى عن ابي اسان  
 شهدوا الخوارج لم يغسلوا ودفنوا بدمهم ولم يغسل عليهم وروى عن ابي عبد الله عليه  
 عليه واله وسلم امره بغيره فبقي الخوارج ما بهم ولم يغسل عليهم ولم يغسلوا قيل لم ادا  
 تعارض الخبران كان المتيقن والى على انه محتمل ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 لم يغسل على جميعهم بنفسه مما اصابه من جرح الوجه وكسر الزناخيه وامرنا بالصلوة عليهم غيره  
 فقد روي في ذلك ان علياً عليه السلام خطب ابي عبد الله عليه واله وسلم ما اصابه من جرحه  
 وروايت ان يغسل لما عليه من قتلهم عليها السلام تغسله وكان لا يبريد الدم الا تفرغ  
 حتى اخذت قطعه خضيرة فاحرق بها والفقيرها على جرحه ما سمسك وحوادث يكون روي  
 ذلك لم ينشأ هذا القول وطلوهم كما لم يغسلوا لم يغسل عليهم على انشا روي ههنا  
 احمر باه او بكر المقر في حديثنا الطحاوي حديثنا اسمر روي حديثنا فتمن ابي عبد الله عليه  
 عن الزهري عن ابي اسان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من يؤم الخوارج وقد جرح ومثل  
 به فقال لو ان كبرج صغيره لم تكن حتى يحشر الله من يطيرك لساع والخيبر وكفهم  
 وهو ادمي راسه بنت رجلاه واد اخرج رجلاه يدا راسه ولم يغسل على ارضه المهدا غيره  
 وقال ايا شهداءكم في هذا اليوم في هذا انه صلى الله عليه واله وسلم والصلوة على جرحه وانما هي  
 حقيق على سائر المسلمين بعد ان ناسا لولا ان يغسل عليهم هذه غلصه  
 لان رجلا من رات ولايته بالكفر قد اخرج وبالعصا صرنا لم يغسل عليه واد اعادة ولاه  
 صلى الله عليه وسلم ان كان ثابت الولاية على الصلوة عليه والسجادة وكذا الولاية فاد اعادة  
 الصلوة على العسل كان سائداً اولاً لان سقوط الغسل ورد رجلاه لاصول لم يغسلوا  
 المسلمين الغسل وخرقاً الصلوة على الشهيد على الصلوة على سائر المسلمين فصار اولاً على ان  
 قياس الصلوة على الصلوة او من قياس الصلوة على الغسل وقياسنا بسبب شرعها  
 فهو اول مسئلة والصلوة اذ مات قبل ان يتجهل لم يغسل ولم يغسل عليه وان  
 اسهل قبل ان يموت فقلبه ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام وروى فيه عن القسم  
 علم وقلنا ان الصلوة استقطاميتها واما زه ذلك ان لا يغسل لا يغسل عليه لانه ليس  
 له في نفسه حكم الانسان الا ترى انه لا يترك ولا يحجب ولا يج فيه ذبب الانسان  
 روي جري غرض منها لو بان وانه لا يجب ان يغسل ولا يغسل عليه واما واري فاد اعادة  
 انه في الغلظ فقلنا له ذلك اخذ ما دللنا على ان حكمه حكم الفضول لانه كان في الغلظ

منه

لله ما يحسن

لا يغسل ودم

كامله

تكون لا تسان لو حبت فيه الدنيا والآخرة فيها آيات وان كان فيها ما دبت دون وجه النفس  
وقلنا انه ان شغل غسل وصلى عليه لما اخبرنا به ابو بكر المدي حدثنا الطحاوي حدثنا  
ابو اميه حدثنا ابو نعم حدثنا عبد السلام عن ابن عباس عن ابي قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم الحق ما صلح على اظفانكم واخبرنا ابو بكر المدي حدثنا الطحاوي  
حدثنا ابن مزيرو عن حدثنا ابو عامر عن سفيان عن جابر قال مات ابن ابيهم ابن ابيهم  
عليه وسلم وهو ابن ثمانين سنة فغسله فغسله عليه السلام عليه واله وسلم وروى  
ابو جعفر باسناده عن ابي بصير قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم غسل على  
فان غسل روى عن قابضة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم غسل ابنه ابراهيم عليه السلام  
ولم يغسل عليه قبل له عمل ان يكون لم يتوال الصلوة عليه بنفسه لانه تعالى به  
الكسوف فقد روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم غسل على يكون ذلك من  
اسراط الساقه ومجل الى المتعد والصلوة ويكون ما روي عنه انه صلى الله عليه واله  
وسلم على عليه بمعنى انه امر بالصلوة عليه كما روي انه رخص ما عدا اياما من رخصه  
وروى ابو جعفر باسناده عن عطاء بن جابر قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
وسلم عليه وسلم بالاناء فيجب عليه ان يحسن ان يقطع وان لم  
يغسل فذلك العرق وهذا منصوص عليه في احكامه والاصل في هذا  
ان الملبس محملان يقان ويكره فوان يوي بان يدي اليمنى حلقه وتغلبه الى يدي  
اليسرى ان يوي يكره وسجل له ما فيه الطب **مسألة** قال الامامان غسل الرجل  
ن وجهه والمراه زوجته بيمينان النظر الى القوم ذكركان ما لا يدخل بها النساء  
او ماتت المرأة بين الرجل وكان مع الميت هي من امره وشك عليه الماسك ان لم يكن معه  
خبره ان يكون الماسك باليسار فانه شك عليه ولا يكسب شي من يديه وشعره  
**قال** وقال القسري عليه السلام والغسل العلام الذي لم يغسل ادا لم يكن  
مغسول رجل جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام لاما حكينا عن القسم عليه السلام فانه  
منصوص عليه في مسائل النجاسة وما غسل المرأة زوجها الا ان كان في نفسه فانه  
يبل لفقها وقدر روى ان اثينا بنت عيسى غسلت زوجها ولم يكرهوا من ذلك احد  
من اصحابه روى ذلك بحري بل اجاز مع **روى** عن قابضة انها قالت لو اسعفت  
امرئي ما اسعفت ما غسل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم غير نساياه ولم ينكر  
ذلك لقول علي بن ابي طالب روى ايضا بحري بل اجاز وا ما غسل الرجل امراته اذا ما ساعدته  
يد لقل جوارحه ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم دخل على عاتبة وهي تقول  
ولا اراها فقال صلى الله عليه واله وسلم لا عليك لو مت قبل اغسلتك وكعبك وحطتك

وهذا من كتب المأثورة ولم يرد

دو شكلا

ودنشك فذل الحنظل على نه كان غسلها بعد الموت فان قيل هو له صلى الله  
 عليه وآله وسلم لو مت قبل الغسل هو شرط ولا خاتمه مقدار قوله لا عليك والسر  
 يجوز ان يكون <sup>بعض</sup> <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> فان يكون طويلا <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> لا يكون طويلا <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> ان يقول لا عليك لو  
 غسل الله الحنظل <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> وان كان الحنظل طويلا <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> ثم سار بها فيسبب له هذا وان كان كذا كان  
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم قصد بهذا القول تسليتها واخبر ان غسلها <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> لا يجوز  
 ان يكون مراده صلى الله عليه وآله وسلم لان ذلك محرم في المعبر والى صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم منزه عن ذلك فان قيل <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> ان يكون مراده <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> لغسلها امرت بغسلتك وكاردي انه  
 يحرم ما عدا <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> اي امر بمرجه قيل له نعم قد بينا ان هذا القول منه صلى الله عليه وآله وسلم  
 تسليه منه لها او عمنها لا مر الموت عليها ولو كان المراد به الامر بغسلها لم يحصل  
 هذا المعنى لان امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل قد حصل لكل مسلم  
 وكذلك امر الله تعالى في غايته لم يكن عليها ذلك فتصح ان المراد بذلك هو انه كان يولي  
 الغسل بنفسه وذلك يصح ما مره عليه فان قيل روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم قال الحنظل <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> عليه السلام لقائمه ان حبريل عليه السلام احب في ذلك رجب  
 في الجنة يجوز ان يكون قال لها ذلك لعلها ان ما بينهما في الدنيا لا ينقطع سها في الاخرة  
 قيل له كونها زوجة له والجنة لا يغرب شيئا من احكام الدنيا فلا وجه للاعتناء به وبدل  
 عاذك ما روي ان امير المؤمنين غسل فاطمة عليها السلام دفنه وجها من اولاده  
 اخرها منه فقله عندنا <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> ان اخرا من الصحابة لم يكن يرى عري الاحياء منهم  
 فان قيل ان ذلك حايظه لئلا يسيب الذي كان يديه الم ينقطع لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم كل نسب ونسب منقطع يوم القيمة <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> ونسب قبيل له هذا ايضا لان امر له  
 في احكام الدنيا <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم زوج ابنته من عظم واحد بعد  
 واحدة فلو كان لما ذكرنا من حكم الدنيا كان عظم من جميع بين الامم وان مما  
 ذكرناه شقوب ما سألوا عنه وكذا لو كان لما ذكرناه وانما <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> احكام الدنيا كان عظم  
 من جميع بين الامم <sup>من</sup> <sup>الحنظل</sup> فان لما ذكرناه شقوب ما سألوا عنه وكذا لو كان لما ذكرناه وانما  
 لو قيل لا يجوز ولا واد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم غسل تساييم ادم من ومنه يشق  
 قول من قال ان ذلك شاع لعل عليا لان فاطمة صلى الله عليه وآله وسلم غسلها كانت زوجة والرضا  
 ولا خرقه فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم انه قال لا سطر الله عز وجل  
 الرجل نظرا في امره وابنه ولا خلا فان للرجل ان يتزوج من امراته الم يكن دخلها  
 من حوز ناله غسلها اذ ما شئت وتزوج بابتها لا يذو الى ان يسطر الى فرج امرأه واسمها





سأخبرها فقل ذلك فاما اذا لم يكن للميت محرم انقصر على النكاح ان كان شكلا لا لا يطهر  
لن لا يحصى ليس له ان ينظر الى المرأة المحضيه ولا ان مشها فلو كان قلنا انه يحرم  
وما حكيناه من القتم عليه من ان لا يتناجس غسل الغلام الذي لم يتعلم والمراد به ان يكون  
المتي هو يبلغ الحقة يجامع ويشتمى دون ان يكون قد زناه لانه لا خلاف ان المتنا  
ليس له ان يرى عورة المراهق فكذلك بعد الموت يجوزنا ذلك والعلى ان لا يام  
ملح الخذا لمجامعته واستهوه لانه لا خلاف ان المتنا يحرم من النظر الى عورة الطفل  
فوجب ان يكون حاله بعد الموت كحاله في حياته وعلى هذا القول والقبية التي في حال  
الطفولة اذ ماتت بين رجال لا شتمهم **مسألة** قال القتم على السلام  
والجنب والحائض يغسلان اذ ماتا على ذلك من حالهما ولا يسجد لهما غسل الميت لان  
تدعى القوم من الرجال فاما ما كان معهم وغسلوا ذلك منقوض عليه في مسایل  
النير في شئ ما الجنب والحائض فلا خلاف في انها يغسلان كما يغسل غيرها ولم يتفق على  
الميت الجنب والحائض اذ لم يكرهوا ولا نهوا عنهما من قرة القزان ودخول المحمد  
والنقلون مكان بعد ولعنهما اولي فكذلك من ولين من كان طاهرا كان بالظاهر اذ  
وقلنا انها سجدان لما ثبت ان الجنب عند الطرد من رجل بالسم فيها منع منه والحائض من  
عمر الجنب وهذا الباب **مسألة** وغسل الميت كالغسل من الجنابة يغسل فيه  
واشائه وثفتاه واتفقه ويضم وضوءه ويستحب ان يغسل ثلاث غسلات او اقلهن  
بالكرش والتأنيبه المستمرة والساكنة بالكافور وان لم يوجد ذلك ولا ما سوان يغسل  
الغسلات الثلاث بالما القراح ولا ما سوان يغسل لانه فان حدث بعد ذلك حدث  
ثم العسل حسا فان حدث بعد ذلك لم يوجب شيئا وما كان بعد ذلك لا يغسل في زده بالكر  
وتغيره وما حدث بعد التكفير لا يوجب تكريرا للغسل ويدفع عنه ولا يشطاشه  
ولا يوجب غسله طفره **قال** القتم عليه وما سقط من شجر او طفر في كفه  
ويجب ان يغسل في موضع مستور من فوة دس لا يغتسل من غسل الميت جميع  
ذلك منقوض عليه بغضه في الاحكام وبغضه في المتوقف لئلا يغسل فيه  
واشائه وثفتاه واتفقه ويضم وضوءه اذ لو بكر الجنازة باسنا به عن جمعه  
ثبت سر من امر عظيمه ان الله صلى الله عليه واله وسلم قال لعن في غسل اسم  
اذا ان يمينا منها ومواضع الرضوم منها قد بس عندنا ان الدم داخله وخارجيه  
والاشنان والشفة والاذن داخله وخارجيه من مواضع الرضوم **وقلنا**  
انه يغسل ثلاث غسلات للكرش والسترة والكافور لما روي عن محمد بن سيرين عن

هذا الجنب من الماء او ما كان عليه غسل الميت  
لن لا يحصى ليس له ان ينظر الى المرأة المحضيه ولا ان مشها فلو كان قلنا انه يحرم  
وما حكيناه من القتم عليه من ان لا يتناجس غسل الغلام الذي لم يتعلم والمراد به ان يكون  
المتي هو يبلغ الحقة يجامع ويشتمى دون ان يكون قد زناه لانه لا خلاف ان المتنا  
ليس له ان يرى عورة المراهق فكذلك بعد الموت يجوزنا ذلك والعلى ان لا يام  
ملح الخذا لمجامعته واستهوه لانه لا خلاف ان المتنا يحرم من النظر الى عورة الطفل  
فوجب ان يكون حاله بعد الموت كحاله في حياته وعلى هذا القول والقبية التي في حال  
الطفولة اذ ماتت بين رجال لا شتمهم **مسألة** قال القتم على السلام  
والجنب والحائض يغسلان اذ ماتا على ذلك من حالهما ولا يسجد لهما غسل الميت لان  
تدعى القوم من الرجال فاما ما كان معهم وغسلوا ذلك منقوض عليه في مسایل  
النير في شئ ما الجنب والحائض فلا خلاف في انها يغسلان كما يغسل غيرها ولم يتفق على  
الميت الجنب والحائض اذ لم يكرهوا ولا نهوا عنهما من قرة القزان ودخول المحمد  
والنقلون مكان بعد ولعنهما اولي فكذلك من ولين من كان طاهرا كان بالظاهر اذ  
وقلنا انها سجدان لما ثبت ان الجنب عند الطرد من رجل بالسم فيها منع منه والحائض من  
عمر الجنب وهذا الباب **مسألة** وغسل الميت كالغسل من الجنابة يغسل فيه  
واشائه وثفتاه واتفقه ويضم وضوءه ويستحب ان يغسل ثلاث غسلات او اقلهن  
بالكرش والتأنيبه المستمرة والساكنة بالكافور وان لم يوجد ذلك ولا ما سوان يغسل  
الغسلات الثلاث بالما القراح ولا ما سوان يغسل لانه فان حدث بعد ذلك حدث  
ثم العسل حسا فان حدث بعد ذلك لم يوجب شيئا وما كان بعد ذلك لا يغسل في زده بالكر  
وتغيره وما حدث بعد التكفير لا يوجب تكريرا للغسل ويدفع عنه ولا يشطاشه  
ولا يوجب غسله طفره **قال** القتم عليه وما سقط من شجر او طفر في كفه  
ويجب ان يغسل في موضع مستور من فوة دس لا يغتسل من غسل الميت جميع  
ذلك منقوض عليه بغضه في الاحكام وبغضه في المتوقف لئلا يغسل فيه  
واشائه وثفتاه واتفقه ويضم وضوءه اذ لو بكر الجنازة باسنا به عن جمعه  
ثبت سر من امر عظيمه ان الله صلى الله عليه واله وسلم قال لعن في غسل اسم  
اذا ان يمينا منها ومواضع الرضوم منها قد بس عندنا ان الدم داخله وخارجيه  
والاشنان والشفة والاذن داخله وخارجيه من مواضع الرضوم **وقلنا**  
انه يغسل ثلاث غسلات للكرش والسترة والكافور لما روي عن محمد بن سيرين عن

لما نقض به قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توضأ البتة  
 فقال اغتسلوا ثلاثا أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك فما وسدبر واضعاً في  
 الآخره كافراً أو سهواً منكم فوراً فلما قالوا اغتسلنا ثلاثاً أو خمساً قلنا إن ذلك ما  
 يغتسل الميت فلما قلنا أنه يغتسل بالسترة والكافور لا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 بذلك وقلنا أنه يغتسل إلا بالخرص لكون أبي رما قلنا من أن الماء العراج عري ولا  
 خلاف فيه وقلنا أنه لا بأس من تحتها ما بين ذلك أبلغ في تطهيره وتزكيت  
 وقلنا أنه إن حدث به حدث أم الغسل خمساً إن حدث بغيره أم سبغاً  
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم واغسلا أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك وفي بعض  
 ما روي واغسلا أو سبغاً إن رأيتم ذلك على رأيي وقد علمنا أنه ليس المراد به  
 سبعين نعل الغسل وإنما المراد أن عوض ما يقتضي ذلك وقلنا أنه إذا حدث بعد  
 الشايح احتيل في رده بالكل شيء وغيره وكفى بغيره أيضاً إذا لم يمت قبل ذلك  
 أكثر البول ونحو ترك واحتيل في رده ولم يجب تكرير الغسل إذا كان الميت بذلك  
 أو لم يكن خلاف ذلك بويدي إلا ما لا يكره وقلنا إنما حدث بغير ما وضع في القبر لم يحسن  
 به منع وبقياد غسله لأنه قد نقل عن حال الغسل إلى غيرها وقلنا أنه لا بأس بالمشط  
 من ربه من رداءه ولا يكره العرجان يأخذ الشجر المسافق والميت لا يصلح إليه كره  
 ولا أنه لم ترد السنة به وقلنا أنه لا يجوز حمل شجرة ولا يقلم ظفره كما لا يعتد بومان من غير  
 ختان والمختان أو كبر من أحد الشجر وتقليم الظفر وقلنا أنه يرد في كفته ما ساقط  
 من شجره وطفره إن رأيتم ذلك وحكم المعمر والمأزوي محمد بن منصور ما سأله عن رجل  
 قال زعموا هذا يحنى الشجر فإن كل شيء وقع من بيادهم فهو ميت فانه يابى يوم  
 القيمة له بكل شجره نوراً وقلنا أنه شجرة لا غسل لمن غسل الميت بين العباد إن  
 يكون قد أصابه من الماء المطايز شيء وحال الغسل ولا أنه روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم أنه قال الغسل من غسل الميت فليغسله وقلنا أنه يرد ما روي عن أبيه عن علي  
 عليه السلام قال الغسل من غسل الميت وإن بوضاؤه أو لا فإنه لو وجب لكان يجب أن لا  
 من الميت إذا ضاع عليه الماء أو ألبس ما لا يجزئ من غسل الميت من شجر الجنون فلا يجب عليه الغسل  
 فكل ذلك من غسل الميت من بيادهم أو لا يجوز أن يكون أبداً من غسل الميت من شجر الجنون سيما ما سب  
 حاسها من الكلب والقطر يرد **باب في تكفين**  
**الميت وتخييطه بنسطة الكفن** في مكان نضيف  
 وهو تدر الذي يرد عليه ثم يوضع عليه الميت ويوضع من الكفا فوراً فما مشاحده  
 جهه وانقه وديبه وركنته ورجليه ولا تاتر أن يكون في القنطريس من المشكل ولكن بما ذكر

25



# باب القول في

## الميت والصلوة عليه يستحب

والله وسلم كفن في ثلاثة اثواب بيض في راد عمل الجنازة ان سئل لعدم  
ميا منها لم يوجزها لم تعد ميا سترها لم يوجزها والمشي خلف الجنازة افضل من امها  
ود لك كله منقول عليه في الاحكام والمنتخب واستحبنا ان يبدوا الما من م بالما ستر  
لبن لا سرا بالميا من ستر الامور هو المسمى وقيل صلى الله عليه واله وسلم اذا السهم او  
لوطام فايدوا الميا منكم وقال عليه السلام من غسل الله اداون بما عثها وقتلنا ان المي  
خلف الجنازة افضل من امها لما اخبرناه ابو الحسن لير وحروى خذنا سبعين من هرون  
القاضي خذنا ساعد الله من ابوب خذنا سبعين من عروم عن سعد بن عبد الرحمن بن ابي هريرة  
ان عليا عليه السلام مشا خلف جنازة فقل له ابا بكرى عزتيا انما هما فقال انما كانا ساهلتي  
ان ساهلتي لناش وقد قلنا ان المي خلفها افضل وروى ان عليا عليه السلام قيل قد لك  
فقل هو قلته براك ام يتخذه عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال يلى معتبر من رسول  
صلى الله عليه واله وسلم انه قال الجنازة متوقفة وليت سابعه ليس معها من المي  
فيل روى عن المعبر ان لى صلى الله عليه واله وسلم قال الرا كخلف الجنازة والمي  
تسامتها قبل له هذا يدل على الكوار وتعالى في المي ما ساهلنا برك وكذا الخلاق والاص  
وكذا الخراب **ان قيل** روى ان لى صلى الله عليه واله وسلم كان يمشي امام الجنازة  
يدل على ان المي ما ساهلنا افضل لانه لم يكن يعدل عن افضل الامام ناقل له كان صلى الله  
عليه واله وسلم يعدل في بعض الاقوال على افضل ليدل على الكوار والعرو لظنه فاذا انك  
فا روى من انه كان يمشي امام الجنازة ليدل على جواز ذلك فقط كما بيناه **مسألة** قال  
ويصل على من مات من المسلمين ولا يصل على الفاسق جواز ذلك كى كلام عى عليه السلام وغير  
موضع من الاحكام من ان الصلوة على كل من مات من اهل الملة الا الشهيد والفاسق اما الشهيد  
فقد مضى الكلام والصلوة عليه واما الفاسق فالذي يدل على انه لا يصل عليه قوله تعالى  
ولا تصل على احد منهم ما ابدى الهية فبنة تعالى على ان نى عن الصلوة عليهم لا يكره واذا تم  
ماتوا وهم فاسقون فكل من مات فاسقا ولا يحل ان يصل عليه **فان قيل** انه تعالى  
منع الصلوة عليهم لاجتماع الكفر والفسق في فسق ولم يكره ان يصل عليه قيل له  
الهية دلت على ان المنع من الصلوة عليهم بكل واحد من الامرين ود كل المنع من الصلوة عليهم جازي  
عوى العقاب لهم ولا يجوز ان يعاقب الانسان بامر من اهل ادا كانا كل واحد منهما اهل العقاب  
الان ترى انه لا يجوز ان يعاقب الامر بواحد من عقبيه والاخر صالح فاذا ثبت ذلك وثبت الله  
تعالى منع من الصلوة عليهم للكفر والفسق لانه لا يصل على من كان كافرا او كافرا فاسقا  
ويدل على ذلك ما روى عن عزات بن حنظلة ان امراه من جهينة اتت النبي صلى الله عليه واله وسلم

من

من

من

من









اول ما خلقه قبل له ما روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كبر اربعاً مائة من  
 المراتب غير تكبيرة الاحترام وهو اول ما يكون جثاساً لا يحبها ولا يجمع ويحتمل ان يكون صلى الله عليه  
 واله وسلم كبر مرة اربعاً ومئة خمسين اذان كان كذلك كان ما ذهبنا اليه اول ما  
 فيه ريادة وعلى هذا القول ما روى عن زيد بن رزقم انه كبر اربعاً مائة قال هكذا رايت  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فدخل على ان ما رويناه عنه انه كبر خمسين قال سمع  
 نبيكم ما حقق ان لثمة ما ذهبنا اليه وان كان صلى الله عليه واله وسلم قد كبر في بعض  
 المواقف اربعاً مائة قيل روى عن جميع اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 على اربع تكبيرات قيل له اما جميع طائفة منهم دوراً بجميع بدل على ذلك ما روي عنه  
 من زلفه وخديفه انها كبراً واحداً وقال زيد بن رزقم صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم فكم جثاً فلما انزلها اندل وروى محمد بن منصور ما شاهده عن حماد بن عمار  
 قال قال ابو ذر باحصى من جثاً اذا انا من فاستمر عورق واثق غشياً وكفى  
 به وترو كبر على جثاً وثنى من لا وريح فري توبيعاً وروى محمد بن السجستاني عن علي بن  
 السلام كبر على جثاً من خفيف شتاً كذلك كبر من عن جميع على كبر طائفة من الصحابة  
 دون الجميع وروى محمد بن اسناد به عن عيسى بن ابي طالب ان علياً عليه السلام كبر على فاطمة عليها  
 السلام تكبيرات خمسين منها ليملا وروى ايضا ما شاهده عن الحسن بن علي بن السلام  
 انه صلى على ابيها امير المؤمنين عليهما السلام فكثر جثاً وان محمد بن الحسين صلى على ابيها علي بن الحسين  
 عنها كبر جثاً وروى عن زيد بن علي بن ابي جره عن علي بن ابيها عليه السلام في الصلاة على الميت  
 قال انبداوا التكبير الاول يا محمد وويل للذين والاشاء على الله تعالى وفي الثانية يا علي بن ابيها  
 صلى الله عليه واله وسلم وفي الثالثة يا ابا عبد الله في المومنين والمومنات وفي الرابعة  
 يا ابا عبد الله في المومنين والمومنات وفي الخامسة بكبر على الميت ثم سلم فذلك على انه كان  
 من التكبيرات خمسين على انه راجع اهل البيت عليهم السلام لا اخفط عن اخدمهم خلافاً  
 ولهم من طريق النظر انه امر مختصر الميت قد قصده التكبير في حياته يكون وترافاً على  
 قدر الغسلات والاكفات وقلنا انه يرفع يديه في اول تكبيره لما رواه زيد بن علي بن ابيها  
 عن علي بن السلام انه كان يرفع يديه في التكبير الاول ثم لا يرفع يديه قال لا  
 يصح على الميت على الميت ما قال من ابد عليه التكبيرات وسجل ان يقرأ بها ثم الكتاب بعد  
 التكبير الاول وقل هو الله لقد بعد التكبير الثاني وقل عز وجل الملق بعد الثالث وبعد  
 الرابع يدعى الميت ان كان من المومنين وليسلم بعد الخامسة عن يمينه وعن شماله ومرواه  
 في التكبيرات انه بعد ان يقرأ الامام قل ان يرفع الميت ويقرأ مستقر عليه في الاحكام والامور  
 ليس يرفع عليه ما قال صلى الله عليه واله بعد ان يقرأ على النبيين والمرسلين عليهم السلام ويد



على جنازه فدفن الميت فلما نزع من قبره جاء رجل فقال يا رسول الله اقم لي من هذا العلم  
 عليه اما على قبري فقل لا اريد لكن قم على قبره فادع وتزعم عليه وادع له صلى الله  
 عليه واله وسلم على انه لا يصل على الميت **مسألة** قال او اذا اجتمع حارسو العبد  
 والاخوان والنساء والامام وضع جنازة الرجل الاخوان امام الامام ويضع جنازة الولدان  
 الاخوة والذكور بحيث تل جنازة العبيد وجنازة الاما تحت جنازة الولدان وحارس  
 الرجل تحت جنازة العبد وجنازة الاما تحت جنازة اخواته وقالة المسمى وصح حارس  
 الرجل الاخوان بحيث يلى الامام ثم جنازة الولدان الاخوان ثم جنازة النساء الاخوان ثم حارس  
 العبيد ثم حارس الاما ويصل على علمه جنازة واحد ويقرأ المصلى عليه علمه ما ذكرناه الا  
 من رواية الاحكام وهو الاصح لا رواه روى عن ابيه عن علي عليه السلام قال اذا  
 اجتمعت جنازة الرجال والنساء جعل الرجال امام النساء ما لى القنله وروى عن  
 عن ابن عمر وهو الذي يقتضيه لغير الامام والنساء حارسوهم والنساء حارسوهم  
 يكونوا كركى اداصل علم الامام وعلى هذا لكان معتمدين في موضع حيث يلى الرجال والنساء يلى  
 الكنى وقلنا ان النساء الاخوان يجب ان يكون الرجال الاخوان امامهم والحكم اقرب اليهم من العبد  
 ما يقتضاهم لانهم انما حكم لهم في الاسلام باحكام ابايهم وحكمهم للعبيد باحكام ابايهم  
**مسألة** واذا وضع جنازة بين يدي الامام فكلوا عليها تكبيرة ثم اخرجوا بها  
 مع الحماره الاولى بعد التكبيرة الثانية وامم التكبيرات ستام كدكان قدم جنازة بعزري  
 وهذا منصوص عليه في المتن قلنا ذلك لا يصل لكل جنازة حكمة تكبيرة ولا اصل منه ما روى ان  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم لما صلى على حمزة رضي الله عنه اخرجناه بعد جنازة من السهل فصرخ  
 عليهم كان يكسر على كل واحدة ويرفع حمزه موضوع حتى كبر عليه رضي الله عنه سبعين تكبيرة  
**مسألة** قال القسم عليهم واذا حضر جنازة وصلوا مكتوبه دعائها بها  
 بطلب الا اذا خفت قرا لمكتوبه فانك تبدأ بها وهذا منصوص عليه في مستابيل المروسي  
 في ارجحيه فيه بانها اولى جيان بحيث اعني المكتوبه والصلوة على الجنازة والوقت لها اسدائها  
 ثانيا للصلوة والركوع فاذا خاف فونك لمكتوبه لضيق وقتها وجان سدا بها اول لم سدا بها  
 لغات وصلوة الجنازة لا نفوت **مسألة** ولا يابش بتعريف اهل الذمة ادا لم يدع لهم  
 بالخوف ولا سعيان يشهد جنازة هم قالوا دامات الذميه وفي طلبها وليد مسلم لم يعبر  
 حكما عن حكم اهل الذمة بل يرفر ومقاييرهم ولا يعمل بها الا بما يعملون اهاهم ودكن منصوص عليه  
 في الاحكام قاسنا انه لا يابش معيهم ادا لم يدع لهم بالمعروف لقول الله تعالى لا يهاكم الله  
 عز الذين لم يقابلوكم في الدين ولم يحرقوكم من بارحكم ان تبروهم والمعروف صريح في  
 لان المعرفه وعظ وتذكير وامر بالصبر ودكن مما يحش على وجه واستدلوا بها بالمعروف لهم منها

واذا حضر جنازة رجل وامرأة  
 والنساء والامام  
 والنساء والامام  
 والنساء والامام



من موت والجز ولا ينكر من دفنه والترمذي لا يحسن ويكره ويصعب ثم يروى في البحر  
 وذكر كله منقول عن علي بن ابي طالب في بعض الاحكام وبخذه في ميتة النيروسي وقلنا  
 انه للحمد لوما المسلمين لما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام  
 قال لما قضي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وجعه والي  
 النخله نضج فقال علي عليه السلام ثم قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول الحمد  
 لنا والفرح لغيتنا الحمد لله صلى الله عليه واله وسلم وروى عن سعد بن جبير  
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الحمد لله والفرح  
 لغيتنا وقلنا انه يصير عدا للفرح اذ لم يكره غيره وقلنا انه يكره ان يستطاع  
 الميت وقبره شي لان لعاقة ما لم يكره لا يكره فلا غرض منه وذكر في هذا الرواق  
 وادخلنا الجزء والتحقيق والتسقيف لانه في الدنيا ولما روي ابو الزبير  
 عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا تحصوا القبر ولا تبنوا عليها ولم يكره  
 التخليص وطرح الرضا في فقه ليعرف عن غيره لانه لا يكره الا ذلك والسنن غير العورة  
 وروى محمد بن منصور بن اسناده عن جعفر بن ابيه قال نزع قبر رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم من حرمها العرسه وقلنا يدخل الميت من جهة راسه الى العرسه ويسل  
 سلا وعرف وجهه الى القبلة لما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال  
 صلى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على جنازة رجل من ولده فقلنا المطلب  
 فامر بالتميز ووضع من قبل رجل الميت ثم امره فقتل ثلاثا قال عليه السلام عن  
 مقتله على حبه الامين مستغفر للقبلة وقولوا اللهم الله والله ورسول الله  
 وعلى الله رسول الله لا تكلموا لوجهه ولا لغيره لفقاه فلما الى عليه السلام صلى الله  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثلاث خصال من كرامات امير المؤمنين في ربه عليه  
 تزيينها وخلق خصيص بها من ابا ذر يقين او ما الى فقال لي يا حصن امانت  
 يا فاعل كذا وكذا وخلق فتيه وربع قبري في بيعة قلنا انه لو شهد بغيره اما بآباء واما  
 بنو البيت ولا يكره الميت والبقى مستعمل القبلة ولا يروى عن موضع ولا يدرك قلنا لا بد من  
 الكفاية في قبر واحد الامن ضروره فان دخل الضرورة لم يكره منهم نحو الجز من التراب  
 لان السنة جارية وان يدرك كل واحد وقبره على حدة واجزونا ان يدرك الجماعة في القبر  
 المفترضة لما روي ان يوم اخلاص الناس مع جهنم سيد فسلك كل من رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم فقا لا تخفوا ولا واسخروا واخشوا وادقوا في العرش لا يسهل الملائكة وقلنا انه من  
 يجر من التراب ليكون كل واحد معهم قد ورى وقلنا انه سوان يحيى في القبر ثلاث  
 خصال من التراب لما روي في حديث زيد بن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 في ثلاث خصال في روي محمد بن منصور بن اسناده عن جعفر بن ابيه قال ما لرسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من خشي من ذنوبه ثلاث خصال كفر عنه ذنوبه عام وعلما له  
 سحر تبيع القفر لما وجد بثريد من علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 لما حي ثلاث خصال امر بالقفر مريب وروي انه صلى الله عليه وآله وسلم ربح  
 قنبر ابنه ابنه عليم سنة وروي انه ربح وجرمه عليه السلام سنة وروى الى ثلاث مرعات  
 ووجد ريش حصين بن غلمر ان انا ذر ربح الله قال ربح قنبري تربيتا واحدا  
 في قنبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من لنا من قال انه مسير وميم من قال له ميم  
 وقتلنا في من موت في العرو لا يترك من ذنوبه والبر انو يغيب وكفى وبعت لم يرب  
 في الحق لانه لا يترك غره وهو اقرب ما سأل في نواراته لو لم يفعل له لنتن وتغير وما دى الناس

**تم الجزء الاول من كتاب شرح التوحيد**  
**تأليف** الجليل الجليل الامام الميرزا محمد باقر الحلي  
 بن جرون الحلي صلوات الله عليه وعلى آله ودك شدة لكتاب عان الله  
 على التمام وغنا قناؤم الحشاش

**يتلوه الجليل الشافعي له ابواب الركوع والحمد لله**  
 على ذلك كثير اه وشاه العون على طاعته ام وسبح

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَلْقِهِ وَإِلَيْهِ وَسَلَّمَ







## كتاب

# شرح البحر في فقه الزيدية

وهو شرح لفتاوى الإمامين المهتمامين  
القاسم بن إبراهيم الرقي والهادي يحيى بن الحسين  
عليهما السلام

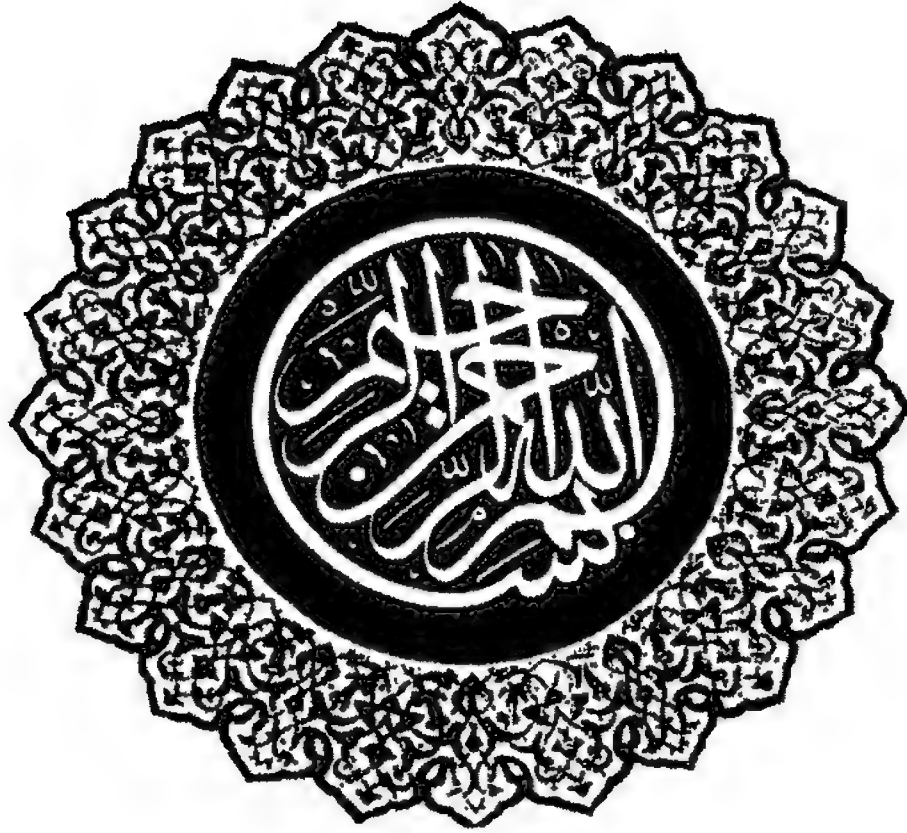
تأليف

الإمام الأعظم المؤيد بالله أبو الحسن السيد أحمد  
ابن السيد الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون  
ابن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن  
ابن الإمام علي بن أبي طالب عليهما السلام  
ولد سنة ٣٣٣ هجرية وتوفي يوم عرفات سنة ٤١١ هـ  
وفيه يقول القائل

عرج على قبر ببعده وأبلك مرسا بلنجا  
وأعلم بأن المقتدي بهما سيبلغ ما ترجى

قام بطبعه  
الفقيه إلى رحمة الله الغني  
السيد يوسف بن السيد محمد المؤيد الحسيني  
توزيع  
السيد حسين بن السيد محمد الحسيني السياني  
صنعاء - جامع النهرين

## الجزء الثاني



الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م  
حقوق الطبع محفوظة للناسخ



فان الركوه تحته من خضوعه من قراره انما هو الخواص قبل له هذا مخصوص من الركوه  
 تعالى ان تحفه يوم خضاده وان قيل نقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الركوه العشر  
 بعضي وحى بها واعلم الاخر ان قبل له هو مخصوص بقوله لا ركعه في الركوه صلى الله  
 الخواص فان قبل الشتر يحضركم خيرا كما هو اول من خصصا حرركم بخبرنا قبل له  
 المحض للركوه كما يحزننا اول دهمي ضيق الخلاف ذكرنا فيه سابقا لو قلنا ان  
 فيه الاختراع وفيه تنازعنا وحرركم فيه بيان لمقدار ما اخذ فقط وصار  
 اسمنا اول من اشعر لكم فان قاسوها على صدقة العشر فتساها على الركوه  
 في الخلاف الثاني بقوله انما ركوه تكرر في وجوب انما فيها الخواص ويمكن ان يقال ان الخواص على السواء  
 بقوله اخذ شتر الركوه المتكررة على ان المسئلة وفاقا قد انقضت بها الخلاف بعد ما علم  
 يحفظ فيها خلاف غير اخر الزمان الناصر عليه السلام فلا العوض في ريات لم يفتح البوليه  
 على ان الذي يذهب اليه ائمة المؤمنين رواه ريدس في عريسه عن جده عن علي بن السلام حسله  
 قال ولوان رجلا ملك النصاب في اول الخواص لم يستغاد اليه في بعض الخواص شام حسه  
 لزمه عند شتر الخواص الركوه عن الاصل والمستغاد جميعا متوا كان ذلك غسا  
 او غيره وددك منصوص عليه في الاحكام والبل ليل على ذلك قوله تعالى في خبرنا موافق  
 صدقة تطهرهم وتزكهم بها فامضى بعد عزم قولنا خبرنا موافق وخبرنا لا خذ من العباد  
 والاصل جميعا ونوه من في خمس من الابل شاه تروا شتر في زيادتها حتى يبلغ عشر فلا بلغت  
 عشر ففيها ثلثا فوجب الركوه في الزيادة على تسهيل الاطلاق عن مقتضى بشرط  
 فوجب ما ذهبنا اليه ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في خمس وعشرين ركعة  
 في خمس وثلاثين فادارت ولحقه ففيها بنت لبون ولم يشترط ان يكون الزيادة في  
 اول الخواص او اخرها فاقض ما ذهبنا اليه ويدل على ذلك ما روي عن عاصم بن صمعه  
 عن علي بن السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صدقة المواشي قال بعد  
 صغيرها وكبيرها وغنلها صغيرها بعد ركعة قبل الخواص وروي عن عماره قال  
 للمصدق عند علم النجاة وان راح بها الراعي على كعبه وروي عن جابر بن عبد الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اعلن من السنة شتر او ثوب في الركوه واحد من الابل  
 بعد فلا يكون ركوه فيه حتى يحوط راس السنة وذلك لا يكون الا بان لا يعبر حتى لا  
 الغراب لانه لو اعبر لكل ما يدرج حولها لم يحسب ان يكون وقت الابد وما واحد  
 بل كان كما انه يختلف او فاه بحسب اختلاف اوقات الغوايد فان قيل  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ركعه في الركوه في مال حتى يحوط عليه الخواص بعضا

من ركوه من الركوه

ان الغايه لا تحب ركونها الامان بحول حولها واصل المراد بحول الحول هو حوله لا حول  
 بل انما هو معرفه للاف واللام بها للتعهد وليس منتهى ان يقال ان حوله الحول لا حول  
 قد يقال على الاصل ان الغايه لم يحول الحول اسم لوقوع اخراج من الحول هو ذلك  
 انك تقول حال الحول على مال والمراد به ووجه اخراج منه وادكان ذلك كذلك  
 كان هذا الخبر ملائما لمذهبنا لا يلزم وجوب الركون والغايه الامان بحوله الحول  
 بل انما نحن بحوله الاصل دون حوله ليس في الخبر ما يوجب ان لا اعتبار بحوله يكون  
 بحوله ايضا فلا خلاف وانما التحال تنضم الى الامهات فتكم مع الامهات بحوله كما ذكر  
 شايه الغايه والغايه هو كذا من زاده ماله حوله على نقاب مضمه **فارقيل**  
 ليست الغايه في ضم التحال الى الامهات ما ذكره واما الغايه فيها انها من الامهات بوجه الحق  
 فيها من طريق الشرايه فيلزم هذه غايه لا بعدى من وضع الوفاق على انها لا تدفع علينا  
 فلو قلنا بها جميعا لم تكن فيلزمنا محض وايضا لا خلاف بيننا وبيننا في شافعي وهو انما لم  
 هذه المسئله لا تعتبر بنصان لغايه وانما المتعدي بنصان لا حول بوجوبه بوجه الحق  
 كذلك قياسه اليه والغايه ان كل واحد منهما سبب وجوب الزكوه فان قالوا هما  
 على الاصل او على الغايه من غير حتمه كان قياسا اولى بالاستناد الى الغايه انما لم يكن  
 ذكرنا هاهنا قياس الغايه على الغايه اولى من قياسها على الاصل وليس ما يلزمنا من  
 اولى من قياسها على الغايه على الغايه اولى من قياسها على الاصل وليس ما يلزمنا من  
 غرضنا التحال فصار في قضاها يوم استكمال حوله الغايه من علمه به درهمه بركه العرصه  
 نعمه وهذا سببنا لعلنا وديان حكم الغايه ان يكون حكم الاصل كحكمه  
**قال** ولو ان رجلا صاع منه مال سرقة او غيرهما في بلد المسلمين فتعاقبه شين  
 لزمه ان يخرج ركونه من طفره للمسلمين المتقدمه وانما على علمهم المشركون في الحول في  
 وايدى شين ثم طفره بضاخه لم يلزمه ركونه لما مضى من الشين وهذا مضمون علمه  
 والمتحقق لا يحكم ويبدأ على ذلك قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم بها  
 وتركهم بها وقوله الفقهاء طهات ما كتبتم **وقال** صلى الله عليه واله وسلم في  
 من ابل بنه فلم يشترط في شيء من ذلك ملكا ليدفعه ما ذكرناه بمعنى حوله ركونه في الامور  
 شيئا كانت ويد ما لهما او كانت خارجة عن يد ركونه من منصوص عن علي بن جعفر ان  
 خذنا من فضيل حدثنا اسعد عن ابن سيرين **قال** حوله ان عليها علمه السلام

سئل عن المال الغائب يكون لرجل أو يركونه قال نعم ما ينقصه قال لا يقدر قال وإذا قدر عليه  
 عليه كرماء غاب عنه فإن قيل فله فله لم أنه يوجد عنهما الزكوة وإن لم يطعم بها بل يطعم  
 لم يستقر ذلك الحال فله حصصها بغيره إلا أنه لا يجوع وعار وبناه من على علمه السلام  
 وأبنا قد ثبتان ملكه كما كان لم يجرى وإن لماله مما فيه الزكوة وليس لهم الزكوة  
 هذه القلة بأن الزكوة لا يوجد عنها أقل من بطونهم لأننا علمنا الإيجاب لركونه والغالب  
 خاص لا أنه وقسنا خراجها من خيل لغيرها فإن قيل أنه إذا اعتصم عليه كان صاحبها  
 ممنوعا من بيعها وأبنا المعلقة فله هذا لا يوجب سقوط الزكوة إلا أن رجلا  
 لو جسر ومنع النصف لم يسقط الزكوة عنه لما ملكه وكذلك لو سافر وهو غائب عن امر  
 غيبه لا يملكه بكنه معها النصف لم تسقط زكوة ماله وكذلك عندنا المحجور عليه للمدين  
 والعتى والمجنون وهذا الذي ذكرناه يسقط قوله من يقول أنه يجب نقصا في الملك  
 لأنه ممنوع من التصرف فيه وقلنا إن ما غلب عليه المشترك في دار الحرب دار خراج  
 إلى صاحبه لم يركه لما مضى من الستين لغير ملك المالك يكون قدر الزكوة وصار ملكا  
 لما اختصه لغير الملك في دار الحرب يكون بالغلبة فقط بدون مكان أهل الدولة اعتصم  
 أموالهم ثم استلوا أهل كل أستان وما في يده ولا ضلع ذلك في له تعالى للفقير المخرج  
 الذي أخرجوا من ديارهم وأموالهم وصعدت في أيام فقرهم مع أهلهم كانت لهم أموال في دار  
 الحرب فلو كان استلوا الكفارة عليها لا يوجب ملكها وأخرجوا صاعداً أن يكون ملكاً لها  
 لم يسمهم الله تعالى فقرا لغير الفقر على الحقيقة من لا ملك له ولا ملك الشئ البتة ومثله لا  
 يعرفه بلامراله ويدل عليه ما أخبرنا به أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا  
 أحمد بن داود حدثنا عبد الله بن محمد التيمي بأحمد بن شبله عن سماك بن حرب عن عيسى بن طرفة  
 أن رجلا أصاب له العدو غنما وأشرا رجلا منهم فحابه فعرفه صاحبه فخاصمه  
 إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان شأنا عظمته منه وهو ترك  
والأفوق له وأخبرنا المقرئ حدثنا أبو جعفر الطحاوي حدثنا أحمد بن داود حدثنا  
عبد الله بأحمد بن شبله عن قتادة عن جلال بن عبد الله بن عبد السلام قال من أسرا ما  
أخذ العدو فهو جانيب ولا خبر ما المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل  
بوسيف بن عدي حدثنا أسلم بن الحارث عن سعد بن أبي عوف عن قتادة عن جابر بن  
عن قسصة بن دؤيب أن قال فيما أخرجنا من أسركم فإصابه المسلمون  
ففرقه صاحبه فإن أدرككم فقل إن بكم وهو له وإن حارب فيه السهم فلا شيء له

فكرت



قال ذلك حقق ان ما اخبرتموه المشركون بصوم ملككم لهم فلو كنتم قلنا ان حناخيه اربا  
 ادا طوف به بعد سبي لم يترك لما مضى من التيس لان تبيله يكون تبيلوه ماله مسفاد بعد  
 الملك عليه فان قيل وانتم تقولون ان حناخيه لو جده قبل القسمة كان اولي داره  
 بجدا لقسمة كان اولي به بالقيمة وهذا بينه زوال ملكه قبل له بالقيمة لا ينتج ان يكون حناخيه  
 بقدر اولي السبي من غيره لست من الاستباب وان لم يكن ملكا له وانما يملكه من غيره  
 لا ترى ان المشيخ يكون اولي من المشيخ بالمسح وان لم يكن ملكا له فلا ينتج فقل هذا لا  
 ينتج ان يكون ملكا لشي الذي عرفه اولي بملكه من غيره من المصلحة لار ان بجدا لقسمة  
 لا يخل له ان يملكه بالقيمة وروى ابو جعفر باسناد جيد في هذا القول في الخبر  
 المشركون عن ابي عبد الله وردي ثاب ولم يردوا ده عن ابي عبد الله في خبره في الخبر  
 روى عن ابي بكر انه قال يرد على حناخيه قسم اوله ببيع ماله لم يردوا ده عن ابي عبد الله  
 ويخول تنكرانه يرد عليه في الجاهل لكان نقول انه يرد عليه بجدا لقسمة ومن طرق المطر  
 انه لا خلاف ان بعضهم اذا اخبروا اموال بعض الغلبة ملكه وكذلك اذا اخبروا اموالنا فباتا عليه  
 والغلبة ان اخبرنا على سبيل الغلبة وقع من المشركون لما يبيع ان يملكه وهو ايضا ما  
 ملكه عليهم ولا اخبرنا والغلبة والعلة دقة الغلبة لما يبيع ان يملكه مع اخلا في الدار من فالدور  
 واشفا الامة والامان **مسألة** قالوا من ضر في لا تجارة بلومه في مثله لا ركه  
 ثم راد سعه او نقص قبل الحول لزمته الركه على ما يكون من قيمة عند انتهاء الحول راد  
 او نقص وهذا منصوص عليه في الاحكام والمناجحة وهو لا يخف في خلافه من راد  
 الركه ومال التجارة وذكر ابو بكر الجصاص في المشرح انه لا خلاف فيه بين اهلها وانما  
 الخلاف في بعض من الوترق والذهب اذا كان نصا با او الحول واخره لانه قال ولو كان معه  
 عشرة دنانير من ملك قبل الحول عشرة اخرى اخرج الركه قيمة على انه لا يغير شيئا منه  
 بل المالك منه او نقص كايضجه ومال التجارة وفي حقه انه مقس على مال التجارة بعله بعه  
 بعض المصاب الذي تقبل الحكم به في اول السنة وكانه في اخرها وليس عليه ان يكون المصاب  
 نقصا في الاصل كالايج ذلك في اموال التجارة ومن الناس من ذهب الى ان الاعسار يكون  
 نصا با في الحول لانه لا اعتبار باوله وذكر عيسى بن عبد الله بن النعمان في حقهها الا ان  
 وجب من اعطاء النصا في اول الحول واخره وكذلك لغيره لانه فرع لركه المالك من اربا  
 السحاب في الامهات وبين اول الحول فمس على اخره والعلة انه لا يخلط الحول والمراعى  
 لاجزاء الركه في حيلان بعينه **مسألة** له ومن كان عليه دين فمضى في ماله  
 او نوب عليه لم يثبت له الركه ماله وقد نص في الاحكام والمناجحة على ان الركه لا يثبت له



مقدار زكوة من ماله بغير ذنبه لكان له ذلك وقضاه اوله به فذكر عن علي بن مسعود  
 في حديثه ان يكون الزكوة لازمة له دون من هو في يدك فبطل له لتسلم ان لقاضا او غيره  
 بغير ذنبه الا بقضى القاضي وقد نص يحيى عليه السلام على ان صلح الدين لو تفرق من مال  
 غيره بمقدار حقه لزمه القطع على ان لو سلمنا ذلك لم يدل على ان المالك لقاضا للدين لانه  
 وان ملكه بلاخذ وكان لعان بلاخذ فليست مما لك لم قبل بلاخذ فان قيل روي عن  
 علي بن ابيه عن علي عليه السلام قال اذا كان لك دين وعليك دين فاحسب دوكد في كذا فاضل  
 عن الدين الذي عليك فيقول له لا تستع ان يكون المراد ان يصح الزكوة من القاض لمكوب القرض  
 بقدم الدين بكون المخرج من غير المخرج اذ ليس فيه من خرج ربع عشر القاض وهذا هو موضع الخلاف  
 والكر لم ينطويه وتل هذا ما رواه روي ان غير خط يحضر له عليه فقال من كان عليه دين فليؤد به  
 ليؤد بغيره ماله اذ جائز ان يكون العرض يقدم الدين وان كان الواجب من القيمة وهو ربع عشر  
 فليؤد به قال وصاحب الدين اذا استوفاه ركباه لما مضى من الشئين  
 ان سمعه الزكوة من النصاب قال القتم علم وكذا في القول ضد ان المراه يكون على  
 زوجها وكل ذلك منصوص عليه في الامكام وما حكاه عن القتم علم منصوص عليه في سائر  
 البروق ولم يفضل اصحابنا بين ان يكون الدين على ماله او مغسرا مقرا او منكرا في دين كان  
 وجهه انه لا يملكه خلا في غير كان له دين على ماله فذكر ان عن غير ما حكاه في الزكوة ان  
 ضاخره اذا استوفاه ركباه لما مضى من الشئين فيجب ذلك في سائر الدين والمعاني  
 حقه ثابت والذمة فوجبه ان يكون شبيهه شبيهه ما ذكرنا وروي زيد بن علي عن ابيه عن  
 عن علي عليه السلام انه قال انك الدين الذي لك وروي محمد بن منصور عن محمد بن جهميل  
 عن ابيهم بن ميمون عن محمد بن محمد بن منصور عن محمد بن جهميل  
 لرجل يرسس ثم قبضه فليؤد ركبته لما مضى من الشئين فان قيل روي محمد بن منصور  
 باسناد في كتاب الزكوة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الشئ على من فرض فلا زكوة  
 قيل له يحملان يكون مادام فرضا وكذا في قولنا انه لا يلزم اذا الزكوة حتى يرجع  
 اليه وقتنا الان سمعه الزكوة عن النصاب ليزن زكوة عند ما شئ وعمل الزكوة  
 واد استخرج المتكوى عن ماله ضاخره وسنبر الكلام في مسألة تأخير الزكوة مسئلة  
 قال في الزكوة واجبه في الحي والمراكة او في الذهب والفضة وهذا منصوص عليه  
 في الامكام والمتكوى وهو من ماله بن علي عليه السلام وروي ابو بكر بن ابي شبيب  
 مثل قولنا عن غير المتكوى وهذا لله من شئاد وعبد الله بن عمرو هو المروي عن  
 مشعور عن جابر بن زيد والبدليل على ذلك قول الله تعالى حذر من ماله حذره بغيره

عن محمد بن منصور عن محمد بن جهميل عن ابيهم بن ميمون عن محمد بن محمد بن منصور عن محمد بن جهميل

عن محمد بن منصور عن محمد بن جهميل عن ابيهم بن ميمون عن محمد بن محمد بن منصور عن محمد بن جهميل

وتركهم بها في هذا عام في جميع الأموال فوجب ان يكون الخلق اخلاصا وقوله عز وجل  
والذين يكرهون الزينة والقصد الاية وقد روي ان المراد به الركعة قال ابو داود في السنن  
حدثنا محمد بن يحيى حدثنا عباد عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن ابي عبد الله قال كسبوا كسرا  
من ذهب فقلت يا رسول الله انك تقول فقال ابلغ ان يودي بكونه فركا وليس يكره وروي  
ابو داود وغيره عن ابي بصير عن ابيه عن جده ان مرآة انت التي صلى الله عليه واله وسلم  
ومعها سبعة من ربايتها مسكيات من ذهب على طيات فقال اعطوني ركعة هذا قال لا قال السرك  
ان يسوي ركعة بها يوم القيمة سواء من منارت فذكر ذلك على وجوب ركعة الخوات قبل  
مخزان تكون المراد بالركعة الاغارة فقد روي ذلك صلى الله عليه واله وسلم  
ما تلحق ان يودي بركعة فركعة دليل على ان المراد به ليس الاغارة ليس الاغارة لا تسليق العا  
وانما يعلق بها الركعة المعتمدة وقوله والخبر الثاني انعطى ركعة هذا ايضا دليل على ان  
انعطى غيرها ليس ركعة البتة في الاغارة يكون انعطى وانما هي انما ان المراد هو الركعة  
التي يذهب بها دون الاغارة في الوجوب والفاظ التي صلى الله عليه واله وسلم ان عمل على  
المعتمد في الشريعة دون ما سواه لا يدل على الاغارة غير واجبه بل اجماع واذا ما مضى الخبر  
ايما به ليس هو الاغارة فاقضى ظاهر ما ذكرنا ان يكون المراد به الركعة دون الاغارة  
وروي ابو بكر الجصاص باسناد عن حماد عن ابراهيم عن خلفه عن عبد الله بن زيد النخعي  
ان مرآة عبد الله صلى الله عليه واله وسلم ان في طوقا فيه عشرين معالا فاذا  
ركعتة قال نعم نصف فقال قالت في حجة نبي في اسام احببها واضيفه هم قال نعم  
وهذا صريح وما ذهبنا اليه لا يمتثل التاويل ودل على ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم  
وسلم في الرقة زرع الخشري ليس لهم ان يمتنعوا من احراقهم الرقة على الخلية انهم القصد  
وما يدل على ذلك انه لا خلاف في القصد والسبايك وفي الواو الذهب والقصد ان الركعة  
تعد بها فذكر في الحديث والعلة انه حسن لاثبات التي تدور عليها البياعات وما كان يعاس  
على المضروب بجله انه جرحي في حنثه الركعة وبانه ذهب وورق وقاسم على الاول العمل  
بغله انه غير موصد للما فينبغي السبايك والمعر على انه لو سلم كان قاسنا او لا فخر ما من  
الجنس على الجنس وان يغيد ويوجب شرعا مستلزمه والركعة واجبه وما لا يسب  
وهو مضمون عليه في الاحكام وروى قال احمد بن عيسى والعسم بن ابراهيم عليه السلام قال  
محمد بن منصور سمعت القسمة عليه السلام يقول الركعة في مال اليتيم من سبعة عشر مائة وروي  
عنه انه قال في مال اليتيم ركعة فكانه هو قوله المرتضى اليه وقال محمد بن ابي  
علي بن الحسين عليه السلام لا ركعة فيه ودل عليه قوله الله تعالى والذين يكرهون الزينة

والعصاة  
والذين يكرهون  
الزينة

دور الاعارة  
في الركعة والقصد احراز الملا على وجه مخصوص

الركعة  
القصد  
الركعة  
القصد  
الركعة  
القصد

الركعة

الركعة

سلامه و قد قيل عليه واله وسلم في الرقة في العشر وقوله في الزكاة في العشر  
 خمس من المال وقوله في الزكاة في العشر خمس من المال وقوله في الزكاة في العشر  
 كونهما في مال البائع وروى الحسن بن سعيد بن مسعود عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 عن جده ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خطبنا لنا فقلنا انما نرى في مالنا  
 له مال فليخرج فيه ولا يبركه حتى ياكله الصدقة فذلك نذكر على ان فيه الركة ما دلو  
 لولم نذكر فيه لم يكن لقوله صلى الله عليه واله وسلم ياكله الصدقة معنى وروى  
 محمد بن منصور عن علي بن محمد عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 عن ابن ابي ابيخ قال كما اسما في عر على عليه السلام وكان يركب في ماله ما  
 دونها البنا وخذنا هانا فقه فقلنا ما انا الحسن ما لنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا  
 زكاة فوجدناه كما مالا فقالوا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا فقلنا  
 محمد بن منصور بن اسناده عن حسين بن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 قال يركب ما لا يتيم وروى عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 عن علي بن محمد بن اسناده عن حسين بن عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابيه عن ابيه  
 في مال البنا ما قبل ان يتهكمها الركة وروى مثل قولنا عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
 الامام عهم فان قيل وروى عن ابن مسعود انه قال يوقف ركة مال اليتيم الى ان  
 يبيع ثم يعرف فان شا اخرج لما مضى من التيم وان شا ترك فقلنا في ابي عبد الله  
 يد لعلنا لم يركب ان جعل اخرجها الى الصبي اذ بلغ ثلثي كونه في مال  
 لكان لا معنى لقوله يوقف ويغير وقوله ان شا اخرج وان شا ترك فقلنا في مال اليتيم  
 التخليط دون الحنفية مثل قوله تعالى من شا فليؤمن ومن شا فليكفر لكون موافقا  
 لضد كلامه ولما ذهب شاي الزكاة فان قيل روى عن النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم انه قال رقع القلم من ثلثة عن لسانه حتى سدهط وعن الحسن بن علي بن فضال  
 وعن ابيه حتى صلح علم فوجب بهذا الظاهر في الركة فقلنا في مال اليتيم  
 شيئا وانما يوجب على الولي اخراج الركة من مال اليتيم متى ذكر ان الولي هو الذي يوجب  
 الامانة ثم بان لا يجهد ولا يتيم وكذا في الخواب عن قولهم الصبي لا يملكه عليه  
 فان الخطاب لا يتوجه عليه فكشف ذلك ان اردوا في الجنايات والمفقات وركه العشر  
 يلزم عليه وماله لا يملكه عليه فان قيل قوله لله تعالى وان ليس بامان  
 الا ما استعاد قوله تعالى ولا تكتب كل نفس الا على ما مضى ان الولي لا يودي عن النعم متينا  
 فاذا ثبت لا يدين الولي لا يودي عن النعم وثبت ان اليتيم لا يحل عليه ثب شقوقها عن ماله

في مال اليتيم  
 في مال اليتيم  
 في مال اليتيم

فيل ظاهر الابه يصح ان الانسان لا يسهل الاثبات ما شئ واكتسبه غفابه ولم فيه  
التي لا يري حقان من غيره ونحوه ان ثلثه لشيء واحدا الركوع يكون للولي و  
الترك لا خراجها يكون عليه فقد قلنا من حيث لظاهره وسقط ما ظنوا انه يوجب ان  
الولي لا يري على القيمة وما اجمع عليه ان الولي يخرج من مال النعم او من الجبايات والعمات  
وركوعه لا يثبوت فضع ما ذكرناه في هذا فان قيل فان ابا بكر قال عصبه العجابه  
لما تلى من فرق بين الصلوة والركعة في هذا الباب وانما هو لا يوجد على الصلوة خراج  
الركعة من ماله على انه كان من المعلوم ان مراده بالفرق بين الصلوة والركعة كان اذا  
الصلوة والامتناع من اداء الركعة دون شايها لقوله لا يرا ان الفرق بينهما اكثر من  
الركعة لا سقط عن الجايض وسقط الصلوة وما من ان الفرق الذي يذهب اليه من الصلوة  
والركعة ثم مراد او يكرهين قال ما قال يجمع معار العجابه له عليه ان يجمع ودا جعوا  
ان من فرق بينهما هذا الفرق لا يخل قتاله وهذا حكم تسميهم وهذا الباب واحد  
فان قيل قال الله تعالى في الصلوة والركعة والصلوة والركعة والصلوة والركعة  
الصلوة وجب ان لا يرد على وجه ذكره وسئل له قد بينا ان الخطاب عندنا هو في  
اليتيم دون اليتيم على ان الصلوة لم يقع في ادايتها النية والتوكيل فلم يقع ان يدخل  
في وجوبها من ترك مخالطها والركعة يقع فيها النية والتوكيل فلم يقع ان يلزم فيها  
من لم يقع ان يكون مخاطبا عابدا عليه من حره ان يتركها لاختلاف في وجوب  
الفتش في ركوع الفطر وماله وكذلك الركعة والمغنى انه حق للفرق والامتناع في النية  
لوجوب ان يشتر في فيه الضمير والكبير والبيان ان يشار اليه في البيع على البائع  
بعله وجوب ركوع الفطر والعشر وماله ككل من رمت ركوع الفطر والعشر في الشاركون  
وايضا مقتضى ما اليتيم على مال البائع والمغنى انه مال من حكمه بالاسلام فهو ان يلزم فيه  
الركعة وفيما سئل اول من فتيانهم الصبي على الكافر فنهى ان له محمد الامان وذلك  
ان الصبي مسلم حكما فنيا لمسلم على المسلم او من ما شرا الكافر على المسلم على ان الامر  
شبهه فنيا سئلها فتنبى ان حكمه للمسلم بالحكام المسلمين فيها وعليه وكذلك  
وجدنا شرا لحقوق الواجبه والاموال يوجد من اموال اليتيم فكان هذا ايضا املا  
لفي سنان يوجب ترجيحه سئل قال وما يلحق السلطان الخاير  
بوجوب الركوع الواجبه وهذا منصوص عليه والاعكام اذا اخذ السلطان الخاير ركوعه  
رجل نظره فان اعطاه طوعا لمفرقا في اهلها وعلم انه بصحتها فم امرت ليه  
المتخلل اذا كثر عرى الوكيل لاختلاف ان وكيل تريب المال اوق الركعة امرت عنه  
وقد نص على ذلك في ركوع الفطر حيث يقول فان لم يجد المخرج لما شحما في بلده وقره  
غير بلده وجهه بها لجهالته ومن توجهه ترك لما يكون وكيله ولم يسطر فيه

هذا ما فعله لفظه ولم يترك عليه  
على ان الصلوة والركعة  
وسئل له هل كان عليه ان لا يركع  
لكن للرجوع في هذا الباب

والصلوة والركعة  
والركعة والصلوة  
والركعة والصلوة  
والركعة والصلوة

ن

ن

ان يكون بئرا او فاجرا فيكون المثل لا يزداد اخذ الركعة باذن ربها وضعت  
 مواضعها احترق غنم فاما الخراف باذن اهلها ولم يضعها في مسحقها واحدها كرها من  
 اصحابها لم يحرر من مال له لجزا يتخلو حينئذ بالولاية والله تعالى لم يجعل النظام  
 هذا في لايه بدلالة قوله تعالى لا رهم صلى الله عليه واله وسلم قال ومن ذريتي قال  
 لا ينال عهدني الظالمين فان قيل قد قال تعالى جند من مواضع صدوه بطونهم  
 وركبهم بها وقال صلى الله عليه واله وسلم لمعاد خد من غنباهم وزد في فقرهم فامرت  
 بالخذ من ارباب الاموال فيسئل له عن نوبتها خذها من اربابها على النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم والامام ومن يقوم مقامهما وليت في شئ من ذلك يدل على ان المثل لا يحرر  
 لعل خد هامة على انه لا خلاف في ذلك وقاطع الطريق والمثل لا يحرر اذ اخذ الزكوة لم يحرر  
 وكذا اذا اخذها المثل لاطام والمعين لا يحررهما فاسبق صبيح  
 قال ولخراج لا يفيط العشر بل يحجج بهما وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول  
 الغنم عليه السلام فيما روي عنه النبي وصي الذي يد لقل صفة ما يذهب اليه من اجاب  
 العشر في رضى الخراج قوله تعالى في انوا حقه يوم خصاده وقوله تعالى ايعلم من طابا  
 ما كنتم وما اخبرنا لكم من الارض وقوله صلى الله عليه واله وسلم فيها سقت السرا  
 العشر ولم يشر في ذلك بخر الخراج فاقض هذه العجوات في اجابة العشر في رضى الخراج  
 وخبره في غيرها فان قيل ان يخرج من وضع الخراج على ارض السواد محض في الصحابة  
 لم يبطا لهم بالعشر فيسئل له يجوز ان يكون ترك المطالبة بالعشر لان اهلها لم يكونوا على  
 اول من اسلم منهم كان موثقا فكان يخرج من غير مطالبة ويحتمل ايضا ان تكون المطالبة  
 لم يعمل لظهورها ولين سبيلها كانت سبيل غيرهما من الاراضي وانما نقل مجالها ما يدر في قول  
 من اير الارض فان قيل يجوز ان يخرج الخراج والعشر لان سبيلها ما يدر في قول  
 الخراج الكفر وسبيل العشر الاسلام فيسئل له حكم الخراج باق بالاجماع مع اسم السرا لوجه  
 في هو الكفر ويقتضون السبيل الموجب للعشر هو الاسلام واد اجاز ان سبيل الخراج مع اشعا  
 التجهيب فالاول ان يلزم العشر مع وجود السبيل الموجب فان قيل ان الموضع وجب  
 معقودا العشر تكون في السبيل فيسئل له بعض العشر هلزم ان سقط الباقي لوجه الخراج  
 فيسئل له ليس كل مونه بلزم من الارض يسقط العشر واشياء منه فلا يلزم ما قاله على ان  
 ذلك لو كان على ما قالوا لوجب ان يكون الخراج ينسقط نصف العشر فكان يجب ان  
 يخذ من رضى الخراج ينسقط العشر وهذا ما شهدوا به على ذلك من طريق البطان  
 ارض الخراج مقسمة على ارض العشر والعلة انما يترك المسألة ان يجب ان يكون العشر  
 على خلتها واجبا كخبره في علة ارض العشر يبين صحة هذه العلة ان ارض العشر

بسم الله

المعلم في بيان  
 لعلة ارض العشر



إذا ملكها الذي لم يلزمه العشرة غلبها فإن ان نعلق حكم العشر هو بمالك المسلم لها ومن  
 ان بقا ثمنه ارض الحراج على علمه ارض العشر في احوال العشر فيما خرج به ارضه فان قيل  
 السائيه اذا كانت للتجارة لم يجمع فيها ركنه السور وركوبه التجارة فكذلك ارض الحراج  
 يجمع فيها الحراج والعشر فيما ساء عليها والمعنى انها جميعا حقا لله تعالى في مال  
 ولحقه في شئ واحد قيل له فالحقان مختلفان لا الحراج حري حري كذا الارض ومصرفه  
 مصرف التي والعشر يجب في الغلة ومصرفه مصرف الرضوات والاصول سبعة ما  
 ذكرناه ليس المحقوقا المختلفة في الاصول ان يلزم والمالك الواحد فان قيل لو كان  
 الحراج كرى لا ارض لكان محال ينفعه من ارضه على نفسه فسل له لتاسو لانه  
 كرى حري تخفى بل يقول جازي حري الكرى فلا يلزم فيه ما ذكرت على انه لو كان  
 يجمع الحراج والعشر لكان الحراج بان سقط للعشر اولى بان سقط العشر الحراج لان  
 العشر ثابت بالكتاب والله المجمع عليها وليس كذلك الحراج في لقوه فاداك الحراج لا  
 يجب ان يسقط العشر فكذلك العشر لا يجب ان يسقط الحراج فاداك كان هذا هكذا وحان  
 بجمعها هـ **قال** واما العبد فكونها على مولاه محررها ما في يد او  
 من غيره ذلك وكذلك ما للمدبر وام الوليد وهذا منصوص عليه في الاحكام والابدية  
 فيه ما ثبت ان المولى لا يملك شيئا وان ملكه يكون ملكا لغيره فوجب ان يكون سبيل ما  
 يبيع سبيل ما في يد غيره الوكيل في ان ركونه تحت ماله ان شاء اخرجهما منه ليس  
 غيره وتكلم المدبر وام الوليد حكم العبد لبقا للملك فيهما ولا يلزم ان يكون سبيل  
 فاما المكاتب فملكه مؤقف الى ان يغتوا ويرجع في الرق فان غتوا لرتمه الركون فامضى  
 من السنين وان عاد في الرق لزمته مولاة وهذا منصوص عليه في الاحكام والابدية على ذلك  
 قوله الله تعالى والذين يبيعون الذر والفضة الا به وقوله تعالى خذوا أموالهم صدقة  
 ولهم فيها وقوله انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجناكم من الارض وقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم في الرقة ربيع العشر وفي اربعين شاه شاه وفي خمس من ابل شاه وكل ذلك في  
 في الاموال سواء كان المكاتب اول غيرة وايضا فهو مقبض على شاه بزم الاموال يجعله انه مال  
 يملكه اهل الاسلام فوجب ان يلزم الركون فيه فلا اخذ قال في الركنه الا على ما قلناه  
 وايضا وجدنا هذا المثل لم يزل عنه ملك المولى وجدنا المكاتب ايضا وحكم المالك  
 له وان كان بعد لم يملكه فوجب ان يوقف ركونه الى ان يتصور الملك اخذها  
 في ركنه كمال المشقة خاله بيتا لا يتبين من لوديقه او غيرها وقلنا ان المولى  
 لم يزل عنه ملكه لانه لم يزل ملكه عن المكاتب نفسه مع ان لا يكون قد زال عاويل  
 ليس حكمه وهذا البا يتكلم من هو في يد وبيع المولى من مصرف فيه لا يبيع فاما ذكرنا

الحراج

اذا منع من التصرف لا يزيل الملك لا تراه ان الضم من نوع من التصرف وكذا المحل والمحل  
 عليه وتلنا ان المكاتب في حكم المالك وان كان تصرفه تصرف الوكيل على بعض الوجوه  
 لانه لا يتصرف فيه عن غيره بل يتصرف عن نفسه فان قيل بل لم يوجب الزكوة  
 فيه عند خلو المحل لم اشترط ان يستور الملك لاخذها باسوار العتق للمكاتب  
 او الزكوة **قيل** لانه لا يوجبها له بل من قسمن اخذها ان يوجها على كل واحد  
 منهما وهذا فاسد لانه يوجب الى ان يكون المأخوذ من الرقة نصف لغيره ومن ارى  
 شاة شاة من غير وعشترين من الابل بنتي مخاض وذلك فاسد او يوجها على  
 واحد منهما وهذا ايضا فاسد لان الواجبها على اخذها كذا قد جوزنا ان يطع  
 ملكه ويستقر ملك غيره من المولى والمكاتب فيكون قد اوجباها عليه زكوة ملائكة  
 فلم يوجب ان يوقف على ما ذكرنا ومن هذا الطريقه سئل سائل من يقول هذا اجماع  
 ان يودي الزكوة على قدر ما ادى من مال الكتابه كما اعتبرت في ذلك في مسائل احكامه الا ترى  
 انه يودي الجوار ان يكون المولى هو لا يسر ملكه **مسألة** قالوا زكوة والودعة  
 والخدم والكتوة والخيل والابل الغنم والاربعاء او ما جرى مجراها من ابيهم من الاوصاف  
 الى غيره لثمة فيه الزكوة خلا الذهب والفضة وجميع ما ذكرنا من صور عليه في الاحكام  
 اما الودعة والخدم والكتوة والخيل والاربعاء او ما جرى مجراها من ابيهم من الاوصاف  
**والخمس** هي خمس ثلثين **مسألة** ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن علي  
 عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم عاها واشترطها في الخيل والابل  
 ان لا يكون حاربه عري ما يكون للتجارة لانها ليست في ما حاربها فاما الابل الغنم  
 والعم حث من حيث توجب فتنبيه الكلام فيه في موضع من هذا الكتاب سألنا  
**مسألة** قالوا كل ما تلف قبل وجوب العشر فيه فلا زكوة على صاحبه  
 ووقت وجوبها من تصرفه فيه بحته وبن من فسادها ويكتفى بفسادها وهذا مسمى  
 عليه في الاحكام ونص فيه في زكوة الذهب على ان من تلف ماله بعد وجوب الزكوة من  
 الزكوة وكان ابو العباس الحسين رحمه الله تعالى يقول ان زكوة تحت دخول الزكوة من  
 الوجوب والصلح ولم يكره ما فيه التفرقة والافق عندنا ان يكون المعربط بشرط  
 فيها ان الوجوب لا يستقر على الحق الا مع امكان الاداء واداءه يودع الامكان  
 كان مقرطاً من ذلك ان الواجب هو الذي اداه فينقله الفاعل الى المولى عليه وذلك  
 لا يكون الا مع الامكان فان قيل فقد اطلق في علمه السلام ان وقت  
 وهو بها ان تصرفه خفيته وبذلك الحال قال لا يكره معها احوال الصدقة مما ليس  
 امكان اخراجها يكون بعد ان يقطع ويجزى **مسألة** المراد بذلك قصر

شبه لو حوب وحصول الحوب لا يرى انه يقول فاد اكان كذا تك وجب خرقه فاذا  
 حصدا وحدا وقطع اخر منه عسر او نفعه فشرع في الزكوات لما ذكرناه دون وجوب  
 الاجراحي وقد قال في آخر كتاب الزكوة من الاحكام والزكوة من الله جعلها الكل  
 فخر مقدر عند كل ذي جيرة موسر فيه على ان حكمها حكم الوديعة والوديعة لا يصحها التمسك  
 اذا تلفت بغير تقيد منه او تفرط في الرد وقال في ركوة الفطر ولا سطر بها بعد الامكان  
 فان لم يمكن فهو في صحة من امرها ان يهيأ ذلك فيه فذكر على ان النص يكون بعد الامكان  
 لانه اذا كان في فتحه منها قبل الامكان فكذلك يكون في فتحه من سائر الزكوات مثل الامكان  
 واذا كان في فتحه منها لم يضمنها وليس له ان يقول ان ركوة الفطر وان كان في فتحه منها  
 فانه يصح وان تلف ماله بعد الحوب وقبل الامكان فكذلك سائر الزكوات ودكر ان ركوة  
 الفطر تحية الزمة والحوب يكون خاضعا لتلفه الى اول تلف وتكون سبيلها سبيل  
 الدين والركوة كذا في المال معينا لتسببه على ان ضاخذ الزرع عليه ان يخرج عسر ربه  
 لامن غيره وتنصصه على ان الركوة تمنع الركوة فان لم يزل يفتحها فلو كان يكون سبيلها سبيل  
 الوديعة وكل ذلك يصح بالحري بل من ان الضمان لا يكون للوجوه العريضة وسبب ما  
 كان يذهب اليه ابو القاسم الحسبي رحمه الله ان يرد الركوة الى سائر ملك من مهر ودينه او  
 ركوة فطر فانه اذا وجب شيء من ذلك ثم تلف المال قبل ان يكون له اذ وجب محله مصرنا  
 وكذا الركوة فكذلك ان يقول ان قوله عليه السلام فمن شئق ماله بطوبه بعد  
 شئق ان عليه اجراحي ركوة لما مضى من السنين يدل على انه لا يراعى المربط لانه لم يعلم  
 ان حاجته لم يتم من اذ ركوة مع كونه مشروقا وحرابنا لم يقل ان ذلك ليس بمصر  
 لا ترى انه لا يضمنه وانما وجب عليه اجراحي ركوة اذا وجده لانه اذا وجد ركوة قدر  
 الركوة منه مسح فغلبه ان يحرجه الى العري والمشاكس من حران نصه ولم يرد  
 المال فاما النص فلا يثبت بالامح المربط على ما بيناه وكذا نفي المهر والديه  
 انما يجان في الزمة اسد فلا يحل ان يكون حكم الركوة حكما ادا تلفت ويحل ان يكون حكم  
 الركوة حكم الوديعة فاما او خفيفه فانه كان يذهب الى انه لا يضمن ان فطر في الاصل  
 فيه ما بينا من ان حكم المودع فانه اذا اوطأ من وجب ان العلة فيه انه حصل  
 تمامية الله مع ذي حق فحقه في جيلت منحه بغيره فاشا على غيب او امسح من رد الوديعة  
 فان قيل الوديعة لم يمسح ولا يمسح ان يصير له والركوة لا يمسح ولا يحل ان يصيرها  
 قبل له كونه لمعق او لا لا يورث في اجاب الضمان لا يورث في اجاب اصل على ان رجلا  
 لو غصب مالا من العري صممه لهو نص ان الضمان لا يمسح بان يكون ممسح او لا فوامع  
 معين فان قيل المودع لا يصح الا بالمربط في رد الوديعة بعد مطالته ربه او ايم لا

لاسرطون المطالبه في بصر الركون قبل له امر الله عز وجل باخراجها على الاطلاق من  
 مطالبه مطالبه بوجبه عليه اخراجها قبل ان يجمعها او بدعوات جلاشيا واشترطوا ان لا  
 يردوا الا على ما غنهم فطالبه به واخذ منهم فلم يردوا لم يضمن لما كان الشرط مما عه  
 فكذلك الركونه فانها جماعة قيل له انه لا يضمن لو دعيه اذا كانت الحال كما ذكرت  
 لانه لا يجب ان يردوا على واحد بل يحرم ذلك عليه وليس كذلك الركونه لانها واحده فغلبه  
 اخراجها فحصل منها العريضة ولم يحصل العريضة لم يردوا دعيه والحال كما وصفت  
 يبين لك ان الجماعة لو طالبوا بتردها ولم يردوها ولم يضمنها فان الحكم بحكمها  
 بالتعريض لا يكون المقرض فيه انما هو واحد وما يشهد لجمعه علمنا وبكدها نا  
 وجدنا كل مال يضمنه الانسان فلا يشهد له بضمه اذا تلف مع امتناعه من يرد  
 واستحجمه مع وخرب لتوفيقه عليه وجب ان يكون الركونه كذلك لانها لا تلف  
 انما تقضي لو استشهد لك فاما ما ذكرنا في المسئلة من ان المال اذا تلف من وجوب الركونه  
 فيه فلا حاكم فيه وانه لا وجه لضمينه ما لم يكن يضمنه تابع للوجوب وقتنا ان قد  
 وجوب لغرضه وان يصرف فيه حث ويثبت صلاحه ليز قبل ذلك لا فلا ولا لا حث فيه شي  
 ولانه هو الوقت الذي يجوز ان يتنفع به ولانه لا خلاف ان قيل ذلك الوقت لا يكون وقتا محض  
 بله قالوا اذا كان كذلك وجب غرضه فلا احتصار وجد او قطب احتضنه عسر  
 ما كان خيرا او نصف عشره على قدر شقيقه نص في الاحكام على ان لعنه اكان يرب  
 فانه يوجب عشره او نصف عشره على قدر شقيقه عند كمال يربيه وما لم يكن يرب يارب محض  
 لم يخل فيه الامام بزيه فان رأى اخذ زينا او يبيعه كركه في روض البحر معل وركله  
 من جملة وان دفعه الى ابيه لخدمته عند الحيا فاما كان حرمه والتمرد العبد في ذلك  
 من اول اصل في الحث ما يراه ابو العباس الحسني رحمه الله تعالى ناغبتي بن محمد العلوي  
 حدثنا الحسن بن القاسم الملاسي حدثنا احمد بن محمد بن جعفر العلوي عن عمه علي بن الحسن بن  
 السلام عن ابي هاشم المجدي قال حدثني ابو الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسن بن علي  
 عن ابيه عن جده عن علي بن الحسين عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر بجرم اعقاب  
 لعقب كركض الفضل بن ردي ركونه زينا كما يروي ركونه العمل ثم اخذ الفضل بن محمد العلوي  
 حق المساكين واحسننا ابو العباس الحسني عليه السلام حدثنا ابو احمد الاسدي  
 حدثنا ابو الحسن بن محمد بن الصنعاني عن عبد الرزاق عن معمر بن عمار بن عيسى عن جابر عن  
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه انه قال ان النبي صلى الله عليه واله وسلم بعد رجلا  
 من الانصار يقال له فزوه من عرو وخص نرا اهل المدينة وانا ابو بكر المقتري  
 حدثنا العلوي حدثنا بن داود حدثنا ابو خنيس رابا دي حوسا ابراهيم بن طهمان

هذا ادم يكن فيه اقول  
 واداد اذن حصنه لغرض  
 او احد الكل والله اعلم  
 هذا ادم يكن فيه اقول  
 واداد اذن حصنه لغرض  
 او احد الكل والله اعلم  
 هذا ادم يكن فيه اقول  
 واداد اذن حصنه لغرض  
 او احد الكل والله اعلم

الحرم

حدثنا ابو الزبير عن جابر قال لما قال الله خير علي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 افرهم كما كانوا وجعلوا بينه وبينهم وبقيت غيبه الله من رسله فخرجوا علمهم به قال ابو  
 اليعرب انتم ابغض الخلق الي قتلم اسما الله وكذبتم على الله وليس محلي بخصي اياكم ان الجيف  
 عليكم وقد خربت عشرين الف وسوق من ثروان شيعم فلكم وان سدم على فاجير  
 ابو بكر خذ ثا الطحاوي خذ ثا احمد بن داود خذ ثا ابراهيم بن المنذر خذ ثا عبد الله بن محمد خذ ثا  
 خذ ثا محمد بن صالح عن ابن مهاب عن سفيان بن عيينه عن عطاء بن ريثان عن رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم انه قال ان محض الغيب زبيبت كما محض النور روي عن ابي بكره كان  
 يامر بالحق ومن غره نعت سئل عن ابي حنيفة محض على الناس وروي عنه انه يقول الله  
 لمحض على اهل حبيب ولم يزدوا خذ ثا ابراهيم بن المنذر خذ ثا احمد بن محمد بن يحيى  
 خذ ثا علي بن عبد الرحمن وخذ ثا ابو بكر خذ ثا الفخري خذ ثا سليمان بن بلال خذ ثا عمر بن يحيى  
 المازني عن عمار بن شهاب عن سعد الساعدي عن ابي عبد الله عدي قال سمعت رجلا  
 مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في غزوه تنوك فالتفت اليه لقي على جديقه امرأه  
 فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم لخصها لخصها النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 عسره او شق وقال لخصها حتى ارجع اليك ان شاء الله تعالى فلما قدمنا اشأها النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم لم يبلغ ثرها فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم يا رسول الله وما يدركك انك قد نزلت للفر  
 حقا في النار وانه لا يجوز ان يغدر عنه الى الغيبه ولا خلاف في ان لا يبايعه الا سماع به وقال  
 كونه نبطا ودك لا يمكن الا بالحق من وجب ان يكون القول به في الجاهان فسل روي ابو  
 الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم روي عن الحسن وقال ان اسمان هذين  
 التمر احل خبكم ان ياكل ما لا يخيه باطلا فسل له المراد به ان يلزم للحق من الرأيا وحده  
 وان هلك التمر لانه قد نبت على ذلك فان قيل ان الحق ضرب من الخبط وهو من السامع  
 ان يكون مستوحا على انه لو كان مستوحا لم يجعل به بعد النبي صلى الله عليه واله وسلم ودرس  
 ان ما يكره من قدامنا كمن يحضر جماعة من المؤمنين وهم نصا ولم يزدوا ليحدا انكره فطل  
 بدك قولهم ان غايبه على ان لا يسمع لانت لا يسمع من وجهه ولم يزدوا سرع يقصيه فلا وجه  
 للقول به فان قيل لو كان الحق من حيث جازي الرجوع الى قوله صاحب المال اذ عانقها  
 التمر قيل له لا يسمع ذلك لان الحق دخل في التمر لانه لا يسمع من وجهه فلو لم يسمع ان يسمع  
 اذ اذ عانقها ان المال بعد الحق على انه غير متخوفا عن علي عليه السلام ان يسمع قوله  
 اذ اذ عانقها ان يسمع الحق فلو امتنعنا منه لم سعد فان قيل ان الحق لو امكن  
 ان يعلم به مقدار التمر لكانت الفتنه وكذا كذا السبع والحاز ذلك وانما على الارض قيل له  
 الحق يستعمل حيث وردت به التمه فاما حيث لم ترد فلا وجه لاستعماله فيه الامر على ما هو  
 وقد اخرجنا على ان لا يتدخل في غير ما وردت به فلم نكسر لغيرنا من فيه مسئلة على ان

عن جابر بن عبد الله



ليس فيما دون خمسة ارسوق صدقه وليس فيما دون خمسة اواق صدقه وليس فيما دون ربع  
 خمسة صدقه واخبارنا ابو بكر بن محمد بن الطحاوي حدثنا ابن زيد بن سنان بن سعد  
 بن ابي عمير حدثنا محمد بن مسلم حدثنا عمار بن محمد بن عمار قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم لا صدقة في شيء من الزرع او الكرم حتى يبلغ خمسة ارسوق  
 ولا في الزرة حتى يبلغ مائتي درهم وروى ابن ابي شيبة حدثنا اخفش بن عمار عن جعفر  
 عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ابلغ المال مائتي درهم  
 ففيه خمسة دراهم وروى زيد بن ابي عمير عن جعفر عن ابيه عليه السلام قال ليس فيما  
 دون المائتين من الزرة صدقة فاذا بلغت مائتي ففيها خمسة دراهم وروى ابن  
 ابي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن سليمان عن زكريا بن ابي اسحق عن عاصم عن علي بن ابي طالب  
 لم يكن لا تسعة وستين ومائة فليس فيها زكوة واما الريادة فقوله انما صر على السلام  
 مثل قولنا وهو قول القسمة عليهم وعن جعفر بن الزبير في الريادة حتى يبلغ اربعين درهما  
 وهو قولنا في حقيقته وانما فيه عموم ما روي من قوله في الزرة ربع العشر وروى  
 وحدثنا ابن ب. بن جابر عن ابي اسحق عن عاصم عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله  
 عليه واله وسلم ما توارى ربع العشر في كل اربعين درهما وليس فيما دون المائتين شيء فاذا  
 كانت مائتي ففيها خمسة دراهم وما راد فقوله كذا وحدثنا زيد بن ابي عمير عن جعفر  
 عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ابلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فاذا  
 زاد على ذلك فليس فيه شيء فاذا كان اربعين درهما ففيها ربع العشر من كل اربعين درهما وليس  
 فيما دون المائتين شيء فاذا كان اربعين درهما ففيها ربع العشر من كل اربعين درهما وليس  
 لانه علم ذكر المائتين وما دونها على الاقل فاذا بلغ ذلك على ان قوله من كل اربعين درهما  
 درهم المراد به فيما زاد على المائتين فليس له المراد بان المقدار وبيان ذلك لا وفيه اربعون  
 درهما دون اربعين ذلك نصا بان كان قد روي لا ركه فيما دون خمسة اواق واذا كان ذلك  
 محتملا لم يجب ان يحمل على الوجه الذي ذكره بذلك على صحة هذا التاويل انما علم  
 روي هذا الحديث ولفظ ان الرايد على المائتين فيه الركه محتمل ولا يجوز ان يروي بحسب  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وهو يقول بخلافه فدل على انه عليه السلام عرو من اويل  
 الحديث ما ذكرناه فان قيل روي عن معاذ بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 امره حين وجهه الى ابيمان لا يخذل من لكتوش شيئا فاذا بلغ مائتي درهم اخذ خمسة  
 دراهم ولا يخذل من ازيد حتى يبلغ اربعين درهما فخذل من ازيد حتى يبلغ اربعين  
 الحديث من قوله ادا بلغ الوزق مائتي درهم اخذ خمسة دراهم ولا يخذل من ازيد حتى يبلغ اربعين

قول



قول الراوي ادليس فيه ما يدل على انه قول النبي صلى الله عليه واله وسلم بل فيه ما يدل على انه قول الراوي لانه حكاه به قول معاذ الانسائي قال فادب اليرق كذا اخذ كذا وهذا لان يكون قول الراوي اولى لان النبي صلى الله عليه واله وسلم انما ياتر ويحكم بما حكاه فقل الصحابي فلا شبه ان يكون من قول الراوي عنه ويحمل ايضا ان يكون المراد انه لم يكن يأخذ درهما كما ملاه الا اذا بلغ رخص فيكون الغرض ببيان ان مقدار المأخوذ لا يسع كذا بعض في ركوع المأشوي وهو مقتضى على ركوعه ما اخذت الارض في انه لا يعموله بعد ان يبلغ الحد الذي يجب فيه الركوع بالاجماع وعلى اخذها انه لا ضرورة في وقوعه الاشارة ودخول الحكم الكثير في موجب والثاني ان مقدار المأخوذ لا يسع بعد النصاب يبين صحة هاتين العليتين اما بغير الاشارة ودخول الكثير في موجب واما سعيه بمقدار المأخوذ بعد النصاب فيكون ان يكون لم يفتقر بعد النصاب وملا يحصل له الوصفان لا يجب ان يكون له عفو بعد النصاب فيبان ان الحكم يتعلق بقلتها او بوجدها فصار قياسا على قياسهم الورق على المواشي فجعله الله ابتداء زكاته انما بالبر مثل هذا لا اعتبار لا يوجد في قياسهم على ان فئاتها ليس بحوان على ما ليس بها وان اولى من قياسها ليس بحوان على الحوان على ان فئاتها ليس بحوان ولا ثبات فصار اوله **مسألة** قال ولو نقص من الذهب قن عشرين مثقالا مقدار ثقبه او من الفضة عشرين ما بقي درهم ذلك القدر لم تحب فيه الزكاة هذا مقتضى قوله المنتقى هو قول قامة العلماء وتكلم من ما كذا انه قال في الزكاة فيه اذا جازت حوا ان الوازنة والاصل فيه حديث او شئ قد كدرى قال **مسألة** قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة وحديث حابر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا صدقة في الورقة حتى يبلغ ما هي درهم وقد ذكرنا اسنادا حديث الحسن بن قبل هذه المسألة وروى ابن ابي شيبة عن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يكون في الدرهم ركوع حتى يبلغ خمس اواق وعن **الحق** عن قاصم بن علي عليه السلام انه قال ليس فيما دون المائتين من الورق صدقة كذلك محقق صحة ما ذهب اليه من ان مع نقصان القليل والكثير لا يدرى الركوع وايضا ما نقص مقدار ثقبه مقدار قليل ما نقص درهما او اكثر لا خلاف في انه اذا كان كذلك لم يلزمه فيه الركوع والعلة انه قاصر عن النصاب فان قيل اذا جاز حوا الزنة فلا يخلو من ان يكون المراد به انه يجوز حوا الزنة على ما لا يخفى

عن ربه



سبحانه الذي يكثر من الذهب والفضة ويصلي الله عليه واله وسلم ان يتركه  
 في المخرج المالك من يكون كثر اذ لم يجمع ذلك ان تركتها في حال الاحكام  
 واجب اذ الواو في قوله الذهب والفضة للجمع ويبدل عليه نعم قوله تعالى خذ من اموالهم  
 صدقة وقوله انفقوا من طيبات ما كسبتم فان قيل فقد قال صلى الله عليه واله  
 وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون مائتي درهم صدقة قيل المراجعة  
 اذ لم يكررها غيرهما الا تراخي حديث اشرقت ضياء الله عنه في كتابه ان يكررها  
 صلى الله عليه واله وسلم قال في الرقة ربع العشر فاذ لم يكن للرجل الا سعة  
 وما به وليس فيها صدقة فبه على ان الغرض به في حاله بل ليس ذلك  
 انه لا خلاف انه لو كان مع الرجل مال للتجارة وجب عليه ان يضمنه الى الذهب والفضة  
 ويكمل به النصاب بل ايضا لا خلاف وان اموال التجار يضمن بعضها الى بعض وان كانت  
 اجناسا مختلفة فينقسم عليها الذهب والفضة بعلم خداهات الملوحة مما في  
 الاموال ربع العشر وان يضمن فيها من المختلفة بعضها الى بعض بشرطها في العلة جمع  
 الاموال لان العم يخدمها في الاول ربع العشر لان ذلك يعتبر لاداء كثر العلم  
 الثانية انه ما يسعى بالتجارة على سبيل الاستعاضة وجب ان يكون مثل اموال التجار  
 في العلم فان قيل اموال التجار لم يضمن فيها الركوة وانما وجب وضمنها قيل له  
 هذا فاستد ذلك ان القيمة غير خاضعة وانما وجب الركوة في قيمتها بالمعروف  
 جعل لغيره النصاب وايضا ما ذهبنا اليه فحاش على اعم الدرام المختلفة الاوصاف  
 بعضها الى بعض اذ لا خلاف فيه والعلة فيه انه من المتلفات وانما لا يشاء عالمنا ان  
 ان يضمن ما اختلفت قيمته الى بعض ما اقياسهم على حاله لانه لا يضمنه العصور على الصا  
 فهو منقوض بضم مال التجار اليه اذ لا خلاف ان من كان معه مائة درهم ومال التجار  
 يتبادر ما به فهو انه يضمن اليها فان فاسق الذهب والفضة على التوام وما اخرج  
 الارض واليه لا يضمن بعضها الى بعض كان قبا سائر اموال التجار اذ ليس في الذهب والفضة  
 ضمان اليها مكان حكمها اذ ب الحكمما انا شبهة ولكننا يضمنها بحصول مقادير النصاب ليس  
 الغرض بالعلم لعاب الركوة فلا وجه لانه لا يضمنها ولا يضمن اخفاؤها للمتاكس وليس  
 اموال التجار لا خلاف انها تقوم بالذهب اذ كان المعوم بها وجب الركوة دون المعوم بالذهب  
 بالفضة وانما تقوم بالفضة اذ كان المعوم بها وجب الركوة دون المعوم بالذهب  
 فكذلك ما قلناه وقلنا ان الكلي له كالمضروب لان لا يفضل بينهما وبين جميع ما  
 استدل لنا به من المظاهر والقياس لا يفضل ذلك من الكلي وعبر الكلي من الذهب والفضة  
 فقال يحيى بن يحيى عليه السلام يضمن بالمعوم وهو قن ل

لأن ذلك

الاحوال

القدر والناصر الحق عليهم السلام وقال زيد بن علي رضي الله عنه يوم تخرج  
 وجهي فلنأت أموال الحجاز لما لم يراع نصيبها في داتها ووجب فيها الم كان القدر  
 وكذلك الذهب الفضة حبان يكون صهرها بالقيمة فان قيل أموال الحجاز وحدها  
 ذلك لا ينافي لانتساب لها قيل له قد يكون من أموال الحجاز ماله نصيب ودك إذا وجب  
 فيها المم وجب الرجوع إلى المعلوم على أن شيئا من المم للركبة في الأرض ولا يكون بالآخر  
 فإذا ما ذهبن إليه لا يصلح به بغيره عليه مستله قال فإذا بغيره حل في  
 أو فضة أو حبانين لم يركب لركبة الحراج الركوة للشبه الأولى بها كلام للمنايه  
 ما بقى بعد حراج الركوة للشبه الأولى ثم كركك إلى أن يحط عن الطلب وكذلك  
 القول في ركوة الماشية إذا تأخرت فهذا منصوص عليه في الأحكام وأرجعه بوقفا  
 وإن الركوة بمنع الركوة وإن كان عاقلنا في حله المشبه لأنه يذهب إلى أن الركوة مع  
 الركوة وعري الركوة عري الدين وعدونا أن الدين لا يمنع الركوة على ما قدمنا القول  
 فيه وإنما نقول أن الركوة بمنع الركوة ليس قدر الركوة عثرنا بصر مسجعا للمساكين  
 فهو عن أن يكون ملكا لصاحبه المال فليذكر ذلك قلنا الله لا ركوة فيه والركوة  
 على ذلك قول الله تعالى خذ من أموالهم صدقة وعين إذا لم تكن المضلة ولا تبدأ العايبه  
 في التضييق وأوجب المايه آخر بعض أموالهم وذلك بعض ما يكون ذلك العبد  
 مستحقا علمه وجبات يكون حاربا عن ملكهم فليس قبله فان قيل ما فكرتم  
 أن تكون من هاهنا المضلة أو لا تبدأ الغايه في له لو كان من المضلة لوجب أن يكون  
 جميع المال ما خرد أو هذا فاستبد ولو كان لاسد الغايه لما كان لها معنى مفهوم وقال بها  
 للتضييق على ما قلناه وبطل على ذلك قول الله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين  
 ليجعلها لهم ثلثهم قد استحققها وأبطل اختلاف أن من جعل ثلث ماله أو ربعه  
 أو جزء منه الفقري يستحقه ذلك مسجعا لهم وكذلك قدر الركوة والمغنى به خير معلوم  
 من مال معلوم جعل للفقري لوجب أن يستحقه فان قيل يقولكم هذا  
 يودي إلى أن يزول ملك المالك عن المال بمعنى الرمان لأن قدر الركوة عندكم بصر  
 مستحقا للفقري حول الجول وهذا مما لا يوجد في الأصول قيل له قد فهم ذلك في  
 الأصول لا ترى أن رجلا لو قال لعمري إذا انقضت لسته فانت حرة لكان ملكه يزول  
 عنه ما نقض لسته على أن ذلك لو لم يحرر في الأصول لكان لا يمتنع القول به إذا قام  
 الدليل عليه فان قيل لو كان مستحقا للفقري لكان لهم أن يأخذوه بعد أن  
 ضاحك لما قيل له لا كذا لا ترى أن الفقري سيقفون ما رصا لهم من الثلث  
 أو دونه وجمع ذلك فليست لهم بأحد من المال إلا ما أعطاه الوصي أو حكم الحاكم فذكر

فكذلك الركنه على ان اخذنا لشركه لا يقياس صاحبه بالبرص او بحكم الحاكم وهذا  
لا ينع ان يكون نصيب كل واحد منهما في الشركه فيه ملكا له فان قيل لو كان ذلك  
متحكما لهم لوجب ان يكون المستحق معقبا وان يكون الذي سحبه معسافا له  
هذا فاسد بالوجه وما لو اخل بجعل جزاء محل ما من ماله للفقير فان قيل لو كان ذلك  
متحكما لهم لوجب ان يكون نصيبه موقفا على اختيار ترك مال قيل له هذا ايضا  
فاسد من جعل جزاء محل ما من ماله للفقير لانه يصير متحكما لهم ويكون نصيبه  
على ترك المال وما قد مناه من ابداله في هذه المسئله فوجب ان لا يكون روى في هذا  
الباب بيننا لذهبه لغضه ويبين لما سمي اذا با حرت فكذلك فلان سئل الثواسي في  
هذا الباب تبديل الذهب والفضه مسلما ولا يشر باخذ الذهب عن الفضة والفضه  
عن الذهب في الركنه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الاموال وهذا منصوص عليه في الاحكام  
ووجهه انه مبني على وجوب العلم فاذا ثبت ذلك فلاخذ قال له لا قال يجوز ان  
لاخذ بعضهما عن بعض ولا تمام الركنه قد صار كالحبس الواحد فوجب ان يخرج احراج  
بعضه عن بعض وليس اموال الحجاره لما وجب فيها المصارف من حرج عنه كل واحد من الذهب  
والفضه وكذلك الذهب والفضه ان قد ثبت بينهما العلم

## باب القول في ركنه المني

لا ركنه في الماشيه لان يكون سايه فاما العوام مثل من لا يملك ولا يملك  
المعلوفه وكذا المعلق منه من الشا فلا ركنه فيها وذلك منصوص عليه في الاحكام  
واليه ذهب قاضيه الفقهاء وكان مالك يوجبها في العوام مل واستدل بحديثه السلام  
لذلك ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
عن ابي ابي العوام مل يكون في المعقر وعن الفهم يكون في المضرف اذ رقت وجب فيها الركن  
وروى ابو بكر الخزاز في اسناده عن ابي عبد الله عن جده عن علي بن عمار عن ابي عبد الله  
واله وسلم قال ليس في البقر العوام مل صدقه وفي كتمان نشر الذي كنه له ابو بكر جده  
في بيضه الصدقه الذي فرضها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على المسلمين في الجاهليين  
بيده من سبلهم من المسلمين ولا يعطونها من سبل فوقه فلا يعطونه وفيه في سائر العم اذا كانت  
اربعين شاه شاه فذلك كذا على ان ظهر السايه لا ركنه فيه لانه قال ابن عباس في سبلها  
ولا يعطه وروى محمد بن مسعود في اسناده عن علي بن عمار عن ابي عبد الله قال ليس في البقر العوام مل  
صدقه وان قيل سئل روى عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في خمس من الابل شاه وعقمه  
يوجب السايه وعقها فاسل له قوله في خمس من الابل شاه يعني خمسها ما وليس هو ما  
يعني لعنم على ان لو كان قاضا المحضه ما ذكرنا من الصور فان فاسد المعلق فيه

يلج فالحمد لله

ظ  
العوامل

هذا الشاهد بجله انه حيوات محري في حشته الزكوة قال رضي الله عنهم بقوله ان عليا عليه السلام  
 الخدمه على انه حيوان يرتبط لا يستحق الخراج باموال التجاره وايضا في جعله للقبه  
 لم يلزم فيها الزكوة وبرحمها ايضا ما وجدناه في الاصول من الزكوة والحمل التي  
 تكون للركوب وفي البغال وفي الظباء ومن لو خشي لما كانت غير مريضه للمساكين  
 فكذلك ما اختلفنا فيه وليس يتخذه لك احابنا الزكوة والحمل وان الحمل كما لو رفق  
 والسبايك وان التبايع به حكم وطيل الامه منات كاتيا في الرزق والسبايك على ان  
 المواضع كانت كثيره على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقد روي عن علي بن  
 بن عوف كانت لها مواضع كثيره ولم يروا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اخذ الزكوة منها  
 وليس يلزم على من الخضر اوات وقول من يقول انه لم يروا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 اخذ منها الصدقه لانها كانت قليله بكمه والمدينه ولعل الرجل الواحد لم يكن  
 يبلغ ماله من الخضر اوات حد يلزم فيه الزكوة **مسألة** قالوا لا زكوة ولا بل  
 حتى تبلغ حشنا فاذا بلغت حشنا فغيرها شاه وفي عشر شمان وفي عشر عسره بلغت  
 شياه وفي عشرين اربع شياه وفي عشر وعشرين بنت مخاض وفي بنت ولبيس ابون  
 وفي بنت واربعين خفقه وفي احدى عشر جذعه وفي بنت وسعرا بنت المون  
 وفي احدى عشر بنت حفتان الى عشرين وما به ثم يستقبل لغيره بعد ذلك بلغت  
 ابلان بلغت ما ذكرناه من فريضة ابلان **العشرين** وما به منصوص عليه في الاحكام  
 والمنكح ومروى في الاحكام عن القس عليه السلام وروى النيزكي في حش  
 وعشرين من شياه فاذا ازلت واحده فبنت مخاض ومروى عن علي بن ابي طالب  
 بحسب عليه السلام ضعف هذه الروايه عنه ولم يصحها وكذا ما يراهم  
 الغلبه ضعفوها والروايه التي يجهلها ما رواها عنه زيد بن علي بن ابيه عن جده عن علي عليه  
 السلام انه قال **العشرين** وعشرين من ابلان بنت مخاض فوسق فيه فريضة ابلان  
 او لها الى عشرين وما به على ما ذكرناه في كتابنا الذي كتبت لا نقرأ الذي يقول  
 في اوله هذه فريضة الازرقه التي فرض رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فريضة  
 ابلان الى عشرين وما به على ما ذكرناه وروى ابن ابي شيبة باسناده عن جده عن علي بن ابي  
 عن بشير بن عمار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم كتب كتابا في الصدقه ففريضة  
 او قال في الصدقه ففريضة وشوق فيه فريضة ابلان على ما ذكرناه الى عشرين وما به **واحرى**  
 ابو العباس الحسن بن محمد العلوي حدثنا الحسن بن الحسن العلوي عن ابي الحسن عليه السلام  
 الحسن بن محمد بن جعفر العلوي عن عمه علي بن الحسن عن ابي الحسن عليه السلام عن ابي الحسن عليه السلام  
 عن جده عن علي بن الحسن عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كتب كتابا في الصدقه  
**مسألة** الله الرحمن الرحيم يدرك ما خرج من ركة ابلان اذا كانت ابلان اول عشرين

زكوة ابلان

في طبعات كتابنا في الزكوة  
 العلوي عن ابي الحسن عليه السلام  
 الحسن بن محمد بن جعفر العلوي  
 الحسن بن محمد بن جعفر العلوي  
 الحسن بن محمد بن جعفر العلوي  
 الحسن بن محمد بن جعفر العلوي

وعشرين في كل عشرة فاد ابلغت عشرا وعشرين معها بنت محاص فان لم يوجد  
 من محاص ما ين لمون دكر فاد اكانت ساو ليل في عشرة فيقربها ابنه لمون فاد  
 كانت شتا وان يقرب الى ان تبلغ شبعين معها حقة فاد اكانت اكبر من ذلك الى بلع  
 حمتا وسبعين فليها جزعه فاذا كل كرم من ذلك فخر من كل خمس حقة فاما ما ذكر من  
 اسبقا لا القريضة بقدر العسرين ومايه فهو منصوص عليه في المتن في قوله الاحكام  
 فاد اكانت الا بل في كل حمتين حقة فكان ابو العباس الحسني رحمه الله يلعوس  
 الروايتس ويقول ان اصل استنباط القريضة وحمل قوله في الاحكام فاذا  
 كثر الا بل في كل حمتين حقة على ان المراد به الرايد على مايه وعسرين و  
 الحقة وشبهوا زرعهم الى شبعين ليس ينع ويحويها في حمتين واختل اهل العلم  
 اذ اريدت تلك المايه والعشرين فذهب ما لكل في ان القريضة كسرس حتى يكون الراد  
 عشر فاد اكانت الا بل مايه وثلثين فليها حقة واسا لمون ودها الشا فلي  
 رحمه الله تعالى في ان القريضة بغير رايه الواجزة واد اصار في الا بل مايه وعسرين  
 معها ثلاث نبات لمون ومذهبا هو استنباط القريضة ولا يرا في القريضة عدنا  
 حتى يكون الرايد حمتا فاد اكانت الا بل حمتا وعسرين ومايه كان فيها حقتان وشاه  
 وهو مذهب او حنيفة وهو قول ابو الوهب المنيني على عليه السلام وابن مسعود في قوله  
 في حقه فيه ما اخبرنا به ابو العباس الحسني بالبر الشروشا في حديثنا ان جابر الزاوي  
 حدثنا ابو سلمة بن موسى بن اسمعيل حدثنا احمد بن محمد قال قال القيس بن سعد بن خالد  
 بن جهم فاعطوا كتابا احمر فيه انه اخذ من ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان لى  
 صلى الله عليه واله وسلم كتبه بكرة فلقوا فاد افيه فاذا كانت اكثر من ذلك يعني  
 ثلثين فليها حقتان الى ان تبلغ عشرين ومايه فاد اكانت اكثر من ذلك في كل حمتين  
 وما فضل فانه يعاد الى اول القريضة وروى عن عبد البرق عن محمد بن عبد الله  
 بن عكرمة عن عروة بن جهم ان لى صلى الله عليه واله وسلم قال اذا كان الا بل مايه وعسرين  
 فليها حقتان فاذا كانت اكثر من ذلك فاد اكانت اكثر من ذلك في كل حمتين حقة  
 ابو العباس الحسني فاس الشروشا في حديثنا الحسني عن علي بن ابراهيم عن ابي ربيعة  
 عن محمد بن سعد عن شفيان عن ابي اسحق عن عاصم عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله  
 فليها حقتان اسعبل القريضة بها واحمرها ابو العباس الحسني حديثنا الشروشا في  
 قال حدثنا ابو جابر حديثنا ابو اسعبل حديثنا عثمان بن شبيب عن ابي عبد الله  
 مسعود عن ابيه في الا بل قال اذا كانت لحد وسبعين فليها حقتان لعسرين ومايه فاد اكانت اكثر من ذلك

فيها اسما لمون الى ان يبلغ ثلثين فاد اكانت اكثر من ذلك الى ان يبلغ  
 عشرين وسبعين فليها حقتان فاد اكانت اكثر من ذلك الى ان يبلغ





الذي يقع ادسائر الاختار ليس فيها ذكر الواحدة ولا فيها ذكر ثلثيات لبون  
 وقد قيل ان هذا اللفظ لم يترد غير من شئ عن الزهري على انه قد روي ما  
 يعارض هذا الحديث عن عمر واس حرم عن محمد بن عبد الرحمن بن انصار ان في كان الي  
 علي بن علقمة قاله وسلم وفي كتاب عمر صدقة الابل ان الابل اذا ارادت على عمر  
 وما به وليس فيما دون عشرين وما به سبي حتى يبيع ما به وثلاث فيكون فيها حصة  
 ولبنات لبون فهذا الحديث يمنع بعرا الفرض بالواحدة والحديث الاول بوجوب بعرة  
 بالواحدة بوجوب ان يكونا سهار ضبان فاذا انتقا رضا سقطا وسلم لما حذر الاستساف  
 فان قيل هذان الحيران يعارضان خبركم قيل له خبرنا اولي ولا سيما الا  
 لا بوجوب بعرة الفرض المسمى واخبارهم تقتضي بعرة على ان الفرض لثابت لا يور  
 نقله الا بالتوقف في الاتفاق فاذا اعدم الاتفاق ولم يجد التوقف للتقاضى الحاصل  
 من الاختار وجب بقاؤه واد اوجب ابتاده ولا في العاقل من يقول يا سمساف  
 الفرض ويدل على فتساده في كل من وجب بعرة الفرض بزيادة الواحدة لان الواحدة  
 لا يزيد لا يحل من ان يكون عقوا او يكون الواجب فيه وبما قبله فان كان عقوا  
 هناك لا يخبر الفرض المسمى لان اصول الركوات اجمع عليه على ان العقول لا يفر  
 الفرض ويكون الواجب فيه وبما قبله فاذا كان كذلك وجب ان يكون اسه لبون  
 في كل اربعين وثلاث من الابل وهذا خلاف المتن الذي جعلوا بها ولا يد من ابي  
 لبون في كل اربعين وثلاث من الابل وهذا خلاف المتن الذي جعلوا بها ولا يد من ابي  
 اصول الركوات فان قيل ليس فيه ثمة لها ثلثيات قلنا ان الواجب فيه وفي اصل  
 كما قلتم في كل اربعين ابنه لبون وان كان وحى بها في سنت وثلث قيل له ادا وحسه  
 لبون في سنت وثلث لم يتغير الفرض الا في سنت واربعين فلا شك ان فرض الاربعين  
 ابنه لبون فكان ما قلناه وهذا الباب صحها فاذا كان مذهبكم ان ابنه لبون  
 في اربعين وثلاث لا يقع ان يقولوا في كل اربعين ابنه لبون وحى ثلثيات يقولوا  
 انها حصة ثلثي وان كان لا حصة الا في سنت وثلث في يد على ذلك من طريق  
 المنظر لا خلاف وان ابنه لبون والحصة سكرر وضد قات الابل بوجوب ان سكرر  
 ابنه محاضر والحديث والمعنى انها اشان صدقة وكل سن صدقة الابل بوجوب ان سكرر  
 في بعرة الا حوا اذا ثبت فلا قول له مع الاقوال في هذا من العقل على بها على  
 او حصة في الحصة لبون الحصة عند لا سكرر فان قيل فنقول لكم بوجوب الحصة  
 اصول ثابت عليه صدقات الابل وذلك ان كل زيادة من بعرة بها حكم الصرافات

في زياده واخذه وقدم في اراد على عشرين ومايه لاسعرجي تكون اراده محاسن له  
عن هذا الوجه لحيه لغيره ان في اسلافه قريضة لابل لم يتبعه حكم الغرض لابل  
عشرين في خمس من لابل شاه ولا خمس ساء ثانيا لابل زياده خمس لم على هذا  
ان يكون قولنا خا خا عن لاصول والثاني لابل بعد حكم الغرض لابل لابل  
الغرض لابل على قوله ووجه ما عشرين اراده من لابل شاه فلا يكون ذلك حرق  
عن لاصول لابل في اصوله لابل اما وجبت حيث كان الغرض يتبعه دون الموصح الذي  
كان ساء لابل على خاله والحكايا الثالث ان هذا كلام والعمارة  
دون المعنى لابل ان نقول ان في اربع وعشرين ومايه حقائق فادارت على ذلك لابل  
وحال شاه مع بعض وان قلنا بالاصول وواض وهو الاخر عندنا قلنا ان واحد  
وتسعين حقائق في لابل نقول عقوق فادارت طيه وخمسا وعشرين وحال لابل مع بعض  
وكل ذلك بطل ادقاهم علينا ان قولنا يودي الى مخالفه لاصول  
**فضل قال ابو القاسم الحسن رحمه الله تعالى في كتاب**  
النصوص روى في كتاب الغنى عليه السلام غنه فيم لم حقه فقلنا ان الله يخذلها  
والخيل لابل ان يكون افضل من شاه فنجيبه بها فيها فدل ذلك على ان لابل لابل على  
عن خمس من لابل بعد احدمه **والاصل** في ذلك ما روى ابو داود في السنن  
عن عماره بن عمرو عن ابي بكر بن محمد بن عيسى بن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
مذرت برجل فقل له اذ ابنه مخاضا فهاضه فقتل فقال ذلك لابل في فيه ولا طهر  
ولكن هذه ناقة فنتيه عظمه شمينه خورها فقلت ما انا اخذت اولا او مزبه وهذا هو  
صل الله عليه واله وسلم فذكر فضيله قال قد جيتك يا رسول الله بها خرها فقال له  
عليه واله وسلم اكر ان الذي عليك فان بطور عتيق في احرك الله فيه وفلساه وامر صلى الله عليه  
واله وسلم بمصها وبعاله وروى محمد بن منصور عن علي بن مدين عن ابن يقطين عن  
المك عن عطاء قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم علينا علم الامم  
بمصرهم فقال ان عليكم في صدقكم كذا وكذا فقالوا لا نحصل ذلك اليوم الاخير  
اموالنا فقال على الله السلام لا تعاد عليكم الله حتى يرجع الى النبي صلى الله عليه واله  
وسلم فاستاذنه فرجع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم وقصر عليه القصة فقال بين  
لهم ما عليهم في صدقناهم فاطابت به انهم بعد خدعه ميم فدل ذلك  
على ان صاحب المال اذا اعطا من جنس ما وجب فيه الصدقة افضل مما الزمه احد منه فذلك  
قلنا ان صاحب الحسن لابل اذا اعطا ولحق منها بدل الشاه احدمه وايضا قد است

عليه ما عرصب على ما فعلنا الى النبي صلى الله عليه واله وسلم

اصول الركعات ان الركوع تؤخذ من عين ما تقدمه فلما كان ذكر كركه  
 وحدهما الغليل من الابل يؤخذ منه الاغنام ثم اذا كثرت بقدر الصدقة الى الابل علمنا  
 ان الاغنام دخلت في صدقات الابل على سبيل التخصيص فلا بد ان تكون ركعتين  
 في الركعتين العبد وليس عنها الى الابل جازي فلا بد ان يكون ركعتين على الشاه الى المعير  
 لصاحب الخمس من الابل جازي وايضا وحدهما من لزمته شاه فبعدل عنها الى المعير اجزاء  
 كالمصحي والمتمتع فوجب ان يكون المنتدق كذلك واما صاحب الابل النجاش والمغصه  
 وصاحب الفضلان فقلنا انه يؤخذ منه واحد من ماله ولا يكلف شاه لمن الردي والمعب  
 لولم يؤخذ لو جازي بلزم صاحبته خير مما عتد ولين الاغنام على ما بيناه دخلت حقيقة  
 على ارباب الاموال وترخصه لهم وادان كان الزامها لهم باق على كبر من العلم خرج على  
 موضوعه بل خرج عن اصل موضوع الركوع لئلا اصول الركعات موضوعه على احوال المسر  
 من الكثر فكذا كان قلنا ذلك ولين الذي على الله عليه وانه وسلم قال لمعادنا كركنا  
 اموالهم واد اهلوا صاحب المعية من الاود بشاه محكمه كان قد طلبه عنه ما هو اكرم من  
 ماله والظاهر بيع منه **مسألة** واد الزم صاحب الابل شمس ولم يؤخذ وادله  
 اخذ منه ما وجد فان كان فوق ما لزمه رد المصدق عليه فضل ما يبيسه وسر ما لزمه فان  
 كان مادونه رد على المصدق فضل ما بينه وهذا منصوص عليه في الاحكام والموقوف الى حقه  
 ولا يصل فيه ان ما هو الاصل من الشز وبه ورد السراج اذ لم يؤخذ واخذت عتده كان لعودا  
 على انه يقوم مقامه ولا يكون قائما مقامه الا اذا وازاه في القيمة فوجيان بعدل  
 البديل بالقيمة على ما ذكرناه فان قبل رد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه امر  
 ان يترك صاحب المال والمصدق معاوت ما بين السبعين عشرين درهما او شتا بل في  
 لا يمنع من ذلك اذا كان هو القيمة والخبر عندنا منه على وجوب اخذ العين في المعوم  
 بل من ذلك ان الاصل في انسان الواجبه قد ثبت بالجماع والامه والاشكال في ذلك  
 الامه بالقول والخبر الذي اسد لزمه من محل على ما ذهب اليه يودي الى رفع بعض ما  
 ينسب للجماع لمن لما حوز من ذلك على غير معوم اما ان يكون رابعا على الاصل واما  
 ثلثه واد اعمل الخبر على ما يذهب اليه من المعوم كان ملائما للاصل فوجدت ان يكون باولها  
 اولي فان قيل ما انكرتم ان يكون يحصل الخبر الوارد في اصول انسان الابل  
 لانه اخضر موضع الخلاف لا تراه قد ورد في الموضع الذي لا يوجد فيه الانسان الاخر  
 قيل له عصمتا اولي من الاصل لشهده ودك انما وجدنا الواجبه على الانسان  
 اذا لم يوجد ووجد ما فقه او دونه رجع في العبد بل الى المعوم وكان ذلك هو الاصل  
 المقرر عليه الا في موضع مخصوصه فكان تاويلنا اولى واشبه بالاصول واما اذا وصى الابل

في الابل اسه محاص ولم يفرج ووجد ابن لبون فقد نصر الله عليه السلام فما رواه  
 عنه يحيى عليه السلام في الأحكام وفي رواية الشيرازي أنه يوجد من غير مراعاة المقام  
 والأصل فيية الحصر الوارد في صدقه الابل صرح به ونصر عليه فقار ذلك أصلاً  
 ثم انه لم يذكر فيه الدراهم وإنما وجد ابن لبون بشرط ان لا يوجد اسه محاص في ذلك  
 محاص الضام للمظاهر اذا لم يتصلح العلق **مسألة** قال لا يوجد فيه ما وجد  
 من الركوة بل يوجد من غير ما وجبت فيه وذلك منصوص عليه في الأحكام والمنقح وهو قول  
 القس عليه السلام **والجواب** عليه قوله تعالى انعموا من طيبات ما كتبتم ومن يؤت المعسر  
 ما فضلنا الطاهر انقراح بغض ما كتبنا وبغض ما اخرجت لادرس وما روي عن النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم انه قال ان يفرغ من شاه شاه وفي خمس من الابل شاه وفي خمس وعشرين من  
 الابل ابنه محاص وفي خمس من المعر مع وفيما سفل لست العشر واقص هذه الطرائف  
 ان يكون الماخوذ من حمله الماخوذ منه وكما اوصل المقدار من الماخوذ منه والماخوذ فكما  
 لا يجوز القدر ولعن المقدار فلا يجوز كذلك القدر ولعن الماخوذ الى المدل ويدل  
 على ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم في خمس وعشرين من الابل ابنه محاص فان لم يكن ابنه  
 محاص فابن لبون ذكر فلم يجر القدر ولعن ابنه محاص الى ابن لبون لا بشرط عدم اسه محاص  
 كما لا يجوز القدر ولعن الى الترتيب لا بشرط عدمه فذلك في محاص في جواب واسه محاص  
 متى وجدت كما وجب بحصر لو جوب على المستظهر في الماص **والجواب** على ذلك ما  
 رواه ابو داود في السير باسناده عن معاذ ان النبي صلى الله عليه واله وسلم بعثه الى اليمن  
 فقام اخذ الحمر لثوب والشاه من العم والعمر من اكل والبقر من البقر وهذا صريح كما  
 يذهب اليه فان قيل روي ان ابن لبون اخذ من بعث النبي صلى الله عليه واله وسلم مصداقاً  
 او على رجل وجبت وابل ابنه محاص فاعطى ناقة شبيهة قال فاستأجره فخرج معي فوجدنا  
 على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال له ذلك الذي علمك فان بطونك حرة احرك  
 الله وفلسنا فيصار ذلك ما اخذنا من وجه البقرة او بعثه بطونك وليس في ذلك من الابل محاص  
 ناقة قيل عن هذا حتى ان اتحدوا ان يقال ان جميعه فرض وهو على الفرض  
 ومعنى قوله صلى الله عليه واله وسلم فان بطونك حرة احرك الله ان تعلقت بالعدو ولعن اخوان  
 الفرضين في اهلها لان يقضه فرض ويقضه عسر فرض وفي هذا ما سمعنا كونه ما اخذ  
 على وجه الثبات والحق **باب الثبات** ان يقال انه اذا سمع بان يعطى من حسن  
 ما وجبت الركوة فيه افضل ما وجب عليه ضامن نعم ذلك فرضه ويكون محصاً من اراحه  
 على ان يشي ما اراد عليه من اراح الواحد عليه فيكون الفرض على هذا معلقاً بحسبه  
 ولا يكون ملحقاً على سبيل المدل فعلى كلا الحالتين سبب تعلفهم بما تعلفوا به فان قيل

روى عن معاذ انه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا هل الجبن اسوأ من السبعين ثيابا باخذته منك وهو اهل علمك  
وغيره لهما من ثياب الدنيا كذا على خوار اخذ القيمة ادبش في سني من الزكوات ما وجد  
فيسأل له انه اذا بدد كل عمره دون الزكوة واستدل على ذلك ما به قال جازي لهما من الزكوة  
والزكوة يكون اخراجها من بلد وفتحها فليس وقد قال له صلى الله عليه واله وسلم جازي  
من اعيانهم وزاد في بلدهم على ان قوله هو من ثياب الدنيا كذا على خوار اخذ القيمة ادبش في سني من الزكوات ما وجد  
لاجل له لشيء فلما اطلق معاذ القول في ذلك علم انه اذا ما حور صرعه الى محرم وهو  
الحرم على انه لو ثلثان المراد به في الزكوة لم يمسح ان يكون ذلك جازيا راه معاذ الى بشر  
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فان قيل عوم قوله الله تعالى جازي من الزكوة  
صوته من جازي اخذ كلها سيما صدقة سني كان من جنت ما وجبت فيه الزكوة او لم يكن  
من جنته قيل لا عوم في الآية لما اخذ لانه اثبات في بكرة وذلك يسمى المحصر واما  
العوم في المفسر منه وهذا منتهى من المغلوبة على الوجه الذي ذكره على ان ما ذكره  
لو كان عوم ما لو جلت بخص الامارة اليه ذكرها ها وبذكرها من بعد على طريق العار فان  
قيل روي انه صلى الله عليه واله وسلم قال اغنهم عن الطلب في كل هذا  
الدم والعوى يكون بالطعام وقيمة الطعام قيل له هذا محض ص ما روي ان النبي صلى  
عليه واله وسلم فرض زكوة الفطر ورمضان فقام من فطر او صا قاسم ثمنه وسار ما روي  
في هذا الباب فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان من حضر من المهاجرين والانصار  
عقبا لما اقطوا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لقا سلمهم والعقال لا يوجب لهما القيمة  
ولم يكره ان يخذ من المهاجرين والانصار فان قيل له يجوز ان يكون المراد به صدقة عام ما بها  
سما عقلا ذلك معروف في اللغة ويدل على ذلك من طريق الزكوة حتى على المسلمين والال  
لا يشق له الابتداء والعفو فان لا حور دخول القيمة وادايه مما سأل على ما يجز من الاضاحي  
والهدايا والعقود وليس بعض هذه القلة قولنا في المحض اوقات التي لا يمكن حبس ولاها على  
اخرها انه سرح فيه العشر منها اذ لم يكن ما يحصل وكل وقت ما سأل فيه ما سأل درهم  
لان ذلك يكون نقضا ولا يكون ادا وتخل يا منيح دخول القيمة في الامداد وكذا كسر طناه في  
هاتنا فان قيل ان لضيكا يا الهديا لم عرفها القيمة ليزال في بخلها راقه الدم  
ولم يدخل في العتق حق المقتوق قيل له قد عجز العتق في الهدايا التي العتق  
الى الصام والطعام على بعض الوجوه فيبسط ما تعلقوا به على ما لا يمسح ان نقول ان  
بعلتنا جنت من لا حور العتق ولقنه على ان ما قالوا لو كان صياها حار اخرج منه الم في  
الصايا والهدايا بغير راقه الدم وهذا لا يفتون به على اننا لو شئنا لهم ما ذكره لم يمسح  
ذلك من صفة عتقا اذا كان لا يمسح ان يعلو الحكم لما عتقوا وانما لا خلاف  
انه لا حوران كمثل الشك في عتقا عما يعطون من الصدقة فوجب ان تكون القيمة

ان المراد به الزكوة من  
في الجاهلية

التمس ان

في انما توسل العتق كتاب روي عام  
عن ابي داود والترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

هذا المراد من الجسر

درم البعير

كدك ثيابا والعله انه عدول عن المشنوق واذا بها الى العوض فان قيل الامر  
 بالصدقة هو المولى شاه ودكن يتم بالقزوه صل له هذا فاستد بالاصاح والهدايا فان صل  
 قد اخبرتم البعير عن شاه في خمس من الابل يجب على هذا ان يجوز واباير الابل في قوله  
 ليزح كدك نأخذوا من حبهن علي ما قدرنا القوال فيه وليس هو ما حو ا على سبل الابل  
 مسله قالوا لا كونه في النوحى صلح بلس فاذا بلغت بلس فبقيها تبيع او تسعه  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنطق والاصل فيه ما رواه محمد بن  
 عن محمد بن عبيد عن علي بن هلال عن ابي يحيى عن عاصم بن مهران عن علي بن ابي حمزة عن ابي ارقم  
 فينا رسول الله صلى الله عليه واله فيبكر دات يوم فقال لعل ثلث من الميراث تسبع او تبيعه  
 في اربعين مشنه وروى عن مسروق قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم معاذ  
 الى العراق فامر ان ياخذ من كل بلس من البعير تسعه او تسعا ومن كل اربعين مشنه واحدا  
 ابو الغسان الحنفي رحمه الله ما عدا العريز من اهل البغداد في حشرنا على من محمد بن الحنفين  
 الحنفي حشرنا سليمان بن ابراهيم الحنفي عن نصر بن ابراهيم مزاحم عن ابراهيم بن ابي ارقم عن ابي  
 خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابي ارقم عن ابي ارقم عن ابي ارقم  
 المقرئ فاذا بلغت بلس فبقيها تسع او تسعه جند او جندة الى اربعين فاذا بلغت اربعين  
 فبقيها تسع الى تسع فاذا بلغت تسع فبقيها تسع الى تسع فاذا بلغت تسع فبقيها تسع  
 تبيع ومشنه فاذا كثرت البقر في كل بلس تبيع او تبيعه وفي كل اربعين مشنه ولا خلاف  
 فيما ذكرناه من صدقة البقر الا قوله شاذ حكاه عن بعض المتقدمين انه حقل في خمس من الابل شاه  
 قيا سنا على الابل وهذا ما شذ منه فاشير بطله النطق والانه لا يجوز فاشير بطله بعضها  
 على بعض على ان موضع صدقة البقر خلاف موضع صدقة الابل على ان هذا القاش لو جار  
 لا يمكن ان يقارن بان نقاش البقر على الاعم بطله ان يكونها الاخرج عن جنبها فكان يكون ذلك  
 اول من قيا سيم على الابل **مسألة** قال في اربعين مشنه وفي تسع سمان  
 وما زاد فقل هذا الحساب في كل بلس تسع او تسعه وفي كل اربعين مشنه وهذا منصوص عليه  
 في الاحكام والمنطق ونص على ان لاسي فما زاد على الابل حتى صلح شتبي وهو قول عامه  
 الفقهاء ولقد روي الروايات عن ابي حنيفة ومثله في ذلك تلك روايات اجداهما ما ذكرناه  
 والثاني ان ما زاد فالحساب ذلك والله الله انه لاسي بعد الابل حتى يترك خمس بوم فيها  
 مشنه وربع مشنه والاصل في ذلك ما رواه بن ابي شيبه عن عبد الله بن محمد عن ابي ابي لا  
 عن الحكم قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم معاذ او امره ان ياخذ من كل بلس  
 من البقر تبيعا او تبيعه ومن كل اربعين مشنه مشنا لوح عن فضل ما يها فانا ان ياخذ من سبال  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال لا ياخذ شيئا وروى ابو بكر الحنفي عن شاه  
 عن الحكم عن معاذ قال بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم معاذ قال

الحسين

الحاد





كوه الغم

قال كوه الغم والعم حتى يبلغ أربعين شاه فاذا بلغت أربعين شاه معها شاه وواحد  
ومايه وعشرين شاهان وفي ما بين شاه وشاه ثلث شياه فاذا كثرت العم في كل ماه شاه  
وهذا منصوص عليه في الأحكام والمنهج حيفا والاصل فيه ما اخرج به عن علي بن ابي حمزة  
ما رواه محمد بن منصور عن محمد بن عبيد عن علي بن هلال عن ابي اسحق عن علي بن ابي طالب  
فيما روي له صلى الله عليه واله وسلم ذات يوم فقال في العم في كل أربعين شاه  
شاه الى عشرين ومايه فاذا ارادت واخذه فثلاث الى ما بين وادار ادت واحده  
فلت الى ما بين والى كبر الشاه في كل مايه شاه لا يحج من مقرر ولا يعرف في جميع  
حسه الصدقة ولا يأخذ المصدق خلا ولا يهرمه ولا ذات عتات وروي ريد عن علي بن  
ابيه عن جعفر عن علي بن ابي حمزة السلام قال ليس في كل أربعين شاه شي ولا في كل  
ففيها شاه الى عشرين ومايه فاذا ارادت واحده معها شاهان الى ما بين فاذا ارادت  
على ما بين واخذه ففيها ثلاث شياه الى ثلاث مايه فاذا ارادت على الثلاث مايه وليس  
في الزاده حتى يبلغ أربع مايه فاذا بلغت أربع مايه في كل مايه شاه وروي ابي اسحق  
شبيه عن جعفر عن علي بن ابي حمزة السلام ان لم يكن مقرر وثلاثون شاه وليس بها صدقة  
وروي عن محمد بن شعيب عن ابيه عن جعفر عن ابي اسحق عن علي بن ابي حمزة قال ليس  
في كل أربعين شاه شي ولا في كل أربعين شاه شي ولا في كل أربعين شاه شي ولا في كل  
لواه ابن ابي شيبة عن قتادة بن ابي اذ ارادت واخذه على ما بين وفيها أربع شياه  
والاحكام المنعقدة بعد بثقطة وكذا بعد سبعة ثلث لشي صلى الله عليه واله وسلم فاذا  
ارادت فثلاث شياه الى ما بين فاذا ارادت على في كل مايه شاه وروي ابي اسحق  
ليس بها شي حتى يبلغ المايه وروي محمد بن منصور باسناده عن الزهري عن سالم عن ابيه  
قال كان النبي صلى الله عليه واله وسلم كثر الصدقة فكان فيه في العم اذ ارادت  
ففيها ثلاث شياه الى ثلاث مايه ثم ليس فيها الى أربع مايه فاذا كثرت العم في كل مايه  
شاه شاه منسأله قال لا معسر باجتماع الماشي ونفقها في الماشي وانما  
المعسر باجتماعها في الماشي ونفقها فيه وهذا منصوص عليه في الأحكام والمنهج والاصل  
فيه ما روي محمد بن منصور عن ثمانية عن عبد الله بن اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
ان ابا بكر كثر لاسر كتابا حين بعثته مضد قاذ في رواية ابي اسحق وعلم حام رسول الله  
صل الله عليه واله وسلم وفيه هذه في بيضة الصدقة التي ترصها رسول الله صلى الله  
عليه واله وسلم على المسلمين لشي من الله بها رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وحدث  
طوبى لآخره فان لم يبلغ شأبه الرجل أربعين شاه وليس فيها شي الا ان يشاء  
ولعنط روايه محمد بن منصور فاذا كانت شأبه الرجل ما قصه عن أربعين شاه والخبر

العقود  
التي فيها

الصلوات

فليس

فليس فيها نص في ان يقاتل ما ذكره **الحديث** في رواية محمد بن منصور ومن لم  
يكر له الا ان يقاتل فليس فيها صدقة لان يقاتل بها وروى ابو داود والترمذي والبخاري  
عنه من محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى بن عاصم عن علي بن علقمة السلام قال روي  
احسنه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في حديث طويل وفيه فان لم يكر يكر لا مسح  
ويشون فليس عليك فيها شيء وروى غيره اسير وشبهه عن عاصم عن علي بن علقمة السلام  
وروى ابو داود والترمذي والبخاري عن علي بن علقمة عن عاصم عن علي بن علقمة السلام  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وليس عليك شيء يعني في هذه حتى يكون كد عسره وشيئا لا  
فاذا كانت كد عسره ودينا او قال عليهما القول فقيها انقذه بنا في شره او يكر  
الحضاض روي عن عروس ديار قال **صنف** جابر بن عبد الله بن علقمة قال قال النبي  
عليه واله وسلم ليس على امرئ مسلم صدقة فيما دون خمسة اذ واحد وكل هذه الآثار بحق ما  
يذهب اليه من ان الصدقة لا يلزم حتى يحصل النضار والملك فان قيل هذا ورد في الخبر  
قيل انه لم يثبت حاله لاحتقار حاله لا يقراد وهو عام فيهما جميعا وقد دل على ذلك في  
صلى الله عليه واله وسلم ليس فيما دون خمسة اذ واحد وكل هذه الآثار بحق ما  
الشر بغير اذ كان بينهما خمسة ورجل فقط فيقال له لعله ملاد ورجل وجب ان سبع عشرة  
لقوله ليس فيما دون خمسة ورجل صدقة وعلى هذا الخبر يفتي بصدقة لقوله صلى الله عليه  
واله وسلم ليس الا بغير شاه تكة فان قيل قال عليه الصلوة والسلام وخمس  
من ابل شاه وقال **طبري** عن شاه شاه فاشارة الى العبد وهو يتنظم قال الشكر  
ولا يقراد قيل له لانه لكم فيما ذكر قوله لا يقراد في حق الشاه في حق من ابل  
وفي الخبرين شاه شاه فقد خرجنا عن خبره لغيره اننا لو شأنا لكم ما ابدع لغا  
عوم قوله صلى الله عليه واله وسلم ليس فيما دون خمسة اذ واحد وكل هذه الآثار بحق ما  
وانقر ولنا سائر ما اعتمدناه على ان ما اعتمدناه اولى لانه يتبع ذلك الملك والعبد وما  
اعتمدوه يتبع ذكر العبد فقط والخلاف فيها وقع في الملك فكل ما اعتمدناه اولى لانه  
اختر موضع الخلاف فان قيل **قال** فيقولون فما روي من قوله عليه السلام لا يجزى من  
ولا يقراد بين مجتمع قبله لا يحلوا من ان يكون اراد الاجتماع ولا يقراد في الملك لانه في خبرهما  
ولا ان الملك لا اجتماع ولا يقراد في الملك قد روي على بعض الوجوه ولنا اسم انما  
يراعيان في الرعي على وجه من الوجوه وتاويلهم قد انقروا به على كل وجه وعمل يكون  
المراد به ان الواشي اذا كانت مفترقة والمراد في جميعها المصدق تركها على نفسه اذ يشق  
على اصحاب المواشي وكذا اذا كانت محببة لم يعرفها بان سدرتها الى مواضع بل يصدرها  
في مواضعها فان قيل قوله صلى الله عليه واله وسلم وما كان من الخيل

فانما يتراخى بالثوبه بدل على ما ذهبت اليه لان ما كبد دول الخلفاء وكون خلكا  
 ولو كان الخلق لا يسا ولا الملك فقط لم يكن لثوبه الاختلاف معنى **فيل** له  
 المراد بذلك ثوب بين رجلين مائه وعشرون شاه لاخذها اربعون وللآخر مائة  
 فاخذ المصدق شاهين منهما ان ضاحك التمس برجع على ضاحك التمس ملك شاه  
 او نحوها من مسايل فغلب هذا يكون قد بان العرض **فيل** للاختلاف على امره ولم  
 ان يكون ذلك موديا الى جهة ما يدعون **فان قيل** روى والخلفاء ما اجمعوا  
 في الزنى والحرمة والحكم كان **فان قيل** عن هذا الخلق الخلفاء  
 ليس المراد به مخزن يكون بيان للاختلاف الذي ياخذ المصدق منه ما ياخذ من غيره  
**فان قيل** الخلفاء ما لهم صدقة بطورهم وركبهم بها لوجب معنى اخذ الصدقة من غيره  
 شاه وان كانت بين اثنين **فيل** له اياه مخصوصه ما قد مناه ودل على ما يريد ليه  
 ايضا قوله صلى الله عليه واله وسلم امرت اخذ الصدقة من اغنياءكم واردها في مواضعكم  
 فحفل الناس ضيع لخداعها على ما خذ منه والثا ففقي مدفع اليه فاد ان ذلك وسلب  
 من له شاه واخذ له ان ياخذ الصدقة وان كانت مخالطة لتسع وثلاثين لغيره ثبت ان  
 فقير واد ثبت انه فقير ثبت ان الفقير لا يخذ منه الصدقة بدس ذلك لاختلاف في اسم  
 فقير اذا كان منفردا وكذا يكون وان ضارضا ليطع الخلفاء لا يكتبه فها وبل  
 على ذلك من طريق النظر ان الخلفاء مقبض على المودع بقوله ان نضاه ما لم يكن  
 فوجب ان لا تلمه الصدقة وايضا لاختلافه لو خالف الذي والكاتب لم يلزم الصدق كذلك  
 ادخالها المستلم والغلان نضاه ما له كمال القيمة ويكون يقاس النضاه على الخلفاء  
 اخذ شر على الكون فكما ان رجلا لو ملك اربعين شاه شه اشهر لم ملك اخر سنة لم يملك  
 الصدقة لا سوا كقول وقد كذا كذا لا يلزمه سوا كذا في النضاه قبا شاه عليه على ان  
 لخدق في الشافعي ان الشريك فيما عدى المواسي لا يخذ منكم لانتقار وحيث يكون كذا  
 في المواسي وقبا سوا مرجح على قبا سوا المحمل على المودع بقوله وجود النضاه واهما  
 مع حقه المونة عند من له مبدل في لظهره وتمام الملك سها دة الاصول وذلك ما اخذ  
 وتوب الخ والكفارات والسفقات وسائر ما يجب على المودع ان لا لعب للاسرا في الاختلاف  
 بل كذا يلزم منه المنفرد لا يلزم السرى والمخالطة **فان قيل** فانه يقولون لو انهم  
 اجتمعوا على شئ ما عتبه عتق دراهم وجب ان يعطوا وقد كذا كذا اسرى في المواس  
 بحسب ان يخذ منهم الصدوق **فيل** له على ما او حينا المطع مما شئت ليرى واخذ  
 منهم شارق لذلك المسروق كذا كذا لخد منهم سرق ما سوا من غيره دراهم وليس كذلك  
 خالف الخلفاء لان كل واحد منهما لا يملك الجميع واما ملك السعصع منه فيجب

في السعصع من غير سبيل ولا  
 ان سبيل من غير سبيل ولا  
 في سبيل من غير سبيل ولا  
 في سبيل من غير سبيل ولا  
 في سبيل من غير سبيل ولا

ان يكون بينهما شبهة لا يفرق بينهما واما ما ذكرناه من ان مقتضى ان لا يقتضيهما بالخلط  
فيما دون النصاب فليس عليه ما زاد على النصاب بخلاف ما بين الملكين وكل من له رقب  
بمن الخلط فيما دون النصاب والخلط فيما فوقها وهو ما قلنا لو ان قلت بالخلط فيها  
دون النصاب لم تجزى الرقبان للمساكين والنجس على ارباب الاموال وادخل الخلط  
بما زاد على النصاب كان الفرق بين المملوكين للمساكين والنجس على ارباب الاموال والنجس على ارباب  
قلت بالخلط فيها في ما يبيع وعشرين شاه يكون بين ثلثة لو جئت شاه واحده فكل فيه  
رقبان لا يرب الاموال ثلثين وادخل بالخلط في ما يبيع شاه وشاه من ميسر رقب  
فيها ثلاث شياه فيكون في ميسر رقب للمساكين شاه يقال له في ذلك لو  
قلت بما جاء المالك دون الخلط فيما زاد على النصاب قلنا فيما ميسر رقب على ما  
يذهب اليه لكان ايضا يكون الفرق ثلثة لا يرب الاموال وانه للمساكين ما يبيع وعشرين  
اذا كانت بين ثلثة على ستوا يكون في ميسر رقب شياه فيكون فيه الرقب للمساكين ويكون  
الرقب لا يرب الاموال ما يبيع شاه اذا كانت بين ميسر رقب ستوا او لو لم يكن ان يكون  
شاهان فاذا كانت القول على ما ذكرنا فالقول بتراعه الخلط ومراعاة المالك  
فيما اشترط له على ستوا فسقط اعتبارك ووجب الرجوع الى ما يربا ومما من  
لما زاد من يقول بالخلط فيما دون النصاب ان يقول بذلك وادخل بالخلط  
فيما دون النصاب لم تجزى الرقبان للمساكين والنجس على ارباب الاموال ولا يرب الاموال  
وجب ان يخل القول بالخلط فيما دون النصاب لانه الرقبان للمساكين والنجس على ارباب  
فالت في كل بين عدد كما تحب فيه الرقبه مثل ما بين ميسر رقب الى عشرين وعشرين  
منها الى خمس وعشرين وثلثين من الميسر الى ميسر رقب رقبها الى ثلثين وثلثين  
الرجل من الشا الى عشرين وعشرين ومائيه ومائيه رقب منها الى مائيه شاه وشاه واده  
لعله ميسر رقب في الامكام والمنح وهذا القول يعمل وجهين لظنه ان يكون  
المراد بالرجل فيه غير ما وجد في النصاب لدر قبله فكون الماخوذ على هذا ما حوذا  
عن النصاب وعن الرقب حقيقا والوجه الثاني ان يكون المراد به الماخوذ  
عوضا في النصاب فكون الماخوذ على هذا ما حوذا على النصاب دون  
الوقض وهذا الثاني هو الواقع ان يكون مرادنا وعليه يدل الدليل ان على  
السلام قد صرح فقال في الامكام والمنح فيما زاد على خمس وعشرين من الرجل الى ثلث  
وليس انه لا يربها وان لم يربها الله عليه واله وسلم عما فيها فافضها  
اطلاقه ان الماخوذ عن النصاب فقط والدليل على ذلك ما روينا في رقبه  
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لما بعث معاذ امضا الى اليمن بسلع فضل

في

ان سوط ما فعله للمساكين  
وجب ان يخل في ما يبيع  
لو ان الرقبان للمساكين



قوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد صغرها وكبيرها روحان بعد الصغر مع الكبر والولد  
 وجب لهج وهذا اذا كانت هكذا لم يبا ول موضع الخلاف قيل له الوجب لهج في الحكم  
 ولا وجب لهج في الامتثال ان قابلا لوقا رايت ردا وغزا روحان يكون ردد قد  
 اجتبعوا ان كل واحد منهما قد راي ولم يحل ان يكون الراي رها معاقب حاله واحده فكل  
 الجواب لو جيل ان يكون كل واحد منهما اهل الصغر والكبر مع دوا ولا يحل ان يكونا  
 مع دوين معا ويبدل على كد حاروي عن ع انه قال قد التخله عليهم ولو جابها الراي  
 على كده ولم يسمها ان يكون معهما امها ولم ينكر ذلك لظهور المعجزة في حق من لا يجمع  
 بين ويدل على ذلك ما روي عن ابي بكر انه قال لو منعوا عتقا لاما اعطوا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لقابلهم ولم ينكر احزان يكونوا قد اعطوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عتقا والعتاق لا يجزى هذه المسئلة فان قيل ان المراد به ان العتاق لو كانت  
 واجبه ثم منعها لقائلتم قيل له ظاهر هذا الخبر لا يطابق هذا التاويل لانه وجب  
 ان يكون العتاق كانت فيما اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان قيل  
 يحزر ان يكون اعطوا ذلك على التقويم قيل له نخر قد دللنا على ان التقويم والركوات  
 لا يجوز فسقها هذا التاويل على انه لو كان اعطى على التقويم لم يكن ذلك واجبا على اهل  
 عليه لانه كان يجب صلى الله عليه وآله وسلم لما فلا وجه لهذا التاويل ويبدل عندكم كما هم واجبوا  
 على اهلهم مع هذه الامهات مغيرة للقرض الا انما لو كانت ما به وعشرين شاه  
 كانت فيها شاه فاذا ارادت تخلفه واخبره صار فيها شاتان فوجب ان يكون ذلك كما  
 اذا اقررت قيا شاة على كبره والمعتبان زيادتها مغيرة للقرض فحلت بكورا لقرض ما بها  
 فيها اذا كانت نظا يا وايضا هي مع دوده فكذلك اذا اقررت والمعتبان حار على  
 قول الامهات ووجوبنا المصولة سجدت كلالا ووجوبنا الشوان التي تجري بها الركبه  
 اذا عرفت مع جنس ثبت فضر الركبه فيها اذا اقررت وجب بوجوب العدة وكما لمع  
 والضمان وكذا كد عندنا وعند المعتبان في هذه المسئلة قال الدرهم والبرنان يوفان  
 بعضها لما عر مع بعض ردا لعرض وكل واحد منهما اذا اقررت وايضا رابنا بعض حال  
 المخذود بالزيادة والنقصان والتمس والزال والصحة والمرض والقبحه لا تؤثر في سقا  
 القرض فكذلك الحال بين ما اوجب بمصا بها هو الشردون العدة والجنس والشموم  
 وهذا يكون بغير حقي مكران يكون قله بزا شاة فان قيل روي عن سويد بن غفله  
 قال اتانا معشدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلنا اليه فسمعته يقول عفا  
 ان لا يضر في اضع لن قيل له جعل ان يكون المراد بذلك ادا لم يحل عليه حول الامهات  
 على ان لا خلاف في انه خاص اذا خلاص فانه يوجد منه اذا كان مع الامهات فان قيل

هذا كلام اهل العربية والافوا  
 ولكنهم سئلوا عليه ما تقدم له  
 من الاحتجاج بسوله بعد  
 والبرس كرون الره والضم  
 على وجوب العلم والله اعلم  
 من اذاه سلازل



فَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا رَيْبَ فِي مَا لِي حَتَّى يَخْلُوكَ عَلَيْهِ الْخَوَلَاءُ مَعْتَدُونَ لَكُمْ قِيلَ لَهُ  
عَنْدَنَا أَنَّهُ قَدْ خَالَ عَلَيْهِ الْخَوَلَاءُ لِأَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ إِذَا بَعَثَتْ فَلَا يَخْتَلِمُونَ أَحْوَالَ الْأَهْلِيَّاتِ  
عَمْرَى عَمْرَى الْخِيَالِ وَمِنْ جِهَاتِهِمْ عَمْرَى وَخَصُّوا إِذَا اشْتَدَّ بِهِمْ مِنَ الْحَرِّ كَمَا يُطَالُ  
قَوْلُنَا فِي بَرَكَةِ الْغَوَايِدِ مَعَ مَا رَوَوْا أَنَّ الْخَوَلَاءَ لَمْ يَأْخُذُوا بِهَذَا **فصل في الحكي**  
**الحسن على** ولا يأخذ خياريها ولا شراها ولا يتركها **الحسن على** ولا يأخذ  
الوسط منها قِيلَ لَكَ عَلَى أَنْ تَأْخُذَ عِنْدَهُ مِنَ الْخِيَالِ إِذَا بَعَثَتْ تَخْلَعُ أَدْنَى  
أَحَدٍ مِنْهُمْ كَانَ قَدْ أَخَذَ خِيَارَهَا وَحَقَّقَ ذَلِكَ مَارُودِي عَنْ لَعْنَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ  
قَالَ إِذَا كَانَ قُلُوبُ جُلُوسِهِ فُضِّلَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا وَاحِدًا لِمَا يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ حَرَمًا  
حَيْثُ رَزَقَ بِهَا يَسِيرُ لِنِشَاءِ فَادِجِيَّتِ يَأْخُذُ وَأَنْ كَانَ دُونَ لِنِشَاءِ وَالنِّشَاءُ فِي الْأَحْمَدِ  
فِي كَلْبَةٍ لَكَ عَنْ مَذْهَبِهِ فِي الْخِيَالِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِحِلَّةٍ وَأَنْ كَانَتْ دُونَ لِنِشَاءٍ وَهَذَا  
قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْبُخَارِيِّ وَرَجَحَ مَا لَمْ يَكُنْ وَرَزَقَهُ يَأْخُذُ مِنْهَا مِنْهُ وَالْأَسْلُ  
لَكَ مَارُودِي بِإِسْنَادٍ شَدِيدٍ وَالدَّوْدِيُّ وَالشَّيْخَانِ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
بِصَفِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمَّا دَخَلَ بَيْتَهُ مِنَ الْبَيْتِ  
أَيَّاكُمْ وَكَرَاهِي أَمْرًا لَمْ يَلْمِ فَلَا مَنَعَهُ مِنْ اخْتِيارِ أَمْرٍ لَمْ يَلْمِ لَكَ عَلَى أَنَّهُ لَا حُجْرَانَ يَحِلُّ لَهُوا أَفْضَلُ الْأَمْرِ  
لِمَنْ الْمَنَعَةُ كَرِهَ فِي الْخِيَالِ وَنَهَى عَنْ كَرَاهِي أَمْرٍ لَمْ يَلْمِ يَأْخُذُ الْمَنَعَةَ مِنْ ضَائِقِ الْخِيَالِ وَيُرِيدُ  
عَلَيْكَ مَارُودِي عَنْ أَبِي كُرَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ لَوْ مَنَعُيْ عَنَّا فَأَمَّا أَقْبَلُ رَسُولُكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
لَعَنَّا تَلْمِيزَهُمْ وَالْعَنَّا لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ عَلَى مَا وَصَّيْنَا الْقَوْلِيَّةَ فِي الْمَسْئَلَةِ الَّتِي رَوَيْتُ  
وَعَنِ ابْنِ مَقْبِيَّةٍ عَنِ الْمَعْمُورِيِّ أَنَّهَا تَأْخُذُ إِذَا كَانَتْ الشَّكْلُ مَقْبِيَّةً لَعَنَّا لَعَنَّا عَلَى صَفْهِ نَعْمَ  
مَالَهُ فَإِنْ قِيلَ هَلْ تَكْمُ سَعْفُ مِنْ كَانَتْ لَهُ شَيْءٌ وَثَلَوْنَ أَيْسَهُ مَحْضَرًا لَمْ يَكْلَمْ أَيْسَهُ لَبُونِ لَمْ يَكْلَمْ  
حَلَاكُ لَعْنَهُ الَّتِي تَعْمُ مَالَهُ هَلْ لَمْ يَكْلَمْ عَوَارِ أَخَذَ دُونَ عَلَى بَعْضِ لَوْعَةٍ وَلَا يَحِلُّ بِالْحَابِ  
أَخَذَهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فَلَا يَنْتَقِرُ عَنْ شَأْنٍ أَذْكُرُ لِمَا تَرَانِ عَنِ الْفَنَّا لَحُورًا اخْتَارَ الْحِلَّةَ فَقَطَّاعًا لِي  
مِنْ لَوْعَةٍ فَأَدَانَتْ أَيْهَا مَلْعُودَةٍ عَلَى بَعْضِ لَوْعَةٍ **فصل في حديث** سَوْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ  
أَيْسَهُ مَحْضَرًا لَمْ يَكْلَمْ تَفَادَتْ مَا يَسْنَاهَا دُونَ أَيْسَهُ لَبُونِ **فان قيل** حديث سَوْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ  
أَنْ مَصْبُورًا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَعْنَةُ عَجْرَةَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ بَاضِغٍ لَمْ يَكْلَمْ  
يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَتْ الْأَهْلِيَّاتُ مَعَ الْخِيَالِ عَلَى أَنْ ظَاهِرُ الْحَرِّ مَنَعُ أَنْ يَكُونَ رَاصِحًا  
لَهُنَّ مَا خُذَ مِنْهُ وَلَمْ يَمْنَعْ أَنْ يَكُونَ مَا خُذَ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِمَنْعِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ **فان قيل**  
رَوَى عَنْ عُرْوَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَا تَأْخُذْ بِهَا حَتَّى قَالَ السُّنَّاهُ لَعْنًا أَهْلَ الْأَمْوَالِ  
سَطْلُونِ مَسَاوِسْمُوسَا إِلَى الْحُكْمِ بِمَا يَحْتَدُّ عَلَيْهِمُ بِالْخِيَالِ وَلَا يَأْخُذْ بِهَا فَقَالَ لَعْنَةُ كَرَاهِي أَمْرٍ  
الزُّنُوقِ وَالْمَحْضَرِ وَالْأَكُولِ وَخَلَّاهُمْ ذَلِكَ كَيْفَ قُلْنَا أَنَّ الْخِيَالَةَ لَا تَأْخُذُ قَدْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْأَمْرُ

الْحَيْثُ لَا يَكُونُ الْخَوَلَاءُ فِي الْحَرِّ كَمَا يُطَالُ  
الْحَيْثُ لَا يَكُونُ الْخَوَلَاءُ فِي الْحَرِّ كَمَا يُطَالُ

الْعَلَمُ

المعالي به من وجهين بخلافه انه قال قد تركنا له الرأى والمأخوذ والركوب والغفل  
 فذلك ان على ان قوله ولا يملكها يعني التملك خرج على التملك الى معناه سواءها والباقي قول  
 السجادة ان الرأى لا يملك سطلون منا وسموننا الى الخفيف وفي كان قوله قد تركنا  
 وخوله واداك اهله هكذا لا يبيع الا يحتاج به فان قيل اذا لم ير التملك في الاصل لم  
 يحوز الركونه قيل له هذا مسعصر بالمعنى الى حوزي اذا كان الشاكلة معينا على ان موضوع  
 الركونه يشهد لما ذهبنا اليه لانها موضوع على الرأى لا على الرأى لان الرأى لا يملكه بل هو  
 الغنى ولا يملكه وان لم يملكه بنفسه المصدق في معنى وحسبنا على ما بيننا من بلد المعرفه  
 من القسم المروك وايضا روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رأى بابه حسيه في اهل الصدق  
 فقال يا هذه نقا اصابنا الصدقة انما ربحنا بها بعض من جازي اهل بيتي قال نعم اذا مكلدك  
 تدون من ضاغط المال لا يملكه افضل ما يوجد وماله فان قيل ليس من له شئ وبلون  
 بنت مخاض يملكه ابوه لكون وان لم يكن ماله قيل له ان الشئ هذه المسألة حوزي في القدر  
 يرتفع بزيادة المال فذلك يجب ان لا يوجد فيها كما ان من له ماله واخذى وعشرون في حمله  
 ساجور ان يوجد منه دورا لتفليس على انه لا يملك ابوه لكون بل يوجد منه ابوه بمحض وفضل ما سما  
 وبين ابوه لكون هتسب له قالوا بل لا يشايه وان جعل عليها في السنة دونات في سابع ادا  
 كانت برقا اكثر السنة فان جعل عليها اكثر السنة وكان زعمها دون ذلك لم يلزم الركونه  
 انما كانت موقوفه للكران الحارة قالوا فيها ادا خال فلما الكول ربع عشر فتمها  
 وهذا منصوص عليه واختص والوجه فيه انه لا شك ان الرأى لا يملك السابيه ادا حمل  
 عليها او ما او يمين او ابا ما انما يكون سابعه ما ان الركونه مزاوية لم يملك الرأى  
 كما لعدم الركونه لانها انما لا يملك من العبد ولقد ومن الكول يوم لم يحوز فيه الركونه  
 وليس كذلك ادا حمل السابيه يوما او يمين وايضا فان اسم السوم لا يزل عنه بان سيجل  
 في بعض السنة وجب ان تلزمه الركونه كحصول الاسم وما رواه زيد بن علي عليه السلام ان النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم علم عقوبة لابل الغرام لكون في المصر ومن الغنى تكون في المظفر فادار شئ  
 وحبب فيها الركونه بوجوب ما قلناه لانه علق وحوط لكونه بالرعي ولم يمسح حقله والسنة  
 اجتمع فان قيل ففان يجب ان يلزم الركونه وان كان الرعي من ثا ولتلك قيل له ذلك  
 بالاجماع لئن كان في الرعي ان يملك حقله اذا كان سوا ولين شأ بهما او يجب ان يكون الركونه  
 في الشايه اقضا حتى يملك اسم السوم لا سطلون بان رعي يوما او يمين فاما ادا كان السوم نصف  
 السنة والقول نصف السنة فالأول في الركونه به ليس حكم السوم الا يكون اذا اهل السوم فاما  
 ادا شأوى الاستعمال فلا حكم له ويكدر في انما سوي بالو والي وان سمعها السابيه  
 بالوقاات لم يملك حكمها الا لم يكن ذلك أصلا وعالبا وكذا السوم لا يملك حكمه الا استعمال  
 حوزي يكون غالبا ليس المستعمل ايضا فذكر في بعض الوقاات فان قيل ففان في هذا كالم  
 في الاصل سماع بعض السنة سحا وعصها بالو والي قيل له ليس لكل واحد من السبعين حكما



مما يثبت وزعم على انه محمول ان يكون اراد به الخيل لي يكون للتحارة فكل ذلك مدبر الخيل لا يجب  
وهذا صدقة القوم فان قيل روي عن الشايبين من ربه قال رأت ابي يوم المحل  
ودمع صدقها الى عمر فسل له محمول ان يكون يوم حمل الحارة على انه قد روي ان عمر اخذ  
صدقة الخيل على منظرها لوجوب حرمها من ربه او بكر المولى حرمها الطوائف حرمها والحد  
عمر القلم المعروف منهم ثم اراد حرمها من معونه حكوا او اخرجوا عن حرمه من ضرب قال  
تحت مع عفااته اشتراط من اشتراط هل الشام فقالوا يا ميرا المومنين باقدا صناد وانا واما  
الحكم من المناصرة بغيرها وكون لنا ركوة قال هذا سأل ينفخه اللذان على  
ولكن نظر واخفى اسأل المسلمين فقال اصحاب محمد صلى الله عليه واله وسلم معي على هذه  
السلام فقالوا احسن وعلى عليه السلام ساكت لم يحكم معهم فقالوا بما لكنا بالحس  
لا يحكم فقالوا قد ساروا اليك ولا بأس ما قالوا اذالم يكن اجزا واجتا وحرة راسه  
توجدون بها وفي هذا الخبر وحق من يراه على ان لا صدقة في سايه الحبل بها وورق  
ملا من المهاجرين والانصار ان الذين من قبل لم ينفخا ذلك وعي باخترها رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم ولم ينفخ عليه في ذلك منكر مرقى محي الاجماع على ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم لم ينفخها منها في لهم ان ديني حسن من غير ان قال بعضهم احد واجب  
ومنها قول على عليه السلام لا بأس ما قالوا ان يكون امرا واجتا وحرة راسه فنفخه  
انها ما نفخه لا على تبيل الى حبيب وقيل لم ينفخ ذلك منه فصار احكاما لا خلاف ان لا ركوة في  
شاه الخبر والبخال فكدك الخيل والقلدان بحرمها حرمه وكل حيوان حرم اكل لحمه  
فلا ركوة فيه للمستوم وايضا لا ركوة خلافه لا ركوة في ركوة الخيل اذا العودت فكدك  
لنا انها لا ركوة شهد لركوة الخيل لانا وجدنا الحوان اجمع لا يفضل ذكرها عن اياها  
وذلك لصدقة فاما الكلام فيها اذا كانت للبخارة والركوة فسياتي من بعد في موضعه  
ان شاء الله تعالى **مسألة** قال فان امسك شيئا من الركوة او ما اسمه  
لم يلزم فيه الركوة ايضا وهذا منصوص عليه في الاحكام في المصحف عتقا ولا خلاف في ذلك  
استدلنا به من قوله صلى الله عليه واله وسلم عفتون لكم عن صدقة الخيل وقوله لس على  
المسلم في قيده وفرتم صدقة يدل على ان اصدقة معها في من احوال سوى كانت الركوة  
اول غيره **مسألة** قال ولوان رجلين ملكا احسنا من لابل او ربح من احم  
لم يلزم واحدا منهما الركوة فان كانا ملكا عشر من لابل او ثمانين شاه بهما اصعبين  
لزم وكل واحد منهما شاه وهذا قد مضى الكلام فيه مسبقا في مسئلة الخطه  
بلا وجه لا فائدة **مسألة** قال في المنتهى لو ان رجلا مات وحلف بلاءه من شاه  
شاه ولم يفتن بها حتى حال عليها الحرام المصدق منها شاه قالوا العباس

في احوال الاحكام  
اعني من ركوة واحدا وكان  
فمن باب سلاسلها وركوة

في احوال الاحكام  
اعني من ركوة واحدا وكان  
فمن باب سلاسلها وركوة

بالحق المشهور

في احوال الاحكام  
اعني من ركوة واحدا وكان  
فمن باب سلاسلها وركوة

الحسنى رضى الله عنهم الوجه وذلك ان المال موقوف على ملك الميت حتى يموت وهو القسمه ولكن  
ان يوضح ذلك لغيره ايضا فانه بعد من يملكه ودينه بعضى من جملة وكونه لو كان على رجل الميت  
ثم مات ثم حملت امراته وولدت ان الولد وارث تام لجماع ولا يجوز ان يكون وارث ساعة  
موت ابيه لانه اذا كان كان نطاعه الاجم لها ولو لا ان المال موقوف على ملكه كان له وارث  
اداولي فان قيل فان جميع ما ذكرت لا يغير حكمه بالقسمه لغير القسمه لو وقع ظهر  
الدين او ولد الوارث كانت القسمه تنقضي فقلتم ايها الميراث ملكا لم يكن قبيل له القسمه  
اذ هو ان يسمع منها تكون وقب غير صريحه والقسمه الصريحه هي التي يورث الملك ولم  
يجب ان يكون ما ذكره ما نفاها عن المال على ملك المالك الميت لان حريه القسمه  
وايضا لو كان على الميت دين فابتراه صاحب الدين لغير ذلك حريه حريه ان يورث وهو حري  
في المال الخاص للميت فكذلك ان الموت لا ينقطع حكمه ملكه ويكن ان شبه ذلك  
بالغنيمه فيقال ان الملك لا يستر للميت ولا يورثه القسمه كما لا يستر ملك العالم لا  
يخدا لقسمه لانه ما يملكه ينقل الملك فيه من غير اعتبار رضى المالك وجه من الوجه  
وشبهه ان الغنائم لا يستر ملكهم ولا يورثه القسمه ما يدعى من انه اذا اسحق حيا  
شيئا قبل القسمه اخذ وان وجده بعد القسمه لم يأخذه الا بالقسمه وقد ساقما تقدم  
وايضا قد ثبت ان لى على الله عليه واله وسلم كان يأخذ الضيق من الغنيمه وان كان  
يعمل منها قبل القسمه ولا يعل بشا من ذلك بعد القسمه وكل ذلك يورث ان حكمهم استمر  
بعد القسمه وكون ملكه لو رثه على ما بيناه فان قيل فقد قال الله عليه السلام  
في الامكام في كتابك لغرايض لو ان رجلا ذميا اسلم بعد موت ابيه المسلم ساعه  
لم يكن له حق والميراث لغيره ميراث وجب لاهله شاق موت الميت وهذا سطل  
ما ذهبت اليه من ان المال يكون على ملك الميت قبيل له ليس الامر على ما قدرت لى حري  
قوله ان ميراث وجب لاهله ساعة موت الميت هو انه قد وجب قسمته منهم وان  
لاحق لغريم فقل هذا اطلق حتى علمه لسلام لعطيه هذه وذكر انو القنا من الحسنى  
رضه الله تعالى انه على هذا الاصل يجان من قول الميراث على قول الميت الى ان تقسموا  
فاذا اقتسموا استأنقوا الخواص من حريه القسمه وهذا الذي ذكره واصح الاطرا على  
الاصل الذي بناه الله عليه وسلم قال ولو ملك رجلا ثمانين شاه لاحد هما  
ملكه ارباعها وللآخر ثلثها رجب منها شاه على صاحب الاكثر فاذا احترها  
المصدق رضى صاحب الاكثر على صاحب الاقل فتمه ربح شاه ولو كان بينهما شاه  
شاه وكان اخذها له احاسنها وللآخر حصةها لم يكل واخذ منها شاه شاه  
فاذا اخذ المصدق منها شاهين رضى صاحب الاقل على صاحب الاكثر معه خمس شاه



سقى السهام العرو فيها كان سقانا الناصح نفع العشر واخبرنا المحدثنا الطحاوي وحده سوا سوس  
 حدثنا ابن وهب نا عروس بن لوثر نا ابا الزبير حده انه سمع جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم انه قال **من سقى ناقة العشر نفع العشر** وفيما سقى بالسانية نصف العشر  
**فان قيل** روي عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال **من سقى ناقة العشر**  
**صدقه** وروي نحوه عن علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي حمزة عن ابي حمزة  
 لا تمنع ان يكون المراد به حضرات المدينة من حيث لم يبلغ القدر الذي يحسب فيه الروك وهذا  
 يشق ولهم ان الحضرات كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولم يرو  
 انه اخذ منها صدقة اذ معلوم في كثير من بلاد النوبة والحضرات الحضرات لا كما  
 عرج في ملك الرجل الواحد حتى يبلغ الكرا الذي يتخذه لصدقة البركة اقله بلد الخاف  
 فان قيل فهذا يبين قوله صلى الله عليه واله وسلم فيما سقى الناقة العشر سوا سوس  
 الى يعلم بها ليس في الحضرات صدقة ومن ذهبكم بنا العام على الخاص يعلم  
 ذلك على قوله ليس فيما دون خمسة او ست صدقة فليس في غير ذلك العام على  
 الخاص لفتح اشتمالها ولياخرج الى استغناء اخذها فاما اذا مكن استعمالها  
 من غير وجه التماس البها لم تغل ان البها واجب وحديث الحضرات في كل حال  
 خلاصا الى ان لم تبلغ المقدار الذي يكفيه الصدقة على ما بيناه فاذا اكمل استعمال  
 حديث الحضرات وسأيت ما علقنا به من لطايف على هذا الوجه لم يك البها واما  
 ما قلناه من حديث البها وسأيت انه ينبغي عليه قوله صلى الله عليه واله وسلم فيما  
 سقى السهام العشر لانه لا وجه لاستعمالها على البها فان قيل ما اكره على من  
 قال لكم انتم اذا استعملتم لكم ربحا فليسوا فيها سقانا العشر وقوله ليس في الحضرات  
 صدقة بان جعلت حديث الحضرات صدقة خلاصا ويبين قوله فيما سقى السهام  
 العشر على ربحه الى المقدار الذي ذكرتم فليس في الحضرات صدقة ولا يكون استعمالها  
 قوله فيما سقى السهام العشر لانه ربح استعمالها بقوله ليس في الحضرات صدقة ولا يكون استعمالها  
 اذ لم يستعملها قبل له ربح استعمالها بقوله لا اشكال ان قوله صلى الله عليه  
 واله وسلم فيما سقى السهام العشر روي واثبت من حديث الحضرات فان قيل  
 روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر بمقادير يتخذ الصدقة من الحنطة والشعير  
 والتمر والزبيب ولم يذكر غرها فدل ذلك على ان لا صدقة في الحضرات فليس له حمل  
 ان يكون صلى الله عليه واله وسلم خص بالذكر في الصدقة وان كان غيره لم يكن  
 سلق الخد لم فيه الصدقة وفيه من وجه النظر انه لا خلاف في  
 وجوب الصدقة في الحنطة والشعير فكذلك في الحنطة فيه والمعنى انه يرد بها

Palzler

البركة والرحمة  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله

12/21



الأرض بالطلب للناس فان قيل قد ثبت عندكم وعد الله لا ركونه والبر والشجر  
 حتى يبلغ خمسة اوساق والخضر اوقات لا اوساق لها وجب الا يكون فيها صدقة  
 قيل له ان كثر أو زادت ثمره على طوبى لا سبيل له فهو سبيل قطان لها عند ما  
 يقوم مقام الاوساق وسكر كره من بعد ولو اوردت في القماش لم يقع لان  
 ما لا يكون لها اوساق لا يصح ان يقال للبر والشجر خمسة اوساق على انهم ان صح لهم ما  
 فقيا سنا يبرح لغيره التبرع عليه ولانه يوجب وقاسم يبرح ولا منه مستند في  
 قوله مسلم فان كان يتصدق نصف السنة بالدر والي ونصفها سبعا او ما السبا اخذ  
 منه كسائر ذلك وهذا منصوص عليه في الاحكام والوجه في ذلك انهما معا عملان  
 السب اعني العشر ونصف العشر فوجب ان لا يصرح باخذها على الاخر ولا جعل  
 اخذها تابعا للاخر كما ان ارض لو سقيت لحداهما بالاسماء والاسماء بالدر والي لم يجعل  
 خواتمها تابعا لآخر ولا اخرى وكذا لو كانت ارض سقيا سنة بالاسماء وسنة بالدر والي  
 لم يجعل اخذ الحقتى تابعا للاخر فكذلك اذا سقيت نصف السنة بالدر والي ونصفها بالاسماء  
 السبا لا تترى الى قول فيما سقيت السنة العشر انه جعل سبعا العشر ان يكون سبعا بالاسماء  
 وقوله فيما سقي بالدر والي نصف العشر فجعل نصف العشر ان يكون سبعا بالدر والي فان  
 قلل الحد السقيين وكلاهما لآخر سبعا فالأقرب ان سطر فيه فان كان لسري العلم  
 الى حد لا يورث في المونة لم يجعل له حكم وجعل الحكم للخال كان لا يورث سبعا بالاسماء  
 وتساويا لدر والي بوقا ولحقه او نحوه او تنقيا بالدر والي ونقص على ما السبا لها وما او نحوه  
 لغيره لضعفه وجب المونة فاما اذا كان لغيره مع القلم عيشه في المونة فبان كونه  
 حكم في العشر او نصف العشر وتكسر او على نال من المونة ان بعض اصحاب الشافعي اعتبر فيه  
 ما كانت الارض عليه مبنية والاصل وجعل الحكم له وهذا بعد ان النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم علو الحكم بالسق ولم يعلقه بما يبنى عليه الارض فصار الاعسار  
 بالسق اوله **مسألة** قال لا تلزم الصدقة فيما اخذت الارض ان كان ما كالا حتى يبلغ  
 خمسة اوساق والوسق ستون صاعا يصاع النبي صلى الله عليه واله وسلم وهذا منصوص  
 عليه في الاحكام والمنتخب وهو قول القس عليه السلام فلما ما قلنا من ان الوسق ستون صاعا  
 فهو الخلاف فيه وروي محمد بن منصور بن اسناده عن ابي الربيع عن جابر قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم الوسق ستون صاعا واما اخذها في معدن الصاع والكلام  
 فيه ياتي بعد هذه المسئلة فلما انه لا ركونه فيما بكالها اخذها لارض حتى يبلغ  
 خمسة اوساق رواه ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليس يلدون  
 خمسة اوساق صدقة وروى غيره عن جابر عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد ذكرنا اسنادا مروي

ما روى ابو سعيد الخدري وحابر في باب ركه الذهب والفضه اسرا ابو بكر المعري قد  
الطواي حتى شارب اود او بقرتنا الحاكم من شيخنا حتى يجره عن سلمى بن اود  
عن ابي بكر محمد بن عمرو بن حرم عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كتب الى اهل  
اليمن كتابا فيكم الغزايص والسنن فكسبه ما سقت السما اذ كان شيخا او بعلافة العشر  
اذا كان بلغ خمسة اوساق وروى محمد بن منصور بن اسناده عن يونس بن علي عن علي بن عليم السلام  
قال قال النبي صلى الله عليه واله وسلم للعري الصدقة في قرن لا قريب ولا حط  
ولا ذرة حتى يسلح الشيء منها خمسة اوساق والوسق شتون صاعا ابو حيان حصل  
الاجاز الطواهي التي تغلو بها المنافع من قوله تعالى او احقته يوم خصاده ووله  
انفقوا من طيبات ما كتبتم وما اخرجنا لكم من الارض وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
فيما سقت السما العشر ليل من مذهبنا بنا العام على الخاص كما انه لا خلاف في ان قوله الرقة  
ربع العشر يحل ان يبي على قوله ليس فيما دون خمس اوساق صدقة بعد صحت ما ذهب اليه  
ان قوله فيما سقت السما العشر قصد به الى ان المال كره وقوله ليس فيما دون خمسة اوساق  
صدقة قصد به بيان المقدار الذي يكفيه الزكاة في حان يكون كل واحد منهما  
مستغلا على خاله كما استعملنا لكل واحد من قوله في الرقة ربع العشر وقوله ليس فيما دون  
خمس اوساق في صدقة على خاله على ان قوله صلى الله عليه واله وسلم فيما سقت السما العشر واجب  
في قليل الزرع وكثيره العشر وقوله ليس فيما دون خمسة اوساق صدقة او يجب سعيها  
دون خمسة اوساق معارض الحيران فما لم يسلح خمسة اوساق فستفاد حكمها فيه ويجوز صدقة  
في خمسة اوساق فارد فكان هذا المصرب من استعماله في استعماله من استعماله من استعماله  
وان قيل من مذهبنا ان العام والخاص اذا ما بدلا لم ين العام على الخاص بل يعمل الجمع  
على استعماله دون ما لم يجمع على استعماله وقوله صلى الله عليه واله وسلم فيما سقت السما  
العشر يجمع على استعماله وقوله ليس فيما دون خمسة اوساق صدقة محلف في استعماله فله  
هذا اصل غير مسلم على انكم ايضا قد نقصتموه ودلك انكم فيتم قوله عقوت لكم عن صدقة  
الحيل وقوله ليس على المسلم في عبده ولا في نفسه صدقة وهما لم يجتهدوا استعماله على قوله  
ولا يبيح الله في طهرها وورثها وعلى حدب غورك في كل فن من دينها وهما عالم يجمع  
على استعماله بقوله ليس في الغرام من لبر صدقة وهو ما اختلف في استعماله وما بدله  
على ذلك انا وجدنا سائر الزكوات لا بد لها من انصاب وكذلك العشر والمعتق انه حق  
للفقر لا يختص بمال اسدا كمالا انما لا يختص بمال اسدا بل يكون لها اسباب كالنكاح  
والنذور لا يكون لها انصاب وكذلك الحق الذي لا يختص بالمعوي كالحبس ونحوه لا يكون له انصاب

وذكر ابو سعيد الخدري وحابر في باب ركه الذهب والفضه اسرا ابو بكر المعري قد

صا ساقا واطنه خلاف ما لم يجمع المال اسدا

نحوه

ففيما ان النصاب وجب لكونه على ما ذكرناه فان قيل وجدنا القول غير مراعى فيه فوجدنا لا  
 يوزن النصاب قياسا عليه والمغنى ان كل واحد منهما ساس الحكمه قيل له حق قدر اعيننا  
 المحقق القول فيه على بعض الوجوه لانا لان وجب لصدقة في زرع حتى يحصل منه وشه  
 ولحق خمسة او شق ولو حصل ذلك وجوب لم يوجب لصدقة فيه فقد راعى النصاب في قوله  
 بعض الوجوه وعلى هذا القياس وكذا في قياس الزرع على الغنم والمعادن بحله ان الحق  
 المأخذ منه لا يكثر فاستظهر كونه يودي الى فتح النص وهو قوله ليعرف ما وجب من خمس او  
 صدقة وكل قياس يودي الى زرع النص بطلانه فان قيل قياسنا لا يرفع النص الى  
 تناول النص فنقول ان المراد بقوله ليس فيما دون خمسة او شق صدقة اذا كان للبخارة او  
 في الخارج قيل له هذا التاويل فاسد لانه محال المحقق لولا ان يقول الا وساق فيه على هذا  
 التاويل كبر وجه الاستدلال الصدقة لا تختص بكم في زرع الارض لخراج شق كانت خمسة  
 او شق او اكثر من ذلك وكذلك مال البخارة وان كانت زرع الارض اربعة او شق او  
 فاذا فسد هذا التاويل يلزم ما قلناه من ان قياسكم برفع النص فيجب سقوطه ومما  
 يفصل بين القول والنص ان القول يروي في الصدقات لانه انما يروي في الصدقات لانه  
 يروي في ما اخبرنا لا يروي في ما لم يروي في صدقة في قوله ليعرف ما وجب من خمس او  
 ولم يفتقر الى ما خرج منه لم يراع فيه القول فاما النصاب فانه روي لخراج العسل من النحل  
 وهذا القول في ما اخبرنا لا يروي في ما لم يروي في صدقة في قوله ليعرف ما وجب من خمس او  
 انما يروي في ما اخبرنا لا يروي في ما لم يروي في صدقة في قوله ليعرف ما وجب من خمس او  
 صدقة الزرع واخرج القليل من الكثير لم يكره لغير الصدقة منه والمدح في اليه فرق وهذا  
 ما يكره من محقق ابتداء البراءة والمسئلة فان قيل وجدنا ما له نصاب في الاسلحة ان  
 يكون له غنم النصاب فلما اجمعوا ان لا يفتقر لصدقة العسر بعد النصاب في ذلك هل ان لا  
 نصاب له ابتداء قيل له هذا الذي اذ غنموا عندنا غير مسلم وذلك انه لا يفتقر عندنا للزعة  
 بعد النصاب وكذلك لا يفتقر لأموال البخارة وان كان لها نصاب سدا بسلسلة ما  
 والصاع نكروك العرق وهذا مستقيم عليه في المسئلة وحقوق اصحابنا ان نصاب اهل  
 المدينة قال لعل عليه السلام لا يمكن بحقيقته بالوزن لان الخشب يخف ويثقل قال  
 روي عن علي عليه السلام هو خمسة ارطال وثلاث بالكوني والذي يدل على ان الصاع المعصوم  
 هو صاع اهل المدينة ايمهم روي واختلفا عن شلع انه صاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ولم يختلفوا فيه كالم يختلفون في موضع القتر والمنبر فان قيل بانكم لا تعملون اجماع  
 اهل المدينة حجة فكيف احكم به في هذا الموضع قلنا له انما لا نأخذ اجماعهم اذ اجمعوا  
 من طريق الراي والاجتهاد على ما لا يحمده حجة فاما اذ اجمعوا من طريق العمل فهو مقبول

نظر فيه عليه السلام  
 فان العباس لم يوافق  
 ليعرف

كان لم يكن نوا من اهل المدينة ايضا يعلون بل لو زواه ولخدمهم او من عندهم نفقة لو حلت  
تقبل روايته في الحكم الذي يقبل فيه اخا والاختاد فان قيل لو اجمعا على ما ذكرتم لم  
يقع فيه الخلاف كما لم يقع في موضع القبر والمنبر قبل له يجوز ان يكون عواهل المدينة لم  
يقع لهم العلم بذلك كما وقع لاهل المدينة لمن من الصاع ليس شيع في جميع الناس فارد لك  
ان يختلفوا فيه وموضع القبر والمنبر وقع العلم به لغرضهم كما وقع العلم لهم لشع امره  
وظهوره في العرب والعجم والفاقي والدا في ذلك لم يختلفوا في ذلك في هذه السراير  
2 الاجازة في صحة الامارات في الناس من يقع لهم حكم اذا غنوا به او دفعوا الى سماعه  
وان لم يقع لاخرين لم يقنوا ولم يلقوا الى سماعه ولهذا عداهل كل بلد يعلون مره لاول  
شواذ ذلك البلد وبواحيه ما لم يجله الاخرين وان كان الجميع شركون في العلم بكمه ومعه  
ويدل على ذلك ما روي فيما اظنه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال اصبر الصاعين  
صاعنا ويبدل على ذلك اما قلناه اقل ما قيل فيه وهو ثابته في الجماع ولا يمكن ان يراد بالادليل  
ولا بد ايل عليه على انه لا خلاف وان الوشق شتون صاعا والصاع من عمل عليه على ما ذهب اليه  
او خيفه وهو ثابته ابطال لم يكن الوشق على الاول العراب في حاله الوشق هو ما عمل على  
الاول وايضا روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر في فدويه صدقه الذي يفرق من منبر  
ويروي منه ثلاثة اصواع على ستة مشاكين وحيث ان يكون الصاع ثلاثة وهو كسر طال  
وبذلك ليس لفرق فيما قيل ستة عشر طالا فان قيل صاع ثمانية ابطال لا يجوز  
ان يكون ثمانية صاعا فماذا الصاع الذي صلى الله عليه واله وسلم يحضره المهاجرين والانصار  
فصل له لو سمعنا احد ذلك الصاع لكفارات والصدقات واما جعل ذلك الصاع لهم ليعملوا  
به ويتابعوا به وهذا جابر عن جنته الاجابة لكل الخدان بعد مكالمتنا مع به بعد ان يكون  
معلوما مشهورا فان قيل روي عن جاهد انه قال حُرِّرتْ صَاعُ النبي صلى الله عليه واله وسلم  
لغيره ثمانية ابطال قبل له والخبر ان جاهدا قال دخلنا على عابثه واشتد بعصا وانما  
بعثت فقالت قايته كان النبي صلى الله عليه واله وسلم يحسب من هذا قال جاهد حررت  
فيما اخر ثمانية ابطال شفعه ابطال عشرة ابطال فوهذا ان الصاع كان صاعا يحسب  
منه وجوز ان يكون ايضا قد اخطا في الخبر فان قيل روي وصدقه العطش فامر برفع  
ان يحمل هذا على ذلك ما وقع الا انه عليه السلام كالعوم ولا يمكن حمل ما قيل فيه قبل له اذ احرى  
ذلك هو العوم كان حقه ان يمول كل من خرج بما يقع عليه اسم الصاع وهو ثمانية ميسل  
لمن ولا وجب لاجل كثر ما قيل فيه لانه لا دليل له مستعمل قال وان كان مما لا يكال  
ولا صدقه ايه حى صالح منته في السنة ما يدرهم سواك اقل في السنة دفعه او دفعته  
او اكثر من ذلك وهذا منصوص عليه في الامكام وكذا ايضا في المنتقى والاعمال هذه  
المسئلة لها اصول ثلاثة اظهرها ان الصدقة ولحمه وكل ما اخرج من الارض من الرزق والنفقة

وفي

في

وغيرها الثلث انه لا بد في جميع تلك الصدقات من ان يكون للمخوذ منه نصيب وقد  
 مضى القول في ذلك والثالث وهو ان هذا المكان هو بيان ان ملاكها ما خرجت  
 لا أرض يجب ان يكون نصيبا اذ كانت قيمته مبيع في السنة ما بقي درهم والدليل على ذلك ما  
 اخبرنا عليه من ان اموال الحجاج يجب فيها الركنه اذ كانت بينهما ما بقي درهم وكذا  
 ما اخبرنا فيه والقوله انه موك لا نصيب له ونقشه هي ان يكون الرجوع الى ما ذكرنا في  
 هذا الموضع هو ابو يوسف ومحمد بن ابي يوسف فانه قال في كتابه في  
 ان يكون قيمته خمسة او شق من ارباع ما يكال قال لنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان  
 الصدقة في خمسة او شق من ارباع ما خرجت من الارض قلنا ان ملاكها لو شق له اذ بلغت قيمته  
 هذه القيمة حلت يركا وهذا الاعتبار لا معنى له لانه مسعيا وشطما خرجت الارض واعلا  
 لين قيمه كل واحد منها مبيع بيمينه خمسة او شق من ارباع ما خرجت الارض كما يلزم فيه  
 الصدقة ولين لغرض بالمعقوب هو اعتبار النصا واد اقيم وكان المعقوب به نصيبا ولا  
 وجه لاعتبار قيمته شئ اخر لا عرض فيه على انه قد ترك هذا الاعتبار في الغسل بما يجب  
 الصدقة اذ بلغ عشرة اربال وهو ما يخرج من الخمس فانه قال يجب مما لا يكال ان يصير خمسة اربال  
 مثل ما يقدر به الشئ غايبا فقا لنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الزعزان والورث حتى يبلغ خمسة اربال وفي الغسل حتى  
 يبلغ خمسة اربال قال لنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يمتدح في الغسل حتى يبلغ خمسة اربال وهذا  
 الاعتبار لا يقع لان احوال البلدان تختلف في هذه المقادير ولانه ليس له اعتبار في اليه وما  
 لغيره اصح لما قيل فيه لين له اصلا في الشريعة وهو اموال الحارة على ما بيناه والاصول لا يسهل  
 لقائنا لنبي المعصوم من رجوع اليه في عرف ما يلبس من الارزاق وبعدها فادبنا المعصوم وحصل  
 فلا وجه لطلب تقويم ثلث اذهابا له ابو يوسف واعتبرنا ان يكون قيمته ما يخرج ما ي  
 درهم والسنة الواحدة لانه لا خلاف ان الاوساق بعير في ثمنه ولخرج مسألة  
 قال داما العتق فانه عرض فان على النظر انه اذ ارباب مبيع خمسة او شق وجب فيه الصدقة  
 وان كان دون ذلك لم يجب نص في الاحكام والمضى على ان العتق اذا كان برب فانه يخرج منه مسألة  
 فخرج كما خرج من سائر القلوب وقال في الاحكام ان كان مال المرء عرض فلا كان بدرا  
 مبيع عند التزيم خمسة او شق اخرجت منه الصدقة وقال في المصدا ان كان ملاك يربس منه  
 شئيل سائر ملاك الى انه عيان يقوم وما ذكره في الاحكام هو الموضع والاقوى في القول  
 عليه عند اصحابنا الاصول في ذلك ما رويناه باسناد في مشله لخرج من على عليه  
 السلام ان لنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يخرج من اقباب بعض كحل القل من يدي ركنه  
 زينة كان يدي ركنه القل من ركنه ما رويناه باسناده عن ابن المستع من قبابه ان يركب النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم امر ان يخرج من العتق ربا كما خرج من التزيم ولا خلاف ان التزيم لا يسهل

منه او من

في

فوجب ان يكون اكثر لا يقيم لانه صلى الله عليه واله وسلم ما كان من علمه ان لا يقيم كنه وانما  
وجدنا النعمان اما يطلب في الركبة للشيء الذي كان له في نفسه وجنسه نصابا لطلب  
لبن المطلوب بالنعوم كالمصناب فوجب على هذا ان لا يقيم العكس انه ما رتب وهو موقوف  
له في نفسه وجنسه نصاب فهو ذلك يجعل به ووجه **وابه المختص** انه لما وجد الغيب  
قبل ان يصير زيتها لا يحال ولا يوشق لم يجعل له في نفسه نصابا ولما لم يحده نصابا  
رجع الى النعمان كما قبل في شايه من نصاب له في نفسه **مسألة** قال لا يقيم من  
الاجناس الى غيره له فيه الرضا لو كان حده جنسه او شق لاصفا قاما من الخطه ومثله  
من المستقر ومثله من الذرة ومثله من البرزخ لم يلزم في شيء منه ركونه وكذا كان كان له حده  
بهمه ما به وسعون درجته ومثله من الحاشي ومثله من الرقعات ومثله من البطيخ لم يلزم  
في شيء منه ركونه وكذا كذلك القول في العطر والخا والغصن والكتان فنحن عليه في الاما  
على هذه النكاح وهو قول عامه الفقهاء وعلى ما ذكرناه قال بطم الخطه الى السعير والاس  
في ذلك حديث جابر وقد ذكرنا اسنادا في مسئلة ركون الذهب والفضة قال **ابن ابي**  
**هاليم** واله وسلم لا صدقة في شيء من الزرع والكرم حتى يبلغ حخته او شقها فنصا  
ذلك لا صدقة في البر والسعير حتى يكون كل واحد منهما حخته او شق لانه صلى الله عليه  
واله وسلم قال لا صدقة في شيء من الزرع ما ولد له كل زرع من بر او سعي او عفا  
على حاله ثم قال الحق ببيع حخته او شق وكان ذلك راجعا الى كل ذلك منه ليس بعد يرة  
في الكلام ان يقول لا صدقة في البر حتى يبلغ حخته او شق ولا صدقة في الار حتى  
يكون حخته او شق ويبدل على ذلك ما رواه رويس عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام  
قال البر في الخبز حتى اقل الحشر صدقة من بر ولا ريب ولا خطه ولا سعي ولا دارة  
حتى يبلغ الصنف من ذلك حخته او شاق **وروي** محمد بن منصور عن جعفر بن محمد عن ابي  
عن جعفر بن ادم عن شريك عن ابن ابي اسحاق عن عرويس مروي عن ابي بصير عن ابي عبد  
الكلبي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ليس مما دون حخته او شاق من الخط  
والسعي والتمزير الرب صدقة تؤخذ فليس على قوله صلى الله عليه واله وسلم لا دون  
حخته او شاق من ان يكون المراد به الاصل لا ربحه على العم او يكون المراد به كل صنف منها على  
الاعتقاد ولا يجوز ان يكون المراد به الاصل لا ربحه على النعم اذ لا حلا وان الخط لا اسم  
الى التمر فوجب ان يكون المراد به كل صنف على الاعتقاد وهو الذي يوجب عليه وانما قد  
يظن ان البر والشعير حشانت مختلفان لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم البر ما لم يزر  
والسعي ما لم يشقها ها بدأ بيد وفي بعض الاجناس معنى لخطه بالسعي كيف سعي وسماه  
لا مشق النعمان في مركبها فوجب ان لا يقيم بعضه باساقا البر وعلى الدليل والنقل

من لا يقيم

ابن ابي

العضد

ابن ابي

في سعيه من حشانه وادنى





قلب يا رسول الله ان لي عتلا قال اد العترة فان قيل روى محمد بن ميمون عن علي عليه السلام انه قال ليس في العترة ركوة فقل له حمل على العترة منه كادادك فياروي عنه عليه السلام في العترة وانت ليكون ذلك موافقا لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والوجه في اعتبار نصا به بان يكون وجهه ما رويهم كالحق في صدقه ما لا تكال ما اخرج من مصر ولا عزم في اعادة منه مسله قال وسعي في اعادة الررع قل ان يرفع منها شي لونه من حقاود لوان وبعقه قال او غيره هذا منصوص عليه في الاحكام والاصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ما سب السبا العترة فوجب فيه العترة من غير ان سبني فيه شيئا من ذلك واما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الماخوذ مما يتقرب اليه في نصف العترة بدل عن المون معتبر بما وهذا يتقرب في حكم الله لا اعطار بها اصلا لئلا ينصرف على اعزاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانا لو قلنا خلاف ذلك لا سمعنا اعتاره صلى الله عليه وسلم ولم يجعل له حكما ان كان يكون الماخوذ ايدا بعد خطا المون فكان لا يكون لاخذ نصف العترة ما يقتضي ايدوا في ايدى ولا يغني لئلا يخذ منه ايدا يكون الفاضل عن المون وايضا خلاف وان من كان له اربعون شاه ساءه بولمه شاه معي من مؤاخذ اجرة الراعي ومرة القلم ان اصبح اليه في عصر لادوات فلكذلك ان يكون الزرع وما يوقد منه بأف

**القوانين في احكام**

الارضين اعلم ان احكامها تختلف فيها ارضيها منكم في حكمها المثلون عنقه فاقسموها بينهم في كلهم ملك ولا يلزم منها الا العترة وارض اسلم أهلها بطوعا وليس عليهم الا العسر وارض احباها رجل مسلم في له ولا يلزمه فيها الا العترة وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصل في هذا ان الارضين في سبيلها ما ذكرنا من احكام المسلمين من غير ان يتحقق بها حق لاخذ فلا يلزم منها فيها الا العترة او بصرا العسر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فما سقت السبا العترة وما سقوا لودا في نصف العترة على ان هذه الكلمة لا خلاف فيها بين المسلمين واما الخلاف في ارض الفتوح اها يكون ملكا للمسلمين بنفس الخليفة او بان يسمي بالامام فيها بينهم اذ اراد ذلك صلاحا وسمي بالاحكام فيه بغير هذه المسئلة مسله قال وارض احل عنها اهلها من عمران بوجبه عليهم غيل ولا ركاب في الامام المسلمين ولا يلزمه فيها الا العسر والاحكام على ان الارض التي هذه سبيلها يكون الامام اولى بها بصرفها حسب شئنا ورا وقال ايضا في كتاب لسير من الاحكام عدد ذكر القسام والنقض منها ما كان من الحق والحكم وذكر رسول صلى الله عليه وآله وسلم يهر لايه ان يجمع من اهل بيته ونعرا بها على ان سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بلغ في المحرم

عليه السلام

عليه وآله وسلم لهم وقتلنا أنه لا يبرمه فيها إلا العسكران إذا صادت ملكا كان  
 حكما حكم الأرضين لي مضاد كرها قبل هذه المسئلة في الأصل في هذا  
 ما صححنا لأخبار المتقنين أن فدك لما خلا عنها أهلها من عوان نوحف  
 عليهم بخيل ولا ركاب صارت لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم قال الله تعالى وما  
 آفأنا الله على رَسُولِهِ ميم وأوحفتم عليه من خيل ولا ركاب فيبين أن ما آفأنا الله على  
 رَسُولِهِ هذه صفة فاد أثبت ذلك لرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم بما أنه  
 محب أن يكون بعده الإمام ادهلي لعائيم مقامه في أمور المسلمين ولصالح العامة ويكون  
 خاصة للإمام ولا يجوز أن يكون جميع المسلمين ولصالحهم العامة بين ما هذا مستحق  
 أن يستبد به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم وفي سباده نفوذ عليه السلام هو لا على  
 أن ما جلي عنها أهلها لا يكون جميع المسلمين فإذا أثبت بها لا يكون جميع المسلمين بها  
 كما هو منهم ولم يجعلها أحد خاصة بالأخلاق الإمام المسلمين فإن قيل يجوز أن يكون  
 النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم استناب بنفوس المسلمين للاستعداد بها وأسسوها بهم  
 قيل له ذلك فاستدبره أخذه أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم في هذه المسئلة  
 فروي عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم فماروى عنه داود والشافعية قالوا لا يملك  
 حكر وح يكرخ بها أيتها الرجل وجهه من شأني على وجهه ومن شأنه أن يسأل  
 الرجل سلطان أو في من لا يحده منه يذأ وروى عنه من يحرق الهدى عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم وحديث طويل قال **الثاني** أن المسلمين يحل الأحد بلادة رجل واحد  
 ورجل إمامته حاجته واجتاحت ماله ورجل إمامته فانه وما سواهم من المتأهلين بها كلها  
 الرجل محمدا وروى عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم المسئلة لا تطلع إلا ليله لذى فومدق  
 أولذي من منطرح أولذي دم موحج فاد أثبت أن المسئلة لا يحل لم عوان يكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم استناب بنفوس المسلمين بين ذلك يكون ضررًا من المسئلة والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم عليه  
 وآله وسلم من من ذلك **والثالث** لو حجه الشافعية بها لو كانت جماعة من المسلمين لرجل منهم  
 الطعل ولا يجوز الاستناب من الطفل ولا عوى ذلك بحري الغنيمه لي يكون لأقرباءهم  
 ولا يكون بينهم إلا بالغاء والوجه **الثالث** أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم عليه وآله وسلم  
 لو كان استناب من المسلمين لظهر ذلك ونعل ولما لم يبرأه ففعل ذلك علم أنه لا أصل له  
 فإن قيل ما أنكرتم أن يكون صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم عليه وآله وسلم أمسكها المسلمين ولم مسكها  
 لنفسه قيل له أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم عليه وآله وسلم كان جعلها لفاطمة عتلا صلوات الله عليها  
 وقد تظاهرت بها الأخاء على أن أبا بكر رضي الله عنه وأرضاه بان قال سمعت رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وسلم

النبي عن النصار

والله وسلم يقول نحن معاشر الانبياء الانوار ما تركناه صدقة ولو كان صلى الله عليه وآله وسلم  
 احسبها للمسلمين دون نفسه لكان ابو بكر يقول ذلك ولم يحج الى ابطال ارضنا التي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وصرفنا طاعته عن يدك **مسألة** قالوا ان ارضنا ارضنا المسلمين ويروى  
 في ايدي الذين كانت لهم من قبل وصرفنا اهلها اخرجوا عن ملأ على سعيته من الصدقات  
 الثلث او اقل واكثر في ارض خراج يخذلك منهم وهذا منصرف عن عليه في الاحكام  
 والمجته هي **مسألة** في هذا ان الامام اذا افتتح ارضا غنوة كان فيها الحيا  
 ان شافهم من المسلمين او عامل على بعضها بالنصف وروى في ايدي الذين كانت لهم او لا  
 يعلم بها ويرون نصفها يخرج وذلك ما اخبرنا به ابو بكر المقرري حدثنا ابو جعفر  
 الطحاوي حدثنا الربيع بن سليمان المودن حدثنا اسدي بن موسى حدثنا يحيى بن زكريا  
 بن ابي زياد حدثنا يحيى بن سعيد عن ابي بصير عن ابي جابر قال قال  
 قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر لخمسة نفرين نصفها للنبي وواحدة لاهل بيته  
 المسلمين فسموا بدينهم على ما بينه وبينهم واما المقرري حدثنا الطحاوي حدثنا اسدي بن  
 حدثنا ابن عوف الزبدي حدثنا اسدي بن موسى عن ابي جابر قال قال الله  
 خيبر فافترها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واهل بيته كما كانت وعملها  
 بينهم وبينهم ففعل عند الله بدينهم وواحدة لاهل بيته واما المقرري حدثنا الطحاوي  
 ما يورسنا وهذا خبر هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابي جابر قال قال الله  
 الناس شيئا لا ليس لهم شي ما فتح الله عليهم فريه لاهل بيته كما قسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم فذلك هذا الخبران على ما روي عن سهل بن ابي حمزة ان ابي جابر قال قال الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قسم خيبر لخمسة نفرين المسلمين واهل بيته وواحدة لاهل بيته وحدثنا جابر بن ابي جابر  
 عليه وآله وسلم فافترها كما كانا وحدثنا عن ابي جابر قال قال الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فكان كل واحد منهما اعلى جابر بن ابي جابر فذلك ذلك على ان الامام الحارثي والاص  
 المغمومة بين ان عملها بدين لغائبين وروى ان يروى في ايدي اهلها على خراج نصيبه  
 او قيا ستم وانما لا تنجز ملكا للغائبين ولا ملكا لاهل بيته لان قسما لا يكون  
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم حبل في ايدي الذين كانت لهم من قبل كما كان خالصا  
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحبل في ايدي الذين كانت لهم من قبل كما كان خالصا  
 ولا روى كاب دون ما غنمها المسلمون فقتل له هذه غلطا وذلك ان الحارثي رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم كان ارض يدك وقاتل ارض بني النضير اغنيا ما ما خبيبر  
 فلم يعملوا في نها كانت مغمومة وحدثنا سهل بن ابي حمزة ان ابي جابر قال قال الله صلى الله عليه وآله وسلم

ما بيننا وبينهم  
 ما بيننا وبينهم  
 ما بيننا وبينهم

وسلم فم خير نصفين نصفاً لنوايه ونصفاً بين المسلمين في رجل يتبع  
 حابرنا الله خير ما روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجاهلية والجاهلية  
 وازده في هذا الباب وحسن الناس في رايها عنت واقامتها المتواترة الاخبار فان قيل  
 ما انكرتم ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقل ذلك بمقدم اسطاب مؤيد  
 قيل له لو كان ذلك كذلك لم يكن يحيى ولما لم ينفذ علمنا انه لا يصل اليه وان قيل  
 ما انكرتم ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم فجعل ذلك في يدى اليهود على سبيل المزاحمة  
 او الاجارة للمسلمين فكان الملك للغائبين فربما له هذا واسد من وجهه ليدرك لو كان  
 على ما ذكرتم لوجب ان يكون المستلون هم القادريين او ان يعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ذلك بنوع كمالهم اياه ولو كان ذلك كذلك لم يكن والثاني انه لا خلاف ان المزاحمة  
 والمجازة لا يقعان اذ لم يكن ناله الى مده مغلقه على انهما رضى لو كانت للمسلمين وكانت في  
 ايدى اليهود على سبيل المزاحمة لوجب عليهم فيها القنن ولم يرد وان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم اخذ من غلبه حشر العشر فان قيل يجوز ان يكون الذي وقفه النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم من رضى حشر على نوايه كان من جملة الخصال التي لا حق للغائبين قبيح  
 قيل له هذا لا معنى له لبي سهل بن ابي حمزة روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 خير نصفين نصفاً لنوايه ونصفاً بين المسلمين واليهين لا يكون نصفاً ودل على ذلك  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخرج مكره غنوة بالسيف ومن على اهلها وانهم على ملاكهم  
 فيها **مسألة** في فتح مكة فان قيل ما انكرتم على من قال انكم ان  
 مكة بمصالحنا قيل له لا يقول ذلك من عرف الاخبار والمغازي ليس كل من عمل المعاري  
 بدلها من غنوة ثم لا حوال الى حرجت كلها بدل على انها غنوة فتنها انه لم يعرف الرسول  
 صلى الله عليه وآله وسلم على الحق بينه وبين اهل مكة الصلح الحديسه وقد بعثته فوش  
 بالكان منها في خراعه وهم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واعانتها  
 بكرأ وهم خلفاء قريش وكانت حراعه خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يوم الحديسه وما يلى **مسألة** على ان ملحق من قريش وحك كان معصا ما يطهرت  
 به الاخبار من محيى او سعي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليعيد الصلح ولم يكلمه  
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم جاء الى في بكر فاياهم الى ان عرفوا له على ما رواه احمد  
 الطبري انا اشفع لكم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلى الله عليه  
 وآله وسلم والله لو لم اجد الا لذر سجادكم ثم جاء الى فاطمه والى ميرالمومنين عليهما  
 السلام فقال له علي يا سفيان لقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امير  
 ما استطع ان يكلمه ولا عرفك شيئا وكذلك سدي كما انه فاحر من الناس لم لحق  
 بارضك فقتال او لا يخفى ذلك شيئا قال لا ولكن لا عرف غير ذلك فقام ابو سفيان  
 المسجد فقال ايها الناس اخرجت من الناس وانصرف فحك ذلك لاهل مكة

في مكة

فقالوا له وبك ما راد علي ان لعنك فاعني عما مالت فكل هذا بغير ان الصلح كان قد  
 اسعصر ولو لا ذلك لما احبوا شغبان لعدده اذ تجايم بيزده انكر وعروا من المؤمنين  
 وفاقطع عليهم السلام وقالوا ما جشمتك من صلح هو باق من عقد في ما رضى ان خطيب  
 منكم كلفه كتب الى قريش يحرمهم بغيرهم بما اجمع عليه راي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 من المسير اليهم ويدفع الكتاب الى امراءه من مزينة فجعله في راسها وقتل عليه سرها  
 حتى كرم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذلك فامعز في اثرها صلح عليه السلام  
 والربح حتى اخذ الكتاب منها فلو كان الصلح لكان ما نقله النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 من الغرم على المستتر اليهم عند راد قد سره الله تعالى من ذلك ثم ما روي ان النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم لما اراد المشرك في مكة وعدم الى صحابه بالبعد ولا سعداد قال اللهم  
 خذ العون والمناصرة من قريش لنبغتها في بلد عاد لا خوزان يدعوا بك على قوم بسب  
 وسمم صلح وبقاؤه من حرج بر الطيرى باسناده عن عمر بن عبد الله بن عباس قال لما روي النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم من الطيرى قال العباس يا صاحب فرس والله ليس  
بعباس رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في بلادها ودخل مكة فنهوه انه يهلككم بئس  
 الى احرار هو غلب على بعله رسول الله صلى الله عليه واله وسلم البيضاء وقال اخرج الى  
 احرارك لقل ارا خطا او صايق لى اود احلا مكة بغيرهم فكان رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم وما يونه ويشتا من ن فداك على انه لم يكن هناك صلح بين النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم اذ اخضعل بينه وبين قوم صلح لا خوزان يهلككم ولين الصلح لو كان باقنا  
 لم يحج قريش ان تاق رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مسامحين في الجديت  
 ان العباس لما سار الى ما شغبان فقال له ما قولك قال العباس رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم ولم يركب في ذلك الكبر ولا قبل لكم به بعشر الاف من المسلمين ولو لا  
 انه صلى الله عليه واله وسلم كان بغيرهم لم يكن لي قول العباس صلح وحاكم  
 بما اسئل لكم به صغى فقال ابو شغبان ما امو فقال له العباس من ركب فرسه لم يعمل  
 واستامن بك الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والله ليس طورككم لصغر بين  
 فكيف يقول ذلك يكون عظيم يوم بسم وبين النبي صلى الله عليه واله وسلم صلح  
 صلح سقود في الجديت انه ركب وشاربه العباس حتى مر به على عمر فقال له الحمد  
 الذي امكن منك من عرقه ولا عهد وهذا يصح بانه لم يكن عقد باق وكل ذلك  
 يدل على ان الصلح الواقع بالحرمه كان مسعصا ولم يروى عن ابي بصير انه عقد  
 صلح اخر بعد ذلك الصلح لم يابدل على انه صلى الله عليه واله وسلم دخل مكة  
 خربا قوله من دخل ارا في سبعين من امن ومن دخل لم يتعد بها من ومن اعلى عليه  
 بابه فهو امن فلو كان القوم امن بالصلح لم يكن يختصرون ولا يمان معي بد اهل  
 ذلك ما روي لنا باسناده ابو بكر المخرى عن ابي اويان ام هانئ وبس اوطال العمارت

ما روي في

سنة ١٠٠٠ من الهجرة  
 في السنة ١٠٠٠ من الهجرة  
 في السنة ١٠٠٠ من الهجرة  
 في السنة ١٠٠٠ من الهجرة  
 في السنة ١٠٠٠ من الهجرة  
 في السنة ١٠٠٠ من الهجرة  
 في السنة ١٠٠٠ من الهجرة  
 في السنة ١٠٠٠ من الهجرة

والمصنف من مسموم

وتحلب من حجابها بنى عروم فدخل عليها اخوها على عليه السلام واراد عليها  
 فحانت امرها في ان لم يمسك الله عليه واله وسلم وعرفته ذلك فقال قد احترنا  
 من احترت وامننا من امننت فلو كان هناك صلح لم يطلب عليه السلام دمها ولا  
 فكر في ان يمسك الله عليه واله وسلم ذلك من سمعه ولم يفعل قد اجرت امرنا من اجرت بل كان يقول  
 ان دمها عطور ولا تنما في الضلع وروى الطحاوي باسناده عن ابو هريرة قال لا اقل النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم حتى قدم مكة فبعث الزبير بن العوف من جانب وخالد بن الوليد  
 من اخروبعثا معا عسده على الجيش فخذوا بطن الوادي ورسول الله صلى الله عليه واله  
 وسلم في كتيبه فقال لي يا باهرية اهتف بنا نقاتلهم حتى ادا ابطاوي به  
 وفدوا بشت فرشت وراشها وابتاهها فقتل الله صلى الله عليه واله وسلم للاسار ابطاوي  
 المداش قريش واتباعهم ثم قال يا كدي يدي علي اخري اخصدوهم حتى ياتي  
 بالصفاء فاطلعوا فاشاءوا ان يقتلوا ما شاؤا فقتلوا ما شاؤوا فقتلوا ما شاؤوا فقتلوا ما شاؤوا  
 ولا فريش بقدر اليوم فقال صلى الله عليه واله وسلم من علق عليه بابه فمهل من ومن  
 دخل ان اى شفعين فهو من ومن فكيف يقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 الا ان القوم له محروب وروى ابو جعفر باسناده ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 قال ابى الله عقرم مكة يوم خلق السموات والارض والشمس والارض وصاحبها بين يدي الخبيث  
 لا يحل لاحد قتل ولا عجل في الاشاعة من لسانه وذكر لا يكون مع الصلح وبقا في امره  
 عن قتادة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال وهو واقف على باب الكعبة يا معشر  
 ريش اوما هل مكة ما يرون او فاعل بكم اليوم قالوا احل لا حرام قال لا ذهبا وادم الطلقة  
 يا معشر النبي صلى الله عليه واله وسلم وقد مكنته الله تعالى من قراهم غنوة وكا والله ما  
 ولولاكم بشيما اهل مكة الطلقة فقولوا اعصم وقوله صلى الله عليه واله وسلم اسم الطلقة  
 بول على اسم كما يوحى بالاسم لو كانوا في الصلح كانوا اختراوا ولم يحج الى ان يطلبهم وروى  
 ابو جعفر الطحاوي باسناده ان النبي صلى الله عليه واله وسلم دخل مكة يوم وعلق اسم محروب  
 قائم فلو كان دخول قلى وجه الصلح ليرى على وجه الحرب لرحلها عرنا كذا حتى ادم صلح  
 لخدمته فذلك نزهة للاخرام على ان لا اجل القتال فذكر ابن جرير عن الوادي ان رسول  
 صلى الله عليه واله وسلم امير يقتل ستة نفر من اهل مكة واربع نسوة يقتلوا واصلح  
 من اسلم وهرب من هرب فلو كان الصلح فاما بينه وبينهم لم يحل قتل هؤلاء فان قيل  
 لو كان صلح لخدمته مسعفا لامر النبي صلى الله عليه واله وسلم بفعل او سمع من جرير  
 لخدمته الصلح قبل له لم يسله صلى الله عليه واله وسلم لانه كان واذا لاهل مكة

بوعمر

ورسولاهم ولم يحترق قتل الرسول ولا له ما روى الخطابي باسناد من رجليه ورواه  
 علي بن ابي طالب عليه واله وسلم من مسنده فقال لهم رسول الله صلى الله عليه واله  
 اسعدان اخ رسول الله فقال اسعدان مسنده رسول الله فقال احب الله ورسوله  
 لو كنت قاتلا وقتل لقتلتكما فان قيل ما سكرت علي قال لكم ان عليا العقد  
 بعد اسعاض علي الحدسه قيل له انك بلاك من حيث علمنا انه لو كان لمعل ولتو سر به  
 الاخبار كما نقل علي الحدسه وبتاير الاحوال التي حوت ولعل كيف عقد الصلح وعلى اي وجه  
 عقد علي ان الله تعالى قد نهي عن الصلح مع الفزرة على الكفار بقوله ولا هموا وربوا  
 الى السلم وانتم لا تقولون وقد كان الذي صلى الله عليه واله وسلم يومئذ في يوم عظيم  
 فلم يكن يحرمه معهما ان يوقع الصلح كيف وقد بحث على لقال يقول له معالي الامجادون  
 قوما تكتلوا امامهم وهو ما حراج الرسول الى قوله تعالى قالوا لهم نبيهم الله ما نبيكم  
 وعمرهم ونبوتكم عليهم وشيخهم بنو قريظة مومنين وروى عن عده من المعسر بنهم  
 قالوا ينبغي صدد ورفق مومنين فان قيل ترك رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 قومه ارض مكة واموالهم وادارهم من لغايبين وتركهم مع قومه الله تعالى واقتلوا  
 انما غنم من شيء فان الله يشهده للرسول لعل على اهلها صلحنا قيل له عمل ان يكون الله معالي  
 جعل النبي والامام اختيارا وادفع بين ان يزل على اهلهم ويترن بينكم على املاككم ومن ان  
 يقتلهم باين لغايبين ويختصها بالقتل ذلك ووردت الاخبار المتواترة بان الله صلى الله عليه واله  
 وسلم فخصها عنوة بالسيف حقا بينها وبين ابيه وحماتها اياه لها وهذا اول من اخطا الاخبار  
 المتواترة لتقوم الكتاب فان قيل قول النبي صلى الله عليه واله وسلم اللهم اني ابراهيم  
 من فقل خالديد لعل ان النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يرحل كما كان من خالدي من اهل البوم  
 فتح مكة وانه لم يكن محال ان يقتل من قتل هذا بيد علي ان الصلح كان فاقا قيل له  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم لم يغز ذلك كما انك الفتح لما كان يغز خالدي بعد ذلك الى يومئذ  
 الى الاسلام فقتلهم خالدي فقال اللهم ابراهيم ابيك من فقل خالدي ووالله لم يروى  
 وهذا الباب ان خالدي لم يوضع السلم في وضعها فطواهم لا يفعلون فعلمهم  
 وان النبي صلى الله عليه واله وسلم بعث عليا فوداهم فكيف يقال ان ذلك كان يوم فتح مكة وان  
 قيل روي ان سعد بن حنادة قال يومئذ حين تاملت الراية يوم الجمعة فقال النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم اليوم يوم الجمعة فحدثت الراية من يده وذلك ان عليا بن ابي طالب كان في الصلح  
 قبل له عمل ان يكون قال ذلك لما كان يقوم عليه من بساط الخوف كما فعل النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم وان يكون كره ان يكره القتل وليست هذه اذيل على ان اليوم لم يكونوا حرا  
 فان قيل روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم حصرهم في مكة قتل له هلا بمرور ارك فقال

٦٢  
 عليه وليا واثبت به الاخبار طاهر  
 على اصولكم فكم عظيم والله اعلم  
 ان تقول وتكون العادة ان تقول  
 من هو الذي سئل عن الله اعلم

انما هو الذي سئل

٧ حل







الحسين عليه السلام قال من علي عليه السلام **وقلت** ان منتهى الامام لم يكن الذي  
 ختم له بالخلافة لا تطعم الامام كسائر الخلق في الجاهل ولا يقطع لا يد من يمانه  
 او من يقوم مقامه **فان قيل** هلا اسد الله يقول عيسى بن مريم عليه السلام  
 على انها قد غادت الى الارضه وهذا فلم انه لا يخرج الى الامام ليعاينها **فيل**  
 لان الحق اليه هو الحق لا نأخذ من المزيه لخاصته لم يصف ولانه لا خلاف انه يكون اولى  
 بها من غيرها لا يوجب فيها الى غيره لغيرها قد حكم على علي عليه السلام في الامام عروم ايم والى  
 ان غيره لو عرفها كان له ذلك لما اتيه في المحرمات الامام منها الى الامام اذ كان لها حقه  
**باب القول في زكوة اموال**  
**التجارة وما كان في حكمها** كل ما كان للتجارة اذ لم يصفه  
 النصاب وخالفه كقول وجب فيه ربع عشر قيمته **فان قيل** كانت الاموال او ما يشبهها وما كان  
 غير ذلك وهو **في** النجاسة منقوض عليها والى الحكم والى هو قول قامة الفقهاء  
 وحكي الخلاف فيه عن مالك ومالك لظاهر **وقيل** ذلك في الله تعالى جزم امواله  
 صدقة وقوله تعالى وانفقوا من طيبات ما كتبتم وما اخرجنا لكم من ارض وامسح كذا  
 لخراج الركن من جميع المال **فان قيل** كانت للتجارة او غيرها لما حقه الدليل وروى  
 روي عن علي بن ابي طالب عليه السلام قال **فان قيل** ان الله تعالى عليه والى وسبق  
 بليل القول بل يكون في المضرووع والعم تكون **فان قيل** في المضرووع والعم كذا ما كان  
 ترويه تجارته حتى عدا ليا قوت والزمر والكتف وغير ذلك **فان قيل** ان القفودع شرعا  
 ان لا يكون هذه الاشياء للتجارة فاذا كانت للتجارة وجب ان يبيع بها العود والى  
 روي عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه كان ياتي ان عرج الصدقة من اموالي بعد  
 البيع وهذا يترج في احاب الزكوة فيما يكون للتجارة **فان قيل** لا يبيع ليس هو كسائر التجار  
 ويدل على ذلك ما روي ان شقاه النبي صلى الله عليه واله وسلم يتكون العنابر وحالها  
 فقال صلى الله عليه واله وسلم اما العنابر ما تشبهت صدقة العنابر واملا لوفاء  
 حشر ابراهيم واعده في سبيل الله فلا على الماعنابر الى ذكرها رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم وبه على يتفقوا ركنها يكون ما يحسن به في سبيل الله **فان قيل** يكون  
 لا فيها اذ لو كان للتجارة على الجمع على الزكوة واعتبارها صحت الزكوة على غيرها  
 كزنها للتجارة **وروي** عن عماره قال الخماس من عراد زكوة ما كان فقرا الى اياما الى الخماس  
 والادام فقال ومهاد ادر كى تعاو **روي** عن عماره قال الخماس من عراد زكوة العروم لم  
 يزد من غيرهم خلاصه اخرى ذلك على الزكوة **فان قيل** روي عن ابن عباس انه قال لا زكوة  
 فيه **فيل** له اذا روي عنه الامام ان كان غيره لا يكون روي عنه روي عن علي بن ابي طالب  
 وابن عمر لم يزد عن غيرها خلاصه فقال ذلك على ما كان **فيل** روي عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم ليس على المسلم في غيره ولا في صدقة دهر ولم يحق **فيل** له الامام ان يبيعها

سما كان منه تكرا  
 وكرا في الكسبه  
 الا نبي  
 حضوره

تحتها على ما رواه علي بن عيسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه غفر عن إهلاك الخيل لم يكون  
 في المختار كذا ما لم يكن به مختاره **فذلك** على أن الزكوة سقط سوطا أن يكون  
 للمختار فان قيل لو كانت الزكوة واجبة فيه لوحت في قيمته دون قيمته قبل له  
**هذا** الذي ذكرت غير واجب اد لا تمتنع وجوبها والقيمة في بعض المواضع  
 فلا كان ذلك كذا كان وكان قد وجبه ثبت وجوب الزكوة فيه واجمع المرحون  
 لها على أنها كانت في جميعها دون غيرها وجبه كن على ما قد سيجل الزكوة في القيمة  
 في الذهب والفضة لأننا أخذنا الفضة عن الذهب المعوي وبأخذ الذهب عن الفضة المعوي  
 فلا يقع دعوى من يرى أن أصل الزكوة على أنها لا تأخذ في القيمة ويرى محمد بن  
 منصور عن علي بن محمد عن وكيع عن الربيع بن طريح عن ابن مفضل عن زرهم قال كان  
 لزيد امرأة من مشغور طوق فيه عشرون مثقالا فامرها ابن مشغور أن يخرج زكوة  
 حلتهم فخرجت منهم **ومن النظر** في ماله من صرنا لهما فبان يكون له مدخل  
 في الزكوة فأنشأ على المتوازيين وعكران يقاس على الذهب والفضة بخلافه من سيجل  
 بمصريه وقاسنا الزكوة من قاسم ماله على سبط الحمار على نفسها من الحمار بمصر  
 أن الزكوة لا تأخذ في قيمته لاستناده إلى الظاهر ولأنه موجب والقياس الموجب  
 أولى من المستقط على أن صاحب الظاهر لا يقيس إلا بالقياس ولا معنى لقنائه وأما ما ذكر  
 فحده أنه إذا ما عه بعين بعينه لما مضى من الحول هو غرض وكذا إذا عا  
 بعين والمعتني أنه مال المختار **هذا** قالوا وأما رجل احدث وزاد  
 خزانة ليتسكنها ويخرج فيها وليتبر عليه وجمته من ماله زكوة وكذا أن احدث  
 ليتخدم في المختار أو غيرها أو ما شابه بركتها أو محل عليها أموال المختار أو غيرها ولا  
 زكوة في قيمته شي منها قد نزل لها في علم السلام في الأحكام على أن لا زكوة على الدور  
 والخدم والكسوة والخيل ماله تكل المختار ونظر في المسألة على أن لا زكوة فيما سجد  
 المختار من العبد والحوادث إذا لم تكن أغنيها للمختار **هذا** واستدل بما رواه زيد بن  
 علي عن أبيه عن حماد عن علي بن عليه السلام قال **هذا** عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 على ما لا بل العوا مل يكون في المضر وعن العتم يكون في المضر وعن الدور والرمود الخيل  
 والخدم والبراديين والكسوة والمواسم والزمر ماله في زكوة مختاره ويدل على ذلك  
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليتبر على المسلم في عتده وفرضه صدقة على  
 المسئلة لا خلاف فيها بل معلوم من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمين أنهم  
 لا يقومون كسوة ودورهم للمركبة **هذا** قال فان احدث الدور والبراديين  
 وكذا العبد والمأشبه لتخليها أو لغيرها بنفسها لم الزكوة في قيمتها وهذا معنى  
 عليه في المختار أما ما كان منها المختار فقد مضى الكلام فيه وأما ما كان للاستعمال  
 فلا أصل فيه **قوله** الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ويركهم بها وهذا عام في جميع

الأمور

الأمور

الاموال فوجب ان تدرم الزكوة بها بظاهر الآية وبذلك على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم انه قال اسقوا في اموالكم لاسماء الا اياكم الزكوة فبدل هذا الحديث على وجه الزكوة  
 على جميع الاموال وايضا روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الخبز حرام على من  
 خدم من غنياتهم ويزد في فقرهم وقد يكون الرجل عسافا يملكه المستعمل كما يكون غنيا سائرا  
 الاموال فوجب ان تؤخذ من يكون غنيا بالمستعمل كما يؤخذ من يكون غنيا باستاير الاموال  
 فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه عفا عن ليل العوام لم يذكر فيكم  
 فمسئلته عمله على انها تعامل لصاحبها على وجه الاستعلاء بها اذ اكثر الخوارج  
 كذا كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذا روي عن الخوارج  
 بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعمل في عبده ولا في فرسه صدقة وعمله على ان  
 المراد انه اذا كان للركوب والاستخدام فان قيل الشتم في حصصكم خبرنا فيه انه  
 من لظواهرنا وادى عنا اذ حصصنا ما اعتدتموه من الطواهر بحسبنا قيل له عفا عن ذلك  
 لغير استعلاء ليس في يابل زكوة اذا كان لخدمها موجبا وبما هو مشغول بالوجوب اوله عندنا  
**ومرجهما النضر** ان مال التجارة اذا وجب فيه الزكوة وحيث في المستعمل ما ناقله  
 والمقتضى ان كل واحد منهما مال ينفع النما بالمصرف فيه وليس يلزم على ذلك لكل واحد من  
 الشاهقين لغير النما في مصرفها وما سعى بهما اليها وهدى عنه لونه ليركضها  
 بوجدهن خودها وعدم تخدمها الماترا ان غيرهما مال التجارة اذا كانت للمنفعة ولم  
 سعى النما بالمصرف فيها الزكوة وايضا اذا اشترا الرجل مالا للتجارة وبوئى الاستعلاء  
 مع ذلك ففيه الزكوة وكذا اذا اشتراه فله للاستعلاء بالمعنى انه مستعمل لكل مسجل  
 بحال يكون حله في الزكوة فكم مال التجارة فان ادعى في الاستعلاء خلافا لاجماع مسلم  
 لهم اكثر ما فيها انه لا يحط عن الفقهاء مثل قولنا لا دليل على سقوط عدم النضر لخصص  
 على خلاف قولنا ومثل هذا لا يمكن فيه خلاف لاجماع علان عني عليه السلام لم يكن  
 يراعي لغة الاجماع يجوز ان يكون وقع اليه في ذلك من الرواية ما لم ينع البينا مستله  
 قال ولو ان رجلا اجتمع اليه من صوف القناريه ووبر ابعامه وما اشبه ذلك من  
 الالوان والادباجان ما سوي قيمته على النضاب لم يلزمه فيه الزكوة بل ان عارض  
 بها غيرها من اجزاء الزكوة حينئذ في قيمه ما ياخذة عوضا اذا حال عليه الخول  
 وهو لا يملكه وينتقص عليه في المنع والاستعلاء في ذلك ان هذه العروص اذ عمل  
 ملكا لا نستان من كمال وجهه حصل لم يلزمه الزكوة فيها ما لم تكن للتجارة وهذا  
 لا خلاف فيه بين المسلمين فاما ما جعل منها للتجارة والزكوة واجبه فيه فلا دله  
 الى ثبوتها وعلى التجارة بغير القيمة اليه وما كان للمنفعة لا يعتبر للتجارة غير اليه  
 حتى يبيعها بعينها ما ديا للتجارة وقد ذكره ابو العباس الحسبي رحمه الله في المصنف

بلغ ما جرد

واوجه فيه ان يحارده ضرب من المضرب ويحارده لانه لا يحلها لاجازة حياها  
المضرب والفتية ترك المضرب وهو قاضل في كل شيء وهذا كما يقول هذا المشاخر يصير  
معها بالنية فان لم يوافقه لست باكثر من ان يكون على البصر فكل من نية النية ولا يصير  
المعلم مشافرا الا سر محض لئلا ينافيه ليس السمع ضرب من السر قال ابو العباس  
الحسين في النضر وكذا كل لقول في السر ادراكا للمشكوك جعلها للكر والاشم  
للكراية جعلها للمشكوك **باب** **القول في**  
**نوحذ من اهل الزمة** نوحذ من حارة اهل الزمة بغير  
ما باتون به من موافقهم ويحرون فيه على المسلمين في ارض الاسلام اذا ائوا من بلاد شام  
الى بلاد شام فاما من اخرجهم في مضره فلا يوحذ منه شي سواء كان فيه وهذا مضمون  
عليه في الاحكام والمحب قال الهادي الى الحق علم على ذلك وفيه المضاحكه  
والاحتمال في ذلك ما روي عن ائمتنا ان عمر جعل مشورة اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم على اهل الزمة نصف العشر وعلى اهل السر من لا يوحذ منه لهم بغيري المستامن من  
اهل العشر ومعلوم ان المراد به اهل السر والاحكام ادا اخرجوا وشافوا في لا يقول بعضهم  
انه يوحذ من جميع شيوخهم ادا كانوا في سرهم فان قيل لهم كيف احكم بغيري وابعده عنهم  
غير واجب بل لان جيون اتباع اخرين اصحابه غير على حليا اسلام قيل له لربما بعد  
غير الوجه الذي فقل لا يكون ذلك قوله وخذ يلبكون ذلك لعل القضاة الامراء على  
عليها السلام اتفق في بيانهم بان قالوا قد روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
صلى الله عليه واله وسلم على ان لا يخلوا من اصحابه ادا قالوا ولا ولم يحفظ احدا فله  
عن ائمتنا ان كان ذلك كالمعق عليه على انه قد روي في ذلك ما يدل على ان القوم لم يوحذ  
فيه الا على نية وهو ما روي عنه محمد بن منصور عن محمد بن جميل عن ائمتنا عن عطاء بن السائب  
عن جده ابي ابي عن ابيه قال سمعت قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لسر على  
المسلمين عشور واما العسور على اليهود والنصارى وقد علمنا انه لم يرد عسور  
الزجاج اذ لا خلاف في وجوبها على المسلمين وليس العشور الواجب على اليهود والنصارى  
الاماد كونه بالانفاق وان قيل فاحذر دزد بذكر العشور وانتم في حوز على  
اهل الزمة نصف العشر قيل له لا تتبع ان ينطق اسم او لفظ العشور وان كان لواجب  
في بعض المواضع نصف العشر كما يجب عشور الزموم وان كان يجب في بعضه نصف العشر  
على ان ابا جعفر الطحاوي روى ما شاذ بذكره مما بعد ان يرس عتيد العزيركت الى ائمتنا  
بن شريك بن جليل ان حذر اهل الكتاب من كل عسر يرد ينادي سارا ذلك من سمع النسي  
صلى الله عليه واله وسلم يقول ذلك فذكره على ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
كان قد امر بذلك هتسب له قال ونوحذ لكم من مياسرهم وروساهم  
من كل واحد يابيه وان ينجون درهما ومن وساهم وخارهم من كل واحد ربحه

في مالي معسر

وعشرون

دعوى





وسلامه في سيرة و هذا قوي الاجماع خاضل على ان لا حريم على النساء والعتله فيه اي ليس  
 من اهل القتال فكل من لم يكن من اهل القتال فلا حريم عليه واما العبد فاهم الامور  
 لهم فلو اخذنا الحريم منهم كما ننت ماخوذه من اموالهم واما العبد فاهم الامور  
 اربابا لما ليك على انه لا خلاف ان شارب اموالهم لا يحل واما حريمكم الحريم المطلق  
 بل في المصاحفة ونقف وكذا انما انكم لا تملك اموالهم من حريمكم ولا يلزم على كذا ما اخذ  
 من بضائري بي يغلب ليزن لما خوذ منهم لبيتكم الحريم المطلق بل في المصاحفة ونقف  
 عليهم فلا يكون ذلك نقضا لعسائرا ايضا لو وجب ذلك لوجب ووجه لو وجب  
 على المسلم من عند الايم وهذا ما شد لانه ما زال الصغار والصغار على المسلم مسئلة  
 قال ويؤخذ من بي يغلب بضائري الحريم صنف ما يؤخذ من المسلمين من كذا انهم الى اخذ  
 الفضل وجميع ذلك منصرف عليه في الاحكام والمنتهى ذكره في الحسن عليه السلام فبما  
 ان ذلك ما وقع عليه المصاحفة معتمدا لا من الحريم ولا خلاف ان ما جرى بسا ومنهم  
 من المصاحفة في هذا الباب جاز ما من في الاصل فيه ما روي انهم انقوا من الحريم وهو لا بأس  
 الى ان يتركب فصاعدهم عن علي بن ابي طالب قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان ضائكم على ذلك فان صح ذلك في ان يكون ما جرى من  
 في هذا الباب كما لو يرد ذلك على المسلم والمسلم والناكيد له واي ذلك كان فلا بأس في ان  
 ذلك حكم اليوم اذ قد نورد ذلك في زمان من يحصر من اهلها واما وكلمه فان قيل  
 هذا يوردي الى استغاط الحريم عن كثر منهم وهم العوي الذين لا يكون ما على المسلمين في مسله  
 الصدقة لانه لا يؤخذ منهم شي في الحوزان يقع المصاحفة على ربح ما لله عليهم بقوله تعالى حيبول  
 قالوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الحريم عن يد وهم ضاعون قيل لم يرد علينا  
 ان الماخوذ منهم على هذه الطريقة اكثر من الحريم فيكون ذلك كان لا فنيا منهم صلوا على الله  
 وعلى نقرهم ما بدوا من ذلك ولا يجب على ما بيناه ان يكون شي من الحريم قد استغنى عن ذلك  
 ان هذا يدخل فيه اموال ايتسايم وصبيانهم وهو لا حريم عليهم مستلزم قال في جميع ما  
 يؤخذ من اهل الذمة في حق اهل الذمة الصدقة وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا خلاف في  
 ليزن لصدقات تطهر وتركية لاهلها قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وهم  
 بها فصح انها ماخوذه من اهل الذمة وتبيل ما يؤخذ من اهل الذمة سنل العمام والبي  
 ولم يجب ان تكون مصروفة مصروفة الصدقات ولين المصلحة وفاق ولم يستغنى الكلام  
 فيها وانصرتا على الاشارة الى اهلها هس كذا ولا يواجز اهل الذمة شي من اموالهم  
 المخله القوي المسلمين ولا ساع منهم من ارباعهم لئلا يمتل اقسنا رها وهذا معوض عليه  
 في الاحكام وهو هو على كذا انه لا على ابطال العقد لو وقع لصريح الجراد يعول  
 في الاحكام لا احده وكذا لا اراه لئلا يمتل الاقسنا فبان من مذهبه انهم كانوا اذ امكنوا

سواء في السلم  
 الذي عليه عند في

عليه

عليه

عليها لما ترضى لم يلزم فيها الاعتشاك وفي هذا صحة ملكهم لها وقد اختلف في ذلك  
الناظر من ذهب الى ان الذم اذا ملك ارض العشر لزمه فيها الخراج وهو اوجبه في  
بعضها اليه ان لاسي عليه فيها وروي محمد بن منصور عن الحسن بن صالح وشريك وسلمان  
في الذي يستاجر من المسلم ارض العشر لاسي عليه مثل قولنا والوجه في ذلك ان  
العشر صدقة يلزم بحكم الاسلام فكان الذي لو ملك الذهب والفضة والسايه  
من ابلان البقر والعنم لم يلزمه فيها شي ما كان يلزمنا وجب ان يكون الارض كذلك  
بقولنا بها مال مملوك علينا فلا كان يلزمه شيء والخراج فانه كان يصرف  
على ما يعرج من بلادهم على ضرب من المصاحفة فاما ما ملكوه علينا بالاعداء ولم يحرم  
وسهم فيه مصاحفة فلا وجه لزامه فيه الخراج قياسا على ما يملكوا الى ملكوا بها علينا  
بالعقد فان قيل فاجبه الكراهه لبيع الترضي مع انكم لا تتركه من بيع شايئ الاموال  
مهم وكذلك فملكهم الذهب والفضة مع ان حقوق هذه الاموال تسقط اذا صار ملكا لهم  
فليس له الوجه في ذلك ان شايئ الاموال قد تشبهت ولا يتأيد بقاؤها في القادة فكان ملكا لها  
لهم كما لا يخفى الاستهلاك فلم يكن ذلك ولا يقضون لاسيتمك بل ما يربحها فمكة ملكنا  
اباها لهم لانه يودي ان تسقط الحقوق الواجبه في رزقها مع تاييد ملكها لو كده في ايه  
قد اخذت عليها التوصل الى الاحتياط للفقري لانرا انه قد اخذت عليها اسم الذهب والفضة  
لوجوب الركونه وكذا نقول في البقر اذا بلغت مبلغا يبيع ان يخدمه المشان والتابع  
اخذت المشان احتياطا للفقري ونقول ايضا في العنق والحريز والاشجار التي اداها لاهلها  
موجب الركونه والافق مستقطا لموجب اولى فاذا ثبت ان الاحتياط للفقري يلهو د عليها  
باب الصدقات كان وجها لكل احد ما ادا الى ابطال الحقوق وما يربد ذلك وهو خيرا  
انه لا خلاف فيمن يحق على ارضه من عطلها ثلاث سنين ان يملكها ان يبيعها الى غيره  
ان اباها مما رزقها الرجوع عما يدتها الى المستلص ولما كان يبيع ما يربح نفعه الى المسلمين ما هو دا  
على الامام وفتح ما ذهبنا اليه من كراهه ما سطل البيع والعايد على فقر ايهم

**باب القول في كيفية اخذ الركونه**

كتاب الصدقات ان لا يترا على اخذ من اخذ منه الصدقة ولا تأخذ منه العديه فان قيل  
شيا من ذلك فهو ليست ما المسلمين لان يطلعه له الامام لضرب من الصلاح وكذلك حكم  
جميع ائمة الالويه عليهم السلام وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه منعنا من القول  
على اهل الصدقات ان نزوله لا يخلو من ان تكون طوعا من ارباب الاموال او كرها ولا يجوز  
ان يترا عليهم كرها لانه لا يجوز عليهم سوى ما يخذون من اسلوبيه برعدا من مبيع  
المسوق الى الله من اذى ركونه ماله اذى الحق الذي عليه وقال صلى الله عليه واله وسلم

قال ابو يوسف رحمه الله في هذا الخبر انما هو في حق من يملك الارض  
بها عينها

لا يحل مال امرئ مسلم الا بطريقه من نفسه ولا يجوز ان يبرأ عليهم طوعا لانه يتهم ولهداك على القضاء  
 بالامتناع من حضور دعوات المتداعين وقول الهدايا منهم وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 انه قال ما بال اقام معهم فحكوت فيقولون هذا وهذا كذا فلا حلت في سبب ابيه  
 وعن امير المؤمنين عليه السلام هدايا الامراء علوا وكذا كذا يصح ما ذهبنا اليه وقتنا انه مرد  
 القائل ان كان قبل من ذلك شيئا الى سماء المسلمين لانه اعطى ما اعطى المعنى لولا به ولا يصح ملكا له  
 ولقول امير المؤمنين عليه السلام هدايا الامراء علوا والغول اسم لما عل من سائر الناس  
 بل ان يطلق له الامام ليس للامام ان يتصرف فيه ما يراه صلاحا للمسلمين من اعطائه واعطاه  
 غيره **مسألة** قال وجب اذا ورد المناهل ان يعسم عم كل رجل يسمى به غيره  
 في الغنم ويأخذ الصدقة من الغنم الثاني وكذلك يفعل بالابل والمراعي الخ وادكر ان يجعل  
 اذا اراد اخذ العشر من الكرم عوام من ذلك وهذا مقتضى عليه في الاحكام وروى ابن ابي شيبه  
 بنحو قولنا عن الحكم والشيعه ووجه ما رواه ابن ابي شيبه حديثا وكعب عن كرماس بن يحيى عن  
 محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لما نعت  
 الى امرئ قال اياك وكرام اموالهم واخبرنا ان يعمل المصدق ذلك امرئ ان يتفق احد  
 كل يوم الاموال لانه اذا فعل ذلك يعلم انه لم يأخذ الا ما هو دون الحمار قد ضاح المالك اعلى  
 بالاحوال **مسألة** قال لا ضاح لما ان يشرى من المصدق ما يملكه من الصدقة وهذا  
 مقتضى عليه في الاحكام وبما صدقه الغنم وما لك عالف فيه **والاصل** فيه قول الله تعالى  
 واخذ الله البيع وحرم الزنا وقوله لا تأكلوا اموالكم بسكم بالباطل الا ان يكون عاره عن بعض  
 منكم وعموم الامرين يقتضي حرام ما ذكرناه وبذلك على ذلك ما احتجنا به الى الحسن الرضوي  
 قد شافين بن عزمون العاصي قد شاف احمد بن يحيى عن سفيان بن عزمون بن ابي سلمة عن عطاء بن سائر عن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا حل الصدقة لعبي الاممته فحل اسراها ما له او اهدى له او عاقل  
 عليها او غاربه في سبيل الله او غارم وهذا عام وكل من اسراها من ضاحها او غيره ولا خلاف  
 انه يجوز ان يرجع اليه فلا يرث وروى ابو داود في المسند حديثا احمد بن محمد بن نوح قد روى  
 حديثا عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن مريد عن ابيه انه مر به انت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقالت كنت بعدد علي بن ابي طالب وابها مائتة وتركك سلكا لولده فقال قد وجدنا حركه  
 اليك في الميراث فلما جاز رجعي عنها اليها فلا يرث جاز رجعي عنها بالشر او الهبة فاستأنا  
 على سائر الاموال والقوله انها رخصت اليها بوجه بوجه لملك الصالح وايضا لا خلاف انه يجوز  
 بيعها من غير المصدق بها وكذلك بيعها منه والقوله انه يجوز بيعها من المسلمين ولم  
 يحمض بها مسلم دون مسلم ويجوز ان يعال فيها انه عدد بيعها من الامم ولا يصح بيعه  
**فان قيل** روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لعمر لا بعد في صدقك  
 حتى اراد ببيعك فترس كان حمل عليه في سبيل الله **فلله** يجوز ان يكون قال ذلك حشره

من الجاهل الذي يفتق لمشيئها اذا كان هو المتصدق بها او لا من حاتم اختصت بكنز الصفة  
 وفتها بغير راد له الى دكتها فان قيل فان مذهبكم بنى النظام على الخاص وهذا  
 حصص تلكا العتومات بعد المحرث قتل له عن نوجب حصص العام بالخاص  
 اذا لم يكن اسما للخاص لا مع حصص العام فاما اذا لم يكن يوجب ذلك لا مع ان  
 تلك الخاص بغير من التاويل وبنوا النظام على عموم ستم اذا كان الخاص لا يصر  
 بما سواه بخلاف ان ذلك اذا كان كذلك فانه يكون اولى من حصص العام به على ان  
 ان اصول الساعات تشهد لا نسفنا وقتا شتا لين ما جاز يبعثه من مسلم جاز يبعث  
 من جميع المسلمين مسلم قال ولما لم ان عتار رقيه على ذيق ركوات اموالهم  
 كلها اليه من الذهب والفضة وغيرها متى اتم صاخذ لما اياها من يارمه في الصلوة  
 اسجلت حشاها وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتخب والاصل في ذلك قول  
الله تعالى حذر موالهم صدقة وكل امرئ بفقده الذي صلى الله عليه واله وسلم وانته  
 فلاما قام فيه معاه لهما من الدليل وروى اس او يشبه عن وكيع عن عمار بن  
 ان معاذ ا قال بغثي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وقال بك  
 تاق قومنا من هل الكتاب فادعم الى سها ده لاله لاله والى رسول الله صلى  
 عليه واله وسلم فان هم ابا هو ك فاعلم ان الله اقر من علم صدقة في اموالهم بحد  
 من عيانهم وتروى فقرهم فاحذر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حدواهم  
 مفترضة عليهم وان من حكمهم ان يخذل غناهم وتروى فقرهم وذلك عام في  
 جميع الصدقات المفترضة واحسبوا انكم المرى حدنا الطحاوى حدسا  
 ابو بكر وابن مزيوق قالوا حدنا ان قام بعدنا ابن ابي وب عن عبد الرحمن بن  
 معمر ان ابن عمر بن عبد الرحمن بن ابي بن شريحيل ان حذر المسلمين من كل امر  
 دينارا او درينارا ومن هل الكتاب من كل عشرين دينارا دينارا لم لا يخذلهم شيئا  
 فاسمعت ذلك عن سجع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقيه ان رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم امره ان كل على ما يد له في روى ابن ابي شيعة باسناد به عن عمار بن  
 ان لم صلى الله عليه واله وسلم كان ياخذ من عشرين دينارا نصف دينارا ومن كل  
 اربعين دينارا دينارا ونا الموى حدنا الطحاوى حدسا ابو بكر حدسا  
 بعد ابن معاذ العصى عن ابن عون عن ابن شريحيل بن نبي بن في حديث له قال ولما كنت  
 من مال ا كنت لي شنه عن قال كنت ارجز من المسلمين من كل اربعين درهما درهما  
 من اهل لومه من كل عشرين درهما درهما وهي لومه من كل عشرين درهما درهما

عن ابن ابي شيعة

هو رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 وقام وعمر ابن عون وطلح  
 ابن ابي شيعة  
 المحدث  
 محمد

فإذا سمع أن من جعله سلمه مختص من الصحابة ولم يردوا بغيره أنكره كإخراج كذا حاشا  
 منهم ويدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث سقاه ومصلاه  
 لآخر الصدقات كذا فعل أبو بكر وعمر بن الخطاب أن يكون أحد من الصحابة أنكر  
 ذلك وكذا فعل أمير المؤمنين عليه السلام وكل ذلك بحقق ما ذهبنا إليه  
 وروى ابن أبي شيمه بأسناده عن محمد بن فضال عن الصادق عليه السلام أنه قال  
 وعن أبي بكر لو منعوا عقالها أعطوه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين  
 على المسلمين عشور وإنما العشور على اليهود والنصارى فسر المراد به العشر  
 الذي يوزع من أهل الذمة إذا أخرجوا في بلاد المسلمين لأنهم لا خلاف في وجوب الصدقة  
 عليهم وإنما الخلاف في بعض الصدقات هل للإمام أخذها منهم كرها أو خير لم يسأل  
 موضع الخلاف ولا خلاف أن صدقات المراسي والنزعة يلخذها منهم بالإمام وكذلك  
 صدقات الذهب والفضة والغلة أيضا صدقات وجبت في الأموال ابتداء وقتنا  
 أن متاع المال إذا أهدم استعمل احتياجا لأنه إذا امتلأ للإمام حق الاستعمال  
 والمطالبة حار لم استعمله قياستاً على من له المطالبة والاستعمال في سائر الحقوق  
**مسألة** لا يسكن أن يخرج ركوه قوم من بلدهم وهم فقير إلا أن يرى  
 الإمام ذلك صلاحاً وهذا منصوص عليه في الأحكام والأصل فيه ما روي أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاد أعلم أن علمهم في أموالهم صدقة **جد**  
 من غنياتهم وترد في فقرهم وروى أبو داود في لسنان عن ابن جهم عن عتبة بن  
 الأبرار عن الصدقة فلما رجع قال لعمري إن من حضر من مال قال ولما لم يلبس  
 أحداً منها من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى  
 حيث كانا معها على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بد من ذلك  
 كما كانت الصدقات ذلك كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم وروى من سأل عن محلات عسرة إلى عسرة خلاف عسرة وعسرة  
 في محلات عسرة وقتلنا أن يرى الإمام ذلك صلاحاً لأنه المأط في أمور المسلمين  
 والقائم الصدقة والى على ما فيه صلاحهم **مسألة** قال أبو نوان وما انطأ  
 قنم المصدق فاختاروا صدقاتهم إلى مسكنها من العمى أحار المصدق بعد أن  
 يعلم أن عادوا وألغى لم يجره لهم فانت عادوا إلى مثل ذلك لم يجره لهم وأجر  
 ما عادوا الصدقة وإذا أخرجوا في بلادهم قد أخرجوها من الصدقة عن  
 ذلك في الجلب لبيته فإن صح ذلك والأطالهم بها وأخذها منهم جميع ذلك

فإن قيل صدقة على من لا يملك من الثروة

سعدى الحارثي  
أوردته في الأصول

منصوص

منصوص

منصوص عليه في الاحكام ووجهه ما ذكرنا من ان المصدق بحمد ذكر هو المصدر في  
 مجموع ادان آخر عدم ولم يكن قد قدم الهم باستطارة المصدق يكون حالهم حال الذين لا  
 امام لهم او حال من اذن له الامام في بيعها فكل ان هو لا يوجدون بالاعادة  
 نكدهم من ذكرنا والمعنى انهم لم يكن عليهم مطالبه في الامام ولا ما يجري مجرى المطالبة  
 من جهة الامام في وقت وجوب المصدق فكل من كان كذلك واخرج صدوقه الى مسجدها  
 من الفقهاء لم تدره الاعادة مكشف ذلك ان حق الامام بعد فيها بالمطالبة وما جرى مجراها  
 فاما اذا تقدم الاليلان فالمطالبة بها ما به فاد افرقها على هذه الحالة تكون مسئلتهم  
 سبيل من تشيخ من دفعها الى الامام واعطاها العرف في انهم يوجدون باعادة تف  
 اد الفقرة وقعت مع مطالبه الامام بها في حكم من لم يخرجها اصلا ووجه  
 ما ذكرناه من المطالبة بالتبني ما بعدم القول فيه في الاستحسان مستله  
 والى واد لم يكن في الزمان ما عاد في طرق الركوات اهلها على ما ذكره الله تعالى وهذا  
 منصوص عليه في الاحكام والمنتخب والوجه فيه قوله الله تعالى في الصلوة واسوا  
 لا تكونوا ولين بكنكم المحفوظ عندهم للفقهاء لقول الله تعالى وفي اموالهم حق للنساء بالحر  
 فاد لم يكن من سبقها علمهم اشتق فوها على انفسهم ادلايد من الحق من الحق على المسئلة  
 وفاق ولا وجه للاطالة فيها مستله قال ولوان من وجبت عليه الركون اخرجهما  
 من ماله وتزلفها فهلك قبل تفرعها والاهلها فقله مما بها وكرت ان خرجها من بلد  
 هو فيه الى بلد الامام فصاعته الطريق فقله الصمان فان بلغت بعد ما صار في يد  
 الامام او في يد وكيل الامام ولا صمان على صاحب المالك ولو ان الامام تسلمها من صاحب المالك  
 لو تسلمها وكيل الامام ثم اودعها صاحب المالك فملفت لم يكن على صاحب المالك ان يصاحبها فان  
 بقره المصدق ان يخرجها من بلد فملفت قبل ان تصل الى المصدق صحتها صاحب المالك  
 بقره الاحكام على ان صاحب المصدق صا من لها حق عرجها الى اهلها او يود بها الى ربها  
 ونقص والمنتخب على ما اشبه هذا الفصل عليه ووجهه قوله الله اذا  
 عرلها فملفت قبل ان يصحبها من صحتها او يتسلمها الى المتولى لقبضها اليها بعد وبدو  
 وبدو ليست ملاشاكين ولا يد المتولى لقبضها فاذا ضاعت كان الضاح بعض ماله  
 ولزمه اذا ما عليه كما يلزمه لو لم تكن عرلها لئلا يكون من حق بلها من موضع الى موضع  
 وحكما كما كان لو لم يتزلفها وها هو وجه ما ذكرنا من انه اذا اخرجهما  
 من بلد الى بلد فله الامام فصاعته في الطريق فقله مما بها ولا وجه لاعادته  
 والوجه قولنا انها ان بلغت بعد ما صار في يد وكيل الامام او يد وكيل الامام فلا صمان

فعلوا ما فعلوا من ايمانهم وكيلا يدعى العوى حكى النفا لو بلغت بعد ما صار في يدى  
 الفقرا لم يصحها صاحبها وكذا اذا صار في يد الامام او يد وكيله لان يد صاحبها  
 يد العوى وايضا اذا كان الامام وكيلا للعوى في قبض الصدقات ووجد بالعمق  
 اذا صار في يدى وكيله مستحقها لم يلفظ لم يصحها المولى لها الوكيل لا فكذلك ما ذكرناه  
 والمقضى انه تلمذ يد الوكيل بعدما استوفاه وقلنا ان المتولى اذا وصيها او دعيها  
 صاحب المال يلفظ لم يصحها صاحب المال بين المتولى اذا استوفاه او وصيها صاحب  
 المال خرجت عن ملك المولى فاذا اعادها في يده على سبيل الود بغيره يكون سلبها سلب  
 المولى وبيع في ان المودع لا يصحها اذا بلغت وقلنا ان المصدقا اذا امره بغيرها من ماله فمعه  
 فتم من صاحب المال ليزيل القبض لم يحل بعد منى في حكم سائر ما له على ما ساء في صدقة  
 المسئلة فعليه اذا بلغت ضمانها فان قيل ليس بحسب الحسب عليه  
 السلام قال بعض سائل لبيد ان لا يشان بغيره ان لا يقصر لى من نفسه  
 لغيره فكيف يقولون ان القبض لم يقع بها هنا قيل له قد اشار هو الى ما ذكرت في  
 بعض المسائل الا ان حكمه هذا مخالف لغيره وذكرك ان الوكيل ليس له ان يوكل الا ما دون  
 الموكل واذا كان الامام على ما ذكرنا لم يصح توكل المصدقا في ذلك لما لا يصح في الا  
 بغيره وادام يبيع فقهه كان الامام على هذا القول ليس بصدق ان يقول الامام لو امر  
 صاحب المال بصدقة فقهه عن ماله فمعه لفت لم يصحها ليزيل الوكيل بالعصر اذا كان  
 يكون صحيحا وكذا لو كان الامام اذن للوكيل في التوكيل وذكرك كونه اذا اذن  
 الانسان ببيع قبضه من نفسه لغيره فاما ان لم نقل بذكره ان يكون صاحب المال مائنا  
 لها وان عن لها ما دون المتولى ماله خرجها عن يده الى العوى او المتولى هو  
 قال ولوان معتد فاجاز من وجب عليه العشر وحده قد باع علفه كلها  
 اخذ العشر من المشري ورجع المشري على البايع من العشر الذي اخذ منه وان كان  
 المشري قد استهلكه اخذ المصدقا من البايع فتمه وهذا منصوص عليه في الاحكام  
 ووجهه ما بيناه فيما مضى من هذا الكتاب ان قدر الصدقة سحر من المال فاداست  
 ذلك وباع صاحب العلف العلف اجمع كان قد باع ماله وما ليس له مما هو يسحق من حله للعوى  
 بالمصدق ان باخذه من المشري ورجع المشري على البايع بالنقض هذا اذا كان فاما بغيره  
 فاما اذا استهلكه فليس له الاخذ به من مثل او قيمه وقوله عليه السلام بالجبر من البايع  
 او من المشري كما نقول وسائر المسحقات اذا بلغت في يد المشري فهو الكلام ان المصدق  
 ان شاخذه من البايع الا انه اراد اخذه من المشري رجح على البايع وان اخذه من البايع  
 لم يرجح على المشري مسله ونحصل الركنه جابر به عليه في الاحكام بغيره ان

من حله ما ذكرنا  
 وعلى  
 من حله ما ذكرنا  
 وعلى  
 من حله ما ذكرنا  
 وعلى

ذكر

ذكر



ذكر مروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العتاش رحمه الله وذكر أبو العتاش المحتسب  
رحمه الله تعالى في المصنفات ان القسم عليه السلام قال **في صيايل على** بالعتاش ان  
سجل الزكوة قال أبو العتاش عن مروي بعد ما قتل الخوارج **بما** الله اناها موسعا  
وغيره بمصالحها مذهب اكثر الفقهاء وخالفه ما ذكره **في الأصل** منه ما اخرجنا من  
العتاش الحسبي حدثنا محمد بن محمد الشامي حدثنا محمد بن يوسف حدثنا وهيب بن مروي  
الري قال سمعت الاخش عن عمر بن مري عن ابي العتاش عن علي بن عبد الله السلام ان رسول الله  
عليه وآله وسلم تعلم من العتاش صدقة عشرين وروي ابن ابي شيبة ان رسول الله صلى  
عليه وآله وسلم بعث سائعا على الصدقة فاتي العتاش فقال له العتاش ان سلفت  
صدقة مالي لسمي بالعتاش صلى الله عليه وآله وسلم فاحضره فقال صدقني وروي  
ابن داود في شجره في التفسير برفعه الى حبيب عن علي بن عبد الله السلام ان العتاش رحمه الله سأل  
البيهقي عن الله عليه وآله وسلم في تجليل صدقة فقال ان عمل من صدقة في ذلك كماله على  
ما ذهبا اليه من حوز تجليل الزكوة ويدل **في ذلك** والله سبحانه خذ من اموالهم  
صدقة وقوله اقيموا الصلوة واتوا الزكوة من غير يقصد لوقت وهو قبل الزكوة فقيس عليه  
بقوله في حوز اخرج الزكوة والمعتق حصول النصاب ثم حصل النصاب جازله اخراج  
زكوة وان شئت قلت حصوله يك الزكوة ولا يتقص ذلك حصول الخزانة من غير كمال النصاب  
لأن الخزانة شرط في نفس وجود الزكوة وليس هو اشتبا لموجب لها بل السبيل لموجب لها  
النصاب فان قيل مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا زكوة في ملك حتى  
يؤم عليه الخزانة **فصل** في الزكوة عليه وآله وسلم في حوزا مضيقا حتى يؤم عليه الخزانة لا  
ما روي من اسلافه صلى الله عليه وآله وسلم في الصدقة العتاش وان قيل **في الأصل** لا يعزى له النصاب  
فكذلك قبل الخزانة المعقون لهم يعنون الخزانة والنصاب شرط الزكوة او ما سواها  
على الصلوة والقوم وان جعلها لا يحوز بقوله انما عتاش وحببت اسد فذكر الزكوة  
قلنا في ذلك اخرج به **أخبرها** انا نقول ان هذه الفتايات لا تجلله لانها تدفع الفقر  
الذي روي في الصدقة العتاش والشاوا انما سلم ان النصاب شرط في وجود الزكوة بل جعل  
النصاب شيئا موجبا لها وجعل الخزانة شرطاً للتصديق وجوبها فلا سلم قلتم واما الصلوة فهو  
بجعلها في اول وقتها وعندنا ان النصاب داخل كان ذلك اول وقت وجوب الزكوة عليها  
حكيتها في صدقة المسئلة عن ابي العتاش الحسبي رحمه الله تعالى فان **قل لا يصح** وذكرها  
تحت حصول النصاب ليس لما جاز ان يفعل وجاز ان لا يفعل لا يكون واجبا **فصل** في القول  
في ذلك ما نقول في اول وقت الصلوة لا امرها وان جاز اخذها الاخر الوقت لا يعملون ان يكون  
واجبه في اول الوقت لان ذلك الوجوب يكون وجوباً موسعاً ويكون الانسان ههنا فيه

تجديد  
تجديد

مطلب الخزانة  
وجوب الزكوة وكس  
سماحاً

مطلب وجوب الزكوة  
في كل وقت لا من  
البيع



في الحسب واجبا الى المقتضى الذي هو لفظة لا اله الا الله ان لفظة احصل من غير اسم السبيل  
والغائر والمكاتب حصل الاستحقاق من غير حصول الاستحقاق وان حصل الاستحقاق من غير حصول  
لم يحصل الاستحقاق الا ان يحصل للاستحقاق وكل ذلك مستحاضا لانه العارم اذا  
كان ابن السبيل وكان فقيرا اسحق ثلثه اسهم فان انضاف له ذلك ان يكون غائرا اسحق  
ان بعه وذلك خلاف الاجل فبان ان الاستحقاق راجع الى المقتضى الذي هو العرف والمجاهة  
وما سجد لك ان قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الى اخره لا يبيح مسهم الصدقات  
اجملا بحد ثمة واجده ومعلوم انه لم يزد ان كل جزء منها لا يضاف الى الخلاف ان  
فقرا وانما يجوز ان يعطى شيئا من الصدقة وان حق شيئا من الصدقة لا يعطى عنه فذلك ما يبر  
الاضاف اذ قد وصل ذلك الى منزله فيه حق فادفعه فذلك ما استدلالا وقياسا حاز ان يدفع  
صدقة رجل واحد او قادم واحد الى الضعيف بل قد يبر الصدقات شيئا من الصدقات  
في مستقبل الاوقات وان شئت خربت القياس فقل لا خلاف ان بعض الصدقات يجوز  
الى بعض الفقراء وان كانت الاربعة اقتضت النعم منهم فذلك يجوز دفع جميعها لشدة الحاجة او اكثر  
من ذلك ان يعطى لاضاف والعلة انه دفع الصدقة الى منزله فيها حق ولا يمكن ان يعطى هذه العلوم  
بقوله ان الفقراء ولو لم يزد في دفع اليه ما يحق فيه الركون وما يقولون ان دفعها الى الفقير مع  
مطالبة الامام بها لا يجري لاثباته على ان يحصل حكم بعض الاضاف حكم بعض الفقراء فالحاجات  
والاضاف في الغرض وما اسع في الاصل اسع في الغرض فان قيل والعامل  
عندكم لا يحدد بالفقر قيل له الذي يحدده العامل هو عري لاجته على علمه ولا يمولان  
له شيئا في الصدقة فذلك بقوله المولى لغة فلوهم انهم لا يستحقونها وانما يعطون ذلك  
على جهة لصلاح المستسلمين واما الاستحقاق فهو للمقتضى فقط فان قيل روي عنه  
صلوات الله عليه واله وسلم انه قال لا تخل الصدقة لعمى ولا كتمان وذكرهم العاذي  
وتبيل الله فان انه سمى لا الفقراء اسما من جهة العيى لان يكون غنيا قيل له  
قد قال اكثر من اصحابنا ان هذا الاسم من جهة حسنة وهو معنى لكن كانه صلى الله عليه  
وله وسلم قال لا تخل الصدقة لعمى لكن لغات وتبيل الله وهذا وان كان مخرقا  
للحكماء فظاهر في تبادله التي قدمناها انك قد روي عنك ما روي عنه صلى الله عليه واله  
وسلم انه قال لا تخل الصدقة لعمى ولا لغوى مكتتب حسنة قالوا لضاف  
التمانيه هم الفقراء وهم الذين لا يملكون الا المثل والحداد وثياب الابدان وما  
اشبه ذلك والمستاكى هم الذين يربون على الفقري في الضعف والفاقة ومساكينهم  
والعالمون عليهم وهم الحماة لها الموكلون لاخرها وهذا موقوف على الحكماء  
والخلاف في هذه الحجة الاما ذكرناه من ان المستاكى صنف من الفقراء

من الفقراء ولو لم يزد في دفع اليه ما يحق فيه الركون وما يقولون ان دفعها الى الفقير مع

ما ليس بالسكنى المسكن الذي لا يشي  
والعمر الذي لا يملك من العيش وذكره  
ما روي عن رجل من الفقهاء قال  
من المسكين والرواية انما  
افهم ان المسكين هو الذي لا يملك  
منه شيء من المصالح في الدنيا

وان لم تنردوا هذه العارة محضة فمن ان يعطى على وجه علم

الاعمال فانه جاز يجري الاجرة على عمله وذكر ابو القياس الحسن رحمه الله تعالى انه لا حواشي في ذلك واستدل ان فيه من بني هاشم، قالوا النبي صلى الله عليه واله وسلم ان يولهم شيئا من الصدقات لم يصول منها ما نصيب لنا من يورثوا ما يورثون فامسح وقال ابن الصنفه لا ينبغي الا ان يحدده الله عليه واله وسلم المبلغ او ساج الناس .  
وهو كجهه النظر انهم لا يجوز ان يأخذوها سائر الناس لم يحران بأحدوها بالخاله ولا لمعني انها سبقت خذلا لافضل لئلا ينفذوا في الصدقة ولعلنا انهم لا يأخذونها بالخاله كما لا يأخذونها سائر الناس بالاسباب واما كون المشاكر احد حاملا من الفقري فليس فيه كثير يعلق بالفقه على اصولنا لنشأ من حكم الصدقات فيه ما لا ينبغي ان كان اضيق حالا وجهه ما دها اليه انه يحل عن اهل اللغة رواه ابو بكر الجصاص عن ابي الحسن الكرخي عن ثعلبة عن ابي الحسن قال وقال ابو القاسم قيل لابي القاسم فقير انت قال لا بل مستكين وان شئت ابي الاعراب .  
اما الفقير الذي كانت حلوله عليه وهو ليعال ولم يترك له شئ من شئاه فقير امع ان له كفاية وروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ليس المستكين بالبطوف الذي يرده التمره والتمران والاكله ولا كلان لكل المسكين الذي يحرم ما يعينه في المستكفه عن يرده ما يعطى وجعل المستكين من لا يجد ما يكفيه ويبيد له على ذلك قوله تعالى وستكن اذا متهرب وقيل في التفسير ان الذي الرق حله في الرب لعزبه هو ذلك فان قيل فقد قال الله تعالى ما السفينه فكانت مستاكين يعطى في البحر فوضفهم بالمستكفه مع كون السفينه لهم قيل لهم قد روي انها كانت لهم ملكا وانهم كانوا اجرا يعطون فيها فنسبت اليهم كما نسبت للار الى من يملكها استكها وان لم يملكها وعلى هذا قال الله تعالى لا تدخولوا بيوت النبي وقال في موضع اخر لست النبي وقرن في بيوتكم فاضافها سحانه تاراه الى النبي وتاراه الى امره واجهه فلا ينبغي ايضا كون السفينه قليلة الثمن من سر ككبرين فيكون ما يخص كل واحد طفيفا نورا هسهله قال والمولعه قلوبهم وهم اهل الدنيا المايلون اليها اذ لم يكن المسلمين غناهم فحمد يلزم الامام من تالعم ما كان يلزم النبي صلى الله عليه واله وسلم وهذا مقتضى عليه في الاحكام وايضا نص في المنتهى ان المولعه قلوبهم من ذكرناهم وظاهر قوله يدل على ان اهل الكفر واهل الملل فيه سوى وذهب ابو حنيفة في المال .  
حجتنا ان الآية قد اوحى السم له ولا يدل على

نتجها والقراءة لا يتبع بلا اعتبار علي ان اعتبارهم الذي ذكروه فاستدلوا لا يمنع  
 ان يحتاج الى المولاه قلوبهم في كثير من الاوقات والاحوال لشي عرض ولا يكون بالهم  
 واستماله قلوبهم يدعون ان غالب ظني ان انا حنفية قال هذا القول على ما شاهدت  
 ذلك الزمان من صدق سائر المسلمين واما لو شاهد هذا الزمان ونجا ذلك المحقق  
 لعلم انه لا يدمن تدبيره امور المسلمين من الجوع كسر من الجوع في الاستعانة بهم ولم  
 يجد نفعه فيه قال المولاه قلوبهم في الكفر والملة ليز هذا السهم لم يحفل  
 حقاً لهم فيما عاينوه احوالهم واما جعل لصاح المسلمين الامر اعم المولاه قلوبهم  
 اذا اراد ان يمتنع عنهم لم يعظم شيئا منه واما عظمهم اذا اراد ان يمتنع عنهم  
 الاستعانة بهم والحد من قلوبهم عن الاعتداء الخالفين لهم وادالم يحسن حالهم في الفقر  
 فكذلك لا يعرض حالهم في الكفر والملة ليس المقصود بهذا السهم ابتغاء صلاح المسلمين  
 والدين وحفظ البيضة وسبيل الله **الله** **الله** **الله** قال قالوا بالهم الكاسون في هذا  
 منصوص عليه في الاحكام والمنهج وذكر ابو العباس الحنفي رحمه الله تعالى في الضرر ان يحى  
 عليه السلام نادى لاني في امة الكنازة على ستم الرقاب وقال خذوا بهم على مقدار ما يرى  
 الامام وهذا في مقامه الفقهاء قال في المراه رباب ساقون من الركوة ويععون ويكون  
 ولاهم جميع المسلمين وما ذهب اليه اولي لئلا يه باولت كل صدقة في نفسها وند علسا  
 ان صدقة كل انسان لا يسع ان يسرى بها رقبته لو صرفت نحو عها اليه ككل واحد اصرى بعض  
 منهاها الى غير الرقبه والمعقوبه التي ذهبا اليها مكنه في كل صدقة وتكل من صدق على ان في  
 حريز الرقاب ثبوت الوال لم يقرهاها قال **الله** **الله** **الله** عليه واله وسلم والاولى اعنى  
 وموضوع الصدقات ان نفعها لا يجوز ان يعود الى صاحبها فان يدرك ان ذلك لا يحى  
 الصدقات وان شئت جعلت ذلك فثابتا فقلنا لا خلاف انه لا يجوز لصاحب الصدقة  
 ان يصرفها في حق نفسه فكذلك لا يجوز ان يعقوبها ستمه والمعنى انه صرفها ما يرجع نفعه  
 على نفسه خاصة في جيل آخرى وعنى انتموه نوجب حصول النفع بالاول ولا يلزم عليه ما ندره  
 اليه من سهم السبيل يجوز قصره الى اصلاح الطرق وما جرى عها اليه نفعه لا يرجع الى حلقه  
 ولا يلزم عليه ايضا حوازا عطايه العزم ثم مطالبة بحقه لئلا المطالبة اعمى كما كان و  
 لا معنى جاد بيبين ذلك ان العزم ان لا يعطيهما اعطاه المنصدق ويعطيه من غيره والى  
 من ينفق الحق لا معنى معدوم ولا يلزم عليه الكفارات لاني لا يصح منها غير ذلك على قوله  
 في هذا ساقى النضر لى **الله** **الله** **الله** عليه واله وسلم قال **الله** **الله** **الله** عليه واله وسلم  
 الا انصح المسلمين لهذا عمن عزم الصدقات فمكوت الرقاب قد صدقوا لم يبق وهذا

فوجيل يكون الذي يجمع المسلمين اذا اعمى من حمله الصدقات تكون الا على رجل قد صار لم يعنى  
 وهذا خلاف النص فان قيل اولا واشبه كلاما **مسألة** قالوا الغارمون هم  
 الذين لم يتم الدين في غير شرف ولا اتفاق في معصية وهذا منصوص عليه في الاحكام والمجى  
 فلا خلاف ان هو لا يخطون على القول انه لو كان غيبا لم يخطا لكونه غائبا لا اتفاق ووجه  
 قولنا انهم الذين لم يتم الدين في غير معصية قوله تعالى ونخا ونوا على البر والنهي  
 ولا نخا ونوا على البر والعقدان ومعاونته من ازمة الدين في المعاصي ومعاونته على البر والنهي  
 فوجب ان يكون ذلك غير مضاف كالاية فان قيل قضا الدين على وجه لازم واجب والمعاونة  
 عليه معاونة على البر والنهي قبل له انه وان كان من وجهه على ما قلنا فانه معاونة  
 على الاثم والعقدان من وجه آخر وذلك انهم اذا اعلوا النخا ونوا ونهوا فقتلوا دينهم الذي لم يتم  
 في المعاصي يكون ذلك باء قالهم الى الاستمرار على الاستدانة على المعاصي فيكون ذلك اعاء لهم  
 على المعاصي وهذا ما لهم اليها والسياد اخضع فيه عون على الحق من وجه وقون على الباطل  
 من وجه كان التغليب للباطل كما يقول في الشيء اذا خضع فيه وجه من وجهي الحسن ووجه من وجهي  
 القبح ان يكون الحكم للقبح وكما يقول في وجه الخطر ووجه الاناخذة اذا احمى في الشئ ان  
 الحكم للخطر **مسألة** واما ما يترتب من التيسر في وجهه ان يترتب في الجاهد  
 وما يتأخرون له من المستلح والكرام ويجوز صرف بعضه الى المساجد وحفر القبور  
 وبناء السقايات وتكثير الاموات ان فضل عما سواه وهذا منصوص عليه في الاحكام  
 والمنتهى عما ذكرناه من صرف بعضه الى المساجد وبناء السقايات والتكثير فيه  
 منصوص عليه في المنتهى فقط لا خلاف في صرفه الى المجاهدين ولتخلفوا في سائر ما ذكرناه  
 ووجهه ان جميع ذلك يقع ان يقال فيه انه شغل من سبيل الله وحيث ان يكون الاسم  
 بوجهه وروى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الحج والعمرة من سبيل الله فتح اسم الله  
 سبيل الله يطلو على غير الكفاية **مسألة** قالوا يسلوهم مائة الف درهم في المساجد  
 الضعاف منهم وان كانت لهم اموال ولداهم واهاليهم وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص  
 في المنتهى على مائة الف درهم وهو لا يحدد ايضا بالعمرة بل لا خلاف انهم اذا كانوا ابناء  
 لا يحددون وقلنا انهم وان كانت لهم اموال في اهلهم هم فقرا في الحال اذا كانت اديهم  
 لا يصل اليها والى الاسماع لانه لا خلاف ان من كان له مال او اعتصمه السلطان او احده  
 للصوم في قطع الطريق حتى يحتاج ولم يمكنه الاسماع بماله انه على الصدقة فكذلك  
 المستأجر المحتاج الذي لا يمكنه الاستغناء بماله ولا يمكنه الاسماع بماله هو مسلم  
 قالوا والذين لا يحل لهم الصدقة على وجه من الوجوه فهم بنو هاشم وهم  
 على الخجف والعقل والعتاش وهذا منصوص عليه في الاحكام واما

ذكر

ذكر يحيى عليه السلام البطلون المزمعة لا هم لجل والمعظم من بني هاشم ولا فصيل الكرب ابي  
عبد المطلب شبيهم لا هم بنو هاشم كسابز هو لا البطلون وقيل جميع من رسول الله صلى  
عليه واله وسلم بالجوده من واحد والاصل في هذا الاخبار المزمع عن رسول الله صلى  
عليه واله وسلم في هذا الباب فيها ما احسنه ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
حدثنا ابراهيم بن مزور في حديثنا وهو بن جابر حدثنا شعبة عن يزيد بن ابراهيم عن ابي  
الكوثر السخري قال قلنا الحسن بن عليهما السلام ما حفظ عن رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم قال ذكر او اخذت ثمره من الصدقة فحلتها في فواتر جهار رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم بلعابها فاقاها في التمر فقال لا تجل يا رسول الله ما كان  
قلبك في هذه التمرة لهذا الصبي فقال يا ابا عبد الله لا اعمل لنا الصدقة وانا على بل تحبيل  
حدثنا الناصب الحلي عليه السلام حدثنا محمد بن منصور عن محمد بن عمار الكندي عن يحيى بن ادم  
حدثنا الحكم بن طهير عن بشير بن عازم عن عثمان بن ابي اليقطين عن عبد الرحمن بن ابي ليلى  
قال قال علي عليه السلام ان الله حرم الصدقة على رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
فغوضه سبما من الحسن عوضا احرم على اهل بيته خاصة ودرامته فحرب لهم مع رسول الله  
صلى الله عليه واله وسلم سبما عوضا احرم عليهم وهو ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
حدثنا ربيع المؤذن حدثنا السيد حدثنا سعيد وهاج احمد بن زيد عن ابي جعفر موسى  
بن سالم عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان قال دخلنا على ابن عباس فقال لما احصوا  
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بيني دون الناس املنا سباع الوصو والانا كل  
الصدقة ولا يرى الحجير على الخيل وروي ابا عبد الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا  
لوا تاج الصدقة لا عمل لالا محمد ومولى العزم منهم والاخبار في هذا كونه مسعوره  
كزهنا ذكر جميعها للاستطالة وان قيل روي عن ابي عبد الله عليه واله وسلم  
انه صدق على ابا عبد المطلب قبل له عتلات يكون ذلك من النطق وعمل ان يكون  
اضا فخر لا يع عتدا المطلب لا من جهة لست فاما بنوا المطلب فقد نزع عن علي عليه السلام  
انه لا حظ لهم في الحسن فذلك على ان الصدقة لا عمل لهم والاصل ان  
المطلب هو اخو هاشم كما ان عبد شمس هو اخو هاشم وهم بنو عبد مناف ولا خلاف ان  
بني امية يحل لهم الصدقة واميهم هو عبد شمس فلما سب ذلك انما جعل بني المطلب  
من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مثل ارب بني امية **مسألة**  
أما ومن احتاج منهم يعني بني هاشم واصطغر في كل شيء من الصدقة فله ذلك  
على ان لا يستعاض فاد اوجد مقدارا اكله منها رده في اكله وان كانت الضرورة  
قد بلغت الى حال يحل له معها اكل الميتة هذا منصوص عن علي عليه السلام في الاحكام والوجه

عن علي بن ابي حمزة  
البرقي عنه  
وذكر في الاسرار



فبما أنه قد ثبت بحرم الصدقة على من يهاشم وأنه لا حق لهم فيها من جهة من هم إلى كل من يهاشم  
من الصدقة ضرورة شديداً كأنه ان يتناول منها بالحوصل المضطر المحض كمنعه له  
ان يتناولها ويكرهه المتقي بغير حق ممكنه فكذلك المضطر إلى الصدقة من يهاشم  
**مسألة** قالوا لا يجوز لأحد ان يلقم الصدقة من أي أضافه لأموال ما  
فيها الصدقة وهذا منصوص عليه في الأحكام ووجهه والله تعالى ما  
الصدقات للمعوي والمساكين وقد ثبت ان من ذكرناه هو لقول النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لما قد اذاع علم ان علم في أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرهم  
لحل لما خوذ منه الصدقة غنياً والمؤرد عليه فقتر في هذا ان كل من احدث منه  
الصدقة هو حكماً فلا يجوز ان يعطى من الصدقة شاكراً أو غنياً كمن لا يحسن  
الغنى له فان قيل لا يمنع من جهة العرفان سما الرجل فقيراً اذا كان معسراً في  
نفسه وكانت قابلية كبره وان كان له ما يحل فيه الصدقة بل سعدان سماً كما هي  
صفته غنياً قيل له لا يمنع ان يكون الحال من جهة العرفان ما ذكرناه ان السمع ورجل  
له سمة الغنى ما ذكرناه من الجور واما الشرع او من كان يحل عليها الحكم السمع من سمة  
العرفان فضع ما ذهبنا اليه على انه لا خلاف ان من له الأموال الكثرة لا يجوز ان يعطى  
من الصدقة شاكراً وان من له اليسير منها يجوز ان يعطى منها ولم يكن ممن فرق فكان أولى  
بالفرق ما بين الشرع عليه وقد بينه على ما خوذ منه غنى والمؤرد عليه معصية ومع  
ما ذهبنا اليه **فصل** في الفرق بين من كان في تاي جهته ومن كان معصياً  
من الفقير وهو هذا من جهة والوجه في ذلك عموم قوله تعالى يا ايها الصدقات للمعوي  
والمساكين فمؤرد لم يخص وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم يؤخذ من  
اغنيائهم وترد في فقرهم فلم يخص فقيراً من فقير ويدل على ذلك ما رواه النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم جعل صدقة بني رزق لستهم بن حنظل وكان شمله قوماً  
في بدنه فان قيل ان رخصتين اثنتي عشرة صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم فمالاه  
من الصدقة فزاها جلد بين مصداق بصرهما وصوبه فقال ان شديداً طينتكما  
ولا تحضر فيها القوي ولا القوي مكنت قيل له هو مجاز في القوي على الكراهة  
يدل له قوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ان شديداً طينتكما الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وستلم يعطى الكرام بان يتناول المعطى له وهكذا يتناول لاجل الصدقة للمعوي لا يرى  
مرة قوي أو مجاز على مثله **مسألة** قالوا لا يجوز ان يعطى أحد من  
المعوي لأحد من ما يحل فيه الركن من أي الامتياز كان وهذا منصوص عليه في الأحكام  
والمنتخب والاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا لغيره

هذا هو الوجه في الفرق بين من كان في تاي جهته ومن كان معصياً

ما يبره

ما يبره

ما وجب لنا كذا قد جلت الصدقة للفقير وقد دللنا على ان حصول الصدقة للفقير  
 الزكوة بوجوب الغنائم ان قيل ما شكون على من قال انكم ان تصدقوا اضعافها  
 المستحق لها اخرجه عن ان تكون صدقة قبل ان يصدقها ما دام ملككم فليكن له  
 ما احب اليه او يتركها لمقرى خدسا الطحاوي قد سأل عن الصدقة من خدسا عمار جريا  
 هام قال اخذنا قناده عن فكره عن ابرعنا قال تصدق على بزرع بصدقه فاحذر  
 منها لئلا ينسب فذكرت ذلك للشيخ رضي الله عنه عليه واله قال فقال هو لها صدقة ولها  
 صدقة فذلك لك على ان يكون صدقة ما دام ملكك للصدق لها فاما ما  
 ووجه اخر وهو ان ملكه لما صار ذوا لالا لالا لم يشتر مسألة  
 ولا يجوز ان يعطى شيئا من صدقته اياه ولا له ولا لملكه ولا مدبره ولا ام  
 ولده الا ان يكون قد تركه عنهم ولا احل من يلزمه نفقته فاما من يلزمه  
 نعمهم من اقرار به وذوي ارحامه فلا بأس ان يعطى الرجل من رزقه  
 اوليها من غيرهم فلا خلاف وهذا منصوص عليه في الاحكام اما الابواب  
 والاولاد والمملوك والمديون وامر الولد فلا خلاف انه لا يجوز للرجل ان  
 يعطى شيئا من رزقه اياه واما ما يتر من يلزمه نعمهم فالوجه  
 فيهم لا يعطون من الزكوة شيئا لانه لا خلاف في بابهم ولا يعطون  
 وكذا ما يتر من ان يتركه لزمه نفقتهم وكل من لزمته نفقتهم  
 ان يعطيه شيئا من رزقه لانه يكون مخففا من نفقته ومنعها به فلا عور  
 للاشتان ان يجعل رزقه نفقا لنفسه فان قيل اليس عور له ان يدع  
 رزقه الى من عليه دين ثم يأخذها منه كعه فقد حار له الا سلع بركانه  
 قبله هذا لا يسمع بنقل عطا الزكوة وانما اتفق باسواء ومن ذكرنا سماع بعض  
 اعطاه لانه شقابه عن نفسه ما كان واجبا عليه فيكون مدخلا على الحق والاسماع  
 بركانه هذا لا يجوز فان قيل يجوز وان يعطيه من رزقه اليس الذي مثله لا يحفظه  
 قيل له ما ترق اخذ في هذا الباب بين اليسر والكسر فادانبت ان لا يكون لا يجوز ان يعطى ثبانه  
 لا يجوز ان يعطى اليسر فاما من لم يلزمه نفقته من اثاره فالوجه في اثاره اعطاه اياه لانه لا  
 خلا في ان لا يجوز ان يعطى الابا عنهم فكذلك الاولاد من لا يلزمه نعمهم وروي  
 ان لشي رضي الله عنه عليه واله وسلم اذن لزينب زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تجعل رزقها في  
 وتلك انهم اوليها من غيرهم لان اعطاهم اباهم جميعا كونه ادا الواجب منه لهم وقد دعاه  
 سبحانه العباد اليها ومن حرمها عليها باب

معنى الزكوة ان يصدق  
 من رزقه ما كان واجبا  
 عليه من اثاره لا من  
 رزقه من غيره  
 والوجه في ذلك ان  
 الزكوة هي الصدقة  
 التي يعطى الفقير  
 من رزقه من غيره  
 والوجه في ذلك ان  
 الزكوة هي الصدقة  
 التي يعطى الفقير  
 من رزقه من غيره

انفق

عن الرجل يخرج صدقة الفطر عن نفسه وعن كل غيالي  
 كان له من المسلمين من خزانة أو غيره أو كبر أو كثر أو اداني في هذا منصرفي عليه في الأحكام والصلوات  
 ما أحسنه أبو بكر المقرئ الطحاوي قد شاع به وقد أجمع قد شاع به وقد شاع به وقد شاع به وقد شاع به  
 عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمر بصدقة الفطر على كل مسلم  
 وكبير خرد وقد ذكرنا في من المسلمين ضاعا من فقير أو ضاعا من فقير أو ضاعا من فقير أو ضاعا من فقير  
 باستأجره عن كافر من شيعيل من جعفر بن أبيه قال **قال** فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم على كل مسلم وكبير خرد **قال** فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مسلم وكبير خرد  
 من شيعيل على كل إنسان وروي ريد بن علي عن أبيه عرجة عن علي بن عبد السلام قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الفطر على المسلم من غنائه عن نفسه وعن هو في  
 صدقة كان أو كبر أو كثر أو اداني في هذا منصرفي عليه في الأحكام والصلوات  
 وعندنا لا يخرج إلا من المسلم ووجه ما ذهبنا إليه ما روي أنه صلى الله عليه وسلم  
 أمر بصدقة الفطر على كل مسلم وكبير خرد وقد ذكرنا في من المسلمين ضاعا من فقير أو ضاعا من فقير  
 وروي أبو داود والترمذي شاذ عن عكرمة عن ابن عباس قال **قال** فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وآله وسلم صدقة الفطر طهر للصائم من اللغو والرفث وطهقه للمساكين فلا على أهلها  
 يختص من كان من أهل الطهر والكافر ليس من أهل الطهر ولا من أهل الصائم حدثنا  
 عنه وليس لأحد أن يقول إن هذا هو قول ابن عباس وعكرمة يكون رأيا رأاه لأنه لا خبر عن أحد  
 الذي من أجله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم صدقة الفطر طهر للصائم من اللغو والرفث  
 أن يكون قال ذلك إلا نوقضا أن قيل تروي أن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم صدقة  
 الفطر ضاعا من شيعيل أو من على الصغر أو الكبر أو الملوكة وعمومه وجب إذا كان من  
 المملوك الكافر قيل له هذا محقق من عباد كثرناه وبما ذكره من الغنياس وهو أنه لا خلاف  
 أن الكافر لا يرد في عن نفسه فكذلك عن العبد الكافر والمغني أنه كافر مملوك لا يرد في عنه  
 الفطر وكذلك لا خلاف أنه لا يرد بها عن أبيه الذي العفو الذي عونه إذا كان كافرا وإن  
 ثبت ذلك لغيره ليس من أهل الطهر على وجه من الوجوه وليس يلزم عليه الطهر لأنه من أهل  
 الطهر حكاه نفاث على عبيد النجاشة إذا كان كافرا لا يرد بها عنه ولا يرد في عنه ركوه  
 الفطر ولا لقوله ما تقدمت فإن قيل إذا كان المولى هو المولى وهو الذي يلزمه  
 الركوه عن العبد وإن العبد فوجب أن يكون المعتبر به هو المولى دون العبد كما هو المولى  
 هو المعتبر به وإذا الركوه عن العبد إذا كان للتجارة دون العبد قيل له ليس  
 إلا ما ذكرنا بل لا بد في الموضعين من اعتبار حال الموداعته وإن كان المولى الذي

تقدم

تأمره معتبرا به الا ان عيشة التجارة يغري في قنينة النصاب والمولى فكذلك العبد  
 المودى فقه زكوة الفطر عن ان يغني فيراغا فيه الاسلام ليس الاسلام هو الماعى في  
 الفطر **فضل الذي يقتضيه قول كفى بن الحسنين**  
 عليه السلام تكلم زكوة الفطر عن كل من كان له قبل ان الرجل يلزمه زكوة  
 الفطر عن زوجته وحكا ذلك ابو العباس الحسن رحمه الله عليه في المنصور والاصل  
 فيه خبر بن زيد بن علي عليه السلام عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صدقة الفطر في الرجل المسلم عن جدها عن نفسه  
 وعن هو في عياله صغيرا كانا وكبيرا ذكرنا وانثى حرا او عبدا وحدث جعفر بن ابيه  
 قال فترضى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم صدقة الفطر على كل صعب وكبير  
 حر وعبد ذكرنا وانثى من مومن وروى عن ابي معمر عن يافع عن ابن عباس رضي الله  
 عليه واله وسلم فترضى زكوة الفطر صاعا من تمر او شعبة على كل حر وعبد من  
 مومنون فقلت هذه الاخبار على انها يلزم الرجل من كل من مومنه ويكون في عياله في ذلك  
 ان الرجل يكون زوجته ويكون في عياله فوجيان يلزمه احرارها عن امراته فان قبل  
 فقد قال صلى الله عليه واله وسلم على كل حر وعبد ذكر وانثى والزمانها نفسها بهذا  
 الظاهر وان ثبت انها لازمه ثبت انها لا تلزم زوجته عنها فقل له قد فسر ذلك صلى الله  
 عليه واله وسلم بان قال من مومنون ويقول مع جدها عن نفسه وعن مومنون في عياله  
 بصرح بانها تلزم من مومنه ويعوله بحيث يكون ان في خبرهم على كل حر وعبد ذكر وانثى  
 ولا خلاف انها لا تلزم العبد وانما تلزم من مومنه والظاهر ان ذلك ليعمل على جديته وله  
 الانثى ومن جهة النظر لاختلاف الرجل جدها عن عده المسلم فكذلك من زوجته والمعنى  
 ان كل واحد منهما تلزمه مؤنته مع انها من اهل بيته ويمكن ان يقاس هذه القلة ان اذا  
 بلغ وخرج من مؤنته لم يلزمه زكوة الفطر عنه فان قبل القلة في العدة والامر الصغير  
 ان له عليها ولايه قبل له لو سلمنا ذلك لم يصح لنا ان نخلص جميعا على ان علمنا ان  
 ليس لمؤنته عليها الى ان قال صلى الله عليه واله وسلم عن مومنون وقوله عن هو في  
 عياله فان قيل مؤنتها من جنس مؤنته الاجبر فلا يجوز ان تكون مؤنتها محصورة في  
 زكوة الفطر كما ان الاجبر مؤنته الاجبر قبل له ليس الامر على ما ذكرت لئن ما يدفعه  
 المستاجر الى الاجبر اخره فقد ورد لبيس كدك مؤنة المرأة لا يباح تحتها ولا يباح  
 في من جنس مؤنة المالك لفقره والولد الصغير ويمكن ان يقاس المرأة على المولى

قال الولد الصغير الذي  
 تلزمه مؤنته وتلك  
 هذه القلة

بقله انه يجزى وطوها فكل من جاز له وطوها يلزمه زكوة الفطر عنها وبرج فاساسا  
 بالتشابه الى قوله عز وجل الرجال يوافقون على النساء والاشياء ما ذكرنا من الصوص  
 ولا يستقص علامه الذميه لان وطوها لا يجزى لمسلم **مسألة** قال وجوها  
 من اول سنة من يوم الفطر وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو رواية حميد والشافعي  
 مخالف فيه انها عند عروب الشمس ليلة الفطر والاصل فيه ما رواه ابو داود والبيهقي  
 برفعه الى عقبه عن نافع عن ابن عمر قال **مسألة** قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 بركوه الفطر تودي قبل خروجه الناس الى الصلوة ولا من يقتضي ان يخرج وهو مطلق  
 بنهاية الفطر واوله او ايتا عنه منه **وروي** محمد بن منصور عن علي بن مسعود عن ربيعة  
 عن ابي جعفر عن نافع عن ابن عمر قال **مسألة** قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 صدقة الفطر وقال لا يخرج من هذا اليوم فخلق الاقبا ما ليسم فرك على علي بن ابي طالب  
 به **وروي** عن ابن عمر انه قال **مسألة** قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة  
 الفطر من رمضان والعط من رمضان اذا اطلق عقل به يوم الفطر يد على كذا  
 روي عن ابن عمر انه قال **مسألة** قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدقة من يوم  
 من صام منكم ويوم تاكلون فيه ثم تشكركم فليخبرانه يوم فطرنا من صامنا  
 فان قيل الفطر يبيع بعروب الشمس من يوم من شهر رمضان قيل له الفطر يبيع في هذا  
 الوقت كما يبيع قبله وفي هذا الوقت وهذا كلامنا راجع فيه الا ما قلنا ان الفطر من صام  
 اذا اطلق على يوم الفطر من جهة العرف فوجدنا محال خبر عليه على ان الفطر لما اضعف  
 اليوم ذلك على ان الفطر هو ما يبيع فيه كما انه لما اضعف الفطر في النحر الى اليوم كما كان  
 ما يبيع فيه وكذلك المحرم يجب ان يكون الفطر كذلك وكذا الفطر ما ساء على  
 الاضحية بقله انها لو ما اغتنص العبد بوجوب ان يكون وقتها بعد العتد وميلده  
 وقيا شاعط يلوم العبد بقله انها لو ما اغتنص العبد بوجوب ان يكون ليلة العتد وقيا  
 لوحي بها فان قيل بها حصران للصوم بوجوب ان يكون سبيله سبيل عتد وهو ما  
 يلانك لصلوة قيل له لتاسلم انها جبران للصوم الا انرا انها خرج عن الطلوع وعن  
 النفس الى لم يقيم سامنه وكذلك عن الليل الذي لم يقيم منه شاعط على الجبران ليس  
 منتهى القايير اخافه عما حصره من الصوم **مسألة** يوم لي هو يد من هدي المصحح يكون  
 بعد الرجوع الى الاهل وهو حصران على ان الشافعي يروي بخلافه في الشهر قبل التسليم  
 مكان كس على اهله ان يكون وهو بها من عروب الشمس من يوم من رمضان وهذا كلامنا  
 يقول به **مسألة** قال وجها من يرون هذا منصوص عليه في الاحكام وهو  
 وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة نصف صاع من بركه والاصل فيه ما احصاه ابو بكر

المعري

الحلي



اوصاع من تمر فكذلك البر والمغني انه مقتان يخرج عن ذكره الفطر لا على سبيل اليد ولا  
 على اقل من صاع وايضا ابو يوسف ومحمد يوافقنا على ان اقل المخرج من صدقة الفطر هو  
 ان يكون اقل من المخرج من صدقة البر والمغني في العشر في وجيلان يكون ذلك حكمه  
 صدقة الفطر والمغني ان كل واحد منهما صدقة وجبت اسلا لا على سبيل اليد ولا على  
 الخبز من ثمن الفان المأخوذ من البر يصدق العشر بمثل المأخوذ من الشجر والتمر  
 ذلك في صدقة الفطر والمغني التي تقدمت مسنده قال اوصاع من تمر اوصاع من  
 شجر اوصاع من درة اوصاع من اقطا لاصح الاقطا اوصاع من زبيب اوصاع من تمر  
 المركب وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص عليه في المغني على هذه الاجناس الخمسة في  
 الاراضل فيه هذه الاخبار التي تقدمت في شجر اما ما قاله الحسن التائري وحده حدثنا  
 ابو بكر محمد بن يحيى الدبيري حدثنا ابو قلابه القاشي عن محمد بن خالد بن عيسى عن  
 بن عمر بن عوف عن ابيه عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اركوه الفطر  
 صاع من شجر اوصاع من زبيب اوصاع من تمر اوصاع من اقطا فصر على هذه الاجناس الاربع  
 وعلى ان الواجب من كل واحد منها صاع واختلف في رواية عن ابي حنيفة في الزبيب وروي  
 صاع وروي نصف صاع وما ذكرناه من اجزاء صاع من البر وجب صاعا غامضا الزبيب على ان لم  
 احفظ عن احد انه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم نصف صاع من زبيب وروي صاع منه  
 فسقط قول من قال نصف صاع من زبيب وروي اوصاع من درة رواه محمد بن منصور بن حريص  
 عن ابن مذر عن محمد بن فضيل حدثنا انا عن اسحق قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم اذا اعطيت صدقة الفطر باعطوا نصف صاع من تمر اوصاعا من تمر اوصاعا من  
 شجر اوصاعا من درة وقلنا او غير ذلك مما سبق فيكون فاسدا على ما ورد هذه  
 المنصوص فيه معنى انه مقتات فكل مقتات يجوز اخراجه الفطر منه وايضا لما كان خارا به  
 المواشيع جعل ما سبقه الميرك بكشف ذلك ان اكثر فسات اهل المدينة لما كان لشجر  
 والتمر وورد اكثر الاجزاء فيهما لما كان البرقوت قامة البلدان ذكر ايضا في هذه من غيره  
 من الاخبار ثم ذكر في اجزاء شجرة سائر ما يقتات في البلدان النادرة فذكر ذلك على ان المصد  
 فيها هو المقتات مسنده قال وسمعت ابا ثينا ولا يخرجون لها قتل اجزائها شيئا  
 ثم خرجوها قبل صلوة العبد وليس يصق على من اخراها على الاثر البهائم والسمكة هو السحبل  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ان يجعل الاقطار فيه من غير  
 ابو الحسن ليرز وحده حدثنا ابو القاسم البغوي حدثنا محمد بن عبد الوهاب حدثنا مسدد عن الحسن  
 عن مسلم بن صالح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان  
 دلوقة او مرة وروي عن ابن ابي شيبة ما سنده عن اسحق قال كان النبي صلى الله عليه واله



وسلم لا يخلو حتى يعطى ولو على شتره من ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه كان يعطى من  
 أن يضرب صوته العبد في السجدة فيصلي على صلاته العبد في السجدة بعد ما يركع العبد  
 ليس كل واحد منهما أقرب من العبد يوم الفطر واستحب بحمل ركعة الفطر بعد ذلك أن الواحد قد  
 حصل الاتفاق فلا غرض في التأخير ولأنه مسائرعة إلى الخير والبر وقد مدح الله تعالى يومئذ  
 بذلك فقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا انصروا الله ورسوله واعلموا أن الله هو المتقرب  
 من عباده المتقربين لما روى في فضل صدقة يوم الفطر ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم اعلموا  
 في هذا اليوم فداكم الله على أن تغلقها في اليوم الجمع ولا خلاف في جوازها أو إلزامها فكذلك  
 لغزها والمغنى أنه يوم الفطر مستحب لله قال ولا بأس أن يخرج ركعة الفطر بالطعام ما  
 فإن أعوزته اجزته القيمة وهذا منصوب عليه في الإحكام والمنفعة الوجه في ذلك أن المنفعة  
 ورزق الطعام فلا يجوزها وزنه لا بدليل ولا دليل وكذا دللنا أن القيمة في الركعتين لا هي  
 دليل في هذا الموضع وبما أن يقاس ركعة الفطر على الركعتين في أنه لا خسارة بها ومن الغنم  
 والمعنى أنها أقرب ما يحصل العبد وأجرا القيمة إذا تغذت الطعام لأنه لا سئل إلا من أها  
 ولأنه قال أغنهم في هذا اليوم فلا بد من الأغنى وإذا لم يكن المنصوب عليه عدل عنه  
 إلى ما يقيم مقامه لا الأغنى قد حصل ولأننا قد وجدنا في الأصول أن من زعمه حتى يحدد في  
 المال متى لم يجد ذلك الشيء بعينه بل زعمه ما يقيم مقامه في جيران يكون ذلك حكم ركعة الفطر  
 وليس يلزم عليه الإضحية لئلا يضحية ليس هو واحد عندنا على أن الحول ينبغي أن يكون  
 لمرد ما لا أنه ينبغي بأزقة الدم في الإضحية مستحب لله ولا بأس بمعرفة ركعة الواحد  
 في الجماعة إذا اشددت بهم الحاجة ولما المعنى أن يرفع الكل واخذ من المعنى ما يلزم الواحد  
 وهذا منصوب عليه في المنفعة وجهه أن ليس صلى الله عليه وآله وسلم واجب  
 إخراج صاع من الإضحية الذي ذكرها ولم يشترط إخراجها إلى واحد ولا جماعة فعلمنا أنه  
 لا بأس أن يجعله في واحد أو جماعة على ما يراه أصل الفقهاء واستحبنا عند السمع  
 أن يدفع ركعة الواحد إلى واحد من الفقهاء ليكون أهى للفقير ويجوز الإغناء أمسا لا  
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم اعنهم في هذا اليوم مستحب لله ولا بأس  
 أن يخرج الرجل ركعة فطرته من خمس ما يأكله ولما لا يأكله إلا أن يعيد عنه ما هو  
 أفضل منه بنصر على المسح على أن من أكل من فطرته العبد ولا في الشتر قالوا إلى ابن  
 يدفع ما يأكله فذلك على أن العبد ولا في بلاد ما يأكله وقال في الإحكام من أعوز  
 الطعام خرج قيمة صاع ما يأكله وأما العبد ولا في فضل ما يشاء فيكون له فضيله  
 في الوجه وجواز العبد ولا في الفضل ولا دون بعد أن يكون الذي خرج من حمله المعينات



لم يرفع القوي على ان احسنه بذهاب من له عسرا ذنبا كانت يلزمه اجاز واحده منها  
 فلم يحسن من وجوب اجاز زكوة العطر لانه قوت عسره امام نفسه من طريق  
 النظر انه لا يزداد بزيادة المال فيحسب ان لا يتاخمه الغنا فتا شاع على كفايه  
 العيون وقدره الذي يشاير الكعرات فاما ما يبدل على بها لا تلم من لم يجد ما يوت  
 بومه وزياده ضاع **قوله** الله تعالى ولا تجعل نكاحك متقوله لا اعتقد ولا يسطو  
 كل البسط اظهر من ان يكون الانسان باكل وعرج ما ياعده حتى لا يسهل  
 شي يعتقد كما قال الله ملوما محسورا **وروي** عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 حديث رواه ابو بكر الخصاص اما الصدقة من طهر مني بهذا مع وجوبها على غيره  
 صفة لان الصدقة المحترقة تملأ الامام بعض الحبس قلنا لا يبد من الفرق بين  
 تلزمه زكوة العطر وبين تلزمه كان اقرب الى الاصولا ويجوز مثله في البسوة قد  
 وجدنا في كثير الاصول الفرق بعشر كما قلنا في اقل ما يقطع فيه واقل ما ياقصه  
 واقل الطهر وكان الرقيق اليه اولى على انه مغيب على سائر الصدقات وان لم يوجد  
 ان يكون بغير من كسبه بعد ان تصدقه فوضنا سدا قلنا ان يوم العطران حار وهو  
 ثم استقر فلا شيء عليه لان الامم تصدقه العطر بحلقنا اليوم لقوله صلى الله عليه واله وسلم  
 اغنهم في هذا اليوم اشارة الى يوم العطر وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 بزكوة العطران تودي في خروجه الناس الى الصلوة فتعلق الا من باليوم على ان تمسكه  
 وفاق فلا وجه لنقص الكلام فيها **فصل التمسك لفظه** **الحكم**  
 عليه السلام في المصح على بعض اصحابنا طرنا ناسمى ان من ذلك قوت عسره  
 امام وليس له ان ياخذ من كونه لفظ هذا لفظ لان سائر ما له من بلخ ذكره العطر  
 ولا يخرجها فقا لبحسالة من لم يملك قوت عسره ايام فطر القاري لذكر ان من له احذر  
 العطر مطبقا واما سائر ما يخرج من كونه اخذها والمثاقير بركا عطا بها واحاب  
 بان الذي يحج الامم من هو الذي لا يملك قوت عسره امام وهذا القول الذي ذهب اليه بعض  
 اصحابنا على سبيل الخطا البشري وجهه بغير وليس هو محفوظ عن كونه من اهل العلم والله  
 اما الصدقات للمعوي والمستاكين في نعم وقال ان تدروا الصدقات فتعاقبوا وان حق  
 لفظها المعوي فهو خير للكفر ولم يخص مني بها من اخر قوت عسره امام وقال صلى الله عليه  
 واله وسلم اغنهم في هذا اليوم فاشارة الى عمله المعوي على ان هذا مما سعدت بالذمة الكلام  
 وذلك ان هذه البلدان التي هي بلدان الري فيل منها من لا يجد قوت عسره ايام فلو لمنا انه  
 لا يعطى الامم من كونه قوت عسره امام لم يملك اجاز صدقة العطر يحج من تلزمه سبعا على من حسابا  
 بوجوبها على من يملك قوت عسره امام وليس يسرى من الاجاز لها **باب**  
**القول في ما يحسن كماله فيه الحسن**

و ليس في السطو

شاه



او كان ذلك بغير تقدم هذا القول منه صلى الله عليه واله وسلم في الحار من كراهة  
شايها ما ذكرنا لم يمنع ان يكون تركه رايه اخذ الجنب وان كان محتمل ان يكون صلى الله  
عليه واله وسلم ترك الجنب على القائل على سبيل التخييل فلا بد ان ذلك على انه غير واجب  
واما قول طوف بن مالك محال لبر الوليد لم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ترك السلب فقال نعم فهو ايضا لا بد له على انه لا يجب الجنب لانه لا يمنع ان يكون ذلك صلى الله عليه  
واله وسلم ترك ذلك على سبيل التخييل فاذا احتمل ما ذكرناه دللنا به والحال اني اعلم  
على السلب محض كفاير الغنام وروي الطحاوي باسناده عن الزهري عن العيص بن جندب  
عن ابن عباس قال كنت عا لسا عترة فاقبل رجل من العراقي بيته من السلف فقال لاني  
من الغنم وفي الغنم فدل ذلك على انه راوه جيب الجنب فيه ولم يرو عن اخذ من الصحابة  
فان قيل روي ان الجنب ما كان لما قبل الميراثان بلع سلبه بلا شرههم فقال عمر  
انا كنت الجنب لا سلب وان سلب الميراثان بلا ولا ارانا الا ما شبهه فقوم فظننا ان  
دهرود فتح الى عرسته الاف فدل قوله انا كنت الجنب الاسلاف على انه راي اخذ الجنب  
نفا غير واجب قيل له هو لا بد له على ما ذكرت لان عترة ان للمام اربيعل محبان يكون  
ترك الجنب منها على سبيل التخييل واخذ الجنب من سلب الميراثان دال على وجوب اخذ  
لانه لو لم يجز اخذ وكان العا ل قد اسحق لم يحرم اخذ ولا اخذ بدل على انه رايه واجب  
لو لم يكن يجوز اخذ وتركه لا يجوز على انه لم يكن واجبا او جازيا ان يكون تركه على سبيل  
التخييل فاذا ثبت ذلك ولم يردوا اخذ تركه جازي او اجزاء بين لهجابه والعا ل  
على ان في السلب الجنب وذلك انه مقتبس على شايير الغنم فانه قال اسحق المسلم  
على العذر والغبه لكل ما له هذه سبيله عن الجنب فان قيل سبيل السلب سلب ما  
ماخذ الانسان على غلبه كالجزء وما جرى مجراها فلا يجازي الجنب قيل له فان شاء القتل  
على العرض فليس هو باخره محتاجة وسبيله سبيل الغنم ليم شايير الغنم ايضا  
يضر للغانم على سبيل العرض على ما لهم الميراثان من لم يحضر الوقعة لا يضر له  
في الغنم بينهم ومع ذلك يجب فيه الجنب فكذلك يجب ان يكون حكم السلب سلبه  
قال وحكم الجنب في الاموال التي تحا من الجراح او جبايات الارض الذي يخذل حيا وهذا  
مقتضى عليه في الاحكام ووجهه انه ما لا يجوز الاصل بالاسلام على اهل الكفر  
فتا به الغنم فان قيل فالحراجه يوجد من المسلم ادا ملك ارض الجراح قيل له  
علتنا هذه عما سالت عنه لانا قلنا انه ما لا يجوز في الاصل بالاسلام وهكذا قيل  
الجراح الذي يوجد من المسلم لانه كان في الاصل مستحقا على اهل الكفر لوجه الميراث

٢٠  
حين سلب الجنب لا سلب

المورثان نعم الزاير احمد بن الركني وهو  
العارف الجنب المودع على القوم دون  
المكر وهو مترك ذكره في الزمان

في بعض النسخ ما اعظم  
ومع ذلك يجب اخذ الجنب  
معناه ان القائل يجب له السلب  
دوهم ومع انقذه في الجنب وعرض  
الزمنه

التي جعلت لهم بعد اسحقاق المسلمين لها ولا يحل ان يغير حكم الجراح عما كان عليه  
 في اصله من الجرح وان كان ما حوذا من المسلم الا ان كان حكمه في الجرح ولا يتغير  
 عما كان عليه والاصل ان كان ما حوذا من المسلم فكذلك في ما كان حكمه مستمرا  
 قال وعلمت في كل ما عرج من الجرح من الدبر واليا فريت والبولود في كل ما عرج  
 من المعادن نحو الفرو وزر والذهب والفضة والكحل والمغرة والرسو والنتب  
 والزرنيخ والغصوص والزرنيذ وجميع ذلك منصوص عليه في المتن في بعض الاحكام  
 على الجرح في الدبر والبولود وما عرج من معادن الذهب والفضة والاصل  
 في ذلك الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال في الزكركم الجرح  
 ثبت ان الزكركم اسم للمعدن كما انه اسم للمال المدفون يدل على ذلك ما احس به  
 ابو القاسم الحنظلي رحمه الله تعالى في المجلد الاسماط جرحنا صلي بن محمد الرازي حرمنا سهل  
 بن نصر جرحنا حبان بن علي بن عبد الله بن سعيد بن زهير قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم الزكركم الذي يفتت مع الارض وروى عبد الله بن سعيد عن جده عن  
 حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الزكركم الجرح قالوا يا رسول الله  
 وما الزكركم قال الذهب والفضة الذي خلقه الله في الارض يوم خلقه وروى عن حمزة  
 عن ابيه عن جده عن ابي اسحق عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن ابي جندب  
 فقال صلى الله عليه واله وسلم فيه في الزكركم الجرح فذلك كذا على ان الزكركم اسم للمعدن لانه  
 صلى الله عليه واله وسلم فضل بينه وبين ما يوجد في الجراب القادي وهو المدون بالاول  
 ويدل على ذلك من كثرة ما هم يقولون في كل معدن اذا كثرت فيه المطلوب ويدل ايضا  
 على ان الزكركم اسم لما احق في الارض وغيب فيها وفي لهم ذكر فلان رحمه في الارض ومنه  
 الزكركم هو القوت الحق فاذا ثبت ذلك يدان اسم الزكركم سطلق على الذهب والفضة المخلوطين  
 في الارض وفيه الجرح بدلالة قوله وفي الزكركم الجرح ان الزكركم سما به اكثر لانه غيب في الارض  
 وكذلك في المعادن ولا فرق بينها الا ان اكثر غيبه الامم مبيوت وما في المعدن همه الله  
 واسم الافعال لا يتغير بالفاعلين وقد روى ابي جندب الحنظلي في المعادن عن امر المؤمنين  
 عليه السلام وعن حماد بن ابي القاسم الحنظلي نا ابو حمزة الانباري جرحنا على عبد العزيز البغوي  
 جرحنا ابو عبيد الله بن سلام جرحنا حماد بن حماد جرحنا سماك بن حرب عن الحارث بن  
 ابي اسحق عن ابي القاسم الحنظلي ان ابا كان اشترى معدنا كان عليه اسم جرحه رجل ما به  
 شاه جرحه فقال صلى الله عليه واله وسلم للبايع ما اوى الجرح اعلتك فتمت المسألة  
 الشاه هو قيات المدون بجلده انه ما من الجرح ما كان له جرح اسم جرحه وجره اسم جرحه  
 ثبت لما يمتناه ان الجرح واجب فيما سيجر من المعادن من الذهب والفضة وحده

ان سئل  
 في الجرح

سأله

سأله

شأنا ما ذكرناه من قيامنا عليه والمقتضى انه مسح من الارض بمول عال لا ما كانه حين  
 الاسراج ونحن نقولنا يقول عالبا من الماء والطين لمسول والاحجار المسد له  
 فان قيل ما شكون على من قال لكم ان العقل الذي في بعض المسحجين من المعدن في  
 الانطباع في على وجه العقل في الحديد والفضة وما جرى مجراها على ما ذهب اليه اوجسعه  
 واصحابه قيل له علينا اولى من علمكم لانها سبل على علمكم وبغير فائدة بها  
 وتكيد من انهم على انها لو لم تفد لا يدرى علمكم لكننا نقول ان العلم لا ينفك في بعض  
 من موصفها على ان العقل يكونه ما يقول اولى من العقل يكونه ما سطع لا يادحوا  
 الحقوق معلومنا يقول ولها تاثير في بعض الحقوق به ولا انطباع ولا سعلق  
 الحقوق به ولا تاثير له في ذلك كما لا تاثير في تعلق الحقوق به اولى من العقل لا يادحوا  
 فيه وهذا كما نقول ان التخليل احرم من التفاضل بالكل منه اولى من ليل لعل له تاثير  
 في التخليل والحرى ولا تاثير للكل فيه فان قيل نحن نقيته على الماء والحرى عليه  
 انه لا ينطبع قيل له ما ذكرناه اخيرا من التاثير لترجيح علمنا نرجحها على هذه العلم  
 كما نرجحها على الارزاق على ان الماء والحرى ما يشهد لعلمنا التاثير انما لما لم يهوى عالبا لم  
 فيها الحق فان قيل ردوي من المسمى على الله علمه والله وسلم انه قال ليس في الارزاق  
 قيل له كذلك نقول وما اوجسناه فيما تقدم ليس بركوه الارزاق لا يتخلل مصر بها  
 مضروفا لركاب على انه يمكن الاستدلال بقوله في الرزاق الحشر في جميع ذلك لا يادحوا  
 ان الرزاق انتم لما نعت في الارض سوا عباده الله سبحانه اوعيه الناس وكل ذلك  
 مما هو مغيب في الارض فان قيل ما عرج من الحشر ليس مغيب في الارض قيل له  
 هو مع سها وان كان لما زاده بغيثا فان قيل لما روي في الحشر بالبرزخ ما  
 اشبهه قيل له لا عرجه ذلك من ان يكون مغيبا في الارض ان الله لا يسطع الخوار  
 يظهره بعد بعض ما كبر حقه وذلك لا عرجه من يكونه مغيبا في الارض ولا تغير  
 بحكمه فاما ابو يوسف فانه يوافقنا على اعاد الحشر في الدر واللولو وكل ما عرج  
 من الحشر من الحليه فكون الكلام معه اخرى لين شأنا من ذلك لا ينطبع فالرد في  
 المسك الحشر وكذلك في القير وكذلك في القير والنفط فاما القير والنفط والحرى  
 فالكلام فيها ما عدم ولا يفضل الحشر بين المسك والنفط والقير في ذلك فاداسه في  
 في القير والنفط ثبت والمسك مسك **مسألة** قال اوجي الحشر في كل ما سطع  
 مضروضا عليه في المنحني اجماعه في الرزاق مضروضا عليه في الاحكام والمنحني معاودة  
 بعدم الكلام فيه وفي ذلك ما روي فيه والمستله وفان فاما اعاد الحشر فيما بعد  
 في البرزخ والحرى في جهه انه لم يغير في الحشر بينه وبين القير والنفط والمغز



فلما ثبت وجوب الخمس في كل ثبت وجوبه فيما يصطاد في الحدود وتروى على علمه السلام بها  
 ذكره محمد بن منصور في كتابه انه وضع على اربعة اشياء من رعيه لاف كل شئ وقدر علمنا  
 انه لا شئ في الاصطاح يوجب غنم شئ بل التمسك فادانته التمسك ما هو وما قال الخبره الا  
 بالمس فان قيل لو كان ذلك ما هوذا على سبيل التمسك بحال يقع عليه معاطعهم مخرج  
 قبل له لا يمنع ذلك اذ اراه الامام صلاحا وعلم ان قدر المسح من الخمس من ذلك وهو ما  
 على الدرر والعلو والغنم والمغني انه مخرج من الجرح مولا عاليا فادانته وجوب الخمس  
 في صدق الجرح ثبت وجوبه في صدق الجرح لا احد يعصل بينهما في ذلك حسب له قال  
 وكل ما وجب فيه الخمس اخرج منه لاس قمنه الا ان يكون سالا يكر العسمه فيه  
 او كانت القسمه نضره قال ولو ان رجلا انفق مالا في اسراج بغض ما فيه  
للمس لزم في جميع ما خرج ولا يبطر الى ما يبطر ولو ان رجلا وجرس اسراج فيه الخمس  
فما عة قبل ان يخرج الخمس وجب على المشرك اخراج قسمه ويرجع على الباطح ولا سكره  
 الخمس في سبي من الاموال نص في المنحط من اسراهم كما من الصناد مع علمه لم يخرج قسمه  
 لزمه اخراج قسمه فذلك على ان الجرح على ما اصطيد ووجه ذلك والله  
 تعالى واعلم انما غنم من سبي فان لله قسمه وقوله صلى الله عليه واله وسلم في الزكاه  
 الخمس فذلك على ان الخمس مستحق له المالا الذي وجب فيه الخمس فلما دللنا على ان  
 بعدم ذكرها ان سبيل هذه الاشياء التي وجب فيها الخمس سبيل الغنم والركاز في ذلك  
 قلنا ان الخمس يجب في غنمه وهو قانس من كان له مال ومعه سرك في جزئه منه ان الواجب  
 سلم ذلك الجزء في سبي ذلك المالا الى سركه والمغني ان ذلك الجرح ليعا حقه فذلك  
 الخمس لانه جزء مستحق لاهله ويكونان يعاش على الركوات هذه الغنم ان الركوات لا  
 يوجبها العسمه على ما بينا ونص في المنحط على ان من وجد ما فونه اخرج الخمس منها  
 فذلك على حوار اخراج قنمه الخمس مما لا يسلم او كانت العسمه نضره ووجهه  
 ان مالكة او لا اخرجها وله ان يخرج اي جزء منه اراد فلما كان هذا هكذا قلنا انما  
 القسمه ان لا يملك القسمه فيه انه خرج الخمس من قنمه قلنا فبذلك واكاه لا يمكن جسر ولها  
 على اخرها انه خرج قنمه الخمس منها ونص في المسح ايضا على ان من اسع مالا للاصطاح  
 في الجرحه اخرج الخمس ما يصطاد من غير مزاهاه ما انفق فيه ووجهه  
 قوله تعالى في الاعمال اعني من سبي فان لله قسمه وقوله صلى الله عليه واله وسلم في الزكاه  
 الخمس من غير اسراج حط مالهم المملوك الشئ من المونه في ملكه وهو مفسر على ما وجد  
 من جند قاتل العشيرة والمواشي في انما ان يخرج من غير مزاهاه المون والاسواق والمعنى  
 انه حوله تعالى يعلو بمحصا لماله فوجب اجماعه من غير مزاهاه ما يلزم عليه وليس يلزم  
 عليه ما ورد في الخبره من اخذ نصف العشر ما سعى بالاولى ليرجى كرها تبسببا لنص

قاربه في المقاطعه  
 على حسب وسائر  
 الروايات

والاصح

لا يفرق

لا يراها ناول جهادنا ووجهه ما ذكرناه من ان المشرك اذا اسرا ما يحسنه المحسن  
 يخرج حخته لانه اشرا ما لم يكره ان يسعه وما هو خير البايح فلزمه انصا له  
 المستحقه كما يقول في الغضب وليس يحسن عليه السلام شتمه بالغضب وقتلنا المشرك  
 برجح ندرته من ان يبق على البايح كما يقول في الغضب ونص في الاحكام والهي على المحسن  
 لا يكره وجوه وشي من الاموال وفي وجهه المحسن لزمه ان يملكه ما وجب فيه المحسن وهذا  
 قاس على من قد ما اخرجت الارض والمعنى انه حر لله تعالى يعلم بعض المال من غير  
 مزاياه المحسن فيه فوجاه لا يكرهه **باب** **الهي**  
**في قسمه المحسن** والذين يوضح فيهم قسم المحسن على قسمين احدهما  
 لله وجزئ الرسول لله صلى الله عليه واله وسلم وجزئ لفرس الرسول لله صلى الله عليه واله  
 وسلم وجزئ لليتاما وجزئ للمساكين وجزئ لابن السبيل فاما السهم الذي لله حصره  
 الامام في امور الله الذي يعرف له من اصلاح طرق المسلمين وحصصا بارهم وسامحهم  
 ورضاه وما اشبه ذلك فيسما يورده احصاه اليه واما السهم الذي لرسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم فهو الامام الكو ينفق منه على عياله وعلى خيله وعلى ثوبه وما يسمع  
 المسلمين جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام **والاصل** فيه قوله تعالى واعلموا انما عسى  
 من شيء فان لله حخته ولرسول لا يله وقوله تعالى ما اوال الله على رسوله الامه دولت  
 هاتان لبيان على ان المحسن قسم على قسمين احدهما على ما ذهبا اليه وان قيل ما انكره على  
 من قال لكم انه لا يجب ان يجعل سها سها لله تعالى لغيره الدسا والاخره وليس المراد  
 بقوله الله هو افتتاح الكلام لانه عاين جعل له سهم قيل له ان الله له الدسا والاخر  
 وما عساه وهذا لا يبرهن ان فيه مستلم ولستنا بقول ان لهذا السهم احصا صا يكون  
 له ملكا ليس لغيره مما هو في الدنيا والاخره بل اننا نقول ان الكلام لا يجب ان يعرف من  
 فائدة الا يترى ان الله تعالى ما ذكرنا في اهل الصدقات قال وفي تبديل الله ومن  
 المعلوم ان صرف الصدقات الى اهل الصدقة صرف لها في تبديل الله تعالى الا ان الكل  
 من العمل جعلوا لهذا السهم وهو السهم الذي قال الله تعالى وفي سبل الله وجهها  
 ومزته لم يجعلوه وصلا للكلام ولم يحصلوه من فائدة فوجب ان يكون ذلك الحكم  
 السهم الذي يشبه الله تعالى في نفسه من حله سهام المحسن لانا لو قلنا غير ذلك كنا قد  
 اخرجنا قوله فان لله حخته من ان يكون له فائدة في الحكم كما اننا لو لم جعل السهم  
 السبيل من سهم الصدقات حكما حصره لنا قد اخرجنا قوله وفي سبل الله من ان  
 يكون له فائدة في الحكم واذا قال الله تعالى ما اكرهها على الموادر المحروقة  
 في الاحكام لا يجوز جعلها على المكرر او على ما في القول واذا قال الله هذا السهم

حبيب ان يكون له حكم محمد بن ابيها وادعى ان هذا وجه القرب ما ذكرناها وغيرهما من اراء الامام  
صلى الله عليه وآله قلنا ان سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقوم امامهم مقامه لانه يوم  
منابه في انجوس ما عبا الذين يحمل الموت في مصاع المسلمين فحيات يكون سمي النبي صلى الله عليه  
واله وسلم مقصودا اليه للقلنا ها على ان هذا السمي لا يكون ان يكون لا يسط  
او جعل المسلمين او سمي للامام خاصة تكونه للامام خاصا او لانه واخذ من المسلمين  
له مزه تمامه مهام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونيابة منابه وهذا كايث المرات  
ان سئل ما يوجد منه ولا واث للميتان يكون للمسلمين فاذا وجد احد من ذريته لا ربحا  
قلنا انه اوله لانه شارك المسلمين في الاسلام وحصل له مزه العرا فكذلك الامام  
في سمي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وان قيل لم يروى عن علي عليه السلام ولا عن  
سعي الابه علم السلام ان واحدا منهم اخذ سمي النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستغفره  
لنفسه فذلك على تشايد ما قلتم وبالمحمل ان يكونوا يتبعوا به وقصروا الى مصاح  
المسلمين والى تباين اهل السهام وهذا لا يرد على انهم لا يكتفون به وقيل له فان لاشارت  
بمؤثرات نيتهم الى المسلمين والى مضاهيهم وعمل ان يكونوا اوسعهم احدا ولم يسلوا لئلا  
تفاضل ما عري في مثل هذا الاثر انه لم يعمل ما فعلوه في سمي التام والمساكن والى تسبيل  
واذا كان هذا هكذا لم يرد لهما ما ذكرتموه عليا اذ ضمنوه كيف وقد روى ان فاطمه  
عليها السلام بعثت الى بكر فقالت ما كنت يا حليفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انت  
وترث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انت وترث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وسلم اهل  
قال بل اهل قال عليا يا سمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابو جعفر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله سبحانه اذا اطعم نبيه طعمه ثم قسمه جعلها  
للذي يقوم مقامه فرايت ان يرد على المسلمين فقالت عليا السلام انت وما رضى سمعت عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل علم وليس اخذ ان يدي في ذلك خلا ولا حلال فقد  
حكى الطحاوي في شرحه ان قالوا ان سمي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه وسلم  
الخليفة وروى عن الحسن بن محمد بن علي علم السلام انه حكاه عن يوم سمي  
واما سمي قريبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه وسلم فاجبه به لوضوح فهم واهل بيوت  
العتي والحقير والفقيل والاعيان وهذا مضمون عليه في الاحكام والحق  
لذلك في الله تعالى واعلموا ما عني فان الله عني ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمي امتي والاس  
فلا يجوز من فما قدم كما لا يجوز من فباق التمام من اهلها فان قيل ان الله تعالى قال في  
القرآن ولم ينسب لغيره الاخذ والحق ان يكون المراد به في ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
واحيات يكون المراد به في الامام والحق ان يكون المراد به في الغامض فلا معنى لكم بظاهره  
فصل في هذا الكلام فاسد لئلا المسلمين اصحوا على ان المراد به في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

جواب سوال سابقه في نظر

جاء

والله اعلم



حدثنا ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال حدثني جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ان يروى عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ابن عباس انه لما وفد كان جردا عانا الى رايه وسلم بعنه لينك به اياها وبصم به عرا ماسا  
 فابينا ان سلم كله لنا وراينا انه لنا وروى عن جابر بن عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله  
 عليه السلام يقول في حديث طويل قلت يا رسول الله ان رايته ان يولي خلقا في الجنة كرايه  
 فاقسمه كرايه لا ياتي من رايته احد بعدك فاقبل ففعل كذا وكذا ثم روي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عليه واله وسلم فمسموحا به في هذه الاحكام كلها وبها حاله على ما يذهب اليه في ستم وروى  
 القريب المأثر الى قول عرق الحديث الاول هذا نصيبكم اهل البيت من الحسن فعمله بمسالمهم  
 ولم يشترط الفقر بل على ما يقول من ان ذلك المسم لهم وانه لا يقتصر به بالفقر ولا بالغنى  
 ثم روي عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث الذي لنا ورواه لقدر نزلت من الله يوم شيا لم يرجع اليها فكان في له  
 في ذلك كقول عرق ان ذلك نصيب لهم من غير اشتراط الفقر وقوله لعرقين قال بصدقا  
 له فيما قال من كون ذلك نصيبا لاهل البيت عليهم السلام وقوله على العنات من التنا الحق من روي  
 المؤمنين وسبع امير المؤمنين يدل على ذلك وان عرقين ما صرف عنهم بعد ما سيع اليهم  
 وروى عنهم ابا عبد الله عليه السلام وقوله عليهم ولا يروى عنهم من الحسن بل على انه معهم وكذلك قول عرق هذا  
 حقه قد عناه هـ نوكدك قول على عليه السلام انه لا يحرر الصدقة على اهل بيته نصوب  
 لهم مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ستم من الحسن ففعلنا علمهم بدل على كذا وعلى  
 انهم مني لهم ما بقى من الصدقة وهو اقال التنا لانه علمه لسلام احدا نه جعله عوضا عنه  
 وكذلك قول ابن عباس حين ساله كذا عن كذا انه لنا مثل قولهم في جميع ما ذكرناه فلما  
 اجمع عليه هؤلاء الراعيان من الصحابة ولم يعمط منه خلاف من جرحهم صار ذلك اجماعا لا يسخ  
 خلافة ثم محقود كقول علي عليه السلام قلنا في رسول الله ان رايته ان يولي خلقا من الحسن  
 فاقسمه حاشا كرايه لا ياتي من رايته احد بعدك فاقبل ففعل كذا وكذا ثم روي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اذ عاصره النبي صلى الله عليه واله وسلم انه سألهم من الحسن فانه يري ان ياتي به بعد موته  
 فقرره النبي صلى الله عليه واله وسلم على كذا وكذا في الحديث ان يقول هو حقه لكم ولا يحل ان تاتي به  
 بعدى وان قيل فابن عباس يروى عن جردا عانا الى رايه وروى كذا لينك به اياها وبصم به عرا ماسا  
 فابينا ان سلم كله لنا وراينا انه لنا وروى عن جابر بن عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله  
 عليه السلام يقول في حديث طويل قلت يا رسول الله ان رايته ان يولي خلقا في الجنة كرايه  
 فاقسمه كرايه لا ياتي من رايته احد بعدك فاقبل ففعل كذا وكذا ثم روي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عليه واله وسلم فمسموحا به في هذه الاحكام كلها وبها حاله على ما يذهب اليه في ستم وروى  
 القريب المأثر الى قول عرق الحديث الاول هذا نصيبكم اهل البيت من الحسن فعمله بمسالمهم  
 ولم يشترط الفقر بل على ما يقول من ان ذلك المسم لهم وانه لا يقتصر به بالفقر ولا بالغنى  
 ثم روي عن ابي عبد الله عليه السلام في الحديث الذي لنا ورواه لقدر نزلت من الله يوم شيا لم يرجع اليها فكان في له  
 في ذلك كقول عرق ان ذلك نصيب لهم من غير اشتراط الفقر وقوله لعرقين قال بصدقا  
 له فيما قال من كون ذلك نصيبا لاهل البيت عليهم السلام وقوله على العنات من التنا الحق من روي  
 المؤمنين وسبع امير المؤمنين يدل على ذلك وان عرقين ما صرف عنهم بعد ما سيع اليهم  
 وروى عنهم ابا عبد الله عليه السلام وقوله عليهم ولا يروى عنهم من الحسن بل على انه معهم وكذلك قول عرق هذا  
 حقه قد عناه هـ نوكدك قول على عليه السلام انه لا يحرر الصدقة على اهل بيته نصوب  
 لهم مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ستم من الحسن ففعلنا علمهم بدل على كذا وعلى  
 انهم مني لهم ما بقى من الصدقة وهو اقال التنا لانه علمه لسلام احدا نه جعله عوضا عنه  
 وكذلك قول ابن عباس حين ساله كذا عن كذا انه لنا مثل قولهم في جميع ما ذكرناه فلما  
 اجمع عليه هؤلاء الراعيان من الصحابة ولم يعمط منه خلاف من جرحهم صار ذلك اجماعا لا يسخ  
 خلافة ثم محقود كقول علي عليه السلام قلنا في رسول الله ان رايته ان يولي خلقا من الحسن  
 فاقسمه حاشا كرايه لا ياتي من رايته احد بعدك فاقبل ففعل كذا وكذا ثم روي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اذ عاصره النبي صلى الله عليه واله وسلم انه سألهم من الحسن فانه يري ان ياتي به بعد موته  
 فقرره النبي صلى الله عليه واله وسلم على كذا وكذا في الحديث ان يقول هو حقه لكم ولا يحل ان تاتي به  
 بعدى وان قيل فابن عباس يروى عن جردا عانا الى رايه وروى كذا لينك به اياها وبصم به عرا ماسا  
 فابينا ان سلم كله لنا وراينا انه لنا وروى عن جابر بن عبد الله عليه السلام قال سمعت ابا عبد الله

الخبر

الخلاف

الخلاف كان في المقدار وفي هذا ما يدل على ايجابته على بنو حنيفة في القربا فان قيل  
 روي ان فاطمة اتت النبي صلى الله عليه واله وسلم تشكو اثر الرخا في يدها وتكلمها انه اباي  
 فسا لته خادما لم يحسنها اليك وقال لا اعلمك شيا حسرا لك من كبري تكبري الله عانه كذا  
 وكذا ونفله عليه كذا وكذا فذكر ان عليا نهالم بكى لها فيه حوسعي قيل له هو لا يدرك  
 ما ذكرت لانه لا يمتنع ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم استطاب نفستها لما كان في  
 من الخلة كذا روي في بعض الاخبار لادع اهل الصفه تطوي بطونهم ولا يجد ما انفق عليهم  
 ويحمل ايضا ان يكون نصيبها من الحسن لم يمتنع ان يكون خادما واد كان الحال على ما ذكرناه  
 لم يدرك ان عليا نهالم تكلم بها من الحسن شيئا فان قيل روي عن محمد بن يحيى قال ان ابا جعفر  
 نقلت ارايت امير المؤمنين عليا عليه السلام حيث والى الخراف كلبه صبيح طوي القربا قال  
 شكك به والله سبيل ان يكون وعرف كسب وانتم تقولون ما تقولون قال اي والله ما كان له  
 يقدر ان لا يغزى به وفي هذا ان عليا علم السلام لم يعلم سيم دوى القربا ولا يكره ان لا  
 لانه لم يكره قيل له فذلك شكك سبيل ان يكون وعرف لا يدرك على ما ذكرنا ان المروي  
 ان ابا بكر لم يحسنهم ختم من الحسن وروي عن علي عليه السلام وما عدم من الاخبار فكان ابو  
 بكر يعطيني ختم من الحسن وكنت فتمه وقد قلنا ان ابا بكر لم يكره ان يكون عينا عمل ذلك  
 على انها كانت قليلة ليل لا يتناقص الحسن ان فاما غير ذلك ايضا يعطونهم نصيب من الحسن  
 الى اخر ايامه ثم استطاب نفوسهم للحلة الى وجدها الى المسلمين وعلى السلام اذا سلك  
 سبيلهم احب ان يكون اعطاد دوى القربا سيمهم في بعض الاوقات ويجوز ان يكون استطاب  
 نفوسهم بغيره الى المسلمين لما عرف من علمهم في بعض الاوقات فذكر ان عليا قول وجعفر  
 ان اهله لم يكونوا يصيدون ولا غزوا به فنه ان فعلة لقرية من الصلاح كان عن راي اهله  
 ونصاهم وهذا يدل على صحة مذهبنا دون مذهب الخالفين وهذا الباب فان قيل  
 روي عن الحسن بن محمد بن علي علم السلام انه قال سمى النبي صلى الله عليه واله وسلم وسيم  
 دوى القربا اجمع رايمهم ان جعلوا هذين الشهيدين في الخلد والعدة في شلل الله وذكر  
 ما رواه ابو بكر وعمر قيل له يحملان يكونوا في الخلد انهم راوه متلاخا وبعد اسطاه مع  
 المسحوقين لها لكون موافقا لما يتر ما قدمناه وهذا ما لا ياه على انه لا يدري ان يحمل على ان  
 المراد بغيره اجمع رايمهم على ان جعلوا هذين الشهيدين والعدة في بعض الاوقات لما روي ان ابا بكر وعمر  
 كما يعطون امير المؤمنين عليه السلام سيم دوى القربا ليقسمه الى ان قال عرضت للمسلمين  
 حله على ما تقدم ذكره في الخبرين وادركنا لا مزل على ما ذكرنا لم يكن الخلف دليل لما روي  
 عن الحسن بن محمد بن علي علم السلام فان قيل ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 اعطاهم دوى القربا بنو محمد المطلب مع بني هاشم مع انه لم يعط منه شيئا بعد شمس

ويؤتى فذل دليل على انه صلى الله عليه واله وسلم لم يعط ذلك للعزاة لانه صلى الله عليه واله وسلم  
 لم يعط بي المطلب ما اعطاهم على انه صلى الله عليه واله وسلم وانما تصرف بعض التمس اليهم لما كان يجب من غيرهم  
 ويجعل ان يكون صلى الله عليه واله وسلم مقلد لكل رضا بني هاشم كما فعلت عروضة بن ابي اسحاق  
 المسلمين اليه ويكون صلى الله عليه واله وسلم رخصه وان يفعل في كل مره وليس  
 فيها في هذا دليل على انه لم يعط بني هاشم للعزاة وان قيل فلهذا جعلت قيل فيكون  
 دوله بمنزلة لا غنياسكم فذل على انه لا حظ للفقير في عمل ان يكون المراد به انه تعالى جعل  
 في المسكن عما لليتاما وبنها المساكين وبنها لا ينسب اليه لا يكون له في دوله من لا غنيا  
 ويحتمل ان يكون المراد به الا غنيا من ذوي القربى من شايئز الغنايين فان واستوى  
 على ان الليتامه فقالوا ان تتم الليتامه لما نلت انه لا يعطى الا بالفقير فكذلك هم ذوي القربا  
 والقوله انه من تمام المسكن قس به هذا منتقض سهم صلى الله عليه واله وسلم وان كان يستحقه  
 من غير شرط الفقر على ان نقس سهم ذوي القربا على سهم صلى الله عليه واله وسلم فعول انه  
 سهم جعل على ضامن الصدقات فوجب ان لا يكون الفقر شرط في اسحقاقه كسهم صلى الله  
 عليه واله وسلم على ان عوض الشئ هو الذي يقوم مقامه فاذا كان عزم الصدقات كسهم على  
 بني هاشم وفقرهم وجب ان يكون عوضه شئ ملا لعي بني هاشم وفقرهم على انه دور وي  
 ان العباس على من سهم ذوي القربا والغنايين كان معزوا باليتامه حتى يحل له ان كان  
 عامه بني عبد المطلب فاما قول من يقول ان سهم ذوي القربا كان ثابتا وحده رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم ثم بطل موته فعولاه وذلك انهم اقطعوا للعزاة والعزاة ما فيه  
 فلا معنى لا يبطا السهم مع البقا المختص به وهو العزاة على انه لا شك انما جعل سر والمسلم  
 صلى الله عليه واله وسلم محبان يكون باسما لهم بعد موته فاستا على بن ابي تراب في المرح  
 من تروخ ازواجه وتعظم اهل بيته وعزم الصدقة عليهم والقوله انه شريف للسهم صلى الله  
 واله وسلم لا مانع من تأسده على ان المسلم اجمع اهل البيت عليهم السلام وفي الامم المؤمنين  
 على السلام وما كان كذلك فانه عندنا خلافه حسب ما قال ونعم  
 سهم قسما يتفق فيه من لا ذكر ولا نثي من كان سهمهم مسكنا ما نحو ونقره فاما من  
 صدق سهم سهم فلاحق له فيه وهذا منصوص عليه في الامم من كتاب المسلمين  
 وذهل الشافعي الى ان للذكر مثل حظ الانثى في قوله صلى الله عليه واله وسلم فذلنا انه حاله صلى الله  
 والنساء على اطلاقه قد ثبت ان النساء ارزقن بقوله تعالى ولدي العزاة فكان سهم  
 سبيل مال اقرب له لثنا و لرجال معذورين من غير ذكر الفضيل فالواجب ان يسوي سهم  
 الذكر والانثى فوجب ان يكون كذلك سهم ذوي القربا والقوله انه جعل لرجال النساء  
 من غير ذكر المعيل فوجب التسوية وهو قياس سهم الليتامه والمساكين وسهم

اجماع اهل النسب  
 على سهم النساء  
 في هذا الموضع  
 المعنى



ابن السبيل في انه لا يجب بفضل الذكر على الانثى فيه والمعنى انه من شهادته الحنث وليس هذا هو  
 وجه المخالف ان يجعله على ما بان يقول هذه المسألة لا يجوز السوية فيها من الذكر على  
 ادراى الامام ذلك ضلالتا وذلك ان لنا مثل هذا وهو انه قد رجب السوية وهذه المسألة  
 اعني عدم النيا ما والمستاكين وابن السبيل ادراى الامام ذلك ضلالتا هي في الخبرين  
 فيها على قدر واحد وخويزان بحرنا وخويزان لا يقرنا وما ذكرنا به حكم ثابت وهو انه  
 لا يجب التفضيل فيه بالذكر في نكاح ما بيناه فاستأوا على ان يقرنا من قنا سهم  
 ذوي القربا على الارث المسحوق بملاب واعجاب بعصل الذكر على الانثى لا با حثنا  
 سهم للمهر على سهم الحنث وهم قاسم سهم الحنث على الارث ولين قنا شتا الاول وسهره لاصل  
 لين كل مال استعمله رجل وامراه كما يكون في يد رجل وامراه وشهدوا شتا سهام  
 الطرقات لانه لا يجب في شي منها تفضيل الذكر على ان قنا سهم بسعريا بوجه المربعين  
 على قنا سهم بل بيه بعددته لانه قال مسحوق بملاب ولا يجب فيه بفضل الذكر على الانثى  
 وجعلنا الاسلام والنظره شرط في مسحوق ذي القربا لما تقرر ان سوي على الله  
 واله وسلم لم يجعل في الهب والاداء في شئ من الحنث نصيبا حتى كانوا على المساقه  
 والعقود وكذلك لم يخصص لهم الاسلام والنظره وجعل في ان يكون له فيه حظ  
 ولنا اثر بد بالنظره المجاوزيه والمجاوزه لينا النظره لو كانت مقصورة عليها لم تكن  
 للشافيه حتى وانما يتردد بالنظره المتجاوزة عما مكن من قولنا ونقول اذ يتبعه مسقطه  
 فاما سهام النيا ما والمستاكين وابن السبيل فنيا ما لم يتردد الله صلى الله عليه وسلم  
 واله وسلم ومساكينهم وابن السبيلهم والى من غيرهم فان لم يوجدوا صرفوا الى  
 الاقربا والمساكين من اولادهم من اولادهم من اولادهم من اولادهم من اولادهم  
 فان لم يوجدوا صرفوا الى شتا بر النيا ما وسبيل من شتا بر النيا ما وسبيل من شتا بر  
 عليه في السهم من الاهكام ذكر يحيى عليه السلام انه جعل نيا ما الى الرسول عليه السلام  
 ومساكينهم وابن السبيل منهم فيها احوالهم في صرف ذلك من ذكره اولي لى صر وهذه  
 الاشياء الى من صرفه لى طريقه المتعار فكان صرفه الى من احتج له في المصروفات  
 اظهر من صرفه الى من له حظا وانما لما حصل لى صلى الله عليه واله وسلم سهم من الحنث  
 وحصل لى بيته سهم قلما ان نيا ما هم ومساكينهم والى ما لى منه لى موضوعه  
 موضوع الشريف لى صلى الله عليه واله وسلم وذكر يحيى لى عليه السلام  
 في قوله تعالى واعلم انما هم من لى فان الله يحسن لى عريانا ما وسبيل  
 والى سبيلنا لى بطون من مذهبه ان هذا على لى على عريانا ما وسبيلنا  
 وابن السبيل ولا قرب عدي انه على لى استجاب في خرى الصلاة في ذلك لى

على الاشياء

والى سبيلنا لى بطون من مذهبه ان هذا على لى على عريانا ما وسبيلنا

بعدم يتاما المهاجرين ومشاكنهم وابن السبيل هم بقدر ما ذكرنا لا يفهم اقرب الى الرشد والصلح  
عليه واله وسلم ولان عناهم كما لا يحيط به وهم كايون المقدمين وموضع المغنايم ان لغنا  
فيه تأييد اولئك جاز للامام ان يغفل وطاره ان يحيط بشا القبل لعايله وراى جدر  
هو لا يعرهم ايام الامتياز ومشاكنهم وابن سبيلهم ليسوا انقار بلون المهاجرين  
ما ذكرنا قال **عنه** في الحسب علم السلام والايه قل بهت  
على ذكره حيث يقول يقول الله تعالى بعد وله كيدا يكون دوله من الاعمال للفقا  
المهاجرين الذين خرجوا من ديارهم واموالهم ثم قال الذين سوا الاكرام والامان من عليهم  
عنون من هاجروا لهم وكان قوله تعالى للفقا المهاجرين نفسا لقوله واللبا ما والمسكن  
وابن السبيل بعد قوله تعالى وما انا الله على يتوله من اهل العر الله ويدرسوا كذا  
عندي وفيما اراه قاله عنه في الحسب علم السلام على طوبى لاسحابه في بلاد الواسع  
**مسألة** قال ولوان رجل انصاب بقصر ما يحسنه اخبر حشدا في امام اسوق  
في اهله فان لم يجد امام فزاد هو في مسكنه وهذا منصوص عليه في كتاب تركوه من  
الاحكام والاصل فيه ان يسمى صلى الله عليه واله وسلم وبما به بعده كما انما يكونون  
لا يجد الحسب من الغنايم ولم يكونوا في قسمة الغنائم وكذا ذكره في روى عن امير المؤمنين  
عليه السلام اخبر عن المحدث علي ما مضى ذكره في مسأله عن المحدث وعنه انه اخذ  
من ليل اسما كحسب مسأله المحدثان ولم يتكر عليه ذلك على ان الامام هو المسمى  
وهو في المصداقات والمقتضى انه حق بعلمه الاموال الا انما غير معينين فوجبات  
تكون استيفاءه الى الامام وقتلنا انه اذا لم يكن امام وصنعه من لزمه في مسكنه كالمناه  
في المصداقات لانه حق لزمه فاذا لم يكن من سوي عليه اسما جاءه على نفسه لئلا يصح

**كتاب الصوم**  
**باب** **الاقول** **في كيفية لدخول الصوم**  
لا يجزى صام شهر رمضان بل بعد روي به هلاله او شواها كما في المتن اسر وسهاده  
قد بين وافقها وكذا في كل ما لا يخط الايمان كان في السماء له من الحساب او غيره غير  
الشهر ليس بوثاقا قال في الاحكام او شهر شهادات على روي به الهلال في الصوم لا حظ  
حازت شهادته انما اذا كانا عربين فحمله عدالتهم فيهما شرطا في جواز المسماجه  
بيان ان شهادته الواحدة لا حري في الاضطرار بحق ذلك وقا في اخر الكتاب من راي غيره  
جاز له فيما بينه وبين الله تعالى ان يصوم في ليون كذا في شهادته الواحدة لا يرم صره حكما  
في الصوم وذكرنا في الخبر المتواتر بحججنا عنده ان الع من حشوا لا تقلم الامم الى قوله فمن  
راى حده للصوم والامطار انه يصوم وسطر واخبر الحق ان يرمع العلم كما لو كان في

ونف

دفع اليها

ونقل بها في أحكام خلافة إذا كان في ليلته علة قد الشهر بلس نوتا ودها بوجعه  
والشافعي إذا جك لصوم شهاده الواحد ووافقنا في إجماعنا أنه لا يجب إلا شهادة رجلين  
وتحل غن ما لك مثل قولنا والصوم والأصل في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة ما شاهده قال قدم  
عاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أزدان إجماعا فقال لهم النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لتسام كل واحد منهما وشا لهما هل هلك هذا إذا كان على الحكم بعلق سبهما  
والرجل ابوداود والمشتريان أمير مكة خطب ثم قال شهدوا لينا رسول الله صلى  
عليه وآله وسلم أن يسكن لم يفته فان لم يفته وشهدنا هذا عندك نسكن بها دنيا  
ثم قال وشهد هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ذلك على أنه أراد  
لم يكن رويته ان يسكن شهاده عذ لين عا لا لعل ان لا رويه فلا يلا ما ورد به  
السرع والسرع ورد بما ذكرناه فان قيل ويان ابن عمر قال ياننا الهلال  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرائيه انا فاحرته فقام والمرا الناس بالصام  
وهذا يدل على ان شهاده الواحد نوجب لصوم فلي ليه لا مسيح ان يكون  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان شهد عدة قبله قبل ان يرد من الشهاده  
ما شهد ابن عمر ان ليس في الخبر انه لم يكن له شهاده و هكذا عا روى عن علي بن عبيد  
ان اعرابيا اخبر انه راي الهلال فامتحه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم بالشهادتي  
ثم امر الناس بالصام ان ليس في الخبر ايضا انه لم يكن له شهاده و يوكو ذلك ما روي  
عن علي بن السلام انه قال اذا شهدوا هذا عندك فامروا بالهلال فصرخوا واطلوا  
ومن حجه المنع لاختلاف هلال شوال في بعض بلادهم لا سيما في بلادهم عدي بن كذا  
هلال رمضان والمعتق انما شهاده على رويه الهلال فان قاستوها  
على شهاده الواحد بوزن العا شهاده عن الثوب الها عا لصلح و كذا شهاده الواحد  
بالرديه حيز الصوم على انه من رمضان ليس كل واحد منهما شهاده بالارتفاع المانع  
من تلك العا به من غير ان يعلوه حقوق الاما م يرفاد اختل الحوا من الوجوب  
الا قول بعد الا القول بالوجوب قبل له فتا شلا و من وجوه احدها ان قياس  
الشي على جنسه لا ينها شهاده رويه الهلال كـ على شهاده رويه الهلال وليس كذلك  
قياسهم وليس قياسا منع الوجوب بغير واسطه وقاسم اقتضا الوجوب  
بالواسطه لا تراهم انبتوا الحوا ثم قالوا الا قول بعده الا القول بالوجوب  
على ان قاستوا لهما من اثنى الحوا بالوجوب فها هم من قاستهم على قاستا  
اقتضا الحضر كانه مسيح الصام على انه من رمضان وقاسم اصحى الحوا ثم قرا

والشافعي إذا جك لصوم شهاده الواحد ووافقنا في إجماعنا أنه لا يجب إلا شهادة رجلين  
وتحل غن ما لك مثل قولنا والصوم والأصل في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة ما شاهده قال قدم  
عاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أزدان إجماعا فقال لهم النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لتسام كل واحد منهما وشا لهما هل هلك هذا إذا كان على الحكم بعلق سبهما  
والرجل ابوداود والمشتريان أمير مكة خطب ثم قال شهدوا لينا رسول الله صلى  
عليه وآله وسلم أن يسكن لم يفته فان لم يفته وشهدنا هذا عندك نسكن بها دنيا  
ثم قال وشهد هذا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ذلك على أنه أراد  
لم يكن رويته ان يسكن شهاده عذ لين عا لا لعل ان لا رويه فلا يلا ما ورد به  
السرع والسرع ورد بما ذكرناه فان قيل ويان ابن عمر قال ياننا الهلال  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرائيه انا فاحرته فقام والمرا الناس بالصام  
وهذا يدل على ان شهاده الواحد نوجب لصوم فلي ليه لا مسيح ان يكون  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان شهد عدة قبله قبل ان يرد من الشهاده  
ما شهد ابن عمر ان ليس في الخبر انه لم يكن له شهاده و يوكو ذلك ما روي  
عن علي بن السلام انه قال اذا شهدوا هذا عندك فامروا بالهلال فصرخوا واطلوا  
ومن حجه المنع لاختلاف هلال شوال في بعض بلادهم لا سيما في بلادهم عدي بن كذا  
هلال رمضان والمعتق انما شهاده على رويه الهلال فان قاستوها  
على شهاده الواحد بوزن العا شهاده عن الثوب الها عا لصلح و كذا شهاده الواحد  
بالرديه حيز الصوم على انه من رمضان ليس كل واحد منهما شهاده بالارتفاع المانع  
من تلك العا به من غير ان يعلوه حقوق الاما م يرفاد اختل الحوا من الوجوب  
الا قول بعد الا القول بالوجوب قبل له فتا شلا و من وجوه احدها ان قياس  
الشي على جنسه لا ينها شهاده رويه الهلال كـ على شهاده رويه الهلال وليس كذلك  
قياسهم وليس قياسا منع الوجوب بغير واسطه وقاسم اقتضا الوجوب  
بالواسطه لا تراهم انبتوا الحوا ثم قالوا الا قول بعده الا القول بالوجوب  
على ان قاستوا لهما من اثنى الحوا بالوجوب فها هم من قاستهم على قاستا  
اقتضا الحضر كانه مسيح الصام على انه من رمضان وقاسم اصحى الحوا ثم قرا

في إثبات الوجوب على أن المانع الذي ذكره لا يحصل به شهادة الواحد بالاعتناء لا نرا  
 أن لا فطار لا بد فيه من شهادة عدلين فالمانع قد لا يصلح وهو لحاسه حكم حكم  
 بشهادة الواحد فلا بد من كون موضوع ربه لا هله طريقة جازية لشهادة است  
 دانه لا يقبل فيه قول الواحد وان موضوع حصول الحاشية وردا لها طرط الحاشية  
 فقبل فيه خبر الواحد بمقوله كذا ما ذكرناه اولي وان قيل انما وجب في هلال  
 الفطر وهلال ذي الحجة لا يقبل فيها الا شهادة عدلين لان حضور المال يعلمها  
 وهي ركوة الفطر والاحتية **فصل** له وسعوا بالصوم ايضا الاثر ان ركوة الفطر  
 معلوم بالصوم الاخذ والالتص من يوم الصوم ولا فصل بين الروايتين لان الروايتين  
 الروايتين وسر وقت ركوة الفطر اكثر من الزمان الذي بين الروايتين الاخرى  
 ويصح ركوة الفطر وكثير في الزمان وهذا الباب لا يثبت في قول هذه الشهادة ثم  
 مقبها لنفسه من الفرض ما يلزم غيره فوجبه ان يكون طر نفعا للحسين يقبل فيها الواحد قبل له  
 هذا مستقص شهادة الفطر لا يلزم نفسه ركوة الفطر كما يلزم غيره ولا يخلو ان هذا هو ما اذا  
 شهد حتى على الموروث انه لا يحكم به وان كان يلزمه شهادة بنفسه من العزم ما يلزم غيره  
 وان قيل الاحتياط يقتضي لصوم بشهادة الواحد قبل له لا احتياط في ذلك لان الخلاف  
 ما وقع في الصيام الاثر انما احتياض صيام يوم التشك والاحتياط في ترك الشهادة واما الخلاف في  
 قلة طريق الوجوب وليس من الاحتياط على انه يؤيد كون الا فطار شهادة الواحد وبصا  
 اكثر من شهر وكلاهما فاستدركم يد وفيه الاحتياط على ان كونه موديا على ان يفطر  
 شهادة الواحد وصيام اكثر من شهر فاستدركم فاستدركم فاستدركم فاستدركم  
 الشهادة ليس بوثا النار واه ابن ابي شيبة حدثنا الاقوي عن ابن ابي عمير عن ابن عباس قال قال  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم صوموا لرؤيتي وافطروا لرؤيتي فان حالتي مع عيالي فاجلوا  
 ليس بخاور وروي ابن ابي شيبة باسناد عن الامام جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام  
 ذكر الهلال فقال اذا رايتوه فصوموا واذا رايتوه فافطروا فان اكل جلدكم فصوموا  
 وما وروي ابو داود والشيخان باسناد عن ابي شيبة قال كان رسول الله صلى الله عليه واله  
 وسلم يحط من سحرات ملا يحط من فريه من بصوم لرؤيتي رمضان فان في عليه عند المسلمين  
 يومنا ثم صام وروي عن ابي جابر فان في عليه فكم فقد واستعان ليس بوثا وما روي عن النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم من اني طر الصوم في يوم التشك بحقق ذلك ومعنى كما استعان عندنا  
 هناك لا يصوم يوم التشك بل انه من رمضان فطحا لانه لم يصمه كذلك يكون اليوم معدودا  
 من رمضان ولا فالمشقة عندنا هو الصوم وذكر الصوم على ما في القول فيه **فصل**  
 في هادي عليه السلام لم يفصل في قول الشهادة بل ان تكون الشهادة مستقيمة

لا بد

لا بد

لا غلبه بها وبين ان تكون السما مغيبه فانفسا ظاهروا فوله ستوا فتولها مع الصبح خلافا لما في غيره  
 ومنعه فتولها مع الصبح ولا تصل في ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه امرنا  
 ان ننشك اذا لم يكن روزه اذا شهدوا عدل ليس فيه ذكر العم وعمره يسوي حال  
 الصبح وخالف الغيم وكذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في الذين وفدوا على رسول الله صلى الله  
 عليه واله وسلم فتسألها المسلمان انما فقال لانهم فقال لهللتنا كلالا ليس فيه ذكر  
 الغيم والصبح وكذلك حديث ابن عمر وحديث الجعفي هكذا ذكر من لا فرق بين الصبح  
 والغيم وما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا شهدوا عدل ففرضوا وافطروا بعض السوء  
 بين الصبح والغيم وفيه من جهة السطر انه لا خلاف في جواز قول السجاده اذا كان السجاده  
 هكذا اذا كان معصيه والمغيب بها شهادي في الامامه فمما ان يسوي بها حال الغيم  
 وقال الصبح فان قيل سيع ذلك من قبل اذا كانت معصيه فلا يجوز ان ينع الرويه للواحد  
 ولا ينع والتمس دون ان يحصل الحقايق اكثره لان ابد وافي بدعوى الى طلب الرويه فلا  
 طلبها وجبات بر وادام بروا كان ذلك كالتعمه لهم في قول الواحد والآخرين  
 قبل له هذا الذي ادعيتوه وان الواحد ادراى ولا علمه كان براه لعماده من صحيح  
 لانه لا يسمع ان يضر الخطا والسما او يكون الواحد احد بصرام حربه وانما يصح بكل البر  
 في المرواح لم يكن عماك منيع وها هنا ما ينع ظاهر وهو المعد فلا يمنع ما ذكرناه وادام  
 سيع لم يحسن ان يصير ما ذكرناه ثمه فصل في بعض الجاهل من الشيعة  
 التي لا اعتبارا لرويه وان الهلال اذ اراى عتيبه كان ذلك الصوم من الشهر الحرام والواقي  
 قوله ففرضوا الرويه ان الصوم ولا فطرا يجب ان سعد ما على الرويه كان ان يعايل اذا لم يسمع  
 للرب مجان يكون التسلل قتل للرب وادام قال يطهر للصوم كان يكون المطهر قبل الصلوة وهذا  
 قول خارج من اجل المسلمين وليس يحفظ عن احد من الشافعي ولم يكن يتبين من هذا ان يدرك هذا  
 الكتاب بل ان قوما من الجاهل قد ادعوا به والمعتمد ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر  
 بالقيام بعد ما شهدوا عدل على الرويه وحديث ابن ابي عمير وحديث ابن عمر وحديث الجعفي  
 واما في لعمري ان قوله صلى الله عليه واله وسلم ففرضوا الرويه وفطروا الرويه في جليل قولهم  
 قبل الرويه وكذلك لا فطرا وضربا المثل من قبل له سبب الخوب ونظير للصوم فقول كما سجد  
 لين قوله ففرضوا الرويه كفواه تعالى ثم الصوم ليدلوك السبق لا خلاف ان الصوم بعد ادراكه  
 انه صلى الله عليه واله وسلم جعل اماره وجوب الصوم ولا فطرا الرويه كما جعل  
 تعالى اماره وجوب الصوم ولو كان التمس من ثبات ما هو اماره للسبحان بعدهم حصل العلم  
 به ثم يجزم الحكم بعدوها وليس كبر ذلك لتسلل للرب لانه كالا له للرب وليس مسمع في الامارات  
 ان يكون فيها ما يحقدمه على ما هو اليه وان كان فيها ما لا يحقدمه والسطر اماره بوصول



قبل الزوال فطار الى الحد و **وحيث** ما ذهبنا اليه قوله تعالى ثم انزلنا  
 الى الليل فلا يحرم فطار في بعض النهار لا يحرم فطار في بعض الليل ولا يحرم فطار في بعض  
 ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم صوموا الزويته وانظروا الزويته فحجل صلى الله عليه واله  
 وسلم الزويته على المصوم ولا فطار في حان يكون قبله ما كان الله تعالى يحجل لو كان على  
 لقوله عمر بن قائل اقم الصلوة لو كان الشتر الى عشق الدليل وحيث يكون الدلو كحل وحيث  
 ولا خلاف انه اذا زوى بعد الزوال كان عليه مستقبلاً كذا دارى قبل الزوال والحله ان  
 زويته تحلل في بعض ذلك اليوم او يقال ان زويته لم يحلل ذلك اليوم على انه عمره متنجس  
 ان يكون زوى كبره لانه لله الما فيه ليل لاهله تكسر ونضج كبره لا وقت اليه عارف  
 الشتر فيها **وهو** **باب** على حقه ما ذهبنا اليه من انه لا اعتبار بزوده بهار  
 ان ذلك لو يجب ان يكون الصوم عجب وكذا الفطر من وقت الزويته ودكن يودي الى ان يكون  
 اليوم لو كان بعضه من شعبان وبعضه من رمضان وبعضه من ريسان وبعضه من شوال  
 وهذا خلاف اجماع **مسألة** قالوا الصوم في يوم الشك او في يوم الفطر او في يوم  
 عليه والاحكام **وحيث** حديث او هريرة وابو سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
 عليه واله وسلم ان الله تعالى يقول الصوم لي واباخرى به وان للصائم فرحتان واحدة اذا  
 افطر وفرحته ادا قال الله سبحانه فقوم قوله المصوم لي يوجب ان يكون كل صوم مستحباً  
 ليزخره **والله** **باب** عليه يوجب استعراق الكفارة وكذا قوله للصائم فرحتان يوجب  
 ان ذلك يجب لكل طائفة الامام من منه ليليل دروي بنو شمس باسناده عن ابي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم لكل شيء ركعة وركعة الصوم دهر عام وكل صوم  
 لهما وامد ليله فصار يوم هذه الطوائف من بعض ان صوم يوم الشك او في يوم الفطر  
**مسألة** **ومن** **المعتد** **وهو** **باب** ما اشهر عن امير المؤمنين عليه السلام  
 من قوله ليز صوم يوم من شعبان اكل الى حان افطر يوماً من رمضان **وروي** **باب**  
 شبيهه عن امير المؤمنين صلى الله عليه واله وسلم كان يصومه وابو جعفر مسجحه به شعبان  
 فصار اسحاب صومه محجاً عليه فادانته ذلك لم يلزمنا **باب** بناويل النهي لو ارد فيه  
 فنقول هو من صومه على انه من رمضان وقد ناز صومه على هذا الوجه عن جابر بن  
 قيس عن ابي **مسألة** **سعدان** وان صيامه مستحب كذا يوم الشك والمعتد به يوم من  
 واد اجاز ان يصومه الانسان موصوفاً بما قبله اجاز ان يصومه مبتدئاً به انه يوم من  
 شعبان ويقوى **مسألة** **العلم** ما وجدنا في بعض النسخ ان الامام الى منعتهم من صومها  
 لم ينفصل خالها بيزان تنعدها الصوم ولا ينفذها ما يوجب ان يكون يوم الشك اجباً  
 بهذه المسألة ولا يكره صام اسداً كما لا يكره اسمرا واما ما يوجب كذا في لسانه احباط ولا حاشا



واحتياطاً مستحباً في جميع العبادات فيجب ان نسمي في يوم المشك ونكفي ان نعلم على احوال  
 من رمضان فان قيل متعاضد من قصد يوم الجمعة بالصيام لانه يوم عظيم الحزم ولم يرد  
 ان يحتقد وجوب صومه فكذلك يجب ان يكون صوم يوم المشك موقفاً منه لئلا يعمد  
 فيه الاحتياط قيل له انما ساعد ذلك يوم الجمعة لانه لم يبتخلوه احتياطاً للقرآن وصوم  
 يوم المشك قد تعلقوا احتياطاً للعرض فوجبات يكون الاحتياط الذي ذكرناه اولى من  
 الاحتياط الذي ذكرتموه لانه يمكن ان يفسد غير واجب ولا يمكن مع افطاره ان كان من جنس  
 ان الله افطار فيه على ان المسئلة اجتماع اهل البيت عليهم السلام ومسهو عن علمه  
 السلام وما كان من المسئلة يلزمه سبيله لم يسجد خلا فمفسد له قال وبسعي  
 لم يضا منه ان ينوي فرضه ان كان من رمضان او نطقه ان كان من شعبان حتى يبع النية  
 مشروطة وهذه الجملة منصوص عليها في الاحكام وشمل على ثلاث مسائل منها ان الصوم  
 لا يبدل له من النية وقد حقق ذلك بحسب علمه السلام بقوله لا يخرج هذه المسئلة في الاحكام وان  
 كان ذلك اليوم من رمضان فقد ادى صومه بما عقد من نية فنته على ان عقد النية  
 به يودي بالصوم والمسئلة الثانية ان نية يجب ان تقع لصوم المشك مسرعة  
 المسئلة الاولى قوله تعالى انه لا يبدل في الصوم من النية وقوله لا يخرج  
 اليها ولا يصل ذلك قوله تعالى وما امرت الا بالعبادة والله محلي صوم له ادى فاحرص على  
 انهم امرت بالصلاة مع الاخلاص والاخلاص من حال القلب وهو النية وعلى النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم الامعان في النيات واما الامر ما نوى فاختار من جميع الاعمال والنيات التي جرد  
 الامور لئلا يقتضي التعمد الا ما خص منه لدليل وقوله صلى الله عليه واله وسلم انما  
 الامر ما نوى دليل على ان اداءه يوم لم يكن له شيء لئلا يتدخل الكلام لتعديله ما ذكرناه  
 وقوله لا يصام لمن ادى له الصوم من دليل يدل على وجوب النية فان قيل انهم يجوزون  
 فيه صوم رمضان في بعض ايامه فكيف يعلم بهذا الحديث قيل له هذا الحديث اعملي  
 وجوب نية وحسب لانه اخرى اجزائها في بعض ايامه ولو جليها وظاهر هذا الحديث كذا  
 لا يجوز الصوم الا بنية من الليل وهو فائس على الفتوى والركوة والنج والمغفرة عبادة  
 مقصودة ونفسها وكل عباد مقصودة في نفسها يجب ان تكون النية شرطاً في جريانها  
 على ان الصوم فريضة والقرينة لا يبدل فيها من النية والاصول تشهد بصحة ذلك فان قيل  
 قوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه يوجب لصيام وهو الامسك في امسك فقد اشتل  
 وان لم يكن له نية قيل له لستنا نعلم ان الامسك في امسك من النية صوم والصوم اسم

شرعي منقول عما كان عليه في اللغة فليس عنكم الخلو ما ذكره فان قيل ان صومهم  
 رمضان سمي لعينه فكيفما كانا باسحقافه عنيه عن النبي كذا الوديقه والعنف قيل له  
 لاستنبه الامران ليزيدا لوديقه عتقل وان لم تكن معه اليه ولستنا نعلم ان الصوم حصل  
 بعينه فلا يمكن لهم زده الى ما ذكره ليزيد لوديقا حصل في الصوم غير حاصل وكذا لو لم  
 ان شالوا على عموم عينيه هذا ان سئلنا ان لغو يقع بعينه المستله الماينه  
 الخلاف في هذه المسئلة مع او حقيقه واصحابه ليزيد لشفافي بواقفنا على ان صوم رمضان  
 لا يردى بنبيه التطوع ولا بل ليل على ذلك قوله الاموال بالسات والاملا مرمي يروي  
 التطوع لم يحصل له الغرض من هذا الظاهر فان قيل لم يحصل له الغرض من عمله  
 النقل قيل له قد منع منه دليل الاجماع والحكم منع حصول الغرض فلا يحصل له الغرض  
 ولا النقل وهو مقبض على قضائه وعلى الكفارات بقوله انه صوم مفروض فلا سقط عنه  
 بنيه التطوع او يقال انه صوم مفروض فلا يردى من عينه اليه منه ولا يردى من بنيه الغرض  
 ويقاس ايضا على الصوم المفروض بقوله انها عتاده على اليد لا يتعلل وجوبها بالمال  
 من شرطها اليه فلا يردى فرضها بنيه التطوع فانما صوم على ردا لوديقه وردد  
 العتد بقوله انه مسحق العين كان قياسنا اولانا رددنا العتادات بحصها الى عصرهم  
 رددوا العتاده الى المعاملة ويزيد لنيه لا تأثير لها ورددوا لوديقه الامران انه لوديقا بعينه  
 اضلا واستاهيا لوقوع الرذم وقع في رددنا ما للنيه فيه تاثيرا في ما للنيه فيه تاثيرا  
 رددوا ما للنيه فيه تاثيرا الى ما للنيه فيه تاثيرا الامران انهم لا يخافون ذلك لصوم لا يردى  
 من لنيه فان ان قياسنا او من قياسهم وايضا قياسنا يقتضي الاجاب وما انقصا الاجاب  
 اولها بماه على اصل فان قيل قد ثبت ان من امسك في غير رمضان بنيه لصوم من غير  
 ان ينوي فرضه او نفله يكون صائما فكذلك من امسك في رمضان بنيه الصوم كان صائما  
 صوما شرعيا فاد حصل صائما لم يحصل صومه من ان يكون تطوعا او عن فرض يروي رمضان  
 عن رمضان واد ثبت انه لا يقع تطوعا ولا عن فرض غير رمضان صح انه يقع عن رمضان قيل  
 له لستنا نعلم ان من صام رمضان على ما ذكرت يكون صائما صوما شرعيا بل قياسنا انهم لا يمسكون  
 في رمضان على الحد الذي ذكرتم الامساك في غير رمضان بعينه عليكم فيقول لا خلاف ان  
 من امسك في غير رمضان على الحد الذي ذكرتم لا يكون ذلك واقفا على شيء من الغرض فكذلك اذا  
 امسك في رمضان على هذا الحد لا يجب ان يقع شيء من الغرض واد اصح ذلك لم يجب ان يكون صائما  
 منه لانه لا خلاف ان الامساك الذي لا يقع عن فرض رمضان في رمضان لا يكون صائما  
 واد ثبت هذا بطل ما بنوا عليه كلامهم في هذا الباب واد بطل ان يكون من كراه صائما  
 بطل ما به استدلوا بهم استدلوا بقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه فقام  
 من ذلك وان قالوا انه اخذ علينا صام هذا اليوم فعلى اي وجه صامه بعد احتشاله

لم يصح ذلك ولا سئل الله صامه على ان قلبنا الغناش علم اسعد من اهلهم به ودكنا بالعلين نفنا  
 مذهبنا من غير واسطة لانا مستغنا به صحة العزم وهم اسوا باننا قاسم القرقر واسطة  
 ودكان قنا ستم او اذاته صام فقط لم يطروا من ذلك الى ان قالوا اذ انكونه صايبا ولا في بعد  
 ذلك الا القول باننا واقع عن فرضه ثم لا يصح ان يستدلنا لبحكم النبي في القول ان يكون مطابقا  
 المنوى والوجوب والندب **المسئلة الثالثة** ذهب ابو حنيفة الى ان يوم الشكر كان  
 يكون بنيه سحبات وعنده ما انه كان ينوي لفرض ان كان من رمضان والنطوع ان كان من  
 سحبات وكل ان مذهبنا يهاشم **وجه المسئلة** انا قد بينا فيما تقدم ان صوم رمضان  
 لا يجري بطله لنطوع فاذ انك ذلك وتلك يوم الشكر بتمام احتياط لرمضان وسانه  
 لا يجوز قطعها من رمضان لم يبق الا ان يصام على ما ذكرنا على انه لا خلاف في هذا وبطل المستحبين  
 لصامه انه يصام وينوي النطوع ولما الخلاف في نية الفرض وكذا انك اذ لم تسجد وانما نية  
 انه يحتاط فيه لرمضان او يقاس به بمره العلة على ان يوم من رمضان اذ انك فيه ونوعى  
 العلة شهادته بالاصول لان الاصول شهران النبي كان يكون في حكم المنوى في الوجوب  
 والندب في العبادات التي يصدق بها لا لنفسها كما يصدق في الحج والعمرة والركعة واداسه ذلك  
 وثبت ان اليوم يوم مسكوك فيه كان صومه مسكوكا فيه فوجب ان يكون النبي مسكوكا  
**فصل في عي عليه السلام** في صور يوم الشكر انوى الفرض يكون فزادى  
 صومه ان كان من رمضان بما تقدم بينه اذ انتم الى اذ الصوم بعقد النبي وحده  
 النبي لكل يوم من رمضان وقد ذكر ذلك على هذا الوجه ابو العباس الحنفي رحمه الله تعالى  
 في النصوص وخالفه في ذلك ما ذكرنا ودليلنا الظاهر هو ان احسنها على ان يوم من رمضان النبي  
 ونفس كل يوم من رمضان على اول يوم منه اذ لا خلاف في ان النبي تحمله والمعنى انه صوم يوم  
 ونفس صوم ايام رمضان على صوم ايام الكفارات والما تحمله صوم ايام واجب ان لا يصوم  
 كل يوم الا بنيه غنقته ونفس كل يوم على صلوة معجزة بطله انه عبادة معجزة لها حكم  
 يخصها في لصحة والاعتقاد في حجة اخرى بحريته محبة فان قيل الشكر كله ماسر الى  
 صلوة ولحد في ان نية واحدة عرى فيه والعلة انه عبادة لا يجعلها فرضا في غيرها من حسيها  
 قيل له هذا مسعص يصيام الطهارة لانه لا يجعله فرضا عرسه من جنسه فذلك عرى  
 وعلى ان قنا ستم لو كان قيا سنا او لا به يقبل الايجاب والاحتياط والاهم ولا يحد  
 له لانا ويجوز ان العبادات الطهارة لا تنوب بنيه بعصها من بعض مسئلة قال  
 واد اصنام يوم الشكر على ذلك وانما يكون من رمضان لم يلزمه القضا فذلك عليه في الامكام  
 بقوله فاذ انك ذلك فقد ادى صومه وهو مذهبنا الحنفي وقال الشافعي عليه القضا  
**وحجنا في** له تعالى من يوم مسكوك لسمر وليقته وهذا قد سجد وصام معا ومثلا  
 للظاهر ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه واله وسلم وانما امر ماوى وهو مروي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 ما هذا شفا من بطله في الحج والعمرة  
 وقد انقضا على انه اذ اسرعه في الصلاة  
 واحدا من يومه بجزان منى الكفا  
 فذلك ان الوجوه

الوجوه

الوجوه

الفرض وجبان يصح له فرض وهو فائس على من صام عن رويته بعلمه انه صام وروي  
فرضه وجبان حريمه وفائس على من لا يشتر في دار الحرب اذ اخرجى حريمه وصام فوافق ذلك  
ذلك رمضان انه حريمه لانه صام رمضان بنيه الفرض في قياتر عن من ذكرا المال فقال  
ان كان سائلا كان عن فرضه ككوكب طوع فكان سائلا اجراه مكره كما احلها  
فيه والمعتق انه اذا الفرض بسبب الفرض مضى وقته فان قيل انه دخل في فرضه فاضل  
وجبان لا حريمه كمن دخل في الصلوة شاك في وقتها او احوال الوقت او بوجه شاك في الصلاة  
شاك في غير ذلك فوافق القبله قيل له انه دخل فيه على صل وهو ان احلها ه  
اذا ه الذي ذكره لم يمكنه في الاحتياط اكثر مما فعله والداخل في الصلوة والمتم  
على لوجه الذي ذكره تموم فوطا ولم يحط فلم يمسح ان لا ينعى فعله موقوف  
لو كد ذلك من كان عليه صوم وشك انه من مثل او ظهرا اجراه ان يكون ناديا للفرض من  
اذ لا يمكنه غير ذلك كدك من صيام يوم الشك على الوجه الذي ذهبنا اليه ه  
وحريمه لنيه لصيام رمضان من اول الليل الى ان ساء من النهار يعقده وهذا مقتضى عليه  
في المنكح في مسئله المتأخر بعدم قبل الزوال او بعده وهذه المسئلة فيها خلاف  
للمشائقي من وجه ولا حقيقه من وجه فان للمشائقي لا يشتر صيام رمضان الا ان يروه  
من الليل والوجه فيه لا حريمه الا ان يروه قبل الزوال ه فايد على ان يحسم لنيه  
ليس شرط في صحة صومه ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه بعث الى اهل  
العوالي يوم عاشوراء فقال من كل فليمسك بقبه يومه ومن لم ياكل فليمسك بامر  
الاكلين بالامساك ومن لم ياكل بالصوم عد له كك على اهم احريمه لنيه في بعض  
النهار ولم يلزمهم بحسمها من الليل الا ان الله صلى الله عليه واله وسلم فصل بين كل  
وبين من لم ياكل فقال من كل فليمسك بقبه يومه ومن لم ياكل فليمسك بقبه يومه  
وعنه الاكل يتولى دالم يكن نوى من الليل لم يكن نوى صلى الله عليه واله وسلم مقتضى  
فان قيل كان صوم عاشوراء تطوعا فلد كك حار ما ذكره في قبل له روي عن النبي  
صلى الله عليه واله وسلم انه امر الناس بصيام يوم عاشوراء اول ما قدم المديبه مرسج  
بم رمضان ولا خلاف ان هو مما يجزى بل هو وان انما لشيخ تناول الوجوب هـ  
انه كان واجبا اذ اذ كان لم يكن يتطوعا بكونه ان في بعض الاحكام ان النبي صلى الله  
عليه واله وسلم امر الاكلين منهم بالقضاء على ان الامر بمسعى الاحاب ويدر عليه  
فان قيل من اكل فليمسك بقبه يومه ومعلوم ان الصوم مع الاكل لا يقع فكذلك  
على ان يكون نوى صلى الله عليه واله وسلم ومن لم ياكل فليمسك بقبه يومه  
الامساك ويلفظ الصوم ويحمل ان يكون الراوى بلفظ الصوم رواه على المعنى والصوم  
اذا اطلق عن النبي صلى الله عليه واله وسلم يجوز على الصوم السعي وجبان محله كك

بعضه والمكره

في الذي يركلوا على الصوم الذي هو لا مشاك اد لا خلاف ان الاكل على وجه ترك الصوم  
 لا يكون صاها وليس اد اوجب حمل المعطه الثانيه على التوسيع لدلاله امصه وحمل  
 المعطه الاولى عليه بل دليل شيا وقد فضل بهما فان قيل انكرت على من قال انكم ابراهيم  
 الصوم وان لم يكونوا بمسوا اليه لانه انما اعياه من بعض الصوم قيل له لو كان حديثه  
 شرطا في صحتهم لم يركه حديثها في الاكل في انه يغسل الصوم فكان يجب ان لا  
 يقع صوم من كذبته كما لا يقع صوم من اكل في بعض النهار فان قيل فكيف يقع  
 لكم الاعتماد على صوم قاسموا في ان هو قد كرم مشهور قيل له اما في هذا الباب وليس  
 في الايجاب نفع شايضا حكمه بل يجب ان يكون شايضا حكمه ثابتا على ما كان عليه بكسره  
 انك لم يركلوا عليه واله وسلم بل على حكمي اجدوا على وجوب صومه والما على وجوب  
 ترك النبيه في فيه فاذا ورد النسخ على هذا الحكم لم يصح ذلك نسخ الاخر نصح  
 ما اقدمناه يكشف ذلك ما روي من نسخ فرض صلوة الليل ولم ينسخ شايضا حكمها  
 فان استبدلنا بحديث خفيقه لا مقام لم لم يمسك الصام من ابدل قيل له هو محمول على  
 نفي العضل والكمال للدلاله اليه قلنا انه محمول على ما يجب من صوم دين وهو ما س  
 على صوم التطوع بجله انه يركه من وجب لا يقع الا لما نرى له لا يرى ان التطوع في بعض  
 النهار لا يقع ان يحل صومه لغرض الطوع او يقال انه صوم معلوم بالعن بالدمه  
 ميتا به التطوع وان النبيه في بعض النهار محرم ونقاس على السد حمله صوم النبيه  
 قبل عود الشمس وقيا سنا اذ من قاسم له على ما يجب في الزم من الصام بمعيه  
 فرض لا يستدل الى نفي وقيا سم مدفع به على ان قاسم شاهده على العكس لما شنا  
 الثاني لا ترا ان ما قاسم عليه لا يعلق بالدمه لم حر اليه فيه في بعض النهار قد  
 ذلك على وجود الحكم الذي ذكرناه وجود علتنا الثانيه وعدمه بعد ما امانا جميعه  
 فلا خلاف بما وسمهم ما ذكرناه داما الخلاف في جوارها بعد الزوال وهي عدنا  
 حقيقه على النبيه قبل الزوال والمعتني حتموا النبيه في بعض النهار والامسه  
 الثالث يمكن ان يستدل بها على وجوبه فان قيل القله في جوار النبيه قبل  
 الزوال انها حتمت لاكثر النهايات قيل له هذه علمه مقصوده لا سجد في تركه  
 ان العمل المقصوده لا يقع على انها لو صحت لقلنا بالعلم على ان اهلوا الصوم  
 شهد لقيا سنا لا ناهونا كما استدل الصوم لا ينفصل من ان تكون قبل الزوال  
 او بعده وهذا ما يمكن ان يجعل قاسما ان قد ثبت بان تاخيرها عن الزوال لا يفسد  
 الصوم وكذلك تاخيرها عن الزوال قاسما على سنا تركه لا يفسد الصوم  
 ايضا شهد قاسما انه لا يفضل من حصولها قبل الزوال قاسما على سنا تركه لا يفسد  
 الصوم ايضا شهد قاسما انه لا يفضل او بعده وروي حتى قولنا على عداه وروى

احسن



ما لا يحور له أصابه ما يفسد الصيام وسيله نوى مضاعفه اهله وكل من حرمها  
 من المله والعهه مخافه ان يغلبه لشهوه وسيله ان يرد في القراء والسبح والاستسوار  
 في الجكر والاصال واد استناك نمازا نوي ان يدخل حلقه سي مضاعفه الستواك من خلاف  
 ربه وبكره له السعوط وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام قلنا انما يحفظ عند مصمه  
 واستثناءه من دخولنا الى حلقه وانه سيعطى في نفاذه من الشيطان بطلا صد ما يفسد  
 الصوم لانه قد ثبت ان دخول الماء الى الحنوف عند المضغضه والاستسقاء يفسد الصوم  
 وكذلك اكل والشرب ناسا يفسد الصوم وسيا وان الكلام والمنطلي سمع في قوله  
 من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى واد ثبت ذلك استحبابه لا تحفظ للاختياط ان كل ما  
 يفسد الصوم محال فتر منه احتياط كما قلنا ان صوم يوم الشكر ليس بمقتضا  
 وكما استحباب ترك الاكل والشرب مع المشركه والحر وقربته صلى الله عليه واله وسلم  
 على ذلك بالغ في الاستسقاء الا ان يكون صايا قلنا انه سيجوز له نوى مضاعفه اهله  
 وكذلك الغله مخافه ان يغلبه لشهوه وان يغفر من نفسه بالعهه والامساع ولا مانع  
 بها وقدر يروي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يغسل يومه وكان ملككم  
 لا يروى ابو داود في الشئ يرفع الى ابي هريره ان رجلا قال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 على المباشرة للصائم فترخيله واتاه اخر فسأله ونهاه والذي ترخيله سحر والذي نهاه  
 شارب حتى ذلك ما ذكرناه قلنا انه سيجوز ان يرد من القراء والذكر ولا سحر ولا القاء  
 في شهر رمضان افضل من ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يغسل القدر والواخر  
 ولذلك زيد في قيام الليل وما ذكرناه عاده لصا على المستطيل توارثا الحلو على السلفه قلنا  
 انه يجوز عن الستواك ليلا يدخل حلقه سي من عسر ربه لانه يوجب الافساد الصوم وكان العباس  
 ان يكون الريق ايضا يفسد الصوم ليرحمكم الله فكم للحاريج بدلاله ان وصول المطعوم والمسروب  
 اليه لا يفسد كلفه شوي لتعذر الاحتراز منه فاعدا الريق مما يصل الى الفم من خارجه مفسد  
 وكثر هذا السعوط لانه ربما يصل الى الحلق وعرضه الى الحنوف وما وصل الحلق وجرى الى الحنوف  
 افسد الصوم وهو لا يكون على هذا ان يكون سبيل المستعوط سبيل المبالغه في الاستسقاء  
 نهي عنه النبي صلى الله عليه واله وسلم مستل قال اوسى للمسا فزاد ادم الى اهل  
 وكذلك لما يفسد اطهره وقد اكل في بعض النهار ان مسك ما في يومها وهذا مصر  
 عليه في الاحكام وقال في المنته من كل ناسا او حاء ناسيا ثم اكل ما في يومه  
 متعذرا لتساير في العصا والتوبه والناسي لا توبه عليه فاذا صلت وحول اليومه لا يله  
 باق يومه متعذرا وفي الاحكام عن العسم عليهم السلام ثم بان له انه صا فاد لم يتر صومه ويقضي

وقال

وكان



وقال القسطنطين في مسائل النبي وسمى من نظرت فامسى ولم يفطر يومه فكان يحصل  
 المذهب ان من ايج له الافطار فافطر ثم نزل المعنى الذي لاحظه ايج الافطار فلامساك  
 له باي يومه واجب ومن استدر صومه قذا او سهوا مع وجوبه عليه فامساك باي يومه  
 واجب عليه قلنا انه اذا ايج له الافطار فافطر لم يحسب عليه الامساك لكن الامساك لو  
 وجب لوجب لوجوب الصوم عليه وقد علمنا ان وجوب الصوم لا يسع فاذ ايج عليه واول  
 النهار لم يجب عليه واختره وكذا في النكاح ايضا ان طهرت وكزري هلال رمضان  
 نهارا انه لما ايج عليه الصوم قبلها لم يحسب الامساك بقدرها بقله ان الصوم لم ييج على اول  
 النهار فان قاستوه على من كل على انه من ساعات ثم بان له انه من رمضان بقله ايسار  
 الخاله لو كان قلبها في الامساك لم يجز له الافطار كان ذلك مسعيا النكاح ايضا مطهر في اخر  
 النهار ثم قيا سنا اولي اذ قد ثبت ان الصوم لا يتعص وجوبه في سائر المواضع وما ذكرناه  
 وجب من حيث وجب ليوم كله وان قيل قد امر الله على الله عليه والله يستلم يوم عاشوراء  
 من كل الامساك بغيره يومه قبل له من هذا جوابا ان هذا ان الصوم كان لرمم من اوله  
 فلما اقتدر اوله لزمهم الامساك في باقيه والجواب الثاني في اخبر اسد اياه في ذلك الوقت  
 فكان الامساك مستحبيا والجواب الاول هو الاوضح ووجه استحبابه ما ذكرناه  
 في باب الوجوب وليس يمسح في الاستحباب ان بعض حكم اليوم الا ترى انه سجد الامساك يوم  
 الاحتياط الذي يصلي امامه فاما اذا كان افشاء الصوم واول النهار مع وجوبه فلامساك  
 واجب بغيره اليوم لان كل جزئ حرمة عليه ترك الامساك فيه اذا تركه وتغصه قذا او سهوا او  
 جزئ حرمة فكان وجوب الامساك لنا في الاجزاء على ما كان عليه قنا شأ عليه ولو لم يكن ذلك لكان  
 صلى الله عليه واله لم يمتد على كل يوم قنا شأ الامساك بغيره يومه وروى عن ابي بصير  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لو رجل وقع على المرأة وسهر رمضان ان طهرت  
 ولا يحوطنك فنهاه عن الاكل مع افشاء الصوم ففتح ما قلناه حسنا والجواب الثاني  
 ان يوم من حوله العباد والذباب والرخان خلقه قال القسطنطين عليه السلام في الابواب بالسواك  
 الزلل للصاير ثم قال لا ياب من سلبه او يترش لما على نفسه وبهم صمت على انقضاء المجد  
 شيئا من الحاجوة ويكره للرجل ان ياكل في يومين والصيام ما ذكرناه من الامساك من العباد  
 والذباب والرخان منقوض عليه في الحكم وما ذكرناه عن اسم عليه السلام من صوم عليه  
 في مسائل النبي وسمى وكراهه الوضوء منقوض عليها في الحكم والجواب الثالث ما ذكرناه من  
 الامساك من العباد ووجه انها بما اجتمعا فصار بحث ملكه امر اجدهم فيه حصل مع ذلك  
 الى حرفة فيفسد صومه فان قيل الشتم نفقون ان العباد لا يفطر قبل له نوزدك  
 اذا كان يبيت الامساك لا يحترامه واما اذا كان كثر حتى يصير مقدارا فيكون لا يحترامه وانه  
 يستدل الصوم لانه وسائر الطير على سوي واما السواك وبل النوب والمغصه فقلنا في جملة

انه لا بأس به ليز شيئا من ذلك لا يصل الى الخلق ويحمله في جميع ذلك ان احزن من وضو رسول الله  
وتروي ابو داود والسنن برفعه الى ابي بكر قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بالمرح نصر الحيا على راسه وهو صائم من العطر واللبان وروى ابن ابي شيبة برفعه الى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم انه استاك في عوصايبه وكزها الوضال للمري الوارد فيه عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم حيث يقول لا يزال صام ومن على علمه السلام مثله وروى ابن ابي شيبة  
بإسناده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الوضال فقالوا لايارسول الله انك اقول  
فقال اني لست مثلكم اني اصب بطنى بغيره وبشقيتي فان سمع من البحر الى البحر لم ادع  
العزير على العزير ذلك مما لم يحسن فيكم ثم روي في باب القول  
فيما سمي اويكزع للمصايير سمي حشائر قاشورا قال الحسن  
وهو القاشور من المحرم وكذا صام يوم عرفة للحاج والمكان في سائر الامصار وسحب  
صيامه اذ هو على طاعة ولم يصبر عليه بعد ان يفطر العديدين واما السريق فانه لا يصبها  
وسمي صيام ايام البيض وهي ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر من الهلال في صيامها مكل  
قال الحسن عليه وسلم في صيام المحرم وزيح شغبان ولا تلبس بغيره ولا تلبس بغيره  
عليه وآله في الاحكام وما حكيناه عن القنبر عليه السلام قد رواه يحيى عليه السلام في الاحكام  
والنيز وروى في مساييله خلق صور المحرم فان النيز وروى في مساييله خلق صور المحرم فان النيز وروى في مساييله خلق صور المحرم فان النيز  
يبيح له ان كان واجباته شح الوجوب فيزكوه بغيره ولا يلبس بغيره ولا يلبس بغيره ولا يلبس بغيره ولا يلبس بغيره ولا يلبس بغيره ولا يلبس بغيره  
قل النبد وروى في عتق من اخذ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصومه وعن  
ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس يوم على يوم فضل في الصيام  
الا شهر رمضان ويوم عاشوراء ودهب يغفر الاماميه الى شراعه الصوم فانه يوم حزن  
لقتل الحسين بر على صلواتها السلام وذلك لا يغفر له لغيره لا يمنع من الصوم على انما دته  
كانت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز ان يصوم بعده حكمة لسرع وقله انه  
القاشور من المحرم لانه راي اهل البيت عليهم السلام لا يخلعون وان روي انه التاسع وقد  
قيل فيما روي من صوم يوم التاسع هو ليل يكون قاشورا مقصود المصوم وسمي ليله  
التاسع به روي ما روي ابو داود في المتن باسناده عن قال سمعنا ابا عطيان يقول  
سمعت عبد الله بن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم عاشوراء وامر بعباده  
فقالوا يا رسول الله انه يوم يعطى اليهود والنصارى فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
فاد كان القام المفضل يوم التاسع فلهذا الخبر على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان  
صام يوم القاشور ثم لما قيل ما قيل قال اذا كان العام المقبل صمنا اليوم التاسع فبان ان  
صيامه يوم عاشوراء كان في غير التاسع وان صام التاسع عزم عليه لخالفه اليهود

فيما سمي اويكزع

واسمي

واسمي





ذلك فيه بقوله والنفط لم يشأ كماله في الصوم وإن لم يفطر له إن شاء من الكبر  
 على أن لم يشأ أن يصوم وإن الصوم أفضل أو قدنية على أنه هو الأفضل الذي روي عن  
 سعد الخديري قال سمعنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم مع مكة  
 سبع عشرة وسبع عشرة من رمضان فصام الصائمون وأفطر المعطرون ولم يفطر  
 هو على هو لا ولا هو لا على هو لا وروى جوه عن جابر وبنو الحسن لم يروى  
 خدسا أبو القاسم المعري حدثنا علي بن الحنفية بأشبهه عن منصور بن شاذان عن  
 من ابن عباس قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة عام  
 حتى أبا عتبان ثم إلى بعد من لبن فافطر قال ابن عباس في صام ومن ساء  
 أفطر هو وروى ابن أبي ربيعة بأشبهه عن سعد الخديري قال سمعنا مع  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة إلى حنين في أبي عيسى عن بعض من مضى صام  
 طائفة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفطر الآخرون ولم يفطر من  
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفطر على أحد من الفتي يقين فثبت بهذا الخبر الصوم  
 والسفر حايروا إذا ثبت الخبر ثبت أنه أفضل لما روي عن جوه من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصوم في السفر قال إمامي رحمه الله تعالى  
 لغناه من قبلها فحسب حبل ومن تركها فلا جناح عليه وقد رواه الطحاوي بإسناد  
 فلما أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الإفطار رخصه سائر لغيره واعتصم  
 أفضل ذلك حكم صحيح الرخص ما لم يواد إلى الضرر أو بالنقص وروى جوه بإسناد  
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان في السفر فقال الطحاوي رخصه وأب  
 صمت فالصوم أفضل وهو قاسم على شأين الأيام التي لا يكره فيها الصيام بعد أيام  
 يكون فيها الصوم ولا فطار ولا يكره فيها الصيام في حيث ن يكون الصوم أفضل من  
 الإفطار وإن قيل روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ليس من البر  
 الصيام في السفر قيل له ليس يمنع أن يكون المراد به الطلوع كما حكىناه عن المعمر  
 عليه إذا كان يضرب حيطه وينتفع عما هو أولى منه فقد روي ما يدل على ذلك أحسننا  
 أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي عن علي بن شيبه عن روح بن عطاء عن سعد  
 عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو بن الحارث عن جابر قال سمعنا رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم في سفر في رأي رقا ما ورعلا فطلل فقال ما هذا  
 فقالوا صائم فقال صلى الله عليه وآله وسلم ليس من البر الصيام في السفر على أن لا  
 يمنع أن يكره الصيام في السفر في شهر رمضان إذا اضطرر كحسب الصيام وحشي  
 أن يروي ذلك إلى خلاف شأين الواجبات المصنوعة فإن دل روي أن في ما

هو كونه غرضي في كونه  
 أي أي صلاية كرسى في  
 في روي له أن العاري وسلم  
 وروى أبو داود والسيوطي

صاموا في الشهر حتى افطر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اوليك هم العصاة  
 قيل له هو محمداً علي ان القوم اصروا بذلك حسارهم حتى فقدوا ما هم اضيوم منه  
 ونحوها فان قيل روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان الله تعالى وصح لمحي  
 الصوم والسنن وشطر لصلوة قيل له هو محمداً علي ان لموضع عقوبتهم بضيوم رجوته تلازم  
 التي ذكرناها وقد قلنا ان وجود العطر وحوار العطر معاً اذا ثبت انها جميعاً حكم  
 السفر فاذا حصل الانسان مشافراً حصل الحلال ولانه لا خلاف في هذه الجملة وانما  
 الخلاصة حصول السفر ووجود الفطر في حوائج الافطار وقد مضى في الحج ما يخرج عن اعادته  
 مسئلة قالوا ان اذكره الصوم وهو مقم فانه بصور ما اقام وبعطون  
 ان شاد استافر وهذا منصوص عليه في الاحكام وظاهره يقتضي انه لا فصل بين ان سدى  
 السفر في شهر رمضان قبل الفطر وبعده وقول ابى حنيفة والتا فتحي انه يفطر ان خرج من  
 الحرم وان خرج بعد الفطر صام ولم يعط وولدنا ذلك قول الله تعالى ومن كان مريضاً  
 او على سفر فعدة من ايام اخر فمن حصل مشافراً جاز له الافطار لانه تعالى لم يستل السفر  
 وقتاً من وقته بل حرم الاستيلاء منه عن الصوم في السفر قال له ان شئت فسمي والى  
 فافطر ولم يشترط صلى الله عليه وآله وسلم ان يكون ابتداء قبل الفطر فافطره  
 حوازي الافطار لكل مشافراً فان قيل فقد قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر  
 فليصمه فافطر لصلام قيل له قد استدل المشافرون بآية من قوله ومن كان مريضاً  
 او على سفر فعدة من ايام اخر فان قيل فقد قال الله تعالى ولا تسفلوا اعمالكم  
 ومن خرج بعد الفطر وافطر يكون مبطلاً للحج الذي حصل ضامياً فيه قيل له المراد في هذا  
 الموضع ان يكون الثواب للادلة التي تقدمت وثوابه لا يبطل وهو قبا من عوارض من  
 الفطر بقله انه حصل مشافراً في شهر رمضان والسفر قبائس المرض بقله انه مدر في الافطار  
 وفي اي وقت حصل جاز الافطار وقياس على الحنفي لقله انه معني لو حصل في اربعين  
 من النهار جاز له الاكل فذلك ان حصل بعده فان قيل اذا أصبح في صومه فقد  
 وجب عليه الصيام ونحوه لا خيار له فيه ثم حذرت خادته باختيار منه وهو لسوء قولها  
 انه مخير فيه لا في الابطال ولا خيار فيه لاجل ما فيه الخيار قيل له هذا معص من  
 بمن جعل عليه شهر رمضان وهو معص فان الصوم قد وجب عليه ونحوه لا خيار له فيه ومع ذلك  
 له الافطار اذا استافر فان قيل لم يحول شهر رمضان لانه علم الشهر كله بل  
 له كذلك يدركه من اجزاء اليوم لاجل اليوم كله وهذا ملا فترقه مسئلة  
 قال ولا تحرم صام الحائض والنفساء واما الحامل والمرضع فانه يحل له الافطار  
 من خافتا على الجنين والمرضع وكل من خاف على نفسه من الاكل فانه نكرو له الصيام  
 وان صام اجزاء وكذلك الحامل والمرضع ونحوه لا يفطار بغيره بل يصوم على العاطش

من الجبال والنساء وكذلك لقوله الصوم منهن ما لا يجزى عن العطش فانه متى  
خرج من عطشه هذه لزمه التقاض لما افطر من الصيام وكذلك غيره من ذكرنا في الأحكام  
على جميع هؤلاء فينبطرون وقتنا في الإقلا ان صاموا كره واخر بهم حرجا اما الكراهه  
فهي اقله من ان ادخلوا في الجبل الصبر عن نفسه مكره ونقوله صام الدهر  
لمن لم يصبر بحشمه وليس بعد الاستحسان الكراهه في جبال يكون كره صام الدهر ادا  
ادخل الصبر في كره صام صولا وقليلا عري ان لم يجد في صومه ما وجب تقضاه هذا ما لم  
تكن القله شديده فاما اذا اشتدت وبلغت الى حيث يعلم ان الصوم لا يجلي وان لا يطهر واجب  
فان اكلوا صوما بغير تقضي انه لا يحري كما ذكرنا في الصلوات والارض المغصوبه والوصايا  
المعصوبه بل ان المعصيه لا تحزن تكون فريه والاضل فما قلناه ان الكاثير والمغصوبه  
صياما انه لا خلاف في الحيف والنفا من عتبان فينا فيك الصوم فكان في عتبا هي  
الليله انه لا يقع معقه الصيام اذ هو معناه في فيه والاضل فما قلناه في الاعلى انه على  
ومن كان مريضاً او على سفر فعد من ايام اخر والمستله وفاق وما قلناه في الحامل  
والمرضع والهرم والمستعطر والاضل فيه ما رواه يحيى بن عمار في السلام وهو ما رواه زيد  
بن علي عن ابيه عن عمار بن علي عليه السلام قال لما نزل الله تعالى في ربه شهر رمضان  
اتى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال يا رسول الله ارجز ام جلي وهذا شهر مبارك  
وانا اخاف علي ما في بطون من سمعت فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ابطلوا فاعطروا فاذا اطلقت فصومي واياه ما حله لعطس فقال يا رسول الله هذا  
شهر مغر وض ولا يصبر عن المساعفه واحبك واحاف عما يفتن من سمعت فقال  
ابطلوا فاعطروا واد اطف فتم واتاه شح سوكا بين رجلين فقال يا رسول الله هذا  
شهر مغر وض ولا اطيعوا الصيام فقال اذهب فاطعم كل يوم ما مسكنا نصف  
وروي ابن ابي شيبه بن اساده قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
ان الله وضع عن المسافر الصوم وعن الحامل والمرضع **مس** قال الله علم  
وشتق من صام من عتبان ان يفضل بينه وبين رمضان يوم ويكره للرجل ان يحمد  
يوم الحجبه بالصيام لان بواق ذلك اليوم صيامه صاحب كيناه عن النبي صلى الله عليه واله  
منقول عليه في مستأيل النير وسي وما ذكرناه من كراهه اعماد يوم الحجبه  
بالصيام ذكره يحيى بن علي بن سلام والاحكام انه يلجئه عن علي بن السلام واسحاب  
الفضل من سبعت ورمضان الى خلافه فاذا كان ذلك كراهه اختيارا لسهر رمضان اولى  
من ذلك لما بيناه في يوم يوم السك ووجه ما ذكرنا في يوم الحجبه ما روي النبي  
صلى الله عليه واله وسلم قال لا يصوم من يوم الحجبه الا ان يصوم يوما قبله او بعد

هذا من حديثي

هذا من حديثي



ودكر عني عليه السلام الحديث الذي اخبرني به ابو بكر محمد بن العباس الطبري وحده شاعرا  
 من سبب خبرنا احمد بن هرون خبرنا ابو بكر بن اوشيه حوشا سفيان بن عيينه  
 عن عزان بن ريسان عن حكيم بن سعد عن علي عليه السلام **قال** من كان منكم مطلقا  
 من شهر اياما وليكن صومه الحيتري لا يصوم يوم الجمعة فانه يوم طعام وسراة  
 ويجمع الله له يومين صالحا في ما صام من سكا وجيدا مع المسلمين فاما اذا راى الجمعة  
 صام نصوره فلا خلاف انه لا يكرهه **باب القول**  
 2 ما ينسب للصيام وفيما لا يقصد وفيما يلزم فيه العبد من صام  
 1 شهر رمضان فقد افسد صومه وعليه القضاء ناسيا كارا ومعتقلا ومن بعد  
 ذلك لزومه التوبة وكذلك القول في كل واحد من صوم عليه في الاحكام اما من  
 تعدل لا فطار فلا خلاف فيمن عليه القضاء والتوبة والخلاف في من اكل وحاشا ناسيا  
 والذليل على ذلك قول الله تعالى في شهر منكم الشهر فليصمه والصوم هو امتساك  
 بمضغ من ترك الامساك يكون تاركا للصوم وتارك الصوم في رمضان بلومه  
 القضاء ويدل على ذلك ما رواه ابو شيبه برفعه الى ابي هريرة **قال** قال النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم من اكل ناسا وهو صائم ولم يصومه فان الله اطعمه وسقاه فلما  
 امره عليه السلام باتمام صومه بذلك على وجوب لقضائ انما يكون الامان بقضيه  
 لين من ترك الامساك في جعل انهار لا يكون امر صومه حتى يقضى بدله ووجوب  
 قضا لو حوشتك الى يوم فصا الى الصوم لا يقع فيه السعصع بتواكف ديننا او عينا  
 وهذا **قال** عطاء وسئلوا العبد بحسب نقض ما فات الامير الى قوله ومن كان  
 مريضا او على سفر فخير من ايام اخر ثم قالوا وليتكموا العبد وان قيل قوله صلى الله  
 عليه واله وسلم اطعمه وسقاه وجب ان لا شيء عليه **قيل** انه نفى ان اثم عليه  
 فاما سقوط القضاء فلا دليل عليه ولا ثم قد سقط وان لم يسقط القضاء الامان من  
 اكل ومن عشت ان العزم بطلح ثم طلع علم ان اكله بعد طلوع الفجر فانه سقط  
 عنه الامان ولا يسقط القضاء وعلى هذا عمل قوله صلى الله عليه واله وسلم لا شيء عليه اي لا  
 اثم عليه وان قيل فقد روي خلافه عليه فهو لم يترك ولا وجب ولا شيء عليه يكون  
 الراوي زاد هذا اللفظ على طريق المعنى حيث اعتقد ان قوله اطعمه وسقاه وقوله لا شيء  
 بعد لا قضاء عليه فاذا اختلف ذلك لم يعرض احد لنا على ان من اصحابنا من يؤول ذلك  
 على من سبق اليه الخلق وهو شاه عنه وادعائه هو الظاهر لان قوله من اكل ساهيا  
 كقول من يقول الجرح شاهيا وان يفيد الحديث تبعه وعلى هذا لا يقع تعليل به فان  
**قيل** روي عنه عليه السلام رفع عن امي الخطا والسيان وما استكرهوا عليه **قيل** له

وأنه ما  
 من جعل له أكثر الحسنات فله الله اطعمه وسقاه  
 روي عن ابي بصير عليه السلام في الامانة عليه

طامويز

ظاهر الحق لا يفيد مذهبيكم وانما يفيد انهم لا يحيطون ولا يسون وحلاف هذا معلوم ولا بد  
من تأويل الحق وتاويله عندنا رفع الالام فيما الخطوا واستواوا استكر هو اعلم من ذلك  
ان من اكل بعد طلوع الفجر وقبل غروب الشمس وهو غير عائم بدلك لا يفسد صومه  
عنه الالام وما يدل على ذلك قاشا ما اجتمعنا عليه من ان كل من اكل بعد غروب صومه  
وكذا كل من اكل في وقت الغنى انه حصل كلال في نهار رمضان او في نهار صومه  
ويقال على من اكل بعد طلوع الفجر وقبل غروب الشمس يفسد صومه العلم ولا يفسد صومه  
ان الغلة فيما ذكرتم انه قضاء الاكل مع الصوم وذلك الحكم انما يعلو على كل  
بدل ان لو قضي الاكل مع ذكره للصوم لم ياكل لم يفسد صومه وانما يفسد اذا  
حصل الاكل قبل ان الحكم الذي هو مستاد الصوم وحده بخلافه اكل وعدمه  
واصول العبادات تشهد لقيا سنا لا خلافا في الجماع لما كان حده مفسدا للحكم  
كذلك القواعد في الاحرام والاطهاره واخلاف بيننا وبين خصميه ان الكلام سهو  
وعنه نسيان في افساد الصلوة وايضا قد ثبت ان الاشياء ما مورى لا مساك عن اكل  
وجميع احرامها كما انه ما مورى نسيان عدد الركعات والصلوة فادان تركها  
بعض نهار ففسد صومه كما انه اذا ترك بعض الركعات فسدت صلوته وانما ترك  
بعض عبادته مستاد بعضها فسادا كلها لو تركها عا ماربطت بكذا لعبادته في جاز سوى  
فيما السهو والعمد فان قاسوه على من دخل حرمه دنا او صار يعلم انه غير قاصد  
الى ابطال صومه كان ذلك منتقضا من اكل بعد الفجر وعنده ان الفجر لم يطلع او قبل غروب  
الشمس وعنده ان الشمس قد غربت فان قيل يريد في الغلة بان يقول وهو محسوب  
الى المنتقز قيل له هذا لا يحكم من المنتقز بل من اكله اجتهاده الى ان الفجر لم يطلع  
واكل لم يكن مشوبا الى المنتقز غير ان من اكل ناسيا لا يعر من ضرب المنتقز  
وان كان متعمدا لا يلاحتراز من النسيان ليس مستحيل اذا احسن الاستبان به نفسه  
واستمر على التذكر وهو ايضا منتقز بالمكنه اذا اكل وكره ان  
على المحل بعلمهم كان الكلام فيه على نحو ما مضى وبقي الغلة في الحكم ومن دخل  
في حله زباب او غبار لم يفسد صومه لانه حصل من غير اختيار له او تشبيهه  
وكشف صحة هذه الغلة انه لو حصل مع الاختيار ففسد صومه على ان قاسم  
لو استثبت لكانت قياسا ثانيا وليست بها في الاصول التي ذكرناها ولا بها في  
والاحباب مستدل به فاما ما روي من وجوب الغنى وغيره على المسجد  
لذلك فهو استحباب والى به غيره وكذا منصوص عليه في الاماكن وبقي  
في المنتجب على ان الكفارة غير واجبه وان الواجب هو الغضا والسامعي يوافقنا

هذا مستطرد  
ما ذكره في حق  
من اكل ناسيا  
بغير علم

في الأكل مسجداً وواحد في الفجر وخالف في كل ما يقتضيه  
 به الحجة ويختص به في كل ما يقتضيه من طهارة الفرجين وفي بيع خصاه أو غنيهاً وما كان  
 مخالفاً في جميع ذلك وهو مذهبه لا ما فيه وأوجب الغيب عليه السلام الكفارة  
 في الجامع خاصة وقول الناظر عليه السلام مثل قول علي عليه السلام وهو  
 قول ابن علي وأبي المستنير وابن حيدر والحسين الأصيل فيه براه الدماء والكفارات  
 نظرها الشرح ولم يرد الشرح بوجوبها على ما منه وبذلك على ما الحبر به أبو بكر محمد بن  
 العباس بن محمد بن سعيد حدثنا محمد بن هرون حدثنا ابن أبي شامة حدثنا أبو جعفر  
 محمد بن عثمان عن المطلب بن أبي رباب وداعته عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام  
 وسلم فقال لا في فطرته يوم من رمضان فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق  
 واستغفر يوم يوم كانه فذل ذلك قل إن الواجب فيه هو القضا والاستغفار وإن  
 قيل ليس في فطرته أنه أفطره قبل أن يقرضه قوله صلى الله عليه وآله وسلم أسعير يد علي أنه  
 كما يشهد لأن الاستغفار الأمن التجدد وأما الخطأ فيكون في القضا والجامع فإن قيل  
 ففطرته بالصدقة وأما لا وجوبها قبل له لئلا ينقض وجوبها بصدقة من قبل الكسبي  
 وقد أجمع الحجة أن ذلك غير واجب وحل يكون أسحماً أو غيراً مثل ما روي أن رجلاً أتى  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إنني قد فعلت ما كان يجب علي من  
 فقال له قضا وضل الخبر لحدث فلم يكن الصلوة من من حصة فعل ذلك كان حتماً على الكسبي  
 والطاعة وإن قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجاب الكفارة أحسن من  
 مثلها ببيت آخر روي أن رجلاً أفطر في رمضان وأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يكفر  
 رقبته أو يبيع ما يملك من طعام شبعه مسكيناً فقال لا أحد قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم يعرق فيه ثم قال خذ هذا فتصدق به فقال يا رسول الله لا اتخذ الخبز حتى أبيع  
 فصحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يرد نياحه فقال كفه وروي أيضاً  
 عن أروى بنت أبي العباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أفطر رجلاً  
 فقال يا رسول الله هلكت فقال ذلك ما لك قال وقع علي أهل وأنا صائم ومجان  
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفطرته بصدقة بعتها فقال فهل يستطيع أن يبيع  
 سبعة من متابعين قال لا قال فهل يجد أن يبيعهم سبعة من متابعين قال لا قال يا رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم حتى أبيع حتى يقرضه ثم قال خذ هذا فتصدق به فقال ما من  
 أسحاً أفقر من أهل بيتي فتصدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال أفطرته  
 وروي عن محمد بن أبي العباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أفطر يوماً من رمضان  
 بمثل كفارة الطهارة قبل له الكلام في هذه الأخبار من ثلثه أوجه أحدها أن الكفارة

الواحدة وهذا الباب لتعارض وادابها رخصت سقطت وسقط الوجود لمسا  
 والثاني انها تقضي بالاستحباب دون الاحباب والوجه الاول انما يصح الى هذا  
 الوجه الثاني المتألف ان ذلك حكم المظاهر فان الرجل المأمور بالكفارة كان طاهرا  
 ونحوه لتعارض الذي ذكرناه من جهة اخرى ان بعض الاحبار يقتضي ان  
 رخصةها تقتضي الترتيب وهما متنافيان على ما بينه اخبرنا ابو بكر المقرئ حدسنا  
 حدثنا ابو نوح حدثنا ابن وهب حدثنا مالك عن اسسها بن محمد بن عبد الرحمن بن ابراهيم  
 ان رجلا دخل في رمضان في شهر من الشهر عليه واله وسلم وامره النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم ان يكسر دعوت فيه او صيام سهرين او اطعام ستين مسكينا فقال لا اخاف ان  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يعرق فيه مرقا فقال خذها مصدوقه فقال  
 يا رسول الله لا اجبر اخذ اخراج اليه مني فصكر النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 حين بدت انيابه ثم قال كمله فهذا الخبر قد جعل للمفسر الحبر اخبرنا ابو العباس  
 الحسني نا اسحق بن ابراهيم الجديري نا ابو زرعة الرازي حدثنا ابن ابي عمير حدثنا مالك عن ابن  
 شهاب الحدِيث الى قوله بدت انيابه ونا ابو بكر المقرئ حدثنا الهادي حدثنا وهب  
 حدثنا عن صانع حدسنا المثلث حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن محمد بن  
 الرحمن ان ابا هريرة قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه واله وسلم اذا جاء رجل فقال  
يا رسول الله هلكت فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم ما لك فقال وقع على امرأتى وانا  
ضائم في رمضان فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم هل جدرقه تخففها قال لا قال فهل  
سطع ان يصوم سهرين متتابعين فقال لا قال فهل جدران بطعم شئ مسكنا فقال لا مسك  
النبي صلى الله عليه واله وسلم فبينا نحن كذلك اذا ادى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
يعرق فيه ثم والعرق المكمل فقال صلى الله عليه واله وسلم ايتل لسائل انما خذها وبصدق  
به فقال الرجل ما على وجهه من الرض فقرمى يا رسول الله فوالله ما نزل بها فقرمى اهل بي  
وهو رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حتى يدل نيا به ثم قال اطعمه اهلك فقال هذا الخبر  
بمعنى الترتيب ويوجب ذلك كان احد الخبرين موجبا للترتيب ووجوبه مانعا عن الخبرين  
الثاني موجبا للخبرين ووجوبه مانع من الترتيب وكان لا يصح ان يجمع الخبرين ولا ان يجمع  
الترتيب المنع منه حصل التعارض فان قيل حصول التعارض في اوصاف الحكم لا يوجب  
الحكم قيل له اذ لم يقع حصول الحكم الا مع تلك الاوصاف فامنع حصول الحكم مع حصول  
الحكم حصول التعارض في الاوصاف التي ذكرناها كحصوله في الحكم والوجه الاخر الموجب  
للتعارض هو ان المنقول اليه على النحو هو الصام والخبر الذي ذكرناه وقدر ويخالف ذلك  
اخبرنا ابو العباس الحسني نا ابو احمد نا ماجل نا علي بن محمد بن عبد الرحمن نا احمد نا

من سلمه عن عطاء الخراساني عن سعد بن المسيب ان اعرابيا قال يا ابا عبد الله عليه السلام  
 وهو سمع شجرة ويضرب بصدرة ويقول اهلك قال اهلك قال او قعت على اهل وانعام قال  
 اعتق رقبة قال لا اجيد قال لا اجيد قال الجلبش فجلس في اعرابي مكل فيه عن عرس  
 صاعا من تمر فقال هذه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه صدقة  
 به فقال له عرس اي ملا اهل من طعام فقال اخذه واطعمه اهلكه وبانوا لعائش الحبشي جوسا  
 بن سعد وسان جوسا قالوا الرابي حدثنا ابن يقطين وعبد الله بن سنان قال احدا من بني عرس  
 عن لث عن عمار بن اوس بن ربيعة قال سمعنا رجلا قال يا ابا عبد الله عليه وآله وسلم قال يا لث  
 اهل في رمضان من غير شجرة ولا تمر قال بئس ما صنعت اعتق رقبة قال لا احدره قال  
 اعزبه قال لا اجيد قال يصدق بعسر من صاعا من تمر قال يا هو عدي فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم هو عدينا نحن يحطيك فامر له بعسر من صاعا من تمر او واحد وعشرين صاعا  
 من تمر فقال تصدق بهذا قال علي بن ابي طالب ما لي يا رسول الله ما لي يا رسول الله ما لي يا رسول الله  
 فاذهب فهو كذ ولا اهل يسكن فصار الله المنظر ليكن لعدي وهرس الجوسا من عرس فيها  
 ذكر الصيام ولا اطعام شئ من مسكسا وقد علمنا ان القيل عن الحيوان الصائم تابع العمل على العرف  
 ايضا بهذا ما ذكرناه من التنازع فان قيل فالاجابة مسغفة على وجوب لومه قيل له  
 لا خلاف بسا وسيل لفته وان وجوب رقبة على من قدر عليها كجور الصام على من لم يدر على  
 الرقبة وفذر على الصام ليز من مذهبهم اسات وجوبها ومن مذهبنا فيه فاداسقط وجوب  
 الصيام لتعارض الاخبار سقط وجوب لومه لانه كجور الصام على لومه قدره الصدقة  
 بعير ذكر الرقبة ولا اليد احسننا بذكر او بكر المؤقر حدثنا الطحاوي عن علي بن شبيب  
 حدثنا يزيد بن هرون حدثنا يحيى بن سعد عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الربيع عن  
 عمار بن عبد الله بن الزبير عن جاسبيه ان رجلا انا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر انه حرق  
 فسأله عن امره فقال وقف على امرائك رمضان فاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 مكل يدعي العرف وفيه تمر فقال لي يا محترق قال يصدق بهذا حكاك كك يكسبه حصول العار  
 والتنازع والموجب فان قيل فقد اجتمعوا على ترك العذر الذي فيه الانتقال عن العسر الى  
 اليد وترك الخبر الذي يوجب الاضطرار على الصدقة قيل له ليس الامر على ما ذكر فقد  
 روي عن الحسن انه كان يلحق بالخبر الذي فيه العذر واليد يدعي وذكر الطحاوي في شرح الامار  
 ان قوما قالوا لا يحسن لكفارة غير الصدقة واحذر وانما يحرق الذي رويناه احرا وحكا  
 سقط شيئا من هذه الاخبار ومحلها على الاصحاب لما بيناه من امتناع حصول الوجوب للعار  
 وغير ذلك مما نس من بعد والوجه الثاني ما ذكرناه من ان في الاخبار جازا على ان يكون فيها  
 طريقه الاصحاب دون الاجاب وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم للاعرابي الذي انا عليه

انت

است وعناك وفي بعض الاخبار كله وفي بعضها كله واسمعوا خلاف ان من وجب عليه شيء  
 المفقود لا يجوز له اكله فلياذن له النبي صلى الله عليه واله وسلم واكل ما كان امره ان يصبر  
 به علم انه لم يكر واحدا انه كما مستحبا وايضا لما قال كله واشغوا به كان ذلك لم يستعما  
 واذا نكلا كل لما كان امره بالصدق فذلك على انه لم عليه الاستعانة فان قيل  
 وقد روي في الطهارة من هذا ولم يبدل ذلك على ان كفارة الطهارة غير واجبة قيل له  
 لو حلسا رطاهما روي فيه قلنا ان الكفارة فيه اسحاب كما قلنا من انظر في شهر رمضان  
 لكانا قلنا ما يحايها للبراه التي دلت عليه من غير ذلك الخبر والوجه الثالث من الكلام فيها  
 ما روي ان الرجل كان مظاهرا وان الكفارة كانت كفارة الطهارة بدلالة ما روي عن سلمه  
 من خمر قال كنت امرأ البصب من النساء لم تصب غيري فلما دخل شهر رمضان ظاهرت  
 من مرائي في شتلاخه بينا هي يرمي انك شئت شئت فلما علم المشان روت عليها في الحديث رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم فقال في حديثه رقبته الحديث ويدل على ذلك ما ناه ابو العباس الحنفي  
 رحمه الله تعالى في اسنود وسان حديثا او خام الحديث حديثا في الحاشية قد ساهم من  
 لست عن محاهد فدل ذلك على ان الكفارة كانت للطهارة وان الرجل كان مظاهرا اذ لا  
 يوجب كفارة الطهارة الا المظاهر وفيه دلاله على ان الكفارة لا تجب باقتدار الصوم ولو  
 وحسب الامر بكفارة اخرى ولم يفتقر على كفارة واخره التي كانت للطهارة فان قيل  
 في الحديث على ان الكفارة وجبت للوقوف على اهله فسل له لست اشكر ذلك وانما الخلاف  
 انه كان هناك حرمة الصوم بالوقوف على اهله او لانه منتهى ما ارم نفسه بالطهارة بوجوبه على اهله  
 اهله وان قدر روي ذلك فانه ذهبنا اليه اذ لا كانا لا يخرج من ان يكون وطيا صادف رمضان  
 وعلى ما ذهبوا اليه قد منعهم ان يكون وطيا صادف في الطهارة وقد روي ذلك وايضا ليس  
 علوا ما روي من الكفارة ان لم يكن للطهارة من ان يكون على طريق الاستصحاب او بطريق القضا  
 او بطريق الكفارة ولا يجوز ان يكون على طريق القضا اذ القضا هو يوم مكان يوم والاجماع ولا  
 يجوز ان يكون على سبيل الكفارة لما روي ابو هريرة وقدمنا اسنادا من النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم من انظر يوما من شهر رمضان من غير رخصه لم يحرمه صام البره وادخل  
 الوجهان ثبت لنا في الحديث ما ذكرنا من الاستصحاب وايضا ما قالوا ليس يحلوا من ان يكون يوم  
 الاضطرار او موحيا له شك فلا يجوز ان يكون موحيا لا فطارا اذ لا خلاف ان المقدور لا يفتقر  
 لا يلزمه ذلك ولا يجوز ان يكون موحيا له شك على مذهب الجمهور لان ابا حنيفة لا يوجب له ذلك  
 بالاشتراط لغيره وما اشبهه او باسار لعمهم او باسار من آدم فما دون لفقيهين والشافعي  
 لا يوجب له ذلك تلاكلا ولا ترايا لليس وما لك لا يوجب له ذلك لو شك في النظر ان سر افاد  
 فسد الامر ان ثبت انه استحباب على ان كل شك لم يوجبوا به الكفارة فوجب ان لا يعمل اصلا

دعنا ان هذا ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 امر الله ان لا يظفر في كفارة الطهارة





لهم ويكون علنا اعم وارجح لان اختيار السبب مراعى عندهم لانه لو وقع ذلك في اليوم لم يفسد  
صومه **وجه** قولنا ان لفضا مسجى المذي ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الشاب عن القيله والاعلى الشاب انه اذا قتل امذى فاما المسمى فهو نادر ولو كان  
المذي تاثيرا ما في الصوم لم يفسد على الله عليه واله وسلم من غير بعد تلامذنا من  
وهو اعمى فان قيل في الجائز المذي ومع ذلك لم يغيره بالمذي قيل له  
الاعلى من جلال الشاب انه مدي كان العرف الغالب عقبا على التفسير والتعريف  
للعبادات التي وثق فيها المذي تاثيرا دون ذلك التاثير من حشده الامران خروج  
المضى لا اوجب لا غششا كان خروج المذي موجبا للتوضوء وقال اصحابنا في الحرم اذا  
قبل فامتنان عليه بقرع فان امذى ولم يمس بعله شاه فلما كان ذلك كذا وكان  
خروج المذي من العيله وجبا لفضا قلنا ان خروج المذي جعل العيله مسجى لكونه  
تاثيرا دون تاثير المذي والصوم فان قيل لا يخلو الصوم الذي عذى من ان يكون مسجى  
او فاسدا فان كان فاسدا وجب لفضا وان كان مسجى كان مالا معناه لفضا ولا مساع  
ادله مسجى لفضا فيه قيل له لا يمنع ان يكون الصوم مسجى او يكون قد عدى فيه  
ما اوجب لفضا فكم ربا لفضا كما يحسب العتق سحره التيمم كاحسنه في المصباح بالمذي  
وان كان مسجى جاد بين اخوان يقول ان جسدك واجب فمقتضى لو اوجرت الصوم اوجب  
وذلك لا يمنع ان يحتل حال الجسد واما مكان عرطه ان يساكن لصحى وجب كذا  
بقرع فيه **مسألة** قال رماض جيبا لم يفسد صومه سواء صح  
ناشيا او متعمدا من جملة الاختلاف نظرا لاحكام على ان رماض جيبا في شهر رمضان  
فلاش عليه وروي من جرح الفهم عليه السلام انه حر به صومه واخرج حديثا لم يسله  
رضي الله عنه قلنا يفتى فيه الشبان والنقد لم يعم قوله بفسده ولو اصره  
تدلى على ذلك لانه لا يفضل مما يفسد الصوم بين الجسد والخطا وكذا كذا وكذا  
سواء كان الصوم قوله شيئا واستثنى هذه حديث ام سلمة وفيه الجماع وهو قول عامه  
الفقهاء والامامية خالف فيها **وجه** قولنا انه تعالى اياح الجماع في جميع الليل  
بقوله تعالى قلان يا شرهين واشتغوا ما كنت الله لكم الى قوله حتى يدرى لكم لخط  
لما يفيض من الخطا لا يستود من العرو من اسو في الليل جماعا حصل غششا له في سائر الليالي  
ولو كان تاخير الغسل الى الصباح يمنع من جوار الصوم لم يقع ان يكون الجماع مباحا  
في الليل كله اجمع ولا يكون كله مسلحا في الليل كله اجمع دلالة على ان احسن  
الغسل الى الصباح لا يفسد الصوم ويدل على الحديث الذي استدل به على عليه السلام  
وهو ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال خرج رسول الله صلى الله

الغدير

والله وسلم وراثة بغير فضل ما الف في شهر رمضان وكانت ليلة ام سلمة فاستأذنها  
 فقالت نعم كان جماعة من غير اختلاط فانهم صوم ذلك اليوم ولم يقضوه وانا ابو بكر المولى  
 حدثنا العجلي ويحدثنا بوشير حدثنا اس وهب ان مالك بن الحارث عن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 عن ابي بن يوسف مولى عمار بن زوح الذي صلى الله عليه واله وسلم ان رجلا قال لرسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم هو وافق عمار الباري ان استخيار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 جنتا وانا اريد الصوم فقال صلى الله عليه واله وسلم وان استخيار عمارا وانا اريد الصوم  
 واعنتل الصوم فقال صلى الله عليه واله وسلم لست بحمدا قد عرفت الله لو ما عرفت من ذلك  
 وملائكة فغضب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يا الله اني ارجو ان اكون لاختار  
 الله واعلمكم ما اتى في ذلك من غير على صفة ما ذهبا اليه فان صلى الله عليه واله وسلم  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من استخيار عمارا ولا صومه قبل له قد قال بعض  
 الناس ان الاستخيار بهذا القول لا يقع وذلك ان الحديث ان قاتلته اكرت ذلك لما بلغها  
 وقالت كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يصوم حتى ياتي من غير الحرام ثم يقوم يومه  
 فلما سمعه ابو هريرة قال كنت استمع من بعض اصحابنا في الحديث على الميث بعد ما  
 رواه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وهذا الطعن غير سديد ولا واقع لان احكامه  
 انما استبدت بعد ما رآنا والصحيح ان يقال في تأويله ان المراد بقوله من اصبح جنتا لم يصح  
 مما الجواب لا له شيئا مما عديناه وروى على ذلك ايضا ان لسانه من حيث كانت جنابه  
 لا تاتي الصوم لانه ان من اختل في هذا الصوم لا يفرض صومه مع حصول الحسابة  
 فاذا كان ذلك كذلك وكان هذا الغرض لا يترك كثر من حصول الجنابه له في هذا  
 الصوم فيجب ان لا يفرض صومه وعكران بوزن ذلك على طريق القياس بان يقال انه  
 حصول الجنابه من غير اختلاط وعكران سمها وحال الصوم فيجب ان لا يفرض صومه  
 فيما سأل على الاختلاط بهار او يهاش على من يدرى ان يمتنع ان يطرده على الصوم لا يفرض  
 فوجب ان لا يفرض الصوم بطرده عليه وكذلك لسانه وبما ان يهاش على الصوم بطله  
 انه موجب للغسل فيجب ان يمتنع من طرده على الصوم وطرد الصوم الصوم فكذا  
 استأذنت **مسألة** قال ومن نظر وهو يشاك في عسر عسوه بما ليس فقد  
 افتر صومه ويلزمه القضاء لان يتكسب ان افطاره كان بعد عسوه العسر ومن ثم  
 وهو يشاك في طبع الفم لم يفتر صومه بل ان يسهل ان يشكره كان بعد طبع الفم  
 قد نفي الاحكام ان انقضا يلزم من فطر ولم يحقق غرضه في الشكر وان من سحر وعسوه  
 ان الفم لم يطبع بماسان له ان الفم كان طبعه وقسح فقله القضاء وروى عن جده  
 الفم عليه السلام ان من سحر وهو يشاك في الفم فلا قضاء عليه ما لم يعلم ان الفم صادق

قد تقرر ان من استخيار  
 النبي او احد اصحابه او غيره  
 في الصوم او في غيره من  
 الامور الشرعية لم يترك  
 حكم الله تعالى في ذلك  
 بل هو من الاجتهاد  
 والله اعلم

النحر والاضل في ذلك ان من كل شاك في عروا الشك في حصوله يعني انه يهازل المعنى  
 لا يزول حكمه بالشك ويكون سبيله سبيل من شك في اسلاح شهر رمضان ودخول البعد  
 ان عليه ان يصوم حتى يحق ذلك واد اوجبه الصوم فاطر يكون عليه القضاء لانه  
 اكل في وقت يلزمه الصوم فيه وجب ان يكون مقبلا للصوم فنيا شاك على كل قبل  
 ذلك وليس لاحداث يقو لانه لا يحق عليه في ذلك الوقت للشك لان الشك اذا طرأ على المعنى  
 لم يزل حكمه اليقين الا من المحدث اذا شك في الطهارة يكون عذرا والمستهمل اذا شك في الحد  
 يكون مستظهرا وكذلك الغول في النكاح والطلاق والعشاق وعبر ذلك في حال يكون  
 كذلك حكم الشاك في صومه الشك فان بان له بعد ما اكل ان الشك كان غابت  
 حينئذ كل لم يقبل صومه لان سبيله سبيل من اطر وهو شاك في العذر ثم باراه اطر  
 يوم العيب وانه لا قضاء عليه لانه ليس له اكل ليل لانه قد اتم صومه واما من سحر  
 وهو شاك في العذر فلا يقبل صومه لانه ليس له دليل متيقن والعرض مشكوك فيه وورسا  
 ان الشك لا يزول اليقين وان سبيله سبيل من كل في يوم الشك في انه لا يلزمه القضاء  
 ما لم يتبين انه كان يوم الصوم فان بان له انه لم يكن كان سبيله لزمه القضاء لانه اكل  
 بهاتين ويكون سبيله سبيل من كل في يوم الشك ثم بان له انه من رمضان في اعلمه  
 القضاء فان قبل ما ذكره من على قال الحكم ان القضاء لا يلزمه لانه سحر وهي  
 يعلم بطولوع العرو وهو غير مخاطب بالصوم فيه وذلك ان الله تعالى امر بالصوم من  
 طلوع العرو الى غروب الشمس واكلوا واشربوا حتى يدرككم الخط الابيض من الخط  
 الاسود من العرو ولم يصر له ذلك لا يكون مخاطبا بالصوم قبل لم يصر له ان يبين ذلك  
 لكل احد على الاقتران بالاشارة الى الجوش والطمع فلا يصر له ولا يصر له ولا يصر له  
 الغرض اذا اوفضا وكذلك الصبر واما المراد ان يصر له الخط الابيض من الخط الاسود  
 ونفسه كما روي عن عدي بن حاتم انه قال لا يستول الله صلى الله عليه واله وسلم ان  
 وضع عن يمينه عينا ابيض وقللا اسود واكل حتى يصر له الخط الابيض من الخط الاسود  
 وغرقة صلى الله عليه واله وسلم ان المراد بذلك حتى يقبل الميل من النهار على ابرز الخطاب  
 بالصوم لا يمنع وجوب القضاء الاثر ان الخط الابيض غير مخاطبه بالصوم وكذلك العاصم عن المرض  
 ومع ذلك يعلم ما القضاء وكذلك الانسان غير مخاطب بالصوم في يوم الشك ما لم يصر  
 انه من رمضان فان بان له ذلك جاز كان عليه القضاء وكذلك الانسان غير مخاطب بالصوم  
 في يوم الشك ما لم يتبين له انه من رمضان فان بان له ذلك جاز كان عليه القضاء وكذلك  
 المستتر مع طول العرو لانه لم يكن مخاطبا بالصوم ما لم يصر له طول العرو فان عدا الله  
 اذا بان له انه سحر مع طول العرو لانه حصل اكل في نهار شهر رمضان مستمرا  
 قال ولا بأس بالحامه للصيام اذا امر عن نفسه صحتها وهذا منصوص عن علم الحكماء

تكون قدوم



يعتمد الصور وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة صلبا له من قبل لا قبل ان يمسك  
 لانه لا يصل الى الخوف و قول ابو يوسف وعنده ان لا يمسك الا ما وصل الى الخوف من الخاري  
 المعقود و قوله لذك قل الله تعالى علم الله انكم كنتم تحتون انفسكم لانه قد  
 يلايه على انفسه ما كان محطوطا الى ان يمسك الخيط الابيض من الخيط الاسود و ذلك لما  
 وهو الخيل والاكل والشرب فذلك على ان المنوع بالصوم هو ما انفسه ليلته باليه دورا  
 سواء ثم قال نعم تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل والصيام هو لا يستكمل المحضوض فكان  
 الامساك المزاد هو الامساك عما عدم ذكره فاما الكحل فقد روي ان يكون الصيام سادة  
 في السرج يرفعه الى محمد بن عبد الله بن ارفع قل الله عز وجل ان لم يصلي الله عليه واله وسلم  
 كان يكحل بطنه وهو صائم وهو لا خلاف فيه بين الفقهاء فان قيل قوله صلى الله عليه  
 بالغ في الاستسناق الا ان يكون صائما يبدل قل ان وصو المال الى الدماح بعقد الصوم لو زاد ذلك  
 لم يكره فيه فانه قيل له هلا لو لم يكره لان في الخلق فاما وقد علمنا ان له حرجا في الخلق  
 كما ان له حرجا الى الدماح فلا ينبغي ان يكون صلى الله عليه واله وسلم قال ذلك ليلته باليه  
 الخلق ثم الى الخوف فيكون ذلك فانه لم يكره وعنى بقول ان ما وصل من الخلق الى الخوف على هذا الوجه  
 منظر ولا خلاف ان الكحل لا يبطر وعنده ابو حنيفة صلبا في الجليل لا يبطر مع جرحه كذا اصله  
 عليه شايضا ما اختلفنا فيه بطله انه وصل الى باطن العين لم يكره في الخلق ولا اوجبه واعتداله فيكون  
 لا يكون له مشرح في استاد الصوم ولا خلاف ان الغصن لا يوجب لا فطار ومقتاس عليه ما اختلفنا  
 فيه بالقله التي ذكرناها وذكر ابو عبد الله البصري في شرحه عن الحسن الكرخاني من طعن الزخري في  
 الى جوفه حتى لم يبق في الروح الروح لم يوجب لعنطن ومكران بحقل ذكره اصلا فيقتاس عليه اذا كان  
 الكلام معوم وهو ينقض عملا لهم بالوصو الى الخوف علينا وعلى ابو يوسف وعنده اذا كان  
 كلاما مع ابى يوسف وعنده يكون كلاما طهر الام يشلون اماه صل الى الخوف مع جرحه  
 التي هي حلقه لم يبطر فيفسر ذلك الجرح في حلقه من المنا قد بطله انما السيت هي الطعام والشراب  
 ووجهه كراهية السقوط هو انه صائما الى الخلق وصل الى الخوف فاستد الصوم وبدل على ذلك  
 قوله صلى الله عليه واله وسلم بالغ في الاستسناق الا ان يكون صائما حسبه قوله في  
 في الخوف بدنه فيه لم يفسد صومه الا ان يرجع من فقه شئ الى جوفه فان ذلك نفسه و ذلك  
 عليه في الحكم اما من بدنه التي فلا خلاف ان صومه لا يفسد ومن بقي او يرجع منه شئ الى جوفه  
 فلا خلاف في فساده صومه واما الخلاف في دانقنا ولم يرجع منه شئ فانه عند الامام صدوقه  
 وذهب كثير الفقهاء الى انه يفسد صومه وروي عن حكيمه عن قولنا وروي ابن ابي شيبة باساده  
 عنه انه قال لا يبطر ما دخل ليس ما خرج ولا يصل في ذلك قولنا صلى الله عليه واله وسلم  
 بل لا يبطر الصائم الى الخواص ولا حلالا فكان ذلك قاطعا وكل في سواند او بعد  
 فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الصائم من بدنه الى جوفه ما  
 فليس عليه قضاء لان ثمة ثمة عليه وروي عن علي بن ابي حمزة عليه السلام قيل له الخوف  
 ساد له فيه على موضع الخلاف لان الاستسناح هو الاستسناح الى جوفه وان استبدعها

في لا يفسد الصوم وانما الخلاف في الوالي الذي حرج تلامس دعا وهو لا ذكر له في الخبر فلم يصح  
لكم التعلق بظاهر الخبر فان قيل مذهبكم حرج الخبر عن ان يكون له فائدة هل له  
لا يجب ان تذكر الخبر فائدة وهو ان يقول ان الذي ادخل حرج تلامس دعا واكره العسر عليه  
والا على ان لا يستلزم من رجوع بعضه في الحلق وذكرك عندنا وجب القضاء بعد من الكلام  
ان نقول ان من استسقا ورجع ثمن من الوالي حرجه فتدفعه على ان الذي يقتضيه اصولنا  
ان من بدته التي لم يرجع منه ثمن الحرج من غير ان يكون اختاره الصائم او اختار سببه  
انه لا يفسد صومه فيكون وجبا للفرقة بين من قاضى واستسقا من هذا الوجه فان قيل  
كيف صار استسقا لكم كغيرنا على الوجه الذي ذكرتموه اول من استسقا لنا حرجكم قبل  
لان لا ذكر فيه للمختلص فيه ولا بد من حرجه فيه فصار استسقا لنا اول من استسقا لكم قبل له  
فصل روى معاذ بن طحفة ان ابا عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
قضى ما فطره قال قلت لابي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في حرج من حرج فذكرت  
له ذلك فقال صدق انا صبرت له وضوءه قبل له لئلا يترك الحديث ما يبدل لعل الله عليه  
واله وسلم صار مفطرنا الى ولا يمنع ان يكون قائم صعب فافطر وهذا كما يقال فلان سافر  
فا فطر ومن سافر فافطر بزيادة اختار الفطر عند هذه الامور فكذلك ما روي الله صلى الله عليه  
واله وسلم فافطر فافطر وقياس على ما حرج من البيوت من الدم واللبن وخمرها والمعنى انه خارج  
من البيوت لا يوجب اعتسافا وجب لا يفسد الصوم ويقضى ايضا على ما ذكرناه من الفصل عليه  
انه خارج من البيوت لا يوجب خمر وجه ابتداء واستدعاء بعاش على  
ما حرج منه ابتداء بعد انه في وجب لا يفسد الصوم ووجه ما ذكرناه اذ اخرج  
من الحرج بعد ما عات الى الغم يفسد الصوم هو انما يشاء بغير ما يبدل خلفه مع لصار  
شبهه في انه يفسد الصوم ولا يكون سبيله سبيل الزنا لئلا يترك في الاحرار منه  
فصار عموما هسهه قال ومن سلع دينارا او درهما او فلسا او رجلا او حصا  
او غير ذلك من جنس فسد صومه وعليه القضاء والنوبة وان دخل سي من ذلك خلقه من غير  
لم يفسد صومه اعيا القضاء على ان من بعد ذلك مضمون عليه في الاحكام والمضى ويص  
والمنتخب على ان من دخل سي من ذلك خلقه من غير بعد ولا قضاء عليه ودل كلامه في الاحكام  
على ذلك وحصيل المذهب في ذلك ان تحكم هذه الاشياء حكم غيرها من الطعام والشراب ان  
تعدا لصاير انتفاع ثمن من ذلك ذكرنا للصوم فسد صومه وعليه القضاء والنوبة وان بعد  
انتفاعه بالشيء للصوم فسد صومه ولزمه القضاء لا يوجب عليه وان سببه سي الى خلقه  
وعاين من غيره احتسابا لصاير له او لغيره لم يفسد صومه ووجه ما ذكرناه من  
انه اذا بعد فسد صومه انه ما مور تلامسك فاذ ابلغ شئنا من ذلك لم يكن حرجا ولا

يكن

بالحق





وحيثما لا يقصد بها الصوم لو جهل أحد جهلا بعد الإحصار عما فاسدها لم يبرأ  
 انما نقل إلى الجوف بغير اختيار الصائم لها أو لغيرها وعندها ان كان سبيله لم  
 يقصد الصوم **مسألة** ولو ان صاياه حرمه وحيثما به يعلم وطأ وعقبت  
 صومها وزمها القضا وكذلك لقول المجتهد وهذا منصوص عليه في المصنف  
 قول الشافعي وحكي عن زكريا قال ابو حنيفة يقصد صومها اما اذا علم وطأ  
 فلا خلاف في فساده صومها اما اذا لم يعلم ولم يحصل منها مطاؤه والذي يدل على  
 ان صومها لا يقصد انها قد امسك على ما امرت فلم يحل يقصد صومها فاشا قلمها  
 لو احللت والمعتق بها احسب بغير اختيار منها ونقاس على الزنا ان ادخل الخليل  
 الى الجوف وانما لا يقصد الصوم والمعتق به امر للاختيار فيه مسح وجان لا قصد  
 الصوم بعقله انه ليس باختيار من اطام له واسسه فان قيل الجماع بينا في الصوم يوجب  
 ان يستوي حصوله بالاختيار او بغير اختيار في انه يقصد الصوم قيل له لا سلم الجماع  
 بينا في الصوم وهو الامر الذي اختلفنا فيه وعلى هذا لو حرمه كرهه من غير ان كانت  
 منها مطاؤه او عكس لم يقصد صومها وكذلك ان اوخر الطعام مكرهه لم يحل  
 يقصد صومها فان اكرهه حتى طأ وعقته انما على نفسها او اكل على هذا الوجه صد  
 الصائم اخلا فيه **مسألة** قال **مسألة** ومن اقصد صومه من رمضان  
 لغرض امسك بغيره ثم اذرا **مسألة** ذلك لغرض في ذممه القضا وهذه المسألة قد  
 بينا ما يحسنها ونقلنا بين الموضع الذي الامسك فيه **مسألة** وما يكون فيه واجبا واستوفينا  
 ذلك فاعلم ولا وجه لاطاذه **مسألة** قال ولو ان رجلا افطر ابا بيا من  
 ثم لم يقضها حتى دخل عليه شهر رمضان من قابل لزمه اطعام مسكين كل يوم افرط  
 والقضا بعد كروج من شهر رمضان وان كان تركه القضا الى هذا الوقت لعلمته  
 واطعام نصف صاع من بر **مسألة** في المتيقن ان كان افطر لعلمه لم يقضه  
 حتى دخل شهر رمضان من قابل فليس عليه الا القضا ما ذكرناه او لا يصوم عليه  
 في الاحكام وما كان بينا في المتيقن من صومه عليه وكان له العتات لغير الله تعالى جعل  
 الزواجر في رايه واحده ويقول ان الذي ذكره في احكام من اجاب له عده اما هو حكم  
 من اعطى لغيره علة وقد ذكر ذلك كان يحصل من كذا في الاطوار اذا كان لعلمه فلا  
 قد به وانما اخذ القضا الى ان يدخل شهر رمضان من قابل وان كان لعلمه وعده ففقه  
 القدر به مع القضا وهذا عدي مما يحل له خلا في الجماع او لا يحل من احدا في قول هذا الباب

من وعده اذ لم يكن له ذلك حكمه لو افطر بعد يومه كرهه في الصوم

بلغ ما كرهه



روى عن علي بن ابي طالب عن جده عن علي بن ابي طالب عن ابي ابي بصير  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام شهر رمضان  
 من كل يوم بصدق صام للمساكين وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال صامت وعليه صوم من شهر رمضان فان وليه يطعم عنه بصوم  
 من يذو وليه ذلك المقدر هو الذي يعفوت به عاليا ووجه رواية المسمى بانه ادمه ولا  
 دليل على عبادته لغيره وقوله تعالى وهن الذين يطعمونه فدية قبل ان يسره ومن  
 انه في الشح اذا لم يطق الصيام واجابوا اطعام وما قبل ان وقت لقضا بصوم  
 في شعبان لا دليل عليه رابعا احسن غايته عن نفسه وعيها واختيارها  
 وتحكم القضاء قبل دخول شهر رمضان وتعد على من واقد فلا خلاف في قضاء ما  
 قبل دخول شهر رمضان اخر لم يلزمه الفدية وكذا في قضاءه بعد ذلك المجرى  
 انه قضاء ما فاته من الصوم ولا خلاف انه من فاته صومه ففضاها في اي وقت كان  
 عليه ان يتواها فكذا في الصوم والمعنى ان كل واحد منهما فرض من سكر راسدا وحكمة الامان  
 الاجماع ان حقت على من فاته الاحكام في اي وقت كان في الايام وانه المسمى في سنة  
 ومن لم يصبر على الخطيئة من لرحاله والى انشا بلومه اطعام مسكين عن كل يوم اربعة  
 وكذلك الهم الذي لا يطعمون الصيام وهذا منصوص عليه في الاحكام والاصل  
 فيه حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب قال قال رسول الله  
 تعالى فريضة شهر رمضان انا النبي صلى الله عليه واله وسلم صائدا لعطيق وال  
 يا رسول الله هذا شهر مفروض ولا يصبر على ما استأغه واخره فقال لا يطق فافطر  
 فاذا اطفت فمعه واما سح كبير سوكا من رجلين فقال يا رسول الله هذا شهر  
 مفروض لا يطعمون الصيام فقال لا يطق فافطر ولا يطعم من كل يوم مسكينا بصوم  
 وروى عن ابن عباس انه كان يقول في ذلك في الهم ويقرا وعلى الذين لا يطعمونه  
 وسأله في الشح الهم ويقول ان معناه لا يطعمه وهو من الغراء وان لم  
 يكر في الشهره بحيث يحوزان بقوا بها فانه يحوزان بوجوه عكسها الا ان في اخرى  
 خبر الو احد واخرنا محمد بن العباس بن محمد بن سعد بن عبد الله بن محمد بن  
 عن ابن ابي شيبه بن خازن عن حماد عن ابن اسحق عن الثوري عن علي بن ابي طالب  
 قال الشح الكبر اذا غرق في الصيام افطر واطعم من كل يوم مسكينا  
 فان قيل فقد قال تعالى لا تكملوا الله نفسا الا وشعها وهو عروا في  
 الصوم فكيف يكلفه ذلك انه لم يكمل الصوم واما ما كملوا لدمه بكماله  
 وهو مستطعم في ان لم يسطع الصوم وهذا كما اظهره ادا لم يدر على العتق

الله يحسب  
 ذر لدم يطعم

فانه في ان العتق  
 ليس به كالحجر له حاد  
 في العتق

انه كلف الصيام فان لم يفد على الصيام حار ان يكون له الطهارة وكما لم يفد على  
الاستطاع على الصيام فكذلك القضاء اذا فذر عليه فاذا ثبت ذلك في الشرح المهم كان  
منه عطف على ما لم يفتا عليه يعني ان لما يفتا له من الصوم ما يوشى من زواله في حال  
الاحتياط في حجب ان يلزمه العديرة فان قيل يقول صلى الله عليه واله وسلم  
فاذا اطع تصد ليل على ان العار من غير ما يوشى من زواله قيل له عوار يكون في  
صلى الله عليه واله وسلم قضاء الى حريقه المحكم في روال القارض وكان ذلك للمسحط  
بغيبه من يراى والى بعلته وعق نقول من يكون كذلك انه لا يدرى عليه وان سله  
سبيل يتاير مرضا واما لو حيل لعديرة على كان العالت في علته انها لا يدرى  
مثل قولنا في الشرح المهم عن السوابر عاشر ولا يدرى وسعد بن جبير وعطاء وعلان  
لا يخطئ فيه خلاف من الصحابة وهو قول غلام الفقهاء وكل خلافه عن ما كلف في  
نور وصاحب الظاهر نقل لما دعي في المختار على ان من حرم على الاطار فصار  
ولم يطره واستمر على صومه لا يكون بذلك منقطعا والاصل ان النية لا تؤثر في فساد  
الصحيح الاثر انه لو نوى فساد الصلوة لم يفسد صلوة واما ما رواه في اربع العجل  
على وجه دون وجه فاما عروضا فلا تاتى بها في قولنا

**وَصِيَامُ النَّذِيرِ وَالطَّهَارِ فِي قِتْلِ الْخَطَاوِلِ**

اولا ان خلا قال عليه السلام عشرين يوما لو مته متاهة متاهة وان لم يكن  
بواها متاهة متاهة او متفرقة ولا يكون لا يجازيها في اولها كرواه  
اولا منصوص عليه في الاحكام وقولنا ان لا يحل ان يكون لا يلا فاول رواه  
عليه السلام من جوده الغنى عليه السلام في الاحكام ورواه عليه ايضا كلامه اما اذا  
لم يبق لتتابع اوله بشرطه لفظا فله الخيار بين ان لا يمتنعها متاهة او متفرقة  
لن لتتابع ضفة لا يدرى على العدة فاذا ادى بالعدة سعريا عن ملك الضفة التي لم يبقها  
ولم يشرطها لفظا فقد ادى ما ازم نفسه وهذا مما خلا في فيه فاما اذا نوى فلا  
يجري الامساك لان النية ضرب من الارادة ولما اراده مسترح في افعال العقل  
والقول على وجه دون وجه اذا كان يجمع وقوة عليه كما ان العوم لما صلح لا  
يسرعان وصلاح المحض في اريد به المحض في دفع خطا وكذلك اللفظ  
المحتمل كقولنا في ما احتمل الطهر واحتمل التحيض كان اللفظ لفظا لما هو مراده  
من الطهر والتحيض وكذلك القول في المحار والحقبة فاذا ثبت كذلك فان قول  
القبيل به قل ان اصوم عشرين يوما محتمل ان يكون عشرين يوما متاهة وعشرين  
يوما متفرقة وحيات بصرف النية الى غيرها لاحكامها جبراء لهذا قال الصحابة ان النية

احسان المولى على السلام  
عدم العدد على السطوح

ان ذلك

فان رواها متاهة  
لومه صامها

ان تتابع

في ما ساء ما ان اذبح من العرف لانه يقع بها القول على خلاف ما بين على ما ساء ما اذ  
 قال الله على ان اصوم عشرين يوما وبوي التبايع صار السابح كالمسطور به كما ان يعلى  
 لما قالوا مشركين وازادوا التحريم كذا كالمسطور به فان قيل الاكل الصوم  
 لا يحل له اذا انقربت عن القول فحل له السابح قبل ان يلهيه لا يهرج لها  
 في الايجاز اذا انقربت واما ما دخل في ايقاع اللفظ على خلاف وجهه الذي عملها على ما بينا  
 فلم يمنع ان يقع اللفظ بها على الصوم المتتابع فيكون له واجب في الحقيقة واجبا الى القول  
 ويكون تأثير اليه في حرفة من وجه الوجه وقلنا ان لا يجاب لا يكون له الا فاول  
 ليزجرب ما لم يوجه الله ابتداء من العبادات لا يخلو ما ان يكون باليه او بالحق واليه  
 الموجه قد دللنا ان الصوم لا يجب ما لا يدخل فيه في كتاب الصوم ولا خلاف انه لا يجب ما لم  
 فلم يمنع من القول على انه لا خلاف ان التزم لا يكون له الا ما قالوا الذي يدل على وجوب  
 الوفا بالذوق قوله تعالى وادفوا بحمد الله اذا قاهروهم وقوله سبحانه لو فاني اتلقون وروى  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لعرج قال كنت بدت اعمكاف يوم اربعين  
 وقال للذي بذرت ان في ما ساء له في مركب ويهدى والمثله وفاق لان خلاف ما ساء له  
 قال ان حبل على نفسه صام شنه صامها واذا فطر العدين واما السريق في قضاها وقضا  
 شهر رمضان لان يكون استغنى ما ذكرنا او بعصه بفيه وهذا منصوص عنه في الاحكام  
 اذا اوجب على نفسه صام شنه صامها واذا فطر العدين واما السريق قضاها واما ما ساء له  
 لانه اذا اوجب على نفسه صام شنه فقد اوجب على نفسه صام اني عشر شهر ربيع الشنه  
 اذا اطلقت كانت صامه عن ابي عشر شهر ربيع رجب عن ابي عشر شهر ربيع رجب عن ابي عشر شهر ربيع رجب  
 ليزالني صلى الله عليه واله وسلم بها عن صامها وصام شهر رمضان لا يصح عن الدين  
 جعل في شهر ربيع رجب شهر ربيع رجب في حله ان يقضي شهر ربيع رجب ان يكون شهر ربيع رجب  
 اني عشر شهر رجب عن الدين الذي اوجب على نفسه وقلنا انه ان اسى بغير ذكره  
 به لم يلزمه قضا ما استثنى لانا قد بينا قتل هذه المسئلة ان للنيه مدخلا في ايقاع  
 اللفظ على وجه دون وجه ووان عجل العام خاصا والكعصه عارا فاذا اوجب  
 على نفسه صام شنه وبوي شنه قد استثنى منها ما ذكرنا ان كان ذلك في حكم المنطوق  
 به كما يقول ذلك في العام اذا ارتد به الخاص ولفظ الحقيقة اذا ارتد به المجاز  
 كان لا يجاب سادك في جميعه احد عشر شهر ربيع رجب فان قلنا ان ذلك  
 حايث ولفظ العموم ولفظ الحقيقة لا يلفظ العموم بسجل في الحقيقة ولفظ الكعصه  
 يستعمل في المجاز ولا يستعمل لفظ الشنه واحد عشر شهر ربيع رجب قبل ان يلهيه لا يهرج

دبر

خلاف هذه  
عالم الإسلام  
في أهل الحج وأهل العلم

ذلك إذا أريد به المجرى وإن لم يكن استعماله على هذا الحد في الشهر كما سمي اللفظ العموم في  
الخصيص ذلك من الغايات الحقيقية والمجاري ونظير ذلك قوله تعالى أجمع أسهر على أن  
فتمي شهرين وقسنته إمام أسهر وإن كان أقل ما يحزن أن يطلق عليه اسم أسهر على  
الحقيقة بل شهرا واحداً اسم الشهر على ما ذكرناه على تبديل التوسيع وعلى هذا ذلك  
مخبري أن نواصب نفسه على أن بعض أسهر شهرين شهراً واحداً باسم الشهر وجب  
أن يجمع ذلك كما لو واضح غيره على ذلك حتى أن حاجبه به مسلم قال لو  
أن رجلاً وجب على نفسه صيام شهر كامل أو شهرين مثلاً فحينئذ لو كان ذلك فإنه  
يجب عليه أن يصومهما كما لو وجبها وإن قطع من ذلك ما فطر يوم وجب عليه أن يأنف  
الصيام إلا أن يكون رجلاً لا يغيره السهم أبداً ولا يطع من نفسه نواصبه لصعوده  
وإدراجه فأن كان كذلك حاربه البناء على ما صام جميع ذلك من وجوبه في الأحكام  
وقال في المحل إذا فطر بعد من مرض أو سفر وله البناء وأما إذا فطر بعد  
ظهوره فإن عليه الاستساق ولا خلاف في أن المرأة إذا كان عليها صيام شهرين يصاحبه  
في مثلها البناء للشافعي والمزني والمتأخر في أن البناء والاستساق في وجوبه  
ما ذكرناه في الأحكام أنهم لم يجمعوا على أن الحيض إذا عرض له وجب الاستساق وحاربه  
البناء وكذلك من لزومه السقم وكان الغالب من أمره أنه لا سقم فيه شهرين  
والمتأخر أنه غير لازم جازوا له في غالب الأحوال فوجدنا لا يمنع من البناء شيئاً على الخص  
والسقم ولو أن يجعل قدر من الحيض ينقص بجزء واحد إذا طعن المرأة في السقم  
كما قلنا في قوى في العرف على انقطاع الحيض لعرض قرب في العادات  
من عودته وقصفاً إلى الصحة فإن قاسمهم على المرض الذي يعرض ويؤلفه فقيه عن عي  
عليه زوايا على ما ذكرناه على أن قد بينا أن استكمال شهرين وحكم المتقدر على ما يقتضيه  
فرد حاله الحيض استساق الاستساق وإما زوايا الباء في من زاده إلى المرض الذي يزول للمولود  
الشرح وإزاده بالحفيف على من بقدره عليه السلام بالكلية لا يصح المعدر والعمل أيضاً  
بوجهه وينبغي به قال الله تعالى ما جعل الله لكم في الدين من حرج وقال سبحانه لا يكلف  
الله نفساً أثراً ولا شيئاً منكم أثراً فاما المرض العارض فإن الاستساق  
واجب من أفطر من أجله ليرحله كما لا يخفى في أن استكمال شهرين مع الشايع حكاه في  
أن يلزمه الاستساق قياساً على من فطر لعجزه وهذا القياس أولى من قياسه على  
الحيض فإنه أفطر بعد مرضاً وذلك أنا وجدنا ما يستد الصوم لا يصح من حكمه من أن يكون  
مقدوراً فيه أو غير مقدور بل إننا لو أكد على الإفطار وأفطر لم يصح أن يفطر  
ولم يخرج ذلك من أن يكون مستحباً للصوم وكذلك الشايع وما سدره وأفضل فيه أنه

الانتران دخول لعبارة وانما ياب الحلو صار معقولا عنه وكذلك اسلح الروق لعدم  
 الاحراز منه ونفسه ما يمكن الاحراز منه لانه من احكام الصوم اعني السابح فان  
 قيل فالمختص بنفسه الصوم وان لم يمكن الاحراز منه ولا نفس السابح قيل له ان  
 يفقد الصوم لانه لا يتقدر فضا ما افنديه ولاه ليس ما عرض في جميع الاحوال  
 او عامها فكان في حكمه ان يمكن احرازه ولا يفقد السابح لانه لا يمكن السابح من غير  
 فبان ان ما عصى في ذلك هو المختص ووجه ما ذكره في المسح انه افطر بعدد ما وجب  
 عجزه اليها فاسا على ما عصى وما في ما ذكره في الاحكام على ما سر خناه والذي  
 يقتضيه قوله في الاحكام ان لغنا نقتصد السابح وان المختص بنفسه تناسخ كعارة الصوم  
 لان السابح ما يمكن احرازه منه في السابح والمختص ما يمكن احرازه منه في سابع الثلثة  
 الايام وما جازا عن احراز العبد الذي لا يحل من طوبى القادة ان يعطيه به المختص فاما على  
 رواية المسح يجب ان تكون جميع ذلك لا يفقد السابح ويجوز البناء على ما روي لعدم  
 هتاه قاله لوان رجلا قال على الله ان الصوم شهر من يوم اعطى فيه من كفا  
 او قال على الله ان غنكف يحصل منه في آخره من ان خوصا منه الى اليوم الثاني من سوا  
 بصوم ثلثين يوما وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه ان قد اوجب على نفسه صام  
 شهر باعاه اياه لفظا او بالحد لا شك في ادبيات اعكاف عند ما يصلي باب الصوم  
 فاد اصاب في ذلك الوقت شهر رمضان لم يقع منه ابعاء ما اوجه بالدرج كما لو اصاب  
 ذلك من المراه حقيقا او تقاسا لم يقع ابقاها اياه في كفا خبره الى ان يقضى الوقت الذي  
 يقع ابقاها ما الزم من الصوم بالثمن بالظن فكذلك قلنا انه بوجه الى الثاني شوال  
 لتوقعه في وقت يقع وفيه هسهه قاله وكذلك ان قال الله على الصوم  
 يوم الفطر او يوم الفطر فها قد كذا كان قال على ان اغتفكها انفس في المسح على ان  
 من قال الله على ان الصوم يوم الفطر او يوم الفطر فها قد كذا كان قال على ان اغتفكها انفس في المسح على ان  
 من اوجب على نفسه اغتفك يوم الفطر فيطرح ويغتفك بعده فقلنا ان في يوم الغن  
 وباصل قولك الله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وقوله تعالى فاعصم عما في اليوم  
 الاية فذم الذين يجلفون بما وعدوا في حان تكون الحلف ككلمة مذمومة الا ما سمع منه التوبل  
 وقوله صلى الله عليه واله وسلم لعن اوفى منكم فوجا او فانا بالدرج كذا كان في يوم  
 الفطر او يوم الفطر فان قيل لا نذكر في مقصده قيل له كذا كان نقول ان بذكره فداطوى  
 على قوله ومحطوم فالزمانه القرية واسعطا الخطورة لان الصوم فيه وانعاه في يوم  
 الفطر محطوم فالزمانه الصوم ومسحنا ابقاها والرجاء الخطورة فيه فيكون ولا سلطان  
 الظواهر كلها وما يدل على انه لا خلاف في قال الله على ان الصوم يوم الفطر او يوم الفطر

لو قيل ان الصوم محطوم  
 لم يصح ان يكون يوم الفطر  
 محطوم او حقيقا في يوم  
 غيره فذم وانما اعلم

فانه

ما يدل



فانه يلزمه نذرته فكذلك اذا قال الله على ان يصوم يوم العطر والمعنى انه نذر صوم يوم  
 يوم يصوم فيه فان قيل لم ولم ان يصوم فيه يصح قيل له لانه لا خلاف ان  
 صوم ايام التثنية يصح فوجب ان يكون يوم النحر ويوم العطر كذلك لا يمانع بين  
 عن شأين الايام الا بالوجه من الصوم فيه وقد ثبت ان المعنى من الصوم فيه لا يطل الصوم  
 ثبت ان الصوم يصح مما ذكرنا بقياس يوم العطر ويوم الاضحية على شأين الايام في السنة  
 وان اجاب النذر بيقع فيها والمعنى انه علو احاب الصوم بالمهارة ولا سعة د كذا  
 بوقال الله على ان يصوم يوم النحر ويوم العطر ويوم الاضحية على شأين الايام في السنة  
 بين يوم العطر ويوم النحر وبين شأين الايام وما يدل على ذلك ان قوله الوقت لا سعة  
 بها الاحاب فكان ذكر الوقت ووجوه كعدمه وفيما يتعلق به تحكم احاب الصوم  
 ويدل ان قوله الوقت لا سعة بها الاحاب انه لو قال الله على صوم يوم عاشور  
 وصوم يوم غزفه ثم افطرهما جاز فضاها في غير يوم عاشور او يوم عرفة ولم يلزمه  
 ولم يلزمه ان ينتظر للقضاء يوم عاشور او يوم عرفة والوجه لغام القابل ومع ذلك  
 ان الصوم في يوم عاشور او يوم عرفة افضل من الصوم في غيرها فثبت بذلك ان قوله الوقت لا  
 يتعلق بها الاحاب فصار النذر المعلق بالوقت كالنذر المطلق في هذا الباب وبما  
 يدل على ذلك ان من نذر صيام يوم بعينه فقاته الصيام في ذلك اليوم فقلبه ان يصوم يوما  
 مكانه فان ان الوقت لا سعة به اي الصيام بقضائه وانه ليس كذلك سائر ما هو  
 في صومه لصوم اذ الصوم لا يصح دونه فربما جرى ان يقول الله على ان يصوم يوم  
 موضع بعينه ان الموضع لا يصح شرطا في حقه اذ انما ما بان كون الوقت ممنوعا  
 من الصيام فيه لا يحل الا في النذر ورد في عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال  
 للذي نذرت ان يحج حافيه عن محتمره مردها فليحتمر ولترك فانت ما كان حريمه ونفا  
 ما كان محظورا فكذلك ما ذهبا اليه مسلم قال والمظاهر اذ اعرج عن  
 العتوصام سهرين متتابعين فان افطر منهما يوما واحدا استأنفهما الا ان يكون  
 ابطاره لعله لا ترجح والها فحتمه البناء وكذا القول فيمن قبل خطا اذ اعرج عن  
 جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام وقد مضى الكلام فيما يحتمر من الاستيناف  
 الفطر وما حرم معه البناء مسعفي فلا يحتمر معه الا عاده فيه فان قيل فلا علم  
 في المظاهر اذ اعرج عن استيفاس سهرين متتابعين اي علمك انت انه بعد ذلك في الطعام  
 لانه قال تعالى من لم يسطع فاطعم متين مسكينا فلي له لما سبق في  
 غير المظاهر اذ كان عليه صوم سهرين متتابعين اذ اصام وورق على ما بيناه  
 انه يحتمر معه البناء انه يكون في حكم من صام سهرين متتابعين وان ذكر المعنى لا سعة

الشايع قلنا ان المظاهير اذا صام على ذلك اتخذ كان في حكم من صام متتابعاً ولو تركها ان  
 عليه الصوم ولم يأخذه بالعدول عنه الى الاطعام **مسألة** قالوا ولو صام  
 بقصر لصام ثم قدر ان على العصى تركا الصيام واعتقدا ان قدر على العصى بعد عام الصام  
 لم يلزمه العتق وكذلك اذا عجز المظاهير عن الصيام واظهر بعض المتأخرين في  
 على الصيام رجع الى الصيام ولم يعد لما كان منه من الاطعام فان قدر على الصيام بعد  
 عام الاطعام لم يلزمه الصوم وهذا منصوص عليه في الاحكام وخالف الشافعي وذكر  
**فقال** اذا دخل في الصوم لم يلزمه العتق وان امكروا لافضل فيه ولا يسه على  
 فان كان من قوم كبريى لكم وهو موافق لآية وقوله تعالى والذين يطهرون مسكنهم من سائر  
 ثم يعودون لما قالوا فتحرى برزقه لآية واجاز تعالى للعدول الى الصيام بشرط ان لا يجد  
 الرقبة واحار العدول الى الاطعام في كفارة الطهارات بشرط الاستسغاح الصام في جرد  
 السبيل الى الرقبة لم يحل الصيام ومن امكنه الصيام لم يحل له الاطعام في جرد ان يكون من  
 صعبا الرقبة وفرض صام بعض المهرجين يحرمه ما يقرب من الصيام وادام عجزه بافنه لم يحرمه ما فيه  
 لان بعضه مخلوق ببعض فان قيل اخلوا فرض الرقبة من ان يكون ما عليه  
 قبل الدخول فقط فقد وجب سقوطه بالاحول في الصيام وان كان قائما عليه قبل  
 الدخول وبعده فالواجب ان لا يسهل عليه لانه كمال مضايقة وعدم الرقبة  
 وجب ان يلزم صوم سهرين قيل له فرض الرقبة ساقط عنه مع عجزه عنها سوى  
 دخل في الصيام او لم يدخل لانه لا يحرمها الفرض على الاستان مع عجزه عنه لكنه متى  
 وجبها عاذا الفرض عليه ما لم يخرج من كفارة الاسرار ان يحدث اذا ارتمته المصلو  
 لزمه فرض الطهارة ثم ان عجزها سقط فرضها ومن قدر عليها عاذا عليه فرضها  
 فكذلك فرض الرقبة ولا خلاف ان الاستان بالصوم لا يحرمه عن كفارته اذا كان واحدا  
 على السبيل الى الرقبة وكذلك البناء على الصوم والمعنى انه مظاهر واجد السبيل الى الرقبة  
 فوجب انه لا يحرمه ان يصوم عن كفارته ويدل على ذلك ايضا ان لم كان بدلا عن  
 الطهارة بالما لم يحرم البناء عليه مع التمكن من لما وبما حكمنا من ان عجزه الاسرار وكذلك  
 الصيام الذي هو بدل من العتق لما لم يحرمه الاستدابة لم يحرمه البناء عليه مع التمكن من الهدى  
 حكمنا من قبل وفكر ان يقاس بهما العقل على التقعود الذي هو بدل من الصيام العام  
 في الصلوة للمقدور وفكر ان يقاس على الاستدابة بالسهو الذي لم يحرمه اذا خاضعت  
 قبل اشكال العتق بالشهو فان قيل لا يمنع اذا لم يجد الهدى وضار عليه انام في الحج  
 اذا وجد الهدى لم يلزمه الهدى قيل له يحس بوجوب عليه الهدى اذا وجدته وانما الحج  
 وانما لو وجب الهدى عليه بعد انام الذي لانه والحكم مشكل للتعارف لانه لم يزل

والله اعلم بالصواب

226



بكره المرحل ان ينفذ ما عليه البرزهم والبرزهم مع الغزوة على القضا حمله ووجه  
المطالبة عليه بالجميع ويكون قسماً بفعله ذلك واخترنا محمد بن العباس جدنا محمد  
بن شبيب حدثنا احمد بن حنبل عن ابي سفيان عن ابي الاسود عن ابي اسحق عن ابي  
عن علي عليه السلام قال جريان عليه صوم من رمضان فليجعله متصلاً ولا يفرقه  
فذلك على الاستحباب **فان قيل** اما استدلاله على الاستحباب **فيله** تكون  
ذلك حجة بينه وبين ما رويناه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ويدل على ذلك قوله  
قوله الله تعالى فقدره من ايام اخر وقوا في تحفة من ايام اخر مسانعات وهذه الغراه  
وان لم يرد الخبر بها ورواها بوجوب العلم فانه يجب العقل على ذلك على السامع على ما  
ذكرناه على انه قد ثبت ان الغضا للفرض والعمل بوجوبه ان يكون سلسله سلسله المعنى في  
جميع احوال العبادات وقد ثبت ان السامع ليس شرط في صحة الصوم بذكره ان من اسد  
يوما لم يقصد شأيه فاذا ثبت ان السامع ليس شرط في صحة الصوم رمضان لم يجب ان  
يكون شرطاً في صحة الغضا وادان لم يكن شرطاً في الصحة لذات الهية والخبر المروي عن النبي  
عليه السلام على ان تركه مكروه مع الاجزاء اما اذا افطرنا ما معصيته وقضاها  
محبته فهو افضل لاله الهية والخبر عليه ادليس فيها ان ذلك اذا كان ما فاقه حجة  
ولاه مبادره الى رد الواجب ومساواة اليه فهو اول مسنده قال من دخل  
في صيام مطلوب عام فطر لم يحرم عليه فضاوه وهذا منصوص عليه في الاحكام وهذا سفيان  
هذا الكلام في هذا الباب في مسئله من دخل في صوم النطق ثم افطرها في كسائر احواله  
فلا عزم في اقلها **مسألة** قال لو ان رجلاً جرت شهر رمضان كله ثم افاق  
لزمه الغضا كذا رجل يجمل الشهر فضاوه وهذا منصوص عليه في المنقذ والمال فيه  
انما هو عليه عرفت ذلك على ان المراد به الجنبون الطارئون بعد التكليف وعلى ذلك  
حمله ابو العباس المحمدي رحمه الله تعالى رحمه اسعالي في المنقذ من وهو صحيح ليس الجنبون اذا  
لم يكن طارئاً على التكليف يكون سبيله سبيله من لم يسمع ولا لزمه فضاواه  
من الصوم والاصل في ذلك قوله الله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ومكانه من يقضي  
او على سفر فعدة من ايام اخر فوجب الغضا على المريض والمستأف من الجنبون من صومه  
الغضا فان قيل روي عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم رفع العلم عن ملأثم  
عن الجنبون حتى يعيق فسله كذا في بقوله ولا يوجب عليه الغضا الا بعد الاقامة وسفيان  
وجوب الصوم عنه في حال الجنون لا يدل على سقوط الغضا كما لم يضر في الجنبين في النسيان  
ولا خلاف ان من اعفى عليه الشهر كله بغيره اذا افاق وكذا اذا جاز في المعنى جواز الصوم  
بزوال العقل وليس ينتقض ذلك على ان يكون له عقله طارئاً لا ما علمنا ان محله الجنبون

العمل بالعرفه  
السادس ٩٥

حكم

حكم

حكم الاضداد سوى بغير ما فان قيل لا يشترط ان يكون العقل قبل العقل فله ذلك حمل  
 لمعنى العقل ليس لعقل ليس هو اكثر من حصول الحكم الضرورى وقد علمنا ان المعامله  
 داخل في هذا الباب من الجنون على اننا لو جعلنا العباره في ذلك زوال العلوم الضرورية  
 فلا وجه لتعلمهم بذلك وبوجوبه وافقنا على انه اذا جزم افاق في بعض السهر لزمه قضا ما فيه  
 وكذا ان افاق بعد مضيه والمعنى انه فاته الضرر بجنون غارض فان قاسوه على الصبي  
 بعلمه انه يتخلى به الولايه كان حقيقيا عن افاق في بعض شهر على ان قضا الجنون على الجنون وعلى  
 الاضداد من قضا على الصبي لان الجنون والولايه لا يتبايان لعدم وليس كذلك الطول  
 لانها تافى للصوم على ان الملا عتدنا اذ طال كان مثل الجنون واسحقنا الولايه فلا وجه  
 للتفرقه به على انما كان لفظة لا ينفصل في شئ من المواضع بين الكل والبعض لان لفظا  
 والكفر اذ لا فلا يجب قضا بعض الشهر ولا كله والنجس والقاس والاعا والمريض  
 اذ ازاله وجب قضا النجس والكل من الشهر وكان ما قلناه من المستوي من زوال  
 الجنون في بعض الشهر واخره مسئله قالوا لو ان رجلا ارتد عن الاسلام بغير  
 فلم يمت ثم رجع الى الاسلام لم يلزمه قضا ما افطر في حال ردة وهذا منصوص عليه  
 والمتحجب وقد استقصينا الكلام فيه في كتاب الصلوة في مسئله المرتد ارجح الى  
 الاسلام انه لا يقضى ما فاته من الصلوة بما يعنى من اعادته مسئله قالوا لو افطر  
 من ارتد او النساء لعنه من العقل نحو المسفر والمريض ونحو النجس والقاس في الشتاء  
 وكالحمل والمرضع اذ احاطا على الجنين والمرضع لزمهم القضا اذ اخرجوا من علمهم قال  
 والمستحاضه ان تقضى وتقوم وتقتضى ما فاته من الصوم اذ اخرجت من ايام حصتها  
 جميع ذلك منصوص عليه في الاحكام قلنا ان المشافر والمريض بعضيان ما افطر العوا  
 نكحان ومن كان مريضا او على سفر فحرم من ايام اخر وقتنا ذلك في النجس والاعسا  
 ذكره بحسب عليه السلام عن ابي جعفر عليه السلام انه قال لا يصح ان يراجع اليه صلى الله  
 واله وسلم بغير ما يترتب من الشايق في الصوم ولا يقضى الصلوة ووركا ما علمه  
 علمنا السلام بنت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بما تراه النساء من قضا الصوم  
 ولا يقضى الصلوة قلنا ان المستحاضه تقوم وتقتضى ما روي ان النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم اقرها ان ترضع وتقتضى ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم اقرها ان ترضع  
 صامها وجميع هذه المسائل وفاق اهل الخلاف فيها بلا وجه للاطالة في  
**باب القول في الاعتكاف والقول**  
 في ابله القدر من الاعتكاف لهما الصيام في اعتكاف النساء لهما ما دام مقتضا  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام ولما احكامنا الصيام لما احكامنا الصيام



معنى معناه سوى الليث لا يتقوى حكم المظن والندى فادانته ذلك فلم يبق الجواب  
 انما معني الى لا اعتكاف الا الصوم ويجب ان يكون الصوم شرطاً فيه فان قيل ما الكون  
 كون المظن المصنوع اليه هو اليه قيل له النور لا يتقوى ولا اليه لان اليه عكس وجوب المصنوع  
 ان يحصل الوجوب للمصنوع حتى لا يكون له ولا حلا فان الليث لعرفه لا يكون قربة لان انضمام  
 معني اخر اليه فواجب ان لا يكون الليث في المساجد قربة لان معني اخر اليه والمعني انه اقامه  
 في موضع مختص ولم يجب ائذ ذلك الا وجب لصام فان قيل ما كثر ان يكون لمعني  
 المنضم اليه انتطار الصلوة قيل له لم يقل ائذ ذلك وجب سقوطه على ان الشافعي وهو  
 الخالف في هذه المسئلة يجوز اعتكاف اقل من يوم وجوز ان يكون منتظراً للصلوة فان قيل  
 لو كان الصوم شرطاً فيه لوجب ان لا يقع الاعتكاف الا في حاله فدل ذلك على تبيل السجود  
 الشايع الا انما ان المعتكف قد جرح من المصنوع فاجبه لا بد له منها وهذا  
 يدل على ان الليث في المصنوع ليس شرطاً في صحته وكذلك المصنوع يكون كونه مما  
 يعمل على الانسان من حكم الرمي ولا ريب في التبيل فدخل تحتها فان قيل لو كان  
 الصوم شرطاً فيه لما وقع التبيل في رمضان لان صام رمضان لا يقع عن غيره فدل  
 على ان يجب عليه صوماً مستأنفاً لا اعتكافاً وانما نقول ان المعتكف لا يكون تحتها  
 لان يكون صائماً فادخل صائماً ما في وجهه كان صومه صح اعتكافه وهذا كما يقول  
 ان من تطهر للصلوة جاز له ان يقبل غيرها ولم يمنع ذلك من كون الظاهر شرطاً في  
 صحة الصلوة وكذلك نقول ان المباح من شرطه ان يدخل مكة وهذا لا يوجب احراماً  
 محمداً بل اذا كان محمداً لا يثبث كان من جهة او جهة الاسلام او جهة بدر جاز له ذلك  
 وكذلك الصوم في الاعتكاف واشترطنا اعراس النساء ما دام معتكفاً لئلا ينفذ  
 والمراد به المحامعة وما جرى مجراها لقوله تعالى ولا تبأشروهن وامم غافلون والمسألة  
 على اختلاف ذلك هـ قالوا اقل الاعتكاف يوم ويجب على من اعتكاف ان  
 يدخل المصنوع قبل طلوع الفجر والعشاء وسوي الاعتكاف ويتلفظ به اربعاً بوجه  
 على نفسه معول لله على اعتكاف يوم او ايام وتجب حجة مفترضة عليه في الاحكام وترد  
 ان اقل الاعتكاف يوم عن اخصيه وحال فيه ان يوسد وجهه ولا يشافعي والوجه ان  
 بعض اليوم لا يقع الاعتكاف فيه انه زمان لا يكون ما يختصه من الاستاك صوماً شرعياً  
 فوجب ان لا يكون ما يختصه من الليث اعتكافاً شرعياً قياساً على زمان الحصر والمقاس  
 وزمان الدليل على ما ذهبوا اليه فيمنى اخذ من بين قريبت فتأد بها وهوان من نوى  
 اعتكافاً يصفق اليها اذا اعتكف الى الظهر صائماً ثم خرج من اعتكافه وافتد صومه  
 فلا بد ان يكون اعتكافه بخير صوم وقد عرفت الدليل على فتاده على ان ما يوسد

النوع  
 ر



ومجرد لا يخالفان فيه او يقتدر ما مضى من اقسامه كما لا يخفى على هذا لا يجوز لانه لا يثبت  
لجميع العبادات ادا وقعت صحته كما لا يخفى ان يفسد بعد الفراغ منها ما يصححها  
وكذلك لصام ولا يثبت ما يبينه انه يوجب الى اخذ من بين فاسدين ثبت فساده  
وان قيل ويقر عاينه انها قال صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل اراد  
ان يجعلكم صلا العزم دخل معكمه وفي هذا انه صلى الله عليه واله وسلم كان يعكف  
بعض المنهارات قبل ان يركب هذا لا يثبت لانه لا يثبت ان يكون ارادت بقوله معكمه  
الموضع الذي يتخذ للعلم من علمه المتحد ولو انه من المعلوم انه كان صلى الله عليه واله وسلم  
يصل في العزم ولا يبر من ان يكون دخوله المتحد قبل ان يصل في العزم والمصير كله معتكف  
لان الله عز وجل ان يكون خضيا لذكر محبته صلى الله عليه واله وسلم من علمه المتحد ولو كان  
ما رواه ابو داود والسنن من نافع انه قال ان الله عز وجل اراد ان يعكف من علمه المتحد ولو كان  
يعكف فيه صلى الله عليه واله وسلم من المتحد ما دانت ذلك مع ما قلناه من ان المعتكف  
يصل في المتحد قبل ان يصل في العزم فيكون مسمويا للهاراجح لانه لو دخل المتحد بعد دخول  
طلوع العزم او خرج منه قبل ذلك لاعتكف على عكافه في بعض المنهارات وقلنا انه نوى  
الاعتكاف لانه لا يثبت ان لا يثبت الا بالنية كسائر العبادات ولا خلاف فيه ودر عليه  
قوله صلى الله عليه واله وسلم لا يثبت الا بالنيات وقوله صلى الله عليه واله وسلم وانما امرنا  
وقلنا انه ان احب ان يوجه على نفسه بلفظ به وقال صلى الله عليه وسلم انما امرنا  
طريقه الاعتكاف والمنهج ما يبينه في الاحكام والصوم بما يغني عن اعادته مستله في الاعتكاف  
جائز وكل متحد وهذا متصوفا عليه في الاحكام وقال صلى الله عليه وسلم هو اعمكاف هو اعمكاف هو اعمكاف  
فدل على انه لا يجوز في غير المتحد ويرى على ذلك ولا الله تعالى ولا ناسروهم واهم عاكفون  
في المساجد فتع من المباشرة العاكفين في المساجد اجمع من غير عاصم فدل على ذلك على  
ان الاعتكاف يقع في جميع المساجد ولما كان الاعتكاف في كل مكانا شرعا وكان ورد من يكون  
عاكفا في المساجد قلنا انه معتكف ومنعنا ان يكون المعتكف في غير المساجد معتكفا  
لان لا دليل على اننا قد بينا ان الاعتكاف ليعتكف على كل ما يحل في العلم الى البيان وان ما هو اسلمه فكم  
ان يكون معتكفا صلى الله عليه واله وسلم سائلا له وقد ثبت انه اعتكف في المسجد فوجب  
ان يكون ذلك شرطا في صحة الاعتكاف كما قلناه في الصوم والاحكام في الاعتكاف في مسجد  
وقوله صلى الله عليه واله وسلم جائز فوجب ان يكون في سائر المساجد فاما سائلا عليه  
والمتكفي لانه معتكف على الاطلاق ولا خلاف انه لا يجوز في مكان لا يكون له بالصلاة ضرب من الاعتكاف  
وجب ان لا يجوز في غير المساجد بقله انه ليس له على الاطلاق لوجهه انه لا يثبت في غير المساجد  
ويقتض سائر المساجد على مسجد صلى الله عليه واله وسلم بقله انه لا يثبت في غير المساجد  
هـ قال ولا يثبت ان يخرج المعتكف من مسجد عكافه كانه او لسهاده حانه

اعلى ده

ادعاه

او بقاءه من بين الناس واختار الله ان يامر اهلها وسماهم وفقه علمهم وامرهم ونماهم وهو قائم  
 لا يخلو حتى يفرق الى الموت وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام والاصل فيه ما احسنه الله  
 بكرامته من الامور التي لا يدركها العقل ولا يتصورها الخيال ولا يحيط بها العلم ولا ينفذها العمل  
 من قاضيه عن علي عليه السلام قال اذا اعتكف الرجل لم يشهد الجمعة ولعده  
 المريض ولم يشهد الجنائز وليات اهلها فليأمرهم بالحاجة وهو قائم وروى عن  
 بزرجمهر عن ابيه عن قابشه قال قلت كان النبي صلى الله عليه واله يقول المريض هو  
 معتكف وادانته حوار العباد نبت حوار من شهود الجنائز ان لم يفرق لحدسها  
 فان قيل روي عن قابشه ايضا قال قلت كان النبي صلى الله عليه واله يقول المريض هو  
 معتكف ويبرك كما هو لا يخرج بيتا عنه فصار هذا الخبر منا في الخبرين وادانته  
 قيل له لا يمنع ان يكون النبي صلى الله عليه واله وسلم غاد في بعض الاوقات وحال  
 اعتكافه وترك العباد في بعض ما ولا يلزمنا شي ولا يمسو خبرنا اذ نحن لا نقول بالبقاء  
 واجبه لا يجوز تركها وانما الخلاف في الحوار فادانته عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 انه كان يبعثها ثبت الحوار ولم ينفقه انه كان لا يبعثها وروى انصاره عن ابيه  
 عن جده عن علي عليه السلام قال اذا اعتكف الرجل ولا يبرك ولا يحمل ولا يعامل ولا ساب  
 ولا يازج ويجوز المريض وشيع الجنائز ويأمر الجمعة ولا يأمر اهلها ولا يعاط او الحاجة فان  
 لها هو قائم لا يخلو ولا يضا لا خلاف انه يخرج لصلوة الجمعة وجب ان يحوز وجهه  
 لصلوة الجنائز فانما علمها وانقله انما لصلوة واجبه لا يضر فخلها ومعتكف و اذا  
 ثبت ذلك في لصلوة على الجنائز ثبت في عبادة المريض ولم يفرق بينهما ولا خلاف بها  
 وبين اصحاب ابي حنيفة ان الاعتكاف اذا كان يخلو فالحائز للمعتكف ان يعود المريض وسهده  
 الجنائز فذلك اذا كان الاعتكاف واجبا والمعنى ان كل واحد منهما اعتكافا صحيحا فيجب  
 ان لا يفتد بها او عماو كره هذا القناس انا وجدنا كل ما يفتد الاعتكاف اذا كان واجبا  
 افتد اذا كان يخلو فادانته ان يخرج وعقل ثباتا فاما الخروج من المخلو لقضا  
 الحاجة على الوجه الذي ذكرناه لا خلاف فيه كما ذكرنا ولا خلاف فيه في نفسه  
 قالوا ولا يشر للمعتكف ان يروح ويبرك ويغزو ويشهد على الترويح ولكن لا يدخل  
 باهله ولا يبيت ان يكتحل ويدهن وسطه باي طيب يشاء من مشكل او غيره وسئل ان  
 لا يسبح ولا يثنى ولا يستعمل عن ذكر الله وله ان يامر بالمعروف وينها عن المنكر بلسانه  
 ويبره وجميع ذلك منصوص عليه في الاحكام ووجه ما ذكرنا من حوار هذه الامور  
 المختلها في امور البحث له قبل الاعتكاف ولم يدل الدليل على انها صارت محظورة  
 الاعتكاف هي على ما كان عليه فلما لا يدخل باهله لان الدخول اما ان يكون اجازيا  
 وهو معتكف للاعتكاف بالاجاز ونص البريل او يكون حلو معتكفا على وجه المعتكف

الرجل

وادانته  
 في الخبرين  
 في الخبرين

وهو في البيت الذي هو لا شكاف واسكنين له ان لا يسمع ولا يسترى لان موضع  
 الاعكاف للمعروف للعتادة فاسكنين له ان يوفى عليها ويقال اشتغاله بامر  
 الدنيا وما لا يملك بالمعروف والنفق عن المنكر كما من اعظم الطاعات والعروض  
 والمتوفى عليها من اعظم القرب الى الله تعالى فلو انك قلت ان المعكوف ان ياتى منها  
 ما امكنه **مسألة** قال ومن جعل على نفسه الاكل في اعكافه فاسكن له  
 ان عنت ويطعم عشرة مشاكبي وهذا مضبوط عليه في الاحكام وهذا شرط فيه  
 فان عرض له امر يلزمه ان يكلم احدا فانه عنت كما ذكر وان لم يعرض له فمضا على ما ارم  
 نفسه اياك ولم تلزمه الكفارة ووجه لزومه الكفارة على الوجه الاول  
 ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يدرى بعصه وكماره كماره  
 عمن فان كان بذرة يوقد به الى المقصود شقظ ولزمه كفارة عن كل ما ذكره  
**مسألة** قال وكل ما افسد الصوم افسد الاعكاف نص في الاحكام على  
 ذلك فقال **بفسد الاعكاف ما يفسد الصوم** وخوفا منه ما حوز في الصوم عاقبة  
 على قوله في المحرم للمعتكف في ليل ولا يمارى فان اراد به الجوع وما حوز به دون  
 الاكل والشرب وما حوز به اجماع من المعلوم الاكل والشرب لا يفسد  
 الاعكاف اذ لو افترده لم يصح اعكاف امام كبره واما اذ لم يفسد الصوم فلا ياكل  
 وغوى فهاذا ففسد اعكافه اذ لا اعكاف الا بالصوم **فتكسب المذهب في الجوع وغوى**  
 ان الجوع والى كذا ففسد الاعكاف انما لا يفسد الصوم كما ان الله يفسد الصيام فهاذا ففسد الاعكاف  
 المباشرة في غير الفرج والقتله او المني والنظر ان كان معه انزال ففسد الاعكاف  
 كما يفسد الصوم وان لم يكرمه انزال لم يفسد الاعكاف كما لا يفسد الصوم وبطل  
 في ذلك قوله تعالى ولا تباشروهن لانه كانت المباشرة التي اريدت بالامسرة التي  
 يفسد الصيام لقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخط الاسود من العج  
 لئن ما عداها من المباشرة التي لا يفسد الصوم مباح له بعد الفرج ولين ذلك في الاحكام  
 فان بما ذكرناه من الجوع ونقض ما يحسن به ان الاباحة ليل كانت للمباشرة للصوم  
 قال تعالى بعد ذلك عاقبة ولا تباشروهن وانتم قائلون والى ما حوز جميع للمعكف  
 ما كان سبحانه ابا حقه للصيام ليل من المباشرة فكانت المباشرة المخطورة على المعكف  
 هي المباشرة التي يفسد الصيام فصح لا يكره ما ذهب اليه على السلام على الاحكام  
 المباحة في الفرج يفسد الاعكاف في كل ما ذكره ففسد له اذ وقع على الوجه  
 الذي بيناه فاستأهل الكواع والمجعى حصول جنابه يفسد الصوم اذ وقع فيه ولا حيل  
 ان المني يفسد الصوم ولا يفسد الاعكاف فوجب ان لا يفسد الصوم ولا يفسد الاعكاف

ان الجوع والى كذا ففسد الاعكاف انما لا يفسد الصوم كما ان الله يفسد الصيام فهاذا ففسد الاعكاف المباشرة في غير الفرج والقتله او المني والنظر ان كان معه انزال ففسد الاعكاف كما يفسد الصوم وان لم يكرمه انزال لم يفسد الاعكاف كما لا يفسد الصوم وبطل في ذلك قوله تعالى ولا تباشروهن لانه كانت المباشرة التي اريدت بالامسرة التي يفسد الصيام لقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخط الاسود من العج لئن ما عداها من المباشرة التي لا يفسد الصوم مباح له بعد الفرج ولين ذلك في الاحكام فان بما ذكرناه من الجوع ونقض ما يحسن به ان الاباحة ليل كانت للمباشرة للصوم قال تعالى بعد ذلك عاقبة ولا تباشروهن وانتم قائلون والى ما حوز جميع للمعكف ما كان سبحانه ابا حقه للصيام ليل من المباشرة فكانت المباشرة المخطورة على المعكف هي المباشرة التي يفسد الصيام فصح لا يكره ما ذهب اليه على السلام على الاحكام المباحة في الفرج يفسد الاعكاف في كل ما ذكره ففسد له اذ وقع على الوجه الذي بيناه فاستأهل الكواع والمجعى حصول جنابه يفسد الصوم اذ وقع فيه ولا حيل ان المني يفسد الصوم ولا يفسد الاعكاف فوجب ان لا يفسد الصوم ولا يفسد الاعكاف

فما ذكره في

فإذ دون الفرج إذا لم يكن معه نزول فاشأ عليه والمعتني أنه مستمر لم يحصل معه بها به  
 فإن قيل أليس الكرم أن يكون شأير المعاشي بنفسه لا عكاف ليرى المعتكف مني عنها  
 كما لم أن الحماة بنفسه لكون المعتكف منها غنه قبل له لتأنيقوله كقول الأطلاق  
 الذي ذكرت وإنما نقول أنه بنفسه لا عكاف ليرى المعتكف مني عنها ثم عكاف لا عكاف  
 فلا عكاف بنفسه كما أن ما نرى عنه الضاييم لا مزل لا يحضر الصيام لا واجب فتباد الضياع  
**مسألة** قال الزوان رجلًا أوجب على نفسه عكاف وحجته ولم يسم أي جمعه  
 هي ولا أي شهره ولم ينبذ لك فإنه يتكلم أي جمعه شادان شراجمه بعضها لزمه  
 عكافها الآن منعه منه مانع وأنه يتكلم جمعه كما بها إذا زال المانع جميعه مضموم عليه  
 والإحكام ووجهه أنه إذا أوجب على نفسه عكاف وحجته على الإطلاق لم يكن له تقصير  
 فكان سبيله سبيل من أوجب على نفسه عكاف فوم على الإطلاق أنه عكاف أي يوم اعتكف  
 عكاف يكون أي يوم يقع فيه العكاف فكذلك الحجته فاما إذا عكاف جمعه بان سماها  
 أو نأها فإنه يلزمه عكافها معها وقد بينا مما تقدم أن لنبه توقع النقط على وجود  
 وجه وعري على النقط فاما إذا شراجمه بعضها ولا حلال فيه فإن منعه مانع من عكافها  
 تركه وقضاها إذا زال المانع لا خلاف فيه **مسألة** قال من قال لله على أن اعتكف  
 عشرون يومًا ثم لم يتركها إلا يومين لم يلبها فله نفيه ولزمه أن يدخل في شهره من طوع العكاف  
 في ذلك الزمان ولا يخرج حتى يدخل وقت الخطأ لما ذكرنا من الأمور التي يحرم الاعتكف في روح  
 لها وهذا منصوص عليه في الأحكام وهذا اتفاق بين مفسري الكلام فيه لا نأقده بينا أن لنبه  
 تأنيقوله في إخراج بعض ما اقتضاه الإطلاق وسببها في التعمير واللفظ المختل ولا يابده في  
 العادة **مسألة** قال وإذا أوجب على نفسه عكاف وإمام ثم حاضرت  
 في ذلك الأيام خرجت من مقتدرها إذا ظهرت غادرت إلى المسجد وقضت ما فاتها من العكاف  
 وأي مقتدر أو معتكفه خافا على نفسها في مقتدر معتكفها فلهما أن يخرجها إلى مسجد غيره وهذا  
 منصوص عليه في الأحكام قلنا أنها إذا حاضرت خرجت من عكافها مع أن العكاف في مع الحصى  
 لا يقع لوجهين أحدهما أن الحاضرين ممنوعة من المسجد ولا بد من خروجها منه والعكاف في لا  
 يكون إلا في المسجد ولثاني أنه لا عكاف في الصوم والتخيض منافع للصوم والعكاف في الصوم  
 خرجت من التخيض فادبت إلى العكاف وتعمها فاتها كما نقض ما يفوتها من الصيام بالتخص  
 وكما نقض ما يفوتها من لطواف التخيض وذلكنا أنه إذا خاف على نفسه خرج إلى غير ذلك من الموضع  
 ونصير الموضع الذي انتقل إليه في حكم الموضع الذي انتقل عنه والمعتني أن كل واحد منهما  
 لزمه في مكان محض فانتقل عنه ضروره إلى مكان كان يقع أن يكون فيه أسداً ووجوده في  
 قوله تعالى ولا تبشرون من أول يوم عاكفون والمساجد فإذا انتقل إلى مسجد من الأول

٢٠  
 نظر في نسخة  
 مسند الإمام  
 أحمد في نسخة  
 وظهر أن هذا  
 هو الأصل

عسا ان يكون عا اعتكافه حكم الظاهر فان قيل ما ترون على من قال لكم انه يخرج  
 يكون قد استدا عكافه قيل له لروح لما لا يد منه من الحاجة لا يقتدر الاعكاف وكدرك  
 هذا لروح لانه لا يد منه وعلى هذا ان يخرج لوانه اخرج وجه طالم كره حاضره وصار  
 مع قدر سواء انه يكون على اعتكافه وقد ذكر في او العبادات الحثي رحمه الله في المصنفين  
 قال **ومن كان عليه اعتكاف اوجبه على نفسه خضرة الوفاء واهل ان يعتكف**  
 عنه اخرج من ثلثه ما بيننا جزير رجل من المسلمين يعتكف عنه ما كان عليه وسلم الاول انما  
 هذه الرعية وهذا منصوص عنه في الاحكام قلنا انه يعتكف عن الميت لما رواه قتادة في  
 كتابنا لما شككنا ابو معوية عن الانس عن مسلم بن عيسى عن سعد بن جابر عن ابي  
 قال **انما الميت على الله عليه واله امره ان يقول يا رسول الله اني ماتت وعليها صوم شهر**  
**انما صوم قنبر** قال لا ريب لو كان على امك من اكلت بقضيه قالت بلى قال ودر الله اجر يقضا  
 ونا الوكر محمد بن العباس حدثنا محمد بن سعيد حدثنا محمد بن هرون عن ابي ثيبه حدثنا محمد  
 بن عبد الوارث عن حماد بن سلمة عن حماد عن عبد الله بن عبد الله بن ربيعة ان له نذرت ان يعتكف  
 عشرة ايام ماتت ولم يعتكف فقال ابن عباس اعتكف عن امك واما محمد بن العباس فحدثنا  
 بن سعيد حدثنا محمد بن هرون عن ابي ثيبه حدثنا محمد بن هرون عن ابي ثيبه حدثنا محمد  
 بن مصعب ولم يرو عن غير هذا فلهذا ذكره في بعض النسخ وروى ابي ثيبه باسناد  
 عن ابن عباس انه يصام عن الميت للمذنب واخلاقه ان لميت قد حج عنه فجب ان يكون اعتكاف  
 كدرك ادهو مسلم طرعا ده در حل المال فيه على بقول اوجوه وهو الصوم فاذا بدله يعتكف  
 عنه جاز ان يتناجز من يعتكف عنه ليس ما هو الميت به فيه صح ان يتناجز من يومه وكونه  
 قربة لا يمنع من الاستبصار لها كذا المتحد والقطر وحق السقا به والعرف قلنا ساجر  
 من الميت لانه ما لا يعتكف له فلم على ان يكون حكم حكم الوكوان اذ مات وهي عليه  
 وجب ان يكون شبيهه بتبيل الحج ولزم الوارث ان لا يتركها كما يلزم اباها من شارب وهاها عالم  
 يتجاوز الثلث نص في الاحكام على ان يعتكف والمدرس وام الولد والمكاتب اذا اوجوا الاحكام  
 على النكاح لزمهم لتبديلهم ان معهم خبر المكاتب لان يفرهم مسعى عليهم فاما المكاتب فلا  
 له منعه منه لانه قد ملك نفسه **مسألة** قال الله عليه السلام ليله القدر من ادله  
 الى اخرها في الفضل سوى وهي ليلة ثلاث وعشرين اوسبع وعشرين من شهر رمضان وهو  
 عليه في متا بل النبي صلى الله عليه واله قال انما انزل الله في ليلة القدر ليله وروى عن النبي  
 صلى الله عليه واله وسلم انه قال **انما كانت ليله القدر نزول خبر بل عليه السلام في كونه من**  
 الملايكه عليهم السلام يتنزلون على كل قوم وقاعد وراكع ومصلح يدعون الله بالحمد على امر  
 او قاطع رحم وقته صلى الله عليه واله وسلم انه قال **في العشر الاخر من ايامها**

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال في العشر الاخر من ايامها

فان روي  
 ليلة القدر  
 ان يكون له يوم القدر  
 انما عده من شهر رمضان

وعليه طلعه لا تخاره ولا تارده بصح الشئس بها من ومها خراضعه وروى عن  
ذر قال سالت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن ليلة القدر في رمضان في أي يوم  
قال بل في رمضان قلت تكون مع الهيا ادا كانا فادامضوا فف قال بل في يوم  
القبه قال قلت في أي رمضان في قال في العشر الاواخر قال لم كرمها لسؤل  
نقال في العشر الاواخر في السبع الهوا في انشالي عن شئ بعد ما ورد لك على بطلان ما عكس عن جسم  
انه قال انهار ففقت وقلنا ان ولها واخرها في الفضل سوى ليس بمكمل الخوا لهما المرد ورد  
ما يدل على فضلها حمله وقلنا ليلة ثلث وعشرين او سبع وعشرين ليس بالخيار ورد بها  
اكثر

**كتاب القول في وجوب الحج وذكر نفسه**  
باب على كل بالغ حر مسلم استطاع اليه سبيلا والاستطاعة هي الراد والراحلة وهو  
اليدن والامان على النفس ونحو ذلك لا يحكم على ان من لم يبلغ لم يجب عليه الحج ودل على انه لا  
يجب على العبد بقوله انحرم بغیر ذن يتبدل فله ان يحله ونقض على ان الذي سله سلهما  
في وجوب الحج عليه اذا استلم حيث ذكر الصبي ادا بلغ والعبد ادا هو والدي ادا اسلم وقت  
مكتم خوف الوقف بغيره ونفوا الواد واما وجب عليهم فثبت بذكر من مله به ما ذكرناه  
من وجوب الحج على كل بالغ حر مسلم استطاع ونفرد بالحكام على ان الاستطاعة هي الزاد  
والراحلة والامان على النفس وروى فيه عن جده القتم عليه السلام صحه ليدن قال بي  
العباس الحسني وذكر محمد بن العسم عليه السلام فيما حجه عن ابيه القتم ان الحج يجب بوجود الفق  
والزاد والمراد به عدي من كانت داره بمكة او قريبها منها ليوافق ذلك ما اشتهر عنه من رواه  
عنه في الاحكام ورواه النيز وشي عنه في مستأيله ووجه قولنا ان الحج يجب على كل بالغ  
حر مسلم استطاع اليه سبيلا قولنا الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه  
سبيلا وثبت ان حج الصبي والذبي والعبد لا يقع عن حجه الاسلام اما الصبي والعبد اذ روى عن  
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الصبي والحمل اذا تركه الحكم فحمله ان حج  
حجه اخر في روى زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام عن علي بن ابي بصير  
انحرمة على ما يثبت من بعد في ان لا يحرم حجه عن حجه الاسلام والعبد ايضا ليس بالحالط الحج  
لانه من لا ملك له ولا يدان ملكا المالك فيه ونص في انحرمة ايضا منى عليه والذي  
لا يقع حجه لغير الاسلام بشرط في حجه الاحرام فاذا ثبت ذلك في ما ذكرناه من وجوب الحج على  
كل بالغ حر مسلم استطاع واما الزاد والراحلة فالاصل فيه ما روي ان النبي صلى الله عليه  
واله وسلم قيل عن استطاعته الحج فقال حج الزاد والراحلة ووجه الاستدلال منه  
ان الله تعالى اوجب الحج بشرط الاستطاعة وبني النبي صلى الله عليه واله وسلم ايها الزاد

الحج ما دام

ما رواه محمد بن يحيى عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

فيها التبرير والراخلة بعد ذلك على وجودها شرط وجودها في وجودها عن أبيه عن جابر  
 عن علي عليه السلام في قوله والله على الشايع البيت من استطاع إليه سبيلا قال السبل الراجح  
 والراخلة فان قيل حقيقة الاستطاعة هي القوة وعدم كون كون المراد لجازم في الاستطاعة  
 لا يمنع كون الحقيقة مرادها انما انكرت على من قال السبل ان الراجح والراخلة وان كانا مرادين  
 فلا يجب ان لا يكون القوة مرادها انما لا يبعد عن القوة كما يجب على وجه الراجح والراخلة  
 لتأنيق ان تكون القوة مرادها انما لا يبعد عن القوة كما يجب على وجه الراجح والراخلة  
 ثبت ان الراجح والراخلة مرادان كما لقوه على ان الاستطاعة اذا ثبت فيها سبل في الغرض وقوه  
 كثيره اقتصار اللفظ الى البيان فاد كان ذلك كذلك كان قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 في الراجح والراخلة بيانا لما يجب ان يكون المراد بهما كان قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 سائلا فان قيل فقد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال في حجه والبع  
 والخ فليكون علي من قال لكم ان ذلك لا يرد على ان الاستطاعة الراجح والراخلة قيل له  
 عن هذا حجه اخرها ان لظاهره اوجب ان لا يحج غير الوقوف وغير الحج والبع ككل انما  
 الدليل خلافه في الثاني الطاهر اوجب انه لا يرد على ذلك ولا يرد منه فكذا كما كانت  
 الاستطاعة لا تتم انما الراجح والراخلة ولا يرد على ذلك في الثالث الراجح قوله في الراجح والراخلة  
 خرج مخرج البيان وقوله في حجه والبع والخ خرج مخرج السعوط للوقوف والبع والخ  
 فلا يجب ان يتقوى بحكمهما علان المسبوت والراجح والبع والخ افضل الحج والبع والخ وعلى هذا  
 يتقوى السؤال في هذه اللفظة فان قيل فالحج شرط في الراجح والبع والخ وهو لم  
 يذكر في خبر الاستطاعة فما انكرتم ان يكون ذلك سبيل القوة قيل له عن غير وجهها  
 الحج بوجوه المحرم اذ لم يكن له الراجح والراخلة فكذا لا يوجب وجود القوة اذ لم يكن له الراجح  
 فان قيل قد قال الله تعالى لا يرهيم على السلام واذن في الناس بالحج يابوك ترجأ الابه  
 وانتم تقولون ان سراج الانبياء عليهم السلام بل من مالم يرد فيها الفتح على انه تعالى قال  
 لا اوحينا اليك ان تنزع ملكا منهم قيل له ليس فيه ايحاء الحج بغير الراجح والراخلة على الاطلاق  
 كلما اخبر تعالى انهم يأتون رجالا وليت في الابه ان ذلك واجب عليهم على انه عملان يكون  
 المراد ان من روي منكم ياتي راجلا فاما ما كان من الحاجج الحقيقة فانه ياتي راكبا  
 وهذا نعت مذهبنا ولا خلاف ان من امكنه المشي الضعيف وان كان يصعب له ان يمشي الى مكة بزمان طويل  
 ومشقة شديدة لا يلزمه الحج اذ اعدم الراجح والراخلة فكذا لا يمكن امكنه المشي القوي والعلم  
 انه قطع مشافه تعبده لنفسه شك في الراجح قياست كل الراجح والعلم انها بطول استطاعة  
 الحج وقياست اول من قياست اهل الحاج العبيقة على سبيل الحرم بجهله انه يستطيع لقوته  
 ليس قياستنا في قوله سبحانه وتعالى وعلى كل حال من ياتي من كل فجوة وقوله

صلى الله عليه واله





انه يكون على صورة المباح ولا النقل بين المباح وغيره من جنسه ويقبل ادله في كماله وقوله هو المباح  
فعله والثاني في اوجاهته كما تقولون ان كفارات العبيد واجبة على المولى فقل له انما هو  
كفارة العبيد انما واجبه على المولى لئلا ينقض رد به وهاهنا لا يستعمل الا ما لا يعجز عنه  
المتبع لم يرد به وادام جرح اثباته من غير ان يرد به ما قلناه من ان المولى لا يرضى به  
المباح او المندوب فان قيل لا يرضى المباح للمباح هو ما يستوى فقله ونزكه وحكي بولده لك  
في الماحور به عقيب الامور بل يقول اذا فعله اسحق الثواب قبل له كان عرضا من بين الاعمال  
المأمورة به على رضاكم بخارج عن حد الوجوب ولم يكن الغرض ان يسلكه على العقبي يكون صالحا  
واكتفى ما في هذا الذي اوردتموه ان يكون بصورة الطلوع وهذا لا يقتضيه من فساده مذهبكم  
فان قيل ما انكرتم على من قال انكم ان لوجب على من يرضى بغيره ومضيق ما ادركه كراهات المصنف  
الى الدليل قبل له قد قد ما يحرق لئلا ان لا يحجب بعض المصنفين انما هو المباح على  
الدليل على ان المصنف اذا احتج بالثبات وحده لم يقتضه لفظ المباح ان يكون او من اوجاهات  
الى الدليل والنضيق الذي لا معنى له احب ما اوجبه اللفظ وما يبدل عطف وجوب على المصنفين  
ردي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال المصنفين ان لم يرضوا به فليسوا بجاهلية وفي بعض  
الاجزاء ولعل من شأنهم ان يرضوا به وان شئتوا بغيره فليسوا بجاهلية ان يكون قاصيا اذ امانت ولم يرضوا به  
على كونه قاصيا من اذ من ان كان يكون بالموت وذلك لا يجوز لانه فقل الله والعبد والعبد  
لم يرضوا به قاصيا بفعله الله تعالى ان يكون قاصيا بالناخير ولما لم يرضوا به قاصيا بالموت  
واه وسلم انما من مناد يا بني ادي لان رسول الله صلى الله عليه واله حاج في ارادة ابي فليج  
فقله بل اراده فدل ذلك على جواز الناخير قبل له لا يمنع ان يكون المراد به من اراد ان يرضى  
وتقبله بل اراده لا يمنع بغيره او جوب كما لا يمنع الجوب فان قيل لو كان وجوب المصنف  
لم يرضه النبي صلى الله عليه واله وسلم الى تسعة عشر وناخيرته وتاخير اصحابه اناه دليل  
على ان وجوبه على المصنف قبل له هذا لو ثبت انه صلى الله عليه واله اخره لا بعد ما ادا له  
بمس ذلك فلا يصح ما ادعيتي لان ما يمنع من جواز ناخيرته لا يرضى عليه ان يعرف عذره  
على الله عليه واله على انه يحتل ان يكون وجه العذر ما عظم من الصلاح في مقامه بالمدينة  
لاظهاره كماله الحق وقد عايناه ان يكون عذره ذلك وقد فسر انه امتنع من الجلب للمزك  
كما لو يجلون عزاء ولم يحزن بترام على ذلك الحال فامتنع لذلك وعلمه انما هو ان يعرف عذره  
بغيره لا يحزن عليه وان يكون ذلك عذرا فان قيل ما كان سلبين يكون النكر على اخره  
لغيره قد كان ذلك جازما على المصنفين على جواز اخره قبل له ترك النكر عذرا ان يكون  
لانهم لا يرضون ان يرضوا به اخره لغيره ولا يرضون ان يكون له مثلته بها الا انها قد صرح وما جرى

وصاحب هذا الحري لا يجب ان يكون عليه على ان المسلمين قد ركو الكثير على اكثر المنكر لا يرضى  
 بل لمقادير بطول كرها هذا كان داهم منذ فتى زى تولى الله صلى الله عليه واله وسلم  
 الى يومنا هذا وهو قنات على الصيام لانه عاده للمان فيها يدخل وعلى الزكوات بعد ما عا  
 يتخلو فريضها بالمال فيجب ان لا يجوز تأخيرها عن وقت وجوبه مع القدرة عليه ورواى العبد  
 وهذا القياس اولى من قياسهم حوازا حصر لروح الى مدة لا يمكن بها الحقوق لغير هذا البتة  
 يلج على الحقين على ان قناتنا يصير المحرم هو اولى فيه لا احتياجا والمشاركة الى الواحد  
 الى قوله تعالى سائرنا الى محقره منكم وقوله تعالى ذلك شيئا نتون في المحرمات مسئله  
 قال ولان شيئا لمع او غيرا فتقارروا فيا استلم ليله عرفه وامكه ان يحرم بكل اللبس  
 ملكه في مسجد هاتم على الحاج فقلد كذا ان كان ملكه احرم فيها وان كان في بعض  
 المواضع احرم من موضع وكذا ان كان عمى وعرفات ترجع الى ملكه ان ملكه ذلك  
 وان لم يكن احرم من موضع وكذا ان لو كان ذلك يوم عرفه او ليله الحج احرامهم  
 بخلاف الحقيقة المواضع قبل طلوع اليوم من يوم النحر وهذا منصوص عليه في الاحكام  
 والمصل في بيان الحج بدر كذا اذا كان الموقف بعرفه قبل طلوع اليوم من يوم النحر على ما سببه  
 في موضعه فاذا احرم هو لا يمكن تحقيق الوقت فقد ادرك كذا في الحج ولا يحرم له الحج  
 الى مكة من منى وعرفات واسد الاحرام بها لكون الحج مكبها فاما اقل ما حرم  
 بها التسهل لاهل الامصار وفي حمله لم يمنع فان تعذر ذلك احرم من سائر  
 المواضع بخلاف الحقيقة الموقف وذكر ابو العباس الحسن بن الذي والصحيح ان  
 الاحرام ان اسلم الذي يبلغ الصبي لغير احرامها ليس احرام واما العبد فان كان  
 احرم ثم عتق مضى فحجته فان احرامه منعقد ولم يحرمه عن حجه الاسلام بطلان  
 كمال الحج لم يحصل وحال التحريم **مسألة** قال العبد عليه السلام فوض الحج رايل الحج  
 الكبير والحج والذبيحان على الراحلة والذبيح فلا يقدر ان يسافر بها في حج لاها الحج  
 غير مستطيع فان حجها اذ حجها اخذ فسد وهذا منصوص عليه في مشايخ السردى  
 ورواه يحيى في الاحكام **والاصح** ان فيه ان الصبي شرط في وجوب الحج لقوله تعالى وانه  
 على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فوجد ان لا يرمه الحج وان قيل  
 فان النبي صلى الله عليه واله وسلم فسر الا استطاعه بالاراد والراحلة قيل له  
 كونها مراد بيزن لايه لا يمنع كون الصبي مراده بها فان قيل فقد علم ان قوله صلى الله  
 عليه واله وسلم حري حري البيان لها ولا يجب ان يكون مقصودا على يقض المراد قيل له  
 اد كان المستطاع يحصل ويقض المراد فلا يمنع ان يكون البيان بيانا له وكذا الصبي  
 من حله الاستطاعة ما لا يفتح فيه اشكال اذ هي معلوم من طريقه اللغة

مكان

من منى وعرفات واسد الاحرام بها لكون الحج مكبها فاما اقل ما حرم بها التسهل لاهل الامصار وفي حمله لم يمنع فان تعذر ذلك احرم من سائر المواضع بخلاف الحقيقة الموقف وذكر ابو العباس الحسن بن الذي والصحيح ان الاحرام ان اسلم الذي يبلغ الصبي لغير احرامها ليس احرام واما العبد فان كان احرم ثم عتق مضى فحجته فان احرامه منعقد ولم يحرمه عن حجه الاسلام بطلان كمال الحج لم يحصل وحال التحريم

والوقوف مكانه فقد صلى الله عليه وآله وسلم المسان ما اشكل دون ما ظهر وانصح وانقل  
من عكم فعل الشئ بغيره لا يمنع ان يقال انهم استطاعوا ان يقولوا ان القابل يقول ان الله  
يستطيع السا وهو يريد ان يستطاعه يعرفه قبل له هذا ضرب من المجاز والمجاز  
لا يثبت من الاطلاق ليل ويدل على ذلك قوله الله تعالى لا تكلم الله بنفسه الا وسعها  
والو شخ هو الطاقه من لم يطول ليج لم يحوان تكلفه وندب على ذكر ما رواه ابن عباس  
ان امراه من جمع قالت يا رسول الله ان فريضة الله سبحانه في الحج ادرت ان شها كبريا  
يستطيع ان يثبت قلى الراحله او يحث عنه قال نعم فدل ذلك على ان الحج لم يحث عليه اذ لو حث  
عليه لم يحوان يحث عنه واجازة صلى الله عليه وآله وسلم لها ان يحث عنه دليل على انه  
لم يحث عليه فان قيل في هذا الخبر ما يدل على ان الحج واجب عليه وهو انما قال في نفسه  
الله على مشاده ادرت ان شها كبريا استطاع ان يحث على الراحله فلم يكره ان يحث  
عليه ولا لم يستطع قولها ودارها فدل ذلك على وجوب الحج عليه قبل له عوار يكون  
ارادت الحجاز الى مكة فالحج ادرت كما تقول الحجاز ادرت الصلوة في موضع كذا  
ومزادها وقت الصلوة وان يكون المي صلى الله عليه وآله وسلم عرف ذلك من مرادها  
فلم يكره قولها فان قيل هذا ضرب من الكلام من ظاهره قبل له لا يمنع من ذلك لادله  
التي قد مرناها على ان كلامها لا ظاهر له لانها قال الله عليه عاده في الحج  
ادركت او من فريضة الله في الحج امور مخصوصه من حمله الحج وقد علمنا انه لا يقع ان يقال  
انها ادرت كنهه وانك انت تلك مرادها ولا يد من اثنا ويل لما ذكرناه ولا خلاف ان العوى  
ادالم جيد الزا حله والراحله لم يلزمه الحج وايضا لا خلاف ان الصلوة والحج في ما هما  
ذكر ذلك من لا يستع على الراحله والغله انه لا يلزم الحج في نفسه وكل من لم يلزمه الحج في نفسه  
لم يلزمه في ماله وليس احد ان يقول ان الصلوة والحج لا يسقط عنهما انك كنه حمله سطا  
الحج فلا يكون لعلمكم تاثير ذلك انه متعلق باموالهم الخموق وهذا الحق اعنى وجوب الحج لم يستطع  
عنهما ولا نه لا يلزمهما في انفسهما واسكن ان يحث عن نفسه او يحث عنه غيره ليعين رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ان الحجة ان يحث عن اسها بعد ما ذكرت حالها فكل من  
قال وفروا على الا بول لها الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزبارة نصر في الاحكام  
على ان البرجوا في الحج هو الاحرام فلا يكون داخل فيه بغير الاحرام ونص في الاحكام  
والمنتهى على ان من فاته الوقوف بعرفة بطلت حجته ونص في الاحكام على ان من فاته  
طواف الزبارة وخارج لزمه الرجوع له وانه في حكم المحض حتى يرجع ويطوف بمكة  
المعوض بغير الحمله التي ذكرها هو من الحمله لا خلاف فيها لانه لا خلاف ان من بها  
نسكه صرحم لا يكون حقا وكذا لا خلاف ان من فاته الوقوف بعرفة بطلت حجه

وقد ذكرنا في اوامير الحج والعمرة والوقوف بعرفة وطواف الزبارة ونص في الاحكام على ان من فاته الوقوف بعرفة بطلت حجته ونص في الاحكام على ان من فاته طواف الزبارة وخارج لزمه الرجوع له وانه في حكم المحض حتى يرجع ويطوف بمكة المعوض بغير الحمله التي ذكرها هو من الحمله لا خلاف فيها لانه لا خلاف ان من بها نسكه صرحم لا يكون حقا وكذا لا خلاف ان من فاته الوقوف بعرفة بطلت حجه

والله اعلم

وانه لا يجوز عبادة الا شاعركا عن حسن الاماميه ان الوتوف بالمشعر حرم والا حلال يحرم وكذا  
 قول النبي صلى الله عليه واله وسلم في عرفه وروى ابو الحسن الكوفي في المحصر باساده  
 برفعه الى عبد الرحمن بن زيد بن اسلم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 يقول في عرفة عرفت انما هي درك عرفت فليس اطلعوا اليها فقد ادركها وما ابي  
 بكر المولى خذنا الطحاوي خذنا البرهيم برمز ووقف خذنا ابن وهب خذنا سمعه  
 عن ابي السمر والسميع بن ابي خالد عن الشقي قال سمعت عروة بن مضر بن رواد عن  
 الطحاوي يقول اتيت النبي صلى الله عليه واله وسلم بالمزدلفة فقلت يا رسول الله خذنا  
 من طوافك ما جئت حتى اتيتك فقلت يا رسول الله خذنا من طوافك ما جئت حتى اتيتك  
 فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من شهد معناه هذه  
 الصلوة صلوات الله عليه وقدر كان وقف بعرفة ليلا او نهارا بعد منجى ومعنى بفتح  
 وروى ابن ابي شبة باسناده عن عطاء بن ابي السري عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال من ادرك  
 عرفه قبل ان يطلع الفجر فقد ادرك الحج ومن فاتته عرفه فانه لا على الاماميه رواد انه  
 لا يجوز الوقوف بعرفة عند الابرار وروى ابو الحسن الكوفي عن ابي بصير قال كان  
 الغدير في الوقوف بعرفة من موضع الى موضع يبطل الحج فاذل ان سئل عن من لم يصل  
 وكذا لا خلاف ان طواف الزيادة لا يحرم وان لم يأتها به واجب وبه على ذلك قول  
 العلماء ليقضوا ثقتهم وليوفوا بزمهم وليطوفوا بالبيت ليعتقوا فقد اختلفوا في  
 ذكرناه هل له حبره اذ افاضت وعنده حتى ما عدا هذه السنة غير وسدرك ملكه ذلك  
 في مواضع مسجلة انما انتم الى حرم الوقوف بعرفة بالمشعر الحرام ولا يجوز  
 غير واجبه المسلمين على ما ذكرناه من كونهم في مستأيل المعروضة واذ قلنا لا يجوز  
 الوقوف بالمشعر فليسنا نريد ان يفتوا به فانه لا لو وقف بعرفة وان الحوجب المرد  
 انه يجب وجوب التري واليمين في معنى وجوب والذي يدل على ذلك قول الله تعالى  
 فاذ انقضت مشرككم من عورات فادكروا الله عتدا لمسر الحرام والذكرها لا يكون  
 الا مع الكون فيه ويدل على ذلك ان النبي صلى الله عليه واله وسلم وقف فيه  
 وقال خذوا عني مناسككم وقال صلى الله عليه واله وسلم من شهد معناه  
 هذه الصلوة صلوات الله عليه وقدر كان وقف بعرفة ليلا او نهارا بعد منجى  
 فاما ما يدل على ان الحج لم يرد به كماله او يرد به اسكنا الى ان كان التوابع لم يرد بها  
 عرفه بل الحج فقد ادرك وفيه دليل من وجهين احدهما ان قوله صلى الله عليه واله وسلم  
 الحج عرفت لا يجوز من ان يرد به كماله او يرد به اسكنا الى ان كان التوابع لم يرد بها  
 او يرد بها متناع بطريق التمسك على الوقوف لما انه صلى الله عليه واله وسلم لم يرد بها

في الحج والعمرة  
 في الحج والعمرة  
 في الحج والعمرة

اخذت ان الرمي والكون بزدلعه والنبوه عني من الحج ولم يوافق ان يرسد  
 اسكنا لاركاب التي لا يم الحج دونها وسردا منتاع طرق العشاء عليه وانما اراد  
 على الله عليه واله وسلم فقيه دليل على ان الحج يوم ذونه والوجه الثاني بولسه  
 على الله عليه واله وسلم من ذلك عروقه قبل الحج فقد ادرك جعل الوقوف في الحج  
 من الليل بمن يا وقد علمنا ان من وقف في ذلك الوقت لم يلحق المسعر في وقته وذلك ايضا  
 ان الحج يتم دون الوقوف بالمسعر وبذلك على ذلك ما احسنا به ابو بكر المقرئ حدثنا  
 الطحاوي قدسنا محمد بن حريه حدسنا حاج طرنا احمد نا عند الرحمن من القسم من اسه عن  
 عائشه قالت كانت سوده امرأة ثبطة تعلمه فاستأذنت النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم ان يمسح من حجج حل ان يغف بالمسعر واذن لها ولو جهت ان كنت اساديا فاذن  
 فافوضها الى فلان لها في ذلك الوقوف بالمسعر فلان ان الحج يتم دونه ليزيلايم الحج دونه لا رخصه  
 تركه للمعذورين وقيرا المعذورين وبذلك على ذلك ايضا ما روى يونس بن علي عن عبيد  
 عن علي بنه السلام ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قدم النساء والنساء وصعهم اهلهم  
 في البحر ثم اقام هو وحده في قفيل القفيل الذي يدل على ان الغرض من وجبه حديث روى على  
 عليه السلام عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال قبل ان يسئل الله العزة واجبه  
 مثل الحج قال لا لكن ان يحضر حركه وروى محمد بن المنكدر عن جابر قال سأل رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم عن القلوع والحج ايجبه قال نعم وتساءله عن القلوع اوجبه في الا  
 ولان يحضر حركه من روى ابو بكر الجعفي عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن عيسى بن  
 انه سمع النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول في حجه والجهاد فخرج ابياتي هذا الكتاب  
 ما ساجده عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الحج جهاد والعمر جهاد  
 وروى في هذا الحديث ما ساجده عن ابي صالح عن سفيان بن عيينه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم وذكر  
 انه قد روى عن ابي صالح عن ابي هريره عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال ان قيل روي اس  
 لهجه عن عطاء بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الحج والعمر مريضا  
 واحبتان قيل له ابن لهجه قد قيل انه ضيع كبر الخطا وما روى عن جابر من قوله صلى الله  
 عليه واله وسلم حزين من الحج اوجبه قال لا احسن شيئا منه وعمل ان يكون المراد بقوله  
 صلى الله عليه واله وسلم ان حج الحريثانها فذكر ما ان فرقتين واجبتين بالندرج على ان كرماني  
 هل ان يعارض جده بساخذ يث جابر فيقطر وسلم لنا ساجد ما ذكرنا من ان لا يكاد يث  
 فان قيل روي عن سفيان ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال اقمي الصلوات واتوا  
 الركوه وحجوا وقموا وبها مريد على ان يحب وحدثنا يزيد بن علي عن اسه عن جده  
 عن علي بنه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يا ايها الناس عليكم





ام لا يد فقال صلى الله عليه واله وسلم بل لا يد فلم يكره كسوا لغير العز وخذها بل كان  
سوا على التمتع بالعز الى الحج والمراد به السوا لغير الحج كما روى من سوا الاقرب ابن جاسر وعمر  
وكتبت ان يكون بعض الزواجر في ذلك بلفظ العز على ان ظاهر قوله لو قلت لعمركم لو حجت  
ببدل على انما غير واجبه لئن لو وكلام العرب موضوع لشيء لا يشق اعز وادراك هذا  
هكذا يحصل ان تكون المراد به لو حصصت بها لهذا العام لو حجت ووجب لتكرار بدل على  
ذلك من طريق النظر فيها عتاده مسئلة لم توقت بشي منها فوجب ان يكون بلفظ قاتنا على  
الطواف لئلا يشترط ان يكون بها مبتداه لئلا ينقض بالتدوير والكفارات وقتنا لم توقت  
سوى منها لئلا يتعرض عليها بالاحرام الى لانه من الحج وعامه موقته وشهد له سائر الروايات  
لان كل فرض ابتداء فلا بد من ان يكون موقتا ويكره ما يتر ما ينيطوع به من الصلوة  
والصيام لما لم يكر واجبه لم تكرر موقته **فصل في ابوالعاس الحنفي رحمه الله**  
الحكم عليه السلام انه ذكر في مسنده له الشيخ ابو جعفر العز ان الحج حرة واحدة واستدل بقوله تعالى  
وله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فانضى فحل مرة واحدة وهو صحيح لغير الحج  
لا يصح التكرار وانما يصح فعل مرة واحدة وليس يجب ان يحل المزمع على النبي لغير الحج عن النبي  
والشاهد بجعل منه استدلاله لانها وبدل على ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما  
بالحق بن عباس انه سأل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن الحج فقال لا تقام مناهدا بل لا بد  
فقال فلا يد ولو قل نعم لوجب فذلك على انه يجب في العز مرة واحدة وروى ابن عباس  
باسناده عن ابن عباس ان الاقرب سأل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن الحج فقال لا تقام مناهدا بل لا بد  
الحج في كل عام او مرة واحدة فقال لا بد مرة واحدة في اداء فليطوع وروى ايضا اسناده  
عن ابن عباس رضي الله عنهما صلى الله عليه واله وسلم انه سئل عن الحج فقال لا تقام مناهدا بل لا بد  
السلام من النبي صلى الله عليه واله وسلم تحية وحدث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن  
الحسين عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه سئل عن الحج فقال لا تقام مناهدا بل لا بد  
**والجواب في الحج والعز** لا يستلزم الحج ان يعاد في غير شهر واحد ولا في غير سنة واحدة  
الحج شؤنا والفعة والعز شؤنا من ذي الحج ومن اجل الحج وهو من فروع احكام الله  
ما دخل فيه وهذا كله منصوص عليه في احكام ما ذهبنا اليه من ان اشهر الحج شؤنا واحد  
والعز شؤنا من ذي الحج قد رواه ابو العباس الحنفي رحمه الله تعالى باسناده في المصنوع  
عن علي عليه السلام لا خلاف فيه بيننا لفظها في اليوم القاض من ذي الحج من الناس من عدل  
انه ليس من شهر الحج وجعل اخرها التاسع من ذي الحج والعز ما ذهبنا اليه لا خلاف  
ان ليلة الحج حوزا لوقوف فيها والوقوف معظم الحج بالاجماع وطواف الزيارة وقته يوم النحر  
فتصح بذلك ان اليوم القاض من ذي الحج معدود في شهر الحج على ان العز عتاده عن الناس  
ولا اشكال ان ليلة النحر من اشهر الحج لما بيناه وقتنا ان من اجل الحج قتل اشهره يكون قد

رواه ابن عباس رضي الله عنهما  
عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
انه سئل عن الحج فقال لا تقام مناهدا بل لا بد

اخطاوا سألوا الله تعالى في شهر معلوماً ومعلوم ان ما يدعيه ان وقت الحج اسهر مقلو  
 اين الحج لا يكون اشهر او اذا ثبت ذلك لم يحل اسهر الحج من ان يكون وقت اسهلاً من الحج  
 او وقت اسهلاً من الحج ان يكون وقت اسهلاً من الحج ان يكون وقت اسهلاً من الحج  
 على ما يدعيه بعض هؤلاء من ان يكون ذلك وقت اسهلاً من الحج ان يكون وقت اسهلاً من الحج  
 القدر ولحقه مكرره كما ثبت ان العدو من غير ان يقاتل لصلوات الله او فاعلها  
 لغیر غدر مكرره على ان ثبت ان العدو من غير ان يقاتل لصلوات الله او فاعلها  
 من اهل الحج قبل شهر الحج بلزمه ما دخل فيه قال الله تعالى سياتي لوك عن اهلها قبل موافق  
 للناس والحج فحل جميع اهلها موافق للناس والحج فحل جميع اهلها موافق للناس والحج  
 فان قيل من خصوص من يتردد على الحج اسهر مقلوماً قيل له بل عمل قوله الحج اسهر مقلوماً  
 على انها وقت اسهلاً من الحج وقوله سياتي لوك عن اهلها على عمومها فان قيل كد صريح انهم روي  
 باستعمالكم منا ما سألنا قيل له لا لا ياله الى يعلقنا بها حقيقة مما اذ عام ومعه  
 بظاهرها واسمها الى يعلقنا بها لا يبد من ان يدخل فيها الضمير ويقدر وقت الحج اسهر  
 مقلوماً من مقلوماً محاروا لا يفسد بظاهرها ما اذ عيتم فكان استعمالنا اذ لم يستعمل  
 لانا قضينا ما هو حقيقة على المحار وانتم قضيتما بالمحار على الحقيقة فان قيل في له  
 موافق للناس والحج فحل على العز لئن العز يقال لها الحج وروي عن النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم انه قال العز هي في لغة الضغرى تكون اهلها كلها موافق للعز  
 قيل له لئن ثبت ان العز مراده بظاهرها كان حق العز يقتضي ان يكون اهلها كلها  
 موافق للحج والعز لئن دخول القسم واللام على الحج يقتضي اشتراق الجنس على اطلاق الحج  
 يقتضي في عرف الشارع وعرف اللغة الحج المعروف دون العز وان كان يجوز اطلاقه  
 على العز فلا يجب اذا ان يكون العز مراده بها ان اطلاق لا يتناولها فان قيل  
 فان النبي صلى الله عليه واله وسلم اهلها في شهر الحج وقال اخذوا عني مناسككم  
 قيل له انه صلى الله عليه واله وسلم اهلها في اخر ذي القعدة فقدر روي ابو داود والسيوطي  
 باسناد عن هاشم بن عروة عن ابيه عن عائشة انها قالت خرجنا مع رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم من اقصى هلال ذي الحجة فلما كان بذي الحليفة قال رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم من ثمان بهل يحرم وليهل من ثمان بهل يحرم وليهل يحرم وجمع  
 هذا فلا حرج ان يكون اهلها في ذي القعدة فان قيل احربا العدو اعز هذا الوقت  
 للدلالة الى قلنا قلنا كدرك اجزنا العدو لعن اشهر الحج للدلالة على ان فعل  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يتناول موضع الخلاف لو قلنا في وقت مخصوص من اسهر  
 الحج فادان الحنن واسم شري وبغير اهلها التي قبل شهر الحج على اسهر الحج في حوز اهلها

ما كان اسهلاً من الحج اسهلاً من الحج



العوارق عوار  
الميتات عوار

لما مية المات متقات اهل الخاق قيل ان عرق وذلك لا معنى له للاخبار التي نقلت  
ولما اخبرنا به ابو العباس الحسين رحمه الله تعالى حدثنا اهل العلم المستدري حدثنا  
شعيب بن خالد بن ابي شيبة عن حماد بن عمار عن ابي اسحق عن ابي بصير عن ابي عبد الله  
بن عوف قال خرجت مع علي عليه السلام فلحقه من ذات عرق مس...  
بعض هذه المواضع من عوارقهم فيها يجب عليه ان يريح اليها ويحرم معها فاما ما ذكره  
الرجوع اليها لحد ثقاته قطع احقرم وراها قبل ان يهيى الى الحرم وسعى ان يهريق دما لها  
الميتات غير محرم من هذا منصوص عليه في المتن في حكا ابو العباس الحسين عن ابي الحسن  
عليه السلام في كتاب الامانة القول في اعقاب الدم لها وزن الميتات تكون تحصل الموجب  
على روايتين انه ان عوارق الميتات لا يحرم ولم يورد اليه ما اورد واجب وان رجع اليه  
واخرم فيه فيكون الدم مستحبنا اما وجوب الدم على من ساء را الميتات عن محرم وهو طاع  
سأخلاف فيه لانه قد ترك مسكنا واجبا فاما اذا عاوده واجترم فيه فلا يجب عليه دم  
لن الماخوذ عليه ان يقطع الميتات محرما لانه لو احرم قتل الميتات وجازمه  
محرما فلا شيء عليه ان يقطع الميتات محرما لانه لو احرم قتل الميتات وجازمه  
محرما فلا شيء عليه فكذلك اذا عاود فاحرم فيه اذ قد حطل بحرما في الميتات واسحبنا  
له ان يهرود ثابا ليل لنقص قدره وان لم يلزمه حجه ليل حجه قدره لما كان له  
في الميتات فكونه من قد جاوزه عن محرم على لا يرفع على ان ابا العباس الحسين  
تعالى ذكره في المنصوص على طاعنا ما ذكره في كتاب الامانة مختص  
المذموم فيه ظان محاوره الميتات لا يجب عند عي عليه السلام وذكر  
ان القسم عليه السلام روى عن ابي بصير عن ابي اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام في الرواية  
لم يورد عليها ولا قالوا ما ذكرناه مس...  
هـ المواضع واراد احرار اغتسل قال القسم عليه السلام والغسل سنة ولو  
كان حنبا او عذرا فلم يجد الماء احراه فيهم واحد لصلوة ولا احرامه لم يشر في بيده  
ذكر او مبرز او المرأة للبشر القمص والمراويل والمقنعة وجميع ذلك مسموم عليه لا يحل  
في موضع مفترقة ونص في المنحج ايضا على انه لو ترك الغسل احراه خفيفا لما روى عن  
حماد بن عوف قال في المتن يلبس ثوبين خدين او غشيلين قدمضا في كان الاطراف  
الكلام في ان غسل الاحرام سنة وروي عن المناقش عليه السلام قال بوجوبه وهو غير  
صحيح ادلال ليل عليه ولا نه غسل اقتصاه امر مستقبل فاشتم غسل المحرم والعبد في وجوب  
ان يكون قفلا وقلنا انه ان كان حنبا وعوزه الماء اجزاء التي اقام مقام الغسل من  
الجنابة وهو اكد لانه فرض كان لان نعوم معام الغسل الاحرام اولى وقتنا انه  
يلبس ثوبا او مبرز لانه لا حلال في الرجل اذا احرم ولا حوز ان يلبس المحبط روى ابو  
داود في التبيين باسناده يرفعه الى الزهري عن سالم عن ابيه قال سأل رجل سؤالا  
على الله عليه واله وسلم ما ترك الحرام من الثياب فقال لا يلبس المحصر ولا المبرش

وما دام

والشر او يلا ولا العمامه ولا ثوب ما منه ومن ولا زعوان ولا الخفي لان لا جليل الخليل  
 فان لم يجد الخليل فليلبس الخفي ولعظمها حتى يكونا اسفل من الكعبين واحدا ابو  
 بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا يزيد بن سنان حدثنا يزيد بن هرون في حديث سعد بن  
 جروس بافع عن ابيه عن ابن عمر ان رجلا سئل عن الخفي عليه الله وسلم ما لبس من العمامه  
 اذا اخرج منا قال لا يلبسها ولا ثوب ولا العمامه ولا البراءة ولا الخفاف لان بكره احل بيت  
 له نقلان فليلبس الخفي اسفل من الكعبين وبما ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا سعيد  
 المؤذن حدثنا الشرحي حدثنا حماد بن عمار عن عبد الرحمن بن ابي عمير عن عبد الملك بن جابر  
 عن جابر بن عبد الله قال كنت حائضا عند النبي صلى الله عليه واله وسلم والمسيح  
 فقد قميصه من حبه حتى اخرجته من تحليه فتطرق القوم اليه صلى الله عليه واله وسلم  
 فقالوا يا امير المؤمنين هذا الذي بعثت به ان يقولوا اليوم وسبحتموه فقلت فمضى وسبق  
 فلما كان لا يخرج حتى من راسي وكان بعثت به منته واقام بالمدينه وقلنا ان الخمر مقلبت  
 القميص والشر او يلا والمعصه لانه لا خلاف في حرارته لها وان حكما وهذا الباب محال  
 بحكم الرجال وروى ابو داود في السنن وابن ابي شيه باسنادها جميعا عن ابن عمر انه  
 سئل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيها النساء في احرامهن من القنار واللباس  
 وما من الثوب من الزعوان من الثياب وللبس بعد ذلك ما الخبي من الثياب  
 معصرا او خرا او يلا او قيصا او خفا ففعله بلبس ثوب من حرير او عسل لبسها  
 على ان لا يجد لا يكره فقد حكى ذلك عن بعض الناس ولا معنى له ليس لما هو عليه في الثوب  
 من لباسه فالحمد لله اذ اكا الخليل عليه السلام فان كان في وقت صلوة فربصه  
 صلاهاته قال اللهم اني اريد ان كان مفردا وان كان مقفرا قال اللهم  
 اني اريد العز وان كان قفرا قال اللهم اني اريد العز والعز والتميز والتميز والتميز  
 يدينه من موضع الاحرام حلاله بلبسها من الميقات ثم يستل بلبس ثوب احرامه ثم سقرها  
 شق في سق شتا منها الامم حتى يدعيها وينقلها فترد وتخلو وحللها ثم يضر القربصه ان  
 كان في وقتها وان كان في غير وقت فربصه صلى الله عليه وسلم للاحرام ثم يقول اللهم اني  
 اريد العز والعز معاجم بضم ص على الاحكام اسحبها ان تكون الاحرام بعف  
 صلوة مكتوبه او ناله لما روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم صلى الظهر  
 نوي لتعليقه حتى اراد الاحرام روي ذلك ابو داود في السنن واسحبها ان سطرها  
 سحبه الاحرام لما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم سطرها احرامه وانكوب ذلك  
 اقربك فان سطر النبي والاهلال فاما يتناول ليدنه للفتان فقد قال ابو العباس  
 الحسي رحمه الله تعالى انه ان قرن جاهدان لم يتفق عريده معي ومكمل حق عن محمد بن  
 علي السلام ولم يركب احرام لم يركب السوق فاصبح يحصل المذهب ان يكون  
 التوافق للفتان مسحبا لانه لو كان سوطا في حبه الاحرام للعران لمكان الاحرام

عن جابر بن عبد الله

الاحرام



في الحكماء ما لا يشترط في وجهه ما رواه ابن عباس وعنه ابن مسعود بن زيد بن عطاء بن  
 انت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني رديت في الشجر قال نعم قال فكيف  
 قال قول لي ليك اللهم ليك وتخلي من الارض حيث جسي روي ذلك في السنن ورواه ابن عباس  
 في المناقب قال ابن عباس وروي عن علي وعمر وعثمان وابن مسعود وعنه ابن عباس ما رواه  
 وغابشه ايهم كانوا يرون الشريط في الحج قال بنو الليث ابن سعد واما سائر المعاطاة  
 اسحبها لما ورد فيها من الاخبار **مسألة** قال بنو ليك اللهم ليك اسك  
 سررك لك ليك ان الخلق والنعم لك والملك لا شررك لك ليك ذا المختار ليك لك  
 وكذا ويدكر ما دخل فيه لسك من شرب وسج وطريقه ويحلل ويكفر ويعدا وسعر واول  
 فاذا استوى يظهر ابدا ابتداء التلبيه ويرفع صوته بالتلبيه رفقاً حتى يتطاد كل اقل  
 نشرا كبر وكما التحذر لبا ولا يغفل التلبيه الغنية بقدر الغنية وجميعه منقوض عليه  
 في الحكماء اما التلبيه الاربع فهي التلبيه المشهورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 اخبرنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابن ابي حاتم حدثنا المعدي عن محمد بن  
 بن زيد عن ابيان بن ثعلب عن ابي حنيفة عن عبد الرحمن بن زيد عن عبد الله قال كانت تلبيه  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم ليك ليك اسرك لك ليك ان الخلق والنعم  
 لك ويا المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابوسرايين عن ابي حاتم عن ابي حاتم عن ابي حاتم  
 عن ابن عمر بن التلبيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كانت كذا وكذا ورواه المالك  
 لك ونا المقرئ حدثنا الطحاوي باسناد صحيح عن ابي حاتم عن ابي حاتم عن ابي حاتم  
 حدثنا خاتم بن سفيان بن خليل بن ابي حاتم عن ابي حاتم عن ابي حاتم عن ابي حاتم  
 عليه وآله وسلم لبا في حجة كذا وكذا وروي لنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
 باسناد صحيح عن ابي حاتم عن ابي حاتم عن ابي حاتم عن ابي حاتم عن ابي حاتم  
 وآله وسلم لك اني ليك وروي ابو داود في السنن برفعه الحافظ قال اهل  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر بلسه الاربع قالوا لبا بن زيد والمخارج  
 ونحو من الكلام ونحوه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يسمع ولا يقول لهم شيئا فقلت  
 مغفرة صلى الله عليه وآله وسلم لهم على ذلك قالوا ان زيد كان حشاشا وروي عن كثير من  
 اهل البيت عليهم السلام ليك ذا المختار واما رفع الصوت بها فلما روي افضل الخ  
 والحق والحق من الحج وهو لصوت وروي ابو داود في السنن باسناد صحيح عن ابي حاتم  
 عليه وآله وسلم قال اتنا وجرى بل عليه السلام وامرنا ان نمر اصحابنا من معي ان يرفعوا  
 اصواهم بالاهل او قال بالتلبيه وقلنا بسدي التلبيه اذا استوى يظهر السدا لما امرنا  
 به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ربيع المودر حدثنا اسد بن موسى حدثنا خاتم

ليح كذا

ليح كذا

ابن





فان قيل ان الزوج استوفى حقه سقير لحرمانها فوجب ان لا يلزمه ضمان الدم قتل اه والمحصن  
ايضا استوفى حقه فلا خلاف وذلك لا يمنع من لزوم الدم الا ان الله سبحانه وتعالى قد جعل  
ان كان مريضاً او بالهشاش الامتناع كان حائضاً من عدو ومع ذلك يلزمه الدم فكذلك لا  
يمنع ان يلزم الزوج الدم بنقض احرامها وان كان مستوفى حقه بذلك مستمسكاً به قال  
فان كانت احرامها حقه الاسلام فلا سبيل له ان منعها الا لعله قاطعه لئلا يكون محرماً لها  
من ولد او غيره فانه منعها ويهدى قتها وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا ان كان  
احرامها حقه الاسلام لم يكن له منعها منها لئلا يكون من الله تعالى عليها اسدا فكان مل  
صوم شهر رمضان والمطلوع المكثوبه يلزمه من حقه عليها والمسلمه وفاق وسأله  
ما ذكرناه في حواشي احرامها اذ لم تكن احرامت حقه الاسلام لزوجها الا بعد من ما قلناه  
لانه لم يشترط طهر ولا نية الا بوجوب احرامها لزوج لئلا يستلزم الاسلام الاسكروم ولنا  
انه منعها ان لم يكن له المحرم لئلا يحرم شرطي وجوب الحج عليها والاصل فيه قول النبي صلى الله  
عليه واله وسلم لا ساقرا المرأة تريد الا فاقه الامع ذي حرم وقدمنا الشاهد في باب مصر لصل  
وروي لا ساقرا المرأة وتاد روي لئلا يام فذلك كقولنا في المرأة لا يلزمها الحج الامع عزم احرام  
او بكر المعري حكاه الطحاوي حدثنا ابو نعيم عن عبد الله بن جندب عن ابن عباس عن عماره سمع  
ابا عبد الله مولى ابن عباس يقول قال ابن عباس خطب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بالانبياء  
فقال لا ساقرا المرأة الا ومعتداً وعزم فقام رجل فقال يا رسول الله ان كنت في غزوة  
كذا وكذا وقد اردت ان اجمع ما رزقني فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم اجمع مع امرائك  
فذل هذا الخبر من وجهه من ان المرأة لا يحل لها مع عزم احرامها قول النبي صلى الله عليه واله وسلم  
لا ساقرا المرأة الا ومعتداً وعزم قتها عن الشفر من غير عزم والحج سفر فصار من جهة  
قوله الامع عزم والناس ان الرجل لما قال له صلى الله عليه واله وسلم ما قال الحق سمع ذلك  
قال الحق مع امرائك وامره بترك العز والذى من سفر ومن لم يقل له ايها الحج وخبرها  
او مع المسلمين ولم يقل ان مرادى كان الشفر الذي ليس مع روي ابو بكر الحنصلي في  
شرح المختصر باسناده عن يافع عن امرئ قال جات امرأة الى رسول الله صلى الله عليه واله  
واله وسلم فقالت يا رسول الله اني اريد الحج فقال لها هجرم قالت لا فقال زوجها  
ثم لحج فذله كقولنا ايها الحج الامع ذي عزم فان قيل روي عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انه سئل عن الاستطاعة فقال اراد والراحله ولم يذكر المحرم قيل له حج بين  
خبر الاستطاعة وخبر المحرم وعوزان يكون قال ذلك صلى الله عليه واله وسلم لئلا يسأل  
كان رجلاً وكان سبيل عما يكون استطاعة للرجل على انه لم يسمعوا الحق وهذا لم يسمع  
مكونها سنن طائفة الاسرار المملوحة والمفتحة لا يلزمها الا بانفسها فان قيل روي ان  
عائشة لما قيل لها اني يا رسول الله اريد الحج فقلت يا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا يصح للمرأة  
ان ساقرا الا ومعتداً وعزم فقال ما لك من عزم قل له ذلك راي من عاينه لم يرفعه

دلا معصية وايضا لا خلاف ان لا يشاء في المحاربه والنزعه لا يحرم فذلك الحق والمحقق انه سفر  
 سخر العده ابتداءه وهذا لا يقتضي بالهناجره او الحاحه او التي يوت الحرم عنها في موضع  
 لانها الملاقاه فيه فان قيل فقا بينه سافرت بعزمه فيلزم له لسان الاصلها مع  
 مخالفتها قول الله صلى الله عليه واله وسلم على ان سفرها كان حرب على الله السلام وذلك  
 ما وجب لها الفسوق والضلال ولا خلاف ان هذا الجنس من السفن محظور فكيف يحج به الى  
 للعبه على عمان حين سافرت الى مكة وذلك عند مخالفتها وجب سق قضا المسلمين وقد  
 قيل انها كانت ام المؤمنين وكل من كان معيا كان حكمه ابن لها مسـ لـ قال  
 واما العذر والامه على احراز ما عبرا عن سد حافله ان محل احرامها وينقضه ولا يحل  
 لها هدي ومتى عتقتا احديا ما عليهما من الهدي ومضيا لما كانا وجبا على انفسهما من محرمها  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا خلاف ان السيد نقض احرامها لان اوله محقق له ذلك كذا  
 قد اوصينا جعلنا السبيل الى ابطال احرام السيد بان سدد ما الاحرام على ما بيناه في احرام المراه  
 ولم وجب عليها الدم والمال لانهما لا يمكن ولم يوجب النحران على سيدتها لانهما لم يكره  
 لها في الاحرام فصارا معجدين فلا مخرج لهما السيد ما كان من حاسنها الى لا يحسن يادى بعده  
 واوصينا عليهما بعد العتق كاع على غيرها من الاحراز لاجلها فيها دخلا فيه وقد ملكا انفسهما  
 مسلمهما سبيل الاحراز في جميع ما يلزمهم وقد كان احرامها منقطعاً لدلالة قوله تعالى في  
 من الحج فلا رم رث ولا فسوق ولا حد الى الحج فلم يحرم عند من حذر كون السيد ما لا يفتق  
 لا يد لقل انه لم ينقضه ومقتضى على لكونه انه مسلم مكلف عند الاحرام على نفسه  
 "فوجب ان ينقضه فاذا ثبت انه كان معتقاً ثبت ما قلناه من ان حكمه حكم سائر  
 المسلمين في ذلك مستـ له قالوا لو ان رجلاً اراد الحج فخلط بغيره ولو يلزمه  
 ما لفظ به وجب عليه ان يجرد ويلبى ما نوى من حجه وكذا لو اراد التمتع بالحج  
 الى الحج فخلط بغيره ولو يلزمه ما لفظ به محطياً ولزمه ما عدا عليه من العمرة وكذا لو اهل  
 بحجتي ناسياً وكانت معه حجه واحده لم يلزمه غير ما نوى من الحج الواحدة وجمعه  
 منصوص عليه في الاحكام والاصل ان الاحرام معتق بالنية وان حردت عن النية  
 كالا معتق خاكبا او قارياً كما انما شك اذا ثبت ذلك وجب من عند الاحرام بالحج  
 نائياً له ولها عمرة على ما منه ان يلزمه الحج لئلا ينيه فوجه على ما بيناه وسبيله سبيل  
 من عقد الاحرام بالحج بالنية من غير نية ففان في ان الحج يلزمه ويكون سبيل بلية  
 سبيل بلية المحرمه عن النية في ان لا يلقى حبل حراماً فيلزمه على هذا ما نواه من حج  
 او عمرة ولا يعتبر باللفظ غلطاً ما خالف عهده وعلى هذه الطريقة يحكي الكلام ومن  
 احرم بحجتي ناسياً وهو با وحجة واحدة وقد كان سحاً او كسراً بن السبيل

لم يكن منعقلاً كما ان ليس ان يكون  
 الزوجه ما كذا الغيبة اشترط ان يكون  
 دالا على انه لم يتحقق صح  
 كنه

العود وعنده من  
 النكاح او الكفان  
 على فله ان ياتى  
 بالعود من مافوق  
 والله اعلم

رضي الله عنه ذكر فيه وجهي الغزو وهما انه كان يقول ان الغزو غاربه عن الفقيد باح وسول  
وسول كقول كثير من  
ومعتمري في تركه لم يكرهه بيزد اعلم ان البيت لما اعتماها  
فادانت انما وصل اللغة غاربان عن معنى واحد فاما اطلقت افادت ما يقال ما اليه  
وعقدته كما انه لو لم يكن ناهيا لزمته وكذا لو لم يكن ناهيا لزمته  
مسألة قال - ولوانه اهل تحتين معاد اكرها وعقدت علمها كان عليه  
ان يضي واخذها ويتر فضل الثانية الى السنة المملة من كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
وترى الاخرى روجب عليه لرفعه هادم وقضى الى رخصها وهذا منقول من عليه في الامكام  
والدليل على ذلك في الله تعالى يا ايها الذين امنوا او فينا الحقود وهذا قد عرفت على نفسه  
تحتين فيلزمه انما احسن الامكان فان قيل لستنا سلم انه قد عتد محسن قيل له  
ليس عتد صا باكثر من ان يحرمنا وباللها مهلاهما وهذا خلاف فيه في الخلاف في بعضها  
وادانت ان لعقد قد حصل من جهة لزمه الوفا بظاهر الآية ويدل على ذلك قوله صلى الله  
عليه واله وسلم واعمالكم ما نوى وهو قد نوى محسن في ان يكون له تحتان  
وايضاً خلاف انه يقع ان يعقد الامور المحسن والمعنى ان كل واحدة مما عدا  
تشميل على الطواف فوجب ان يقع الحج بينهما واجرام واحد ويقال ان كل واحد  
منها عبادة على المضي فاستد هاتين ان يقع الحج بينهما واجرام واحد ويقال ان كل واحد  
والحج فخط عبادة على المضي فاستد هاتين ان يقع الحج بينهما واجرام واحد ويقال ان كل واحد  
على انه اذا حج الحج بين الحج والعمرة الشبه الذي من معاليها كان الاول ان يقع  
الحج بين الحجين لغير الشبه بها اولى وكذلك الحج بين العمرة بين من كان ان الحج  
بين احراز الصلاتين لما لم يقع لم يختلف من تكون الصلاتين من حيث واحد  
من جنسين فكذلك الحج بين الاحرامين لما يقع وجب ان تكون فرقاً بين ان يكونا محسن  
واحد او محسنين فان قيل يقع الحج بين العمرة والحج لانه يقع المضي فيها ولا يصح  
الحج بين الحجين ولا بين العمرة بين العمرة لانه لا يقع المضي فيها فيلزمه تعذر المضي في الجمع  
هذه العقدة لا ترا ان الانسان قد عزم بالحج وان علم انه بعد المضي فيه لعذر فصد  
او مرض يصدفه ومع ذلك يقع العقدة وكذلك لو احرم بالحج وفيه مانع لا يعلم الا بالمضي  
الحج فيه بين عقدة احرامه ولم يقع من صحته تعذر المضي فيه فاذا صدق لم يصدق  
فيما ذكرنا من اعتقاد احرامه تحتين او عزمين تعذر المضي فيها بل قد كان لا سان  
فذهب مع العمرة الى الحج لم يتعد رعله المضي لصيق الوقت ولا يمنع ذلك صحة الاحرام  
فان قيل فانه من دون الحج بين الحج والعمرة وله من بدوب الى الحج بين الحج والعمرة

ووجه علمه في وجهه ان نودا مكان ترفعه في السنة المملة

ان يقولوا

فيلزم



قل شهر الحج أيضا كثير من عائلها لو فعلوا شهر الحج والاكثر منها فعل قبلها لم يكونوا  
 وكذا وان فعلوا اكثر منها بعد شهر الحج والعلة ان يجتمع في وقت واحد من شهر الحج  
 فان قاسوا من اوقعت اكثر اعمال غيره واسهر الحج على ما وقع جميعها فيها بعلمه  
 ان اكثر اعمالها في شهر الحج لم يجمع ذلك وذلك ان من استوفى حاجه لا يقال انه  
 فعل اكثرها الا ان الله تعالى صام اكثر شهر رمضان لم يجمعها ولا سال  
 صلى اكثر صلواته يومه لم يجمعها ونظائرها اكثر من ان تعد فادع ذلك  
 لم يوجد وصرف في الاصل على ان قاسهم لوجه لو كان يكون قيا سنا او في ذلك  
 انا وحيدنا كل زمان كان فيه اكثر اعمالهم حكم كان فيه لا سها بها مثل ذلك الحكم  
 لم يلا وقاسه لولا نكره فيها العزم حكم اسداسا حكم اسها بها وكذا في ذلك  
 التي لا نكره منها فاذا ثبت ذلك فالواجب ان تكون ابتداء العزم في شهر الحج وافي قبل  
 التمتع هو الاخلال من العزم في شهر الحج في وقت الاخلال بها حصل الجمع قبله  
 هذا فاستدرك ان لو ضايف اخر جزء من العزم اخر جزء من شهر رمضان لم يكن  
 مستغنا وان كان الاخلال يقع في شوال فبان ان الذي ذكره لا محذور على انه يصح  
 لا وحيفه من وجه اخر وهو ان التمتع عند ليس من الاخلال في شيء لانه يذهب الى ان  
 التمتع لو شاق هديا لم يكن له ان يحل ويكوف مع ذلك فمقتضا قلنا انه ان عمر  
 بعد ذلك لم يخرج عن حكم اهل مكة ولم يكن له تمتع لا تقبل الا حرام بالعزم في غيره  
 اشهر الحج ادا كان ينقطع حكم التمتع الموجب للدم فلا اعتقاد بعد وهو ممكن بعد  
 وهذا يدل على ان محي عليه لسلام يذهب الى ان اهل مكة لهم ان يمسحوا بكرادهم  
 عليهم وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة يكون من فعل ذلك من اهل مكة  
 مستحبا وعليه للاسناد دم والذي يبدل على ما ذكرناه قوله واموال الحج والعزم لله وهو  
 سبحانه فمن فرض فيهم الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اياه ولم يحسن مكنى  
 من فجزه فاقضى العزم ان لهم ان يحل ويقيموا كما لغوهم ذلك في حديث زيد بن  
 عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
 وسلم انما الناس على قسمين ناس في الحج والحج فاما ناس كان ذلك خطا باعقما  
 جميع الناس المكي منهم وغير المكي وعن شمره ان رسول الله عليه واله وسلم قال  
 اقيموا المثلوه واتوا الركة وخجوا واعمروا فان قال قال الله تعالى  
 ذلك لم يكره له فاصطاد مسجد الحرام فبذلك الخطاب مما يبدل على الجمع الموجب  
 للدم وكذا نقول ان التمتع الموجب للدم لا يكون لاهل مكة واما احلها في الجمع  
 الذي لا يوجب للدم وقد قيل هذا ان قوله في ذلك راجع الى الهدي دون التمتع

فان

فان قيل لهم لو كان المراد به الهوى لقالت لك على من لم يكره اهلها قاضى المحرم  
ولم يكره لك لم يكره اهلها قاضى المحرم قالوا لا سمح ان يقال وجوب ذلك لهم  
ويؤد علمهم كالتقال وجوبه لا غنى ولا روم لم يطبق في خروج ولا ايضا فان لم يكن  
قياس على غيره في انه يكره له ان يبعد الاحرام باج بعد العز في شهر الحج لمعنى انه يكره  
من مخاطب باج على ان تحته احرامه لا مخالفت فيه ابو حنيفة واما مخالفته انه يكون مشا  
ولا مشاه لا يبل علمها وهذا القياس ممكن ان يجعل قاسما على بقى الاشياء وان قيل  
كيف نقولون ذلك وقد قال يحيى عليه السلام في الاحكام بخبر هذه المسئلة وحكمه  
حكم اهل مكة وليس هو من الممتنعين قيل له مراده انه ليس من الممتنعين لذين يلزم الهوى  
فقد بين ذلك في آخر المسئلة مسـ له قال فان خرج هذا الرجل الى مسعات مدنه  
في ارضه ثم غادر محرما بغيره او غادر واخرم بها بكمه او فيها بين ذلك صار من الممتنعين وكره  
اليه وهذا منصوص عليه في الاحكام قال ابو حنيفة لا يكون ممتنعا الا ان يرجع الى اهل  
وقال ابو يوسف ومحمد مثل قولنا ووجه ما ذهبنا اليه قوله الله تعالى  
فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استسر من الهوى وهو قد حصل له العمرة والحج في اسرها  
فانقضا الظاهر انه ممتنع والله يلزمه الدم ويدخل على ذلك قوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهلها  
قاضى المحرم الحرام وهذا اهلها غير قاضى المحرم الحرام في جيلان يكون ممتنعا وان يلزمه  
الدم في ايضا لا خلاف انه لو لم يكن بكمه فاعتمر من المقيات واستخرج ثم حج سنة ولا مخالفة  
ابو حنيفة في انه لو كان رجوع الى اهلها ثم غادر لكان ممتنعا فكذلك اذا خا وطلسعات ثم غادر  
قياسا عليه بخلافه قد اشتأ العز من المسعات فاعتبار المقيات في هذا الناسا وليس  
اعتبار لو طلس لان تغلوا احكام الاحرام به اقوى مسـ له قال في من جهل باهل  
عزوه وهو محرم حجه رخص العز وقضاها بحد الحج وعليه لو قضاه حرم وهذا منصوص عليه  
في الاحكام والمنحجب اذ خال العز على الحج مكره على ما ذكره يحيى عليه السلام من قوله  
من جهل باهل وقال ايضا في آخر هذه المسئلة العز لا تدخل على الحج فلو كان لهذا الكلام  
اصح لتخصيصه على اعتقاد هذا الوجه الكراهة فاما ما لك فانه يذهب الى انها لا بعد  
فالذي يدل على انها لا تقدر ما قدمناه من الكلام في الاحكام والاحكام على ما بيناه ولا خلاف  
في الاحكام بها يصح وتقدر المصطفى واحدا على لا يمنع صحة اعتقاده على ما بيناه ولا خلاف  
ان اذ خال الحج على العز صحيح ويجوز ان يقع اذ خال العز على الحج لانها مسكان مع الحج  
بينما او يقال يصح اذ خال لحد اهلها على الاخرى فاما كونه مكرها فهو كمالا احكاما وخلافا  
ديها في عيها بقوله منعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان  
انها عتبا واقافت عليهما دليهما في ذلك من الصحابة ومخبرهم بذلك

في من جهل باهل  
عزوه وهو محرم حجه  
رخص العز وقضاها  
بحد الحج وعليه لو  
قضاه حرم وهذا  
منصوص عليه في  
الاحكام والمنحجب  
اذ خال العز على  
الحج مكره على ما  
ذكره يحيى عليه  
السلام من قوله  
من جهل باهل وقال  
ايضا في آخر هذه  
المسئلة العز لا  
تدخل على الحج  
فلو كان لهذا  
الكلام اصح  
لتخصيصه على  
اعتقاد هذا  
الوجه الكراهة  
فاما ما لك فانه  
يذهب الى انها  
لا بعد

فان قيل لهم لو كان  
المراد به الهوى  
لقالت لك على من  
لم يكره اهلها  
قاضى المحرم  
ولم يكره لك لم  
يكره اهلها  
قاضى المحرم  
قالوا لا سمح ان  
يقال وجوب ذلك  
لهم ويؤد علمهم  
كالتقال وجوبه  
لا غنى ولا روم  
لم يطبق في  
خروج ولا ايضا  
فان لم يكن قياس  
على غيره في انه  
يكره له ان يبعد  
الاحرام باج بعد  
العز في شهر الحج  
لمعنى انه يكره  
من مخاطب باج  
على ان تحته  
احرامه لا مخالفت  
فيه ابو حنيفة  
واما مخالفته انه  
يكون مشا ولا  
مشاه لا يبل علمها  
وهذا القياس  
ممكن ان يجعل  
قاسما على بقى  
الاشياء وان قيل  
كيف نقولون ذلك  
وقد قال يحيى عليه  
السلام في الاحكام  
بخبر هذه المسئلة  
وحكمه حكم اهل  
مكة وليس هو من  
الممتنعين قيل له  
مراده انه ليس  
من الممتنعين لذين  
يلزم الهوى فقد  
بين ذلك في آخر  
المسئلة مسـ له  
قال فان خرج  
هذا الرجل الى  
مسعات مدنه في  
ارضه ثم غادر  
محرما بغيره او  
غادر واخرم بها  
بكمه او فيها بين  
ذلك صار من  
الممتنعين وكره  
اليه وهذا من  
نصوص عليه في  
الاحكام قال ابو  
حنيفة لا يكون  
ممتنعا الا ان  
يرجع الى اهل  
وقال ابو يوسف  
ومحمد مثل قولنا  
وجه ما ذهبنا  
اليه قوله الله  
تعالى فمن تمتع  
بالعمرة الى الحج  
فما استسر من  
الهوى وهو قد  
حصل له العمرة  
والحج في اسرها  
فانقضا الظاهر  
انه ممتنع والله  
يلزمه الدم ويدخل  
على ذلك قوله  
تعالى ذلك لمن  
لم يكن اهلها  
قاضى المحرم  
الحرام وهذا اهلها  
غير قاضى المحرم  
الحرام في جيلان  
يكون ممتنعا وان  
يلزمه الدم في  
ايضا لا خلاف انه  
لو لم يكن بكمه  
فاعتمر من المقيات  
واستخرج ثم  
حج سنة ولا مخالفة  
ابو حنيفة في انه  
لو كان رجوع الى  
اهلها ثم غادر  
لكان ممتنعا  
فكذلك اذا خا  
وطلسعات ثم  
غادر قياسا  
عليه بخلافه  
قد اشتأ العز  
من المسعات  
فاعتبار المقيات  
في هذا الناسا  
وليس اعتبار لو  
طلس لان تغلوا  
احكام الاحرام  
به اقوى مسـ له  
قال في من جهل  
باهل عزوه وهو  
محرم حجه رخص  
العز وقضاها  
بحد الحج وعليه  
لو قضاه حرم  
وهذا منصوص  
عليه في الاحكام  
والمنحجب اذ خال  
العز على الحج  
مكره على ما  
ذكره يحيى عليه  
السلام من قوله  
من جهل باهل  
وقال ايضا في  
آخر هذه  
المسئلة العز  
لا تدخل على  
الحج فلو كان  
لهذا الكلام  
اصح لتخصيصه  
على اعتقاد  
هذا الوجه  
الكراهة فاما  
ما لك فانه  
يذهب الى انها  
لا بعد





امّا روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأحكام قلنا انه اذا دخل مكة طاف وسعاً ان شأ  
 قل لمرّج الى مي لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقله وروي عن جابر انه قال اهل  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واهلك معه خالصاً حتى قدمنا مكة فطما بالب  
 وبن الصفا والمروة وعن طائفة من بني هاشم عن أبي موسى الاسعري قال قدمت على رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم وهو منجى بالبطن فقال لي ما اهلك فقلنا اهلانا لا كاهلان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال احسب طعن باليب وبن الصفا والمروة  
 ولا خلاف في ذلك واما الخلاف في وجوبه وشي في الكلام فيه فمن بعد وروي عن علي بن  
 ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ويكره ويذكر الله ويطوف فادانته في الحج الاسود وروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 ولا خلاف ان لطواف سوا من الحج الاسود الى حائط الباب ثم الحج وعلى ذلك فقل الخلف  
 وقلنا انه يزمل في بيته ويحشي في ريقه لما احرمنا به ابو بكر المروي حديثاً ابو جعفر الطوسي  
 محمد بن حمزة وفيه قال حدثنا عبد الله بن صالح بن ابي الليث بن ابي الهادي عن جعفر بن محمد عن ابي بصير  
 عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف في حجة الوداع سبعة برمل في بيته  
 ويحشي في ريقه وروي ابو جعفر باسناده عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 شحاً ثلاثة ومشي ريقه حين قدم في الحج والعمرة حتى كان اعمق فكثر من الروايات وذلك  
 وذهب قوم الى ان الرمل ليس مستوفى وابل النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف فقله ذلك  
 وامر به اصحابه ليرى المسركين طوافهم فادانته في الحج والعمرة حتى كان اعمق فكثر من الروايات وذلك  
 ذلك في حجة الوداع معلوم انه سنة لانه لم يكن يحتاج يومئذ الى ان يطوف ذلك المسركين  
 اذ كانوا قد دوا وتبدوا وادبوا لو كان الغرض ذلك لم يكن بمصرى الى ما اسد على بيته  
 اسواط وكان يزداد باره وسعاً اخرى فلما اطلعت الروايات بان رمل في بيته ومشي  
 في ريقه علم انه مستوفى وقلنا ان بيتهم الاركان كلها لما احرمنا ابو بكر المروي حديثاً ابو جعفر الطوسي  
 حديثاً فهدى حديثاً احمد بن يوسف بن جابر بن ابي بصير عن جابر بن ابي بصير عن جابر بن ابي بصير  
 بيتهم الاركان كلها وروي ابو داود في السنن باسناده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 طاف في حجة الوداع على بغير تسليم الركس في حجة الوداع عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد  
 وذلك يقتضي العمرة وروي ابن ابي شيبة عن ثوبان عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد  
 عن عطاء بن يثرب عن ابيه وقلنا ان لم يقدّر على الاسلام اشارت به لما روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 طاف في حجة الوداع على بغير تسليم الركس في حجة الوداع عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف في حجة الوداع على بغير تسليم الركس في حجة الوداع عن جعفر بن محمد  
 اليه صلى الله عليه وآله وسلم قال ويقول عبد الله بن ابي بصير عن جعفر بن محمد عن جعفر بن محمد

في حجة الوداع

في حجة الوداع

ن

ويحيى الله ويهلله ويقل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والطواف فادفع منه صلى ركعتين  
 مقام ابن زهرم صلى الله عليه وآله وسلم وقرى في سوادى ياخذ وقل ياها الكافرون وفي الثانية  
 ياخذ وقل هو الله اخذ وان شافرا في الاولى فعل هو الله اخذ وفي الثانية يقرأ ياها الكافرون  
 او يغفرهما من معصية التور وجميعه منصوص عنه في الامكان **وروى** ابو داود في السنن  
 باسناده عن عبد الله بن مسعود قال **سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من ركعتين**  
 رتبنا التنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار **وروى** ابن ابي شيبة ايضا  
 باسناده عن رجل من خزانة كان امير على الكاح انه خطب وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال يا عزانك رجل شير يدري اني لضعيف فادأطفت باليب مر اس جلع فاذن منه ولم يكره  
 وروى ابن ابي شيبة باسناده عن ابن عباس قال اذا اخذت به فكن ولا تكرر الله وادع وضل على النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وقلنا صلى ركعتين عند المعام لما روى ابن ابي شيبة عن جابر بن عبد الله  
 عن جعفر عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما طاف بعد اتي مقام معاد بركعتين  
 صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ واتخذ وامن مقام ابن زهرم معاذ عن الزهري قال لما طاف  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسبوعا الاضلى ما هنالك ركعتين يعني عند المعام وعن الحسن  
 معصية السنة ان مع كل اسبوع ركعتين وفي حديث زيد بن علي عن ابيه عن جابر عن علي بن ابي طالب  
 قال اذا قضى طوافه ولما مقام بركعتين صلى الله عليه وآله وسلم فليقبل ركعتين وقلنا نعم فيها  
 نقل هو الله اخذ وقل ياها الكافرون لما روى هناد بن السرى حدثنا وكيع عن موسى بن عمير  
 عن يعقوب بن زبيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الطواف قل ياها الكافرون  
 وقل هو الله اخذ **وروى** هناد بن السرى وكيع عن سفیان عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب  
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ياها الكافرون وقل هو الله اخذ **وروى** ابن ابي شيبة  
 عن جعفر عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في ركعتي الطواف قل  
 او يغفرهما من معصية التور وجميعه منصوص عنه في الامكان **مسألة** قال ثم يركع ويسجد الكعبه  
 ويدعوا احب ثم يدخل زمزرا احب ويسرب من مائها وهذا منصوص عنه في الامكان والمنقول  
 وقلنا يعني الى الكعبه بعد ما احب في حديث زيد بن علي عن ابيه عن جابر عن علي بن ابي طالب  
 الصغار فما روى ابن ابي شيبة عن جعفر عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجع الى الكعبه  
 فاستلمه وقلنا يترك من زمزرا لانه لا خلاف انه يركعها وانما **وروى** عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم انه قال **ولا ان اسبق على مني لركعتيه منها ذكرا او دوسى** **وروى**  
 ابن ابي شيبة باسناده عن ابن ابي عمير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من  
 لما شرب له وفي حديث جعفر عن ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سرب منه  
**مسألة** قال لم يخرج الى الصفا وادأشوى على الصفا فليست قبل الكعبه وجهه ويدعوا

لما حضرته ويصح ويعدل ويحلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ينزل من السماء ويحيى  
 اداها في الميول المفضل المعلى والحدار عز وجل صلى الله عليه وآله وسلم في والامر الجين  
 ثم يحيى النبي المروءة ثم يصعد عليها حتى تراهم الكعبة ثم ينزل على الله على الصفا  
 ويصح ويعدل وكذلك يفعل في سبعة بين الصفا والمروة ثم يعود إليها ويعود الى الصفا  
 ثم يعود الى المروة حتى يسعها سبعه اشواط ثم يتصرف من المروة في جميعه منصرف على الكلام  
 والمحيى الاصل فيه ما روى ابن ابي سبه عن جابر بن سمير عن جعفر بن ابيه عن جابر قال خرج  
 بقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما رجع الى الزكرك فاستلم وخرج من باب الصفا  
 الى الصفا فلما دنا منه قرأ ان الصفا والمروة من شفاي الله ابراهيم ما سدا الله به فدا الله ما  
 وقاعليه حنك يرا البيت فاستعمل القبله ووجد الله وكبره ثم دعا ثم نزل الى المروة حتى  
 اصب قدماه الى بطون الوادي حتى اذا صعدنا مشى حتى اتا الى المروة ففعل على المروة كما  
 فعل على الصفا وروى ابن ابي شيبة باسناد عن ياقع بن ابي عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم سعي و بطل المسئل اذا طاف بين الصفا والمروة وهكذا روى ريد بن علي عنه عن جده  
 عن علي بنه السلام فلا خلاف ان السعي بينهما سبعه سدا بالصفا وحجم بالمروة هسه  
 قال ولا يزال يلبي الى الوادي ما يريهم القعبه وكذلك القارن بين الصفا والمروة  
 وهذا منصرف عليه في الاحكام والمنكح وهو مذهب ابي حنيفة والنشافى وقال مالك يطلع  
 يوم غزوه وهو مذهب الاماميه والاصل فيه ما احسبناه ابو بكر المقرئ حديثا الطحاوى خلا  
 على من سجدنا سعد بن سلمى حدثنا قتاد بن العوام حدثنا محمد بن اسحق عن ابي ابي صالح  
 عن كبره قال صلى الله عليه وسلم مع الحسن بن علي علم السلام فكان يهل حتى يهاجره العقبة فمالت  
 يا ما هذا الله ما هذا ففعل كان في جعل ذلك في احسن ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان يفعل ذلك ثم قال صلى الله عليه وسلم فرجعت الى ابن عباس فاحترته فقال صلى الله عليه وسلم في احسن  
 ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يهل حتى يهاجرها وكان رديفها  
 المقرئ حدثنا علي بن الحسن بن مكي بن عبد الله بن اسحق عن سعد بن حماد عن ابي اسحق  
 عن الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يهل حتى يهاجره العقبة ويروى سلمه عن عائشه  
 بن مسعود واستامه بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عتيبة بن ربيعة فان قيل يروى  
 عن استامه ان كعب بن زيد بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عتيبة بن ربيعة فلم يكن يروى على الكسرى  
 والهيليل قيل له انه يروى عن ابي بكر بن ابي ربيعة فاما ان يعمل له لم يروى على الكسرى والهيليل  
 والهيليه ليكون جميعا من الاخبار ويكون العوضه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفعل على الكسرى  
 او يعمل على الله عليه السلام لم يلب في ذلك الوقت وهذا لا يوجب فيما ذهبنا اليه وان السعي لا  
 استدامها ويصحان في الخبرات ويبقى لنا سائر ما رويناه فان قيل يروى عن ابن عمر

وانما قلنا في يوم غزوه كان يهل الليل منا ويكبر المكنر منا ولا يكره عليه قلنا هو كركر ولسا  
 نقول ان لسكره واسا لاهلال لا يجوز جلاحه فيه عزان السلبه سحر والاحرام والارواح سما  
 ما بقى الاحرام او يمنع منه البديل والادليل على بطوعها قبل الوقت الذي ذكرنا اننا سطرعنا بطوع  
 الاحرام **مسألة** قال القارئ اذا دخل مكة فحل ما يفعله المفرد وطاف وسعى  
 على ما وصفناه ونوى وطوافه وسعيه انه لغزته فارحب به حل طواف حجه عاد انما الى الكعبه  
 فطاف بها والى الصفا والمزوه يستحب بينهما على ما بينا ونرى انما تجتنبه وهذا مصور عليه  
 في المختار الاحكام وقال الشافعي رحمه طواف واحد والحاصل فيه قول الله تعالى ومن لم  
 والعز لله وتمام الحج ان يطاف وسعى حله وتمام الحج ان يطاف وسعى حله في حله على وجه  
 سبها لكل واحد منهما طواف وسعي حله لظاهره وبذلك عدك ما احسبناه ابو العباس  
 رضي الله عنه حديثا على بن هرون بن ابيان حديثا عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة  
 بن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة عن ابن ابي شيبة  
 الحج والعمرة فطاف بهما طوافين وسعى سعيين ثم قال **مسألة** هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه  
 عليه وآله وسلم فحل وزوي بن ابي شيبة ايضا باسناده عن عمرو بن العاص عن ابي العباس  
 عليهما السلام قال اذا فرغت من الحج والعمرة فطاف طوافين وسعى سعيين فان قيل  
 فكيف استدلتم بما روى عن عليهما السلام على انه طواف واحد وسعى سعي واحد وقالوا  
 رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحل وزوي بن ابي شيبة ايضا باسناده عن عمرو بن العاص عن ابي العباس  
 انه كان مضطرا فكيف يستعمل لكم هذا الاستدلال قيل له هو محمول على الخبرين  
 اما ان يكون صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة قارنا كما روى فراه امير المؤمنين عليه السلام  
 يبطون طوافين وسعى سعيين وهذا هو الذي يقتضيه ظاهر الخبر او يكون دخل مكة وان  
 محمدا فيكون معنى قوله هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحل الامر بذكرنا  
 الوجهين ثبت حصل ما ذهبنا اليه من ان القارئ عليه طوافان وسعيان فان قيل ما لكم  
 على من قال **مسألة** كركر هو محمول على انه تطوع واحد فاصل له السعي لا يتطوع به فحل هذا  
 التاويل فان قيل روي عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حج  
 بين الحج والعمرة كفاه بها طواف واحد وسعي واحد فثبت كركر الطوافي انما هو طواف  
 ردوه موقوف على ما رووا من دفعه فقد اخطأ على انه عمل ان يكون مراد النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم لقوله طواف واحد بسعي واحد ان سعى الحج وهذا اول ما بينا في الخبرين  
 عليه السلام اذا روي خلافا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو اول ما بينا في الخبرين  
 اصولنا فاننا نوجب تباينه ولا يحسن هذا الغنم وما على القول بخلافنا قلنا كان احبطا وانما  
 انما انما ابن عمر كان قائلين في حله والى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومقتضاه من الخبرين

بما هو مضاعف

فان قيل روى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال طوافك بحجك  
 وعزتك فله ان عاتبه لم تكن قارنه وانها اذ روي الحج ثم اذرت العز من التمتع فكيف يصح  
 ذلك علانه ان ثبت ان كان محمدا على ما بنا ولنا عليه خبر ابن عمر ان المراد به طوافك على صفة واحدة  
 بحجك لحجك وعزتك وهما يدان على ذلك انه لو اذرت المحرم لكل واحد منهما طواف  
 وشعركه كذا اجمع والمغني انه محرم لها جميعا وايضا لاختلاف ان الوقوف الواحد يعرفه  
 لا يقع الا من جهة فقط فيجب ان يكون الطواف الواحد كذا والمغني انه ركز في ركبان الحج  
 وجب ان لا يصح واحده الا من جهة فقط وان قيل هذا يصح في الاحرام لانه احرام  
 واحد يصح عراجه والعزة فله لئلا يسلم انه احرام واحد بل يقول انما احراما واحدا  
 عن الحج والعز عن الحرم ولهذا وجب على القائل ان ادخل صلتا حراما على انه لا خلاف انه علاج  
 الى نيتي نية العز ونية الحج فان يدرك انما احراما مانا لانه لو كان احراما واحدا لم يحج الى  
 سائر ان العبادة الواحدة لا تصلح الى سائر اذا كان يقع على وجه واحد واذا ثبت  
 هذا لم يمكن ان يحلوا الاحرام اضلا بمعيته عليه الطواف فان قيل السر بصر  
 عراجهما جميعا سلبه واحده فلا بد ان يكون احرام واحد قيل نه لا يحل ذلك بل السلبه  
 ليست على الوجهين للاحرام الا بالاحرام واحد ليس في الاحتياط بالتبعية  
 الواحدة دليل على ان الاحرام واحد بل الاختيار انما هو بالنية لا بالاحرام لا يستفاد لانه وفي  
 اجماع الجمع على انه لا بد من نية واحدة هبنا اليه فان قيل السيل للخلق الواحد وجب الخروج  
 مما قبله ليس هو من حاله ما في الخروج لا شئ في العمل لا ان الانسان يقع احرام  
 على لصام والصلوة بفعل واحد وان كان على واحد لا يوجب ثواب على الاخر سلبه كذا انه  
 لو خرج بعد الحلق لكان خروجهما معا فان يدرك انه لا يجب ان يكون شيئا من الطواف  
 والسعي وهما رديا متنافيا وتزججا انا وحده نافي فقال الحج لا يدخل الا من طاف  
 اسبوعا بعد اسبوع لزمه لكل واحد منهما ركعتان ولو ساد احل الصلوة وكذا الطواف  
 كذا فيه التكرار في لاسد اخل الامرا لفضل الوضوء لما كان موضوعا على السد اخل كالسكرار  
 فيه غير واجب فدل على وجوب التكرار في الطواف على ان موضوعه لاسد اخل كالصلوة  
 لما وجب تكرار ركعاتها على كل موضع على السد اخل وهما سلبه كذا ايضا ان طواف  
 البرغوث وطواف النساء وطواف الوداع لاسد اخل بل اخل في كل واحد منهما فلو لم يكن  
 طواف الحج والعز كذا قلنا انه يطوف ولا يستغاد بينوا انما العز به بطوف  
 بحجته واستغاد بين عمل العز مقدم على عمل الحج ليس كل من اذرت عليه طوافه سعيه فالحج

سنة  
 من نيتي يمين  
 صفة عام  
 ما شئ

قال في ذلك على ما قلناه على انه لا خلاف انه يجوز تأخير طواف الحج والسعي الى الصفا والمنى  
من منى ولا يجوز ذلك وطواف النحر وسعيه فصح بذلك ما ذهبنا اليه من ان عمل النحر مع عدم طواف  
الحج مستلزم قال فان احدا المفرد باخر طوافه وسعيه والقارن باخير  
طوافه وسعيه الى ان ينصرف فامرنا بما جاز ذلك وهو ان يصرح عليه في الاحكام المفردة في  
ثمة عليه للقارن واجتمعوا وطواف القدوم فقال مالك وابو ثور وجوبه وقالوا  
هو سنة وليس بواجب وتكلموا في المشافقة قال النبي صلى الله عليه وسلم كان النبي للمسجد والدليل  
على وجوبه ان النبي صلى الله عليه وسلم فخله حين قدمه وفخله كان ما لم يخل  
لبن قوله والله على الساتر حالي من استطلاع الله سبحانه وتعالى قوله انتم الصلوة  
وفخله صلى الله عليه وسلم والله وسلم اذ اوقع بيما نأ لم يخل وجب دل على الوجوب وذلك على ان  
قوله خذوا عني مناسككم وفي حديث طائر بن شهاب عن ابي موسى الاسعري  
قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم والله وسلم وهو منبج بالسعي فقال لم  
اهلكت قلبي هلاكا هلالا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احطط  
بالبيت والصفا والمروة ولا تأمر بقتضي الوجوب على القوم فدل ذلك على وجوب  
طواف القدوم وفي حديث زيد بن اسلم عن عروة عن علي بن ابي طالب قال انما سلك  
الحج والما بين خلت مكة ما والى الكعبة فمضى بالحج واستودع بكبره وذكر الله وطوف فدل  
ذلك على انه من المناسك على ان راعى اهل البيت عليهم السلام لا احطط فيه بهم خلافا  
على انه لا خلاف ان المعتمر يلزمه طواف القدوم فكذلك الحاج والمعي انه محرم وكل عجم  
يلزمه طواف القدوم ولا خلاف بيننا وبين ابي حنيفة انه معقول للاحرام فوجدت يكون  
لازما قننا سنا على طواف النحر وعلى طواف الزيارة لانه معقول للاحتزام فان قيل  
لو كان طواف القدوم واجبا لم يسقط عن الحائض قيل به كذلك يقول الله لا تسقط  
عن الحائض ولا من اعجزنا خيرة كما عجزنا خيرة طواف الزيارة وما سنا في هذا النحر  
تلا احباب وبانه يفسد شرعا حجرا لا اذ بالاحتياط ولا استنجا لا فخل النبي صلى الله عليه  
واله وسلم وفخل لكاه فان قيل الاحرام لا يوجب سعي وقد ثبت وجوب السعي  
بجدة طواف الزيارة فلا يحل القدوم اذا السعي لا بجدة طواف واحد لانه يحل بعد طواف  
الزيارة والاحتياط فخله بجدة طواف القدوم قيل له لستنا نسلم ما اذ علم من وجوب  
السعي بجدة طواف النحر قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم طواف القدوم بعد طواف  
النحر الذي عجزنا على مذهبنا ان الله عليه طواف القدوم بجدة لا يضر من كان



لعلنا نعلم على ذلك والمتبع الذي يكون حجة عليه فيسقط هذا السؤال ايضا فاما ما خيره  
الشيخ من انصراف من مسمى الذي يدل على جواز ايه لاحلاف في حوار باخيره من قوله القدر  
ويوم القدر فقل ان وقتها غير مضى فلو كان يكون مقبدا كوقد السعي في  
حالات ايضا لا يثبت على من اخبره خوف واثم الوقوف وذلك ان كان باخيره جازي  
للمعذور وان لا يسي عليه فيه مع ذلك المختار به سئل قال لا يمنع من عمل  
ما ينبغي له الحاج المفرد والقارن عند دخول الحرم والمختار لانه يقطع الملبسه  
اذا نظر الى الكعبه ثم يطوف بها سبعا وثمانين لصفاء والمروره سبعا  
على ما ذكرناه ويكون ذلك الطواف والمشي لثبوت ثمة ثم يعصر من شتر راسه ولا يعلق  
وقد خله كل شيء حرم عليه كالأحرام من النساء والحيات جمعته بمصوص  
عليه في الاحكام وما ذكرناه من ان المعتمد اداسعي بمصرو لم يخلق مروي في الاحكام  
ايضا من القسم عليه السلام وقلنا ان المتبع فيدخل ما يخله الحاج المردود عند  
المعتمد ولو لم يكن لها اسبابا تسمى على دخول الحرم ودخول المسجد وسوى بها  
الحاج في المعتمد فما قطعته التلبيه اذا نظر الى الكعبه فقد نزع عليه في مواضع فقال  
ايضا في الاحكام يقطع الملبسه المعتمد ان انتهى الى الكعبه وراها عند مصره اليها  
ولا يليكي بطوف البيت فمن ان كتمس بالمزبعت **انه**  
اذا اراد الاسد في الطواف لم يصبه على انه يقطعها اذا اراد الكعبه صابرا  
اليها للطواف وهذا قول اكثر العلماء وذهب يوم الى انه يقطع التلبيه اذا دخل  
الحرم وقوم الى انه يقطعها اذا اراد البيت على ان يخاله بين يديه ايها كاسا دا  
نظرت الى خيام مكة قطعت **والاصل** فيه ما رواه ابن ابي شيبة ما ساءه من  
عروس سقيت عن ابيه عن جده قال **قال** اعمر رسول الله صلى الله عليه  
واله وسلم بك عن كل ذلك لا يقطع الملبسه حتى يستلم الحجر وكان القياس لا يقطع  
حتى يتيقن الاحرام ولكن ثبت ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قطعها عند  
اسلامه الجرح ولا خلاف فاتبعتنا الاثر والوافق فاما ما قطعها قبل ذلك فلا وجه  
وقلنا انه يطوف بسبعه وسبعين سبعا والمراد به على ما ذكرناه من الزم  
في الطواف وان كتمس بجدران الاسد بالحج الاستود والاحتشام به والهرول في السعي  
والاسد بالصفاء والاحتشام بالمروره ككل ذلك لا خلاف فيه ولما يعصر  
ولا يعلق الحديث حقه عن اسم عن جابر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال  
نزع من السعي من كان سبعا هدي فليقل واجعلها حرة على الناس وقصر وان  
كان معه هدي ولانا اسحبنا ان يكون الهدي بنا ولا خلاف انه اذا دخل مكة حار

سعيهم

في

سعيهم

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

الحق

خلا لا بد والحديث انهم خلوا وقصروا **هـ** قالوا كان يوم التروية  
 يطعم بايع من المحرم الحرام وليقبل ما فعله واسد احرامه ويقول لا اشد داخا فيستزود  
 في وينوي ان احرامه هذا فحتمه ثم يصوم ملتبيا وسرا الى مي وسمى له ان يطعم بها الطهر  
 والعصر يوم التروية والمغرب والعشاء اليه عزه وصلاه العز يوم ترويه واما الامام  
 فسمى له ان لا يركب ذلك وكذلك القول في المغز والفتان وسمى لهم ان الواسا في  
 الحز اليه عزه ان يجزئ بها ساعة ويصلوا الصبح فوسر الى عزمه وذلك مصوم عليه  
 في الاحكام وقلنا انه هل بايع يوم التروية وسوجه الى مي ويطعم بها جسر من ان حديث  
 حنن بن محمد الصادق عليه السلام عن جابر بن ولده اس وسسه وابو اود وعمرهما لما  
 كان يوم التروية يوجهوا الى مي واهلوا بايع وذلك رسول الله صلى الله عليه واله يوم  
 وصلى على الطهر والعصر والمغرب والعشاء الاخره والصبح يوم مكث في السلام ما  
 وقلنا سمعنا ابا مينا من له عزه ان يجزئ بها ويصل الصبح لم يكون قد صلى بها من  
 الصلوات الخمس ما امكته ان لم يكن امكته ان يصلها بها اجمع وهذا العمل لا يكون  
 فيها خلا فله **هـ** قاله يرويه الى عزه متمتع كان او مفزدا او فارتا نادا سها  
 النهار لب ولوام حو يطي الطهر والعصر بان شأ وان شأ صلي الطهر وارحل الى الموقف  
 وعزوه كلها موقف ما خلا بطل عزه وسمى ان يدق من موقف النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم بين الحيا او اذا وقف ذكر الله كثيرا وسجده وهله وصلى على رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم ودعا لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات الى ان تجل الشئ وهذا مصوم عليه والاه  
 والمنكح وكتبا في غير النجاسة الحج يزل لظهر والعصر فانه ينصرف عليه وكان الظن  
 على سبيل العزم في تلك الوقت وقد مضى وجهه فيه ولا خلا فله ذلك **وقلنا** انه يركب الى  
 الموقف بعد ما يطي ليل النبي صلى الله عليه واله وسلم فقل ذلك وعلمه المستلون الى بر ما جد  
 وقلنا عرفه كلها موقف عصر عزه وروى عن ابن عباس عن موفا من وقف سطر عزه فلام  
 حج له واسكننا له الدوام من موقف النبي صلى الله عليه واله وسلم بركا واقعدا وادله انه  
 يقف بهام اعتا ومهلا الى ان يحل الشئ ليل النبي صلى الله عليه واله وسلم فقل ذلك وروى  
 ابن ابي شيمه عن جعفر عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم استقبل القبلة فلم يزل  
 واقفا حتى غربت الشمس ودهل لصفه قليلا **هـ** قالوا او حلا السمر فامر  
 ملتيا فحرم من لفته بالسكسة والوقار والترك والاسخفان ولا يطي المغرب ولا العتمة  
 حتى يزدرد لفته ثم يحج بها سها نادا بايع واقامت من بعد بها حتى يطلع العرفاد اصل التومس  
 ودوقد عند المشقر الحرام ساعه ودعا وذكر الله سبحانه وسجده وصلى عليه على سبه صلى الله عليه  
 واله وسلم ثم يصوم را حيا الى مي ملتبيا بالحسوع والوقار والعراه واليهل وسى



قلها منى من القول فيه ولا خلاف فيه وانما الخلاف في قطعها قل ذلك **مسألة**  
 قال نزيح الى رجله ثم يهرأ ودرع ما يرد بحره او دجته والقارن به ما كان شاقه والمصح عليه  
 ان يزين دمه او بقره او شاة وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجه ذلك ما في خبر جابر  
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اصروا في الخنزير فخر ولا خلاف في ذلك وعليه عمل المسلمين  
 وسلمهم وقلنا على الممنوع ان يزين دمه او بقره او شاة لقوله تعالى وتبذروا ما في بطونكم الى الحج  
 استسرى من الهدي واسم الهدي يتناول البقرة والبقرة والشاة فاما الهدي فتدبر حري ولا  
 خلاف في ذلك **مسألة** قال لم ياكل من نعصه ويطعمان بعضه وتصديقاً  
 سقط على المستاكين واولى المستاكين من قيس بن زيد ورجله وهذا منصوص عليه في الاحكام  
 والمصح في العارن والمصح والمصحى قال في كل واحد من هذه الاكل من جزأ الصبي  
 وفدته الهدي وما اسبه ذلك وهو قول نزيح في نفسه وقال الشافعي لا ياكل الا من الهدي  
 والهدي والتطوع ولا خلاف فيه لا يحوز الاكل من جزأ الصبي والذي يدل على صحة ما ذهبنا  
 اليه من جواز اكل القارن والممنوع من هديهما قوله تعالى ولا يدين تحملناها لكم من  
 شعائر الله الى قوله سبحانه فاذا وحت جنوبها فاكلوا منها فافضوا فاكلوا من الهدي حرام  
 الاكل من البدن اجمع واجبهما ونطق هديهما لا شئ من البدن عام في التطوع والاحاديث في  
 ما ذكرنا في الحج الامانة منه البديل يدل على ذلك قوله تعالى لسهدوا منافع لهم الهدي  
 والهدي الذي يجب ان بعض المغث بعد لا يكون الا واجبا لغير التطوع لا يختص بهد الفقه  
 فلما اباح الله لنا الاكل من الهدي الذي كان بعض المغث بعد علم ان الاكل من الهدي  
 الواجب جابر وروى عن ذلك ما روى ان لى صلى الله عليه واله وسلم قرن وساق  
 ما به بدنه وانه اشرك فيها غلبا عليه السلام وروى جعفر عن ابيه عن جابر ان  
 عليه واله وسلم كرسه ثلثا وستين بدنه ونحوه على عليه السلام شيئا وثلث بدنه  
 وانه صلى الله عليه واله وسلم امره ان يقطع من كل واحد منها فطبخه فجعلوا  
 له واكل من اللحم وحتا من المرق فاذا اثلث به واكل من القارن الاكل من هديه ثبت ذلك  
 في الممنوع ان لم يوصل لحد بينهما فان قيل ما يتكرون على من قال انكم ان رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم لم يكن قارنا وانه كان مفردا وان الهدي كان يتطوعا الى ما  
 مختلفون في كيفية حجه والاحاديث في ذلك مختلفة قبل ايه الذي يبيح عن امير المؤمنين  
 عليه السلام انه قال لا يصح تزين رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فردا كما مضى  
 باسناده عن علي بن عيسى انه قرن فطاف طوافين وشعا شجيين وقال هكذا رتب رسول  
 صلى الله عليه واله وسلم فعل وروى ابو داود في السنن عن البراء بن عازب قال كنت مع



وان الباقى كان تقوى فافضل ان يكون اكل من اياه وسئل له في الحديث انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم امر ان يقطع من كل بدنه مما قطعته من حنك وطون وهذا واجب ان وجب  
 ان الواجب والتطوع في حوز الاكل سواء ان الواجب لو كان محرما لم يمنع من اكله الا وجه  
 الخطر وجهه الا انه اذا اجتمع كان الخطر ولو لا خلاف ان هدي الاصح والطوع  
 يجوز الاكل مما وكده هدي الفان والمصح والمغني انه لم يحرمه نقصه خطره  
 ولم يحمله المهدي للفقر فوجد ان يكون الاكل منه حايضا ويقض فاستأنا قول الله  
 تعالى ومن لانعام حولا وفرشا الى قوله ثمانية ازواج فان فيه فقد قال العسليم  
 السلام وعلى علمه السلام ودم المتع انه جبر ان للنقص فكان ذلك جازا في الكفاية  
 لئلا كفارات في اكلها يكون للامور المحظورة والفان والمتمتع لم يترك محظورا  
 تلاه ارام ولا يبيع لها التمتع والفان محال للغد فلم يجب ان يكون حكم هديها حكم هدي  
 سائر الكفارات بل كانتا بالاضحة والتطوع اشبه لانه زيادة شكر ولو لم يصرف  
 ببعضه لقول الله تعالى واطعموا المساكين الفقير وفيه تعالى واطعموا القانع والمعتز  
 ويزال صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك وقلنا ان اول المتكبرين من ربي من جملته من  
 لقول الله تعالى واطعموا القانع والمعتز وقد قيل ان المعسر من يعتز بنفسه وليس له  
 على من يترتب تكون اولي الامر ان المتع العترة والصدقات المخرج عن يدهم ومن  
 من يحتاج اليها مستسلفا قال ثم خلق الله او تقصروا من كل شيء على الاحرام  
 من الطب والنياب وغيرهما الا النساء وهذا مستحسن عليه في الاحكام والمنتهى وما انه خلق  
 او يقصر بعد الزرع والتحرر لقوله تعالى لا تملوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله وقوله تعالى  
 واطعموا المساكين الفقير ثم يقضوا انهم تقرب فضا الفت بارقة الدم دم الهدي ولانه  
 سأل خلاف في ذلك وقلنا خلق الله او يقصر لان صلى الله عليه وآله وسلم دعا الحلقين  
 ثم دعا للمقصرين بعده وقلنا قد خله كل من الا سالان قضا الفت ما كان  
 محرقا عليه كسائر الاشارة فلما امر به علينا انه قد اخل بان سائر الاشارة قد خله  
 ولا خلاف في ذلك واما النساء فلا خلاف في انها لا تملأ حتى يطوفوا للنساء واحريا او بكر المعز  
 قد نسا الحيا ويحدثنا على بن معد وحدثنا يزيد بن هرون بالحاج من رطاه عن ابن بكير  
 محمد بن عرو عن حماد عن غائبته قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذا رميت وخلفي فقد جيل ليكم الطيب والياب وكل شيء الا النساء روى يونس عن ابيه  
 عن جده عن علي بن ابي حمزة عن حماد بن عيسى قال لم يرجع اليه يومه او اي يوم رزنا  
 من ايام مني لم يدخل المتنجس لمجد ويطوف المتنجس وسعنا حله وكذا الفان والمعتز

فليس له المراد به انه جبران  
 نقص من اذنه ثم اشك وفي  
 اراقة الدم  
 جارية مجرا الكفارات صح

ان لم يكونا طافا واستعيا لم يطوف وطواف الزبارة بعد ذلك كله مفردا كان او قارنا  
 او متعاه وهو لطواف القرض لا يبرم فيه ثم قال جل له النساء وهذا منصوص عليه في الاحكام  
 والمنحك وحقق في المنحك وقت الزبارة موثقا الى اتمامه فيكون وقته اربعة ايام من  
 وقت التمتع بالرمي وقال ابو حنيفة وقته اربعة ايام مثل وقت الاضحية وعنه يروي عن  
 انه عاده خمس ايام واخر وقتها في ايام الشريق فوحدت كون اربعة ايام كوقت الرمي ويمكن  
 ان نقاس على التكبير بخله انما عبادته لا تتعلق بالمال بخلاف ايام الشريق فيجب ان يكون  
 اخترايا من وقته واعتبارا بالرمي او من اعتبارهم بالاضحية لولا انهم لا يجمعون  
 بين الحاج وغيره فجهلوا واعتبارا بعبادته لانه جعل اليوم الرابع في حكم ما قبله  
 وانه وقت للطواف ويكرات بعاش لخروج من ايام منى على ان لها بخله انه من ايام منى فوحدت  
 يكون وقتا لطواف الزبارة وقتا انه اذا دخل الحرم طواف وسعيا ان كان متمتعا او كان  
 مفردا او قارنا لم يكرطاف عند الخروج من طواف القدوم واجب عندنا وقد ردنا على ذلك  
 فيما مضى وحدث بزم فيه وقتنا انه يطوف بعد ذلك طواف الزبارة لقول الله تعالى يحيطون  
 بهم ويلبسون اذ ورتهم وليطوفوا بالبيت العتيق ولا خلاف في ان المراد به طواف النساء  
 ولا خلاف ايضا في انه فرض ولا يحرم غيره ولا خلاف في انه لا يبرم فيه ولا يشرع بعده وقتنا انه  
 يحل له النساء بعد ذلك لا خلاف فيه في جميع احكام الاحرام سقط به ومن جرد ذكر طواف  
 النساء وروى زيد بن عتيق عن عمار بن عبد الله عن علي بن ابي طالب قال قال الله تعالى وليطوفوا بالبيت  
 العتيق فالسجدة هو طواف الزبارة وهو الطواف الواجب فاذا طاف الرجل طواف الزبارة  
 حله النساء من قبله قالوا واخرج الى مكة قبل الفريادول ولم يورد بها الى منافق  
 ان دخلها بها او لئلا ان دخلها لئلا وان دخلها لئلا واصح بها او دخلها بها او اصح  
 بها وجب عليه دم وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنحك ونص في الاحكام ان من دخلها  
 لئلا واصح بها عليه دم اذا كان دخلها اول الليل فكان يحصل المذهب ان من حصل  
 اكثر لئلا واكثر بها في مكة يلزمه هدي وروى نحو قولنا عن اسره من رواه  
 ابن ابي شيبة وهذا عن ابن عباس من معناه عن اسره من قال عمر بن الخطاب  
 ايام منى فكلية دم ولا تطل منه حكيم بن عثمان رواه هناد بن اسناد جده عن ابي  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا تخاف من ليل من انك لا تلتقي من رجل السماء  
 فذلك لك علي بن المصيب بها شئك وروى هناد بن اسناد عن ابن عمر عن رسول الله  
 فقال اما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مات منى وطل وقته في الحج على  
 الوجوب لما بيناه انما قال ابو الخطاب الحنفي رحمه الله تعالى في القدر من ايام  
 ثلث الحنفيين عن عبد الله بن يحيى عن ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة عن ابيه



المسب ورا الحرة اليه وروى ابن ابي شيبة باسناده عن ابن عباس انه قال لا يدين احدكم من  
 ذرا العقبة لئلا يامر السارق وروى باسناده عن ابن عباس انه كان ينها ان يمس احدكم ذرا  
 العقبة وكان يامرهم ان يذبحوا الى الله وروى هذا باسناده عن عرقم وروى  
 الى ابن ابي شيبة خلف العقبة فادخلهم قلعة كان سجن بها الامم يدخلون الناس من ذرا  
 العقبة ولا يركبهم يسمون خلفها وكان يركبوا بها الجبل على من الشك الواجب فاذا ابدى  
 تاركه دم والوحيفة يدها ان ياركه مثنى ولا يسي عليه وهذا الشافعي الى ان من يركب  
 ثلاث ليال لزمه دم على ان يكون يني اوى من الرمي ولا خلا وان من ترك الرمي يلزمه دم  
 ان يلزم تارك المبيت وانما قلنا ان كل من المبيت على اوى من الرمي لا يركب الا وهو الرمي في  
 الرابع يتخلو ويحب بالمعامر عام لا سعلو وحب به الرمي على وجه من الوجوه مصر حكم  
 الرمي بحكم المبتغ اشبه به ان يكون المعام اوى منه في معنى الشك مستحب على ما قال  
 فاذا اقاد الى من يفض في يوم الحرة من بطون العذر والشمس وحمل معه احد وعشرين حماما  
 حتى ياتي الحرة التي وسطها وهي اوثق في سحر الخيف من معها سبع حصيات لكل  
 ويكر مع كل حصاة ثوبا الخو التي يلبها من معها كدك سبع حصيات ثم ياتي حمره  
 العقبة فيرميها كدك سبع حصيات ثم يصرق في رجليه يعني ثم اذا كان من العذر  
 اتا الحرات بخدر والشمس وما حادى وعشرين حصاة كما في اليوم الاول وهذا  
 منصوص عليه في الاحكام والمنتهى ونص فيها على انه تنف ويبدى عند الحرة الاول واليوم  
 ولا ينف عند حمره العقبة وقلنا انه يهضم مطهر الا انه يودي سكر فاسم له ان يكون  
 حطه كما استعمله ذلك عند السعي والوقوف قلنا انه ينفذ ذلك بعد والشمس  
 ليل المزوي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه منخل كدك وروى ابو داود في السنن  
 باسناده عن ابن ابي شيبة قال سمعت جابر يقول راس رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم يرمي على راحته يوم الخميس واما بعد ذلك بخدر والشمس واخبرنا  
 ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابو نضر باين وهب في خروج عن ابن ابي شيبة  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رما حمره العقبة يوم الخميس وما سواها بعد  
 روال الشمس وروى ابو داود باسناده عن سليمان بن عوف عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم عليه واله وسلم يرمي الحرة من بطون الوادي وهو اكره من كل حصاة وروى  
 ابو داود باسناده عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عمار بنه ان رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم هلك مساليا في ايام الشترق نرى الحمار اذا رالت الشمس كل حمره سبع حصيات  
 تكرر مع كل حصاة ونفق عند الاول والثاني فمطل الغمام وصرع وروي الثالثة  
 دكا ينف عند عا وروى ابن ابي شيبة باسناده عن عوف بن شعيب عن ابيه عن جده

قال

والوفاء

قال وقتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الحرم الثانيه اطول فاقف عند الحرم الاول ثم اتا  
 حرم العقبه فزماها ولم تقف عندها وحدثني زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن ابي طالب  
 قال اما الزمي يوم المحرم هو يوم العاشر يري فيه حرم العقبه بعد طلوع الشمس  
 بسبع حصيات يكبر مع كل حصاه ولا يري في الحجاز كونه من غير ما يراه امام بعد يوم  
 يوم الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر يري فيه الحجاز المثلث قبل الزوال  
 كل حرمه سبع حصيات يكبر مع كل حصاه وبقى عند الحرمتين ولا يقف عند حرم العقبه  
 مشى قال ثم ان حمارا رجع الى مكة في هذا اليوم فقرأ وزجج اليها بعد الزوال  
 الشمس وبعد الزمي وقال القستم عليه السلام ويكرى في الحصى وهو يحب وعسرو  
 حصاه في الحصى كلها تبقي حصىه واراد الحزج الى النفر الثاني اقام الى بعد  
 فاذا ارتفع النهار اتا الحرمات وزماها في الحصى كما زماها في الاول والآخر  
 الى مكة جميعه منصوص عليه في الاحكام والمنتهى لما حكينا عن القستم عليه السلام  
 فانه منصوص عليه في مشاييل المروسي ومروى عنه في الاحكام والاصل في عانته  
 بالخيار اذا تقرر في المقر الثاني بين ان يكون رمية ونقره قبل الزوال وسواء كان بعد  
 وهو قول ابو حنيفة وقالا يونس بن عمار ومحمد بن النضر في الحصى والاصل في عانته  
 ان ينفرد المقر الاول ان شاذ يتقرر في الثاني ان شاذ لقول الله تعالى من جعل في يوم  
 فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه وقتلنا انه ان تقرر في المقر الاول تركها في الحصى  
 ليزا الزمي في اليوم الثالث يجب بالمقام فادام نعم وخرج في المقر الاول لم يلزمه  
 الزمي وادام يلزمه الزمي لم يكن الحصى حكما فذلك قلنا انه يركبها بين سلسل  
 سبيل يتاخر الحصى وقتلنا ان من قرأ في اليوم الثاني ان شاذ تقرر وزما قبل الزوال ان  
 بعده لزمه المقام لما كان موقفا على اختياره جعلنا له الخيار في معادته واما  
 لا خلاف ان من اصرح في معنى اليوم الثالث لم يحرمه الزمي ولا بعد المحرم ولا ان اليوم  
 وقت للزمي لم يلزمه لكونه فيه بمنزلة ما يلزمه هذا الزمي اذا اقام في اليوم الاول  
 والثاني لانهما لستين وقت لهذا الزمي فاما قبل طلوع الشمس فلم يسي كحديث ابن عباس  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لهم ابني لا ترموا حرمه العقبه حتى يطلع  
 الشمس وقد روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ترموا حتى يطلع  
 مشى قال لزم اقام بها حتى يركبها فادام فلا اتا الزمي قبل ان يركبها وطاف  
 بها طواف الوداع وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنتهى ذكر ابو العباس في حرمه

وصف في الاحكام



بهن المختصان كان هذا هكذا وجب ان لا يحد بالرمية الا ان يكون المختصا فيهما  
 مجتمعة وقلنا ان غير المسالحيين لهم الراي قبل طلوع الفجر لقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لا يرموا حتى تطلع الشمس خبرنا ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا  
 محمد بن جريح حدثنا الحجاج قال حدثنا حماد حدثنا الحجاج عن جهم عن مقيم عن عمار  
 بن ابي ابي الله عليه وآله وسلم بعثه في الثعلب قال لا يرموا حتى يصحى او يورى ادى بطنها  
 لما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابي حنيفة المودني حدثنا اسد حدثنا  
 سعيد بن بشير عن ابي جريح ما حدثنا به مولى اشيا ابنه ابو بكر انما قالت ليله صح  
 هل قاتل لقرئ قلت لا ثم ساقه ثم قالت يا بني هل قاتل لقرئ قلت نعم فارتفعت  
 وارثتنا ثم مضينا بها حتى رمت لقرئ ثم رجعت فنزل الصبح في مريها فقلت لهما  
 لقد علمنا فقلت كلا يا بني ان لى صلى الله عليه وآله وسلم اذن للقرئ ولحقنا  
 ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا حماد بن اودر حدثنا عبد الله بن احمد النخعي حدثنا  
 حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن عروة بن ابي بكر عن ام سلمة دار الى يوم الفجر فامر بها  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليله جمع ان يفض من حمره العقبة وصل الفجر  
 وروى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 رخص في من ذلك وقلنا استحيان يكون الرمي على ظهره لانه نكاح كان كالسحر  
 والوقوف ووجه ما ذكره القمى عليه السلام من ان المريض يرى غنه ويهرب من ما  
 ان الرمي لا خلاف فيه انه يحرم ابد ادا فأت فلما لم يمكنه الرمي وقاه فلما انه  
 يهرب من ذلك وما كان الرمي يجمع فيه النية استحيان ان يرمي غنه  
 ليكون الرمي قد حصل ايضا كما قلنا في المعصوبات عنه ان حجاج كان مسكنا  
 ووجه قولنا ان رمي الماشي افضل ان المشي له مسرح في فصله لانه لا يراه ما  
 روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه امر من نذر ان يرمى الى مكة  
 بالركوب وان يهدي لركب المشي حسا... قالوا افضل الخ الافراد  
 لمسرح ولما لم يح وهو منصوص عليه في الاحكام وقيل ان الرمي على المشي  
 لقطة والاحكام نفسها ان لقرات افضل فاختلفوا في ذلك اصحابنا فكان ابو العباس الحنفي  
 رحمه الله يذهب الى ان الافراد افضل لفضل المصروفه والقز ان هو لم يندج والصحيح  
 على المذهب ما ذكرناه انه صريح قولنا لهادي عليه السلام ولين يعلمه ويعلم القمى عليه  
 السلام يكون الممتنع انقض جالا بوجوبه فيه وجب ان يكون القز ركرك ولا  
 يختلف اصحابنا ان الممتنع وهو ما قال ابو حنيفة واصحابه القز ان افضل ومذهبا لا ما فيه  
 واكثر اصحاب الحديث ان الممتنع افضل وهو قول الناصر وقول الشافعي ما رواه ابو حنيفة

المصنف هو الطحاوي رحمه الله  
 حكاية الاحكام في الاحكام

ن

الزبيب وقد قيل منه خلاف ذلك بفضل وجه قولنا ان لا خلاف افضل ان كل عاده عمل  
حيث لا استان من فعلها وفعل غيرهما من جنسها كل افعليها اكبرها فلا دليله التطوع بالحيا  
شاعه من الليل او ساعه والتطوع بضيام يوم او يومين وكذلك لا خلاف ان التطوع ما بقا  
افضل من التطوع حاله اذا ثبت ذلك وكان الاقوال باع والافراد بالعمه اكثر خلافا من قبل  
كبطونهم تذهبون الى ان الفارق بين بطون طوافين والتمتع لا خلاف فيه يطوف ويستأجر ثم  
لم نجده قيل له انه وان كان كذلك في المعلوم ان اكثر خلافا لانه عمر الحج من المقيات لم يحرم للعمه  
بجده ذلك من مقياته والتمتع يكون محله مكليه والقارن لا يلزمه الاعتدواخذ من محله  
الفعل وان كانت ذلك من طريق الحكم احرامين فان يركب ان اكثر خلافا والافراد باع  
والعمه يكون فيما خلا فان وليس للفارق لا خلاف وانما لا خلاف ان الاصل من كل  
واحد منهما وفي قتها المختار من الحج بينهما مع السلامه فلكذلك في الحج والتمتع والمقناطاف  
من جنس واحد يختص الا بدان في حين ان يكون كل واحد منهما افضل من الحج بينهما او كدام هبنا  
اليه ان التمتع والعمران حرمان حرمان التمتع والوجوه الا ان التمتع وتخص له التمتع بما يسمع  
التمتع وقت هو مخطوط على الحاج وتخص له وان يقدر العمه والحج باحرام واحد وقتها واخره  
وهو محظور على المفرد فاذا كان ذلك كذلك لم يحزان يكون الوجوه اعلى حاله من اصل  
والعادات كلها على ما ذكرنا وما ابدى ان ما ذكرناه ضرب من الترفيه ان كثير من العلماء  
كروهن لاهل ملكه فخله لما كانا من الترفيه اعني ولم يكن لاهل الا ما قاله لما كانوا الى  
الترفيه الحق فكان ذلك كالور على الراجله لما كان يرميها خضه قال الله تعالى انما الحج  
والعمه لله وعندنا ان الواجب لغيره شرقا على ما بيناه في مسئله بريل لوضوح كراه  
الطهاره فكانه قال تعالى واما الحج والعمه لله وذلك لا يكون الا افراد او اقل الحوالا امر  
ان يقضي النوب او حبيب لاهل الافراد مذكور ليه بدبارا بعد على غيره وما هو عليه يدل على  
ذلكنا وجدنا الدم لا يدخل في الحج الا الحرام المنقضى ليه حرام الصد ووديه ملاذي وحجها  
ان يكون كذلك في القرآن والتمتع وادانته كذلك ثبت ان فيها انقضاء عن الافراد وهذا القول  
الذي اعتمدوه القسّم دعوى علم السلام فان قيل فانتم يجوزون الاكل من هدي القارن  
والتمتع من الهدي فخلا ذلك على انه ليس للمنقض بل لزيادة الصلوات فكيف لا يسمع  
ان يكون ذلك زاده فشكل وادا كان مع ذلك حرام للمنقض كان يحرم في السهول من حرامها  
للمنقض لا يكون عتاده راييه وكونه حراما للمنقض يمنع الاكل منه ويكون ذلك بحسب ما ذكرنا  
عليه ولا يسمع ان يكون المنقض على ضربين ضرب منه محظور ولا حرام فيكون ما حرمه احو  
اكله للهدي وضرب منه بعض مقتضى له في الايمان به وان لم يكن له عذر فيكون ملعونه  
مباحا اكله وان قيل لو كان ذلك حراما للمنقض لكان يكون على المكمل لدم اذا منع فانه مع المنقض

وسمى سعيهم

والمسعى

تخصها

وتنزل

وتنزل ما هو عليه من الحج والعمه لله

الذي هو عليه

اشبه

الاصناف

ثبات لما كره له فاذا لم يلزمه فقد ثبت انه لم يكن المحرقة لانه لا يمنع ان يكون هذا الخبر  
 لم يحفل لاهل مكة اسديدا عليهم وليتبرك من انا ما ذكرت في قولنا انه خبر المتفق فيها  
 ذكرتموه الا ويلزمكم مثله في قولكم انه زيادة سنك فقط لا يمنع ان يكون له زيادة السنك  
 اخذتم متى منع الوجه الذي ذكرتموه على اننا نساقول ان ذلك يكن لاهل مكة وورسنا  
 الكلام فيه ونقول ان الام بسقط عنه ليس حقه حصل من ميقانه ليس لاهل مكة معات  
 لاهل مكة فان قيل انكم ما انكم تم على من قال لكم ان القران فيه مائة الى عمل الحج  
 والعمره فوجب ان يكون افضل قبل له المأذول لا تترك على انها افضل وكل موضع لم  
 تزان اهل القران يزون ان تأخير العصر افضل من بعدهم وكذلك لا شغار بالعمر افضل  
 من التخليص به ولا خلاف ان تأخير الاثر افضل من تعديه وعني يذهب الى ما ذكره العصر  
 الى دفته افضل من بعدهم في قول ولطهر على سبيل الجمع للمخذور في كل ذلك يروى  
 تخلفهم ما تعلقوا به فان قيل قوله لو اسقبلت من امرى ما استبريت ما سقت  
 الهدي يدل على ان التناصف على الجمع وهذا يدل على ان التمتع افضل قبل له عمل ان كان  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم قال صلى الله عليه وسلم لا يبيح الله لاهل مكة ما راى من سواهم الا  
 مع بقائه عليه السلام على الاقام وهذا كما يقولون انسان لم يرحل في حركه عمره لو كنت  
 مثلك لم حصدت فكن لم يدل ذلك على انه رغبه في حصص العدة والعدو ولا في الرخصة فكونك  
 في له صلى الله عليه واله وسلم لا اسقبلت من امرى ما استبريت ما سقت الهدي فان قيل  
 كيف تقولون ان الامداد افضل من قولكم ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قرن صلى له  
 فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم في كل ما لا يدل على انه هو افضل بل يدل على انه حار لا يرا  
 انه افطر في السفر وقد لا يدل على ان الصوم فيه افضل وكذلك امر على الراجله ودرد الابل  
 على ان الانتهاء على الاثر افضل وروى عنه صلى الله عليه واله وسلم انه طاف راكبا وروى  
 راكبا ولا خلاف انهما على العدم من فصل على الله لا يكون الاخذ بالرخصة افضل حصصا  
 له من حيث كان ذلك ما بالناس ولا يوجب ان يكون الرخصة افضل لكافة فلا خلاف  
 على وجه من الوجه ويدل على ان القران افضل من التمتع وهو المراد بقوله والاحكام  
 والقران افضلها ان القران محنة ميقانية وحج التمتع مكبة ويكون سفر التمتع  
 الى مكة للعمرة ويكون سفر القارن للحج والعمره الى مناد ايضا الرخصة للتمتع اكثر منها  
 للقارن الاثر ان التمتع يسع بالشتا والطب والساب وعمرها مع كونها اجمع محظورة  
 على القارن واذا ثبت ذلك ثبت ما قدمناه ان العدو لغير الرخصة افضل كان الامر الذي  
 فيه الرخصة اقل افضل من الذي فيه الرخصة كره وجب بذلك ان يكون القران افضل  
 من التمتع واما ما كان ميل اليه او الحاسر الحسي رحمه الله تعالى من الفرق بين الحج والعمرة

١٢ ان الاضداد افضل من الجمع والاعتبار افضل من قدح فهو بعدلين جميع الوجهه التي ذكرناها  
 لا افضل منها من جمع و من لم يجمع ونصرح على عليه السلام ان الاضداد افضل من الجمع والجمع  
 في الاحكام موضع ما ذكرناه وانه لم يذكر الحكم الا بفضل ولا يترك الاقتضاء على وجه الامداد  
 افضل من الاضداد له **في الشهاده** **مسألة** قال في المعجم يعمل بالعمل  
 الممتنع في ثمرته من الاحرام والطيبه ويطعمها والطواف والسعي وعمرها وهذا معنى  
 عليه في الاحكام وهو ما اخلاف فيه وبه وردت الاخبار فلا وجه للاطالة فيه  
**مسألة** قال الطائفة لا يرسل الخ في طوافه فاذا دخله ناسيا او جاهلا ولا شيء  
 عليه وان دخله مقعدا قالوا بالكرهاه وجب عليه دم وهذا منصوص عليه في الممتنع  
 والوجه وذلك ان الحجر من الكعبه لما احسبناه ابو بكر الموقر حدثنا الطحاوي حدثنا  
 ربيع المؤذن حدثنا اسد حدثنا شيبان بن عبد الرحمن او مقبوه عن اسبق بن السقيا  
 عن الاسود بن يزيد عن عاصبه قال **سألت** رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 عن الخ فقال هو من ادب فادانته من البيت هي على الطائفة ان يطوفوا له  
 لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ثم دخله يكون قد قطع طوافه ويكون  
 مسئله سبيل مخرج من الممتنع وهو في الطواف انه يكون قاطعا للطواف فذلك قلنا  
 انه اذا فعل ذلك معتقلا فعليه دم لانه قد اخل بالمتابعه والى صلى الله عليه واله  
 وسلم تابع بين الطواف وقال **سألت** داعي مناسككم ولين ذكر هو الممتنع  
 عند المسلمين فادانته ذلك لزمه دم لاخلاله ما هو مشك واجب من المتابعه بين الطواف  
 وقلنا ان فعل ذلك ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه لانه يكون في حكم المتعد و لا خلاف  
 ان من قطع الطواف لاقامه الصلوة لا شيء عليه لانه يكون في حكم المتعد وترددت ما ذكرناه  
 وهذا ان يكون في الطواف الواجب ادا لم يقعد واما الطواف الذي ليس بواجب والطواف  
 الواجب اذا عاد فليس عليه شيء لين دخول الخ في الطواف ليس بالكره ان يقع له واصل  
 فلم انه ان عاد الطواف احراه وقد حكى على عليه السلام من قوم انهم قالوا بعد وخرج  
 ذلك قيل له انه انكر قول من قال يجوز عيادة الطواف والذبح وذلك كما قاله المعجم له  
 وانما يقول انه ان عاد فلا دية عليه في حقه عليه اخذ الامرين بالمقادير او الدم مسئله  
**قال** ولوان دخل غلط فطاف ثمانية اشواط رخص لنا من ان شاذ لم يكن عليه  
 شيء وهذا منصوص عليه في الممتنع **ووجه** ان لدخول الناظر لا وجه عليه  
 كما يقول فخرج من صلوة غير واجبه ثم قطعها في حرم عروا **واجب** فطافه لا شيء  
 والمغني انه عياده ليس من شرط صحة الاحرام المحفوظ طوافه ادا دخل في الطواف ونوى

طراف

مؤلف





هذا دليل وجوبه صلى الله عليه وآله وسلم للنساء بل من غير أن يصرح حاله هديه بل على  
 الواجب والتطوع وذلك شواهد فأن قيل ما انكرتم أن يكون ذلك على رفع الأيم صلى الله  
 لا يحضر هذه المسئلة ليزالنا متى لا يم عليه في متى ما يقع منه على جهة النساء بل لا يطوب  
 بسا وسر حقيقته أنه من عدم الخلق على الذبح الذي لا تطوع لا لمعه دم وكذا كذا الله  
 على ذبح الواجب والمغني أنه مقدم الخلو على الذبح ولا خلاف أنه ان فعلها من ساقها على  
 وكذا كذا ان قدم الخلق والمغني أنه وقع كذا واحد من هذين الشكوك في بيان هو أن  
 مسئلة دلالة طواف طواف الشاخصات استأوطا فتأمره حاشيا معلما  
 اقلته ان كان مكة وان كانا فذلك كما هلهما فعلى كل واحد منهما بدنه ومضى رعاقتا  
 ذلك الطواف ولو أنه نسي طوافه لستأ فغلبه الرجوع من حيث كان ويكون حاله حال المحرم  
 فان حاشي قبل ان يقره منقضة كانت عليه بدنه ولا حرجي لطوافه بل الطهور ما ذكرناه  
 من طواف طواف الشاخصات منقوض عليه في الاحكام ونقول ايضا فيه أنه ان طاف من غير  
 سبيل الطهارة استكملها أو أقاد الطواف وحصل المذهب ثلاث من طواف على غير  
 طهوره يكون طوافه نافضا نقضا لا بد منه من إيقاده أو التحسين بالدم وهذا هو المراد  
 بقولنا لا حرجي لطوافه بل الطهور لأن الطهور بشرط فيه كالصلوة وهذا هو مراد  
 أو حقيقته قال الشافعي هو شرط في الطواف والدليل على ذلك قوله تعالى لم يمسحوا  
 بغيرهم دليل فوا ندوهم الآية فامرنا بالطواف ولم بشرط الطهارة ولا خلاف ان لو لم  
 ولا حرج لم يجعل الطهارة شرطا في ما أكد ذلك الطواف والمغني أنه ركن من أركان  
 الحج وهو قاس شايك العقاراته بمعنى ان الكلام لا يحرم فيه وحاشي لا يكون الطهارة  
 شرطا فيه ويفتقر عليها هذه شايك ما يختص بالحج من الذكر وغيره فان قيل ما بال  
 صلى الله عليه وآله وسلم سأل الطواف صلوة لقوله الطواف باليبس صلوة إلا أنه لم يصرح  
 أباح لكم ان تتكلموا فيه ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تملحوا ولا تطهروا وحاشي  
 ينتفع بالطواف بغير طهوره فيقبل له استأ لصلوة تؤول الطواف على تبديل الحان بدله أنه  
 اذا اطلق لم يعمل به الشريعة فلا العباد المحض منه دال الزكيات والسائر والحن  
 لا يدخل في الخطاب إلا بالدليل فلم يحاشي ان يكون الطواف من أدا بقوله صلوة بل الطهور  
 فان قيل ان الذي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على طهارة وقاد حواشي ما سلككم  
 فدل ذلك على وجوب الطهارة للطواف قيل له نحن لا نكر انما حاشي الطواف وانما اختلافنا في أنه  
 شرط فيه أم لا وأنه محرم بالدم اذ ركع أم لا وما تعلقم به أما بقصص وجوب الطهارة في ذلك  
 فلا يختلف فيه فاما موضع الخلاف فان هذا الاستدلال لم يثبت أنه فان قيل  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تملحوا فاعلى ما يفعله الحاج غير ان لا تطوفوا بالبيت

بل قل ان الطهارة شرط فيه قبل الايد ذلك على ما ذكرتم واما منعها من الطواف  
 وهي خايع لان الطواف لا يكون في المحذور والخايع ممنوعه من دخول المسجد على التام  
 مختلف وان عرنا منظره ممنوع من الطواف واما الخلاف في كونه شرطاً في انه يحرم  
 بالدم وان قيل فان الطواف يفيض بالطهارة وكل عبادة مضممة بالطهارة فانها  
 تبطل اذا اقلعت بغير طهارة دللنا الصلوة قيل له لا تسلمك لوطاف صحتها  
 لئن ذلك يفيد كونها شرطاً فيه احلفنا واما وقوعها فلا خلاف فيه وقوله صلى الله  
 عليه واله وسلم خذوا عني مناسككم مع انه طواف منظره اريد على ذلك وكل من ذهب  
 الى ان ليس شرطاً فيه يزعم ان لا يحرم بالدم اذا كان الطائيف قد ركبها له وانه اذا  
 كان مكة بعد ذلك قلنا به على انما اذا كان مكة ممكنة الاثان به من غير مشغفه  
 فلا وجه لان محرم بالدم مع ان مكانه لا مانع من ثانياً والرمنا من طواف الزياره  
 ضابطه كحيها له يد نه لئن لم يد نه موضوعة في الحج لكل ما كان اغلط وحسنه لم كان طواف  
 الزياره فرضه أكد وكان لا يجزى بالدم عندنا قلنا ان حكمه اقلط بحدك لثباته في ذلك  
 اوجبنا وجبته اليه نه وقلنا ان من خرج ولم يطف طوافاً لثباته الزم العود وانه يكون  
 حكم المحصر ان يعود فيطوف لانه لا خلاف فيه ومعنا قلنا انه يكون محصر انه  
 يكون ممنوعاً من النساء فقط دون ثانياً لا شياً وقلنا انه ان جامع قبل ذلك لزمته  
 يد نه لانه لا خلاف في انه يلزمه دم وشبهه شميل من جامع بعد ان يجرى حرمه العقبة  
 قبل طواف النساء في انه يلزمه اليه نه مسـ قال القم عليه السلام وبكره الكلام  
 في الطواف فان تكلم لم يقصد وهذا منصوص عليه في مشاييل النجاشي ووجهه  
 انه موقوف عظيم وعنده تشمل على الذكر فاسمحبهنا ترك الكلام فيها وروى ابن  
 ابي شيبة باسناده عن ابن عباس انه قال الطواف بالبيت صلوة ما قلوا الكلام  
 فيه وروى ايضا باسناده عن ابن عباس انه قال الطواف بالبيت صلوة ما قلوا الكلام  
 فيه وروى ايضا باسناده عن طاووس انه قال لا يعبها غنيمتها ان طوف بالسوق  
 لا يكلي اخذ ولا خلاف وان الكلام لا يفسد هـ من نسي النسي  
 بين الضيق والمزور اسجد له الرجوع لنقضه فان لم تكن اجزاء دم ومي غاود الحج  
 قضاء ومن طاف بيها من غير وضوء لم يكر عليه سي وهو منصوص عليه في الاحكام  
 وهو قول زيد بن علي عليه السلام لتضييقه على ان فروض الحج لله ورواه ابن ابي عمير  
 عن الحسن وعطاء ابهما اوحيا على تاركه دماً فقط واهيه ذهب ابو جعفر عليه السلام  
 الشافعي هو شرط في الحج مثل طواف الزياره والذي يدل على ذلك قوله في حرمه في ادراكها  
 ادرك الحج فظاهراً يدل على ان الحج هو الوقوف بعرفة فقط وان من ادركه فقد ادرك الحج

وهو جبلت ترك الشئ لا يمنع عامه ويدل على ذلك ان الشئ تابع للطواف فوجب ان يكون  
من فروع الشئ كما لم يبيح مردله وكما لم يبيح عمى القله انه تابع لغيره فان قيل  
لما سلم انه ليس تابع للطواف وان كان مرتباً عليه كما لا يقول في صلب الغرام  
تابعه للطواف وان كانت مرتبة عليه ولا يقول في طواف النساء انه تابع للوقوف وان كان  
عليه قيل لم يخلو العصر لها وقت يجب ان يدخل فيه اذا انتهى لها ان يسلط اليه وان لم  
يكن تغل الطهور وان لم يكن قد حصل الحصر على المكان مغزده من الطهور فلم يعمى ان  
انها بايعة ووجب ان يقال انها مرتبة عليه وطواف النساء لا يتعلق بالوقوف لان  
وقت كل واحد منهما غير وقت صاحبه وليس كذلك الشئ لانه لا يدخل الا في وقت  
الطواف ويكره ان يفرق بينهما بزمان طويل وهو عند محققنا لا يحصر بطواف يفتنه  
ادخل في وقت طواف القدوم وقد يدخل عند طواف الزاوية فان كان له على  
ما ذكرناه على ان عندنا لا يكون الا بايقا لطواف القدوم ولا يجوز ان يكون التابع لكون  
كلهما هو تابع له فوجب ان لا يكون شرطاً في صحته ان يكون طواف القدوم واجباً وثبت  
ان كل من لم يسجد بقوله تعالى ان تقصوا والمروة من سعيها الله فوجب ان لا يكون  
في كسائر الشئ اي في البدن والمسعى والحرام وغيرهما وان قيل بعد سعيها  
الشيء على الله عليه واله وسلم وقالوا عني مناسكتكم وقالوا ايضا ان الله على كل  
الشيء شاقوا وهذا يقتضي الوجوب قبل ان يقر بان ذلك يقتضي الوجوب ويكره  
ولا يخالف فيه ان السعي بينهما عتدا واجب وانما نقول انه اذا بان ان لم يفتنه وليس شرط  
في ذلك وما استدللتم به لا يدل على موضع الخلاف فان قاسمهم على الطواف بعلمه انها  
عتادة بوجوبها الاحرام في موضع مخصوص ووجب ان لا يوجب عتدا البعد كان ذلك معصاة  
ما لم يوجب وجوبهم ام قالوا عني واجب ودرك عني حج قوله صلى الله عليه واله وسلم  
خذوا عني مناسكتكم مع سعيه بينهما وقوله صلى الله عليه واله وسلم ان الله اكمل  
الشيء واشقوا اذا ثبت وجوبه وثبت انه ليس بشرط في صحته ان يكون عتداً  
بالدم اذ اقامت اذ لم يخالفه فيه مع اثبات هذين القولين فلو كان عتداً فلهذا ان  
غادر مكة بعد ذلك فضاء اسعها باليكون قد حصل له الاصل ولا نه الخط واما حوال الشئ  
بغير طهور فلا خلاف مع ذلك فلهذا مسدده قالوا ان عتداً عارضاً معصاة  
ثم عاد بها على سعيه وكذلك القول في الطواف ان عتداً عارضاً فخطأه وهذا مسدود  
عليه في الاحكام وقد بينا ان من قطع طوافه لغير حار له البناء ولم يلمه في  
مسألة حوال الشئ في الطواف فوجب ان يكون السعي بكونه اولى بالبناء من حواله  
مسدده قالوا وان شئ في حواله لم يكره في احكام السعي فلهذا  
لما ترك من البناء ولم يفرق بينهما وان لم يكره في حواله السعي اذ في حواله لم يكره

رى وهذا منصوص عليه في الاحكام وهو قول في حقيقته وجه ما ذهب اليه من  
 المحال لدم قلبي منكم انه يشكل لاحلاف فيه واداركه وجب فيه دم ولا  
 خلاف انه اذا تركه حتى يمضي ايام الشريق اعليه دجا فكونك الى ايام الشريق  
 والمغني انه ترك الرمي حتى مضى ايامه وقتلنا ان ذكره في ايام الشريق مع اراه  
 الدم ليس ما بقي من يوم الشريق وقتضا به وان لم يكن وقتضا به لاحلاف فيه  
 فاما اذا مضت الايام كلها فلا رمي عليه وعمر به اراه الدم ليس ما بقي بعد الشريق  
 للاداء والقضا فان قيل لا مغني للدم مع القضا في ايه هذا عن شيخنا  
 ان في اقتداء حجه او عمره فقله الدم مع القضا وعمرنا ان لا يمتنع اذا اخرج الزرع لزمه مع  
 الدم لا يعدم للتاخير وعندنا الغيبان من مقتضوم رمضان لزمه كفارة مع القضا  
 مسئلة قال السعدون نتيان يذمي خطاه او حصانين وثلث اواربع وذكر  
 في ايام الشريق رما ما يشبه واطم عن كل خطاه مشكيا مشكيا لكل مشكك ومن  
 طعام وان نتيان يذمي حرمه اربع حصوات ورما من ثلاث اراق دما واما ان ذكره في  
 الرمي وان ذكره بعد اجزاء الدم هيجه منصوص عليه في الاحكام ووجهه انه لاحلاف  
 لم يخلق بخص ريشه وهو محرم انه يلزمه دم واه لو خلق من ريشه شعره او شعره  
 لزمه ان يبيد في قضا ذلك ضل في حمله من لا يتناول وجب تركها الدم ويوجب ترك  
 البير منه صدقة وكذلك لاحلاف وان قتل الصيد بوجوب دما وان احره وبيع  
 شيئا سيرا من ريشه ووزنه وحسنه فاما ان يدركه ريش من ترك الرمي حمله  
 ان يلزمه الدم قلنا ان من ترك خطاه او حصانين الى ان يصير لم يتركه اقل يلزمه  
 كل خطاه صدقة واداءه المتروكة اكثر لزمه دم ليس الاكثر في حكم الاكثر  
 في الخلق وغيره مسئلة قال ولا يكره الطواف في بي من الاوقات  
 الا في الاوقات المكة التي يكره فيها الصلوة وهذا منصوص عليه في الاحكام وقوله  
 ان من اشبه ان يجلي عنت كل استسبح ركعتي وهذه الاوقات هي على الصلوة فيها  
 على ما ذكرناه في باب الصلوة والطائفة في هذه الاوقات لا بد له من ان يركع في كل ركعة  
 الذين ذكرنا امان يطوف ويجلي وقد كررنا لصلوة فيها او يطوف ولا يصلي عقب  
 الطواف وقد كررنا ان يركع فلو انك قلنا ان الطواف فيها مكرره فاما في غير هذه الاوقات  
 فلا يكره الطواف في شئ منها الا انما لا يكره الصلوة فيها وذكرنا احكامها في بابها  
 استعملنا حديثا محمد بن الحسين بن ايمان حديثا محمد بن سماع حديثا ابو نعيم عن سعد بن عوف  
 الرمي عن عمدا انه برحمته عن جسر من مطم عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يصلي  
 عن جسر من مطم عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا يصلي عن جسر من مطم

انه ينقض

من اربع

وهذا ما رواه في كتابه  
عن من انما سمعه

الخلفاء بعد البيت وحملوا شأقه من ليل أو نهاره وروى إبراهيم بن أسد بن شاذان  
 عن أبي سعيد أنه رأى الحسن والحسين عليهما السلام قدما مكة فظنا أن البيت بعد العصر  
 وصليا وروى أيضا بن شاذان عن ابن عباس وابن عمر بن الخطاب وروى عن ابن الزبير أنهما  
 طافا بعد الحج فكتبوا بروي ابنها بن شاذان عن ابن عباس بن عمر بن الخطاب وروى عن ابن عباس  
 وبن عباس أن قيس بن زيد هذا يحكم في الأوقاف لثلاثة فسل له هو مخصوص بالدليل الذي ذكرنا  
 يؤكد ذلك أنه لا شيء من الصيام يوم الفطر ويوم الأضحية لما سمعوا من النخاع في ذلك  
 فكد ذلك الصلوة في الأوقات الثلاثة والمعنى أنها عبادته من غير أن يعاقبها في يوم من يوم  
 فوجدت في معنى البقاء مس... قال القم عليه السلام فمما رآه من لدن طوائف المؤمنين  
 أو ثلثة أو أكثر أنه يصلي ركعتين كل أسبوع عند فراغه منه وهذا مضمون حديثه في مسائل  
 النيزوشي وخبره الأخبار المروي به في هذا الباب وقد ذكرنا ما هو مشتهر في معنى الركعة  
 في أول المناشك فلا عرص واقادتها مس... له قال القم عليه السلام ولوان رجلا  
 من الأنبياء حتى يفيض المناشك كلها لم يكن عليه شيء ولا ينبغي أن يتركها معروفا وهذا ما رواه  
 يحيى عليه السلام في أسد كاد وعنه أبو حنيفة بلومه دم ورحمة... ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله  
 من الحج فرفه فمما رآه من لدن طوائف المؤمنين... ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله  
 قال في الحج فرفه ولا خلاف أن تكرارها مضمون فكد ذلك لأسد والمعنى أنها ذكرها في  
 الركعة التي تليها ما ذكرنا أو غيرها إلا أنه من ذلك ما روي أيضا في حديثه للمالك فيهما من ذلك ما  
 يجب الذكر فيها شيئا على الصيام أو يقال شيئا من ذلك في الركعة الواحدة قبل هو ثلثة  
 الصلوة بقله أنها عبادته بوسط بعضها ببعض فسل له فتركها ذكرها لا يوجب لدم بمس  
 الحج فليها بحسبكم هذه فيقول كل ذكر لا يشتد لفعل بركه متقدرا ولا يحبره دأرك متقدرا  
 فيها شاعلي دكار الصلوة فان قيل فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا في  
 حيز بل عليه السلام ومرفي أن مزاحما وان يرفقوا أصواتهم بالثلبية قبله طاهرة  
 بوجوب رفع الصوت وهو غير واجب بل اجتماع ولا مزه حان تكون نداء وقال لا ينبغي  
 أن يتركها متقدرا لأنه لا خلاف فيه ولا بها لم تكرر واجبه فلا خلاف في أنها مسنوعة  
**باب القول في ما يجب على المؤمن توقيف**  
 على المحرم أن يتوقا الرقت والعشوق والجدال الرقت هو الجماع والنهض بالقبض  
 والعشوق هو العشق والجدال هو الجادله بالسابل وجميعه مضمون عليه في الأحكام والمهم  
 وذلك لقوله تعالى من قرض بغير الحق فلا رقت ولا عشوق ولا جدال في الحج وروى إبراهيم  
 بن شاذان عن ابن عباس قال لا رقت الجماع ولا عشوق المعامى ولا جدال في الجادله

صاحبك حتى يغفره ولا خلاف ان الحلال لا يحل ما هو لله لقوله تعالى وحاد لهم بالي  
 احسن فاذا الحلال المنهي عنه هو المحاد له بالباطل ومنه ايضا ان الرقت هو الحاد  
 قوله الله تعالى الحلال لكم ليله الصيام الرقت الى شياكم ومنه ان الرقت هي  
 اللفظ بالفتح ولما احرر عن الحاد رقت التكلم هتت له قال ولا يلبس  
 يوما مضبو غا ولا يلبس فتنضا بعد غسله لاجرامه فان فقل يا ساء او حاد لا سيم وحر  
 منه وروى هنا ونحوه عن محمد بن الحنفية وارهم والحشر والشعر وليس لقابل لقوله  
 يودي الى اضافته الما في قدره عنه لانه لا معنى له كرميخ وروى اسنن على لاجل ان  
 من لم يجد النعلين يقطع لقمي ويلبسهما فكان شوا القميص مثله لك وقلنا ذلك في الشاة  
 بعد اغتساله لاجرامه لانه اذا اغتسل ناديا بالاحرام حصل محرما لانا قد بينا مما مضى  
 ان بعد الاحرام لا يقتصر الى المنيظ واما بعد ما لبسها اذا صامت فقلنا حصل الاحرام  
 كالغتسال او تحليو الثيوت ونحوها واوحنا الدم على من لبس الثوب مبررا لانه لا خلاف  
 في ذلك انه يبرأ وما ذكره ادا البتر دونه فاما النائي فلم يوجب عليه شيئا وهو والسابع  
 حلا في ما يجره لئن النسي صلى الله عليه واله وسلم لما لبس الثوب يا ساء شقه وخرج  
 منه ولم يبرأه فذكرى وكذا رأى النبي صلى الله عليه واله وسلم اعرابيا عريا عليه جبة  
 فامر به يزعها فلم يامر به ما بعده هسس له قال يخرج من شجرة بنفسه ولا يعمره  
 قاله القنع عليه السلام ولا ياتلن عزم شجر الحلال وقد نص في الاحكام على ما  
 ذكرناه وروى القنع عليه السلام فيه ما حكينا به عنه اما جز شجر الحرم ولا خلاف في انه لا  
 يحرم جز شجر الحلال فذا اختلف فيه قال الشافعي فيه مثل قولنا وقال ابو حنيفة  
 فيه صدقة ووجه في لنا فيما ذهبنا اليه ان شجر الحلال لا يحرمه له جري جري الطير  
 الا على ولا يحام وان قتلها لا يوجب شيئا والعله فيه انه استهلك ما لا يحرمه له فوجب  
 ان لا يكون فيه كرق بين الحلال والحرام ولا خلاف ان الحلال اذا جره لم يحجب بخرمه  
 فيه فكذلك اذا جره الحرم والمعنى انه سحر الحلال لا يثبت له كصد الحلال ليس له صد  
 حرمه وان كان ملكا للحلال لا يتران الحلال لا يحوز له دجته والحرم وليس كذلك شجر  
 الحلال لانه يخلقه والحرم يوضح ذلك انه لو لبسه فتنصا لم يلزمه شيئا لم يكن الحلال  
 ممنوعا من لبسه فكذلك قض شجرة فان قيل هو منهي عن قض شجرة نفسه وسعر غيره  
 فبنا له لسانا سلم انه منهي عن قض شجرة غيره هسس له قال لا يبتدا وانذوا مطيب  
 ولا يكتحل ولا يقتل من القتل شيئا وان اراد غني باله من مكان الى مكان فقل وان سلبها صدقة  
 سحر الطعام جميعه مضرص عليه في الاحكام اما الطبيب فلا خلاف في ان الحرم ممنوع منه  
 ووجب ان يمنع منه وان كان في الدوا ليس كونه في الدوا لا يحرمه من ان يكون طبيا واما



الكل وان منع منه لانه ربيته والحرم قد اخذ عليه تركا لربيته واما القتل فقلنا لا يملكه عن نفسه  
ولا يملكه لانه جازي محرم اخذ لشعره والطور من جسده لانه منه وفي اختاره اما طه لا يملكه  
نفسه ولا حلا ولا محرم فعلى ثوبه ولو كان له قتل القتل لكان له فليكن كانه غسله وقطع  
انه اذا انقلبه من موضع من جسده الى موضع فليست عليه فيه سكرانه لم يمسسه ولم يمس الاذى  
عن نفسه اذا انقلبه من موضع من جسده الى موضع من اطعام لانه اذا ثبت انه ممنوع منه لا حرامه ولا يملكه  
اذا قلنا له من تلامذته والنصب في كما يقول ذلك فيمن قصر طفر او على سرعة او ستر  
او شق ري حشاه او حشاه ثوبين وروى ابن ابي شيبة في القتل عن ابن عمر وسعد بن جبلة  
وهو المروي عن جعفر بن محمد عن علي بن السلام **مسألة** قال لا يزوج ولا يزوج طه  
فان فعل كان النكاح باطلا وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنقح وهو من طه ما به  
وقوله الشافعي قال لا يزوج ولا يزوج طه لا يزوج ولا يزوج طه ما احرم به  
ابوبكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا ابو شاذان عن ابي وهبان عن مالك بن ابي ابي رباح عن  
عن ثاقب بن ثيبه بن وهب عن ابي ابيان بن عثمان بن عفان قال سمعت ابي يقول قال رسول  
صلى الله عليه واله وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يحط وما ابوبكر المقرئ حدثنا الطحاوي  
حدثنا جعفر بن محمد حدثنا ابو شاذان عن ابي ابيان بن عثمان بن عفان عن الفضل بن يحيى عن ابي اسد  
عن زيد بن علي عن ابيان بن عثمان بن عفان عن ابيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال  
المحرم لا ينكح ولا ينكح وروى ابوبكر بن فضال عن ابيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال  
ان عليا عليه السلام وعمر قال لا ينكح المحرم ولا ينكح فان نكح فكاحه باطلا وروى ابي  
ثيبه باسناده عن ابن عمر قال لا يزوج المحرم ولا يزوج فلما انما صلى الله عليه واله  
وسلم المحرم عن النكاح والى النكاح دل ذلك على فساده النكاح فان قيل هو محرم على الوط  
فيل له النكاح عندنا كحقيقة في العقد مما زناه الوط فوجب ان يعمل المحرم على العمل  
عمل على الوط على ان قوله على الله السلام وعمر فان نكح فكاحه باطلا منع من هذا السائل  
لين شبه الباطل منع على العقد دون الوط وكذا في ما في الحديث لا يزوج ولا يزوج  
عليه واله وسلم ولا يحط بمنع التاويل فان تعارضوا بطوا اهل الكتاب يخون له  
وانكح المراه ما منكم وانكح ما طاب لكم ولا يعطوه من سكران واهم قوله انه من  
الطوا هو منكم على قوله المحرم لا ينكح ولا ينكح فان قيل قد قصرتم اولى بمصر  
هذه الطوا هو وبيها على المحرمات وبيها على الخبز على ما ذكرناه من الوط وبيها على الطوا هو  
فيل له عتقوا ويا سبحانكم من جهة اخذها الله صلى الله عليه واله وسلم قال لا  
ينكح المحرم ولا ينكح ولا يحط فذكر الخطبة فد اعلم ان المراد به العقد والخطبة لا يعلق

٢١٠

يا لومر

الزوجة

وإنما هذا هو

بالله والثاني ان الحرف يخص موضع الخلاف والمقصود منه ما اختلفوا فيه وليس كذلك  
 خالف لظواهره فصاروا يستعملونها ما ذكرنا اولي فان قيل فقد روي عن ابن عباس انه  
 قال تروح رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بميمونه وهو محرم فسل له فداوس  
 ذلك ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ قد ثابنا الطحاوي بخدشا ابن مزيروك خدشنا اختاب من  
 خدنا شاحدا بن زيد عن مطر عن كعب بن عجرة عن عبد الرحمن بن سليمان بن شيار عن ابي  
 ان الذي صلى الله عليه واله وسلم بروج ميمونه خلا لا وكتبت الرسول بهما واما ابو بكر المقرئ  
 خدشنا الطحاوي خدشنا بيع المؤذن وبيع الحبيبي قال لا خدسا استدحوا خدنا  
 بن سلمه عن جبيب بن الشخير عن ميمون بن مهران عن ابن ابي عمير عن ميمونه استلمت والى  
 تروحي رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بكوفي وعنه عن جلال بن بعدان رجع من مكة  
 وروى في هذا ايضا ما اخبرنا ابو بكر المقرئ خدشنا الطحاوي خدشنا بن شيار عن ابي  
 خدنا عن ربيعة بن عبد الرحمن بن سليمان بن شيار ان الذي صلى الله عليه واله وسلم خدنا اراخ  
 مولاة ورجلا من الانصار فزوحاه ميمونه بنت الحارث وهي لم يده فقل ان خرج قلنا وهذا  
 الاحبار بطرق اما ان نقول انها قد تخارصت فستقطب ووجب الرجوع الى قوله المحرم  
 لا ينك ولا ينك كما ان نقول ان خدنا ميمونه وخدنا بن شيار او لا في اول ان يحل لا ما راج  
 ذكرناه كالتكليف الرسول بهما وهو اول ان يكون تحقق الحارث في قوله لا ينك ميمونه هي  
 المعقود عليها فتقولها لا تنك لا ينك فنت من الحال ما لم يعرف غيرها الا ان ايهما ذكرت المخرج  
 والوقت واما ان تقول ذلك كان محرم ان يكون خاضرا لرسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 وقوله اول ان يقول به لا ينك ولا غيره وفعله محضه وبغض هذه الماديات وعل  
 علمه السلام وقوله عمر على ما رواه ابن ابي شبيب ما شاده عنهما والاحرام مقتضى على هذه المتو  
 عنها زوجهما والمعنى انه عتاده حب معها ترك الطيب والربيه فوجب ان لا يصح معها  
 عقده للنكاح كعده المتوفاه عنها زوجهما وهذا القياس لا يسمي هذه المختلفه  
 لانهما عندنا لا يلزمها ترك الربيه وايضا عقده النكاح سيب يختص بعدده الحرمه التي هي  
 من خصه فوجب ان يمنع منه الاحرام قيا ساعا الوط وليس يقتض ما ذكرناه من ارجاع  
 لانهما يوجب الحرمه لمن خصه وان كان بعدهما الى غيره وايضا وحدهما الحرمه عنهما الاستعا  
 بالمرأه من كل وجه فوجب ان لا يصح له عقد النكاح عليها قيا ساعا على ذي الرحم المحرم وما  
 يذكره المخالف من القياس في هذا الباب يشهد لقياسنا بالاتزان فاستوا الاحرام  
 على المحيض والنفاس لما لا يكونا ما يبيح ان يقال فيما اياهما عاده ولما كان الاستعا  
 عاده لا يلزم معها ترك الطيب والربيه لم يمنع من عقد النكاح وكذلك ان واسو النكاح  
 على سائر الامه كان ذلك شاهدا لقياسنا النكاح على الوط الا ان لم يسم بعد الحرمه لم يمنع  
 منه الا ان لم يسم في المحرم اذا طلق زوجته طلاقا بايضا انه لا حرمه له العود على نفسها

قال القدر  
 الطحاوي  
 في الاموال  
 في الفقه



ولم يقل ذلك فدل على ان الزجر لم يكره الا لكونه محرما فقط على ما قاله صلى الله عليه  
 وآله وسلم وعقودك ما اخبرنا به ابو العباس الحسن بن ابي بكر محمد بن علي بن الحسن  
 المصنف ناقدنا هديه عن همام بن يحيى عن علي بن زيد بن جابر عن همام  
 بن الحارث بن قيس عن ابيه واطعام قتيبي قال كذا وانظر الى الرجل حول النخيل في  
 رجل فقال ان علي عليه السلام يكره هذا فاستل الى علي عليه السلام فاعاد  
 ملطمان ما تحب فقال انك رجل كثير الخلاف علينا فقال علي عليه السلام اذكر الله  
 رجلا شهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اوى به حمار وحش فقال يا عمر موت  
 فاطمونه اهل الخيل فقام قتيبي فقال شهدوا ثم قال اشهدوا الله رجلا شهد النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم اني محش ببعض لنعام فقال ان عمر موت فاطمونه اهل الخيل  
 يد لعل ان الحريم يعلقن بامتناع دون وجه الاصطبياد ولين الامم لو كان علي ما  
 ذهب اليه لقال صلى الله عليه وآله وسلم اطعموه من لم يامر بصيده ولم يدين له ولم  
 يضطد له فان قيل لم يروى عن ابي الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 صيد البر حلال لكم وان لم يمتحرم ما لم يضطاد ولو بضد لكم قيل له جعل ان يكون  
 المراد صيدا لبر وانتم تحرم جلال لكم اذا اخلتم ما لم يضطادوه او يضادكم فيكون  
 بيان ان وقتي الاصطبيد في حال الحرام لا يستند به الحريم عليهم بعد منظرهم  
 اخلالهم اذ لم يكونوا اصنادا وقته او صيد لهم في حال الحرام فان قيل فقتل  
 زوي عن عبد الله بن ابي قتادة قال كان ابو قتادة في بعض محرمين وابو قتادة حمل  
 فرأى اصحابا به حمار وحش فلم يره كلهم حتى انصرفوا فاحتلت من بعضهم سوطا بصرقه  
 فاصكروا منه فلقوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألوه عنه فقال اهل اشارة  
 احكمكم قالوا لا قال فكلوا فنبيل له تخم ان تكون صلى الله عليه وآله وسلم اناح  
 لهم ذلك تكونهم مضطربين وليس يكره اذ قال العجم فيه لانه قضيه في يوم باعاهم وحاله  
 بعها فان قيل فامتنع قوله اشارة اليه اخرهم منكم قيل له عوز ان يكون صلى الله  
 عليه وآله وسلم اراد ان يعلم ما يلزم من الحرام لا يشاره او لا يلا له لو كانوا يعلموها  
 وقد اخبرنا ايضا ابو الحسن ابن سميع خذنا الناظر عليه السلام خذنا الحسن بن  
 بن الحسين بن زيد بن علي خذنا ابراهيم بن محمد بن محمد بن فضيل عن محمد بن زيد بن زيار  
 عن عبد الله بن الحارث عن ابيه قال خرجت مع علي عليه السلام يوما حتى اذا كنا مكان  
 كذا وكذا فزيت الما يدع وعلما بها فاقب وجه فلما راى علي عليه السلام ذلك قام  
 وقام معه انا سر فقتل لعن ما قام هذا الما كراهه لطعامك فاستل اليه فقال  
 ما كره من هذا فوالله ما اشرنا ولا امرنا ولا جردنا فقال علي عليه السلام احل لكم صيده

طه سار

صد البر الى قوته وحرم عليكم صدق البر ما دمتم حرم ما فبقيا منه عليه السلام على وجه  
 المستعجل بل على انه كان غنوه من الحرم بصره انه لم يكن حرمه ما حرمه الا بعد  
 فيه ليس ما حرمه هذا الحرم كما عظم عليه ان تكلف غنوه دون ان يظهر لكاره ولا كراهه  
 له على ان ما يترويه امير المؤمنين عليه السلام وبقيته لا يجوز عندنا ان يحالفه وحال  
 يسبح وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من صدق الله صدقه فانه اذا صدق الحرم  
 لم يجل له اكله فكلوا اذا صدق لعمري وعمره والصدق انه صدق في ان حرم على الحرم  
 اكله على ان الصدق حرم على الحرم في حيل لا يوثق في حرمها اختلاف وجه المليك  
 له كالمطبخ لما كانت غنوه حرمه على الحرم لم يوثق في حرمها اختلاف وجه المليك لها  
 وايضا هو قياتر على الجماع واسم الحاله الطب والقله انه معفى حرم على الحرم وحال  
 يحرم الحرم حرمه فيكون جميع المأكول للصدق حرمه مع سلامه الحاله وكذا كل  
 حيوان منقح المسلم من ذكويه الحرام لا يجل اكله وان ذكاه عده كالحرم وسائر  
 ما لا يجل في حيل ان يكون ذلك حكم الصدق حرم وهو يوكده ما سائنا هذه انا وحدنا  
 الحرم اذا اعلو عتق وبالله المودى اليه في باب الحرام يكون حكمه المذهب اعظم حكم  
 ما يودى السبب اليه كالحرام لعمري ان يكون حكم ما يودى اليه من المباشرة او فقد الحرام لان  
 المباشرة وان كانت حرمه بل الحرام فلا خلاف ان حكم الجماع اعظم حكمها والعقد اختلاف  
 في حوازه ولا خلاف في حيل في القايدي ما يمنع منه ان الجماع اعظم حكمه وكذا كل طرد است  
 واذا عتق حاكم من قبله لما كان الطرد والى اربع كالسبب للمقتل فاد است ذلك لم يحل  
 ذبح الصدق اعظم حكمه من اكله لعمري ان الذبح هو المودى الى الاكل فاد است الذبح حرم عليه  
 على كل وجه فحكم حرام يكون المأكول لا خفف حكمه وحال ان يكون الاكل اسما حرم ما  
 على كل وجه فان قيل ما انكرتم على من قال لكم ان المأكول اخف حكمه من الذبح بدله  
 ان الحلال لا ياكل من الصيد في الحرم ولا يوجبه قيل له هذا السؤال لا يستحق  
 ودك يجمع ان يقال في شئ من اخذها اخف حكمها واعظم حكمها اذا كان الحكم عاصما  
 لها حرمها ما اذا حصل الحكم لا حرمها ولم يحصل الاخر اسما اسما في ذلك  
 ووجدنا الحلال فذبح له اكل الصدق في الحرم ولم يمنع منه واما منع من الاصطفا والى  
 فلم يمنع ان يقال في حله واكله ان اخذها اعظم من الاخذها ما حرم له ولا خفف  
 محطوره عليه الا اننا لا نقول ان الحرام اعظم حكمه من الحلال لما كان لغيرها حلالا ولا حرم  
 حراما واما يقول من حرمه لا يبدى ان الحرم اعظم حكمه من الحلال فاد است ذلك لم يحل  
 منها حرمها وهذا الترحيح ما اعده حرمي بل حرمي صلوات الله عليها في الاحكام  
 في باب جزا الصيد ويصح ايضا ما ذهبنا اليه انا وحيدنا ساير ما منع منه الحرم

لا باح له منه شيء الا عند الضرورة فاما عند الضرورة فلا تأثم لها في كل  
 ثم الصد كذا وكذا وقيل انما يصح للخطر وسنذكر المظالم كتاب الله عز وجل وهو  
 في الباطن الذي وضع للاحرام عليه في جبان يكون اولي همت له قال ولا تمتك  
 شيئا من الصيد وهو منصوص عليه في الاحكام والمسيح قال ابو حنيفة ان كان في يده ازمة  
 ارشاله وان كان في منزله لم يلزمه ذلك والمسا له للشافعي على قولين لا يعصل  
 بين ان يكون في يده او في منزله على كذا القولين واما لا تطلق على عليه السلام في المحرم  
 في الاحكام ما لا يحرم ان يحبس شيئا من الصيد بدل على انه لا يعطل بين ان يكون في يده  
 او في منزله وان يلزمه ارشاله وبذلك دلت بصره على اهل الحلال لوالده منه فارسله  
 لم يكن عليه شيء بوجه ذلك وبذلك يرى ان ملكه يزول عنه في الدليل على صحة  
 ذلك قول الله تعالى وحرم عليكم صيدا البر ما دمتم حرما وقوله تعالى وحرم على الصد  
 وانتم تحرم ما تقتضي ذلك محرم جميع المصروف والصد على المحرم ويحسبه من المصروف فاذا  
 حرم ذلك ثبت وجوب ارشاله ولا فرق بين ان يكون حبسه في سفره او بيته فان قيل  
 اذا كان الصد في بيته لم يكن هو المصروف فيه فلم يحل ان يكون ممنوعا منه قيل له اذا  
 كان هو الذي حصله في بيته ثم يصرف فيه اهله كان ذلك المصروف في الحكم كما لو اخرج  
 منه ان المنصرف عنه عري عري الهاله له ولا خلاف انه لو اصطفاه في حال الاحرام لزمه  
 ارشاله فكذلك اذا اصطفاه قبل ذلك والخله انه محرم اهتسك صيدا في جبان بل هو ما ارشاله  
 وان لا يوثق فيه كونه معه او في منزله وابو حنيفة يوافقنا على انه ان كان في يده لزمه  
 ارشاله وان كان اصطفاه له منعقد فذلك لكان اذا كان في منزله بالخله الي ذكرناها  
 وايضا انه ممنوع من اسد اخذه مع الاحرام وكذا ان يكون ممنوعا من الاسمير عليه  
 دليله الخاص لما كان ممنوعا من اسد اخذ المعصوب كان ممنوعا من الاسمير على اخذ  
 فان قيل كونه عاصيا ليس بطيار على المعصوب بقدر كونه في يده فكذلك لم يفتقر  
 قال اسد الاخذ والاستمرار عليه ليس لاسد لم يقع الا وهو غاصب وهذا بطوره انما حرمه  
 ثم يستمر عليه انه لا يكون تفرق بين اسد الاخذ والاستمرار عليه وليس هذا موضع الخلاف  
 واما الخلاف اذا اخذه وهو غير ممنوع من اخذه بمجرى الاحرام عليه فسل له اما اصحاب  
 ابو حنيفة فلا يجمع لهم هذا السؤال لان ابو حنيفة يوجب ارشاله اذا كان في يده سواء اطره  
 على الاخذ او طرأ الاخذ على الاحرام واما اصحاب الشافعي فقال لهم لا فرق بين ان يبيع  
 اسدا على وجه الغضب وبين ان يطرأ الغضب عليه بل ان لم يكن في يده اسد  
 قال به او دبعه ويكون اخذه له من حيث جاز له اخذه ثم حصل غاصبا فليس له  
 حتى يكون طرأ الغضب عليه كوقوع اخذه على وجه الغضب فاذا صح ذلك بطل التفرق

انما يقدح فان قيل الاحرام لا يوجب الزايله شايئ الاملاك فوجب ان لا يزيل ملكا لصداق  
 لانه لم يمنع اسدا التملك الحاصل له فان قيل جحدنا بعض كاج الحرم لم يمنع  
 اسدا العتق فذكر في الامنع العاقيل ان النكاح لا يكون ملكا للعين وانما هو ملك للمالك  
 وكلامنا في تلك الامعاء ولا يبيح الا اعتبارا لذي ذكرتم في بين ثبوت ذلك لا وحده  
 المحيط لما كان الحرم ممنوعا من مساكنه لم يكن فرق بين نظر الاحرام عليه  
 وبين جطره وهو على الاحرام فوجب ان يكون المصدق ذلك والمعتق ان الحرم ممنوع  
 من مساكنه فان قيل وان الذي تذهبون اليه يودي الى الضرر بالحرم فسل له  
 فذكر ان ملكه اخراجه من الاحرام عن ملكه على وجه لا يضره واداه لم يفعل هو الذي يضر  
 نفسه مسئله قال لما شئت ان يقتل الحرم الحياه والخراب والغارة والخته  
 والغبوب والسبح القادي اذا غدا عليه والكلب العقور اذا احتش عوه والبرعوث والبق  
 والدرز وكل دابة حشيت ضررها وهذا منصوص عليه في الاحكام والمجتمعي وختمه  
 المذهب ان الحرم المذكور ان يقتلها الحرم على كل حال وهي الحياه والخراب والغارة  
 والخبث والغرب وما عداها من شايئ المذكور ان وما اسهمها لا يعمل الا اذا حشيت  
 نفس على ذلك في الصبح في المنع والسم عليه السلام في شايئ النبي وشي على النمل والنحو  
 والمنع في السبع ان عدا عليه وفي الكلب ان حشيت عقره واطل القول في تلك الختة  
 يحصل المذهب على ما ائتمناه اما بعض من ذلك الختة بان يعمل على كل حال فلما ورد  
 فيها من الاشرا خبرنا ابو الحسن البرزجدي حدثنا عند الله من محمد السعدي عن علي  
 بن محمد حدثنا عندنا العزيز بن لما جئنا من عند الله من بني اسحق قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا جناح في قتل حش من الدواب العور والاراء  
 والكلب العقور والخراب والحياه وما ابوك الامور حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن حمزة  
 حدثنا علي بن محمد حدثنا من شايئ عن عزي بن زياد عن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير  
 الخدرى عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال يعمل الحرم الحيه والغرب  
 والغارة والقويبيقة قال يزيد بن عبد الله هذا فلم اعطه وروى ابن ابي شيبه  
 حدثنا ابن فضال عن زياد بن زياد عن ابي بصير عن ابي بصير الخدرى انه قال  
 يعمل الحرم الحيه والغرب والسبح القادي والكلب العقور والغارة وروى  
 ابن ابي شيبه حدثنا علي بن مشير عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 واله وسلم حش من الدواب لا جناح على من قتلهن وهو عور والغارة والخراب  
 والحياه والكلب العقور فلما شئت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان احده من هذه  
 الخمسة قلنا ان الحرم يقتلهن على كل حال واما الكلب فلو ذكر في شي من الاحرام مطلقا

اسدا العتق فذكر في الامنع العاقيل ان النكاح لا يكون ملكا للعين وانما هو ملك للمالك  
 وكلامنا في تلك الامعاء ولا يبيح الا اعتبارا لذي ذكرتم في بين ثبوت ذلك لا وحده

وانما



واما ذكر مقتدا بالعقر فلهذا ان قلنا ان قتله عتوانا داخشي عوم وليس هو سبي عنق الحرام  
 لان الحرام وهو الحرام فيه سوى يقتل من الضد ولا سحران تكون المرادة الدواب فان  
 الدواب قوتها لا تقتل ككل هذا ان حصل الحرام باي حقه قتله ضرب من الاجسام فان  
 قتل فكيف ولم ان لغزيب يقتله الحرام وروى ابو داود برقمه الى يزيد من ابي  
 زياد خذ ثوبا عبد الرحمن بن ابي نعيم عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه واله  
 وسلم سئل عما يقتل الحرام فقال لا يحبه والعقوب والغويبيته وسمى لغزيب ولا يسله  
 والكلب العقور والحداه والشيخ القادي قيل له زدي واجزا كثيرة دل الخو  
 صموزان يكون وجه الجمع بين هذه الجوزين ومن عساه ان الحرام يحسب من مريم  
 ولا يسله وبران يقتله كانه قال صلى الله عليه واله وسلم ان شيب فانه  
 ولا يقتله وان شيب فاقته ليكون ذلك جمعا بين الاحارر والمصريين الاحارر كلها  
 كما للقطه الواحدة واما شارب السباع ولا خلا فان الحرام فلهذا اذ عتوانا وحسب صررها  
 واما الخلا فلهذا لم يحسب ضررها قال الشافعي يجوز قتل ما لا يؤكل لحمه وقال  
 ابو حنيفة لا يجوز قتلها الا ان يجدوا عليه ووجهه ما ذهبنا اليه قوله تعالى وحرم  
 عليكم صيدا البر ما دم حرم ما ذكره تعالى على الصمد وانتم حرم والصمد اسم مذكور  
 لا اصل الذي لا يؤخذ الا على وجه الصمد ولا يبيع المأكول من ذلك من غير المأكول فان  
 قيل في ابيه ما يدل على ان المراد به المأكول لا به تعالى قال لا يحل لكم صيدا البحر وطعامه  
 مما علكم الا به فكان الحرام من صيدا البحر كمثل ما احل صيدا البحر قيل له هذا لا يحسب وذكر انه  
 لا يمنع ان يكون المراد بابه التحليل المأكول من صيدا البحر ويكون المراد من صيدا البحر ما سواه  
 لا اسم على طريق العموم بل هذا هو الواجب لا لا يحل ان يحل بآيات على بعضه اكان لكل منهما  
 يجمع ان يشغل بنفسه فان قيل قوله صلى الله عليه واله وسلم والكلب العقور سئل على الشد  
 والذئب ونحوها دل على اسم الكلب لا يتناول هذه السباع الا على ضرب من الجار ولا يجوز حمل ذلك  
 عليه فان مقتضى العقور يقتضي جوار قتله لقوله رايه وروي ابن ابي شيبه حروبا  
 ليس يحتاج عن امر او يحتاج عن محاهد عن علي بن ابي طالب لسلام قال في الصبح اذ اعتد على الحرام لسلام  
 فان قتله من قبل ان يجدوا عليه فقلبه شناه مشنه ولا خلا فان الحرام لا يحسب قتل بقرا او خنز  
 والظبي وكانت القلة فيها انما متوخشان في الاصل لم يقتل الحرام ضررها والذي يدل على الحكم  
 بعلق في الاصل بالتوخش انا وجدنا بقرا او خنز قد شارك البقر الا على وصفاته الا التوخش  
 بكذلك الذي شارك العقور وصفاته الا التوخش فان ذلك يحسب ما ادعينا من بطلان الحكم  
 فان قيل عليكم بسعير الغزيب والحداه قيل له ان شينا قلنا ان لا حرام قد وقع منها  
 ان كان الحرام لم يحسب الضرر وهو ما ثبته الشرع على انه غشاض ضررها على كل جار وان شينا

قلنا يحصل الخلع فانه ليس بخد على اذننا فنقول ان لنقص حصصا من حله القماش وان قيل  
 ما انكرتم على من قال انكم ان شايتم ما لا تاكل حجة بقبائل الجذاء والكلب العقور قيل انكم  
 من القماش لا يجوز القماش عليه لانه يودي الى ابطال القماش الذي ومع المحصن منه على انه  
 ان قبيل عليه كان قياسنا اولى بالمعطر والاستناد الى الظواهر التي ذكرناها لانه ادهش البان  
 الذي وضع الاحرام عليه من ثوب القمل وكل من قوم ان لم يسمع منه الخرافات وهذا  
 لا معنى له لانه تعالى قرن احباب الخرافات المنع من القتل فقال سبحانه ما بها الذين امنوا  
 لا يقتلوا الصدقات وهم حرم الله فادانته ذلك وتبطل الشك ادعاء على الحرم كان له  
 قتله ولم يلزمه لانه هو جبار على الحرم والمقر لاهل الله غير مسمى عن مله للاحرام وهذا  
 القياس والحق قياس من فاسد على الحلق للادى واجابه القديس لان لقتل بالعمل الله  
 ولا خلاف وان رجلا لو اراد قتله فقتله فادانته عن نفسه لم يقتل شيئا وكذا يكون  
 ممن قال عليه جل فقتله انه لا يضمنه فصار هذا الاصل في هذه الاماكن هو ان  
 الارض فقلنا انه يقتلها اذا خشي ضررها لانه لا خلاف فيه واما ادانته محض ضررها  
 وقتلها فمجرد سيقون فيها بطعام على ما نقص عليه العسم عليه السلام ومثالي اليهودي  
 في القتل والمجوسه ووجه ذلك انه مما ينحصر في القتل ولا يمتد الى غيره وروى ابن ابي سبيح  
 عن ابن عباس انه كان يقول في الحرام منه من طعام وروى عن محمد بن علي عليه السلام وعطاء  
 وطاووس بن ابيهم كانوا يقولون في الجنادات والقطا والجراد والاذران قتله عذابا  
 لم يره خبير من جراده وروى ابن ابي سبيح ما سنده عن علي بن عباس قال في الحرام  
 قبضه من الطعام مسسله قال ولا بأس ان يقتل بعضه لو ما ميل اذا اذاه وقتلها وخرج  
 من رجله الشوك وان احتاج لاجزائه الى قطع شيء من جلده حتى يدرى الموضع بعينه وان دما  
 كثر الشوكه واخر اجزاء لا تقطع فلا شيء عليه ولا يضرب عليه ضرره فلعنه وعليه دم نقص  
 في الاحكام على ان الحرم ان يقتل الدما ميل وخرج من رجله الشوك ونقص في المسمى عاين ما ذكرنا  
 الى اخر الفصل فثبت ان الحرم يحصل له ما ميل لما ثبت ان النبي صلى الله عليه واله وسلم احرم  
 وهو محرم وسدكم ما ورد فيه بعد هذا فادانته ذلك ثبت ما ذكرناه من جوارع الدما ميل  
 ليس مقصودها ليس كمن لا يحجم وليس الموت فيها عذر دم متعجب فادانته اخراج الدم  
 حار اخراج ما فيها وكذلك الشوك هو دون الدم لانه شئ يحصل منه من خارج وليس هو من  
 حمله فهو اولى بان يخرج اجزائه على انه لا احتياط في ذلك خلافا فاما قطع الجلد على الوجه الذي  
 ذكر فيه في وجه وجوه القديس فيه ما نلسم من وجوهها وحل الشجر في جوارح ثلثه قطع الجلد  
 ليس جوارح الحرم قد ثبت له حرمة كما نلسمه او كمن كون السحر من حله في قبل كل الشعر  
 وجب فيه ما وجب له فضا التفت واما جله الادي نسل له هذا بقدر حصول الجلد على ان من

ما اذا خلقه لم يكن فيه ميطا للاذى ومع هذا يلزمه الفدا فان انما يحكم قد سطر حرمه  
 وان تغلوا ما طه لا يدرى قطع ما ذهبا اليه فاما قطع الضرر فقد روي عن النبي  
 عن النبي فيه مثل قولنا وفي حرمه ما ذكرنا في قطع الخيل من ثوبها حرمه له وفيه  
 ايضا تعلم الظفر للوجه الذي ذكرناه وروي زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي بن السلام  
 قال لا يدرى المحرم طهرته ولا طهره الا ان يذبحه فدا ذلك على ان له حرمه وانه كالطهر  
 والشعر مس... وان اشترى بجلده الخفاف لم يجد نقلا ولا ما شران يقطع الحرم  
 الكعبين ويلبس لا ياتى له اذالم يجد مريزا ان حرم في السراويل يحرم به احراما وار لم  
 يحرمها اذا ارتدى على الغنص او حجابيه مقصودا وجه منصوص عليه في الاحكام وعن ابي  
 عليه السلام في مشايل النبي وسمى في المحرم اذالم يجد مريزا ولا نقلا قال انقطع الحرام غسل  
 من الكعبين ونيكس السراويل ويلبس مريزا اما ما ذكرناه من قطع الخيل لم يجد الخيلين  
 فوجه ما روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر بذلك وقد ذكرنا ما ورد فيه وارسله  
 الاخرام وقلنا انه يحرم بالسراويل ان لم يجد مريزا فيكسبه على ما روي عن النبي عليه السلام  
 لانه نهي عن لبس السراويل وما ورد منه فيه فقد مضى لا خلاف فيه مع الامكان وكذا وجه  
 قولنا انه ان لم يجد مريزا ارتدى على قميصه او حجابيه مقصودا لم يشترط في الوارد في ذكره لانه  
 لا خلاف فيه واما السراويل فان لم تكن ان يريه لصعته فان علمه ان يعمه كاري ذلك  
 يشترط الغنص اذا لبسه المحرم وقطع الخيل لم يجد نقلا فان علم ان مع المعنى لا يمكن ذلك  
 يصح السراويل فيختص الميراث به يلبس ويغدي كما ذهب اليه ابو حنيفة خلا ما للسادي  
 ليراجعنا لما ذكرنا في قولنا ان قالوا يلبس السراويل على ما يريه في السراويل على ما يريه في السراويل  
 لما ذكرنا في الاحكام لبس السراويل وجب فيه الغدي ولم يستثنى لانه لعدم الارز والاصل فيه ما  
 ناه ابو الحنيفة بنو ستميل جند ثنا محمد بن الحسن جند ثنا محمد بن شعاع جند ساجي بل م عن ابيه  
 ذكر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قيل عابلس المحرم ما كان يلبس  
 الغنص ولا العمامة ولا البرق ولا السراويل ولا الخفين قلنا هي عن لبس السراويل كما هي عن  
 لبس الخفين واما يقطع الخفين عند الضرورة وجب بغير نقلا السراويل عند الضرورة وما شأ  
 عليه لانه لباس مري غلته لما هو به فوجب ان يرد الى الصفه التي يروى لابي معها وادام  
 وجوب لغتوتك وجوب لغتاد الم يكر الفتاد لا احد يصل بها فان قيل بعد روي  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ابا خه لبس السراويل لم يجد مريزا فيكسبه لانه قد روي فان  
 ان الغدي لا يجب اذا لبسه عند الضرورة قبل له قد روي مثل ذلك في الخفين ولم يمع ذلك  
 وجوب الغدي او لقطع ان لبسه عند الضرورة وجب ان يكون حكم السراويل كحكم الخفاف  
 ابو الحسن بن ستميل ثنا محمد بن الحسن جند ثنا محمد بن شعاع في محمد بن كوفي اس حرم

في عمره من دينار انما الشئنا حذره في ان عتاش انه سيجي النبي صلى الله عليه واله وسلم  
يقول الله وهو خطب من لم يجد ارازا ووجد سراويل فلبسته ومن لم يجد بخلع ووجد  
حفين فلبسهما واما الخشبين را ستمصل حذونا ان اليمان حذونا ان شجاع حذونا ان  
نقم حذونا زهير عن ابي هريرة عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
من لم يجد ارازا فلبس سراويل ومن لم يجد خيل فلبس حفين لا تراه صلى الله عليه  
واله وسلم قال فيك والسراويل عرايا قال في لعمري لم يحسنه قط حكم العدي  
والمفتق عن غاظم بلار ان كان لم يحسنه قط حكم العدي في القطع عن تقادم النخلين  
ولا حلا في لبس القصر العذر بوجوه العدي والعلة انه اشجار من غنة لعمري  
وجب ان يحسنه العذر مع ايجار العدي فان حاسوه على البس المراه مع انه سوا العدي  
حقلنا وقلتم شانه لنا بان نقول لما لم يمنع المراه من لبس القميص مع قال اراهه لم يحسن  
العدي فيه فان ان العدي به بعلق يكون لبسه محظورا وقال في لعمري وجب ان يسوي  
في لبس الرجل الشراويل في حال العذر وقال في لعمري ولا يمكن ان نقبضه على من لبس ساعد  
لان العدي عندنا معلوم من لبس دون مضى اليوم ونشهد لنا الاصول ان كل ما منع منه  
منه الاحرام لا امر بخصه ولا يعلو بحرمه العمد اذ ايج له العذر لزمه الكفارة والعدي كلف الشرا  
ويعلم لظهور لبس المحيط ولا يلزم عليه قتل الصيد اذا صار الى المنع من قله معلوم منه فادا  
صالح رالت حرمته وايضا وحذا الاصل فيما يحرم جميع المناسك انه اذا ترك منه شي لعذر  
ان غير فذكر ان لبس الشراويل ينترك لبسه من المناسك او حرم من المناسك وفنا شانه زاده  
سرع وايجاب وفيه الاختلاف هو اول مساله قال ولا يجوز ان ياخذ صيدا  
اخذته وحيد عليه او سانه ويصدق سي من طعام بقدر افراده وهذا مصوص عليه في الاحكام  
والمقتضى اما اخذ الصيد المحرم فلا خلاف في انه لا يجوز وفيه شبهة ما يعلق بغيره المسئلة  
واوضحناه ببل لا غرض في العادة وقلنا بصدق في شئ بقدر افراده لانه ممنوع من الصرا  
بالصيد فاد الصرا في الاقراغ بصدق بغيره فقال صلى الله عليه واله وسلم ومن  
لا يفر صيدها وليست حرمه الاحرام دون حرمه الحرم وروي هذا باسناده عن قطب  
وابن ابي شيث قولنا في فزاع الصيد مساله قال ولا يجوز ان يقطع الشرا  
الاحصر الا ان يكون شيئا كله او يخلفه واحلته وهذا مصوص عليه في الاحكام  
وقال في المنتهى لا بأس للحرم ان يحترق حشيشا لسانه او يحل لها بغلا او يقطع لنفسه  
مشواكا من المراك وغيره فذكرت هذه الجملة على ان ما ذكره في الاحكام اراده من الحرم  
دون ما يكون في شايتر المواضع وقال العزم على السلام في مشايير البير وشي وحسن الحرم  
لدا به فأكبر ما ذكرناه وهو الاول في لبس الحرم ممنوع من استهلاك ما سب له حرمه دون  
ما لم يشبه له حرمه والاسحار لا حرمه لها لانه لا يثبت في الحرم ومنها وترد المسحور من قوله صل



حج

ان الرماح عليه بالسكين لئلا يخنق الذبح بل هو ممنوع من تبارك في السكين على ان  
 المانع فيه في الايدي فلا تترك على عكسها واما ساسا بغوى ورجح على قاسم الحرم على ان ليس  
 محرر من المسلمين بخلافه انه دبح ما حل اكل لحمه وقيا ستم الصدق على النساء لعنه الله دبحه  
 مسلم او بالعله الاولى لان قاسا تنا يقتضي الخطر والاحتياط والا وحدا كل دوح مني  
 اذالم يراعي فيه حوا لادبي ويعبر لار منه فانه لا يكون ذكاه فضا زت الاصول شاهد  
 لما ذكرناه في دبحه الحرم فان ثبت ما ذكرناه قلنا ان الحرم اذا اضطر الى الميت  
 او الصل الذي دبحه الحرم اكل من الميتة دون الصد لان الصد حصل فيه وجهان  
 من الحرم عليه اخذها انه ميتة الشا في انه صيد والصد حرم عليه فقد شادى الميتة وما  
 له مزه في باب الحرم عليه وقلنا ان الحلال اذا اضطر لهما يهيئهما ما كان لا يملكه  
 في باب الحرم لم يحصل عليه فهو وشاير الميتة على سبيل **فصل في ما دبح**  
 الحلال الصيد والحرم فالذي دل على انه لا يكون ذكاه انه مني عنه بعون  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا يهر صيدها وانني عن سبعة يعملون على ما في  
 من ذبح وهذا كما يقول الله قوله تعالى ولا تغفل لهما ان لا يهرها بعمل النبي  
 عن شتمها وضربا فاد اثبت انه مني عنه ثبت انه لا يفرق موقع الصبح وانه لا يكون  
 ذكاه ولا خلاف انه لو اضطراد في الحرم لم يحل له اكله فيه فكذلك املكه في اكل  
 ثم ادخله الحرم واعتق انه صيد في الحرم وحيب لا يحل حبه فان ثبت ما ذكرناه من  
 انه ممنوع من حبه اشتهر فيه شاير ما ذكرنا في حرم دبحه الحرم وروي ابن اوشيه باساده  
 عن عطاء انه سئل عن الصيد يجر في الخلل مدح في الحرم فقال كان الحسن بن علي عليه السلام  
 وغايبته وابن عمر بن الخطاب همت له قال لا ياتش الحرم بالجماعه فان خلق سائر الحرم  
 او قبطه وكان سيرا فقيه صدقه والله بان اثره فقيه القديوه وهذا منصوص في الاحكام  
 قلنا انه محكم الحديث الذي عقده يحيى بن الحسين عليهم السلام وهو ان النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم احكم وهو حرم على عمل وروى اس او شليه باسنا ده عن طاووس عن ابن عباس  
 وعن ابي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم احكم وهو حرم وفي حديث روي  
 على من ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال **حرم الحرم** ان شاد ما القديوه واهساها  
 في الخلق لغو لله تعالى من كان منكم من ايضا او به ادا من راسه فعدوه ولا خلاف ان الابد  
 له خلق راسه وتذكر كيب كعب بن عمره على ما نفسه من بعد ان شاد الله تعالى وقلنا ان السر  
 منه جب فيه الصدقة لانه لا خلاف في قطع الشجرة والسكن كيب الله لا يهر فيه القديوه والاصل  
 فيه ما وجب في حله منه الدم انه جب في النسر منه صدقة فذكر قلنا ان فيه صدقة  
 وقلنا انه اذا خلق ما من اثره فقيه القديوه لا يهر بطلان بيطلق عليه اسم الخلق ولا خلاف  
 بين جلا لاكثر من راسه انه يلزمه القديوه فكذلك اذا خلق ما من اثره والمعتق

استمر برصع در سجایر





فقل وجهه لمن حيث لا يشك قل ان الخطيئة مما يشر الى وجهه الى منقب منها كما نقول في الرجل  
ان المنوع منه مما يعطى رايته ما يشبهه واما البرقع فتشبه منه لانه بمنزلة النقاب من روجه كما  
يشتر النقاب وقلنا انها لا تلبس للرجل وما كان من الثياب ظاهرا لربته لانها حلالا للبعث  
والغيره روى ابن ابي شيبة عنه عن عطاء وروى ابو العباس الجعفي عن ابيه في المصنوع عن زيد  
بن علي عليه السلام نحو ما ذكرناه في الحريم وقلنا نجس ما يرمي بحسبه الحريم لانه خلاف  
فيه ولان حكم الاخرام في الرجال والنساء يتوحد في ما ذكرناه وقلنا لا يراجع الرجال في العز  
والسقي لان الواجب عليهم التحفظ من هاشم الرجال وقلنا ليس علمها ان يرد الى التي  
من الطواف ولذلك لا تطل الهرة على ما روي كان لا تطهر الفقه والحديث وليس ذلك  
على النساء وروى ابن ابي شيبة عن وكيع عن ابن ابي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال ليس  
على النساء من البيت ولا بين الصفا والمروة **مسألة** قال لا يجوز للحرم استعمال  
شي من الطب **مسألة** روى ابن ابي شيبة عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ما ذكرناه في الطب  
منصوص عليه في الاحكام والممنوع ما ذكرناه في الزنا حتى والفواكه منصوص عليه في المهر  
اما الطب فلا خلاف في لا يجوز للحرم استعماله في حال احرامه واما الخلاف في الطبيب  
للاخرام وشي في الحرام فيه في موضعه وقلنا في الزنا حتى اياها في حكم الطب اياها  
لا تحل للحرم لئلا يفتقد مع ذلك الاحتياط على لئلا كان معي الطب على ان يكون من  
اد اجمع كان طبيا وقد قلنا ان النجاسة لا ينجس حكمه وكذلك من ختم من الرجال  
تأفكون الماطية في حجب لما ذكرناه من اخرى اخرى الطب وروى ابن ابي شيبة عن معوية  
عن جراح عن ابن ابي ابي عن جابر قال سئل اسم الحريم زنا او متحسنا او متحسنا او متحسنا او متحسنا  
وما روى باسناده عن ابن عمر انه كان يكره شم الرجال للحريم واما العاكه فلا خلاف  
انها لا تجوز اخرى لطيف لان المقصد بها التمسك والاهاد كاه راجحه الطب لا  
يغير منها شي طبيا **مسألة** قال لا يباح للحريم ان يذبح الشاة ولا يلبس الثياب  
والطبيون الا هله وكذا كان في حشيش سمي بها ولا يباح احده ودعه وما كان  
في الاصل متوخشا مثل حمار الخشيش الطي والوقل والنظام وما جرى مجراها فلا يجوز  
للحريم ان يبيع عرض لها وان استأنت وهذا منصوص عليه في الاحكام واما ما هو  
لا خلاف فيه لان الحرم يتحلف بتوخش الاصل ما كان منها متوخشا في الاصل  
فاستثنى من لا يبرئ من حرمته وما كان منها مستأنا في الاصل باستثنائها من  
له حرمته وهكذا حكمها في الضرقات والكرام والاضاحي واما ما جعل في جميع هذه الاحكام  
على اهلها في الاصل **مسألة** قال لا يسم على اسلام ولا يباح للحريم ان يتنسل  
وساكن ولا يجرى رايته واما قال في الخاد والعزلة فلا يباح فان فعلها بصدوق  
من الطعام كفا او اكل او اكثر وقال في الهله والمعوصة ان يلبسها بضررها فلا يباح

في

وكذلك

عليه وان سلمه لغيره لك بعد قسيمي من الطعام قال صلى الله عليه وسلم المصدع ان يحصب  
 حبيته عرفه جميعه منقوص عليه ومثالي النير وشي قلنا لا يابى المحرم تلاعسا والاساس  
 لانه لا خلاف فيه ولا عسا قد يكون فرضا يكون شبهه موكده ولا حوز تركه قال الله تعالى وانكم  
 حنبا فاظهروا فلم يحض من قال والاساس ان يمانه ولم يرد فيه كراهه هذه النجس وروى  
 ابن ابي شيبه عن وكيع عن ابي اسير عن جابر قال قال قلت لابي عبد الله عليه السلام وعامرا وعظما  
 وطاوشا ومجاهدا وسالموا والفتيم وعند الرجل من لا يتود فلم يرواه ناشا وقلنا لا يحصى  
 في المال انه يكون قد عطاها ما هيته وقد منحه المحرم عندك وقيل المكنات قد مضى الكلام فيه  
 وقلنا لا يابى المحرم ان يحصب حبه لانه يحصى من لوجه حكاه المأخوذ عليه كشف الراش  
 على ما نص عليه في المنتهى خلا قال لا يحصى في قوله ان احرام الرجل في وجهه ورأسه وقال  
 الشافعي فيه مثل قولنا والاصل فيه حديث زيد بن علي عن ابيه عن جده عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال احرام الرجل في وجهه ورأسه واحرام المرأة في وجهها ورأسها ورأسه بأسا  
 من الغرافضه اس عن قال في رايه عمي وزيدا وابن الرمي يعطون وجوههم ورجلهم  
 الى فضايل الشعر وقد روى ايضا باسناده عن ابي اسير عن ابيه انه كان اذا نام على  
 وجهه الى طرف شعره فهداه الى خبايا كلها تدل على ما ذهبنا اليه ليس هو الا المغنى  
 من الصبي به ادا روى عنهم ولم يعط عن غيرهم خلافة جري مجرى الاجماع مهم على ما ذهبنا اليه  
 عليها عليه السلام ادا قال فولا يجب اتباعه على في حديثه في علموا بن ابي هريره عن ابي عبد الله  
 عليه واله وسلم انه قال احرام الرجل في وجهه واحرام المرأة في وجهها وان شئت كذا فلا  
 قولنا ما ذهبنا اليه والمسهور ان المحرم الذي قد قصه ما قصه امر النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 ان لا يحصى رأسه فان قيل فقد روى في وجهه وسجل به في الماشهر فان شئت اياه  
 الثانيه يجوز ان يكون المراد بها ما يبطل من الوجه بالراس فان قالوا وجه الرجل على وجه  
 المرأه بوجهه انه وجهه غير محجب ان يغلق عليه الاحرام قيل به في الرجل يحصر عن وجهه لا  
 يتخلو لاجرا من على عصور من يهود ليله يتاير المدن والمعنى انه غرض لا يتعلق عليه حكم الحلات  
 من يلزمه حكم الحلات فان قيل فماذا يغني حبيته عصمه من غير رأسه يسأل به عليه  
 ان يترك لعضا بمن رأسه ان قفاه لئلا يكون قد غصت رأسه وقد نص على ذلك النعم عليه السلام  
 فقال ويكره له غصت الحبيبه لما يتخلل العصا به من رأسه وسعره وروى اس اوسيه باسناد  
 عن عطاء انه سئل عن المحرم بعد عطاء رأسه فقال يغصت رأسه ان شاها سمع الله قال نعم  
 علمه السلام ولا سطس بعد الاحرام وهذا منقوص عليه ومثالي النير وشي وخالف في ذلك  
 ابو حنيفة والشافعي وشك عن مالك ومحمد مثل قولنا والاصل في ذلك ما احصى باب  
 ابو بكر المقرئ حدثنا ابي علي دي خدسا ابو بكر حدثنا وهذا من المحرم بوجهه الى قال  
 سمعنا فليس من بعد حدث عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن ابيه عن ابيه ان رجلا ابا النبي

خلى الله عليه واله وسلم ما يجزأه وعليه جبهه وهو مصفر الخبثه والرائس فقال يا رسول الله  
 اني قد اخرجت مني وانا كما ترى قال لا تزع عنك الخبثه واعينك الصفره وما كنت ضائعا  
 وخبثك فاضعه في عريك وفي بعض اخباره اغسل عك الخلق والصفره وان قيل  
 ما انكرتم ان يكون امره صلى الله عليه واله وسلم يغسل لانه صلى الله عليه واله وسلم  
 كان صفره لانه كان جليبا والصفره بكرة اللحم والحمل فقد روي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 نهى عن الخلع الرجال وعن ان يمسوا النبي صلى الله عليه واله وسلم من الرعبر شيئا طاهر  
 الخبز بل خلى الله امره يغسله للاحرام لهن الرجل اياه فقال له انا عزم وانا كما ترى فقال له  
 افعل كذا وكذا وما كنت ضائعا في خبثك فاضعه في عريك فصار الكلام على احكام  
 الاحرام ولو كان ذلك لغیر الاحرام ليجز ذلك صلى الله عليه واله وسلم ودل عليه على الصفره  
 قد ورد فيها ما يدل على خلاف ما ذكرناه روي ابو داود والشيخ محمد بن عبد الله بن مسلم  
 المعنى حدسنا عند العز بن محمد بن زيد بن اسلم ان اس عرك كان يصعب تحييه بالصفره حتى  
 تملى ثيابه من الصفره فقتله لم يصعب بالصفره فقال في حديث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم  
 وسلم يصعب بها كلها حتى عامته وحمل النبي الوارد عن ابن عمر ان يكون المراده في حال الاحرام  
 فادان ما ذكرناه في الصفره تلك ان امر النبي صلى الله عليه واله وسلم ذكر الرجل غسل ما كان  
 على خبثه وثيابه لاجل الاحرام وذلك على ان الطيب عند الاحرام غير جازم وروي ان عمر  
 وحديث طيب وهو يذكي الخليفة فقال له من هذا فقال معقوبه مني فقال عمر منكم لعمري فقال  
 لا تجعل على فان ام حبيب طيبتي وافتح على قال يا اسم قللك فخرج اليها فغسله عنك  
 فخرج اليها فغسله فذكر ما ذكره على معقوبه وانما معقوبه غسل على ان قال ذلك وقيفت  
 لهن ما جرت به الاجتهاد لا يجوز ان يتكلم على من خالعه وعن معقوبه روي رجل يذكي الخليفة يرسد  
 ان عزم وقد دهر راسه فامره يغسل راسه بالطيب فان قيل روي عن عائشه انها قالت  
 كما انظروني وبقي الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وهو عزم قيل له  
 يجزئ ان يكون راسه بعد ما زما النبي صلى الله عليه واله وسلم حرم الغيبه وارادت دعواها  
 هو عزم ان حكم الاحرام كما ذكرنا عليه فقد روي ما وضع هذا السائل عن ابن عباس رضي الله عنه  
 انه قال اذا صبغتم فمذكل لكم كل شيء الا النساء فقال له رجل والطيب فقال اما بعد راسه  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يصح راسه بالمشك او طيب هو ويجزئ ايضا ان يكون احرام  
 بقيت من الطيب في راسه بخد ما غسل وذهب راسه ويجزئ ايضا ان يكون ذلك لاجز  
 بقيت وهو لا يعلم ذلك كما روي انه صلى الله عليه واله وسلم اغتسل معقوبه من حبيبه  
 ولشك انها تعيب وهو لا يعلم ذلك فان قيل روي عن عائشه انها قالت طيب رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم بالغاليه وروي طيبه احرامه قبله لهن في الحديث انها فعلت  
 ذلك بامر الله صلى الله عليه واله وسلم ولانه استغفر ذلك ولم يطره ولم يجر ان يكون طيبه قبل

اصرا

الحرامه ثم لما اراد صلى الله عليه واله وسلم الاحرام غسله عن نفسه فقد روى ايضا انها  
 قالت طيبته قل ان حرم الحرام ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا علي بن محمد حدثنا  
 محمد بن الوليد حدثنا عبيد الله بن عمر بن القتيبي عن عمار بن عمار قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه واله وسلم يقول لا حرامه قل ان حرم فكون ما روى من قولها عندا حرامه  
 وخبر الحرامه محي لا عند فزاحرامه وحس في حرامه وبك هذا المتأويل ووضحة ما احرم به  
 ابو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن حذافه عن عثمان بن عيسى عن عمار بن محمد بن  
 عن ابيه قال سمعت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام فقال ما احرام اصبح محرمًا اصبح  
 من ريع المسك فازدنا من عمر بن عبد الله بن عمار بن عمار بن عثمان بن عمار بن عثمان بن  
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يطف بنسائه فاصبح محرمًا فدل هذا الخبر على ان الطيب  
 كان قبل الاحرام والا غشاك فخطبه بينه وبين الاحرام لانه لا يجوز ان يكون طاف على  
 نسائه ولم يغتسل ولا خلا فان له لو احرم وعليه قميص فالواجب عليه ازالة ذلك وكذلك  
 الطيب والمعنى ان هذا لا يستعمل في الاحرام على الوجه المخطور وحيث اراد ان يقرأ ان  
 ما طه غدا اطرى على الاحرام فكذلك اذا طهر اطرى عليه الاحرام دليله اللباس وان سمعه  
 بالخلق في انه يجوز طهر الاحرام عليه وان لم يحطوه على الاحرام كان الطيب باللباس  
 اشبه لانه مما ساق لزاله فيه والخلق مما لا ياتي به لزاله فيه كذلك اذا طهر على الاحرام لم  
 يكن لزاله فيه حكم على ان الشعر ازاله مخطور في الاحرام والطيب مثل اللباس اسمعاله  
 هو المخطور فكان حكم الشعر على الضد من حكم الطيب فيكون ما ذكرناه اول على ان الحرام  
 غير ممنوع من جميع المصروف في الطيب في الشراء والبيع ولا مشاك وما حرم حرامه  
 وانما المخطور هو التعم به فقط سوى طهر الاحرام عليه او طهر هو على الاحرام في ان  
 يكون التعم به مخطورًا كالقميص والستر او بل والقلنسوة والقفص مسند له قال  
 القتيبي عليه السلام وليست الحرام من الخلق ولا من الحيوان يغتسل ساء وان اعوان بها واداب  
 بلغت لغسله بصدق في قدر ما يرى قال في حرمه ان يحل رأسه ودرنه ولكن يرفق بكيل  
 يقطع شعرًا ولا يلبس لباسا له وجميعه مضمون عليه في مشايل النير وحي وجسه  
 ما قال ان الحرام ليس من الخلق ان الخلق لا يجوز لبسه للرجال ولا يلبس لهم بلبس الحرام وروى  
 ابن ابي شيبة عن ابن عباس قال لا يلبس بالحرام المحرم وروى غيره عن عطاء وعاصم  
 وسالم بن عبد الله وقتل لا يلبس المحرم بغسل ثيابه لانه من الطهارة ولا خلاف فيه  
 وقد رواه ابن ابي شيبة عن ابن عباس وابن عمر وحياب وعطاء وابرههم فاما وجه ما ذكرنا من  
 ان الدواب لو بلغت بغسله بصدق فقد مضى من حلال المحرم للفقيل لا عرض في عادته  
 ولا خلاف ان المحرم غير ممنوع من كل جسده وقتلنا برفق ليلنا بطبع شعر التي تلتحق

لحم الحرام

فدفع المحرم عنه وقد مضى القول فيه وقلنا لما شأه بلسان لسان لسان لسان لسان  
 أكثر من عقد الأزار وروى ابن أبي شيبة قد شأه حفص بن غياث قال سألت أبا جعفر وعطاء  
 عن لسان المحرم فقالوا شأه وروى غيره عن عابدين وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب  
 وسعيد بن جبيرة **باب القول فيما يحرم على**  
**المحرم من الكفار أدب** **الاحتجاج المحرم** إلى لسان لسان لسان لسان لسان  
 لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 مدان من الطعام أودم بربيعه وأقل ذلك شأه وكذا احتجاج إلى لسان لسان لسان لسان لسان  
 الروع أو غيره وكذلك احتجاج إلى لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 في الأحكام غير بربيعه فانه مضمون عليه في المسمى ونحوه لسان لسان لسان لسان لسان  
 اللباس والأصل في ذلك قول الله تعالى في كان منكم من يضاهيه إذا من لسان لسان لسان لسان  
 لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 اداه هوام راسه فقال ادع ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء ساء  
 شأه من بربيعه في حديث ربيع على عاربه من جده عن علي بن السلام هو صاه اداه راسه  
 فلهذا يصح لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 شأه قد ذكر ذلك أبو حنيفة في يوم وحكي شأه أكثر اليوم وذلك لا مضمون له لأن الحكم بلسان لسان  
 دون رمان بقاها ما واليوم فيه كالتأخذه وإذا انقضى على لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 ما دونه فأنشأ عليه والمعنى أنه حصل لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 إليه بقدر لم يربو بوقيف به وجب سقوطه **باب** قالوا احتجاج إلى لسان لسان لسان  
 ذكرنا في وقت واحد لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 الرأس فربيه ولللسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 فلهذا يصح فربيه وهذا مضمون عليه في الأحكام والمعنى قلنا أنه إذا صح لسان لسان لسان لسان  
 واحتجاج عليه فربيه لا خلاف أنه لو طيب حشره كله أو أزال اللسان كله من حشره في  
 وقت واحد فلهذا يصح لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 واحد وان كان حلق في وقت بعضه وفي وقت آخر بعضه وفي وقت آخر بعضه لسان لسان  
 حلق فربيه وأما كان ذلك كدرك لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 لو عطا راسه وربيته ورجليه في وقت واحد لا يلزم لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 أو حنيفة والشافعي وهو كدرك لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 بربيه عضو واحد في الأليات وفي الأليات لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان  
 له أعضاء متفرقة كانت لكل عضو به وكذا العسل لسان لسان لسان لسان لسان لسان لسان

لا يهر

لا يهر

هـ من مستحباته اذا كان ذلك في الوضوء الذي يختص ببعض الأقسام فاما اذا لبس هذه الملابس  
 في اوقات متفرقة فذكر عن الشافعي فيه قولان اخذوا عن علمه كفارة واحدة والاخر  
 مثل قولنا والاصل فيه ان لبس الرأس له حكم على ما تقدم ذكره وكذلك لبس البدن  
 والقدمين لانه اذا اكل واخذ منه على ما تقدم ذكره لم يترك له فدية وهذا مما لا خلاف فيه  
 فاذا اتى بكل واحد منقردا واحدا فاساءه فلا خلاف في وقت آخر لا يمنع ان يترك لكل واحد  
 منها فدية دليله اذا كان ما يوحه العدي من حبس وليس بعرض على ذلك اذا فعل  
 ذلك اجمع في وقت ليس ذلك يكون لبسه واحدة ان من خلعه لا يلبس في هذا اليوم الا لاسه  
 واخره فلبس لباس الرأس والبدن والقدمين اجمع في وقت واحد لم يحنث وان لبس لباس  
 اليدين لم يحنث ووقت آخر منفصل عنه لباس اليدين والباس القدمين حنث وكذلك خلف  
 الاكل الاكله واخره فاكل ما شاء في وقت واحد فانه لا يحنث ولو انه فرق ذلك المأكول  
 بغيره فاكل بعضه في وقت ثم اكل الباقي في وقت آخر حنث ما لم يفرقا في اوقات  
 في حاله واحد ووقت واحد نصيبا لثواب واحد اذا كانت من جنس واحد واذا فرق في اوقات  
 الكثرة لم يكن لها ذلك الحكم فان قيل ليس كفارة التيمم عدل من ساءل اذا كان من  
 جنس واحد او وقع الامان في اوقات متفرقة قبل له الكفارات عدل لاسد اخل  
 فانما الواجب فيما ذكرته كفارة واحدة لغير الواجب لكفارة عند الحنث والحنث  
 حنث واحد فلم يحنث فيه الا كفارة واحدة وما ذكرناه من ايجاب الفدية في حال لبس  
 خلاف فيه والاصل فيه ما قدمناه من اياه والحنث في حنث قالوا واد البش حرم  
 بمقتضى لبس هذه تلك جبهه او شراويل او قنار جرجار او غير ذلك اجزائه كفارة واحدة  
 لبس كل معناه او متفرقا وكذلك القنار لبس ثلثه لبس ثمانية او مغنر او غيرهما  
 وكذلك القول في الحنث والحجرت والباس سائر ذلك لعله او سبب ليه ان لبس النجاسة  
 عنه ولا يلزمه الا فدية واخره وهذا منصوص عليه في الاحكام قلنا ان لبس ثوبا بقدر ما لم  
 يلزمه للثوب فدية لانه لا يكون معطاه والماخوذ عنه ترك العطف فاد اعطى راسه او  
 يده او قدميه بالاولى لانه يكر للثوب يحكم وقلنا انه ان لبس ثوبا من ذلك لعله فدية لانه ان عرج  
 منها ولا يلزمه له الا فدية لانه ايج له اللبس شرط الفدية عند الغلة فيحصل اللبس ما خاله  
 على الوجه الذي بيناه قلنا لو قلنا خلاف ذلك لا وجبا عليه للباس في كل ساعة فدية بل  
 في كل لحظة وذلك لا يصح ووجهه الى المشتبه العظيم مستلزم فان جامع  
 الحرم اهل فقد بطل الحرام واستدحجه وعله ان يحرمه مما وان يضي في حقه العاصي  
 وعليه الحزم قلنا بل عليه ان يحرم من قبله وعليه ان يحرم ما رواه الى افسد عليها وهذا

وهذا منصوص عليه في الأحكام والمهر عن ما قلنا به من أنه يحج بامرأته فإنه منصوص عليه  
 في الأحكام دون المنقب والأصل في ذلك أنه من روى عن واحد من الصحابة من ذلك  
 ما احتجنا به أنه أبو الحسين بن اسمعيل حدثنا النضر بن يحيى عليه السلام حدثنا محمد بن مسعود  
 حدثنا أحمد بن عيسى عن حماد بن عمار بن عمار بن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن عبد السلام قال  
 إذا وقع الرجل على امرأة وهو عريان فمهرها ما نكحها وعلمها الحج من ذلك ولا  
 نسبها إلى ذلك المكاب الذي أصابا به حيث فيه إلا وهو عريان فإذا أسبها إليه مهرها  
 حتى يعضا مناسكهما ويحرم عن كل واحد منهما هديا ووكاد أو جالو الحديث  
 على وجهه إلا أنه قال في سحر كل واحد منهما هديا وروى ابن أبي شيبة حدثنا  
 حنظل عن أشعث عن الحكم بن عوف عن علي بن عبد السلام قال على كل واحد منهما هدي  
 فإذا أحتما من قبل فمهر قاتل المكان الذي أصابا به كونه وروى ابن أبي شيبة بأساده  
 من مجاهد أنه سئل عن المحرم يتبع على امرأته فقال كان ذلك على عهد عمر فقال لعصان  
 عهما والله أعلم بحكمهما ثم يرجعنا لآلات كل واحد منهما لصاحبه فإذا كان من قبل  
 حجا أو هديا وتفرقا من المكان الذي أصابا به وروى ابن أبي شيبة بأساده عن  
 ابن عباس أنه قال الله أعلم بحكمهما مضيا أو رجعا أو عليهما الحج من قبل وإذا  
 أسبها إلى المكان الذي وافق فيه فمهر قاتل لا يجتنب أحق بقضائهما وروى أيضا  
 بأساده عن ابن عباس وابن عمر عن عمر رضى الله عنه أنه قال بطل حجه وعمره مع الناس  
 فيبضع ما يبضعون وإن عبد الله بن عمر قال مثل قولها فلما روى مثل ذلك  
 عن هؤلاء الجماعة من الصحابة ولم يروا خلافه عن أحد منهم كان أحقا فذكر قلنا قد رآه  
 حجه وعليه الحج من قبل فان قيل في حديث عمر وأخيه الرازي عن ابن عباس الله  
 أعلم بحكمهما ولم يحكمنا بفشاده فهل نه يحمل أن يكون المراد بذلك الله أعلم بتوابع حكمه  
 في الآخر وقد أطلقنا على إيجاب الحج عليه فوالى ذلك على الأول لم يبع موقع الصواع  
 على أنه لا خلاف أنه إذا جامع قبل الوقوف إن حجه فأسد وعليه الحج من قبل وأصلوا  
 إذا جامع قبل ذلك أن يري حرمه القنقه بطل حجه وهو من هذا الشافعي والأصل  
 ذلك أن الصحابة الذين أفتوا بفشاده حجه وإيجاب الحج عليه من قبل لم يفتوا به وإن يكون  
 ذلك قبل الوقوف في بعده فيجب أن يتنوي للحكم فيه كما سوى لو كان ذلك قبل طواف  
 التوديع والنسي أو بعدهما وما يعقده وهو الأصل السابق ما احتجنا عليه من أن  
 جامع قبل الوقوف بطل حجه وكذلك إذا جامع قبل الرمي والمعون جماعة ضادف  
 أروا ما مطلقا ولا خلاف أن قبل الصدر والطيب والمشي لما منعه وجان بشوي

حكما

وهذا منصوص عليه في الأحكام والمهر عن ما قلنا به من أنه يحج بامرأته فإنه منصوص عليه في الأحكام دون المنقب والأصل في ذلك أنه من روى عن واحد من الصحابة من ذلك ما احتجنا به أنه أبو الحسين بن اسمعيل حدثنا النضر بن يحيى عليه السلام حدثنا محمد بن مسعود حدثنا أحمد بن عيسى عن حماد بن عمار بن عمار بن زيد بن علي عن أبيه عن علي بن عبد السلام قال إذا وقع الرجل على امرأة وهو عريان فمهرها ما نكحها وعلمها الحج من ذلك ولا نسبها إلى ذلك المكاب الذي أصابا به حيث فيه إلا وهو عريان فإذا أسبها إليه مهرها حتى يعضا مناسكهما ويحرم عن كل واحد منهما هديا ووكاد أو جالو الحديث على وجهه إلا أنه قال في سحر كل واحد منهما هديا وروى ابن أبي شيبة حدثنا حنظل عن أشعث عن الحكم بن عوف عن علي بن عبد السلام قال على كل واحد منهما هدي فإذا أحتما من قبل فمهر قاتل المكان الذي أصابا به كونه وروى ابن أبي شيبة بأساده من مجاهد أنه سئل عن المحرم يتبع على امرأته فقال كان ذلك على عهد عمر فقال لعصان عهما والله أعلم بحكمهما ثم يرجعنا لآلات كل واحد منهما لصاحبه فإذا كان من قبل حجا أو هديا وتفرقا من المكان الذي أصابا به وروى ابن أبي شيبة بأساده عن ابن عباس أنه قال الله أعلم بحكمهما مضيا أو رجعا أو عليهما الحج من قبل وإذا أسبها إلى المكان الذي وافق فيه فمهر قاتل لا يجتنب أحق بقضائهما وروى أيضا بأساده عن ابن عباس وابن عمر عن عمر رضى الله عنه أنه قال بطل حجه وعمره مع الناس فيبضع ما يبضعون وإن عبد الله بن عمر قال مثل قولها فلما روى مثل ذلك عن هؤلاء الجماعة من الصحابة ولم يروا خلافه عن أحد منهم كان أحقا فذكر قلنا قد رآه حجه وعليه الحج من قبل فان قيل في حديث عمر وأخيه الرازي عن ابن عباس الله أعلم بحكمهما ولم يحكمنا بفشاده فهل نه يحمل أن يكون المراد بذلك الله أعلم بتوابع حكمه في الآخر وقد أطلقنا على إيجاب الحج عليه فوالى ذلك على الأول لم يبع موقع الصواع على أنه لا خلاف أنه إذا جامع قبل الوقوف إن حجه فأسد وعليه الحج من قبل وأصلوا إذا جامع قبل ذلك أن يري حرمه القنقه بطل حجه وهو من هذا الشافعي والأصل ذلك أن الصحابة الذين أفتوا بفشاده حجه وإيجاب الحج عليه من قبل لم يفتوا به وإن يكون ذلك قبل الوقوف في بعده فيجب أن يتنوي للحكم فيه كما سوى لو كان ذلك قبل طواف التوديع والنسي أو بعدهما وما يعقده وهو الأصل السابق ما احتجنا عليه من أن جامع قبل الوقوف بطل حجه وكذلك إذا جامع قبل الرمي والمعون جماعة ضادف أروا ما مطلقا ولا خلاف أن قبل الصدر والطيب والمشي لما منعه وجان بشوي

حكم عليها



حكم فاعلم ما قبل الوقوف وبخذه الى ان يرى موجبات يكون الجماع كذلك او يعلمه بطور  
 بالاحترام فان قاسموا الوط قبل ان يري عليه بعد الذي دخله انه وجب بعد الوط وكان  
 فليست له الاصل الذي ردوا اليه اصل متفق عليه صحه بين الامه والاصل الذي  
 ردوا اليه فيه خلاف على ما نسه من بعد ان شاء الله بها فكان الفئات المسد الى النص  
 او ما عري حراه من الجماع اول من العاشرا المسد الى المصهاذ علان فاشتموا من  
 اول كالمخاض وسبها لعبادات لقائنا الامرات الجماع لما كان مسطلا للصام والاعمال  
 كانه لا يصل قسطنطين وفيه الجماع واولها واخرها فان ادسوا ان قاسم مستند اليه  
 مثل الله عليه واله وسلم الخ عرفه من ادركه في فقهه فقهه في هذا لا يضح  
 من طروا الفتاد عليه كما ان قوله من ادركه ركعه من القصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركه القصر  
 لا يمنع من طروا الفتاد عليه وانما المراد به لا يعوت من جهة الوقت على شرط السلامة على ما  
 مستند الى قوله تعالى في فرض من الخ فلا رقت ولا مشوق ما حصل منه الرقت لا يكون حقا  
 فان قيل اذ المنع من فواته من جهة الوقت فصلت يا من من فواته من جهة الفتاد قبل اليه  
 لا يمنع ان يامر لغوات من جهة الوقت وان لم يامر لغوات من جهة الفتاد كما لم يامر لغوات  
 من جهة الوقت فان قيل قد غلبا الشك الذي من الوقوف وطواف الربا ولو عدم لم سطل  
 الخ في جعل لا يسطل بطروا الفتاد عليه لان كلا سطل الخ عدمه ففساده او لا سطله من له  
 لتنا سلم ما ادع من الاصل ودك كانه محرم الى ان يرى حرم العقنه من الشك الذي ذكره  
 ان ما يطله ابطال الخ فكيف يقع ما عمدته فان قيل ليس ادوات الوقوف بعوات من جهة  
 ثم حاص لم سطل حجه فانكرتم ان يكون الجماع قبل الذي لا سطله قبل له لا سطله لزمان ليس  
 الوقت الذي يعوت فيه الرمي يكون الاحرام قد اخل فيه فكون سبيله سطل من زمانه لان له  
 ان سطله وليس يضره وقبل وقت الرمي لا يكون سطل على كمال احرامه فكذلك وجب  
 ان يكون الجماع مسطلا اليه وهذا ما يعوي ما ذكرنا من الفئات الامرات الجماع لما لم يجدوا  
 مطلقا عند فوات الرمي لم سطل الخ واما اعانك ليدنه فهو قول الشافعي والحق خفيه يقول جامع  
 قبل الوقوف احرامه دم شاه وان حاص بعد الوقوف لرمته بدنه ولا يصل فيما دها  
 اليه قول عليه السلام على كل واحد سمه بدنه ولا يخالف له فيه من العجابه والاحلاف بسا  
 وبي او خفيه انه اذا حاص بعد الوقوف لرمته بدنه فكذلك اذا حاص قبل الوقوف والمعنى  
 انه حاص صاذا حراما مطلقا وهو فئات شايير ما حصه الاحرام من المطب وعنه في كتابه  
 لا يمنع موثقه قبل الوقوف بعده فان قيل لا يمنع حله بعلط والدم ويعط  
 في الافتاد قبل له لم قلت لك ولم تكن منه من ذلك اذ ادلتنا لاله عليه على ان الاصل في القيات  
 بها اذا عمل كان بعلط كفاذا اول فكان الواجب على هذا ان يكون الوط الذي سطل الخ بالعلط  
 اول لانه في باب الخنايات اعظم على ان لا يصل عدما على ما يفره من الجماع قبل الوقوف وبخذه

في افتاد الحج فلا سواها عليها فيه واما ما قلناه من انه يحج بامر الله الى قسدها عليها  
 والمراد به اذا كانت مكرهه واما اذا اجابوا وت في التي اسدت على نفسها الخ دون الزوج وما  
 ذهبنا اليه والمكرهه قول عطاء بن روي ابن ابي سبيح بالسناده عنه انه قال **قال** في المكرهه  
 سكرهها وزوجها حتى يواتقها عليها من ماله وحكا بحديثك ابو بكر المصنف في سكره  
 المناسك لمحمد بن ابراهيم بن روي بن عوف بن عاصم بالسناده عن الحسن وهو اطلاق المنزى عن الباقين  
 وحكا ابو علي بن ابراهيم بن ابي بصير في الاحتجاج في تفسيره ذكره في اطلاق تدهيم  
 الى انه يحرم نفقتها **والتحريم** الى انه يصير لها حراما للحج **والتحريم** ذكره في الزوج هو المنع  
 عليها حتى لا يكرهها فيجب ان يبين كما قالوا تلف عليها غير ذلك من ماله او غيرها بالسناده  
 عليها ما لا يكرهها من فان قيل منفعه الى ما قد جعل لها ولا يجب للزوج ان يعين  
 عرا منه قيل له هذا بعض ما روي في حرق المرأة بالاسنان حضرت تميم كراهيها في حمل  
 لها ذلك بغيره لتزويجها **وان** وطبها لو كان معها لها حكمها ما كان يجوز ان يسحق عليه ان يكون  
 لها شئ لا يسحق القوض على ما ياله من المنع فان قيل البين الزوج لو وطئ امراته في شهر  
 رمضان لم غرت من لعنائه بل ربه ان يحرم عليها الفدية مما انكرتم ان لا يحرم بعد الحج فله  
 ان الفدية هي بدل القضاء وهو لم يسلط الفدية نفقتها ولا هو بدل من فساد صومها فله ان  
 يجزئها الروح وليس كذلك الفقه لانه بالوطئ قد ابلغ معها **ان** يحرمها وبعال كمن  
 انكر ذلك من احكام الشايعي قد انفقنا على ان للزوج ان يحرم قنيتها ما لم يهرمها من الفدية فذكر  
 المنفق والمفني ان كل واحد منهما يحرم لزم سبب ذلك الوطئ وليس كذلك ان يقتلها كراه في  
 على النكاح لانها اذا طأ وقت نفقتها بان سلع عليها فلا يجرى التلغف **حسب**  
**قال** وان كانت طأ وقتها فلهها ان يصادره وان كان الزوج عليها على نفسها لم يهرمها  
 البدر نه ولزم من زوجها نص في الاحكام على انها ان كانت طأ وقتها فلهها مثل ما علقه  
 ونقض في المصنف ايضا على انها ان كانت طأ وقتها فلهها الفدية ونقضه على انها ان لم تكن طأ وقتها  
 وكان زوجها اكرهها كان على الزوج بدلتان بدنه غيرها وبدنه عن نفسه اما العايب  
 البدر ندين يعني قولنا وجب فيه **قال** الشافعي اعري غنيتها بدنه ولجده **والاحصل**  
**فما ذهبنا اليه** قوله امير المؤمنين عليه السلام على كل واحد منهما بدنه  
 ولا خلاف ان الزوج يلزمه بدنه ولا يكرهه اياه لو جامع من لست تحرمه كانت البدره لازمه  
 لكونه مكانت القله فيه مصادره حراما **فما** مطلقا فوجدت في المراه ايضا بدنه  
 لما ذكرتها انما في القله الموجهه ولا خلاف ان المراه ايضا لو كانت محرمة ولم يكره الزوج  
 محرما في طبها كان يلزمه ماله فكذلك اذا كانت الزوج محرما والعله ما ذكرناه موجه ذلك  
 وكونه ارا لدم بعلق بهنك محرمة المهرام فحيث يسوي فيه حال المهرام وحال المراه  
 المراه اما لو طبها او لمسا لزم كل واحد منهما حراما على المراه فكذلك اذا جامع على المراه

قال في حاشي بعض النسخ  
 وانه يعلم انه اخفى  
 عودا ما يشبه او  
 ما يشبه وانه اعلم

نح

سار

ما رواه الحكماء الرباط لم يكلوا خد منها على الايراد عن ساداتنا في وجوب قضاءه وذكر ذلك لاقتضا  
 والحداد اكان الرطونا ووجب ان يكون الكفارة كذلك وان خلت ما انكر من ان يكون  
 سبيل الكفارة سبيل التقية كما لم يرد في العلم الزوج دونها لا يحق وما لم يسل له اما كان  
 ذلك كذكرناه في انه يلزم كل واحد منهما ان يلزم مباحق بنفسها وما ذكرناه في الله تعالى فاشبه  
 ما رواه ذكرناه في انه يلزم كل واحد منهما ان يلزم تقاضا ما ما عدا ههنا اليه من ان الزوج اذا اشكرها  
 لم يرد عنه عن نفسه ويدينه عنها فهو قول الشعي وعطاها روى في كذا من اراء شيعه  
 وقال ان كانت مطاوعه فخل كل واحد منهما يدينه وان كانت مسكره فخل الزوج يدينه  
 يدينه عنها ويدينه عن نفسه وهو ايضا يحصل من هذا الشا فقي في البناء لانه وان اوجب يدينه  
 ولعله جعلها معها والرمها الزوج دونها لانه يحصل من المطاوعه والمشتكره وقال ابو  
 بكر الحنبل في شرح المناشير لم يرد في بعض اصحابنا ان المرأة ترجع على الزوج على ما لم يرد  
 ووجه هذه المسئلة ما تقدم في اجابنا على الزوج بغير وجه  
 اذا اقتدنا بالواقع فلا غرض في اعادته **مسئلة** قالوا ادا في التسه الماسه  
 لم يرد الا في تزنا ادا صار الى توضيح الذي اقتدنا فيه بالحرام والافراق لا يركب معهما في حمل  
 ولا يخلوا معها في بيت ولا ماس ان يكون بخيرها قاطن اليه او يكون بعينه فاطمنا اليها  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى هو قول اصحابنا المؤمنين على علمه السلام وروى عنه  
 ابن عباس ولم يرد عن اخذ من الصبا خلافة كذا في معنى الجماع وهو قول احمد المستتب  
 وعطا والحكم وحجاده وهو اخذ قول الشا فقي ولا وجه لا يظن الاجتهاد ادا من عنده  
 من الصبا من غير ان يرد عن اخذ خلافة من سما وعندها انما ثبت عن علي عليه السلام  
 وجعل لقوله به على لا يمتنع ان يكون ذلك صرا من العقاب اذ هو من جنس العتوب فان قيل  
 فانتم لو خضون ذلك وارجا مغانا سبيل له لا يمتنع ان سب ذلك الا على سبيل الحق  
 لم يلزم من لا يلزمه العقوبة كما يقول في الجمل الحد على الشارب على لا يمتنع ان يكون ذلك  
 محسب للاحتياط وخشنة ان يقع معهما المعقوده فان قيل هذه الحشيه واقعه وان لم يكن  
 وقع منها جماع **مسئلة** الا انها حشيه لا اماره عليها فاذا فعل ذلك مرة فخل هذه حشيه  
 اماره كشيء الزور اذا لم يقع من طاهره **مسئلة** التزلزل بوجه التمه بها عليه واذا روي  
 وجهت التمه اليه فاما في لعمري ان لم يرد في ينشك فلا وجه لارامه فاما معنى له لا لا يمتنع  
 ان يلزم وان لم يكن سكا على لا يمتنع ان يكون سكا في حال دون حال وعلى وجه دون وجه  
 وذكر ذلك في الخلاف **مسئلة** قالوا لو ان عرقا من ارضي فاعني فعله يدينه والى  
 فخله يقره وان لم يكن من ذلك سى وكان مع القبله سهوه وحركه لذه فخله شاه وارسل الخمر  
 شهوه لم يلزمه شي وان حمل الحرام امراته وكان منه عملها حركه لذه فتبيلها سبيل الله  
 في المسمى والمذي وعمرها وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى لا خلافة ان الحرام اذ لا يخلو  
 في غلبه دم وروى بنو شيبه عن شريك عن جابر عن جعفر عن علي عليه السلام قال ادا قبل

الحرم امراته مقلبه دم وروى نحوه باساجه عن ابن المستب وعمر بن سريان وشعبي  
وعبد الرحمن بن اسود ما دلتك في القبله بالاجماع كما في الخبر والتمس مثلها ادا حكمه وذكرا  
بعض شيئا من الواضع وليس القبله فيها انما لم يشكوا في القبله والتمس اذا كانا  
سهو وذا وكان اقل الدم ساء او حبسها بها وقلنا ان في المذي يور من القبله  
الى يودي في خبز روح المذي اعطى حكم من القبله الى لا يودي اليه ووجدنا الكفارة في الحج  
مسه على ان الحياه كلها كانت اعطى كانت الكفارة اعطى وكدرك عامه العبادات  
وكدركي فلما كان ذلك كدرك او حبس في القبله الى يودي الى خروج المذي مروه لكون  
قد حطنا الكفارة بحسب اعطى الحياه ولفظه الطريقه قلنا ان من مني وجب عليه بدنه  
لان خبز روح المني اعطى حكم في جميع الاحكام من خبز روح المذي ولم يوجب مساده في الاثام  
على ما حكى عن مالك وقطا ليس خبز روح انما اعطاه العسلط فلم يوجبه الا لما يكون اقربا  
عابه الحياه في يانه ووجدنا الحرام اعطى من الامني لانه سعلو بالحرام احكام لا سعلو بالامني حتى  
الحذر والصدق اعطى حكم الامنيه ولا فضل في جميع ما ذكرناه من العسلط والتمس  
على ما بيناه وقلنا ان القبله والتمس ادا لم يكونا السهوه وليس على الحرم لها مني لانه مع من  
على سبيل السهوه ولا نه ادا لم يكن متهما بنهوه كان ذلك كتمس الحاديات والتمس ادا لم يكن  
فلا يلزمه شي هسس **فله** وكان حرمه حصص بدنها ورجلها في وقت واحد  
وعليه فديه واحده فيان حصص بدنها حصص رجلها وعلمها فديان وان حصل صعبا  
من اضا بها فقلها في خضاها صدفه نصف صاع من بترها في وقت امه من انا ملها بصد  
بمقدار نصف صاع وكدرك اوطفت انا مل يد بها او عصها بعلمها عن كل امله حصصتها  
نصف صاع واد اقل الحرم طفر اسيله ان يتصدق بنصف صاع من طعام جميعه مضر من علمه  
في الاحكام ووجه احكام لغديه والخضار ان الخنا طيب سلبوا عنه كاسلوا راحم  
الزعفران ولا حلا فان الحرم ممنوع من الطيب وقد مضى القول فيه وقد مضى الخضا بيه وعلم  
ان الحرم ممنوع من لونه بولاله انه ممنوع من لونه من النساء والمرامه مهيجه من القنارين ولما روي ان النبي  
صلى الله عليه واله وسلم قال **واصل عنه ان الله يباهيكم المليكه يقول عادي ابوي**  
شعبي غيرة والشعب والغيرة خلافه لونه فاد اثبت ذلك حرم الخضا حرمي قص لا طفران  
وحرمي اللباش واسمعوا الطيب قلنا ايها ادا حصص بدنها ورجلها في وقت واحد وعلمها  
فديه واحده كما قلناه فمير لير لباش دون كله في وقت واحد على ما بيناه وقلنا ان حصص  
م حصص رجلها وعلمها فديان لانه ليدين وحكم العض الواحد وكدرك الرجلين لانه  
ان حكم الرجلين ادا كانا في دمن وجب لها فديان وقلنا ان حصص صعبا وعلمها صدفه  
نصف صاع من بتر لير نصف صاع قائم مقام عشر ساه والتمس الا اصبح الواحد حكمها حكم  
عشر الدين وقد ربا تطر على امه بربع الا صبح واد اراد الخضا ونقص كان له عدد بحسابه  
وقلنا في الطم ادا حصص الحرم نصف صاع لما بيناه في الحجاب وليس ذكر الاستحباب فيه ليع الإقر

في النسخة التي في  
قلنا ان حصص  
الرجلين

والا

والا حرمها

وانما هو اشارة الى ان القدر فيه طريفة الاحكام وحسب على هذا ان يكون حكمه كحكم القتل  
 كلها الدين والرحلين ووقت واحد او وقتين حكم الخضا على ما بيناه عسسه  
 بالاول وان عزم القتل بعد ناسيا لاحرامه او اكره له فقلبه كالحرام والحدود سريفة او اطعام  
 او صيام وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنطق في الاستدلال فيه قوله تعالى ومن لم  
 منكم مستحل خرافته ما فتل من العجم اليه وهذا من الاحكام فيه وجعلناه للمارس الكفارات  
 الثلثة لئلا يلهيه بسمت الصراخ يثقل بعضها على بعض او مثل كفارة اياها لئلا يسهل وقد  
 اختلف فيه اذا تلبس خطا فذهبا القيم الى اية اجزائه وعلمه يدل كلامه على علم السلام  
 وحكمه انه مذهب صاحب الظاهر وكما هو ابن جرير في الاختلاف على ان يكون في  
 انه قال تعالى قال ومن قبله منكم مستحل خرافته ما فتل من النظم وواجب لئلا يشترط العبد  
 كان ذلك فلا على اية اجزاء مع فقد التعمد الذي هو شرط فيه فان قيل السم حرم  
 الكفارة على قاتل العبد وان كان النضر وزد في قاتل الخطا فاسكرون على من اوجبت على  
 قاتل الصيد خطا وان كان النضر وزد في الغامر فيسبى لا يمنع ان يرد المص في الاداء  
 فيجوز على الاعلى وليس كذلك اذا وزد في الاقل لانه لا يسمى المص على الاداء  
 فقتل يبدل عنه حكمه كقتل بغير القاتل فيجوز ان لا يتسوى عنه وخطاؤه وما يصحبه  
 القتل ليله قتل المستلم فان قيل قتل العبد بعرضه لا يسمى سوي خطاؤه وعده لانه  
 لا يوحون فيه القصاص وانما يوحون فيه القيمة وهو يتسوى في القتل والخطا فيسبى  
 بمصطلح الافتراق من وجه اخر وهو ان القيمة والعمد على ما له وفي الخطا على ما له ولم يعمل  
 المستوى فان قيل يعني ايضا نقول ان حكم العبد والخطا في قتل الصدا لا يسمى لئلا يوحون  
 يلزم مع العبد لا يلزم مع الخطا فليس على ما اوحينا الا يحصل التساوي فيما يوحون  
 القتل في التوبة لانه للقتل والخطا في قتل الصدا لا يسمى لئلا يوحون التوبة  
 ان كل فعل يقع على وجه يوجب اسمى التوبة والقتل اذا جرى مخرج كل لم يوح التوبة  
 بان ايها المست مما يقتضيه القتل ويقال لاصحابنا الشافعي هو ما شاع على من ليس  
 مخيطا او نطه معني انه جعل خطا الاحرام كما يقع به فتدافع وجبا لا يلزم منه  
 الجزاء او وقع على وجه الخطا على انه قد حكى عن الشافعي ان المستله عده على قولين وكما المصطفى  
 في مسائل الخلاوان الشافعي علوا القول فيه وفتا سيم في هذا الباب لصحة ما يروى عن حكم  
 المهر لان النضر جعل العبد شرطا فيه وهم يزعمون ذلك كذا شأن ان تسمى السم بعمسوت  
 قاتل العبد على قاتل الخطا والاحكام ككفارة وان كانت لايه وزدت في قتل الخطا فاسكرون  
 من قاتل الخطا في حوا الصد على قاتل العبد تسوية من اصحابنا من منع ذلك ولم  
 يوجب على قاتل العبد كفاية فيستطاع عده الشيء الى ما حكى في الكفارة يلزم ما تلى  
 العبد وقاتل الخطا فيحصل من المصنفين ما مضى ايضا وهو خروج المسئلة وهو ان النضر  
 الوارد في حكمه ما لا يكون من حشر واحد يكون منبها على حكم الاعلى منها اذا نظر في الخط

وما جرى مجراه كما ان قوله تعالى ولا تقل لها انك بعضي النبي غير العرب والشم لهما كما ان الله عز وجل  
 في المائدة الا انك بعضي النبي عن التغوط فيه واداك كان فذلك كدك لم يكن يصح العباس  
 الموجب لحاق حكم الاماني بالادب ولا يترك كركنا لنقل الواز في حكمه اعلى الامر من ان ينعطى اليه  
 على حكم الاماني مما على ان قياسنا يستدري قوله تعالى ولا تشبهوهما على حكمه فاما احكامه وكبر  
 وحكي عن مجاهد انه كان يقول لا اعرأ على الاماني ان حرمه اعظم من ان يكفر ذلك ما يط  
 لجميع ما ذكرناه ورغبنا من مقتضا الامانيه ولم يفضل بحسب عليه السلام من الغايد والمرد  
 فانقض ظاهر كلامه انما اساس في الحر والكاد كذا انما العنا من الحسبي عن محمد بن يحيى عن ابيه  
 وهو الصحيح وذهب لاسلاميه الى ان الاماني على الغايد لمن الله تعالى كذا في الاماني ولم يترك  
 الجزاء وهو مذهب جواد والذي يدل على ما ذهبنا اليه محرم قوله سبحانه ومن قبله منكم من كان  
 خافا مثل ما سئل من النظم وهذا عن الغايد والمردى ومختصه سبحانه العايد من الاماني  
 لا يمنع هذا القول من الاستخفاف وهو ايضا قياس على المتبدي بقله انه محرم من الصد متغيرا  
 والاصول شاهد لقياسنا ان الاماني لا تختلف احكامها بالاماني والحدود وهذا اكثر من ان يقال  
 مستلزمه قال في رجب عليه بدنه واجل العبد والاصول طبع ما به مستلزمه وان احراز  
 الصيام صام ما به يوم ومن وجب عليه بغيره واختار الاطعام اطعم سبعين مسكينا والاحراز  
 الصيام صام سبعين يوما ومن وجب عليه من شاة واختار الاطعام اطعم عشرين مسكينا وان  
 اخذوا واختار الصيام صام عشرين ايام وهذا منصوص عليه في الاحكام والمفسر في هذه  
 استعمله مبني على ان الاماني المطلوبه في حر الصد ما سئل الخلفه دون لعمري فبدا الكلام به  
 فيقول الدليل على كذا قوله تعالى ومن قبله منكم من كان خافا مثل ما قبل من النعم  
 ففعل سبحانه حر الصد مقتول ما كان مثله في الاماني والاطلاق في اللغة والمقتول مقتول  
 اراد ما مثل الشيء وشبهه فبما خصه من هذه او خلقه او خلقها ولم يرد في غيرها  
 القيمه فكيف في كذا ان القيمه ليست ما يختص في المعلوم وانما هو بعد من المقدور وفعله في  
 ذلك كذا جعلوا لها اختلافات في التام والقصير وامكنتم وارميتهم وايضا قد فصل  
 العلم بين دوام الاماني ودوام النعم كما فصلوا بين بينهما معنى وتكافؤا فان الاماني ما اذا  
 اطلقت لم يقد المساواه في القيمه ومعلوم الشرع حسب يقول صلى الله عليه واله وسلم  
 البر يا ايها الناس ان الله يحب العبد الغني والفقير والفقير الغني والفقير الغني  
 فاذا ثبت ما بيننا لغه وشرعا وعرفا وجب ان يحل قوله تعالى في امرنا ما قبل من النعم  
 على ما ذكرناه في الخلقه وما جزاها دون لعمري فان قيل فقد قال في كذا من هذا  
 من حكمه ان النعم مثل الشاة في الحب والهدية والشيء الخلقه بل هي غداها وانما  
 بها واد اجاز ان امرنا بالماله ذلك علم الخزان يزداد بها القيمه قيل له قد سألنا الامانيه  
 من لست من الامانيه اذا سئل عنها من لست من الامانيه وانما لعمري لا يحصر في ذلك

تابع في كذا

لا يها

لعمري

لا بها احسان المقوم وبقدريه وليس كذلك الغب والهدى ولا بها احسان الحام والشيء  
 وليس منتج ان يقال فلان مثل فلان في غلبه واقدامه وكبره وصله وبره وكل  
 ذلك من جملة الافعال والقادات ولست منتج ان لما له بعدوها ولكن امسها من بعد  
 الغنم لما بيناه فان استعملت شي من المواضع على معنى المشاواه في القفه فهو على تبديل  
 المحار ولا شتغاره فان قيل والمثاله ان استعمل على الوجه الذي يرهون له وجه  
 ان يدخلها المحصول والصد لا مثاله في الخلقه وما جازعها اذا اجملاها على السوم  
 لم يحان يدخلها المحصول من العموم ممكن ومثارت وكل صد وحمل اليه على ما لو حثصها  
 او من عملها على ما يوجب حثصها فسله وانتم ايضا فلا بد لكم من حثصها من الصد  
 ملاسلع فمتمه فمتمه شي من النظم فلا بد من ان تخصه فاذا ساء وينا في الحثص لها على بعض الوجه  
 كان ما ذهبا اليه او في انه حقيقه الماثله فان قيل تسكرون على من قال لكم الماثله بحوران  
 براد بها في التميز والحق السن وانتم لا تقولون بذلك فقل خصصناه بذلك لو فاق  
 فان قيل فانتم ترجعون في الماثله من الخلقه ونحوها الى المقوم فسل من العموم مراد  
 بالماثله فاذا ثبت ذلك لم يحان يكون غير ما مراد اياه سما على ما ذكره من الما لساوي في  
 القيمة بطلان عليه لفظه المثل بما را قيل في هذا السؤال ساقط غنا لانا بحوران مرادنا  
 الواحدة المحارود فمتمه متساو قد ذكرنا ذلك في غير موضع من كتابنا هذا على التاميع ان  
 يقال ان حكم ما لا مثاله من لانعام من جملة الصد في العموم غير ملو من لانه فستقط  
 السؤال فان قيل وانتم سطلون حكم دوى عدل وقد امر الله تعالى به لار لا اعتبار اذا كان الخلقه  
 وما جازعها لم يحان الى الحكم فسله لتساوح في شي من ذلك عن حكم دوى عدل لى الصد نعم  
 بله اقتساما ان تكون له مثل قدر حكم به السلف في حثص الى حكم او يكون له مثل ولا يحط عن السلف  
 فيه شي في حثص وطالب الماثله فيه الى حكم دوى عدل والزمان او يكون له الماثله في حثص والعموم  
 الى حكم دوى عدل فلم خرج عنه في شي من الاجزالي فان قيل الماثله التي يرهون بها الجاهل بها  
 الحس وما جازعها ولا حثص الى حكم دوى عدل فسل له لهدا عاضل وما يوجب اسع ارجاع  
 لها الى جتهاد مجتهد وحكم حاكم على انه لو كان لا يقر على ما يقولون كان لا منتج ان يرد السرخ ثبات  
 لا حكم لحاكم بكسر ما يقوله حتى يقع السجاده به عدل فان قيل فانه جعل المساكين  
 خط لهم في اعسار الخلق فسله لا يصح ذلك لانه الى ما اشتراط في الهدايا والاضايق من سلته العس  
 ولما ذن وان يكون من لار ولاح الثماينه وان يكون لها شرع ونحوه فلا حظ في شي من ذلك المساكين  
 وما يرد على ذلك ما اخبرنا به ابو بكر المقرئ حذسا الطحاوي حذسا محمد بن جرير ثنا  
 الحاج بن الحسن بن شاذان بن رجار حذسا عسلا الله من عسلا الله حذسا اسرا وعار عن جابر  
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم سئل عن اصبع فقال عمن الصد وجعل فيها كبشا  
 اذا اصابها الحرم قلنا جعل النبي صلى الله عليه واله وسلم في الصبح كبشا من عسلا  
 فمتمه ولا اعتبار بالحوال لان منه ولا حكمه بل على انه صلى الله عليه واله وسلم لم يغير

في هذا السؤال مرادنا  
 من الما لساوي في



ففي القصة وإنما اعنى فيها الخلقة فان قيل بان بيده وبشر الشاه في الخلقة فترى ان قيل له  
من المعلوم انه بالشاه انبياء منه بالعباد والبشر كما ان الله مع بعض الانبياء سميحان عليه وليس  
كذلك الضيق والبقوع **وما نعلمه في هذا الباب** انه اجماع الصحابة  
يدل على ذلك ما رواه زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام انه قال في السحابة يد ويد  
انما يسميه عن ابي خاليد بن ابي حمزة عن ابي جعفر عن عطاء بن عوف عن عمار بن ثابت وابي عمار فانوا  
في النعام يد ويد زيد بن علي عليه السلام ان عليا عليه السلام قال في الطي  
شاه وروى ابن ابي شيبة ناسا بنده ابن عرو عن عبد الرحمن بن عوف حكاه في الطي بنحو ما روى  
ان عبد الرحمن وسعدا حكاه في الطي بنحو ما روى في الصبح بكنز وهو يفتي  
عن عبد الله في البريق كجفنه وروى هذا ما سناه عن عمار بن قيس في الصبح عن زيد  
بأسناده عن عمار بن قيس وعثمان بن ابي حمزة وروى يحيى عن ابن عروى وروى هذا ما سناه  
عن عطاء بن ابي عمار كل جماعة تسمى العرس حامي فقيها شاه وروى هذا ما سناه عن  
عطاء بن ابي عمار قال في القرى والندبي والحمل والميتوقب والحمام لا يحصى ساه  
فلما وجدنا الصحابة يذكرون في هذه الاشياء ما ذكرنا حكاهما واختلفوا ولم يروا احدا من هؤلاء الا  
ولا يمكن مع علمنا ان القيم يختلف باختلاف ما ذكرنا علمنا انهم لم يروا عن المعوم بته فاد  
بطلت مراعاة المعوم في ما ذهبنا اليه من ان الواجب مراعاة الخلقة وما جرى مجراها  
يكشف انهم لم يروا عن المعوم انه لم يرو عن احد منهم انه قيل قتل سيها فترى حاله ومعه  
وكبره وشتمه وهزاله ومكانه بل اطلق القول في الجواب وكل من ما سناه في العلم فلو كان العلم  
تراثا لكانوا يتناولون عن احوالها الموجهة لغيرهم في الجواب عن ذلك لانه على انهم راوا الخلقة  
وما جرى مجراها وما يدل على انه لا يمكن مراعاة فيها العلم انه اطلاق حيوان او لا حيوان  
وجب ان لا يراعى فيه المعوم دليله القضاة من السدين ويدل على ذلك انها كفارة قتل بدخلها  
الحيوان وجب ان لا يراعى فيها القيمة دليله كفارة القتل فان قاسوا على ما احلها فيه  
على ما سميها من ثياب الخراف والاسماك كان ذلك مثا هذا لقنا سنا لانه لما كان نكاحا  
وجب عليه اطلاق حيوان وجب ان يراعى فيه القيمة وكذلك لما لم يكن الحيوان كما ان كان  
وجب ان يراعى فيه القيمة **فصل في ان ثبت ما ذكرناه**  
انما يراعى في الخلقة قلنا من ازمس شاه واراد الله ولها ان الصام فليعلم عرس  
انما وان اراد العبد لعضه الى الطعام اطعم عرسه مساكين لانه تعالى قال من لم يمسك  
اليخ فاسسره من الهدي وقد علم ان ادناه بشاه لاختلاف ذلك من قال في كل واحد صام بلنه  
انما في الخ وسبعة ادر جنت بك غشرك كما مله وعل في العسر كما مله في معادله الشاه  
ثم جعل بحال وكفارة الطهار يد كل يوم من الصام اطعام مسكين بقره بقره بقره

صف



الصام في كفارة ثبوت فان قيل فقد اختلفت رتبة الصام في كفارة النبي عن رتبة الاطعام قيل له  
قد حصل له قوة اخرى وهي انه جعل صيام ليلة ايام بد الاطعام عشر ايام متساوية ووجدناه  
في غيره من الادي ورجعت له هذه المزية ولا مزية لها ما ذهبنا اليه من استبعاد من الاطعام منه  
فتقع ما ذكرناه **فصل** فاذا ثبت في الشاه ما ذكرناه وحان بعد لعن المعصية من اراد الصام الى  
صيام سبعين يوما لا خلاف ان البقرة بقدر مقام سبع شياه في الهدايا غير قامة العمل  
وقد دللت الدلالة على ذلك على ما سبق في موضعه في وجوب ان يقول **لست** عن اراد الصيام الى صام  
ما به يوم ليزال له قد دللت على ان اليد في مقام مغامر عشر شياه في الهدايا ويستعمل  
الكلام فيه في موضعه اد السجنا اليه ان شالله تعالى فاذا ثبت ان من اراد العذر والاعمال  
عن الصيام الى الاطعام اطعم المتساكين بعد الايام اذ لا خلاف ان الاطعام كان يكون بعد  
الصيام وقد دللت الدلالة على ذلك على ما بيناه **مسألة** قال من قبل نكاحه فعليه بدسه  
وفي حمار الوخش بقدر وكذا في بقرة الوخش وفي البقر شاة وكذا في الوعل والشغل واللام  
وكذا في الدبشي والغزى والرحمة شاة شاة وفي البرية والض غنائ من المختر من قبل  
سجنا فعليه شاة ان قلنا في موضع لا يعبر فيه فان بدسه في موضع يعبر منه فليس عليه  
**وهو** الحيلة منقوص على بعضها في الاحكام وعلى بعضها في المسئلة العامة  
فاوجبنا فيها البدن لكونها اوتياها فيما احكامها عن امير المؤمنين عليه السلام وعزوها ولم يحلوا  
فيه واوجبنا في بقرة الوخش بقدر لانها اشبه الحمار بها حلقه وهنه وروى ذلك عن كثير من العلماء  
وقلنا ان في حمار الوخش بقدر لان حلقه حلقه على المعصية اشبه منه حلقه الحمار والاشبه به على  
الحق القولين عني الذين عتروا الحلقه فقلنا قال فيه بدنه وقال بل قال فيه بدنه وعزوها  
المبقره اشبه ما اوجبنا فيه بقدر على انا وجدنا النعير وحسن خيلهم حمار وخش فلم يوجب  
فيه افضل مما اوجبنا في البقرة ولين يعبر عن هليها احابا البدن في النكاح لغير العامة  
لا يختلف فيها ولين سجاد بها في المشبه البدن والمعصية بل كانت بالبدن اشبه ولدك  
اوجبنا فيها البدن فان العالم به بالبدن حوران يكونوا ارادوا بدك المعصية او المعصية  
يعبر عنها باسم البدن اذ روى في بقر الوخش بدنه ومن العبدان يكون المراد به الحمار  
مع القول باعتبار الحلقه في الحمار وطهور الشبه بين البقر وبين الوخش وقلنا في الصي  
شاه لما رويناه عن السلف منه ولا به اشبه الصدا بالشاه حلقه وهنه وكذا قلنا  
في الوعل للشبه الذي ذكرناه والتعل ايضا فقد روى فيه ذلك وما الحام فقد روى عن  
عنه من الصحابة ان فيه شاة وروى ذلك عن امير المؤمنين كرم الله وجهه ولا خلاف  
فيه بين العالمين باعتبار الحلقه والغزى والدبشي وحسن خيلهم وروى ذلك عن عباس  
عن ما سئل القول فيه وروى عن عرو عبد الله في البرية ما ذكرناه وروى عن

شاه



وعلى ان قيل المصير في الحكمين في القيمة وهو الذي يخص هذا الموضع وعلى ان يكون الحكم  
وهو من القيمة وسببه من بعد ان شاء الله تعالى والذي يدل على انه لا يربطه من العنان خلافا على  
ما حكى من قوله وادانه لا شيء عليه ما رواه هناد بن اسباط عن عطاء بن رباح عن ابي بصير  
من يبيع حماما مكره فيهم ولا يحل له في التحامه وايضا وجدنا في المصنف من قتل  
الحمار منقذاه عن المقتول فوجبت تكون مضمونا في حكم الحيوانات التي وكل  
عليها اذ لم يكن فيها على ان يقتل من سوا كانت ملكا لا يقتل ولو يكن ملكا او كان المبيع من ملكها  
لا من شيء يرجع اليها وهو انه لا يترتب على بيعها الا ان يقتل فيكون طليما وليست كذلك حال الصد  
والحوم لانه لو كان في غير الحرم محاردا بغيره فالمانع من قتله ان يقتل من سوا حرمه عليه وانما هو كمن  
يرجع الى الحرم فوجبت ان يكون بقتله صحتا فان قيل ولم ولم انه ممنوع من قتله والحرم اذا  
كان القاتل حلالا قيل له لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم هو حرام اليوم القيمة  
لا يقتل من سوا ولا يبيع صدقا فان قيل ليس اصحابكم يقولون في الجمل اذ حلالا على قتله  
لا يبيع فكيف يصح عندكم قيل له غير شرطنا في علمنا ان يكون المقتول هو قاتل من قتله ولا خلاف  
ذكر في المصنف من عدل الجمل بالبيع بغير قتله ولا يبيعه بغير قتله على علمنا فثبت ما ذكرنا ورواه  
فيه واختلنا فيهما جميعا فلهذا المشافعي ان صلاه صلاه المصداق اقبله الحرم سواء هو ولد  
ماك ومن احببهم فيه روايات اخذها الرواية المشهورة انه يخرج من الحرم ولو اخطاهم ومن  
قوله ابن يوسف والرواية الثانية ذكرها ابو بكر الجصاص في شرحه المناشير لم يذكر الجصاص  
في قوله ابن خزيمة ان عليه لصدة وان الذي يخرج به ان يكون له هـ فتمت مدبرها جرح  
في قيمة المصنف قال وهو قول من فرق ولا خلاف عنه انه لا يخرج وهو حرم فانظر عليه على  
السلام في الدليل على تحريمه انه منع من تحريمه واستهلاكه نحو العنبر وولم  
يخصر القاتل فوجب ان يسهل هذا لا غير بل لا يسهل على اربابها وان لا يوجب  
مهاجر القيمة فان قيل ان القياس لا يمتنع ما لم يرفع النص وها هنا نص في تحريم  
وهو قول الله تعالى لا تأكلوا الصدق واسم حرم قيل له ان الحرم اذا اطلق في معنى السرع عقل  
به من بعد عليه الاحرام دون من دخل الحرم وان كان لا سعدان يقال ان الحرم حرم من جهة الله  
كما يقال من جهة الله تعالى او بعبارة اخرى ان الخطاب الوارد عن الله تعالى يحمله على  
عقل السرع فثبت ذلك لم يمانع ان يكون من دخل الحرم مراد بالابه على ان لا يكون سواهما  
على الحقيقة كان لا يصح ان يخص منه الجمل اذ اقبل صدق في الحرم بالعبارة الذي ذكرناه وسواء  
لاصحاب ابن خزيمة اذا قالوا بالرواية المشهورة في هذا الباب لا يسهل ولا يسهل في حرمه الصوم  
فوجب ان لا يخرج فيه غير القيمة دليل صدق الجمل فان قيل هذا لا يمتنع على الكفاية  
بقله ان المانع من قتله ليس هو لادبي قيل له لا نأخذ ما الكفاية انت انما لم يمانع  
المنع منه حرم المصنف او امر اخر القاتل ومنه المثلثات على غير هذا الوجه وحده  
استهلاك الصدق في الحرم انشبه بالاستهلاك الموجب للقيمة منه فلا يسهل ذلك للكفاية على ان  
الفتاوى المحمدي على صحة اولى من القياس المصنف في صحة ولا خلاف ان القاتل لم يمانع من

في قوله

و اختلنا

داخله

واختلفوا في اثبات الكفارة فثبتها فقاسوا على حازه فكانوا على الأصل  
والصالحات والآسماء القبيحة دون ما سواها فكان ما ذهبنا إليه آخرى على القول  
بوجوب كون القيمة في الألام فيه وإن جاز الصدق الذي يفسد المحرم ليس بحرم بل هو كفارة  
فقلنا إن قتل الطيب وغير المحرم مباح وأما قتل المحرم لأحرامه وليس كذلك العيب  
في المحرم لأنه غير مباح فيه على وجه من الوجه فإن قيل لا يجوز جزاءه في باب الزدوم والادى  
بحرى الكفارات فأوجبتموه على الدال وأوجبتموه بأما على كل واحد من المشركين  
فيه على ما ذهبنا إليه ما كان قسلا لانا وأجرباه وبما لا يادى والزدوم بالكفارات انشبه  
منه بالعصاة لانا وجودنا لا يتوجه على القاتل المطالبة به ولا مستأج به إلا سرا والجميع  
فوجب أن يكون تسلي سبل الكفارات على أنه لا خلاف أنه في بلادى بحرى الكفارات  
لأن المشافى بحقه كفارة في المقدير والزدوم والادى وأوجبتموه بحقه وحكم الكفارة  
أيضا لأنه يجوز فيه الهدي وإن اختلفت الرواية عنه في حكم الهدي فلا يصح ما ساع من  
المتن من إخراج اسم الكفارة عنه إذا جعل حكمه حكما على ما وجدنا بالإدائه في حكم  
إذا استأجر الحقوقي الذي هي لله تعالى ولذا حررناه بحرى الكفارات وقدا ان المحرم  
إذا قتل صدقا في الحرم لا تستعاط عنه القيمة لوجوب الجزاء فلا في حقيقته والشافى  
وموافقه لا يدين على علم السلام لانا وجدنا حصى وحرمها على نفس على ما بيناه ووجدنا  
تأزمه القيمة مع الجزاء قياسا على المحرم إذا قتل صدقا لم يكن في أنه يلزمه القيمة مع الجزاء  
وقبائنها على من قبل عندنا لغيره في أنه يلزمه القيمة مع الكفارة والقلة أنه لا خلاف  
دو حرمها ويقال لا وجب فيه قدرنا عندنا لقاؤه إذا قتل صدقا لم يعلمه حران كذلك  
إذا قتل المحرم في الحرم والمعنى أنه هكذا حتى متى علم أن أبكر حكما وشرح المناشك المحرم  
أنهم قالوا لو أن القاتل أوجبا لقيمة لا شغف القاتل منهم استقطوه استحسانا على ما وجدنا  
الأصل في حقوق الأموال لا تدخل فيها وإن نحصها لأسعط نجما مكان ما ذهبنا  
إليه أولى وفيه إجماعا حقيقيا وهو أولى وقد مضى الكلام في ما عدا أنواع تسلي  
قالوا أشرك مفرد وقارن وخلال في قتل صدق في الحرم فعلى القارن حران وفيه  
الصدوق على المفرد جزاء ولقد والقيمة وعلى الخلال القيمة وهذا منصوص على الأحكام  
والمنتخب وقد بينا أن الذي يلزم حرمه الحرم في القيمة وإن سلبها في باب الزدوم والادى  
سبيل الكفارات وسبيل الكلام بقدر هذه المسئلة وإن على القارن حران والذي حران  
من هذا الباب هو أن الجماعة من المحرمين أو أشركوا في قتل صدق فعلى كل واحد منهم جزاء  
دال به ذهب أبو حنيفة وما لك وهو المزدوى في الشغى والحس وروى عن عطاء أنه لم يجرأ  
واختار وهو قول الشافى والدال ليس على ذلك قول الله تعالى لا تسلي الصدوق

٦  
مدل اوحد و جزو احد

ومن قبله منكوسا حراما مثل ما قبل من البغمة وفي من لفظ العزم الموجبه للاسراء فافق  
العزم احاط بالكل على كل من حصل قابلا للصد وهو محرم اجمعا وتفرقا وان قتل  
فان الله تعالى اوجب فيه جزاء واخذ بقوله حراما مثل ما قبل من العزم فوجان يكونان  
يلزم القتل كل جيب حراما واحدا على كل واحد صد بقوله في حمله متكررا متكررا حراما اوجب  
على كل قاتل من من فيه بقوله ومن قبله منا خطا فيهم برزوه حكام الحكم واجبا  
الى كل واحد من لفظه فكذا الموكور به الصديق كذا ان قابلا فالمن دخل الارض  
التي توثا كان الثوب المذكور وان كان واخذ واجبا الى كل من دخل الارض ولم يحل  
سركما عه الا اخلص في الثوب لو اخذ فكذا حمله يكون حراما الصد على انما صدر  
وهو لا يخص بحد ولا هو معني لقوله انما اوجب مالا واحدا وما يدور على ذلك ان كان قتل  
وجان لا يقع فيها الا شرا كالبيل ككفاره قتل المؤمن فان ما فشتق من اطلاق  
انما تكفاره عليه كان ذلك باطلا لقوله تعالى وكفاره طعام مساكين ولا خلا ولا رعد  
من الحرم لو اجمعوا على عدمه من الصد فقتل كل واحد منهم صيدا انه يلزم كل واحد  
هم حراما كذا لو اجمعوا والصد واخذوا فله ان كل واحد منهم ادخل نقص الصد على  
احرامه وجان يلزم جزاء ما مل وما يدور هذا القوله انا قد قلنا ان لا يقتل انما هي  
بالنقص لا داخل قتل الاحرام الا ان ان المانع من القتل هو حرمه الاحرام وان جلا لا يشارك  
الحرم في القتل لو يكن على الخلال شي فكل قاتل على القاتل لا يشارك ما انكرتم ان ذلك  
لا يجوز ان يكون كفاره لانه يزداد نقصا ولا يشارك ولا يشارك ولا يشارك ولا يشارك  
الاقتدار يزداد النقص على ان لا يمنع ان يكون الكفاره يزداد وينقص وان كان فيها ما  
يزيد ولا ينقص كما ان في كفاره مالا يزيد ولا ينقص وفيما ينقص لا يجامع الا  
ومنه القرب كان اوله **مسألة** قال القارئ اذا قتل مسلما في الحرم فعليه حرام  
وكذا ان لم يترك ماله لوليه او تدوايد وانيه جيب فقتله في كل ذلك حرام وهذا مقتضى  
عليه في الاحكام والمصلحة هو قوله يزداد من قبله السلام واليه ذهب ابو جعفر واصحابه  
وقال مالك والشافعي عليه جزاء واخذ **وجه ما ذهبنا اليه** انه حرام حرمه الحرم  
بقول القيد وجان يلزمه جزاء كما لو كان معزدا ان كل واحد من الاحرام حرام  
ذلك ليعتد كل واحد منهما او قد بينا ومثاله وجوب بطونين على القارئ انه حرام لمريم  
واستدل لنا عليه باقتضائه الى من ينهى له وفيه العزم وما سعى كلال الاحرام جز من القرة  
وجز من الحج والقولان القارئ ليس له الاحرام واخذ يودي الى القولان الحج والعزم من احد  
وفي هذا الخبر له مرات يكون قاتلا الى ان يكون معزدا على ان قتلهم هدا يودي الى ان لا  
يكون بين القارئ ومن المعزود فرق بوجه من لو حرم لا يعم لان حرم على القارئ الا  
ما يحل على المعزود وعلى هذا لا معنى لو عزم لدم على القارئ على انما يقتصر عن العزم حازه  
لا يمكن المانع فيها وان كانت ما تقسم ظاهرا الفساد مقول لما ثبت انه قد دخل

ببر

الحرم





على اعتدال لانه انما لا يختم ما هو محظور به فلا يبيح الكولقنا شاعلى البشر واليطي مسئله  
 قال ولوان حرثا فخذ صدق شرا او اصطادا ام لم يترسله حتى مات في يده وعطيرا  
 ولوانه اصطاده ثم حمله الى يده فقلبه ان يترده الى حيث اخذه ثم يترسله ويصوره  
 تحضره واقراعه فان لم يترسله حتى مات فقلبه ليجزاه جميعه مضمون عليه في المي ولا  
 خلاف ان ما اخذه المحرم من الصدق على سبيل الماشرة فهو ضامن له والله ان مات في يده  
 فقلبه ليجزاه لانه يكون سبب تلفه وهلاكه فكاه قتله وقتلنا ان عليه ان يترده الى  
 اخذه منه ليكون قدره الى ما منه ويكون قدرا الى الضرر عنه الا انما هو حال الصدقة  
 في امره وحضره لما منه ما دخل الضرر عليه ولا خلاف انه اذا رزقه حرام لم يعد  
 الى ما كان عليه **والاصل في جميع ذلك في له صلى الله عليه واله وسلم**  
 لا يبرصد ما وليس في السفر الا بد حال الضرر عليه **مسئله** قال عليه ان  
 يثبت لغيره الى مكة ولا يحرمه دجه في يده وهذا مضمون عليه والمنتهى نظر ايضا في  
 انه يتصدق بمكة ونظر في حكمه على ان من خاف تلفه يديه في الطريق بانه واشتر  
 بده فان فضل من ثمنه شي سراه طقا ما يصدق به في يده على انه يوجب المصدق  
 به والمحرم كما ذهب اليه الشافعي قال ابو حنيفة يدرجه بمكة وان يصدق به في يده بمكة  
 احره **والاصل في هذا** قول الله تعالى هديا بالغ الكعبة وحيث ان يكون بالغ الكعبة  
 من جميع وجوهه في ان يكون المفارقة بها وعند وجهها اذا ما قدسك ان الذي صلى الله عليه  
 واله دعى عن القران وامر عليا بالذبح وقرن على المشاكيين في اهدي بالحرم وقد قالوا  
 على منا يشككم ما وجب لا تشابه في المناسك فوجب ان يكون المفارقة حسب فرق صلى الله  
 عليه واله وسلم فان قيل قوله صلى الله عليه واله وسلم هديا بالغ الكعبة بمعنى  
 بلوغ الكعبة فقط دون ما سواها مثله بل يجب ان يكون بالغها من جميع الوجوه الا ان  
 انه لا خلاف ان الابه او جنت دجه عند الكعبة ولم يفلح اشدان بلوغه الكعبة هو المراد وان  
 غيره بقدر ذلك خارج للحرم جابر في ايضا لا خلاف في الاضاح ان حكم عزها وبقدر  
 حكمها في بابها لعاب واحد وجب ان يكون الهدي كذالك والمقتضاه حوان بعلى العز  
 على ان الغرض بالذبح المشاكيين فاد اخطى المحرم موضع علم ان المقصد نفع المساكين في ذلك  
 الموضع ليس الغرض لو لم يكن كذالك كان معصوا على يحصل لوضع فقط وهذا بقدر وليس لهم  
 ان يتسوا مشاكيين غير الحرم على مشاكيين الحرم لانه فرضا فغا مشاكيين الحرم على المشاه  
 فان قيل لو كان ذلك جاعلا لهم لكان لهم ان يطالوا به **فيل** له هذا لا يمنع ان يكون  
 خفا لهم على انه لا خلاف ان عزه في غير الحرم لا يحرم فوجب ان يكون نفقته كذالك والمعل  
 كل واحد منهما معلوم الهدي من حيث كان هديا بقدر بلوغه الحرم ونعوى ما ذهب اليه  
 انه بعضه احيانا وحظرا واحتشاطا وفيه ان ارد ما حكم الهدي في حكم الهدي

وهو قوله  
 وسلم

وهو قوله  
 وسلم

وهم ردوا حكمه الى عيتره فباز هبنا اليه اولى حسنه له قال لو انه اسرنا  
او اخذته فنتفعه او دفعه فالواجب عليه ان يحلفه ونقوم عليه حتى يستجابه ثم يرسله  
وعليه ما نتف صدقه وهذا منصوص عليه في الاحكام والمنقولنا ان نسعه او قسمه فالواجب  
ان يحلفه ونقوم عليه حتى يستجابه ثم يرسله لان الواجب عليه ان يصري بذلك انه يحرم عليه  
صدقه ويحلفه ان يرد فغنه الضرر الذي فعله به بدلا له ما اجمع عليه وخبرنا ان رساله  
عليه ان صطاذه واقادته الى ما كان عليه وقلنا انه يتصدق في بشي لشفعه على معذره  
ما كان من ضرره وهو قولنا ابو يوسف لم يضمنه ذلك الضرر الذي فعله فلو لم يرد له  
انه ان لم يرد له ما كان عليه ولا خلاف انه يضمنه ذلك كما اذا عا بدخلا فلا في خفيه  
ولا في الحرف والحيث لا فزاعه صدقه على ما مضى فلا ولى ان يوجبه للمنف والعدلها اعظم  
محررا من الاقراء وقد بينا ان لا يصل في جميع هذا الهري قوله صلى الله عليه واله وسلم  
لا ينفرد صيدها مسله قال لو ان عمارا اصطاد صدقا ثم احقه منه قتال فارسه  
لم يكن عليه شيء ذلك عليه صدقه بقدر فزاعه وهذا منصوص عليه في الحديث وعحصل  
المذهب انه لا جزاء على الحرم ولا ضمان على المرتسل ووجه قولنا انه لا جزاء على الحرم انه  
قد عا بدخلا لعبيد على ما كان عليه ولم يضمنه ذلك كما ان يكون عليه الجزاء كما انه لو كان هو  
المرتسل فقد اختلف فيه فقالت ابو حنيفة ان كان اصطاده وهو محرم فاخرقتا فارسه  
فلا ضمان عليه وان كان اصطاده وهو حلال فزاعه صحت قوله ابو يوسف وعمر لا يضمن في شيء من  
الاحوال مثل قولنا ووجه ما ذهبنا اليه ما بيناه فاما مضامير ما لا يحرم احساكه بوجه  
من الوجوه وان يتبيله في امسكه سبيل الخاص فدا ثبت ذلك لم يلزم المرتسل ضمانه لانه  
بمنزله من اخرج العتق كالعاصبه وزده الى حيث اسحق واذ لم يحلف ابو حنيفة ان الحرم اذا  
اصطاده في قتال احرامه فلا ضمان على مرتسله وحده لا ضمان المرتسل وان كان الحرم اصطاده  
قبل الاحرام والمعتق انه ازال بدلا ظالمه من لسي وزده الى حيث استحق وليس يمكن ان يقولوا انه  
اي بطل ملكه لينا لصحة عقدنا ان ملك الحرم رايل عن الصدق على ما بيناه فاما بعد فبطله  
عقدنا سبيل المستلم اذا كان في يده الحرم فراه معره انه لا ضمانه لانه فقل ما كان يلزم من كان  
في يده فقله بغيره من ان يكون صدقه فعلمه من شرطها اليه فان قالوا البئر لو جاز  
رجهل فاخذ ركاه مال غيره فاخرجهما الى لغزى بعد اذنه صمها الصا حلالا فانكرتم على  
مقال ان ذلك يحكم المرتسل المصد فسل له دجيا لضمان في الركاه لين عيتر ما اخبره الى  
الغير يلزم صاحب المال بل كان له الخيار ان يخرجه او يخرجه عيتره ان شاء وليس كذلك حال  
المصد فان الحرم قد يضمن عليه فبعضنا رساله فكذلك الحكم ان يضمنه العير وحكم العصلة ا  
اخرجه غير الخاصه وزده الى حيث اسحق على ان الزكوة بمصر الى الله لمكون لها فوه وركوه  
وليس كذلك حكم ان رساله المصد الحرم لا يحسب ان رساله الى الله لانها لو ابلت من يده

وكانت انما تقع في ضمن المسمى بالاحكام التي هي في الاحكام

وطائر اجزاءه وهو حكم ازالة الحيز واخراج العصب من هذا العاصب شبه على ان اداد لنا على ان ملك  
 الحيز من يذ لثته فلا كلام بعده في التمسك واما الصبر فم يقدر اذ راعته فذكر في الكلام فيه  
 في مواضع فالتحاجه ما الى عادته **مسألة** وان جامع الحاج بعد ما حرم العصب  
 وحلق لم يفسد حجه ووجب عليه دم وكذا ان يجمع اذ جامع قبل ان يعصر وقطران وسوا  
 فاكتر ما عليه دم **والسعي** القسم على السلام في المصنع الذي جامع بعد الطواف والسعي  
 وقبل المقصير ان لم يرق دما فارجو ان يكون عليه باس **قالت** وارا ما طحا في ما ذكرناه  
 او لا منصوص عليه في الاحكام وما حكينا من القنبر علم السلام مروي عنه في الاحكام وروي عن  
 النيزكي وعنده تحصيل المذهب **انه** اذا جامع بعد الري لا يفسد حجه وان لم يكن  
 حلق وقد ذكره ابو القاسم النخعي في المنصوص وقد راعه كلام حكي عليه السلام ان يجمع اذا  
 جامع قبل ان يعصر وقطران وسوا فاكتر ما عليه دم ليس المعصر والحلق للمعصر بعد السعي  
 كما لم يعصر والحلق للحاج بعد الري مصرجه بان حصول الجماع للمعتمر قبل المعصر لا يفسد  
 عمرته اياه ان حصوله للحاج قبل الحلق لا يفسد حجه وهو قول عامه الفقهاء وروي ذلك ابن  
 ابي شيبة شبيهه باسناد عن ابن عباس وذهب همدون بن ابينا على علم السلام الى ان من جامع  
 قبل طواف الزبارة كان عليه الحج من قابل وروي ابن ابي شيبة ذلك عن محمد بن يحيى بن عروبة  
 ما في ههنا اليه ان هذا الوجه لم يتبادر حراما حتى اذا كان يحكمه كحكمه بعد طواف الزبارة  
 او يقال هو وجاؤا في تحال كونهما للبشر والطب فيجب ان لا يفسد الحج فبما ساعده  
 ان جامع بعد طواف الزبارة وليس له ان يقول ان بعد طواف الزبارة لم يبق شيء من الحج  
 ليس من طواف طواف الزبارة في م الحج يكون قد بقي عليه شيء في باقي ايام التشرية ويكون قد بقي  
 عليه طواف الوداع قل ان الجماع انما كان مفترقا للحج من حيث افسد الاخر الحكم ان يفسد  
 كالحجاف المقصير وكما ان من احدث بعد الحج وح من الصلوة لم يفسد صلواته وان صادف  
 ذلك خالفنا اخر ما الصلوة ووجب محذوف لسهو وكذلك الجماع قبل فحله وان كان  
 لو جامع لم يفسد صلواته اذ حصل الجماع بعد الحج وح من الصلوة فاما المتمع اذا جامع  
 قبل المقصير بعد الطواف والسعي فان عمرته لا يفسد لما بيناه من قبل وهو ان حرمه  
 قد اعصى بالطواف والسعي والجماع اذ لم يتبادر تحال الاحرام الا انه لما بقي عليه من ذلك  
 وهو المقصير والحلق فبما ساعده **مسألة** وان لم يبق شيء من الحج فبما ساعده  
 السلام من ان هذا الدم مستحب وان لم يبق شيء من الحج فبما ساعده ما هو ترك الجماع كما يبي على  
 الجماع ما هو ترك الحج وهو طواف الزبارة ويعي بالركن مالم يركن له والحج دونه فلما كان  
 هذا هكذا راي ان الامر بالجماع بعد سعي العمرة قبل المعصر اخذ من جعل الدم مما ساعده  
**مسألة** **قالت** وفي بعض النسخ ان افسد الجماع او طوافه راحله في كل مصه  
 صام في او اطعام مستحب وهذا منصوص عليه في الاحكام وقد روي اسر وسعه مثل

المصفي تركه اذا ادع بعونه

مرفوع

قوله



او اطعام شه مشاكسين او دم بزيعة فان كان هو الذي دبحه او امر بدمه لزمه ذلك الحرام  
 وهذا منصوص عليه في المتن **وخصي** **الذهب** ان القيمة على اكله في الحرم  
 لم يصحح عليه السلام في غير موضع من الاحكام والمخ على ان القيمة بحرمه لغيره دون  
 حرمه في الاحرام فاما اذا اكله خارج الحرم وهو حرم فالذي يلزمه الكفارة التي ذكرها ووجهه  
 ما ذهبنا اليه انه انتفع بما حطره في الاحرام لا ما حطره في غير الاحرام فلو كان يلزمه العديبه حاشا على ما سيج  
 باللبس والطب فان قيل ان ذلك من دم حرمه الحرم وهو غير حرم منه فكيف علم انه محطوب  
 في الاحرام وهو محطوب على غير الحرم **فصل** في كتمان ما يحل في الصد الذي دعيه لغيره  
 خارج الحرم ثم يلزمه عره باعتبار اننا لو لا ذلك لم يفتل بينهما على الذي ذكره لا يفتل ان يكون  
 محطوبا في الاحرام وان يلزم منه العديبه **فصل** في ما لو اخذ قد حصل له وجهان في الحرم او في  
 محطام جلد خرخر بر او كلب او ميتة لم يخرج من ان يكون قد اصاب ما حطره في الاحرام وكانت  
 العديبه لازمه وان كان ليس هذه الاشياء محطوبا على غير الحرم وكذلك لو نبط بطن معجون  
 بحر فان سقط اقراسهم وصحة فاشا واما وجه احبار القيمة اذا اكله في الحرم فهو ان يملك  
 ما منع اسهلا كحرمه لغيره وحين ان يغني عنه دليله الصد اذا قتله في الحرم والحرمان بعد  
 فيه وهذا ما قدمنا القول فيه ووجه احبار الحرم عليه اذا كان قتله او امر بقتله وهو حرم ما سلف  
 القول فيه فلا وجه لا قاده على احبار الحرم لا حلال فيه **فصل** في لو ان حرمان ما  
 صد في الحلال واصابه فطار حتى مات في الحرم كان عليه الحرام دون العديبه وان اصابه في الحرم فطار حتى مات  
 في الحلال فقتله الحرم والقيمة معناه هذا منصوص عليه في المتن اما الزامه لئلا يكون حرما على الوجهين  
 جميعا فلا اسكال فيه واما القيمة فالمراد بها وقوع القتل وهو في الحرم هي حصل احرام الحرم  
 لزمته القيمة لانه يكون قد قتل صدقا في الحرم ووجبا عليه وهو في الحرم حيا به ادت الى العمل والتمسك  
 الواقع على الصد في الحرم اذا اذنت الى القتل كان سبيلها سبل العمل كما بيناه في الحلال والحرام اذا دل  
 غيره على قتل صدق في الحرم فاما اذا لم يقع العمل ولا الحيا به المودبه للصدق العمل في الحرم وانما وقع  
 والصدق خارج الحرم فهو ان لا يلزمه القيمة لانه يكون قتل صدقا في غير الحرم فاداسه من العمل  
 على الاصول المتقدمة الملبية في كتابنا هذا وجعله كراه من انه اذا اصاب صدقا في الحلال واصابه  
 ثم طار ومات في الحرم فلا قيمة عليه لان الحيا به وقع في الحلال وطيرانه بعد ذلك حتى حصل  
 في الحرم ليس من فعل الراي وكذلك موته فيه وحل ايضا ما ذكرناه بعد ذلك من انه اذا اصابه  
 في الحرم فطار حتى مات في الحلال فقتله القيمة ليس لئلا يراه الموده الى التمسك بقتل الطيرة في الحرم  
 في جبل ان يلزمه القيمة **فصل** في لو انه حلق كلبه على صدق في الحرم لم يلزمه  
 الكلب خارج الحرم وماله معناه القيمة مع لزامه كذا ان حلق كلبه عليه في الحلال لم يلزمه في الحرم  
 وقله معناه القيمة مع لزامه وهذا منصوص عليه في الكلام المسمى المراد به لو ان احد حلق  
 كلبه على طي في الحرم هو ان تكون الطي في الحرم من الاغراض يكون الكلب هو الذي يطرده

عز

حتى يخرج عن الحرم ما إذا كان هذا هكذا فإما إن تلمسه القمعة ليس للجبايات المودعات التي تله  
 الصدوق والصدوق في الحرم هـ سـ د ك ان اعراض الكلب مثل الرمي بدلالة انه اذا  
 اغراه من لونه كل د ب ي ج ن هـ عـ اكل ما قتله واذا اغراه من وكله سـ حـ اكله ما ان كان  
 مثل الذي على ان لا يغراه او كـ د من لونه فاذا قلنا انه يلزم منه العمى اذ اكل ما كان د ا عـ اكل  
 اذ ان يلزم منه وكـ د اكل الكلب في الحقل والحي الصيد في الحرم وقتله لا يقتل مع الصدوق  
 في الحرم فوجب ان يلزم منه فمته ليس قبل الكلب الذي اغراه بمرله ما يبق له هو من الفضل على ما احتجنا  
 من ان لا يغراه كـ الرمي وابو حنيفة فضل وهذه المسئلة الاخيرة من الرمي ولا يغراه فقال اذا  
 ز ما هو في الحقل فاصار صيدا وهو في الحرم وقتله الحرام واذا عـ اكله في الحقل على صدوق الحقل  
 للمعقة في الحرم وقتله فيه اية لا يجزأ عنه وفضل اصحابه فيها بان مـ و رـ السم من فعله ومـ و  
 الكلب في الحرم ليس من قتله وهو **هـ** لا يقتل له ليس الذي اوجب صاه في الرمي ان الصدوق حصل  
 مقبولا في الحرم سبب من جهته على اننا قد بينا ان قبل الكلب المجرى بعموم مقام قبل المجرى  
 الا ان الله اذا كان المجرى على كل ما قبل كلبه واذا كان من وكله د ب حـ اكل ما قبله كـ د  
 كما لا يوجب كل اذ يركبها عند غده فوجه وضعه كذلك ان قتل الكلب المجرى فام في الحكم مقام قتل  
 المجرى بنفسه فوجب ان يفي على الله لا خلافا اذا اجرى كلبه على غيره فقتلها انه يصح كذلك  
 ما اختلفنا فيه لان قتله عري يرى فقتل المجرى **حـ** قالوا اذا احرم الخبيث  
 او اكرهه باذن سـ د هـ ا لزمها من كفاره اذ فيه فعل سـ د هـ ا لم يقتل ثم اذا كان  
 قتله ناشيا او مضطرا فلا شيء عليه وما فعله ثم اذا كفارة تـ د ب عـ ا يـ و د يا بها اذا عـ ا  
 فان كانا اخر ما بغت اذن سـ د هـ ا فليس على سـ د هـ ا من فعله شيء فعل ما وعلى كل طريق  
 الشيطان او الضميمة او على سبيل التعمد والتمرد بل هو د ب عـ ا يـ و د يا بها اذا عـ ا  
 مخصوص عليه في الاحكام وذكر فيه ان سـ د هـ ا ان شأ اطم عنه وان شأ اهدا ان شأ  
 امره بالصوم ووجهه انه مما يتركه المال لا يفتن مصرون عليه بالخيانة لا يصح ما عـ ا  
 عـ ا السبب يلزم العذر فان يكون لو حوت حمل لسـ د هـ ا مسرح قاسا على سائر الجبايات  
 التي يضمنها السيد ولا يقرضه ما يلزم العذر مما يفعل على سبيل العذر والتمرد ان لم تخلل  
 لا غيان المشاييل وانما عللنا لئلا يظن ان لو حوت حمل لسـ د هـ ا مسرحا فيه وايضا فهو مال لم  
 سبب عند سـ د هـ ا فيه اذن السيد من عوان ام العذر فيه فحيث يلزم السيد صاه د ليله المهر  
 والنفقة في النكاح فان قيل بهذا المزمع وكفارة الطهارة وقد نفي عن علمه لسلام  
 في الاحكام على انه لا عري العذر فيها الا لظام قيل له اما العتق فليس يجوز ان يلزم العذر  
 عـ ا وجهه ولا يقع ان يقتل السيد عنه ليس لغيره وجب لولي المقتل فامسح بمقتول ولو للعذر  
 مع حصول العتق عنه لان ما منع حصول الحكم منع حصول العتق الموجه له وقد احرر من  
 ذلك في قنا سنا بقولنا انه لا يصح ما عـ ا عـ ا السبب والوجه عـ ا عـ ا

ان سـ د هـ ا السبب  
 مع عـ ا عـ ا  
 يـ و د يا بها اذا عـ ا  
 يـ و د يا بها اذا عـ ا



فلم يحز له ليل أحد فاد على الصيام ولا يحرم الاطعام في كفارة الطهارة لا يحرم الصيام  
 فان قيل فلزمكم هذا والعبد الذي يعجز عن الصيام فلا تمتنع ان يقول انه يحوز ان  
 يعجز عنه السيد لا يطعم ان يعجز عن الصيام واما كفارة اليمين فلا يعرض على ما قلناه  
 لان الكفارات الست لا تنزح الا مع التحيز ولا يصح تحيز العبد فيها لما بيناه من ان العن  
 تمتنع وقوله منه وليس يعجز الكفارات الست لثلاث الاما لصيام بوجوه ما ذهبنا اليه ان  
 السيد لا يحرم حار عجزه فيصير ما عجزه كالكفارة في المهر والمنعة والمعدة  
 لا تنزل ان ادنه له بالنكاح عجزه يصيرها ككذلك الاذن له في البيع والسرقة عجزه  
 يصير ما يجب سعيها فان قيل فلم يرد بين ما يقع من ذلك مردا وما يقع  
 على وجه لا يات فيه قيل له ليس الاصل فيها تركها العبد من الخطوط الى لا يعلق  
 بها حق ادبي بعينه انه لا يصح السد عنه وليس يصح من باب الجمل ان يقول من لسانه  
 الواقعة على وجه عجزه بها الحرام والحجاب الواقعة على وجه لا يصح انام بها الحرام انما  
 يحل جباية الخطا ولا يحل حجاب العبد وليس يصح ان يقول في وجه الفرق بينهما ان  
 اوجها التحريم العبد وانما كان ذلك اغل للحد مثله وهذا متبع لا يحرم سعي  
 لصحة هذه المارقة على العبد فله ذمه للخطا لا يجب ان يسعد ما ذهبنا اليه من محل الموقوفة  
 الكفارة لا نأخذ كسر من العبد الا ان الحرام اذا اكره زوجته على الجماع عمل الله في عبادته  
 قوله لشافعي في غير الاكراه ايضا وقوله كفاية الجماع في رمضان حسن قال  
 والصبان اذا اكرهوا لم يمس عليهم فدا ولا كفارة في شيء مما جعلوا له وان عجزوا اولام  
 عن ذلك كان حشا ولا يلزم ذلك وهو منصوص عليه في الاحكام والاصل ان الصيام لا يسعد  
 اكرامه فلم يحصل له حرمة الاحرام فلهذا قلنا انه لا يلزمه شيء مما ناسه من ذلك وفي حرم  
 استحسانا بنا ان منعه اوليا هو انه متحيز لكرهه ان ياخذ ابنته او امه له شيء من  
 بالملوك وان ياخذ بالصيام اذا اطاق عجزه التناجيب ليجي على ذلك ويشترط عليه فذكر  
 اوجه الاحرام فان قيل ولم يلزم احرامهم لا يسعد قيل له لا يلزم لغير احرام  
 العبادات في جلال لا يتحقق احرامهم كالذي الامرا بهم ولا يوحذون بصوم ولا صلوة ولا  
 يلزمهم القضا لما فات منها فان قيل ليس قد قلتم الركوع لازمه لهم قيل له الركوع  
 حق لازم في المال والامسح والحقوق التي يلزم في المال ان يمس في مواضع لم يمس  
 العبادات بكشف ذلك ان الحج لا يلزمه على وجه من الوجوه لا في نفسه ولا في ماله فانما في  
 حكم احرامهم حكم احرام الذبيحة او من الحاق حكمهم بحكم ذكواتهم فان قيل فقد روي  
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان امرأة رقت له صبيتا فتالت له ارجع فقال نعم  
 وكل ارجع قيل له المراد انه مسيخ اخذ به من ما ذكرناه من طريق التناجيب والبعث به  
 لا تنزل ان الله صلى الله عليه واله وسلم به على ذلك يقول له ونكاحها ان لها اجر ذلك  
 فان قيل فعلا نكح النبي صلى الله عليه واله وسلم حواشيهم لا يسون له الحج على وجه

سما كلامه صلى الله عليه وآله وسلم معي من العائده قبل ان يسلط من جبرائيل  
 في هذا وجه العائده لان لا قوله صلى الله عليه وآله وسلم اني لم تكلمكم بعد ما  
 الزامهم تلك المشايخ **باب القول في الاختصاص**  
 وفيه من باطل الحقايق غليلا **الخصم** المحرم للمرض ما يقع من السرور وعدي  
 بحاله اذ خشي من طاعنه بحث مما استمر من الهدي والبرهان فانه شاء وهذا مقتضى علم الاحكام  
 والمحب وروى البيهقي عن العسم علم اقل الهدي شاء ولا خلاف في الاحتياط فيكون الهدي  
 واختلاف في المرض كان ما ذهبنا اليه من انه يوجب خصا فان زاد من علمه  
 السلام واليه ذهب اوجنه واصحابه وقال لنا في الاحتياط لا العوده وروى عن  
 قولنا عن عطاء وابن مسعود وابراهيم بن رواه عنهم الهادي الذي يدل على ما ذهبنا اليه  
 قوله تعالى فان احضرت ما استمر من الهدي ولا خلاف عند اهل اللغة في الاحتياط في سحر  
 في المرض والخصم في العود وقد قال تعالى يحدوهم واهضهم وهم فاداء ذلك وان  
 تكون المرض المانع من الهديه فاما احضرت العود فاداء السواء مراد بالاله فاما ما ذهبنا اليه  
 والظاهر يوجب ان تكون المراد به منع المرض فيقع ما ذهبنا اليه فان قيل اما كون  
 على من قال لكم ان الهديه وردت في سب ودك ان الهديه انما نزلت في حصر الله صلى الله عليه  
 واله وسلم والمسلمين في سب ودك ذلك خص العود ويحتمل الهديه على ذلك في سب ودك  
 ان الهديه اذا وردت في سب ودك فخصها عليه بل يمكن ان يكون محموله على عمومها الا مسح  
 ان يحاط بها الله تعالى خطأ بما يشمل على السب وغيره ويكون لجميع محمول من اذ كان  
 ورد هاضما في حال السب فان قيل في شيان الهديه ما دل على ان المراد به حصر  
 العود وهو انه تعالى استأنف بعد حكم المرض فقال سبحانه من كان منكم مريضا  
 او به اذا من ترأسه فقدمه من صباهم قبل له لا يمنع من ان يكون المرض مراد بالاله  
 بل ادل لا يمنع ان يرد عموم الهديه على امور ثم يذكر بعض تلك الامور ويذكر له بعد  
 احكاما لم يقتضها الخط الواقع من جهة المرض ووجه العود علم تعالى اني وال  
 مع كونه مانعا عما يحتاج معه الى امور يحظرها كالا حرام وان كان في المرض لا يحتاج  
 معه الى ذلك من حكمه يكشف ذلك انه سبحانه في الهديه الثانيه لم يذكر حكم المرض المطلق  
 واما ذكر حكم مرض خافض يحتاج معه الى امور يحظرها كالا حرام وبطلان ان يقول  
 القائل من كان من اهل هذه الدار فليقيم عدا بطوننا ثم يقول ومن كان منهم  
 امرأتان زوج فليسا دن زوجها والاطوع ان ولهم من كانت منهم امرأتان زوج  
 لا بد لعل ان قوله من كان من اهل هذه الدار لم يشمل على النساء مع الرجال فذكر كونه  
 تعالى من كان منكم مريضا او به اذا من ترأسه لا يدل على ان المرض مراد بغيره بل  
 واستمر من الهدي فان قيل فقوله تعالى فاداء اسم في جميع بالعهود التي تدل

بلغ ما كتبه

الاسماء التي في هذه النسخة هي التي في النسخة الاولى

[illegible]

محرقة

22

للمريض لم يشخ ذلك من ان يحفل له الترفه بالاحلال فكلوا المصروفنا ان قل الهدي  
 شاه لقوله كما استمر من الهدي ولا خلاف ان اسم الهدي يتناول الشاه وروى ابي شيبة  
 حدثنا حنبل عن جعفر عن ابيه عن علي بن عبد السلام قال لما استبشرنا الهدي شاه وروى  
 ابن ابي شيبة عن ابي قيس عن ابي عبد الله وهو في الاحلال في حقه قال وروى  
 الرسول يومئذ من ايام الهدي ويا مريم غنم عني وهذا منصوص عليه في الاحكام والمراد  
 انه اذا كان الحرم حلالا كان معقرا محرمه اذا بلغ الحرم ووجه ما ذكرناه من مخالفة  
 يوم النحر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم ذبح هديه عن يوم النحر وقال احذوا عني  
 يومئذ تكون لكم هدي المحصر لانه هدي من اجل الحلال فله للحاج واو يوشف دمه او  
 عانه يوم النحر وروى هناك من لم يدرى عن غيره عن عطاء بن ربيعة الاحتياط لانه لا خلاف  
 اما ذكرناه محرم ولا خلاف في غيره وروى عنه يوافق في هدي الجمع انه لا يدرى من يوم النحر  
 وجب ان يكون كذلك هدي المحصر لانه هدي يوصل به الى الاحلال من الحج فمسألة  
 قال وروى عنه وقتا من ذلك اليوم يعني ما ذكرنا بعد ذلك الوقت بطلان وكسر حلق  
 لانه المحصر لا يخل من احرامه وسمى له ان يحاط في تاخير الحلق على الحلقا الذي راعى  
 رسول الله ان يحرمه وهذا منصوص عنه في الاحكام والمسمى عن ما ذكرناه من الاحكام  
 فانه منصوص عليه في الاحكام وهو في ذلك على علمها السلام وروى عن عطاء بن ربيعة  
 انه هناد بن اسنادة وعند غيره لا يخل حتى يعلم انه قد حرمه وروى عنه ما روى  
 ابيه انه لم يوحى عليه العلم في ذلك لانه لا خلاف انه لا يدرى به مشاهدته فان لا يدرى  
 لو ان احرامه عنه وهذا ما جاز لنا العلم والاحتياط في الاحتياط فله عاله لطن  
 ما اذا كان ذلك كذلك وغلب وطنه ان الحرم قد وقع جاز له ان يخل فان قيل  
 انهم يقولون ان لطن لا يكون له حكم حتى يكون حصوله على اماره ووقع الحرام اماره عليه  
 قيل له نعم لا يجوز الاحلال الا اذا كان هناك اماره ولا اماره تكون سلام الطريق  
 وان لا يكون بلغة عابو فترى الرسول مع حج حرم ان العادة انه اذا نحر من قبل فوجد  
 وان يكون من واحد موثوقا به فاذا حصل هذه الامارات تدارك حصل له طرس على  
 الحنك وعكوات نحر الحلق فان حال لا خلاف انه اذا بلغ الحرم قد وقع عن نفسه اذا  
 بلغة حارلة الاحلال فكذلك ما ذكرناه والمسمى حصوله على الطريق وقع الحرام اماره  
 حتى يحكم ان العادة حارته تكون مثلها اماره للعقلا مسألة قالوا ان  
 هو يخلص من احصائه وامك ان لم يلقى فوقف قبل طلوع اليوم النحر فقد ادرى الحرام ولم يدره  
 حرمه به وحار له الانتفاع به وان لم يلقى بعد ذلك الوقت وفاته لغير حرمه داخل الحرم  
 وهذا منصوص عليه في الاحكام والمسمى اما اذا نحر الموقوف قبل طلوع اليوم من يوم النحر  
 فلا خلاف في انه يكون مذكرا لله وقد مضى ما ورد فيه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم

الوقت

روى عنه يوافق في هدي الجمع انه لا يدرى من يوم النحر



هذا الكلام  
في الامور  
التي هي  
من جنس  
الاجسام  
التي هي  
من جنس  
الاجسام

الدم فيه يدل ما فات فلا وجه للقضا فقل له ليس وجوب الدم عندنا على وجه اليد لما فات  
ليزاد من وجه من الاجرام فقل اسكنا ما وجب فيه ولما الغايت فقله القضا لا غير لان  
نقول وجوب الدم على من فاته الحج وان حلل بغيره فاما ابو حنيفة فانه كان يقول انه لو كان  
الحج فحليه حجه وعمره واستند لو اعلى ذلك بان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر من فاته الحج  
وعمره لانه امره ان يحلل بغيره والرمه مع ذلك فضا الحج فقل ختم لغيره عندكم وان يكون  
نايما مات على الحج فلا حدان بلرمه انما جده فخصوا بده فاما نحن فلا نسلم ان الذي لم يوف  
والسقي بغيره منبذاه ليرى ان كان كذلك لوجب ان يكون اجرامه فاما بعد فصار اجراما لغيره كما  
ولو كان كذلك لم يلزمه قضا الحج لانه يكون قد اتى بها واجبا خيرا ما دامنا نعلم ان  
امرنا في افعال الحج واستغنا عنه من جملة الزم والكون في فعل هذا لا يلزمنا ايجاب حج وعمره  
عليه على ان لا نعلم انه اذا احضر المقتض فليس عليه الا قضا الحج فقط كذلك اذا احضر  
المفرد ما حج والمعتق ان كل واحد منهما لم يلزم نفسه باحرامه غيره فحين لا يلزمه سواء  
اذا اخرج من احرامه قبل ان يجهه **مسألة** قاله ولو ان عقر احض من احصاه  
ورق صبيح واحد من كونا شريفا لعلنا ان يلزمه الحج عليه لانه اكثر ما يلزم الكرام بعد  
ان لا يحجب بغيره فان خاف ذلك لم يلزمه وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجهه  
قول الله تعالى وانما الحج والعمره لله فاذا عكر من الامام على وجه لا يلزمه فيه مسعه  
عظمه ولا يحجب بحاله اجمالا فامرنا بالاضطرار لعلنا وجب عليه الاتيان به ولا خلاف ان  
وجوده بغيره لزمه التوصل به فكذلك اذا اراد عكر الا باصنافه والمعتق ان احضره  
به وهو **مسألة** الطريقه قد اسعفتها ايا كثر من هذا في السلام في مساله من لم يجد  
المال لم يمس قاله **مسألة** قال لو ان رجل خرج معصمه من لغيره لغيره باحتر  
بمن احضاره محضرات فاذا كان معصمه من غيرهم فليس عليه الخروج معه وان لم يكن له المحض  
من يقوم به غيرهن وخشي عليه التلف ان خرجا دام معه منهن من من باجره وكانت محضه  
باختصاره وهذا منصوص عليه في الاحكام والاضل فيه ما بيناه فاما عدم مزان المرأة لغيرها  
الستفرا لامع محرمان شرعا في وجوب الحج عليها فادانته ما بيناه ان عدم المحرم لها يمنع من الحج  
جزا ذلك من الاختصارات وكذلك ان وجدت محرما او حافت على المحض هشا او بلغا اب  
خروجت جزا ذلك من الاختصارات وحفظ ليرى حكم الاختصارات معلوم ان يحللها يرضى  
بعدم معصه المحرم من لنا خبر من اي وجه كان لانه لا فرق بين سائر القوايق وسائر المحرمين  
العدو وفي الوجه الذي جعل المحض معه الاختلاف او بغيره ويجوز ان يكون في جميع ما يلزم المحض  
كحكم المحض وقد نص عليه في الاحكام **مسألة** قاله قالوا من ابا المبيات عللا لا يعمل  
بقل الحج عنه وعمره من شايه ونصب عليه المان امكريم فقال اللهم اني اخرج قاصدا الى الحج وقد  
احرم كل شعري وشيئتي ودمي ودمي على الله وساربه ونحبت ما يحبه المحرم من طبيب وعمره  
فان احتاج الى لبس الثياب والتداوى به وانه طبيب فقل له ذلك ولو منته العده فاب  
ادان من علته قضا ما يحسب عليه من افعال حجه وان اسدنه ذلك طبعه في المحض وحل الوفاء

الحكام  
منه



ووقف به فيه لم يباين منه ويوقف عند المستحل الحرام لم يباين به الى الحرم في رعيه بسبع م نرد  
الى الكعبة بطوافه طواف الزياره وجميعه منصوص عليه في الاحكام وهو قول الجمهور  
وتحكي انه قول الامراء وروى في حقهم عن الحسن وعطاء وطاوس ذكر ذلك ابو بكر الحنصلي في  
شرح المناشك لمحمد وقال ابو يوسف ومحمد لا يحرم في الاحرام فان حرم ثم اعني عليه حاران  
بطواف به ووقف وتحكي عن الشافعي انه لا يحرم في الاحرام ولا الطواف ولا الوقوف وسبعت  
بعض اصحاب الشافعي يقولون انه حرم في الوقوف على اي وجه حصل حرمه في الاحرام لا يختلف  
انه ووقف ولم يباين من قرب من وثرا او حصل به ثابا بالجزء واستوفى المكان او لم يعرف ما بالثاب  
ذلك وجب ان يحرم اذا وقف فيه معي عليه فان قيل انه الوقوف لم يسموا بالثاب فادخل  
المعني عليه في الموقف وجب ان يحرم وليس كذلك الاحرام لانه يسموا بالثاب لانه يسموا بالثاب لانه  
لا يجب له الاحرام ان لم تقارنه بالثاب قيل له الاحرام مع اقتضائه الى الملبية عنه حتى يكون الحكم  
كانه قد بوي وادخل في ذلك وقف به الذي لا يجوز به ويحرمون عليه الاحرام عنه كانه هو  
الذي بوي على ان من يحل في هذا لا يمتنع ان يجعل الرجل على ابنه المصغر ويكون به فايه  
معام به الامن فلا يمتنع منهم انشاد ما ذكرناه لعدم من يقد عليه فيه الاحرام فان قيل  
كيف يجمع لكم الاعتماد على علة الرجل الاحرام على عقد ابنه المصغر فانه لا يقولون به قيل  
عرضنا ان يبين انه لا يمتنع بل ان يبين ان يجمع بينه بجاء الاحرام على المعقود عنه وعلمنا ان عقد  
الرجل الاحرام على ابنه المصغر لا يمتنع في حق الابن وانما معامنه لا يمتنع سواء على الوفاها  
مع على الوجه الذي بيناه للمنيه المسند لان الوقوف لا خلاف في انه عباد والعبادة لا يرد منها  
من المنيه الا ان لنيه رما اجزت وان تقدمت ولم تكن مقارنه كما اجتمعنا عليه ان الصوم يقع صحها  
بنبيه معمره له فاذا ثبت هذا لم يمتنع ان يجمع احرام من ذكرناه لنيه المسندة وقال الا يمتنع  
ومحمد فاصحها بها لا خلاف انه ادب طيف به مخا عليه انه حرم في ذلك الاحرام بالثاب التي مضت ولا  
يكن الفضل بينهما بل ذكر النيه لمر الطواف معصوا لنيه كاحرام الامران في حلاله ودار جوار الكعبة  
وهو يطلب شيئا عرفا صدد بطواف لم يحرم ذلك عن طواف على ان حصول الاحرام على بالثاب  
يجب وان لم يكن يمتنع ان يكون له نيه في حاله لنيه المسندة وكذا ما ذهبنا اليه ووضحه  
فان قيل ليس قد قال في المسحون ذلك بولاه من يباين او يقصر فقا به فاد المراد ذلك لا يباين  
فما انكرتم ان لا يجوز ذلك للرفق فاقبل له القرب بينهم ان رفقا لما كانوا احقره وجاهل حسنه  
في بريئه والقيام باسبابه من غيرهم وكافوا الحضر به من غيرهم في فقه وجمهوره سألهم ضرب  
من ولابه ولهدا كانوا اول سبع يقصر ما يحرم بيقه من اسبابه ان مست الحاجة اليه من غيرهم فاذا  
ثبت هذا الضرب من ولابه قلنا اهم هم الذين يحرمون عنه فاما الاحرام فلم يمتنع لهم من  
الولايه فلهذا خصصنا رفقا به ذلك فان قيل الستم يقولون اهم لا يجوز لهم ان يباينوا  
ذلك لا اذ صاروا الى اخر المواقف فانكرهم الما يحرم ذلك وان صاروا الى اخر المواقف كما لم يحرم  
ان يباينوا فقل ذلك فقل به لين الولايه ان اسرنا اليها فاما جعلها لهم في حال الضرورة وعدم  
ما حان تلقاه او طلب ما له الا انما يحرم لهم ستم ما من الحاجة اليه من ماله ولا يجوز لهم ان يسعوا  
عليه الا بالادله في المكان ذلك كذكر ذلك لم يحرم ان يحرموا له الا بعد الضرورة عليه كما لا يخفى

في طواف الكعبة فان كان من غير طواف الزياره  
فان كان من غير طواف الزياره فانه لا يحرم  
في طواف الكعبة فان كان من غير طواف الزياره  
فان كان من غير طواف الزياره فانه لا يحرم

المراد

المراد



المصروف على سائر اسبابه وادانته ما بيناه وجوزنا بغيره ما لا يحرم عليه ثبوت انه حرم وثبت  
 ما لا يحرم من ان يحرم ما يحرم الحرام وانه اذا اكس او طيب فحاجه اليه لزمه العدم وعنه  
 حجه مستله قال فان مات وهو حرم لم يخطراشته ولم يخطا عوط فيه طه وهذا  
 مفروض عليه في الاحكام والمسمى **والاصول** فيه ما احصياه ابو الحسن بن محمد بن الحسن بن  
 النعمان قد ثاب في سماعه قد ثاب الحسن بن محمد بن عيسى بن عمار بن سعد بن جابر بن  
 عباس قال **قال** سمعنا النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول في يوم القيمة ما لا يروى طه  
 النبي صلى الله عليه واله وسلم اغسلوه ما وسئتم ذلك فتوه في ثوبه ولا حرم دارا منه  
 سبحانه ببعثه يوم القيمة مهلا وفي يوم القيمة لا يروى طه وروى ابن ابي شيبة حدثنا  
 هشيم بن سعيد عن ابي سعيد بن جابر عن ابي عبد الله ان رجلا كان مع النبي صلى الله عليه  
 واله وسلم وهو حرم من فضته ما قته حات فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم اغسلوه ما وسئتم  
 ذلك فتوه في ثوبه ولا يخطوا راسه فان الله سبحانه يوم القيمة ملينا ووجه الاستدلال  
 من الخبر انه صلى الله عليه واله وسلم فضا في الحرم الذي ما لا يخطا راسه ولا يروى طه  
 ونضا وقل الولد فضا على الحاقه بكون ذلك فضا على كل حرم وحكم ادا مات ما قبل  
 كان هذا حرم لو لم يكن صلى الله عليه واله وسلم وكن ذلك لانه يبعث ملينا واداس ذلك فضا  
 حكم في كل حرم يعلم انه يبعث يوم القيمة ملينا ولا لم يكن لنا شيل الى ان يعلم ذلك من حال احد  
 من الحرمين لم يحان فيعلم ذلك باحد منهم **وسئل** عن الحرس فمهل على يميني فمهلها ما يصاه  
 والحرم الذي مات والثاني انه يبعث يوم القيمة ملينا وقد قلنا ان الحرس هو من احار  
 الاتحاد وانه يعمل بما طريقه العيل والحكم ولا يقبل بما طريقه العلم وقد قلنا ان كونه  
 الحرم من يبعث يوم القيمة ملينا بما طريقه العلم وانه لا يجب ان يقبل في مثله خبر الواحد  
 وان وزوده خلاف وزوده فضا رت هذه الهبة اده كما يقال ثم زوده ادا كان ذلك  
 كدك حرم فضاوه والحرم من هذه الزيادة حكما فمهل فضا على كل حرم على ان  
 هذه الزيادة قد روت على وجهين مختلفين روت ببعث مهلا وروى ببعث ملينا  
 وهذا لا اضطراب فارجب منعها بغير الزيادة على انه قد روى في شهداء الحرة  
**قال** صلى الله عليه واله وسلم انما سهد عليكم اليوم ولم يمنع هذا ان تكون حكم  
 الشهداء وترك غسلهم حكما واخذوا ان لم يعلم في جمعهم انه سهد عليهم فترك ما  
 اخلفنا فيه فان قيل فقد قال صلى الله عليه واله وسلم من كثر الحج او عرج  
 فقد قل باوان يكون من مات قبل هذا وجيل لا يكون من مات ادا مات وادام يكن  
 من مات وجيل لا يقبل به كذا يقبل سائر الموتى قيل به لا خلا فان هذا الذي اظهره  
 وان الحرم لا يصح حلا لا يفسد اكثر والعرج ومعناه ان من كثر الحج او عرج فقد حاربه ان

في  
 الحرس  
 طه

١٤٤

مجلس

فقصه كان نافع قلب نعم قال **عبد بن وهب** والى قبل له عن **الحسن** انه يصح عن **الميت**  
 واما الخلاف في الشرط الذي معه يصح **عبد بن وهب** والى **عبد بن وهب** ان لا يكون قد  
 اوصاه لانه قد يكون **الحسن** فيه الشك واليه فان قيل يشبهه اياه بالدين في ان  
 عري وان لم يكن الميت او **عبد بن وهب** قبل له بسنده اياه بالدين من الوعد الذي قد لا يوجد كونه  
 مثل الدين من جميع الوجوه **عبد بن وهب** انه قوله صلى الله عليه واله وسلم حسن مثل عن القلب للمصنام  
 ارايت لو مصمت لم يوجب ان حكم القلب حكم المضمضة ومن جميع الوجوه لما كان حكما في اياها  
 لا يستدعي الصيام كدرك الحج لحلت تكون حكم حكم الدين في ان له لسانه يصح فيه دون ما سواه  
 لانه هو المقصد والكلام ولا يصح نقلهم بقوله تعالى من يجد وقته يوحى بها او **عبد بن وهب** لا سواه  
 اسم الدين في الاطلاق والاختلاف ان الصيام والصلوة اذا انا لم يلزم ما الورثة فكذلك الحج  
 والمغني انه عباده يتعلو بالدين وان يحضر المكلف ليس يحرم من له الزكاة لانه لا يتعلو بالدين  
 ولا بها لا تختل المكلف لوجوبها في مال الله وقال **الحسن** وقولنا حكم المكلف عبور ان يكون عليه  
 بواستقامت قناتهم الحج على الدين والركعة تشهد لقيامنا الا ان الدين لما لم يكن عباده ولم  
 سعلوا لادان لزم الوتره اذا كان هناك اثر ذلك لركوعه لما لم يحضر المكلف ولم سعلوا  
 بالادان لزمه ان يتره فاذا ثبت ما بيننا انه لا يلزم الوتره من الوتره وانه لا يقع عن الميت ما بينهما  
 ثبتنا انه خرج من الميت ليس ما لم يلزم الوتره اخراجه لانا اوصيه فلا خلاف في انه من الميت فان  
 قيل ليس له معنى عليه فيعتقد عليه الاحرام بالغتر ويقع عنه فما انكرتم مثله في الحج عن  
 الميت قلنا انكرنا ذلك ليز الميت لا يستحق له الحج والمعنى علمنا بما جاز للمعبر ان بعد  
 عليه الاحرام اذا كان قد خرج من بيته فاصبدا الحج غازيا عليه وعلم ذلك من جاز لا  
 ان المعنى عليه وداري لا ينفذ عليه الاحرام وكذلك نقول ان الميت ان كان قد اوصاه  
 فان الحج يقع عنه لانه قد حصل فيه شيء قاصدا لا يقصر عن ما قلناه **عبد بن وهب** قال **عبد بن وهب**  
 اجازته فيه عن حج على قوله في حياته وعليه اعكاف انه ساجد من يحكمه عنه كذا  
**خرجنا من الموضع الذي ذكرناه في حديثنا المأذون في الحج على السلام**  
**قد نص على ذلك في كتاب القنوت فاغنى المصنف عن المخرج في حكم**  
**ابو الحسن الحسيني رحمه الله** يعني قريش من مقتناه عن القنوت عليه السلام وخكا  
 نحوه عن محمد بن يحيى عليه السلام **عبد بن وهب** قال **عبد بن وهب** انه قوله صلى الله عليه  
 واله وسلم لمن لم يحن شأزه حج عن نفسك بخرج عن سريره وقوله للحججه حج عن سريره ولم  
 سئل ان يكون ذلك ما جاز لكل من حج عن المعبر يكون مبتلا للظاهر سوا حج ناجز او بعد  
 اجزوه وما يبدل على ذلك ان الحج يقع للحججه عنه بركاه قوله صلى الله عليه واله وسلم  
 لمن لم يحن شأزه حج عن نفسك بخرج عن سريره وقوله للحججه حج قال **عبد بن وهب** رحمه الله  
 في الحج اذ كلب الى سما كبرا لا يستطيع ان يسب على لراحله الحج عنه قال **عبد بن وهب** وروى

ابن ابي شيبة ما سنده عن ابن ابي شيبة قال سار رجل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فقال  
يا رسول الله ان اوجعت ولم يحج فاجز عنه قال نعم يحج عنك ارايت لو كان على اسكدر حصه  
وروي هذا ما سنده عن ابن ابي شيبة العقبلي قال اي شيء صلى الله عليه واله وسلم رجل  
فقال يا رسول الله ان لم يحج كبري لا سطح لي ولا لعمري ولا الصخر قال يحج عنك ارايت  
فكل هذه الاحبار اذ الله على ان يحج عنه فانه قال صلى الله عليه واله وسلم وكل  
ذلك يحج عنه يعني المحج عنه ولا يصح قول من يقول ان يحج الحاج والمحج عنه احرا لبعده  
والاجرة وثوابها لانه لا خلاف انه لو ابيع عن المحج اصناف تلك المغة ومعه المحج لم  
يحره عن المحج وكذلك لو اوضحا هربان سوا صنف تلك المغة ومعه الحاج لم يحزه  
عن المحج فان لم يكن المحج في صنف لا خلاف انما ان المحج يلزمه ان يبيع المحج عنه  
فانه سبحانه يتلوه بذلك ويلي عنه ولو ان المحج يبيع عن المحج عنه لم يبيع عنه ذلك ولا خلاف  
ان الحاج لو خالف في المغة والاجرة ولو ان عليه اجرة لم يحزه ذلك فان قيل لو ان المحج  
يبيع عن الحاج لم يلزمه ان يحج اذا استرحمه اوقات قيل له ان المحج وان وقع عن المحج عنه  
دون المحج فلا يمنع ان يلزمه ذلك لانه محري محريه ان الثنابات لانه حكم يلزم من ابيد ذلك اليه  
وهو محرم فادان ثبت ذلك ثبت انه ما يصح الساب فيه وادان ذلك يحج ان يبعه النايب  
باجرة وغير اجرة دليله اذ الركوة الامانة للعار والنيابة في المغة الركوة حارة الاجرة  
من يفرقها عن المركة وسائر الافعال التي يصح الاجارة له علمها دليله دأله فان  
قبل احلاف المحج ان سنا جزم من يبيع وعندكم لا يجوز ان ساجر من يوزن ومن يعلم  
القران انما انكرتم على من قال لكم لا يجوز ان ساجر من يحج عن الغير قيل له ليس له  
فما ذكرتم ما اشرتم اليه بل الخلفان الامان والصلوة والمعلم مما لا يصح منه النيابة ولا يصح  
عن الغير ولم يحران سحر لانتان الاجرة على ما يبعه لنفسه الامان كبري من الموطأ  
النيابة فيه حارة ان سحر عليه الاجرة كقوله المصنف وسائر المتأجد وجعل العود على  
ان فاسم هذا سجد لعاشنا الامان اذ كروه لما لم يصح النيابة فيه لم يبيع ان ساجر  
فيه من يبعه فان قيل فكيف يقولون ان الامان لا يبيع النيابة فيه وعندهم ان ادان  
الولد تبيع الجماعة قيل له لسانه قول له محري على وجه النيابة ولكن يقولون ان الامان  
فرض من فرض لكعابا سنا فادان به البعض بسعطا عن المعصا لبا في لا على طريق  
النيابة الامان لا يجب له وزن ان يوزن فان لم يصح النيابة فيه فان قيل فاسكن  
على من قال ان المحج لا يبيع من كان يحج عنه الامان او فقه على وجه يكون فرضه  
بدل ان لا يصح ذلك من الذي ادان ثبت ذلك لم يحران سحر عليه الاجرة ليس الامان لا يحران

ان سمي الاجرة على ما سمر به الى الله تعالى الا ان ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 انه قال لا تقربوا الى العاص السبع واحمد مودنا لا يصح على اذنه احرا والى ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 انه قال من علم رجلا سورة من القرآن طمعا هذه اليه فوسا ان تردت ان يعلو كراهه في شيا  
 من نازا فاقبلها والى ما يروي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لا تقربوا الى العاص السبع  
 احرا وانظر على علم القرآن جوا قبل له ان لا يقرب من الحاج من الحجج عنه  
 الا اذا قصدته القرية لانه اذا لم يقصد به الا انفسه لا يجزى له من الحجج عنه ولا يمسح  
 ذلك في الذي لم يذكره وانما امتنع لانه لا يصح احرامه فكانت سحابة على غيره استكانت  
 ان ساجد الانسان على ما لا يصح فعلم منه على ان لا يصح الاجرة ويكون الاجرة باطلة فيكون ذلك  
 ان كسر من القرب تقع من الذي نحو الصدقة على المسلمين وحرم السار وسا القناطر ومخونه  
 المسلمين على الجهاد واما لا يصح منه القرب لئلا يكون شرط صحة الاسلام كسره فكان كالح الذي  
 المستلم لا يصح وان لم يكن ذلك الامر يترتب على القرية على ان يمسح ان سمي الانسان الاجرة على  
 ما سمر به الى الله تعالى ان يشعل نفسه بكس المصاحف للاجرة لكون شغلها بالقرآن ولعود  
 ما يحصل له من الاجرة على غاله او يغير فيها وجه البر والعدا قال النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 ان الانسان حوز له ان يغفل الواجب لو خرب عليه ولجئ له الى الثواب فلم يخرج القرية  
 من ان تكون قرية وان حصل له فيه غرض اخر فاما الذي عموها في المداين وعلم القرية ان  
 هي عندنا صحاحهم واما ما عر اخذ الاخره عليها لان النباه فيها لا يقع على ما يراه على ما  
 وهذه المسئلة بين المعنى ومع اللفظ لا يهم حوز ذلك بدفع الحاج ما يحج به ثم يصور ان  
 خالف وهذا هو حكم الاجرة فما زاد او غل ان اجبوا اجرة غيرها وان قيل فانه لا  
 يضمن خالف يصح الاجرة واما يضمن كما يضمن من دفع اليه شئ لمصره في وجه مصره  
 في غير قيل له هذا الذي ذكرتم لا يقع عند التحصيل لانه اذا اعطى بغيره على ان يحج ويحج  
 من قدام حنيفه وان تمتع من في قول حنيفه ومحمد والى يوسف ويكون الحضان على جميع  
 المال فلو كان يمانه على ما ذكرتم لو جاز لا يضمن كما انفق في الطريق الى ان احرم له صرته الى كره  
 الوقت في الوجه الذي امر بصره فيه وفي قولهم انه ضامن جميع المال دليل على انما يصح الاجرة  
 للاجرة اذ خالف على ان ما يدفع الى الحاج لا يجاوز امان ان يكون به او امانه ولا يجوز ان  
 يكون به لئلا يجرى يكون اذا بد لك حاجا لنفسه ولا يجوز ان يكون له ولا به ايضا كذا  
 اذا خالف فلم يبق الا ان يكون اجرة فتم ما ذهبا اليه فضل بصره من الحسن عليه السلام  
 في كتاب لغت ان المتاجران مرض ويخطر لغيره فاصرف لم يسمي شأ من الاجرة  
 ووجهه ذلك ان الاجرة وقعت على وجهه وان لم يسمي الاجرة محرم دخل فيه على سبيل البيع فلم يجز  
 ان يكون له قسط في الاجرة وهو كما يقول في الاجرة المشرك اذا سلم انه يبعده



وسموا من يدرج صحاح ان يسأله عن الغيب وهو في منزله فكذلك الفقير الذي لم يدر المعنى  
 انه مسلم لا يحل عليه مع صحته منه فادانته ذلك فلا قول له بعد الاقلنا وجوز ايضا ان  
 نقول ان ذلك اذا ثبت انه ورد الميقات فقد لزمه الحج عن الخبر بحكم الاحار فلا يبيع ان يلزمه  
 اذا الحج عن نفسه لاستحالة ادراجته في سنة واجبة فادانته يلزمه ذلك مع مضيه في عشر  
 كما صح من قد صحح على انه لا خلاف ان من كان من اهل الميقات ولم يلزمه الحج بالاجرة  
 الراد والراخلة فلو عسا المسئلة في لا يمكن شاحان لا اسكاله انه لا يلزمه الحج عن نفسه  
 وادانته ذلك فيمخر كناه فلا فصل بينه وبين الفقير الذي لا يجد ذلك القدر زاد احصر الحج  
 عن الغيب في قولنا قد من الناس واشترط ان يكون من له رغبة ورغبة ومناشكته  
 ليزال غاشق لا يدر من على ادا ما يلزمه وفي ذلك كان ذلك وجهه لعل احد ذلك المراسل ان عمله  
 ما يؤديه النبي وهو لا يدر تفعلها من غير جهته على ان ما ذكرنا هو جعل وجهه للمع من  
 حواره عن الغيب لم يتعد وان كان ذلك غير محققا عن اصحابنا **باب**  
**القول في المراه التي يحض عن**  
 الميقات او عتد دخولها مكة اذا خاضت المراه عند المساعات او وردته  
 حايضا حرم كاعمر غير ما فتعسل وتطهر ويلبس ثيابا نظيفة ثم يهل بالحج وعمر على ما ساءفا  
 طهرت قبل دخولها مكة بطهرت ودخلت مكة ونقض مناسكها وان دخلت مكة وهي في حصة  
 لم تدخل الميقات فان طهرت قبل الميقات الى مكة بطهرت وطافت ثم خرجت الى مكة وان بقيت  
 الى وقت الخروج الى مكة خرجت وحرمت لطواف الخين انضرا فها من مكة ولا ضرر به وجمعه  
 مستوفى عليه في الاحكام وهو لا خلاف فيه **باب** لا يصل فيه حديث جعفر بن محمد بن اسبه  
 عن جابر قال لما بلغنا نية رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذاك الحليفة ولدت استأذنت  
 محمد بن ابي بكر فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كيف صنع قال اغتسل واستن  
 بثوب واخرى وروى ابن ابي شيبة باسناد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
 امرها وهي حايض ان تقضي المناسك كلها غير ان يمسها بطوف بالبيت وفي حديث زيد بن علي عن  
 ابيه عن جده عن علي بن ابي حمزة السلام في الحايض انها تعرف ويسكن مع المناسك كلها  
 وما لا يشترط الحرام وتكفي الحائض وتستعاب بين لصفا والمزود ولا يقو في البيت على طهر  
 وروى ابن ابي شيبة عن وكيع عن صفوان عن ابي اسحق عن زيد بن جهم عن علي بن ابي حمزة  
 السلام تقضي الحايض المناسك كلها الا لطواف بالبيت **باب** لا يدر على طهر  
 بالحج الى الحج فلم يطهر الى حين الخروج الى مكة ففرضها وان تنوى بها من غيرها  
 ودرعت منها العسرها ثم غسل ولبس بها ما حرامها ثم يهل بالحج وسرا الى مكة يودى في حجرها





هذا التكملة والوقار ونا أبو بكر المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا فهو حدثنا أبو شافع عن جابر  
 ساعيد الله علي ابن ادرس ثنا محمد بن يحيى عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن أنس بن مالك عن  
 عمره ومروان بن الحكم قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لخدمته يوم  
 زيارة البيت وساق معه الهدي وكان يتبعه بدينه وكان الناس يتبعونه رجل كان  
 كل يدنه عن عشرين فان قيل فبقي روي عن جابر انه قال خرج مع رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يتبعه بدينه اليد عن شبعه وروي عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال ليجوز عن شبعه قيل له يا خذوا لخير أجمعين فقلوا ان الله  
 من شبعه على تبيل الفصل في الخبر بالزيادة كما انما لو كانت عن واحد كان افضل ونقول  
 عن عشرين ونا لاجزا ونا روى عن مروان على ما في مشتركا كل عشرين وروى  
 وهذا اول من طرح بقول الخبر بيقع فان قيل فاما يروى قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 الله عن شبعه قيل له فاندتان لظواهرها ما اخرى عن عدد اخرى عن دون ذلك العدد من  
 قد انكره بعض اهل العلم وهو في ذلك فذهب الى ان المقرة لا تحري في شبعه والزيادة الثانية المسماة  
 على افضل فان قيل فما فائدة ذكر المسموعة دون ما في قها او ما فيها قيل له هذا السؤال قد  
 يترجم على كل عدد سارايه ومن جازي النظر انا وحدها المقرة اعلى من الشاه في خبرنا اخرى  
 عنه الشاه وحيث نحرى الله عن المقرة لاها اعلى مما يكسوف ان يدين اعلى من  
 البقرة كما ان البقرة اعلى من الشاه ما احري به المقرئ حدثنا الطحاوي حدثنا محمد بن حرمه  
 ونحوه قال حدثنا عبد الله بن رباح حدثنا النبي حدثنا ابن ابي لهبان عن ابن شهاب عن ابي سلمة  
 عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول مثل المهر الملقى  
 كمثل الذي يهدي بدينه ثم الذي اسره كمثل الذي يهدي بقره ثم الذي اسره كمثل الذي يهدي  
 ثم الذي على اثره كمثل الذي يهدي دجاجة ثم الذي على اثره كمثل الذي يهدي بدينه ولا خلاف  
 سوا بين كل من جاز البقرة في الدين ان عدد البقرة ضعف عدد الابل ولا خلاف ان البقرة  
 اعلى من البقرة وكفارة قتل البقرة ثبت ما بيناه وروى هذا باسناد ان رجلا حيا  
 الى ابن المشتب فقال ان علي يدنه فاردت ان ادم منها صدرا رجلا من اعم وادخلنا  
 فقال سبعة ما شاة شبع الماعى عشرين فقال ان لنا تس يقولون ذلك فقال سي وروى  
 هذا مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم ليجوز لكل عشرين شاه وكل  
 ما به جز ونا ما بين ان الشاه محري عن بلة فسبح في كتابنا لاصاحبي ان شاه على  
 واما قوله ادا كانوا من اهل بيت واحد فليأمر عدي انه قال ذلك ليكون بعضهم اولى  
 المقرة باحوال البعض ونحط العلم بان مقصد الجمع مقصد واحد في باب الغرة فانه ليس

فيهم من عزمه اللهم والله أعلم حسبه قال ولوان شبعه اشركوا في ربه واجبه وصلت  
 معلوم ان يبدوا لايدي لها فان وجدوها قبل ان يحرقوا الثانية فليسوا بها شاة ولا يسمعون  
 بنى اخرى وان اشركوا في هدي تطوعا فنزل عليهم ثم وجدوا بعد ما احلوا مكانه غيره  
 وجب عليهم ان يحرقوها جميعا وهذا منصوص عليه في الاحكام ووجه الفرق بين  
 المسلمين هو ان البيده اذا كانت واجبه فذلك كانت الثانية بدلا عنها فادوا وحرقوا اول لم  
 يحرقوها لانه لا يحل له والميل في الثاني من قول من احرقوا من اخرى وادوا كانت  
 تطوعا والثانية ليس بدلا له اذ هو من الاجابات تكون له بدل كما بهم بطوعا والثانية اسدا  
 فحرقوا جميعا فيها فخلع الله تعالى فاشترى فيه حكم الاول والثانية حسبه  
 قالوا افضل الهدي البيده ثم المقترع ثم الشاة وهذا منصوص عليه في الاحكام ومروى  
 فيه عن القس عليه السلام وقد ذكرنا ما دل عليه من الاجازة والنظر في المسئلة الاولى ولا  
 طابيل في عاقبة على ان احفظ فيه خلافا عن احمد من الغلظة حسبه قال النبي  
 اذ لم يجد الهدي صام فقل التزويه يوم ويوم التزويه ويوم عرفة وشبعه ايام اذ ارجع  
 الى اهله ومن حشيتان بفوته صوم الايام الثلاثة فلا ياتين يصوم بلسه ايام قل بدولة  
 في اخراته وهذا منصوص عليه في الاحكام ولا يصل فيه والله تعالى قريب من  
 بالجزء الى الحج الاية فاما الايام الثلاثة مروى فيها ما اختلف فيه بين المتأخرين من استقبل  
 حزننا الناصر الى الحج عليه السلام عن محمد بن منصور عن محمد بن عبيد عن محمد بن ميمون عن جعفر  
 بن محمد عن ابيان عليا عليه السلام كان يقول صام ثلثة ايام في الحج فقل التزويه يوم ويوم  
 ويوم عرفة فان مات بعد يوم العيد الحصة وصام بلسه ايام بعد وشبعه اذ ارجع وروى ابن  
 ابي شيبة عن جابر بن اسمعيل عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام مثله وروى غيره عن  
 عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام في الجمع لا يجد الهدي يصوم ثلثة ايام في الحج اخرهم  
 عرفه وشبعه اذ ارجع او اهله ذلك لم يكن اهله خاضري المتكلم وروى ابن ابي شيبة  
 اخر الثلاثة يوم عرفة وروى عن عطاء والشعير وسعيد بن جسر ومجاهد وطاوس  
 والحسن بن علقمة وعمر بن شبيب وقلنا انه مستحسن عليه بصوم السنة ان خشي في نفسا  
 قبل حلول مكة في احرامه وفا فالاي حبيبه وحلها فالشافعي اذ قال لا يمين مع الا بعد  
 ان عزم الحج لما رويته عن علي عليه السلام وروى عنه يصوم يوما قبل التزويه اخرهم ان  
 السنة للمصح ان عزم بالحج يوم التزويه ولا يخالف بها في الصحابة فدل ذلك على انه  
 حري قبل الاحرام بالحج فان قيل فقد قال تعالى من لم يجد فطعام بلسه ايام في الحج  
 قيل له مقناه في ذيات الحج والمختار عزم وروى عن جابر بن عبد الله عن ابيه  
 الا انهم فان قيل بعد ان جابان حريه فقل ان عزم قبل له هذا لا يمين من حريه

ويوم التزويه ويوم عرفة ولم يتركها  
 الاحرام للحج بل الظاهر انه يكون  
 قبل يوم التزويه صح

انه لا يكون متمتعا قبل الاجرام والله سبحانه اوجده كذا على من تمتع والثاني انه لا يجوز فيه  
ذلك على وجه من الوجوه فكان كمن يزك ولا نصاب عند في اية لا حرمه اذ حصل النصاب  
والثالث <sup>الظاهر</sup> لو انحصاه لصار مخصوصا بذكره لا لجماع على ان الواسع ليس  
بما له لكان وجهها لان الله تعالى اوجبه على المتمتع الذي لا يجد الهدي وهو اذا اعم به  
لزومه استع الممتع عن فاو شترقا وهو ما دل على ذلك انه حال ثبت فيها هوى الممتع  
حكما لانه لا يجوز بيعه وجب ان يحرم فيها صور الملتزم الايام فتا شاع على حال الحرامه  
بلح وانها هو حق وجب سنيك لما وقد وجد التحريم بتبعية وهو الاحرام بالعموم في حله  
عز فقله قيا شاعلى جوارا اذ الركون عند وجود النصاب الذي هو واحد سببه فان قيل  
لو جاز بقدره جاز بعدم المبدل لئلا يحد من لا يجوز فقله وجاز لا يجوز كما فقل المبدل قيل له  
اما تقدم الهدي فما يراه من انه يتوق الهدي اذ التحريم بالعموم وانما لا يحرم بغيره بل في يوم التحريم  
لذاته والتمس هو الهدي وانما هو حكم من احكامه على انه لا يبيع فيها فقل المبدل لانه لا يعد  
بيع منه الصيام وكفارة القتل وكفارة الطهارة وان لم يبيع منه العتق وكذا في بعض  
الحكمة لا يبيع منه فقل لنظره وان فتح منه فقل للحجة التي يدل منه فان قيل لا يجوز  
قبل الاحترام ما لم يمتنع الله وجب سببه المتمتع كان ذلك متسقا بالهدي لان الهدي يكون هديا  
قبل ذلك وان وجب سببه المتمتع فان قام يوم الصوم شهر رمضان فانه لا يحرم قبل ذلك  
كان الموصف غير متمتع لهم لئلا يتمتع اذ التحريم كان ذلك وقتا عند الصيام وبصرفاتنا  
استداه الى قول عليه السلام ومعه قول ابن عمر ولا يخالف في الصلابة والله مبادر به  
الى التحسين ومشارعة النها مستلزم قال فان صامها ثم وجد السبيل الى الهدي  
وهذا منصوص عليه في الاحكام ونص فيه انه يلزمه اذ وجب يوم ما من ايام التحريم ما اراده  
بعد ايام التحريم ولا خلاف انه لا يلزمه الهدي وان الصوم يحرمه قال ابو حنيفة يلزمه الهدي اذ وجده  
قبل ايام التحريم قبل التحلل وقال الشافعي لا يلزمه حال الاحتياط لم يشترطوا التحليل وانما  
اوجبه بوجوده في يوم من ايام التحريم وجهه انه وجد المبدل قبل ايام الصلوة مع بقاء المفضل  
وهو بقا الاحكام المحل من الزجر وجوب اذ اذ يراه ان كان اخره فكان كمن وجد المأ وهو في الدم او الصلوة  
انه لا يجوز له البناء عليه كما لا يجوز له البناء على ما لا يحل ان يكون سبيله سبيل من وجد الهدي بعد  
ايام التحريم وجهه من اخذها ما ذكرناه والثاني ان الذبح الذي يكون بعد ايام التحريم يكون عندنا  
لجميع لا نقض لا ادى الامتنان من اخذ دم المتعة الزان بفوت ايام الذبح فانما يوجب عليه دم  
اخر للذكفارة فاذا ثبت ذلك فالواجب له بغير ايام الذبح غير واحد للمبدل حكما فلم يجز  
لنما ينطل به حكم الصوم وهو ذبح الطريفة قد استعصها بالكثر من هذا وكما في كتاب  
الصوم ومما له المظاهر اذ اوجبا الزمته وقد صار بقضل الهدي مستلزم

في يوم من ايام التحريم  
صومه

طلع الشمس

قال القم عليه السلام فان صام الايام الشقة في منصرفه الى اهله احرأه قال واذا صامها  
 في اهله وضلعها ولم يفرق هذا منصوص عليه في مسائل الروي ومروي عنه في الاحكام  
 اما حوارضها ما وجدنا في هذا منصوص عليه في مسائل الروي ومروي عنه في الاحكام  
 ان الله تعالى قال **وَسَمِعَ اِدْرَجْتُمْ** بعد قوله بلسه ايام في الحج فكان طاهر من  
 الرجوع من الحج على الله ذكر في ايامه للاهل فوجبات يكون الحكم متعلقا بالاول ما سمي  
 رجوعا وهو الرجوع من الحج فان قيل لو كان كذلك لوجب ان يكون متعلقا  
 بالرجوع من الحج فبطل له لاحلافه غير مزايا على ان ذلك هو المحرم في اول الكلام فاما  
 جواز ذلك في الحج على وجه ان يتخلو الحكم بالاول ما سمي رجوعا من الحج وذلك لا يعد  
 الفداء منه وهو قياس على صوم الايام الثلاثة او على سائر الصيام في انه لا يحصر مكانه  
 مكان ولا حلا فانه يصح فعلها اذا رجع الى اهله فكذا في ذلك والمعنى انه فعلها  
 بعد الفداء من الحج فان قيل فقد روي عن علي عليه السلام انه قال وسعته ادرج على  
 اهله قيل له قدر روي ذلك وقد روي ذلك ارجح مطلعا في كلا الامرين وكذا في الروايات  
 ان ذلك قد روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قيل لهم لا تتبعوا رجوعكم فان قيل  
 قال الغايه في قوله عليه السلام اذا رجع الى اهله قيل له يكون الفداء ان يعلم ان رجوعه  
 موثوق به وان له تاخيره الى حين لا يضرك الى الاهل وقوله انه يصلها ولا يعرفها على الاحكام  
 اذ لا وجه لا يجاب لتاخير فيه **وجه الاستحباب** ما روي عن ابي موسى  
 عليه السلام ان عمر الصوم في ايام السنة على وجهه المتتابع فاسي ان يكون السبع فلهما  
 مسئله قال لو ان محضرا لم يجد له يوم صام بلسه ايام فبطل الحج وتبعه بعد ايام السبع  
 وهو منصوص عليه في الاحكام والمسي قال في الاحكام ثم على معنى بعد اسبوعا عشر ايام  
 قال ابو جعفر لا يحرم الصيام وسعلا كذا ما الى ان يجد ويظوف ويستأجر وحل واحد قوله  
 الشافعي انه عر به صيام عشرة ايام اذ لم يجد له يوم وهو اخذ الروايتين عن ابي يوسف  
 وجهه انه يوم وجب لاستباحته مطلقا في حاله يكون للمعذور لعنه الى الصوم فيه  
 مسرح قنا على دم الخلق في البيت والبط وايضا هو دم وجب للفرقة في حاله نحو الحدوث  
 عنه الى الصوم عند العذر لئلا يمتنع ثم اصول الجبر والسبب في ذلك تشهد لنا لان الصوم بها  
 مستأغا اما على طريق المحرم واما على طريق الترتيب فان قيل بان الله تعالى ذكر  
 الهدى للمعصرون ولم يذكر الصيام قيل له لهذا احكاما الى الغنائس فيه فان قيل  
 فالغنائس وشبهه لانه رفع النص في المواضع الذي يقع العجز فيه اولاه زياده في النص  
 وهو نتج اولاه ابتدئ شرع فبطل له عندنا ان فيه جازرا ولحكم انه رفع النص في موضع  
 من المواضع فكذلك يكون المحصر في الاحلاف ان يحصر العزان بالغنائس جازر وسائر المحال

لا نسوم



هذه الطرقة وهي ما تحت هدي ولا يجوز ان يتركها بل يترك في صرعها ما فضل عن غيرها فان خشي  
 من تركه في الصرع ضرر اقله وصدق به على المتأكلين وان شرب هو وبعض غيره تصدق  
 بقوله ما شرب كل المتأكلين وكذا في القول في النقر والسقاء وهذا مضمون قوله في الاحكام  
 ووجه قولنا ان لا يبدنه اذا نتج عتار ولدها هديا ان القربة اذا علمت ان فيه سري اليه  
 لبن العقود والقرن لا يعلق بالزواب سري الى الاولاد كما يقولون في ولد المبيته وولد  
 المزهونه وكذا في المعتق وروى ابن ابي شيبة باسناد عن اس غزاة كان يحمل ولدا اليه عليها  
 ووجه منعنا له من الاسعاء بل منعنا ان اللبن منها يباع لها وحكما فلم يحرم ان يسهل كسعا  
 وبذلك بينا ان يترك في صرعها ان فضل عن قوله اليبلغ معها الحمل فان خشي ان يضرها ذلك  
 به كل المتأكلين ليكون قد روي في الضرر عنها فان اسع هو به تصدق بغيره كما قلنا ذلك في كل  
 ضرر فيهم فان قيل انهم عوزون بالاكل من لحم هدي المتعق للمعتق وهكذا هدي العزان فهذا  
 الحزم شرب لبنها قيل له نعم بل يجوز ذلك اذ يبيع حقه ويحول لاله الذي مضى فاما ولد له  
 فلا يحرم الا ان يمازوه ابن عباس وهو ما اخبرنا به ابو الخبيبي عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 بن شهاب عن ابي عبد الله بن شهاب عن ابي عبد الله بن شهاب عن ابي عبد الله بن شهاب عن ابي عبد الله  
 ان دويلا الخراعي خبرته ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يبيت معه اليربوع فيقول اذ اغلب  
 منها شي محسيت فليها موقفا فخرها ثم اغتربها في دميها واضرب فحقها ولا تطعم منها الا ما اخذ  
 من وقتك فكان ذلك حكما في جميع الهدي وان كان فيه التطويح الذي يجوز الاكل منه بعد ان يسلح  
 حقه فقد بان ان لا يتغلب به قبل الحمل ووجه لا يجوز له هدي ومن كان قايما معاه فقد كثر فيها  
 وقلنا ان حكم النقر والسقاء في ذلك حكم اليد نه لان الهدي لا يذبح في ذبحها ولا يختص اليد دون غيرها  
 مستلها واذ اخذ المتعق او القارن دعي هديه حتى يخرج ايام النحر فقلبه ان يذبح هديه الذي  
 كان عليه وعليه دم لتأخير ذبح هديه ولها ان ياكل من الهدي وليس لها ان ياكل من الكفارة  
 وهذا مضمون قوله في الاحكام ووجهه انه ترك كذا واجبا حتى مضى ذبحه في حرامه  
 الدم كما ذكرنا فيمن ترك الذي في ذبح ايام الشريق ولا يذبح من شيع الكفارة مع المعصاة كذا  
 فيمن ترك الذي وقاله الخالف فيمن قد يؤمن من زمان ان يحج بين القضا والكفارة وكذا  
 المعتد الى خلافه ان عليه القضا مع الكفارة وقلنا انه ياكل من الهدي ولا ياكل من الكفارة  
 لان هدي القارن والمتعق قد ثبت انه يجوز الاكل منه اذ ادعى وقتها على ما ساء فيها  
 بعدم وكذا في الاخير لان تأخير ذبحه فاما الكفارة فلا يجوز الاكل منها الا بها  
 جيزان لغيره فكل من بالاحرام فاشبه جزا المصد ووجه الهدي مستلها قالوا في



شاق هديا فوض الطريق وخاف صاحبه من بعه فله ان يبيعه دسرى همه هديا سوا من  
 الموضع الذي باع الهدي فيه فان كان ثمنه لا يبلغ ثمن هدي سناغه وجب على خالقها ان يبيع  
 وان كان ثمنه فوق ثمن الهدي الثاني اساع بالفاضل هديا اخر وان كان شاه وان لم يسلح العا  
 ثمن شاه اشترا به طعا ثا ونصدق به على المشاكين على بخره لهديه وهذا مرسوم على  
 ووجهه انه وان حمله هديا فهو يسلح على ملكه بذكره ان لم يسلح عليه واله وسلم  
 شاق الهدي تمام الحردسه ثم لا اختصر حمله هدي بالاختصار وقد سماه الله بحال هديا بموله  
 سناغه والهدي معكوف ان يسلح حمله ثم حمله صلى الله عليه واله وسلم بخره على الاختصار  
 وقد اشترى قريبا عليه السلام في الهدي الذي شاق تمام حمله لو داه ولو كان قد خرج من ملكه  
 لم يحزن بشره فيه غيره وايضا قد علمنا ان الهدي يلزمه خرا الهدي الذي ملكه بذكره انه لو حره  
 فخره لم يحزه ولو كان قد خرج عن ملكه لم يحزه خرا على انه لو كان قد خرج عن ملكه لم يحزه ايضا  
 ان ينصرف فيه بالولاية الى له الامرا انه يتوفىها وسلحها المحل ويتولى صاحبها له الحار  
 الموضع الذي يحره فيه وفي الوقت الذي يخفى فيه وفي قسمه حمله فاذا كانت هذه الولاية باقية  
 فحان يجوز بيعه واستبداله الا انه اذا خشي تلفه فان قيل هلا كان حكمه حكم الولد وان  
 لا يجوز بيعها قيل له ليس له الولد قد حصل لها من العتق وهذا حصل له مع البيع وقتنا  
 بشري بغيره غيره لئلا يكون ضربه عن جهته وقتنا يريد في ثمنه اذا اخرج اليه لانه سعه واستبداله  
 قد يصح ذلك وقتنا ان فضل شيء ثمنه اشترا به هديا اخر ان اسكر والا يصدق به فتكون حمله الفاضل  
 حمله الفاضل وليلا يكون قد خرج في شيء قد حمله الله تعالى هديا لكل هدي له وادايح  
 الحرم خفيف عطيه محرر تجوز ولا تخم على صاحبه وكل هدي كان له فهو معفون الى يوم النحر ان تملكه  
 لزوم صاحبه عومه ومكة محل المعتمرين كما منى محل الحاجين بها الفقه **مسألة** الاول من منى عليه ولا يحل  
 وقال المنفق مكة محل المعتمرين كما منى محل الحاجين لا يحل وان هديا له لم يتركه ادايح الحرم جازحه  
 ادخره وروى عن ابى سناذ عن اس جريح قال قلت لعطاء بن ابي مولى الله عليه واله وسلم  
 واصحابه خروا الهدي وخلوا بالحردسه حين اختصر وا فقال لهم خلوا في الحرم ثم تلى قوله تعالى  
 الى ابيب العتيبي فاحرم عليها وروى ما سناذ عن عطاء قال كل هدي دخل الحرم بعطه معدونا  
 عن صاحبه الا هديا منتهقه فانه لا بد من سبكه محل بها من النحر واما هدي لم يخل فقد قلنا داهما معا وبسله  
 هدي الحاج اذا اختصر ما هو الوجه لما ذهبنا اليه واما ياروى هناد ما سناذ عن عطاء عن جابر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم منى كلها محرر وخارج مكة طريق ومنى كلها  
 ان منى من مكة واخر صلى الله عليه واله وسلم منى عن مكة بقوله صلى الله عليه واله وسلم منى كلها  
 محرر ذلك على ان منى على النحر اذ على وجهه الاول لم يكن كذلك لم يكن له حصصه بالذبح وجهه وادانته

هذا هو الوجه الذي عليه في النحر والوجه الذي عليه في مكة والوجه الذي عليه في المدينة والوجه الذي عليه في البصرة والوجه الذي عليه في الكوفة والوجه الذي عليه في السجستان والوجه الذي عليه في الهند والوجه الذي عليه في الصين والوجه الذي عليه في اليابان والوجه الذي عليه في اليابان والوجه الذي عليه في اليابان



ان قال انه لم يقع عليه شيء من اهل الاحرام ولم يعلم مكان  
واسمه (الاصح)

فاسمه واجبه لا تحية ولكن بوجده ما ذهبنا اليه انه دم قصده بالعفيف مكان ما ذهبنا اليه  
اذ هب في الطريقه الى وضع عليها فكان اولى فان قيل بدم الاقتصار ايضا موضح  
للضعيف لانه يحل به ومع هذا لا يجوز ذنبه في غير الحرم قيل لم نعلم ما  
ذكرناه عليه قنا فصرنا سالت عنه وانا او ردناه ترجعنا وسابا لانه اذهب طريقه  
فلا مخرج من ما ذكرت علينا مسئلة قال قلوبان قارنا او منتهى ما نعت بهدي  
مع قوم وامنهم بعلده في يوم بعينه وناخر هو لزمه الاحرام في ذلك اليوم بعلدهم  
بدنته وهذا مستوص عليه في الاحكام والاصول **قوله** في الحديث الذي ذكرناه ما شأ  
في صدر هذا الكتاب ان ليس على الله عليه واله وسلم كان جالسا في المسجد فقد بقيه  
من حبيبه حتى اخرجه من رحله بسط القوم اليه صلى الله عليه واله وسلم فقال اولي  
بيدني التي بعثت بها ان تغدوا ليوم وشعر فلبست حبيبي وشيت ه وروى عن ابي سبيبه  
حدثنا ابن عبد الوهاب النقي عن جعفر عن ابيه ارحم عليه السلام وعزير عياش  
كانوا يقولون في الرجل يزول بدنته ان يمشك فامسك عنه الحرم فان قيل فنقدروي  
عن عاتقه قالت كتبت لائل القلاب لهدى ريتوا الله عليه واله وسلم فيعلم بهديهم سعد  
به ثم يغتم ولا تخش ما عتبه الحرم قيل له عوزان يكون ذلك اذ لم يكونا احرام به  
وان يكون ما ذكرناه اذ انشأ الهدي وهو قازم على الاحرام ليكون حجنا بين الاخبار بوجده ما  
ذكرناه ما رواه ابن ابي شيبة ما شأه عن عطاء عن ابن عباس قال اذ قلنا لهدى ما علم بهديهم او  
الح فقد احترم به **باب** **القول في المدور باح وما يتخلو**  
من حجل على نفسه المني الى الله الحرام فقله ان خرج متوجها اليه مسمى ما اطاق  
وترك اذ لم يطق فان كان تركه اقل من مثله اهدا شاه وان كان مثله اقل من تركه احسالة  
ان يهدي بدمه وان اسوى مثله وتركه حبيبه ان يهدي بدمه وان يغدر عليه المدينة والنعمه  
اجزله شاه وهذا مستوص عليه في الاحكام والاصول **قوله** في حديث ابن عباس قال  
ابن عامر بن ميمون ان مسمى الى الله الحرام فامر ما حصل الله عليه واله وسلم ان تركه وهدى  
وروى ابن ابي شيبة ما شأه عن علي عليه السلام قال اذ احجل على الله المني فلم يستطع  
فله هدي بدمه وليركس واحمر با على ان يمشي حذو شاه الناصر الحق عليه السلام حذو هدي  
منصور حذو شاه الحمر عيسى عن جعفر عن ابي خاليد عن زيد بن علي عن ابيه عن جده عن علي عليه  
السلام ان ليس على الله عليه واله وسلم امراه فقالت اني حجل على نفسي منييا الى الله  
بعالي الحرام واذا لست اطمح ذلك قال فاحذر ما تمنع من به قالت نعم قال فامتنع طافك في كرمي  
اذ لم يطمح واهدي لذلك هديا فغ هذا انه اذ احجل على نفسه المني الى الله الحرام لزمه الاحرام  
بحه او لم يلم بلزمه ذلك لكان صلى الله عليه واله وسلم سا لها هل بوت ام اسوا المني

فلما أوتينا العلم ان تركه ويهدي علم ان اللفظ بمعنى ما ذكرناه وكذا قول علي عليه السلام اذا جعل عليه المني فلم يبيح فله تركه ولله بدل على ذلك لانه لم يشترط ان يكون جعله المني عليه ينضمه الاحرام ولا خلاف ان المني اذا لم ينضمه الاحرام لا يلزمه الوفاء بان من جعل على نفسه المني ابيت الله فقد اوجب على نفسه ان يحرم وايضا فقد سبأ في الامان والرد من طريق الاحكام بها الحرف وقد صار الحرف في ان من اوجب على نفسه المني في الامان الحرام يكون موجبا للاحرام بها انما يبيناه ان يلزمه الحرف من وجها لما لم يرد نفسه ووجه التحريم هو ان المني على الله عليه واله وسلم الزم وتركه امر مطلق عند الاسلام واما الزم ذلك ليس المني في الحج والعمره فربما نتخلوه المذنب فلما لم يملكه المذنب الوفاء لزمه حرمه والذي يدل على ان المني في الحج والعمره فربما قد صلى الله عليه واله وسلم اخذت عقبه لتركه ولله بدل جعل المني هو صلتا من المني فذلك على ان العرب تعلم بالمسيح وايضا روي عن سعد بن جبيرة عن ابن عباس انه قال <sup>لبنه</sup> <sup>لبنه</sup> اخرجوا اليكم حاجبين مشاهير فادبهم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان كل واحد منكم يمسح بكل خطوه وسجديه حشنة من حشونات الجحيم قلنا يا رسول الله وما حشونات الجحيم قال الحشنة ما به الوحشنة وركبها ما شاهده ان الحسرة على علمي السلام كان بيني والهاب تغاد حقه وروي باسناده ان الحسن بن علي علمي السلام كان عيشي في الحج ورواه بعد وروى هناد باسناده الى ابن عباس انه قال بعد ما ذهب يصبر ما المني على سبي الدنيا لا على شيء ولقد ان اكون مثلت الى الله الحرام وادبهم الله تعالى يقول يا ايها الذين آمنوا وعلى كل صائز ووجه اسكنا بان كان الركن اكثر من المني ان يهدي من دونه وان كان مثله ان يهدي من ليس له لما كان جيز المني كان ما يحسن ان يحسن احسا ان يكون الكبر اعظم لهن هذا هو الاصل في اعمال الحج والعمره التي يحسن الامران المعتمد لا حرامه بالوطء بل من دونه ومن قتل من الضد ما هو اعظم كان حراوه اعظم وكذا لكان سائر ما يحسن منه وقلنا ان لنا عري ليس لي صلى الله عليه واله وسلم امرها ان تركه ويهدي ولم يراع كثره الركوب وقلنا روي عن امير المؤمنين من قوله فليهدى به نحو ذلك على الاسحاب فخرج كان مثله اقل اذ لا يحد قال في ذلك فلا يوجب وذكر كذا روي عن علي بن السلام عليه السلام يدل على ذلك وبه قال ابو حنيفة <sup>له</sup> <sup>له</sup> قال القاسم عليه السلام فيمن قال المني في البيت الله الحرام له نسمة ابنة بوي حيا او غيره فان لم يكن له نسمة اجز له غيره واحده وهذا منصوص عليه وبما سألنا عن من سأل النبي وهو لو لا في حنيفة واصحابه ووجهه ما قد بيناه انه اذا قال على المني في بيت الله فقد يصح اعطاه الاحرام بحقه او غيره وان كانت له فيه في احدا مما كان اللفظ او حراما على صفة فان لم

وانه لم يكن له فيه شيء من ذلك اذ هو اجماعنا ووجهه ان لا يعطى او يحطى على الجهر ولا اى باقى  
 ما اجماعنا على انما هو على نفسه على طريق الجهر مدح لك وبكشفه ان ما اوجه الله  
 علينا من طريق الجهر على الكفار امت الملائكة وكفاره الممنوعين وحق ما اوجه الله  
 في حوا الصدوق فلما ان حصاره وانكسارها وكذا ذلك ما اوجه من طريق الجهر على النفس  
 اذ ليس بحاسبا في كد من احاط الله بخل ولا فرق بين ان يوجب لمعا او معجبا وحكم  
 الامحاط لا يحسن في ذلك فصيح ما دها اليه **هـ** قال لو ان رجلا قال له على  
 ان اذع نفسي او ولدي او احدى ماله وحي عليه فخرج كبر فيها وان قال لى د عجم بنى وان قال على  
 ان اذع عبيدي او امي فخلبه ان سعه ويهدي بجمه ذبايح في الموضع الذي ذكره من مكة او منى  
 وذكر ان قال على ان اذع فرسى باعه واهرى بجمه ذبايح او قال لادع ام ولدي ومكاتبى  
 فالقول فيه كما لقولنا قال اذع نفسي او ولدي وحي عليه منصرف في الاحكام والاصل  
 فيه ان مذهب على عليه السلام ان شرائع الانبياء عليهم السلام الماضية لم يمانعوا من نسخها  
 وقد ثبت ان الله تعالى امر نبيه ابراهيم عليه السلام ان يغدي ابنه اسحق عليه السلام صلوات  
 الله عليهم اذ ذبح الكبش هديا له قوله تعالى وفديناه بذبح عظيم فثبت ان افتدا الابن من الذبح  
 شرع له ولم يثبت نسخ فيه بل ياريد ان كان قيل كيف يقع الحكم بالاستبدال بهذا وان يقولوا  
 ان ابراهيم عليه السلام كان لم يقدّمات الذبح ولم يكن امر بالذبح لا منشاء نفع الله قبل وقت فقله  
 عندكم على انه ان صح انه صلى الله عليه واله وسلم امر بالذبح ومقدماته فثبت ان ذلك لا يستلزم لانه  
 لا خلاف ان من قال على الله ان اذع ابني لا يلزمه مقدمات الذبح ولا اذع فكيف يتم هذا قبل له  
 لتنا تعلم من امتنا علم السلام في تباين ما سالت عنه من تكليف ابراهيم صلى الله عليه وسلم  
 وان كان لا يلزم عندنا وعند طائفة من المتكلمين ما ذكرته في شواك من انه صلى الله عليه واله وسلم  
 كان مأمورا بمقدمات الذبح لانه لا يرد لنا ان يكون قبل تباين ما سالت عنه من تكليف ابراهيم صلى الله عليه وسلم  
 منه انه قد ثبت ان ابراهيم عليه السلام امر بالذبح الكبش في ابنه استعمل علم السلام صلوات  
 الله عليهم في الذبح الكبش واما ثبت ذلك فلم يثبت احدا الا على الوجه الذي ذهبنا اليه  
 فصح ذلك وتروى هنا حديثنا ابو الحسن عن ابي عبد الله عطا قال نذكر رجلان هما ابنه  
 فاننا انما سالت له فامره ان يغديه بكبش ثم قرأ ابن عباس هذه الآية وفديناه بذبح عظيم  
 فكان ذلك نبيهم في طريق الاستبدال به وروى هنا حديثنا وكيفية من يتبين ابن منصور فن  
 الحكم عن علي عليه السلام في رجل يذبح ابنه قال عليه يذبحه فذلت هذه الامكان على انما هو  
 اجماعنا ان هذا يذبح بغيره لانه ليس به من شغل الجاهل بعدد من ان يحكم بالامانة

السلف وعلماهم  
 علم السلام

في ذكر  
 في ذكر

في ذكر

اليه ابن التاشرفيه على حد قولين اما القول بان هدر من لا يحكم له واما القول بان يحارب الزنج واما  
 ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام من قوله عليه منه وماروي عن اسحق والحداد والحداد عن ابن  
 عباس بن مروان له عليه الجزير فيكون ذلك على الاستحسان والحداد عن ابن عباس بن مروان  
 تنحب لكل من له دم ان يحل جزيرته وان قلنا ان لشاه عريه وروى هذا عن ابن عباس  
 ما سائيد من طرق شتى انما لك بش وروى عن قناس عن مشروق وادخيله وحي برادر  
 وروى عن ابن عباس بن مروان عن عطاء بن قيس بن ابي ارحب عن نفسه بن مروان فاذنك في قوله  
 على ان اذع ابني من قوله على ان اذع نفسي واخي لانه على الذبح لم يصب دجته ولا يصبغ  
 وكذلك لما كتب وام الوليد للعلم التي ذكرناها فاما اذا قال على الله اذع حتى اوامها  
 ان حبا عليه ان يحل ما فيها والذبايع ليزا ليس يصح فيها والماض ان يقول لقايل اذبايع عدي  
 او ربه فان اذبايع منهما اوج حلها اذبايع وحي ذلك القول عري قوله ان عرفت ما وادع  
 كان قوله على ان اذعها حاربا عري قوله على ان يحلها اذبايع فليكن ذلك ان الله سبحانه العبد والامه  
 والفرس وشترى ما فيها اذبايع وقلنا ان يحكم الفرس وذكركم الحكم العبد والامه وحيه من الله  
 عليه السلام لا يوكمل محله عري العبد والامه في لا يهدى به والمثلان من ربي كل محله  
 ايضا لا يحلها ما يهدى به مستله قال فاذ اذبايع فليكن ذلك ان الله سبحانه العبد والامه  
 الى بيت الله وحيه عليه بصرف ما له والوجه الذي ذكره له وله ان يشك بلقيه وهذا من علم  
 في الاحكام وروى في من العلم عليه السلام ووجهه انه لا خلاف وان العبد لا يحل ما لا يكون قربه  
 فقد ثبت ان اذبايع من جميع ما ملكه لا يكون قربه بل يكون محطورا لا ناعلم من ربي المسلمين لا  
 يختلفون فيهم يصدق جميع ما له حتى لا يستقي ما يكتسبه عورته وستره حتى يكتسبه عورته لا عورته  
 على ذلك بل يدر يعرف ذلك من قال لا يحل اذبايع وقد بينه الله تعالى في قوله على ان لا ينفق من غير اصراف  
 ونهاه عن اذبايع وقد مدح الله سبحانه من وقف بين ذلك فقال في الذبايع انفقوا لم يسيروا ولم يبق  
 وكان بين ذلك في اذبايع لا يحل من مخرج الله سبحانه اخذ على انصراف عن فعل الفرب يعلم ان لا يراف  
 في اذبايع ما ملك لا يكون قربه وروى ابو بكر الحنظلي عن ابيه عن جابر قال كنت عند النبي صلى الله  
 عليه واله وسلم اذ جاء رجل بثلث البصرة ذهبا فقال يا رسول الله احببت هذا من عذرت جده فهو  
 صدقة ما ملك غيري فاعرض عنه صلى الله عليه واله ثم اتاه من قبل طيئه فقال له من اذبايع  
 عنه ثم اتاه من ربه فاحذر ما صلى الله عليه واله وسلم فخرت به ان قال صلى الله عليه واله  
 وسلم يا ايها الذين آمنوا انفقوا من ثرونا ما نكف من نفقته سكمنا ما نكف من نفقته ما كان عن طهرتي  
 الا ان الله صلى الله عليه واله وسلم رده عليه بعد ما حمله صدقة فان ان ذلك لم يكن قربه  
 واذ لم يكن قربه للوجه التي ذكرناها لم يحل المذبح جميع ما ملكه وسجله بغيره في حبات  
 ينصرف الى الثلث مثل الوصيه وقيا ساعلمها فالعلم انه اذا اذبايع اذبايع جميع المال على بعض

فوجب ان يصرح في الثالث او يقال انه اخراج ما لم يرض عنه للموت ولا يلزم للموت والموت  
فوجب ان يصرح في الثالث دليله الوضعية وليس له ان يستحق من الوضعية الاصل باله موضوع  
للقرب كقوله الوضعية وان لم يتعلل بها القربة وذلك اننا قلنا ان موضوعه للموت وان لم  
يقال له قربة وموضوع الوضعية للموت وان عاز فيها ما ليس به قربة فان قايسته  
على الاقرار كان ذلك شاهدا لثالث الاقرار لما لم يصرح انصرافه عن الكل الى البعض وتعلقه  
بالموت وكذا لم يصرح في موضوعه القرب لم يتعلل بالثالث على ان لا يلزم ليس هو  
ابتداء المحاب فلم يجب ان يكون حكمه المذموم لثالث الاقرار بما هو اختياره عن حق لم يصرح  
والتدبر المحاب مبتدأ وهو الوضعية اشبه منه بتلازم على انه قد حكى عن ابن حنيفة انه لو قال  
المشاكين جده انصرافه الى ما له الذي كفيه الزكوة وقد حكى عنه انه يصرح بما  
كله ومشك حقه ان قوته فاذا اذاد متلاصقا بمثل ما كان امينك ولي ذلك حتى ثبت بطلان  
انه امر اهل جميع المال بحلول بعضه في حيان يصرح في كفاية على الوضعية هـ  
قاله ولو ان رجلا يذمر ان يهدى ولده او اخاه او اباه او رجلا احببنا الى الله سبحانه  
وجبه عليه حمله اليه حتى يبرم منه ويح به ويرده الى اهله فان قال يهدى عبد الله او امي  
او فرسي باعة واشترى بتمه هدايا بصدق بها وهذا منصوص عليه في الاحكام اذ قال الرجل  
ان يهدى رجلا فلانا لرجل حر فلا شيء فيه عند ابن حنيفة والسلفي وروى مالك انه يهدى  
عنه هدايا ويحكي كذا عن الزهري ويحكي عن الحسن بن صالح مثل قولنا ووجه ما ذهب اليه  
ان قول الرجل هديت كذا الى كذا يقتضي ايضا الهدى الى الهدى اليه من جهة اللغة فلما  
مكان ذلك كذا كان قول القائل هديت ان يهدى فلانا الى الله تعالى بعض ما احببنا  
الى الله تعالى وذلك ما يتعلق به القربة لا خلاف فيه وروى عن النبي صلى الله عليه  
واله وسلم انه قال من جهجه حيا او خلفه فاهله كان له اجر مثله فلما كان ذلك على ما  
لزمه الوفاة ولا وجه لثالث حقه اللغة هديت لانه قد افاد معنى سأل القربة به دلالة  
شأن المذمور ولا وجه ايضا حمله على الهدى عنه لانه لا يقتضي به واما بعضي حكاه في نفس  
من قيل فيه انه يهدى وليس قوله انه يح على المحاب ذلك فقط بل الواجب عليه ان يوصله  
الى الله تعالى كقوله او عزة عما يبيناه في قول القائل هديت الى الله تعالى الله واما ذكره في الله  
المفتوح ولا غلب بما اذا قال ذلك في المذمور والعهد وما علكه فوجه قولنا انه معها  
وشرعي بتمه هدايا بصدق بها انك تعرف في قول القائل حقه في شيء ويهدى هدايا به  
انه حقه كنه هدايا على ما يبيناه في قول القائل هديت الى الله تعالى الله واما ذكره في الله  
ثم التفت في شرح الحمد بحمد الله ومنه واعاينه وذكر من شبه احراره والحمد لله  
بسم الله الرحمن الرحيم

## كتاب النكاح

الجزء الثاني من كتاب شرح التحرير ببلو الجزء الثالث اول كتاب النكاح



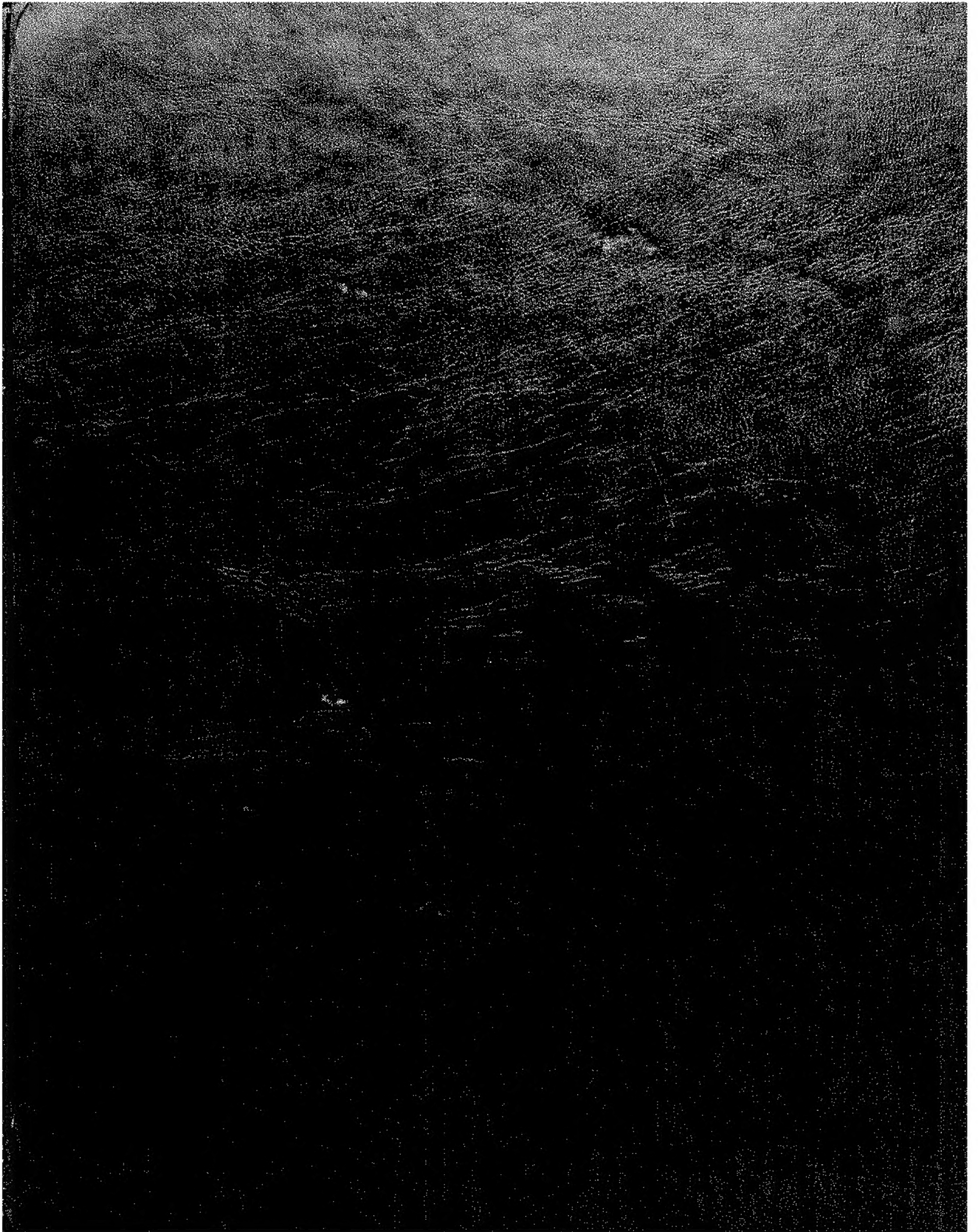
انتهى المجلد الأول من شرح التجريد  
يتلوه المجلد الثاني وأوله  
أجزاء الثالث

الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م  
حقوق الطبع محفوظة للناس









To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)